

فتاویٰ ضیخان

در فتنہ حنفی با عانت تصحیح مولوی محمد مراد مغنی سویرم کورٹ و مولوی
حافظ احمد کیپر امین مدرسہ کپڑے ہمارو مولوی محمد سلیمان مروی مولوی
جرنیل کپڑے و مولوی غلام عیسیٰ متعلق صدر دیولہ و مولوی تیز الدین ارزانی
بجہار جلد قالب طبع بدیرفت

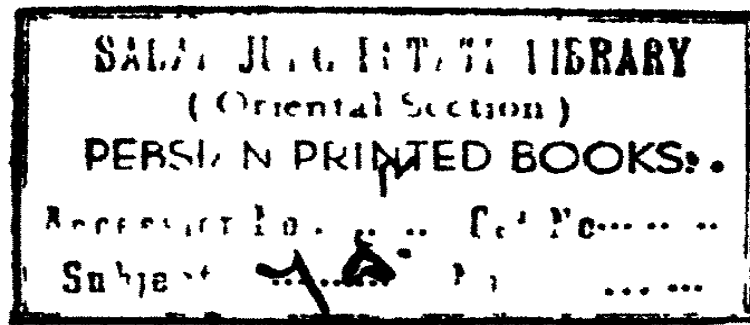
مطبع

استبانتک لیٹھو کرافٹک طامس ملاک صاحب واقعہ شہر کلکتہ

جلد رابع

از کتاب المضارۃ تا آخر کتاب المعجز مشتمل بر ۲۰۰ عدد و ہشتاد و سہ صفحہ

س ۱۳۵۰ سنہ عیسوی



منقحہ
۱۳۵۰
۲۵

فهرست جلد چهارم فتاوی فاضلجان

۲	کتاب المضار یق
	فصل ل مما یجوز للمصا
۴۰	علم المضاربة وما لا یجوز
۶۷	كتاب المزارعة
	فصل ل فیما یفسد المزارعة
۳۳	من الشرط وما لا یفسد
	باب ل فی مسائل مختلفة
۱۲۲	الباری سئل علی فصول فصل فی اختلاف التعاقدین
	فصل ل فی زراعة الارض بغير
۲۴۴	اذن صاحبها
۶۶	كتاب العاملة
۷۶	كتاب الشرب
۷۷	فصل ل فی الانهار
	فصل ل فی کرمی الانهار و عمارة
۹۳	المجاری و المطالک ..
۹۹	فصل ل احیاء الموات
	فصل ل فی ضمان ما یقول
۱۰۱	من المباح والمملوک
۱۰۳	كتاب الأثرية

١٠٣

فصل في معرفة الاشربة

١١٧

فصل في حد الشرب

١٢٠

فصل في تصرفات السكران

١٢٢

كتاب الغضب

فصل فيما يصير المرأ غاصبا

١٢٢

وضامنا

١٣٣

فصل فيما يضمن بإرسال الدابة

١٣٩

فصل فيما يضمن بالنار وما لا يضمن

١٥٧

فصل في براءة الغاصب والديون

١٦٣

كتاب الهبة

فصل فيما يكون هبة من الالفاظ

١٦٣

وما لا يكون

١٧٢

فصل في هبة المشاع

١٧٩

فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

١٨١

فصل في الرجوع في الهبة

فصل في هبة الوالد لولد والهبة

١٨٩

للصغير

١٩١

فصل في قبض الصغير

١٩٢

فصل في هبة المرأة مهرها من الزوج

١٩٦

فصل في المصدق

١٩٩	كتاب الوقف
٢٠٠	محل في الفاظ الوقف
٢٠٥	باب الرجل يجعل داره مسجداً أو طناً أو سقاية أو مقبرة
٢٠٥	نص في وقف الشارع وفيما يدخل في
٢٠٥	الوقف تبعاً بدون ذكر وفي الشروط في الوقف ما يبطل وما لا يبطل
٢٢٩	نص في مسائل الشرط في الوقف
٢٢٥	نص فيما يدخل في الوقف من غير ذكر
٢٢١	نص في الأشجار
٢٢٠	نص في وقف المقول
٢٢٣	نص في الفاء والرباطات
٢٢٧	نص في وقف المريض
٢٢٩	نص في رجل يبرأ من يد أمها ووقف
٢٥٠	باب الرجل يعف أرضه على نفسه وأولاده وأقربائه وجيرانه
٢٥٢	نص في الوقف على الأولاد والأقارب والجيران
٢٦٢	نص في الوقف على القرابات
٢٦٢	نص في اجارة الأوقاف ومثدعتها
٢٦٢	نص في دعوى الوقف والشهادة عليه

- ٢٩٧ .. فصل في ما يتعلق بملك الوقف
- ٢٩٨ .. كتاب .. الاضية
- ٢٩٩ .. فصل في صفة الاضية ووقت وجوبها ومن تجب عليه
- ٣٠٠ .. فصل في ما يجوز له الصايا وما لا يجوز
- ٣٠١ .. فصل في ما يوجب ائمة الاضية وما لا يوجب
- ٣٠٢ .. فصل في الانتفاع بالاضية
- ٣٠٣ .. فصل في مسائل متفرقة
- ٣٠٤ .. كتاب .. الصيد والدماخ
- ٣٠٥ .. كتاب .. الزكوة
- ٣٠٦ .. كتاب .. الوديعة
- ٣٠٧ .. فصل في ما يضمن المودع
- ٣٠٨ .. فصل في ما يعد بضيقا
- ٣٠٩ .. فصل في هلاك الوديعة بعد
- ٣١٠ .. الطلب من صاحبها
- ٣١١ .. كتاب .. العارية
- ٣١٢ .. فصل في ما يضمن المستعير
- ٣١٣ .. فصل في المستعير اذا اريد دفع
- ٣١٤ .. بعد الطلب
- ٣١٥ .. كتاب .. اللفظة

٣٤٥	كتاب القسط
	كتاب المحظرات والأحكام والأيام
٣٧١	أكله وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة
	باب فيما يكره من السفر والس
٣٨٠	للاقارب والأجانب وما لا يكره
٣٨٧	فصل في الختان
	باب ما يكره من الديار والحل والزينة
٣٩٠	وما لا يكره وما يقبل فيه من الواحد في الحل والحرم وما لا يقبل
	فصل فيما يقبل منه قول الواحد
٣٩١	وما لا يقبل
	فصل في النسخ والتسليم
٤٠٢	والصلوة على النبي عم والتعاويد وغيرها
٤٢٠	كتاب الجنائز
٤٢٩	باب القتل
٤٢٩	فصل فيمن يقتل قصاصا
٤٣٣	وفي من يستوفى في الفصاص
٤٣٥	فصل في القتل الذي يوجب العيم
٤٣٩	فصل في اطلاق الجنين
٤٤٢	فصل في المعاقلة
٤٤٦	باب الشهادة على الجنان

٢٥	باب الوكالة في الدم
٢٥٢	باب جنابة البهائم وغيره
٢٥٦	فصل فيما يحدث في الطرب
٢٦٢	فصل فيما يحدث في السم
٢٦٥	فصل في جنابة الحائض
٢٧١	كتاب الحدود
٢٨١	فصل في القذف
	فصل في الالفاظ التي توجب الحد
٢٨٢	وما لا يوجب وما يوجب التعزير وما لا يوجب
٢٨٦	فصل فيما يوجب التعزير وما لا يوجب
٢٩٠	كتاب الاكراه
٢٩٤	فصل فيما يجزئ الكرم من العمل وما لا يجزئ
٥	فصل في الآكل على احد الفطرين
٥٠١	فصل في النجاسة
٥٠٢	كتاب الوصايا
٥٠٣	فصل فيما يكون وصيه وفيما لا يكون
٥٠٥	فصل في وصي زوج وصيته، وفيمن لا
٥١٢	فصل في مسائل مختلفة
٥٢٥	فصل فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون
٥٢٧	باب الوصية

- ۵۲۵ • لہذا یوں قبولاً الوصیہ
- ۵۲۶ • لہذا تصرفات الوصیہ ۲ مال
- ۵۲۷ • للیتیم وتصرف الفقار الدی مال ولید الصغیر
- ۵۲۸ • کتاب الشفعة
- ۵۲۹ • لہذا فی الطلب
- ۵۳۰ • لہذا ترتیب التفعاء
- ۵۳۱ • لہذا فیما التمتع ان ما سنداً ولا
- ۵۳۲ • لہذا فی سائر التفعاء والخیلة فی سائرھا
- ۵۳۳ • کتاب السیر
- ۵۳۴ • لہذا فی معاملۃ السلم للسان
- ۵۳۵ • من یمنی المحبوب ۲ دارہم
- ۵۳۶ • لہذا لا میر العسکر
- ۵۳۷ • فی دار الحرب
- ۵۳۸ • لہذا فی الامان
- ۵۳۹ • لہذا قصۃ العنائم
- ۵۴۰ • لہذا فی صلح لامارۃ الحبش
- ۵۴۱ • لہذا فی اسبلاء اهل الحرب عر
- ۵۴۲ • اموال المسلمین
- ۵۴۳ • لہذا یكون اسلاماً من الکافر
- ۵۴۴ • لہذا یكون کفر من المسلم

من الفاظ الكفر بالفارسية

٢٢١	كتاب	الردة واحكامها
٢١٥	فصل	فيما يبطله الارتداد
٢١٩	فصل	فيما لا يلزم وما يؤخذ منهم وغيره
٢٢٢	فصل	في خراج الارض
٢٢٤	فصل	في استيلاء اهل الشرك على اهل الحرب
٢٢٦	كتاب	الرهن
٢٢٩	فصل	في الفاظ الرهن
	فصل	فيما يجوز رهنه وما لا يجوز
٢٣١	وما يجوز به الرهن وما لا يجوز	
٢٣٢	فصل	في الانتفاع بالرهن
٢٣١	فصل	فيما برهن مال الغير
٢٣٢	فصل	في العدل في ما برهن
٢٣٥	فصل	في اختلاف الرهن والمرتهن
٢٣٧	فصل	في جنابة الرهن والجنابة عليه
٢٣٩	فصل	في احصاء الرهن عند بيع الدين
٢٤٥	كتاب	الشركة
٢٥١	فصل	في شركة العنان
٢٥٨	فصل	في شركة المفاوضة
٢٥٣	فصل	في شركة الوضوء

٩
٦٦٥ . ل في شركة الاعمال

٦٦٦ . ل في الشركة الفاسدة

٦٦٧ . ل المادون

٦٦٨ . الحجر

ل في الحجر بسبب السفه

٦٦٩ . نيل يـ الغفيرة .

من فهرست حلا رابع ساوي فاضل حمان

كتاب المضاربة

للمضاربة لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلا كان او موزنا او عرقضا في قول ابي حنيفة
وابي يوسف رحمهما الله. وقال محمد رحمه الله تجوز بالفلوس الرجحة عدمه ولا يجوز
بالذهب والفضة اذ التكن مضرية في رواية الاصل. وتجوز بالدرهم النبرجة
والزيتون. ولا تجوز بالسقفة فان كانت ثروج فهي كالفلوس. رجل دفع عرضا
وقال به واعمل بتمته مضاربة بنصف الربح باحد النقتدين وتعرف في الثمن
جازت المضاربة لانه اضافها الى الثمن لا الى الجروض وان باع العرض بمكيل او موزن
جاز البيع والمضاربة فاسدة في قول ابي حنيفة رحمه الله. وقال صاحباه رحمهما الله
لا يجوز البيع وانما فسدت المضاربة عند ابي حنيفة رحمه الله صارت مضانة الى
العرض. ولو دفع الى رجل دراهم لا يبيع قد رها مضاربة جازت المضاربة ويكون القول
في قدرها وصفتها قول المضارب مع يمينه. ولو كانت الدراهم وديعة فامر المودع
بان يعمل بها مضاربة بالاضف او بالتلت او ما شبه ذلك جازت المضاربة
ولو كانت الدراهم عصبا يقال للغاصب اعلم بما في يدك مضاربة فانصف جلت المضاربة
عندنا خلا قال الفرير رحمه الله. ولو كانت الدراهم دينارا فامر المديون ان يعمل بها مضاربة
لا تجوز ويكون الربح للعامل ولا شيء لرب الدين في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف
ومحمد رحمه الله الربح لرب الدين ويبرأ المضارب عن الدين. ولو قال لرجل اقض مالي على فلان
من الدين واعمل به مضاربة جاز. ولو دفع الى رجل ثمانمائة درهم وقال اذا تم لي الف
درهم شاركك ثم قال بعد ايام تعرف بما عندك ليحصل لنا شيء قالوا هذه مضاربة
لجالة الربح بينهما فيكون اصل المال ورجحه للأمر والمأمور أجر مثله. رجل دفع الى
الغامض مضاربة لم يكن للمضارب ان يشتري شيئا للمضاربة بالكرم من ذلك المال قال له

ورب المال يعمل فيه برأيت ولم يقل. فان اشترى سلعة بالكثير من الف كانت حصته آلاف
 مضاربة وما زاد فهو للمضارب له ربحه وعليه وضيعته وثمر الزيادة دين عليه خاصة
 ولا يضمن المضارب بذلك الخلط. رجل دفع الى رجل دنانير مضاربة فاشترى بالهاهم
 او على العكس جازت المضاربة عندها وان اشترى بخلاف صفة راس المال بان
 كانت بيضا فاشترى بالسود جازت المضاربة في قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح وظلوا
 قول محمد ربح. المضاربة تفسد باشيئا منها اذا شرط لاحدهما من الربح ما يقطع الشك
 نحو ان يجعل له دراهم مائة او اقل او اكثر فسدت المضاربة. ومنها اذا شرط على
 المضارب ضمان ما هلك فيه. ومنها اذا شرط في المضاربة عمل رب المال مع المضارب لان
 ذلك يمنع التولية بين المال والمضارب. وكذا لو وكل رجلا ليدفع ماله مضاربة فندفع الوكيل
 وشرط عمل نفسه مع المضارب وشيئا ماله وما لنفسه من الربح كان ذلك فاسدا. ولو فعل
 ذلك الاب او الجد اب الاب او وصي الاب وشرط لنفسه شيئا من الربح والعمل فعمل
 مع المضارب بيجازت المضاربة والشرط جميعا. ولو دفع احد المغار نعين الف درهم من مال
 المفاوضة الى رجل وشرط عمل نفسه مع المضارب وشرط لنفسه شيئا من الربح فسدت
 المضاربة. ومنها اذا دفع الاب او الجد او وصي الاب مال الصغير الى رجل
 مضاربة وشرط عمل اليتيم مع المضارب كانت المضاربة فاسدة والاصل في هذا
 ان كل من يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط عمل نفسه مع المقتضى
 جازت المضاربة. وكل من لا يجوز له ان يأخذ لنفسه مال اليتيم مضاربة اذا شرط
 عمل نفسه مع المضارب وشيئا لنفسه من الربح لا يجوز المضاربة. واذا عمل المضارب
 في المضاربة الفاسدة وبيع كان كل الربح لرب المال والمضارب اجر المثل تاما لان
 المضاربة اذا فسدت تبقى اجارة وفي الاجارة الفاسدة اذا عمل الاجير كان له اجر

مثله تماما. ولو هلك المال في يد المضارب لا يفعله مضاربة فاسدة ذكر في الاصل
 انه لا ضمان عليه. وذكر الطحاوي رح فيه خلافا قال لا يضمن في قول ابي حنيفة رض
 ويضمن في قول صاحبيه رح. وجعله على الخلاف في الاجير المشترك اذا هلك المال
 2. لا يفعله. رجل دفع الى رجل مالا مضاربة وبين نصيبا حدهما من الربح وسكت عن نصيب الاخر ان سكت
 عن بيان نصيب رب المال جائزت المضاربة وان سكت عن بيان نصيب المضارب
 لا يجوز المضاربة قياسا ويجوز استحسانا وما وراء الشرط لرب المال يكون للفقهاء
 . ولو قال رب المال للمضارب على ان لي نصف الربح ولك ثلثه كان للمضارب ثلث
 الربح والباقي لرب المال. ولو قال رب المال على ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون
 بيننا جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو دفع الفامضاربة على انها شريكان
 في الربح جاز ويكون الربح بينهما على السواء. ولو قال على ان يكون للمضارب شريكا
 في الربح جاز في قول ابي يوسف رح ويفسد في قول محمد رح ولو شرط بعض الربح
 لثالث ان كان ما شرط لثالث ينصفه المضارب كما لو شرط الثلث لعبد المضارب
 وليس عليه دين او لقضاء دين المضارب جاز ويصير كانه شرط ذلك للمضارب
 وان كان ما شرط لثالث لا يتحققه المضارب كما لو شرط لابن المضارب او زوجته
 كان ذلك لرب المال. وان شرط الثلث لعبد المضارب وعليه دين ان شرط
 على العبد مع المضارب جائزت المضاربة ويكون الشرط للعبد وان لم يشترط
 عمل العبد فهو لرب المال. وعند صاحبيه رح يجوز على كل حال لان عند مالواه
 يملك كسب العبد على كل حال. ولو دفع مالا مضاربة على ان جميع الربح يكون لرب المال
 كان ذلك بضاعة. ولو دفع الى رجل الفانصفها قرضا على المضارب ونصفها مضاربة
 . جاز. فان تصرف المضارب وربح كان نصف الربح له خاصة وعليه رخصته

والنصف الآخر يكون على ما شرطنا . ولو قل كل خذ هذه الالف على ان نصفها فرض
على ان فعل بالنصف الآخر على ان يكون الربح لى جاز ولا يكره . فان تعرفت بالالف وبيع كان
الربح بينهما على السواء والوضيعة عليهما لان نصف الالف صار ملكا للمضارب بالفرض
والنصف الآخر بقاعة فيه . رجل قال لغيره خذ هذه الالف نصفها مضاربة بنصف
الربح ونصفها حصة فقبضها غير مقسومة كانت المضاربة فاسدة فان ملك المال
فيه قبل العمل او بعده بضمن قد رغبة لا نهابة الشارع فيما يقسم . ولو دفع الفائضها
بضاعة ونصفها مضاربة ببعض الربح فعل وبيع فنصف الربح يكون لرب المال لانه
سرج البضاعة والنصف الاخر بينهما على السواء لانه سرج المضاربة . رجل باع بنصف
متاعه من رجل بخمسينه ودفع كل المتاع اليه وامره ان يبيع النصف الباقي ويعمل بكل
الثلث مضاربة بالنصف فباع الكل بالالف وتعرف فيه فعلى قياس قول ابى حنيفة سرج
الربح والوضيعة بينهما نصفان . وعند صاحبيه سرج نصف الدين لرب المال
وربح النصف الذي امره ببيعه على ما شرطنا بناء على ان من امر المدين بان يشتري له .
بما عليه من الدين شيئا فاشترى يكون مشتريا لنفسه في قول ابى حنيفة سرج لاصحاب الدين
فأرجح في حصة الدين يكون للمدفع اليه خاصة وما سرج في نصف النافع يكون للدافع
لان ذلك سرج ماله وعندهما هذه المضاربة فاسدة في النصف صحيحة في النصف لان
عندهما ما اشترى المدين بالدين يكون مشتريا للأمر وانما فسدت المضاربة لانهما
وقت بالعرض فكانت فاسدة في النصف وصحيحة في النصف . ولو ان الدافع في
المسئلة شرط لنفسه ثلث الربح وثلثين للمضارب عند ابى حنيفة سرج ثلثا الربح
يكون للمضارب كان رب المال قال له اعمل في نصيبك على ان يكون الربح لك
واعمل في نصيبى على ان يكون ثلثا الربح لى وثلثه لك . رجل دفع الى غيره مضاربة

وشط فيها شرطاً فاسداً فهو على وجهين ان كان شرطاً يؤدي الى جهالة الرجح مثل
 ان يشترط ان يدفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها او ارضه ليزرعها
 رب المال كانت المضاربة فاسدة لانه جعل نصف الرجح عوضاً عن عمله وعن جرة
 الارض او الدار فكانت حصة العمل مجهولة فان شرط ذلك على رب المال على ان
 يدفع ارضه الى المضارب او داره لا تقصد المضاربة ويبطل الشرط لان المضاربة
 لا تبطل بالشرط الفاسد وتبطل بجهالة حصة المضارب من الرجح وفي المسئلة
 الثانية هذا شرط لا يؤدي الى جهالة الرجح لان رب المال ما شرط على المضارب
 شيئاً سوى العمل . لو مات المضارب وعليه دين فرب المال احق برأس ماله
 وحصة من الرجح ان كانت المضاربة معروفة . المضارب اذا قال هذه الالف
 مضاربة في يدى وليس عليه دين صح اقراؤه من جميع المال لانعدام التهمة وانما
 عليه دين الصحة لا يصدق في حق عزم الصحة . وان كان عليه دين للرضان بدأ
 بالمضاربة ثم بالدين كان المال لصاحب المضاربة . وان بدأ بالدين ثم بالمضاربة
 تحاصصا المضارب اذا اقر في مرضه انه ربح الفائض مات من غير بيان لا ضمان عليه لانه
 لم يقرب وصول المال الى نفسه ولو اقر انه ربح الفار ووصل اليه ثم مات يؤخذ ذلك
 من تركته لانه مجهول للامانة . اذا اخذ رب المال من المضارب مثلاً العشرين
 او الخمسين والمضارب يعمل ببقية المال ان كان المضارب كلماً دفع الى رب المال
 شيئاً قال هذا ربح يكون ذلك رجاء ولا يقبل قوله بعد ذلك اني لم اربح وما اخذت
 مني كان من راس المال . ولو ان المضارب دفع الى رب المال شيئاً ولم يقل هذه
 ربح روي عن ابي يوسف رحمه الله ان رب المال ياخذ رأس ماله يوم الحساب
 ويكون الباقي بينهما ولا يكون ما اخذ رب المال من المضارب قبل الحساب نفقة

من رأس المال لانا لجعلناه من رأس المال كان استرجاعا لبعض رأس
 المال فيبطل المضاربة بقدر ذلك وهما لم يقصدا بطلان المضاربة . قال رضي الله
 تعالى عنه فعلى هذا اذا اخذ المستاجر في الاجارة الطويلة شيئا من المال لا يكون
 ذلك للاجارة الطويلة بقدر ذلك المضارب مع رب المال اذا اقتضا البيع
 ثم هلكت المال في يد المضارب او لحقه خسران يمتنع ذلك القسمة وما قبض
 رب المال يكون من رأس ماله وما قبض المضارب يرد على رب
 المال حتى يستوفي رب المال تمام رأس ماله . فان فضل شيئا من رأس
 المال كان ذلك بينهما لا يسلم للمضارب شيئا من الربح حتى يسلم لرب المال
 رأس ماله . ولو اختلف المضارب مع رب المال بعد قسمة الربح فقال المضارب
 قسما بعد قبض رأس المال وانكر رب المال قبض رأس المال كان القول لرب
 المال ولو اقلما البينة كانت البينة بينة المضارب ولو اختلف رب المال والمضارب
 فقال رب المال شرطت لك ثلث الربح وزيادة عشرة دراهم وقال المضارب بل ثلث
 الربح كان القول قول المضارب لان رب المال متعنت ليس في دعواه الا فساد
 . ولو اقام رب المال البينة قبلت بينة لانه اقام البينة على فساد العقد . ولو قال
 رب المال شرطت لك ثلث الربح الا عشرة وقال المضارب لا بل شرطت لي ثلث
 الربح كان القول قوله زب المال وان كان فيه فساد العقد لانه ينكر زيادة
 يدعيها المضارب والبينة بينة المضارب لانها قامت على اثبات الزيادة . ولو قال
 رب المال شرطت لك نصف الربح وقال المضارب شرطت لي مائة درهم ولم
 تشترط لي شيئا لم يجز التل كان القول لرب المال لان المضارب يدعي اجارة في
 ذمة رب المال ورب المال ينكره وان اقام البينة فالبينة بينة المضارب لا

قامت على اثبات الدين في ذممة الآخر. ولو وقع مثل هذا في المزاوعة كانت البينة
 للدفع لان المزاوعة لازمة فان من لا يذرمه يجبر على العمل فكانت البينة المجوزة
 اولى اما المضاربة ليست بلازمة فتخرج بالضمان لا بالتصحيح. ولو قال رب المال فمت
 اليك بضاعة وقال المضارب لا للمضاربة بالنصف او بمائة درهم كان القول قول رب المال
 لان الربح يفتق عليه من جته. وكذا لو قال المضارب اقترضتني وقال رب المال مضاربة
 او بضاعة كان القول لرب المال لان المضارب يدعى عليه تمليك المال والبيعة
 للمضارب يجعل كانه اعطاه المال مضاربة ثم اقترضه. ولو قال رب المال اقترضتني
 وقال المدفوع اليه لا بل مضاربة كان القول للمضارب لان رب المال يدعى عليه الضمان
 بعد ما اتفق انه اخذ المال باذنه والبيعة لرب المال. ولو قال رب المال كان لرب المال
 التي درهم وشرطت لك ثلث الربح وقال المضارب لا بل رأس المال الف وشرطت لي نصف
 الربح وفي يد المضارب الفان يقرانه مال المضاربة كان القول في رأس المال قول المضارب
 مع اليقين وفي شرط الربح القول لرب المال مع اليقين. وان جاء المضارب بثلاثة آلاف فقال
 الف منها وديعة او بضاعة لرجل او على دين كان القول قوله لان القول يكون قول ذي
 اليد فيلزم له الا اذا قرب به انه لغيره. ولو دفع رجل الف الى رجل وقال نصفها
 مضاربة بنصف الربح ونصفها وديعة فنقسم المضارب المال بنصفين فمثل باحد
 النصفين وربح فنصف الربح يكون للمضارب والنصف الاخر بين المضارب ورب المال
 بنصفين والوديعة تكون عليهما نصفان. ولو دفع الف مضاربة فقال له اعمل فيه
 برائك كان للمضارب ان يدفعها الى غيره مضاربة فان دفعها وشرط ان يعمل
 المضارب الاول مع الثاني او شرط عمل رب المال مع الثاني كانت المضاربة الثانية
 فاسدة كما لو دفع المضارب الى رب المال مضاربة بالثلث ويكون الربح بين

المضارب الاول ورب المال على ما شرط في المضاربة الاول ولا اجر لرب المال وان
عمل رب المال. المضارب اذا عمل في المضاربة الفاسدة ويربح يكون جميع الربح للمال
والمضارب اجر مثله فيما عمل لا يزداد على المسح في قول ابي حنيفة رح. وان لم يربح
المضارب كان له اجر مثله ايضا. ولو كانت المضاربة صحيحة فلم يربح المضارب
لا شيء له. ولو هلك المال في المضاربة الفاسدة عند المضارب لا يضمن المضارب
وعن محمد رح انه يضمن. رجل دفع الى غيره مالا مضاربة وقال له اعمل فيه برأيك على
ان ما رزق الله تعالى من الربح يكون بيننا او قال يكون بيننا نصفين فدفع الاول
الى غيره مضاربة وشرط للثاني ثلث الربح جاز ويكون للثاني ثلث الربح ورب المال
نصف الربح والمضارب الاول سدس الربح. وان شرط الاول للثاني نصف المربح كان
نصف الربح لرب المال والنصف للمضارب الثاني ولا شيء للاول. ولو شرط الاول
للثاني ثلثي الربح كان الربح بين المضارب الثاني ورب المال نصفين وبغيره الاول
للثاني مثل سدس الربح. ولو كان رب المال قال للمضارب على ان ما رزقك الله تعالى
او قال ما رجحت من شيء فهو بيننا فشرط المضارب الاول للثاني نصف الربح او اقل
او اكثر كان للثاني ما شرط والباقي بين رب المال والمضارب الاول على ما شرط
. ولو لم يقل رب المال للمضارب اعمل فيه برأيك فدفع المضارب الى غيره مضاربة
قال ابو حنيفة رح ان هلك المال لا يضمن الاول حتى يعمل به الثاني ويربح. وان عمل
الثاني ولم يربح لا يضمن الاول وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا عمل الثاني يضمن الاول
يربح الثاني ولم يربح. وقال زفر رح يضمن الاول بالدفع الى الثاني عمل الثاني او لم يعمل
في كل موضع يضمن الاول خیر رب المال ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني في قولهم فان
ضمن الاول خیر المضاربة الثانية بين المضاربين ويكون الربح بينهما على ما شرط. وان ضمن

الثاني رجع الثاني على الاول وبيع المضاربة الثانية وطيب البيع للمضارب الثاني ولا يطيب
للاول في قياس قول ابي حنيفة ربح

فصل فيما يجوز للمضارب على المضاربة وما لا يجوز

رجل دفع مالا الى رجل مضاربة بالنصف فهي مضاربة مطلقة له
ان يشتري ما بداله من سلع التجارة بالنقد والنسيئة . وان اشترى
بمالا يتغابن فيه الناس يكون مخالفا قال له رب المال اعمل فيه برأيتك او لم يقل
لان الغبن الفاحش تبوع وهو مأمور بالتجارة لا بالتبرع مولو باع مال المضاربة
بمالا يتغابن فيه الناس او باجل غير متعارف جازع عند ابي حنيفة ربح خلافا لصاحبه
ربح كالوكيل بالبيع . والمضارب ان يعمل ما هو من عادات التجارة وهو الايضاع
والايداع واستجار الاجراء لحفظ المال واستجار الدواب للحمل واستجار المكان
والسفر . وما جازله ان يعمل بنفسه جازله ان يوكل غيره بذلك . وله ان يرهن
مال المضاربة وان يرهن به . وان يجتال بمال المضاربة وان كان الثاني اعسر من
الاول . وله ان يؤجل الثمن بعد العقد عند الكل . وليس له ان يستدين على المضاربة
نحو ان يشتري بالكسر من مال المضاربة كان قال له رب المال اعمل فيه برأيتك
او لم يقل لان ياذن له بالاستدانة نصا . وليس للمضارب في المضاربة المطلقة
ان يدفع الى غيره مضاربة ولا ان يشارك شركة عنان او مفوضة ولا ان يجتال
مال المضاربة بماله او بمال غيره . ولو كان رب المال قال له في المضاربة اعمل
فيه برأيتك كان له ان يدفع المال الى غيره مضاربة ويشارك ويخلط ماله بمال
المضاربة . وفي المضاربة المطلقة له ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة ويظهر
الرواية ولا يقو من مال المضاربة . ولا يأخذ سفحة بمال المضاربة . ولا يدفع

مال المضاربة سفقة وان كان رب المال قال له اعمل فيه برأيت الان ياذن له بالسفقة
 نضا. ولا يمتنع المضارب عبد المضاربة بمال او بغير مال ولا يكتب وله ان يبيع عبد
 المضاربة اذ الحقه دين حاضر كان رب المال او غائبا. وليس له ان يزوجه عبد ولا امة
 للمطهرة. وقال ابو يوسف رح له ان يزوجه الامة. ولو تزوج المضارب امة للمضاربة
 فان كان في المال ربح لا يجوز له نكاحه اذن له رب المال اولم ياذن وان لم يكن في المال
 ربح فان تزوجها باذن رب المال جاز وتخرج الامة عن المضاربة وتصر محسوبة عن رب
 مال المضاربة على رب المال. وللمضارب في المضاربة المطلقة ان يسافر حال المضاربة
 في الروايات الظاهرة برا او بحرا وعن ابي يوسف عن ابى حنيفة رح انه لا يسافر
 وان سافر فهلك المال في الطريق كان ضامنا في هذه الرواية. وقال ابو يوسف
 رح من عنده ان يسافر الى موضع يقدر على الرجوع الى اهله في يومه ويبيت
 عندهم محو فرسخين او ثلثة وليس له ان يسافر سفرا يخوف ايتحاشى الناس عنه في قولهم
 ولو تصرف المضارب وصار مال المضاربة ديناً على الناس وامتنع المضارب عن التقاضي
 فان لم يكن في المال ربح كان له ان يمتنع عن التقاضي ويقال له احل رب المال على الغراء
 اى وكل وان كان في المال ربح ليس له ان يمتنع عن التقاضي بل يومياً بالتقاضي ليصير المال نضا
 واذا صار مال المضاربة ديناً على الناس معها رب المال عن التقاضي وقال انا اتقاضي
 مخافة ان يكمل المضارب فان كان في المال ربح فالتقاضي يكون للمضارب وان لم يكن فيه
 ربح فله رب المال ان يمنعه عن التقاضي ويجبر المضارب على ان يحيل رب المال على الغراء
 ولو كانت المضاربة مطلقة فخصا رب المال بعد عقد المضاربة شوان قاله لا تبع
 بالنسيئة ولا تشتري قيقا ولا طعاما ولا تشتري من فلان ولا تسافر وان كان الخصيص
 قبل ان يحيل المضارب او بعد ما عمل فاشترى رباح وتبض الثمن وصار المال نضا

"جاءت ~~بأنه~~ لأنه في هذه الحالة يملك غزله وأخراجه عن المضاربة فيصح تخصيصه
 . وأن كان التخصيص بعد ما عمل وصار المال عرضا لا يصح تخصيصه لأنه لو نفاه عن البيع
 في هذه الحالة أو أراد عزله لا يصح فلا يصح تخصيصه . وكذا لو نفاه عن السفر على الرأية
 التي يملك السفر المضاربة المطلقة ان كان المال عرضا لا يصح فيه . وكذا لو كان
 المضاربة عامة بان قال رب المال له اعمل فيه برأيت ثم نفاه عن الشركة وخلط
 المال يصح فيه ~~بأنه~~ يبطل المضاربة بموت رب المال علم المضارب بذلك او لم يعلم
 حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر ويملك بيع ما كان عرضا
 لينض المال لأنه عزل حكمي . ولو عزله قصد يملك بيع ما كان أشتري من العرض
 . ولو خرج المصارب بعد ما مات رب المال الى مصر رب المال لا يضمن استئمانا
 رجل دفع مالا مضاربة وقال له اعمل برأيت ثم قال له لا تعمل برأيت جمع فيه . رجل
 دفع مالا مضاربة وقال له اعمل برأيت فيه او لم يقل فاشتري المضارب بالمال خيرا
 او خيرا او ميتة او مدبرا او مكاتبا او ام ولد . وهو يعلم بذلك او لا يعلم . ونقد
 من مال المضاربة كان مخالفا ضامنا لأنه لا يملك بيع ما اشتري . وان اشترى
 شيئا شراء فاسدا وقبضه ونقد الثمن من مال المضاربة لا يضمن لأنه يملك
 بيع ما اشتري بعد القبض . رجل دفع الى رجل عشرة آلاف مضاربة على ان يشتري
 بها شيئا سماه فاشتري المضارب شيئا غير ذلك وبيع فالريح بينهما يكون
 على الشرط الا ان يكون قال له اشتر بهذا ذلك ولا تشتري غير ذلك كذا ذكر
 في بعض المواضع وذكر في الاصل اذا قال خذ هذا مضاربة بالنصف على ان تشتري
 بها الطعام او قال فاشتريه الطعام او قال خذ هذا في الطعام فهذا كله تخصيص
 وينقيد المضاربة على الاطلاق وعليه الفتوى . ولو دفع مالا مضاربة وقال

تخرج الى الري فارجت في ذهابك فهو بيننا نصفان وما يَحْتَسِبُ رجوعك
 فبيننا اثلا ثالثه ملك وثلاثا الى . او قال ربح هذا الشرب بيننا نصفان والشهر
 الثاني اثلا ثالثا فالمضاربة جائزة والربح بينهما على ما شرط لان كل شرط من هذه
 الشروط صحيح عند الانفراد فكذا اذا جمعه مع غيره . ولو دفع اليه درهم وقال اعمل
 فيها بشركتي ولم يزد على ذلك فاربح المدفوع اليه بينهما نصفان لان لفظة الشكة
 تقتضي المساواة . واودع ما للمضاربة الى رجل ولم يقل اعمل فيه برأيتك لان معاً
 التجار في تلك البلاد امن المضاربين يخلطون المال ولا ينههم رب المال عن ذلك
 فعمل في ذلك قالوا ان غلب التعارف بينهم في مثل هذا نزحوا ان لا يضمن ويكون
 المضاربة بينهما على العرف . رجل دفع الى غيره ما للمضاربة ثم ان المضارب شارك
 رجلاً اخر بدراهم من غير مال المضاربة ثم اشترى من المصارف وشريكه عصير من ثمرتهما
 ثم جاء المضارب يدقيق من المضاربة فاتخذ منه ومن العصير فلاتج قالوا ان اتخذ
 الفلاتج باذن الشريك ينظر الى قيمة الدقيق قبل ان يتخذ منه الفلاتج والى قيمة
 العصير فاصاب حصة الدقيق فهو على المضاربة وما اصاب حصة العصير فهو
 بين المضارب وبين الشريك لكن هذا اذا كان رب المال قال له اعمل فيه برأيتك
 فان لم يكن قال ذلك وفعل المضارب ذلك بغير اذن الشريك فالفلاتج يكون
 للمضارب وهو ضامن مثل الدقيق لرب المال ومثل حصة الشريك من العصير للشريك
 فان كان رب المال اذن له في ذلك والشريك لم يأذن فالفلاتج يكون للمضاربة
 والمضارب ضامن حصة شريكه من العصير . وان كان الشريك اذن له بذلك
 ورب المال لم يأذن فالفلاتج يكون بينه وبين الشريك وهو ضامن لرب المال
 مثل الدقيق . ولو اشترى المضارب دقيقاً بمال المضاربة فاعطاه رب المال

دقيقا آخر وقال له اخلطه بهذا الدقيق على سبيل ما تواضعا فخلط ثم باع
 الكل قالوا مقدار ثمن دقيق المضاربة يكون على ما اشترطوا في عقد المضاربة ومقدار
 ثمن الدقيق الاخر كله يكون لرب المال برجه وعليه وضعة والمضارب
 اجر مثله فيما تصرف في ذلك من بيعه هكذا قال الفقيه ابو بكر البجلي رحمه الله
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله انما يكون للمضارب اجر مثله اذا لم يكن
 خلط الدقيق بمال المضاربة. اما اذا خلط فلا اجر له لانه عمل في شيء هو
 شريك فيه. اذا اراد رب المال ان يكون مال المضاربة ديناً على المضارب
 وتحصل له منفعة الاسترباح قالوا يقوض المال من المضارب ويسلم اليه ثم ياخذ منه
 مضاربة ثم يبضع المضارب بعد ذلك فيعمل فيه المضارب اذا دفع المضارب
 مال المضاربة الى رب المال على ان يبيع ويشترى جاز عندنا وقال زفر رحمه الله
 لا يجوز ويكون نقضا للمضاربة. ولو امر رب المال ان يشتري له او يبيع جاز
 في قولهم جميعا. ولو اشترى المضارب شيئا فباعه من رب المال او اشترى رب المال
 فباعه من مضاربه واشتراه المضارب للمضاربة جاز. وقال محمد بن زفر رحمه الله
 البيع باطل يريد به اذا لم يكن في المال ربح لانه اذا لم يكن في المال ربح كان رب المال
 مشتريا مال نفسه مضارب نزل خانامع ثلثة من رفقائه فخرج المضارب
 مع اثنين منهم وبقى الرابع في الحجرة ثم خرج الرابع وترك الباب غير مطلق فهلك
 مال المضاربة قالوا ان كان الرابع يعتمد عليه في حفظ المتاع لا يضمن المضارب
 ويضمن الرابع وان كان لا يعتمد عليه يضمن المضارب. وهو نظير ما قال
 محمد بن سلمة ربح في اهل السوق اذا قاموا واخذوا وركبوا السوق فباع
 شيء من السوق يضمن الاخير منهم لانهم اشتموا. المضارب اذا قال لربي المال

لم تدفع الشيء ثم قال بلى قد دفعت الى ثم اشترى المال ذكر الناطق ربح ان المشتري
 يكون على المضاربة . وان ضاع المال في يد المجهود قبل الشراء فهو ضامن
 والقياس ان لا يضمن على كل حال وفي الاستحسان اذا جحد ثم اقر ثم اشترى
 برئ عن الضمان . وان جحد ثم اشترى ثم اقر فهو ضامن والمتاع له . وكذا
 الوكيل بشراء شيء بعينه بالف درهم ودفع المال الى الوكيل . وان كان العبد
 معيناً فاشتراه في حالة الجحود او بعدما اقر فهو للأمر . ولو دفع رجل عبداً الى
 رجل لبيعه فجد المأمور ثم اقر به فباعه قال محمد بن سلمة ربح جازو ببراً
 عن الضمان . وقال غيره من المشايخ في قياس قوله لو باعه بعد الجحود
 ثم اقر جاز ايضاً . رجل دفع الى رجل عرضاً مضاربة فادعى المضارب بعد ذلك
 وقال ردت العرض عليك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكون
 القول قوله في ذلك . اذا اختلف المضارب مع رب المال فقال رب المال
 امرتك بالنقد وقال المضارب امرتني بالنقد والنسيئة او قال رب المال
 امرتك ان تعمل بالكوفة او تشتري وقال المضارب دفعت الى المال
 مطلقاً كان القول قول المضارب عندنا لانه يدعى الاطلاق والاصل
 في المضاربة هو الاطلاق . وقال زفر ربح القول لرب المال لان الاذن
 بالتصرف يستفاد من جهته . اذا اشترى المضارب بمال المضاربة ارضا
 للمضاربة ثم دفعها الى غيره مزارعة على ان يكون البذر من قبل المزارع
 جاز ويكون حصة المضارب من الخارج بينة وبين رب المال على ما شرط
 في المضاربة لانه ربح مال المضاربة . ولو استاجر المضارب ارضا بغير ثم
 اشترى ببعض مال المضاربة بذرا فزرعها جاز . ولو اخذ المضارب .

ارضاً ثم اربعة ثم اشترى طعاما ببعض مال المضاربة ووزع فان كان رب المال قال له والمضاربة اعمل فيه برأيك جاز. وان لم يقل له ذلك لا يجوز. المضارب بما دام يعمل في مصر كانت نفقته في ماله لا في مال المضاربة وفي سفره مطعومه ومشروبه وركوبه وكسوته تكون في مال المضاربة من غير اسراف والدواء واجرة الحمام والاحتجام لا يكون في مال المضاربة. ولو شريط عليه رب المال في عقد المضاربة ان لا يسافر ولا يعمل في مصر كذا لم يكن له ان يخالفه فان خالفه كان ضامنا والشريك شركة عنان او غيره اذا سافر بمال الشركة وانفق على نفسه من المال المشترك لم يذكر هذا في الكتاب وذكر الناطقي راجع رواية الحسن عن ابي حنيفة راجع ان المضارب او الشريك اذا سافر ينفق على نفسه في ركوبه وطعامه وكسوته. وعن محمد راجع ان احد شريكي العنان اذا سافر له ان ينفق من المال بمنزلة المضارب. المضارب اذا سافر بمال المضاربة ومال نفسه توزع النفقة على المالكين سواء خلط المالكين او لم يخلط او كان قال له رب المال اعمل فيه برأيك او لم يقل له ذلك والسفر وما دون السفر في ذلك سواء اذا كان لا يبيت في اعله اذا فسح رب المال عقد المضاربة بعد ما صار رأس المال عروضا لا ينفذ نسجه فان صار رأس المال دراهم بعد ذلك وقد كان دنانير نفذ ذلك الضميمة والله اعلم

كتاب المزارعة

المزارعة فاسدة في قول ابي حنيفة راجع. وقال صاحباه راجع يجوز اذا استجعت شرائطها والمعاملة على هذا الخلاف ايضا. والفتوى على قولها لتعامل الناس في جميع البلدان. وشرائط جواز المزارعة ستة. منها بيان الوقت فان دفع ر

مزارعة ولم يذكر الوقت قال في الكتاب لا يصح المزارعة. وإنما قال ذلك لأن المزارعة
اجازة فإن البذر لو كان من قبل صاحب الأرض كانت المزارعة استيجاراً للعامل
. وإنما قال البذر من قبل العامل في استيجار الأرض. وإعذاره قال غيره واستأجر
لتزرع أرضي هذه ببذري على أن يكون الخارج بيننا نصفين كانت مزارعة. وكذا
لوقال العامل ذلك لصاحب الأرض والمنافع لا تصير معلومة إلا ببيان الوقت. وقال
مشايخي بلخ راجح لا يشترط بيان المدة ويكون المزارعة على أول السنة يعني على أول
زراع يكون في تلك السنة. قالوا إنما اجاب بفساد المزارعة في الكتاب إذا لم يبين
الوقت لأن أول وقت المزارعة في بلادهم غير معلوم وفي بلادنا معلوم لا يتقدم ولا يتأخر إلا
يسير الأثرى أن وقت المعاملة لما كان معلوما لا يشترط فيها بيان الوقت استعنا
. والفتوى في بيان الوقت على جواب الكتاب. ولأنهما ذكر في المزارعة وقتاً لا يمكن
فيها من المزارعة لا يجوز كما لو دفع أرضاً لا تصلح للمزارعة. وكذا لو شرط وقتاً لا يعيش
إلى ذلك الوقت عادة لا يجوز لأن فيه شرط بقاء العقد بعد الموت. ولو ذكر للمزارعة
سنة فزرع واستخمد الزرع وبقي إلى تمام السنة ما لا يمكن فيه من المزارعة
لا تبقى المزارعة لأنه لا فائدة في بقاء المزارعة. والشرط الثاني بيان من كان البذر
من قبله لإف البذر إذا كان من قبل صاحب الأرض كانت المزارعة استيجاراً
للعامل. وإذا كان البذر من قبل العامل كانت المزارعة استيجاراً للأرض فكان
المعقود عليه مجهولاً واحكامها تختلف أيضاً فإن العقد في حق من لا يده
منه يكون لازماً في الحال وفي حق صاحب البذر لا يكون العقد لازماً ما قبل الله
البذر. ولهذا لو دفع إلى رجل أرضاً وبذر مزارعة كانت جائزة ثم إن رغب
أخذ الأرض والبذر وزرعها كان ذلك نقضاً للمزارعة ولا يكون إعانة. وقال

الفقيه ابو بكر البلخي رح يحكم فيه العرف ان كان في موضع يكون البذر من قبل العامل
 او من قبل صاحب الارض يعتبر فيه عرفهم ويجعل البذر على من كان البذر منه في عرفهم
 ان كان العرف مستمرا وان كان مشتركا لا يبيع المزارعة. وهذا اذا لم يذكر الفظا يعلم به
 صاحب البذر فان ذكر الفظا يدل عليه بان قال صاحب الارض دفعت اليك الارض
 لتزرع لي او استأجرتك لتعمل فيها بنصيب الخارج يكون بيانا لان البذر من قبل
 صاحب الارض وان قال لتزريها لنفسك كان بيانا ان البذر من قبل العامل. والشرط
 الثالث بيان جنس البذر لان الاجارة لا تقع عند جهالة الاجر ولا اجر مهاشي
 سوى الخارج فيشترط بيان جنس البذر ولان بعض الزرع يضر بالارض فلا بد من بيان
 ولا يشترط بيان مقدار البذر لان ذلك يصير معلوما باعلام الارض فان لم يبيننا
 جنس البذر ان كان البذر من قبل صاحب الارض جاز لان في حقه المزارعة
 لا تتأكد قبل القاء البذر وعند القاء البذر يصير الاجر معلوما والاعلام عند المتأكد
 يكون بمنزلة الاعلام وثمن العقد كما لو استأجر دابة للركوب ولم يبين الراكب
 اول الحمل ولم يبين الحمل لا يصح الاجارة ثم ينقلب جائزا عند الركوب وعند الحمل
 وان كان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر كانت المزارعة فاسدة
 لانها لازمة في حق صاحب الارض قبل القاء البذر فلا يجوز له الا اذا فوض الارب
 الى العامل على وجه العموم بان قال له رب الارض علي ان تزرعها ما بد لك او بد لي
 لانه لما فوض الامر اليه فقد رضى بالضرر وان لم يفوض الامر اليه على وجه العموم
 وكان البذر من قبل العامل ولم يبيننا جنس البذر فسدت المزارعة فاذا زرعها
 شيئا تنقلب جائزة لانه لما خلى بينه وبين الارض وتركها في يده حتى انما البذر فقد
 تحمل الضرر فيزول المفسد فجوز كما في مسألة استيجار الدابة للركوب

ولوانها بينا البذر من جنس او من جنسين او من اجناس مختلفة وصورة ذلك
 جبل دفع الى رجل ارضا على ان يزرعها ببذره سنة هذه على انه ان زرعها حنطة
 فالتاجر بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعها
 سمسا فلصاحب الارض رבעه جاز على ما اشترط الا ان المزارعة في حق صاحب البذر
 تاكد عند القاء البذر وعند ذلك البذر معلوم. ولو زرع بعضها حنطة وبعضها
 شعيرا وبعضها سمسا جاز ايضا على ما شرط في كل نوع. وكذا لو دفع الى رجل ارضا
 ثلثين سنة على ان ما زرعه فيها من حنطة او شعيرا وشيئا من غلة الصيف والشتاء فهو
 بينهما نصفان وما غرس فيها من شجر او كرم او نخل فهو بينهما الثلثا فلصاحب الارض
 ثلثه وللعامل ثلثاه. فوجائز على ما شرط سواء زرعه الكل على احد النوعين او نوع
 بعضها وجعل في بعضها كرم او جوائز ايضا في ظاهري الرواية. ولو دفع ارضا مزارعة
 على ان يزرعها ببذره ويقره على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وبعضها
 سمسا ما زرعه منها حنطة فهو بينهما نصفان وما زرعه منها شعيرا فارب الارض
 ثلثه وما زرعه منها سمسا فارب الارض منها ثلثاه فهو فاسد كله. بخلاف
 ما تقدم لان ضمانا على التبقيض فقال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها
 شعيرا او شعيرا ليس لهما ان يزرعه كلها احدا الاصناف وانما يزرعه كل نوع
 في بعض الارض وذلك البعض مجهول في الحال وعند القاء البذر في الارض
 يصل انه اذا زرعه بعضها حنطة لا يدري ما اذا يزرعه في ناحية اخرى وليس عليه
 ان يزرعه فكان العقد فاسدا واذا فسد العقد كان الخارج كله لصاحب البذر
 وكذا لو قال اخذ هذه الارض على ان ما زرعت منها حنطة فالتاجر بينهما
 نصفان وما زرعت منها شعيرا فلي ثلثه ولك ثلثاه وما زرعت منها سمسا

على ثلثه. ولك ثلثه فهو فاسد في ظاهر الرأية لما قلنا. ولود في الرجل ارضا
 يزرعها ببذر على انه ان زرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها
 شعير فالخارج كله للعامل جاز لانه خير بين الزراعة عند القاء الحنطة
 وبين اغارة الارض عند القاء الشعير واحدها غير مشروط في الآخر فبان
 . وان سمي الخارج من الشعير لنفسه جاز العقد في الحنطة لانها مزارعة
 الارض ببعض الخارج ولا تجوز في الشعير لان في الشعير يصير دافعا للارض
 مزارعة بجميع الخارج. وكذا لود في الرجل ارضا على انه ان زرعها حنطة
 فالخارج بينهما نصفان. وان زرعها شعير فالخارج كله للعامل وان زرعها
 سمسم فالخارج كله لصاحب الارض جاز العقد في الحنطة والشعير
 ولا يجوز في السمسم لان في الحنطة انقعد مزارعة الارض بنصف الخارج
 وفي الشعير اعادة الارض من العامل من غير ان يكون احدها شرط في الآخر
 فبان. اما في السمسم يكون العقد مزارعة الارض بجميع الخارج لصاحب
 الارض. ولود في الرجل ارضا يزرعها خمس سنين ما بدله على ان
 ما خرج في السنة الاولى فهو بينهما نصفان وفي السنة الثانية ثلث الخارج
 لرب الارض فهو جائز لانه سمي لكل سنة شيئا معلوما. ولود في الرجل ارضا
 سنة هذه على ان يزرعها ببذر قوطا فاخرج منها من عصفير فهو للمزارع
 . وما خرج من قوطم فهو لرب الارض او على العكس كان العقد فاسدا سواء
 كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل المزارع لان العصفير والقوطم كل واحد
 منهما مقصود في المزارعة فاشتراط احدهما لاحد العاقد من خاصية
 يفوت الشركة في المقص لاحتمال ان يحصل احدهما ولا يحصل الاخر وكذا

لو دفع ارضا لثلاثة منها حنطة وشعير على ان الحنطة تكون لاحدهما بعينه والشعير
 للآخر بعينه كان فاسدا وكذا كل شئ له نوبان من الربيع كل واحد منهما مقصود
 كبذر الكتان والكتان اذا شرط لاحدهما بعينه الكتان وللآخر بعينه البذر ولو شرط
 القطم لاحدهما بعينه والعفريت بينهما نصفان او على العكس من ايهما كانا البذر
 لا يجوز لما قلنا. وكذا الرطبة وبدرها لا يجوز تخصيص واحد منهما بشئ من المقصود
 بخلاف الحب مع التبن لان التبن تبع على ما نذكره. ولو دفع الى رجل ارضا له
 حنطة وكشعير على انه ان زرع فيها الحنطة فالحمارج بينهما نصفان والشعير
 مردود على صاحب الارض ولو زرع فيها الشعير فالحمارج لصاحب الارض ويرد
 الحنطة فهو جائز على ما شرط الا انه استعان بالعامل في احدهما واستاجر العامل
 بنصف الحمارج من غير ان يكون احدهما شرط في الآخر واشترط بذر الطبخ
 والقثاء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع بمنزلة
 التبن بخلاف بذر الرطبة مع الرطبة كالعصير مع القطم لان كل واحد منهما مقصود
 في المزارعة فلا يجوز تخصيص احدهما. رجل دفع ارضا الى رجل ثلث سنين
 على ان يزرعها في السنة الاولى ببذره ما بدله على ان الحمارج بينهما نصفان
 وعلى ان يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على ان الحمارج للعامل وعلى العا
 اجر مائة درهم لصاحب الارض وعلى ان يزرعها في السنة الثالثة ببذر صاحب الارض
 على ان يكون الحمارج لصاحب الارض والمزارع عليه اجر مائة درهم لعله
 جائز جميع ذلك لان العقد بينهما في السنة الاولى مزارعة محيصة بنصف الحمارج
 كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل وفي السنة الثانية العمل
 استاجر الارض باجرة معلومة لبيعة معلومة وفي السنة الثالثة صاحب الارض

استأجر العامل ببدل معلوم لينزع له في أرضه وكل واحد من هذه العقود جائز عند الأفراد فكذا لك عند الجمع إذا لم يكن البعض شرطاً في البعض ولو دفع رجل أرضاً إلى رجل وقال له اعمل في أرضي ببدن وبنيقوك واجرائك فآخري فمؤكله لي جاز لأنه إذا لم يجعل له شيئاً من الخارج ولم يلتزم له اجراً فإن ذلك استعانة. ولو قال على أن يكون الخارج كله لك جاز أيضاً لأن صاحب الأرض أعار أرضه وأقرض بذره حيث جعل كل الخارج للعامل وإنما كان قرضاً للبذر لأن تسليم البذر طريقين للعبه والقرض والقض إذا ناهما فيعمل عليه وإنما صار معيار الأرض لأن المنفعة لا تتقوم إلا بالعقد وتسمية البديل ولم يوجد. ولو دفع أرضاً إلى رجل وقال انزع في أرضي كراماً من طعمك على أن الخارج كله لي لا يجوز ذلك لأن هذا دفع الأرض من زراعة بجميع الخللج ولا يكون هذا من صاحب البذر تسليم البذر من صاحب الأرض لأن الأصل في القاء بذره أن يكون عاملاً لنفسه. وقول صاحب الأرض على أن الخارج لي صحت محتمل أن يكون الخارج بطريق استقراض البذر فلا يثبت عليك البذر والمحتمل ويكون الخارج له أحب البذر وعليه أجر الأرض لأن صاحب الأرض ابتغى لمنفعة أرضه عوضاً ولم يسلم له فكان له أجر الأرض أخرجت الأرض شيئاً ولم تخرج. ولو دفع رجل بذراً إلى صاحب الأرض ليبذر صاحب الأرض في أرضه ويعمل في ذلك سنة هذه على أن ما أخرج الله تعالى من ذلك يكون بينهما نصفان لا يجوز ويكون الزرع كله لصاحب البذر وعليه لصاحب الأرض مثل أجر أرضه أخرجت الأرض ولم تخرج. ولو قال انزع في أرضك على أن ما أخرج كله لي كان الخارج كله لصاحب البذر ولا أجر عليه لأرضه

ولا لعله. ولو قال ان عهده على ارضك على ان الخارج كله لك فمخرج يكون كله
 لصاحب البذر وعليه اجر الارض واجر عمله لا نفص على اشتجار الارض
 والعامل بجميع الخارج فكان الخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل اجر
 ارضه واجر عمله ولو قال ان عهده في ارضك لنفسك على ان ما خرج كله لي كان
 الخارج كله لصاحب الارض وعليه بذر مثل طعامه لان قوله ان عهده
 لنفسك تنصيص على قرض البذر من صاحب الارض ثم شرط جميع الخارج
 لنفسه عوضا عن القرض وانه شرط فاسد لان القرض لا يبطل بالشرط
 الفاسد. والشرط الرابع لجواز المزارعة بيان نصيب من لا بذر منه لان
 ما ياخذ من لا بذر منه ياخذ اجرا ما لعله ولا رضى فيشترط اعلام الاجر
 فان بينا نصيب العامل وسكتا عن نصيب صاحب البذر جاز العقد لان
 صاحب البذر يستحق الخارج بحكم لانه غناء ملكه لا بطريق الاجر. وان بينا
 نصيب صاحب البذر وسكتا عن نصيب العامل لا يجوز قياسا لاشياء ياخذ
 ياخذ اجرا فيشترط اعلام الاجر. وفي الاستحسان يجوز هذا العقد
 لانه لما بين نصيب صاحب البذر كان ذلك بيانا ان الباقي للآخر وقد مر
 مثل هذا في المضاربة والشرط الخامس لجواز المزارعة التخلية بين الارض
 والعامل فكل ما يمنع التخلية كاشتراط عمل صاحب الارض مع العامل
 يمنع جواز المزارعة. والتخلية ان يقول صاحب الارض للعامل سلمت
 اليك الارض ومن التخلية ان يكون الارض فارغة عند العقد فان كان
 فيها زرع قد نبت يجوز العقد وتكون معاملة ولا تكون مزارعة فيكون
 زرعها قداد ولا يجوز العقد لان الزرع بعد الادراك لا يحتاج

الى العمل فكما قد رخص هذا العقد مزارعة تعد رخصته معاملته. وينبغي
 ان يكون العامل يعرف الارض لانه اذا لم يعلم والارض متفاوتة
 لا يصير العمل معلوما. وان اشترط مع العامل عمل عبد العامل جاز العقد
 على كل حال كما لو شرط عليه البقر. والمشرط للعبد يكون لمولاه ان لم يكن
 عليه دين. وان شرط مع العامل عمل عبد صاحب الارض على ان يكون
 للعامل ثلث الخارج ان كان البذر من قبل صاحب الارض يجوز العقد
 ويكون للعامل ثلث الخارج لان البذر اذا كان من قبل صاحب الارض
 كان اشترط عمل عبده بمنزلة اشترط البقر على صاحب الارض واشترط
 البقر على صاحب الارض جائزا اذا كان البذر منه فكذا اذا شرط عمل عبد
 صاحب الارض ويكون الشرط للعبد لمولاه ان لم يكن عليه دين وان كان
 عليه دين فذلك في قول ابي يوسف ومحمد رح. وفي قياس قول ابي حنيفة.
 رح الولي من كسب عبده المديون بمنزلة الاجنبي فكأنه دفع الارض والبذر
 مزارعة الى عاملين على ان يكون لكل واحد منهما ثلث الخارج. وان كان
 البذر من قبل العامل وفطرط عمل عبد صاحب الارض مع العامل لا يجوز
 كما لو شرط البقر على صاحب الارض والبذر من قبل العامل فانه يكون فاسدا.
 والشرط السادس لصحة المزارعة ان يكون الخارج مشتركا بينهما. فكل
 ما يخرج فهو على الشراكة. فان شرط ان يكون لاحدهما ففقر معلومة من الخارج
 او شرط ان ما يخرج في هذه الناحية لاحدهما والباقي للآخر او شرط ان
 يكون لاحدهما مع شيء من الخارج دراهم معلومة على الآخر لا يجوز. وكذا
 لو شرط ان يدفع صاحب البذر بذره من الخارج والباقي يكون بينهما كما

فاسداً من ايها كان البذر ولو شرطاً أن يرفع صاحب البذر لنفسه عشر
 الخارج والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا الشرط لا يوجب قطع الشركة
 في الخارج فان ما من قدر يخرج به الارض الا ويبقى بعد رفع العشر منه تسعة
 اعشاره فهو بمنزلة ما لو شرط لنفسه من الخارج خمسة ونصف من عشرة
 وكذا لو شرط العشر لمن لا يذر من قبله والباقي بينهما نصفان جاز ايضاً
 ولو شرط ان يرفع الخارج من الخارج والباقي بينهما نصفان كان فاسداً
 لان هذا شرط يوجب قطع الشركة في الخارج لاحتمال ان لا يخرج الارض
 الا قدر الخارج ولو كانت الارض عشرية تشرب بماء السماء فشرط ان يرفع العشر
 من الخارج او نصف العشر من الخارج ان كانت الارض تسعة بعرب او دالية
 والباقي بينهما نصفان جاز لان هذا شرط لا يوجب قطع الشركة في الخارج
 فان ما من قدر يخرج به الارض اذا رفع منه عشر يبقى له منه سبع يكون
 بينهما فيكون ويكون الخارج بينهما على ما شرطاً ولو ان السلطان لم يخذ
 حقه في هذه السنة العشر ونصف العشر وهما رفعاً بعض الخارج سائر
 السلطان فاشترط للسلطان من العشر ونصف العشر يكون لصاحب
 الارض قولاً بيمينه رجح على قياس قول من يجيز الزايرة وعلى قول
 صاحبيه رجح ما شرط للسلطان يكون بينهما نصفين لان في الزايرة
 ان كان البذر من قبل صاحب الارض يكون هو مستأجر للعامل وان كان
 البذر من قبل العامل كان صاحب الارض مواجراً له ومن اصل
 بيمينه رجح ان من أجر الارض العشرية يكون العشر على صاحب الارض
 فعلى قياس قوله في الزايرة يكون العشر على صاحب الارض وما شرطاً

للسلطان يكون مشروطا لصاحب الأرض فاذا لم يأخذ السلطان حقه
 يكون الشرط للسلطان لصاحبه الأرض وعند صاحبه ربع العشر يكون
 في الخارج على كل حال فاذا لم يأخذ السلطان حقه واخذ بعض الطعام
 ساكان الخارج بينهما نصفين ويكون ذلك مشروطا لهما. هذا اذا كانت
 الأرض يعلم انها تسقى بماء السماء او بالدلاء فان كانت ارضا تكتفى بماء السماء
 عند كثرة المطر فيحتاج الى ان تسقى بالدلاء عند قلة المطر وفي مثلها السلطان
 يعتبر الاغلب فان كان الاغلب ماء السماء يأخذ العشر وان كان الاغلب الدلاء
 يأخذ نصف العشر فان قال صاحب الأرض في هذه الصورة للعامل لا ادري
 ابأخذ السلطان في هذه السنة العشر ونصف العشر فاعاقدك على ان يكون
 لي نصف ما بقي من الخارج بعد ما يأخذ السلطان حقه فتعاقد على هذا الشرط
 كان فاسدا في قياس قول ابي حنيفة ربع لان عمدة الشرط للسلطان يكون
 لصاحب الأرض فاذا شرط ذلك فقد شرط لصاحب الأرض من الخارج
 خراج مجهولا وهو العشر ونصف العشر فيفسد العقد. وعند صاحبه ربع
 العشر ونصف العشر يكون في الخارج فيكون هذا في معنى اشتراط جميع الخارج
 بينهما نصفين فجاز. ولو شرط في الزراعة ان ما خرج من حنطة بينهما
 نصفان وما خرج من شعير فمولا احدهما بعينه او شرط ان يكون الحنطة
 لاحدهما بعينه والشعير للآخر من ايهما كان البذر لا يجوز. وان شرط ان يكون
 الحب والتبن بينهما نصفين جاز ويكون الحب والتبن بينهما كما شرط وكذا
 لو شرط ان يكون الربيع او الزرع او الخارج بينهما جاز ويكون الكل بينهما
 كما شرط. وان شرط ان يكون الحب لاحدهما والتبن للآخر ففيه على ثمانية

اوجه ستة منها فاسدة وثنتان جائزتان. ^{٢٤} اما الفاسدة احدها اذا شرط
 ان يكون الحب للدافع والتبن للعامل. والثاني ان يكون التبن للدافع والحب
 للعامل. والثالث اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للدافع والرابع
 اذا شرط ان يكون التبن بينهما والحب للعامل. والخامس اذا شرط ان يكون
 الحب بينهما والتبن للدافع وفي هذا الوجه ان شرط التبن لصاحب البذر
 جاز وان شرطه لغيره لا يجوز. وعن ابي يوسف ر. انه لا يجوز اصلا وعن بعض
 مشايخ بلخ ر. اذا شرط ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن كان الحب والتبن
 بينهما المكان العرف. والسادس اذا شرط ان يكون التبن بينهما وسكتا عن الحب
 لا يجوز ففي هذه الوجوه انما لا يصح المزارعة لان هذا شرط يودي الى قطع الشركة
 في المقصر لاحتمال ان يحصل احدهما دون الآخر ولو شرط ان يكون للحب
 بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون الحب بينهما والتبن لصاحب البذر
 . وعن ابي يوسف ر. انه لا يجوز. وعن محمد ر. انه رجع الى قول ابي يوسف
 ر. فصار هذا من الوجوه الفاسدة. ولو دفع ايضا فيها زرع صار بقلا مزارعة
 وشرطا ان يكون الحب بينهما نصفين والتبن لصاحب الارض او شرطا
 ان يكون الحب بينهما وسكتا عن التبن جاز ويكون التبن لصاحب الارض
 . ولو شرط التبن للعامل كان فاسدا لان دفع الزرع الذي صار بقلا
 مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وشبهه لو شرط التبن لصاحب البذر
 جاز. وان شرط الآخر لا يجوز. وكذا اذا دفع القصيد مزارعة ثم المزارعة
 على قول من يجوز على نوعين احدهما ان يكون الارض لاحدهما. والثاني ان ^{يكون}
 الارض لكما فان كانت الارض لاحدهما فهو على وجهين احدهما ان يكون

البتة من أحدهما والثاني ان يكون البذر منهما فان كانت الارض لاحدهما
 والبذر من أحدهما فهو على وجه ستة ثلثة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة. أما
 الثلاثة الا ولها أحد هان يكون الارض من أحدهما والبذر والبقرة في العمل
 من الآخر فغيرها صاحب الارض شيئا معلوما من الخارج جائز لان صاحب البذر
 يكون مستاجر الارض بشيء معلوم من الخارج والوجه الثاني ان يكون العمل
 من أحدهما والباقي من الآخر فهو جائز لان صاحب البذر يصير مستاجر العامل
 بشيء معلوم من الخارج ليعمل في ارضه ببقوه ويذره والوجه الثالث ان يكون
 الارض والبذر من أحدهما والعمل والبقرة من الآخر وذلك جائز لان صاحب
 الارض يصير مستاجر العامل ليعمل العامل ببقوه لصاحب الارض والبذر
 وأما الثلاثة الفاسدة ففيها ان يكون الارض والبقرة من أحدهما والباقي من الآخر
 فذلك فاسد لان صاحب البذر يصير مستاجر الارض والبقرة بشيء من الخارج
 وعن ابي يوسف ربح انه يجوز لمكان العرف والفتوى على ظاهر الرواية
 لان منفعة الارض لا تجانس منفعة البقرة فان منفعة الارض انبات البذر
 لقوة في طبعها ومنفعة البقرة العمل فاذا لم يكن منفعة البقرة من جنس منفعة
 الارض لا يكون البقرة تبعا للارض فيبقى استيجار البقرة مقصودا بشيء
 من الخارج وذلك فاسد كما لو كان من أحدهما البقرة فقط والوجه
 الثاني من هذا النوع ان يكون البذر من أحدهما والباقي من الآخر فذلك
 فاسد لانه دفع البذر وحده مزارعة وانما لا يجوز ذلك لان صاحب البذر
 يكون مستاجر الارض فلا بد من التخلية بينه وبين الارض والارض
 ههنا في يد العامل لا في يد صاحب البذر وعلى هذا لو اشترك ثلثة او اربعة

ومن البعض البقر وحدة او البذر وحدة كان فاسدا لما قلنا. والوجه الثالث
من الفاسدة ان يكون البذر والبقر من واحد والعمل والارض من الآخر
وانه فاسد ايضا لما قلنا في الوجه الثاني من هذا النفع. وكذا لو اشترك ثلثة
او اربعة والبذر من اقدم فقط والبقر من اقدم فقط كان فاسدا لما قلنا
هذا اذا كانت الارض لاحدهما والبذر من احدهما فان كانت الارض لاحدهما
وشرطا ان يكون البذر منهما ان شرط العمل على غير صاحب الارض وشرطا
ان يكون الخارج بينهما نصفين كانت فاسدة لان صاحب الارض يصير
قائلا للعامل ازرع ارضي ببذري على ان يكون الخارج كله لي اوازرع
ارض ببذرك على ان يكون الخارج كله لك كان فاسدا لان هذه زراعة
بجميع الخارج بشرط اعارة نصف الارض من العامل. وكذا لو شرط ان يكون
الخارج بينهما اثلاثا ثلثاه للعامل وثلثه لصاحب الارض او على العكس
كان فاسدا لان فيه اعارة الارض. واذا فسدت الزراعة كان الخارج
بينهما على قدرهما ويسلم لصاحب الارض ما اخذ من الخارج لانه
نماء ملكه حصل في ارضه وله على الآخر اجر نصف الارض لان الآخر استوفى
منفعة ارضه بعقد فاسد وما اخذ من الخارج يطيب له مقدار بذره
ويرقع من البذر اجر نصف الارض وما انفق ايضا ويتصدق بالفضل
لان الزيادة حصلت له من ارض الغير بعقد فاسد. ولو كانت الارض لاحدهما
والبذر منهما وشرطا العمل عليهما على ان يكون الخارج بينهما نصفين
جاز لان كل واحد منهما عامل في نصف الارض ببذره فكانت هذه اعارة
نصف الارض لابشرط العمل له بخلاف الاول. ولو كانت الارض بينهما

وشرطا ان يكون البذر والعمل من أحدهما والخارج بينهما نصفان لا يجوز
لان من لا بذر منه يكون قائما للأخران سريعا ارضك ببذر رك على ان يكون
الخارج كله لك وان سريعا ارضي ببذر رك على ان يكون الخارج كله لى فكان
العقد في حقه مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. ولو كان البذر من الدافع والعمل
على الآخر والخارج بينهما نصفان لا يجوز ايضا لان صاحب البذر شرط
لصاحبه هبة نصف البذر او افترض نصف البذر بمقابلة العمل له نصف
الارض وذلك باطل. وكذا لو شرط ثلث الخارج للعامل والثلث للدافع
او شرط ثلث الخارج للدافع والثلث للعامل لان الدافع شرط لنفسه زيادة
شيء من الخارج بمجرد البذر. ولو كان البذر من العامل وشرط ثلث الخارج
للعامل جائزا لان من لا بذر منه صار دافعا لرضه مزارعة ليزرعها العامل
يبذر العامل على ان يكون ثلث الخارج للعامل وذلك جائز. ولو كان
الارض والبذر منهما وشرطا العمل على احدهما على ان يكون الخارج بينهما
نصفين جائزا ويكون غير العامل مستعينا في نصيبه. ولو كان الارض والبذر
منهما فشرطا للدافع ثلث الخارج والثلثين للعامل لا يجوز في أصح الروايتين
لان الخارج نماء بذرها فاذا كان البذر منهما كان الخارج مشتركا بينهما
فصاحب الثلثين انما يأخذ الزيادة بحكم العمل ومن عمل في محل مشترك
لا يستوجب الاجر. ولو شرط ثلث الخارج للدافع لا يجوز ايضا لان الدافع
شرط لنفسه شيئا من نصيب العامل من غير ارض ولا بذر ولا عمل ولو كان
الارض لها وشرط ثلث البذر على الدافع على ان يكون الخارج بينهما
نصفين لا يجوز لان الدافع شرط لصاحبه بمقابلة عمله ارضه ببذر

البذر. ولو شرطنا على البذر على العامل على ان يكون الخارج بينهما نصفين
 لا يجوز لان الدافع في التقدير يصير كانه قال للعامل ازرع ارضك ببذر لك
 على ان يكون الخارج لك وازرع ارضي ببذري وبذر لك على ان يكون كل الخارج لي
 وانما مزارعة بجميع الخارج فلا يجوز. رجل له ارض اراد ان ياخذ من آخر
 بذرا ليزرعها ويكون الخارج بينهما نصفين قالوا للحيلة في ذلك ان يشتري
 نصف البذر من صاحب البذر بثمن معلوم ويبرئه الباقي عن الغن فيصير البذر
 مشتركا بينهما ثم ان بائع البذر يامر ان يزرع كل البذر في ارضه على ان يكون
 الخارج بينهما نصفين فاذا فعل ذلك يكون الزرع بينهما لانه نماء ملكهما
 ولا يكون هذا دفع البذر وحده مزارعة. رجل دفع الى رجل ارضا وبذرا وبيع
 نصف البذر من المدفع اليه فزرع المدفع اليه بعض البذر في ارض نفسه
 وبعضه في ارض الدافع فما زرع المزارع في ارض نفسه يكون الكل له لانه
 صار مستهلكا خاصة الدافع من ذلك فصار ملكا له وما زرع في ارض
 الدافع يكون مشتركا بينهما على ما شرط. رجل دفع الى رجل ارضه ليزرعها
 ببذرها جميعا على ان يكون البذر من المزارع والخارج بينهما نصفان.
 فشارك الايجار في نصيبه رجلا ليعمل معه فسدت هذه الشراكة والمزارعة
 اما اعتماد المزارعة لان صاحب الارض جعل منفعة نصف الارض للاعمار
 ليعمل له في النصف الباقي فاذا شرط عليه العمل بمقابلة نصف الارض كانت
 هذه اجارة باجر مجهول ولم تكن اعارة فتفسد المزارعة. واما فساد الشراكة
 فلانها بناء على المزارعة ويكون الزرع بين الدافع والمدفع اليه على قدر
 بذره لانه نماء ملكهما ولصاحب البذر على المزارع الاول اجر مثل

نصف الأرض لأنها تستعمل نصف أرضه بعقده فاسد وعلى المزارع الأول
 للعامل الثاني أجر مثل عمله لأنه عمل له بأجرة فاسدة وليس للمزارع الأول
 على رب الأرض أجر عمله لأنه عمل في محل مشترك وما أصاب الدافع من المزارع
 يطيب له وما أصاب المدفع اليه يرفع من ذلك قدر يذره مقدار ما انفق
 وما يحرم ويتصدق بالزيادة لما عرف. وإذا أراد أن ترتفع الشجرة في الرعي
 الفاسد عند الكل أو يفسد عند أي حنيفة ربح وجازت عند صاحبه ربح
 فالحنيفة في ذلك ما حكى عن الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد ربح قال يميز النعيان
 نقيب رب الأرض ونقيب المزارع ثم يقول رب الأرض للمزارع هذا نقيب
 وقد وجب لي عليك أجر مثل الأرض ونقصان الأرض ووجب لك علي أجر
 مثل عملك وأجر ثيلك فهل صالحتي على هذه الحنطة وعلى أجر مثل الأرض ونقصانها
 الذي وجب لي عليك فيقول المزارع صالحت ثم يقول للمزارع لصاحب الأرض
 وجب لك علي أجر مثل أرضك ونقصانها ويلي عليك أجر مثل علي وثيلاني
 وبذري فهل صالحتي بما وجب لك علي ما وجب لي عليك وعلى هذه الحنطة
 فيقول رب الأرض صالحت فإذا قال ذلك وتراضيا على هذه الوجه يزول
 الحنث لأن الحق لصا لا يعد وما فيطيب لكل واحد منهما ما أصاب. ربح
 سقي أرضه أو كرمه بماء مشترك في نوبة الغير بغير إذن صاحب النوبة قال
 محمد بن مقاتل ربح يطيب له الخارج كن غصب علفا وعلف دابته حتى سميت
 فانه يضمن العلف ويطيب له ما زاد في الدابة وعن بعض الزهاد ربح انه
 وقع الماء في كرمه في غير نوبته فامر بقطعه. وقال الفقيه أبو الليث ربح انا
 للأمر بقطع الكرم إذا شرب ماء بغير حق لأنه افساد المال بغير ضرورة شخصاً

٢٣
اذا وقع ذلك في الكرم والزرع بغير اختيار صاحب الكرم والزرع لكن
لو تصدق به كان حسنا قال مولانا رضي الله عنه والافضل ان يتصدق
بالمخارج لان الماء الحرام يبقى في الخارج . بخلاف مسئلة العلف لان العلف
لا يبقى فيها بل يصير شيئا آخر

فصل فيما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسد

الاصل فيه انه اذا شرط في المزارعة على العامل ما يحصل به الخارج او ينزوي
للمحفظ والسقي الى ان يدرك الزرع لا يفسد المزارعة لان ذلك مستحق
عليه بمطلق العقد فالشرط لا يزيد الا وكادة . وكذا الوشرط على العامل ما لا
يخرج الارض يدونه زرع معتاد الكراب لا يفسد العقد وان شرط
على العامل ماله اثر في الزيادة على المعتاد ينظر في ذلك ان كان لا يبقى منفعة
بعد انتهاء المزارعة كشرط الكراب لا يلزمه من غير شرط فاذا شرط عليه
يلزمه الوفاء به واذا شرط على العامل ما يبقى اثره بعد انقضاء المدة كما لو
شرط على العامل كرى الانهار الصغار واصلاح المسفيات والشتيان
وقسمه عند البعض ان يرد ما مكروبة على صاحب الارض وعند البعض
زيادة كراب لا يحتاج اليه لخروج الزرع المعتاد يفسد العقد سواء كان
البذر من العامل او من صاحب الارض وان شرط على صاحب الارض اصلاح
المسفيات وكرى الانهار وتقريب الماء حتى يمكنه الشرب جائز سواء كان
البذر من العامل او من صاحب الارض لان ذلك من عمارة الارض فيكون
على صاحب الارض يدون الشرط فالشرط لا يزيد الا وكادة . وهو نظير ما لو
استأجر دارا بدوهم وشرط المستأجر على صاحب الدار ان يطبخ سطحا

ويصلح ميانها لسبل الماء بان ذلك على صاحب الأرض من غير شرط
فشرط لا يفسد العقد . وإذا شرط المصا د والدياس والتد رية على العامل
كان مفسدا للعقد فظاهر الرواية لان هذه الاحمال تكون بعد الادراك
وانتهاء العقد وما كان بعد انتهاء العقد اذا شرط على العامل يكون
مفسدا . فلوان العامل حصه الزرع وداس وجمع من غير ان كان شرطا
عليه فهلك ذلك يضمن حصه الدافع . وعن ابي حنيفة ربح ان شرط هذه
الاعمال على العامل لا يفسد العقد . وعن ابي يوسف ربح في النوادر انه
لا يفسد لكن ان لم يشترطا يكون عليهما وان شرط الزم المزارع بحكم العرف
وهو كما لو اشترى حطبا في المصرا لا يجب على البائع ان يمله الى منزل المشتري
واذا شرط عليه يلزمه بحكم العرف ولو شرط المجذاذ على العامل في المعاملة
يفسد العقد عند الكل لانه لا عرف فيه وعن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة ربح
انهما قالاهذا كله يكون على العامل شرط عليهما لا بحكم العرف . وقال آتشيخ الامام الاجل
شمس الائمة السرخسي ربح هذا هو الصحيح في ديارنا ايضا وعن الشيخ الامام
ابي بكر محمد بن الفضل ربح انه كان اذا استفتيت عن هذه المسئلة يقول فيه
عرف ظاهر ومن اراد ان لا يتعطل فليعمل بالعرف ولا يجتمع عنه ثم في الموضع
الذي يكون المصا د على العامل عرفا لآخر وتعاقل عن المصا د حتى هلك
قال الفقيه ابو بكر البلخي ربح يضمن ذلك . وقال الفقيه ابو الليث ربح ان اخر
ما خيرا فاحشا لا يؤخر الناس الى مثله كان ضامنا والا فلا هذا اذا شرط هذا للعمال
على العامل فان شرط شيئا من ذلك على صاحب الارض فسد العقد عند الكل
لانه لا عرف فيه . ولو شرط على العامل كرى الانهار واصلاح المسيات يثنى

فسد العقد ان كان البذر من قبل العامل كان الخارج للعامل لانه نماء بذره
لصاحب الارض عليه اجر الارض والعامل على صاحب الارض اجر عمله في كرى
لانهما رقتا صان ويترا د ان الفضل ولو لم يكن كرى لانها مشروطة على العامل
فالعقد فكري العامل لانها بنفسه كانت المزارعة جائزة ولا اجر له في كرى
لانها لانه متبرع فلا يرجع كما لو حوط الارض ولو كان البذر من قبل صاحب
الارض فشرط على العامل كرى لانها واصلاح المنيات فسد العقد ويكون
الخارج كله لصاحب الارض والعامل اجر عمله في جميع ذلك ولو شرط على
رب الارض كرى لانها واصلاح المنيات حتى ياتي به الماء كانت المزارعة
جائزة على شرطهما سواء كان البذر من قبل العامل او من قبل صاحب الارض
لان هذا العمل يكون على صاحب الارض من غير شرط لانه من باب الفكين من
الانتفاع وهو نظير ما ذكرنا من مسألة الاجارة اذا أجر داره وشرط المستاجر
على صاحب الدار تطهير السطح جازت الاجارة لان ذلك مستحق على صاحب الدار
بغير شرط ولو شرط رب الدار ذلك على المستاجر فسدت الاجارة كذلك
هذا ولو ان المزارع ترك سقي الارض مع القدره عليه حتى يبس الزرع بطل
قالوا ايضا قيمة الزرع ثابتا ان كان له قيمة في ذلك الوقت وان لم يكن
فللزراع في الوقت الذي ترك السقي قيمة يقوم الارض مزروعة وغير مزروعة
فيضمن نصف ما فضل بينهما لانه صار مضيا بترك السقي فيضمن كما لو استاجر
خباز الخبز فترك الخبز في القصور حتى احترق هذا اذا ترك السقي مع القدره
عليه وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين المرغينا في شرح
يقول تقريبا الماء بحيث يتمكن من السقي يكون على الدافع ثم السقي على المولى

لك مولنا سرح وعندى ان كان متكنا من فتح فوهة النهر العفرون من الوادي
 يجب السقي على العامل وان كان لا يقدر على ذلك لظالم يمنعه عن ذلك كان
 تيسير الفتح على الدافع بحكم العرف ثم انما يجب السقي على المزارع اذا كانت
 الارض لا تخرج زرعاً معتاداً الا بالسقي فان كانت تخرج ذلك لا يجب
 ولو شرطاً على رب الارض كزراعتها والكراب والثنيان فان كانت البذر من قبل
 العامل فالزراعة فاسدة لان هذا من اعمال الزراعة فاشتراطها على صاحب الارض
 يكون بمنزلة اشتراط الحفظ عليه فيفسد العقد ويكون الخارج كله
 للعامل لانه صاحب بذر ولصاحب الارض عليه اجر الارض مكروبة او مكوبة
 مشاة لان العامل استوفى منفعة هذه الارض بعقد فاسد ولو كان البذر
 من قبل صاحب الارض فشرط عليه الكراب والثنيان لا يفسد العقد
 لان الكراب والثنيان يكونان بالبقر واشتراط البقر على صاحب الارض
 اذا كان البذر من قبله لا يفسد العقد رحل دفع ارضه الى رجل سنة
 بالصف على ان يكون البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكرها
 ثم ازرعها وقال العامل بل ازرعها بغير كراب فان كانت الارض تخرج
 بغير كراب زرعاً معتاداً الا ان بالكراب اجود كان العامل بالخيار
 ان شاء كروب وان شاء لم يكره . وان كانت لا تخرج بغير كراب
 اصلاً او لا تخرج الا قليلاً لا يقصد الناس بالزراعة ليس له ان يزعمها
 بغير كراب ويكون الكراب مستحقاً بحكم العقد فالعامل بالخيار اذا كان
 البذر من قبله ان شاء امضى العقد بالكراب وان شاء ترك وان كانت الارض
 تخرج بغير كراب خارجاً قليلاً ادنى ما يقصد الناس بالزراعة كان

للعامل ان يزرعها بغير كراب. وكذا لو ازرع الارض ثم قال لا اسقي وارعه
 حتى يسقيها السماء فان كانت تكتفي ببله السماء الا ان السقي اجود للزرع لا يجبر
 على السقي وان كانت لا يكتفيه سقي السماء مجبر على السقي. وكذا لو كان البذر من
 ملعب الأرض في جميع ذلك الا ان البذر اذا كان من قبل رب الارض فلا بد
 لا يخرج بغير كراب يجبر العامل على الكراب ولا يكون له ان يتروك الزرع هذا اذا لم يكن
 الكراب شرطاً. ولو دفع اليه ارضاً وبذر راعى ان يكرها ويزرعها سنة
 هذه بالنصف فان اراد ان يزرعها بغير كراب لبس له ذلك ويجبر على الكراب
 سواء كان البذر من قبل صاحب الارض او من قبل العامل لان اصل الزرع
 وان كان يحصل بغير كراب فمع الكراب يكون اجود. وصفة الجودة تستحق
 عند الشرط وان كان لا يستحق بمطلق العقد كما لو شرط في السلم الايفاء
 في المصكان له ان يوفيه في اي ناحية من نواحي المصروان شرط عليه ان
 يوفيه في منزله في المصلم يكن له ان يوفيه الا في منزله وان كان الزرع
 يحصل بالكرا ب وبغير الكرا ب على صفة واحدة لا يلزمه الكرا ب بحكم الشرط
 لانه لا فائدة في اعتبار هذا الشرط. وكذا لو كان الكرا ب يضرب بالارض وقد
 يكون ذلك عند قوة الارض فان الكرا ب عند قوة الارض يحرق الزرع فان كان
 بهذه الصفة لا يلزمه الكرا ب. وان شرط في المزارعة التشنية على
 المزارع فسدت المزارعة وقد ذكر بان الناس تكلموا في تفسير التشنية
 قال بعضهم تفسير التشنية ان يكرها موتين ثم يزرع وانما يفسد
 العقد لان منفعتها تبقى بعد انتهاء العقد قال الشيخ الامام الاجل
 شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في ديارنا شرط التشنية لا يفسد العقد لان منفعتها

بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى منفعتها بعد مضي السنة انما يفسد
 العقد اذا كانت المزارعة بينهما سنة واحدة . وقيل معنى القسنية ان يكرها
 بعد الفراغ ويردها على صاحبها مكروبة وقد ذكرنا هذا القول . وقيل
 معنى القسنية ان يجعل الارض حدها اول كما يفعل بالبطحة فيزرعها ناحية منها
 ويبقى ثلثا بين الحد اول مكروبة فينتفع بها صاحب الارض بعد انتهاء المزارعة
 ان كانت المزارعة بينهما سنة واحدة وان كانت المزارعة خمس سنين
 لا يفسد العقد اذا كان لا تبقى اثر القسنية بعد انتهاء العقد وان شرط
 على احدهما بعينه ان يسرق فيها او يحرها فان كان البذر من العامل فالمزارعة
 فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما يبقى منفعته في الارض
 بعد انتهاء مدة المزارعة وفيه اشتراط اتلاف ما له عليه فيفسد العقد
 وان شرط ذلك على صاحب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والقسنان
 عليه وقد ذكرنا ان ذلك يفسد العقد اذا كان البذر من العامل فهو يكون
 الخارج كله للعامل لانه نماء بذره ولصاحب الارض عليه اجر مثل ارضه
 واجر مثل عمله فيما عمل وقيمة سرقيته اذا كان السارقين من قبله ...
 وان كان السارقين من قبل العامل لم يكن له على صاحب الارض من قبل
 ذلك شيء وان كان فيه منفعة لصاحب الارض فيما يبقى لان العامل
 عمل لنفسه وما بقى لصاحب الارض اثر عمله فاذا لم يتقوم اصل عمله على
 صاحب الارض فكذلك اثر عمله . وان كان البذر من صاحب الارض وشرطا
 عليه القاء السارقين ونحوه كانت المزارعة جائزة كما لو شرط على الكراب
 وانقسيان والبذر من قبله لان القاء السارقين والعرق في الارض يكون قبل المزارعة

وقبل الكراب ايضا ولزوم العقد على صاحب البذر يكون عندنا القاء البذر من
صاحب الارض استاجر العامل بنصف الخارج بعد ما فرغ من القاء السرقين
والعوة فلا يفسد العقد. وان شرطاه على العامل في هذه الصورة كانت المزاغة
فاسدة لانها شرطاه على العامل ما يبقى منفعة بعد انتهاء مدة المزاغة وكان
الخارج لصاحب الارض وللعامل اجر عمله فيما عمل وقيمة ما اتى من السرقين
لان صاحب الارض استوفى ذلك بعقد فاسد فكان عليه ضمانه كمن استاجر
صباغا اجارة فاسدة ليصنع قوبه بصبغ من عنده ففعل كان على صاحب الثوب
اجر عمله وقيمة صبغه. ولو شرطاه على العامل ان لا يفرها ولا يسرقها كانت
المزاغة جائزة والشرط باطل سواء كان البذر من العامل او من صاحب الارض
لان شرط ترك القاء السرقين في الارض شرط لا طائل له لانه ليس فيه جلب منفعة
ولا دفع مضرة بل هذا شرط ترك النفع فلا يفسد به العقد كما لو شرطاه على العامل
ان لا يدخلها كلبا فان باطلا ويختار العامل ان شاء ادخلها كلبا
وان شاء لم يدخل. ولو شرطاه على صاحب الارض دولا او دالية
باذاتها وكان ذلك عند صاحب الارض او لم يكن عنده فاشتراه
واعطى العامل فان كان البذر من العامل كانت المزاغة فاسدة
كما لو شرط الكراب على صاحب الارض والبذر من العامل
ولو ان صاحب الارض هو الذي شرط ذلك على العامل جاز وان
ذلك على العامل لانها آلة الاستقاء والسقي على العامل فهذا
شرط يقرب مقتضى العقد ولا كذلك الاول لان السقي لا يكون
على صاحب الارض فاشترط ذلك على صاحب الارض يكون بمنزلة

اشتراط السقي على صاحب الأرض فيكون مفسدا . وكذا لو شرط الدواب
 والدواب على العامل وشرطا علف الدواب على صاحب الأرض كل شهر
 محتوما من الشعير وكذا من القوت والتبن فسدت المزارعة فلو
 حصل الخارج في هذا العقد كان الخارج كله لصاحب الأرض
 عليه اجر مثل أرضه ومثل ما اخذ منه المزارع من الشعير والقوت
 والتبن . ولو شرط ان يكون كل ذلك على العامل جازت المزارعة لان
 علف دوابه يكون عليه بغير شرط فالشرط لا يزيد الا وكادة ولو كان
 البذر من صاحب الأرض فان شرط ذلك على العامل جازت المزارعة
 لان ذلك من آلات العمل . ولو شرط ذلك على صاحب الأرض والبذر
 من قبله جاز لانه لو شرط عليه البقر والكراب جاز فكذا اذا شرط عليه
 الدواب والدواب للسقي جاز كمن استأجر اجيرا ليعل له بالآلات نفسه
 وان شرط الدواب والدواب على صاحب الأرض وعلف الدواب
 على المزارع شيئا معلوما كانت المزارعة فاسدة لان اشتراط علف
 دواب الغير على المزارع بمنزلة اشتراط طعام غلام صاحب الأرض
 على المزارع وذلك مفسد للعقد سواء سعى طعاما معلوما ولم يسم
 . وكذا لو شرط الدواب والدواب على المزارع وعلف الدواب
 على صاحب الأرض . ولو شرط الدابة وعلفها على احدهما
 بعينه والدواب على الآخر جاز لان علف الدابة مشروط
 على صاحب الدابة وذلك يكون عليه بغير شرط . واذا دفع الرجل
 الى رجل ارضا بيضاء ومزارعة سنين معلومة وفيها نخيل على ان يزرع الأرض

ببذره ويقوم على ان ما خرج من ذلك يكون بينهما نصفين فمهما سدر لان
في حق الارض العامل يكون مستأجر الارض يتصرف الخارج على ان يزرعها
ببذره وفي حق النخيل صاحب النخيل يكون مستأجر للعامل ليعمل فيها
بتصرف الخارج فمما عقدان مختلفان لاختلاف العقود عليه وقد جلا
احد العقد بن شرط في الآخر فيفسد العقد لنهي النبي عليه الصلوة والسلام
عن ادخال الصفقتين في صفقة ثم ما خرج من الارض كان كله لصاحب
البذره وعليه لصاحب الارض اجر مثل الارض ويتصدق المزارع بالزيادة
والخارج من النخيل كله لصاحب النخيل وعليه للعامل اجر عمله في النخيل
ويطيب الخارج كله لصاحب النخيل . وكذا لو شرط ان يكون الخارج
من النخيل على الثلث والثلثين او من الزرع على الثلث والثلثين
ولو كان البذره من صاحب الارض والمسئلة بما لها جاز العقد لانه
مستأجر للعامل في ارضه وتخله وكان العقود عليه منفعة العامل فيها
جميعا فلم يختلف العقد . وكذا لو شرط للعامل في النخيل عشر الثمار
وفي النبع النصف لان العقد واحد لاتحاد العقود عليه وهو
منفعة العامل وانما يختلف العقد باختلاف العقود عليه . وكذا
لو دفع ان يزرعها بذكر الجواب فيه على نحو ما قلنا في النخيل ولو دفع ارضا
بيضاء مزارعة سنين معلومة وفيها نخيل وقال للعامل ادفع اليك هذه
الارض تزرعها ببذرك ويقرب على ان الخارج بيني وبينك نصفان
وادفع اليك ما فيها من النخيل معاملة على ان تقوم عليه وتسقيه
وتلقحه فاخرج فهو بيننا نصفان او قال لك منها الثلث ولنا الثلثان

في الفلث سنين معلومة جاز لانه جعل احدا العقد عطف على الآخر
 بمرضا الخلف ولم يجعل احدهما شرطاً في الآخر بخلاف الاول فان ثمة جعل
 احدا العقدين شرطاً في الآخر لان كلمة على للشرط ولهذا لو قال ابيعك
 هذه الدار بالف على ان تستاجر مني هذه الدار الاخرى شهر ايجسة
 درهم كان فاسداً. ولو قال ابيعك هذه الدار بالف وأجر لك هذه الاخرى
 شهر ايجسة جاز لانه لم يجعل احدهما شرطاً في الآخر. وكذا لو قال ابيعك
 هذه الدار بالف على ان ابيعك هذه الامة بمائة دينار كان فاسداً
 ولو قال ابيعك هذه الامة كان جائزاً وفي المسئلة اختلاف الروايات
 وتماها في الزيادات. ولو دفع اليها رضاء وكما وقال ازرع هذه الارض
 بيدك وقم على هذا الكرم فاكسبه واستقه كان جائزاً لا يفسد واحد
 منهما. رجل دفع الى رجل ارضاً خراباً ليعمرها المزارع ويزرعها العامل
 مع صاحب الارض بيد رهما تلت سنين كانت المزارعة فاسدة لان
 شرط عمارة الارض على العامل مفسد للعقد فان زرعها صاحب الارض
 والعامل بيد رهما سنة فلصاحب الارض ان ياخذ الارض ويكون
 المزارع بينهما على قدر ربهما لانه نماء ملكهما وللعامل على صاحب الارض
 فيما عمل من عمارة الارض اجر عمله ولصاحب الارض على العامل اجر مثل
 قدر الارض الذي اشتغل بيد المزارع. رجل زرع ارضه نفعاً قال
 لغيره اقلع هذا الزرع وازرعه في ارضي كذا على ان الخارج بيننا نصفاً
 كان فاسداً لانه لا منفعة للعامل في القلع فاذا شرط عليه عملاً لا ينتفع به
 العامل ففسد العقد وبعد ما قلع لا ينقلب جائزاً لانه جعل بعض البذل

بمقابلة القلع وذلك مجهول وجهالة البدل فساد فصول العقد واستعلم
ما

الباب مشتعل على فصول

فصل في اختلاف العاقلين

رجل دفع أرضا وبذر مزارعة فزرعها العامل وأخرجت زرعاً فقال المزارع
شرطت لي نصف الخارج وقال رب الأرض شرطت لك الثلث كان القول لصاحب
الأرض مع يمينه لأنه ينكر زيادة الأجر ولا يتحالفان عندنا لأن فائدة القضا
الفسخ وبعد استيفاء المنفعة لا يمكن الفسخ وإيهما أقام البينة قبلت
وإن أقام البينة يقضى بيمينه المزارع لأنها ثبتت الزيادة. وإن اختلفا قبل
الزرع تحالفا وترا د المزارعة وتبدى بيمين المزارع وإيهما نكل يقضى عليه
وإيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة يقضى بيمينه المزارع. وإن كان البذر
من قبل العامل وقد أخرجت الأرض زرعاً فاختلعا على هذا الوجه كان القول
قول العامل مع يمينه ولا يتحالفان وإيهما أقام البينة قبلت وإن أقام البينة
يقضى بيمينه من لا بد منه. وإن اختلفا قبل الزرع تحالفا وترا د. رجل دفع
إلى رجل أرضاً ليزرعها المزارع ببذر وبقره على أن الخارج بينهما فلما حصل
الخارج قال صاحب البذر شرطت لك عشرين فقيرا من الخارج وقال الآخر بل
شرطت لي نصف الخارج كان القول قول صاحب البذر والبينة بينة الآخر وإن
لم يخرج الأرض شيئا بعد الزرع فقال صاحب البذر شرطت لك نصف الخارج وقال
صاحب الأرض شرطت لي عشرين فقيرا ولي عليك أجر الأرض كان القول قول المزارع
لأن رجلا الأرض يدعى عليه أجر الأرض وهو ينكر أن أقام البينة كانت البينة بينة

الزراع ايضا لان بيئته تثبت ما شهد به الشهود وهو شرط نصف الخارج بيئته الآخر
لا تثبت ما شهد به الشهود وهو عشرون قفيزا. وان اختلفا على هذا الوجه قبل ان يزرع
كان القول قول صاحب الارض وان كان مدينا فساد العقد لان الاخير يدعي عليه استحقاق حصة
الارض وهو ينكر. رجل ازرع ارض غيره فلما حصد الزرع قال صاحب الارض كنت اجيرك زراعتها
بيدي وقال الزارع كنت اكارا وزعت بيدي كان القول قول الزارع لانهما اتفقا على ان
البذر كان في يده فيكون القول فيه قوله ذي اليد. مزراع سنة زرع الارض فاكله الجراد
او اكل اكثره وبقي شئ قليل فاراد الزارع ان يزرع فيها شيئا اخر فيما بقي من المدة فمنعه
صاحب الارض قالوا ينظر ان كانت المزارعة بينهما على ان يزرع فيها نوعا معينا اليسر له
ان يزرع غير ذلك وان كانت المزارعة عامة ان يزرع فيها ما شاء او مطلقة كان
له ان يزرع فيما بقي من الوقت ما شاء كن استاجر ارضا للمزارعة كان له ان يزرع فيها مدة
الاجارة ما شاء. قال مولانا رضي وعندي وان كانت المزارعة بينهما في نوع ينبغي ان يكون له
ان يزرع فيها ما هو مثل الاول اودونه في الغرض بالارض كن استاجر دابة ليحمل عليها شيئا
معلوما كان له ان يحمل عليها ما هو مثل الاول اودونه في الغرض

فصل في زراعة الارض بغير اذن صاحبها

رجل دفع الى رجل ارضا مزراعة سنة ليزرعها الزارع ببذره فزرعها ثم زرعها
بعد مضي السنة بغير اذن صاحبها فلم يصحها بذلك قبل نبات الزرع او بعده
فلم يجز قالوا ان كانت العادة في تلك القرية انهم يزرعون مرة بعد اخرى
من غير تجديد العقد جاز وكان الخارج بينهما على ما شرط في العقد
فيما مضى وحكى عن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله انه قال
ذكر في الكتاب هذه المسئلة وقال بانه لا يجوز وعلى الزارع ان يرفع من الخارج مقدار

اجزعه وثبرانه وبذره ويتصدق بالباقي كما في الغصب قال مشائخنا
 كانوا يفتون بجواب الكتاب الا اني رايت في بعض الكتب انه يجوز وهو
 كالود في ارضه الى رجل وقال دفعت اليك هذه الارض على ما كانت
 مع فلان عام لولفانه يجوز فعذا اولى قال سرح وعندى ان كانت الارض
 معدة ليدفعها لزراعة ونصيب العامل من الخارج معلوم عند كل ذلك
 الموضع لا يختلف فزرعها رجل جائرا مستحسنا . وان لم تكن الارض معدة
 لدفعها لزراعة او لم يكن نصيب العامل من الخارج واحدا عند ذلك
 الموضع بل كان مختلفا فيما بينهم لا يجوز ويكون الزارع غاصبا وانما ينظر
 الى العادة اذا لم يعلم انه زرعهما غصبا فان علم انه زرعهما غصبا بان اقر الزارع ^{الزارع} ~~الزارع~~
 انه يزرعهما لنفسه لا على المزارعة او كان الرجل من لا ياخذ الارض لزراعة
 ويانف عن ذلك يكون غاصبا ويكون الخارج له وعليه نقصان الارض
 وكذا لو اقر بعد ما زرع وقال زرعت غصبا كان القول قوله لانه ينكر
 اسحقاق شيء من الخارج لغيرة . فزارع زرع ثوما فقلع البعض بعد
 ما ادرك وترك الباقي في الارض على حاله او لم يقلعه فنبت الذي لم يقلع
 بعد انتهائهم مدة المزارعة فان الثابت يكون بينهما على شريهما وان قلح
 الكل الا انه اخريج البعض من الارض وترك الباقي مقلوعا فنبت ما ترك
 ان نبت بسقيه كان الثابت له وعليه ضمان ما استهلك لان المزارعة
 الاولى انتهت بقلع الكل وان نبت لا يسقى احد يكون بينهما لانه نماء
 ملكهما . لهما رفع الخارج وبقي في الارض حبات حنطة قد تناثرت
 فنبتت وادرك فهو بين الامار وصاحب الارض على قدر ما كان نصيبها .

من الخارج لانه نبت من بذر مشترك بينهما وينبغي للاكار ان يتصدى
بالفضل من نصيبه . ولو كان رب الارض سقاه وقام عليه حتى نبت كان
له ذلك لانه لما سقاه فقد استهلكه فان كان لتلك الحبات قيمة كان
عليه ضمانها والا فلا . وان سقاه اجني تطوعا كان النابت بين الاكار
وصاحب الارض شجرة نبتت في ارض انسان من عروق شجرة اخرى في ارض
اخرى ان نبت بنفسه لا يسبق احد كان النابت لصاحب الاصل اذا صدقه
صاحب الارض انها نبتت من عروق تلك الشجرة وان كذبه كان القول قوله
وان كان صاحب الارض هو الذي سقاه فنبت بانياته وسقيه كان له
رجل زرع ارضا لغير نفسه كان الزرع له وعليه لصاحب الارض نقصان
الارض ان انتقصت بزراعته . وطريق معرفة النقصان عند البعض ان ينظر
الى قيمة الارض قبل الزرع والى قيمتها بعد الزرع فيضمن الفضل وعند
البعض ينظر بكم تستاجر الارض قبل الزرع وبكم تساجر بعد الزرع فيضمن الفضل
رجل زرع ارضا لغيره يغير اذن صاحبها فان انتقصت بالزراعة ثم زال النقصان
قال بعضهم ان زال النقصان قبل ان يرد الارض الى صاحبها يبرأ غل الغنان
وان زال بعد الرد لا يبرأ . وقال الفقيه ابو الليث سرح وقد قيل براءة الوجهين
وجلوا هذه المسئلة نظير مسئلة العيب . المشتري اذا وجد بالمبيع
عيبا ثم زال العيب قبل القبض او بعد لا يبقى له حق المحصومة وكذا المشتري
اذا صالح البائع عن بياض العين على شيء ثم زال البياض كان على المشتري
ان يرد على البائع ما قبض من بدل الصلح . رجل زرع ارضا لغيره فلم صاحبها
ما استخمد الزرع فرضي به قال ابو القاسم رحمه الله يطيب الزرع للزراع

فان قال رب الارض مرة لا ارض ثم قال رخصت قال يطيب له قال المفتي
 ابو الليث رح هذا استحسان وبه ناخذ ارضين رجلين فغاب احدهما
 عن محمد رح ان لشريكه ان يزرع نصف الارض ثم في السنة الثانية ان اراد
 ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان زرع اولاً قالوا ان كان الارض
 ينفعه الزراعة ولا تنفعه ولا تضر ولا تنقصه فله ان يزرع ان اراد ان
 يزرع النصف وله ان يزرع الكل فاذا حضر الغائب كان له ان ينتفع بالارض
 مثل تلك المدة لان في مثل هذا يكون الغائب راضياً دلالة وان علم ان الزرع
 ينقص الارض او كان ترك الزراعة ينفعها ويزيدها قوة لا يكون للحاضر
 ان يزرع شيئاً منها اصلاً وفي الدار المشتركة اذا غاب احدهما وخاف الحاضر
 انه لو لم يسكن لمخرت الدار عن محمد رح ان للحاضر ان يسكن في الكل لان فيه
 صيانة مآل الغائب قال مولانا رضي الله عنه وعندي له ان يسكن كل الدار
 وان كان لا يخاف خراب الدار بترك السكنى اذا كان يعلم ان السكنى لا يتقصها لان
 في السكنى تحصين منفعة الغائب والحاضر اما منفعة الحاضر فظاهرة وكذلك منفعة الغائب
 لان الحاضر اذا سكن فاذا حضر الغائب كان له ان يسكن مقداره ما سكن الحاضر
 هذا كما روي عن ابي حنيفة رح في الثمر اذا كان بين اثنين للحاضر ان ياخذ
 نصيبه ويبيع نصيب الغائب ويمسك الثمن فاذا حضر الغائب واخذ الثمن
 جاز وان لم يجز يضمن الحاضر قيمة نصيب الغائب ان كانت من ذوات القيم
 او المثل ان كانت مثلياً ولم ينقطع وان انقطع ضمنه القيمة وهكذا روي عن محمد رح
 واستحسن مشائخنا رح هذا وعليه الفتوى . وان لم يحضر الغائب يتصدق
 وهو بمقولة اللقطة . ثلاثة اخذ والرضا بالنصف ليزرعوها بذرهم .

بالشرقة فغاب واحد منهم فزرع الاثنان بعض الارض حنطة ثم حضر الثالث
 وزرع البعض شعير قالوا ان فعلوا ذلك باذن الشركاء فالحنطة بينهم
 ويرجع الاولان على الثالث بتلك الحنطة التي بذراها والشعير بينهم ويرجع
 صاحب الشعير عليهما ايضا بثلاثي الشعير الذي بذره بعدما دفعوا حصة
 صاحب الارض وان فعلوا ذلك بغير اذن الشركاء فالحنطة ثلثها لصاحب
 الارض وثلثاها لهما وبغير ما نقصان ثلث الارض وبطييب لهما
 ثلث الخارج واما الثلث الاخر فيرفعان منه ثقتهم ويتصدقان بالفضل
 لان ثلثي الحنطة نصيبهما قد زرعاه فيكون على الشرط النصف من ذلك لهما
 والنصف لصاحب الارض وهو الثلث وفي الثلث الاخر صار اغاصبين
 فصار هذا الثلث لهما فيحصل لهما ثلثا الحنطة ولصاحب الارض ثلثها واما
 صاحب الشعير فله خمسة اسداس الشعير ولرب الارض السدس لان
 صاحب الشعير كان غاصبا في ثلثي ما زرع فيكون له وفي الثلث زرع
 بحق فيكون له نصف الثلث ونصف الثلث لصاحب الارض فيصير له خمسة
 اسداس الشعير ولرب الارض السدس وعليه نقصان ثلثي ما زرع ويتصدق
 بالفضل ارض مشتركة بين اثنين زرعها احدهما بغير اذن صاحبه
 وسقاها ولم يدرك بعد ولشريكه ان يقاسمه الارض ثم ما وقع من الزرع
 في نصيب الزارع من الارض اقرب وما وقع في نصيب الآخر يبعثه عليه
 نقصان ما حصل للشريك من الارض بقلعه وان كان الزرع قد ادرك
 او قرب من الادراك فيقسم الزارع لشريكه نقصان نصف الارض ان
 انتقص لان غاصب في النصف ارض بين رجلين زرعها احدهما بغير اذن

صاحبه ثم تراضيا ان يعطى غير الزارع للزارع نصف البذر ويكون للزارع
 بينهما نصفين ذكره النوادر قال ان كان ذلك بعد ما نبت الزرع جاز
 وان كان قبل النبات لا يجوز. وان كان الزرع قد نبت و اراد الذي لم يزرع
 ان يقطع الزرع فان القاضى يقسم الارض بينهما فما اصاب الذى لم يزرع
 من الارض يقطع ما فيه من الزرع ويضمن له الزارع ما يدخل الارض
 من النقصان بسبب القلع. اكار ترك السقى متعديا حتى يبس الزرع قالوا
 يضمن قيمة ما يبس ثابتا في الارض وان لم يكن للنابت قيمة حين يبس
 تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن فضل ما بينهما. رجل دفع ارضه
 مزارعة فدفعها العامل الى غيره مزارعة فان كان صاحب الارض قال للعامل
 اعمل فيه برأيتك يجوز دفع العامل الى غيره على كل حال. وان لم يقل صاحب الارض
 ذلك فان كان البذر من قبل صاحب الارض كان للعامل ان يزرعها بنفسه
 واجرائه وليس له ان يدفعها الى غيره مزارعة واذا دفع يصير غاصبا للارض
 والبذر جميعا. ومن غصب ارضا وبذر اودفعها مزارعة كان الزرع
 بين الغاصب والعامل على ما اشترطوا ولصاحب الارض على الغاصب
 مثل بذريه ونقصان الارض ان انقصت بالذراعة يضمن ايها شاء
 وان كان البذر من قبل العامل كان له ان يدفع الارض الى غيره مزارعة
 لان البذر اذا كان من قبل العامل يكون هو مستاجر الارض والمستاجر
 ان يدفع الارض مزارعة. ولو كان البذر من قبل صاحب الارض وقد كان
 قال للعامل اعمل فيه برأيتك على ان الخارج نصفه لي ونصفه لك فدفع
 العامل الى غيره مزارعة بنصف الخارج كان نصف الخراج للعامل الثاني

٥٠
 ويصنف صاحب البذر ولا شيء للمزارع الاول . رجل دفع ارضه مزارعة
 على ان يكون الخارج بينهما انصافا واثلاثا ثم زاد احدهما للاخر في نصيبه
 قالوا ان كانت الزيادة قبل انتهاء المزارعة جازت الزيادة من ايهما كانت
 . وان كانت الزيادة بعد ادراك الزرع جازت من الذي لا بد منه ولا يجوز
 من الاخر لان صاحب البذر يكون مستاجر للاخر فاذا زاد من لا بد منه
 كان ذلك حطا عن اجره والخط جائز سواء كان في اول العقد او في اخره
 كخط البائع شيئا من الثمن جاز حال قيام السلعة وبعد . اما المشتري اذا زاد
 في الثمن يجوز حال قيام السلعة ولا يجوز بعدهلاكها والمنافع المستوفاة
 بمنزلة العا لك . رجل استاجر ارضا ليزرع فزرع ولم يجد الماء ليسفيه
 فيفسد الزرع . وصاحب الارض يطالبه بالاجر قالوا ان استاجر الارض بغير
 شرب ولم ينقطع ماء النهر الذي يرجى منه السقي فاجر الارض واجب على
 المستاجر . وان انقطع ماء النهر كان للمستاجر الخيار . وان كان استاجرها
 بشربها فانقطع الشرب فمن اليوم الذي فسد الزرع بانقطع المال يسقط
 اجر الارض كما لو استاجر حاما ماء واستاجر بيت الرحا فانقطع الماء . رجل
 استاجر ارضا ليزرع فحزب النهر الا عظم فلم يستطع السقي قال الفقيه ابو بكر
 البلخي ربح ان شاء المستاجر رد الارض وان شاء امسك فان لم يرد
 حتى مضت المدّة فعليه الاجر وقال الفقيه ابو الليث ربح انما يجب الاجر اذا
 كان جبالا يمكنه ان يجتال بجيلة نيزرع فيها شيئا اما اذا كانت الارض
 بجبال لا يمكنه ان يزرع فيها بغير ماء بوجه من الوجود فلا اجر عليه بمنزلة
 من استاجر حاما ماء فانقطع الماء لا يلزمه الاجر . ولو ان هذه الارض

لم ينقطع عنها الماء ولكن سأل فيها الماء حتى لا ينهيا له الزراعة فلا امر عليه
 مبطنة أخذ ما جبهها البطاطخ وبقى فيها شيء قد تركها صاحبها فانتبهها الناس
 قال الفقيه ابو بكر البلخي اذ تركها اهلها لياخذها من شياء فلا بأس به بمنزلة
 من حصد زرع ورفعه وبقى فيها شيء فانه لا بأس بالتقاطها. وكذا لو استاجر
 ارضا للزراعة فزرعها ورفع الزرع وبقى فيها سنابل فسقاها صاحب الارض
 ونبت السنابل كان ذلك لصاحب الارض. وادى على شط الجيخون يجتمع
 فيه الماء ايام الربيع ثم يذهب الماء ولم يبق فزرع فيه قوم فادرك الزرع
 فجاء قوم يدعون الوادي والزرع قال ابو القاسم رح الزرع يكون
 لصاحب البذر لا حق لغيره فيه. واما ربة الارض المزروعة ان علم ان ذلك
 كان ملكا لقوم ثم غلب الماء عليها فعولم وان لم يعرف ربتها ملكا لاحد
 فعلى الذي احيها بالزراعة قال مولانا رضى وعندي هذا قول ابي يوسف
 ومحمد رح اما عند ابي حنيفة رح لا يكون لغير زرعها اذ لم يزرعها باذن
 الامام. قال ابو سلمة رضى الموات اذ ابني الرخل حولها حائطا فعلى له
 وكذا اذ اكربها. وقال الفقيه ابو الليث رح ارض الموات انما تملك باحد
 اشياء ثلاثة اما يبني حولها او يكر بها او يجرى الماء عليها كذا روى عن
 عبد الله بن محمد بن شجاع البلخي رح. وعن محمد بن حسين رح انه قال انما
 يملكها اذ جرى الماء عليها. وعن الحسن البصري عن سمرق بن جندب رح
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من احاط حائطا على ارض فعلى له
 رضى البيتيم اذ اخذ ارضا للبيتيم مزاعة او يشتري ارضا للبيتيم من البيتيم
 او يهب ارضه للبيتيم قال ابو نصر رح اما اذا اخذ ارضا للبيتيم مزاعة على سبيل

ما يا محمد الناس ارجوان يكون جائزا واما البيع والشراء فانه لا يجنبني
 . وقال الفقيه ابو الليث رح جوابه في البيع والشراء قول ابي يوسف ومحمد رح
 وبه ناخذ . واما المزارعة فليست فيها رواية عن اصحابنا رح انما الرواية عن
 اصحابنا في الوصي اذا اخذ مال اليتيم مضاربة فهو جائز كانه قاسد المزارعة
 على المضاربة . وعن شداد رح انه قال ان كان البذر من قبل الوصي جائزا وكما
 من قبل اليتيم لا يجوز وبه ناخذ . دابة لرجل دخلت زرع انسان فساقتها
 رب الزرع قال ابو نصر رح لا ضمان عليه اذا ساقها الى مكان يامن منها
 على الزرع . رجل زرع ارضه شعير فجاء آخر وزرع عليه الحنطة بغير امر
 صاحب الشعير فبنا جميعا قالوا الخارج يكون للزارع الثاني ولا حظ
 لصاحب الشعير فيه ويضمن الثاني للاول ما زاد الشعير في ارضه تقوم
 مزروعة وغير مزروعة فيضمن له فضل ما بينهما لانه اتلف عليه زرع
 الشعير قبل النبات فيضمن وضمانه ما قلنا . وفي موضع آخر من النوازل
 قال رجل زرع ارضه نفسه حنطة فجاء آخر وزرع فيها شعير روى
 عن محمد رح ان زارع الشعير يضمن للاول قيمة الحنطة مبدوة . قال
 الفقيه ابو الليث رح هذا اذا رضى صاحب الحنطة ان يضمنه قيمة الحنطة
 المبدوة اما اذا لم يرض بذلك فانه يخير بين ان يترك حتى ينبت فاذا نبت
 امره بقطع الشعير لان تمييز زرع الشعير من زرع الحنطة ممكن بعد النبات
 . وان اختار صاحب الحنطة ان يبرأ صاحب الشعير عن الضمان فاذا ادرك
 الزرع وحصله يكون بينهما على مقدار نصيبهما من البذر لانه لما ابرأه
 عن الضمان سقط اعتبار فعل صاحب الشعير ويعير كان الحنطة

• اختلعت بالشعير لا بفعلها قال مولانا رضي الله عنه ويغني أن يكون هذا الجواب
 قد ابي يوسف ومحمد رحم الله عليهما قول أبي حنيفة رحمه الجواب كما روى عن محمد
 أولاً أن الثاني يضمن قيمة الأول مبدوراً . رجل دفع أرضه إلى غيره لزراعة
 جائزة ثم أراد أحدهما أن يرجع ويمتنع قبل الزرع أن أراد ذلك من كان
 البذر منه كان له ذلك لأنه لا يمكنه المضي في العقد إلا بالتلاف بذره
 والإنسان لا يجبر على تلاف ماله فلا يجبر كمن استأجر رجلاً ليهدم له حائلاً
 كان له أن يفسخ الأجرة ولا يهدم . وإن أراد الفسخ من لا بذره منه
 ليس له ذلك ويجبر على العمل إلا بعدة وعذراً أن يمرض فيجوز عن العمل
 ولو كان البذر من العامل فأراد صاحب الأرض أن يفسخ المزارعة قبل
 أن يعمل العامل فيه شيئاً أو بعد ما كرمها وحفرها وسوى المشيآت
 لم يكن له ذلك كما لو أجاز أرضه بدنانير لم يكن له أن يفسخ الأجرة إلا بعد
 ومن الاعتدال أن يكون العامل سارقاً خائناً والعذر في جانب صاحب الأرض
 أن يلحقه دين لا وفاء له إلا من ثمن الأرض فتد ذلك كان له أن يفسخ
 المزارعة ويبيع الأرض في الدين قبل لقاء البذر فإذا باعها لم يكن للعامل
 عليه شيء لأنه لم يوجد من العامل إلا صرف المنفعة والمنفعة لا قيمة لها
 . وإن كان العامل زرعها ونبت الزرع وجس صاحب الأرض بالدين
 قبل أن يستقصد الزرع فأراد صاحب الأرض أن يبيع الأرض لم يكن له
 ذلك لأن الشركة قد انعقدت بينهما في الخارج فلا يجوز إبطال حق العامل
 وإن كان فيه تأخير حق الغريم فضرر التأخير دون ضرر الإبطال فإن علم
 الخلف بحاله أخرجه من السجن حتى يستقصد الزرع لأنه مفسق فلا يستقصد

الزراع اعاده الى الجبس حتى يبيع الارض ويفضي الدين . ولو ان صاحب الارض
 باع ارضه من غيره وان باعها قبل لقاء البذر فامكان البذر من قبل
 صاحب الارض جاز يبيعه ويكون للمشتري ان يمنع الاكار من الزراعة لان
 البذر اذا كان من قبل صاحب الارض كان له ان يفسخ الزراعة قبل لقاء
 البذر ويكون على رب الارض فيما بينه وبين الله تعالى ان يفي العامل بشئ لانه
 عمل له في ارضه بحكم الوعد وان كان البذر من قبل العامل لا ينفذ بيعه
 على العامل ولا يكون للمشتري ان يمنع المزارع من الزراعة لان البذر اذا كان
 من قبل العامل يكون هو مستاجر للارض . ومن اجار مزارعا فامره ان ينفذ
 بيعه على المستاجر فكذا لك معنا . ولو ان رجلا دفع ارضه مزارعة سنة
 فزرعها العامل ونبت ثم باع صاحب الارض ارضه برضا المزارع جاز
 البيع ويقسم الثمن على الارض والزراع فما اصاب الارض من الثمن يكون
 لصاحب الارض خاصة وما اصاب الزراع فهو بين صاحب الارض والمزارع
 لانه يدل ملكه . وان باع الارض بعد الزراع قبل النبات باذن المزارع
 جاز البيع ايض . ويكون الارض مع الزراع للمشتري ويقسم الثمن على قيمة
 الارض مبدؤة على قيمتها غير مبدؤة . فما اصاب قيمتها غير مبدؤة
 يكون للبائع خاصة وما اصاب فضل ما بين قيمتها مبدؤة وغير مبدؤة
 يكون بين البائع والمزارع . قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 اذا باع برضا العامل فان باع بغير رضاه فان باع بعد نبات الزرع يتوقف
 البيع على اجازة المزارع لان صاحب الارض لو باع الارض بعد نبات
 الزرع لاجل الدين بان كان محبوسا بدين لا وفاء له الا ان ثمن الارض

لا يجوز الا برضا المزارع فاذا باع بغير عذر راوله ان يتوقف واذا باع بغير
عذر قبل القاء البذر فان كان البذر من قبل العامل لا يجوز تباع صاحب
الارض لانه باع المستاجر بغير عذر وان باع بعد والد بن جاز فكذا لك ههنا
وان باع الارض بغير عذر بعد القاء البذر قبل النبات قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل ربح يتوقف البيع على اجازة العامل سواء كان البذر
من صاحب الارض او من قبل العامل لان الشركة قد تآكدت بينهما بالقاء
البذر فلا ينفذ البيع الا باجازة الشريك فان اجاز العامل جاز وان لم يجز
ولم يفسخ حتى استقصى المزارع او مضت مدة المزارعة فان كان باع الارض
مع المزارع فللمشتري ان ياخذ الارض ونصف المزارع بحصنهما من الثمن
يقسم الثمن على الارض والمزارع كما لو باع الارض مع المزارع ابتداء بعد
ما استقصى فانه يجوز ويقسم الثمن على قيمة الارض وقيمة المزارع كذلك
ههنا هذا اذا ذكر البائع المزارع في البيع وان لم يذ كر لا يدخل المزارع في البيع ^{وكذا لو باع} الارض
بكل حق مولها او بموافقتها لا يدخل المزارع في البيع موعن اي بحقيقة وليد يفسخ اذا باع
الارض بحقوقها او بموافقتها يدخل المزارع والتمر في البيع ولو قال بكل
قليل وكثير هو فيها او منها يدخل فيه المزارع والتمر. جل دفع ارضه مزارعة
او كرمه وشجره معاملة فضل العامل في الكرم عملا قليلا او مزارع الارض شربا
رب الارض ارضه او كرمه برضا العامل والمزارع قالوا ان كان قبل نبات
المزارع وكان البذر من صاحب الارض فلا شئ للعامل من التمر في الحكم
وان كان للبذر من المزارع فله من الثمن حصة بذره وبذرة الارض
واما الكرم والنخل فان لم يخرج منه شئ لاشئ للعامل من الثمن لان المخرج

^{٥٦}
 منه العمل ومجرد العمل لا قيمة له . وإن باع صاحب الأرض أرضه مع نصيبه
 من الزرع بعد ما نبت الزرع وخرج الكرم والثمر فإن اجاز المزارع جاز
 ويكون نصيب البائع من الزرع والثمر للمشتري ونصيب العامل للعامل
 . وإن كان هذا البيع قبل خروج الثمر وقبل نبات الزرع فإن كان البذر
 من صاحب الأرض فلا شيء للمزارع في الحكم لأنه لا يملك شيئاً قبل النبات
 وإنما يملك بعده . وإن كان البيع بغير رضا المزارع في جميع هذا لكن بعده
 فلكذلك الجواب لأن المزارعة بشرط البذر من العامل اجاز للأرض
 وبيع المستاجر يجوز بعده . فذلك بيع الأرض المدفوعة مزارعة وإن كان
 بغير رضا المزارع . رجل باع أرضاً فيها حنطة مبدوءة ولم تنبت
 . فجد قال أبو نصر ربح . إن كان البذر قد غنى في الأرض فهو للمشتري . وإن كان
 لم يغنى فهو للبائع . وإنما قال ذلك لأن البذر إذا غنى في الأرض لا يكون متقوماً
 فيه خل في البيع بمنزلة أجزاء الأرض . ما إذا لم يغنى يكون بمنزلة الزرع فلا يدخل
 في البيع من غير ذكر . وكذا لو نبت ولم يكن له قيمة وقت البيع قيل إن استقام المشتري
 حتى نبت قال هو للبائع على حاله والمشتري يكون متطوعاً فيما فعل . وهكذا قال
 أبو بكر الاسكاف ربح وقال أبو القاسم ربح هو للبائع في الأحوال كلها . وعز الشَّيْخُ
 الإمام أبي بكر محمد بن الفضل ربح مثل ما قال أبو نصر . وأبو بكر الاسكاف ربح .
 رجل دفع إلى رجل أرضاً مزرعة وفيها قوائم القطن قال الشيخ الإمام أبو بكر
 محمد بن الفضل ربح . إن كان لا يمنع قوائم القطن عن الزراعة فالزراعة
 جائزة . وإن كان يمنع فالزراعة فاسدة إلا إذا أضاف إلى وقت فليغ الأرض
 في يجوز . وإن سكنت عن ذلك لا يجوز . أرض لرجل ولجاره دار أسفل

من ارضه في قهر فاراد صاحب الارض ان يزرع في ارضه اررا ولا يشك في حري
الدار ان فعل ذلك قال ابو بكر الاسكاف ررح ان علم طاحل الارض انه ليس
في ارضه مستقر الماء فليس له ان يزرع هناك زرا لا يحتمل الماء الذي يسقى
وان كان قد يحتمل الا ان في ارضه حجر قد يخرج الماء منه او يصل الندوة الى دار
حارة فليس له ان يمنع من الزراعة . رجل دفع ارضه مزراعة سنة ا ثلاث
سنين فمات احدهما قبل الشروع في العمل او قبل الزراعة فاراد الاخر ان يمنع
كان له ذلك لان المزارعة اجارة والاجارة تنفس بموت احد العاقد بن
وان مات بعد الشروع في العمل عندنا تنفس المزارعة خلافا للشافعي ررح
فان مات رب الارض قبل ان يستحصد الزرع فاراد وارثه ان ياخذ الارض
من العامل في القياس له ذلك لان الزراعة احارة فتتفسخ بموت احدهما
ايهما كان وفي الاستحسان ليس له ذلك وتترك الارض في يد العامل حتى
يستحصد الزرع كما لو انتهت مدة الاجارة والزرع بقول فانها تترك باجر
المثل الى وقت الادراك لان المزارع كان محققا في الزرع فيترك الارض في يده
الى وقت الادراك ويكون نفقة الزرع بعد ذلك عليهما وكذا الواعا ررضه
من رجل للبزاعة فزيعها ثم بدل للمعيران يسترد الارض فانها تترك في يد
المستعير باجر المثل الى وقت الادراك . وكذا كومات الكاري في طريق الحج
او مات الملاح في لج البحر فان الاجارة تبقى باجر المثل وكذلك في المزارعة
يبقى العقد بعد موت صاحب الارض حتى يستحصد الزرع فاذا استحصد
يقسم الخارج بينهما على شوطهما وتنقضي المزارعة فيما بقي من المدة فان مات
الزاعك والزرع بقول فان قال ورثة المزارع نحن نعمل كان لهم ذلك ويبقى

المزارعة على شرطها الى ان يستحصد الزرع ولا يكون لصاحب الارض ان يأخذ
 الا ثمن من ورثته قبل ان يستحصد الزرع . وان قال وارث العامل لا عمل
 لكن اقلع الزرع ونقسم بيننا لا يجبر الوارث على العمل لانه لم يلتزم بالعمل
 ويخير صاحب الارض ان شاء اختار القلع فيكون الزرع بينهم وان شاء
 اعطى الوارث قيمة حصة العامل ويكون كل الزرع لصاحب الارض وان
 شاء ينفق على الزرع الى ان يستحصد ثم يرجع بما انفق على الوارث في حصة لينته
 اضرار من الجاهلين . مزارع فخر الارض ثم نفقت المزارعة لقساد المزارعة بسبب
 قالوا ان كان البذر من المزارع لاشي له على صاحب الارض لانه يحرق نفسه
 وان كان البذر من صاحب الارض فللعامل اجر مثله لانه اجير صاحب الارض
 عمل لصاحب الارض باجارة فاسدة وفي الاجارة الفاسدة اذا كان البذر
 من صاحب الارض لا يستحق العامل شيئا من الخارج فكان له اجر المثل
 . رجل دفع ارضا وبذر الى رجل مزارعة على ان يزرعها هذه السنة بالنصف
 فبذر العامل وسقاه فلما نبت قام عليه صاحب الارض بنفسه او باجرته
 وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان صاحب الارض متطوعا
 فيما فعل ويكون الخارج بين صاحب الارض والعامل على ما شرط لان الشك
 ناكذت بينهما بالقاء البذر بحيث لا يملك صاحب الارض فسخها فكان
 صاحب الارض في العمل كاجنبى آخر ولو عمل ذلك اجنبى يكون متطوعا
 ويكون الخارج بين العامل وصاحب الارض على ما شرط فكذا لك ههنا
 فان كان صاحب الارض استاجرا جيرا فعمل اجير لا يرجع هو بذلك على
 العامل لانه استاجر لنفسه فلا يرجع على غيره وفيما اذا انقضت مدة المزارعة

والزراع بقل ذكرنا انه يترك في الارض حتى يستقصد لانه كان محققا في الزراعة
فان انفق احدهما على الزرع بغير امر صاحبه وبغير امر القاضى يكون متطوعا
لان كل واحد منهما غير مجبر على الاتفاق فكان المنفق متطوعا كالدال في الشراكة
بين اثنين اذا استرمت فانفق احدهما في المروعة بغير امر صاحبه يكون
متطوعا. رجل دفع ارضا وبذرا الى رجل مزراعة على ان يزرعها سنة هذه
على ان يكون الخارج بينهما نصفين فزرعها ولم يستقصد الزرع حتى هرب
العامل فانفق صاحب الاخر على الزرع بامر القاضى حتى استقصد ثم قدم
المزارع فلا سبيل له على الزرع حتى يعطى صاحب الارض جميع ما انفق اولا
بقول القاضى لا يامر صاحب الارض بالاتفاق حتى يقيم البينة على ما يقول
لان القاضى لا يعلم فيكلفه اقامة البينة ويقبل هذه البينة بغير خصم ليكشف
الحال كما لو طلب من القاضى الامر بالاتفاق على الوديعة واللذبة ولو لم
يهرب العامل ولكن انقضت مدة المزاوعة والزرع بقل والمزارع غائب
فان القاضى يقول لصاحب الارض ان شئت انفق ولك ان تحبس من
المزارع حصته حتى يعطيك نفقتك فان ابى ان يعطيك نفقتك ابيع عليه
حصته واعطيتك النفقة من ثمن حصته فان لم يف ثمن حصته بذلك
فلا شئ لك عليه لان بعد ما انقضت مدة المزاوعة لا يجبر العامل على العمل
لو كان حاضرا فاذا كان غائبا لا ينفذ امر القاضى الا بطريق النظر وذلك
فيما قلنا. قيل هذا قواما اما على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يبيع حصة الغائب
وقبل هذا قول الكل لان حق الغائب في الزرع بغير هذه النفقة فيكون
بمنزلة الموهون والقاضى يبيع الرهن والركة المستغرقة بالدين فيبيع

حصته من الزرع . ولو دفع ارضا وبذرا الى رجل على ان يزرعها هذه السنة
 بالنصف فبذره العامل وسقاه حتى ثبت فقام صاحب الارض بنفسه او بالرجل
 وسقاه حتى استحصد الزرع بغير امر المزارع كان الخارج بينهما نصفين
 ويكون رب الارض متطوعا فيما فعل لان الشككة تاكدت بينهما في الخارج
 بعد النبات ولزم العقد على وجه لا يملك صاحب الارض فسخه فكان
 صاحب الارض بمنزلة الاجنبي ولو فعل ذلك اجنبى يكون متطوعا فكذا
 صاحب الارض . ولو ان العامل بذرا الارض ولم يثبت ولم يسقه فسقاه رب
 الارض قبل النبات وقام عليه حتى ثبت واستحصد كان الخارج بينهما
 على ما شرطا استحسانا ويكون رب الارض متطوعا وفي القياس يكون
 الخارج لصاحب الارض لان الحنطة قبل النابت في الارض بمنزلة مالو
 كان في الجوالق قبل القاء البذر . والفتوى على جواب الاستحسان لان القاء
 البذر سبب للنبات ولهذا لا يملك رب الارض فسخ العقد قصد اتيقار
 ذلك مقام حقيقة النبات ويكون صاحب الارض عاملا في محل مشترك
 . ولو ان رجلا بذرا رضاله ولم يثبت فسقاه اجنبى فثبت في القياس يكون
 الزرع للذي سقاه وفي الاستحسان يكون الزرع لصاحب الارض لان صاحب
 الارض يرضى بهذا السقي دلالة بخلاف ما قبل القاء البذر . رجل دفع الى
 رجل ارضا وبذرا مزارعة ثم ان صاحب الارض بذرا الارض ولم يسقه ولم يثبت
 حتى سقه المزارع وقام عليه حتى استحصد كان الخارج بينهما على ما شرطا
 اما اذا فعل ذلك بامر المزارع فهو ظاهر لانه لو بذر وسقاه كان معينا للمزارع
 . فهذا اولى واما اذا فعل بغير امر المزارع فلا يجرى القاء البذر في الارض لم يحصل

الخارج وان ما حصل حصل بالسقي والعمل بعده وما فعل صاحب الارض محتمل
يحتمل ان يكون على وجه الفسخ ويحتمل ان يكون على وجه النظر لنفسه
والعامل كيلا يفوت الوقت بمرض العامل او باشتغاله بعمل اخر فلا يفسخ
العقد بالشك. ولو ان رب الارض بذر وسقاه حتى نبت ثم ان المزارع
قام عليه وسقاه حتى استحصده فان الخارج يكون لصاحب الارض ويكون
المزارع متطوعا ولا اجر له لانه لم يوجد من المزارع ما يكون سببا للخارج
فلا يبقى المزارعة. وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه ولم ينبت
فسقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصده كان الخارج بينهما على ما شرط
وكذا لو بذر صاحب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصده
كان الخارج بينهما على ما شرط. ولو ان صاحب الارض بذر وسقاه حتى نبت
ثم قام عليه المزارع وسقاه كان الخارج كله لصاحب الارض وهو ضامن
لثل ما اخذ من بذر المزارع ويكون المزارع متطوعا في عمله لان صاحب
الارض ضار غاصبا لما اخذ من البذر وقد استحكم ذلك بنبات الخارج
على ملكه فكانت زراعته في هذه الارض وفي ارض اخرى له سقاه ولو ان
صاحب الارض فعل ما فعل بامر المزارع كان الخارج بينهما على ما شرط لان
المزارع لما امره بذلك فقد استعان منه. رجل وكل رجلا بان يدفع ارضه
مزارعة هذه السنة فاجرها الوكيل من رجل بكر حنطة وسطا ويطر شعير
وسطا وسمسم وارزا وغير ذلك مما يخرج من الارض لغيرهما المستاجر حنطة
او شعير اجاز استئمانا لانه امره باجارة الارض وقد اجر وان اجرها الوكيل
بدراهم وبشي لا يزاع لا يجوز ذلك. وكذا لو امره بان يدفع هذه الارض

٦٣
مزارعة هذه السنة في الحنطة خاصة فأجرها يكون حنطة وسط جاز ويزرعها
المزارع ما بدالة مما يكون ضرفه على الأرض مثل ضرر الحنطة أو دون ذلك
. وإن أجرها الوكيل بغير حنطة كان مخالفا لا ينفذ تصرفه على الموكل ولو وكله
بأن يذرعها مزارعة بالثلث فأجرها من رجل بكر حنطة وسط كان مخالفا
زرعها المستاجر كان الخارج للزارع وعليه كرحنطة وسط للوكيل لأن الوكيل
ما رغبا للأرض ولرب الأرض إن يضمن نقصان الأرض إنشاء ضمن
الوكيل وإن شاء ضمن المزارع في قول أبي يوسف رج الأول وهو قول
محمد رج فان ضمن المزارع رج المزارع على الوكيل بحكم الغرض، ولو وكل
رجلا بأن يواجر أرضه سنة بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بالنصف على أن يزرعها
حنطة فزرعها كان الوكيل مخالفا لأن ما أتى به الوكيل أضرب على الموكل مما أمره
به لأن الموكل أمره بعقد يسلم له الأجر إذا تمكن المستاجر من الانتفاع بها
وإن لم ينتفع وفي المزارعة لا يسلم له الأجر على كل حال . ولو وكل رجلا بأن
ياخذ له هذه الأرض مزارعة فاستاجرها الوكيل بكر حنطة لا يجوز على الأمر
ولو وكله بأن ياخذها له مزارعة بالثلث فاخذها الوكيل على أن يزرعها
الموكل ويكون للموكل ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثاها لا يجوز ذلك،
على الموكل لأن الموكل أمره بأن ياخذها مزارعة على أن يكون لرب الأرض
ثلثه وللموكل ثلثاها وقد أتى بعضه . رجل أمر رجلا أن يذرع أرضه هذه
السنة مزارعة فدفعها مزارعة بالثلث أو بأقل أو بأكثر جاز لأن الموكل
إذا لم يقدر حصة من الخارج كان مفوضا الأمر إلى رأي الوكيل فيجوز إلا
أن يذرعها بشيء لا يتغابن فيه الناس فلا يجوز ذلك في قول من يبيح المزارعة

لأن مطلق التوكيل ينصرف الى المتعارف. ^{٦٣} ولو أن الوكيل جابا بمحابة فاحشة فزعم
 المزارع وخرج الزرع كان الخارج بين المزارع والوكيل على ما شرطوا ولا شئ
 لصاحب الارض من الخارج لان الوكيل صار غاصبا والغاصب اذا دفع الغصب
 من رعية كان الخارج بينه وبين المزارع على ما شرطوا ولرب الارض ان يضمن
 المزاج نقصان الارض خاصة في قول ابي يوسف ربح الاخر ثم يربح المزارع على
 الوكيل بحكم الغرور لان في قول ابي يوسف ربح الاخر العقار لا يضمن بالغصب
 وفي قول محمد وابي يوسف ربح الاول العقار يضمن بالغصب فيضمن رب الارض
 ايها شاء وان لم تكن المحابة فاحشة كان الخارج بين المزارع وصاحب الارض
 على ما شرطوا والوكيل هو الذي يقبض حصة التوكل من الخارج ولا يقبضه التوكل
 الا بوكالة الوكيل. ولو كان البذر من صاحب الارض كان هذا على ان يدفعه بما
 يتغابن الناس فيه لان البذر اذا كان من صاحب الارض كان هو مستاجرا
 للعامل والتوكيل بالاستيجار يكون بمنزلة التوكيل بالشر لا يتحمل الغبن ^{حين} الفا
 من الوكيل فان كان الغبن يسيرا فصاحب الارض هو الذي يلحقه خساره حصته منها
 دون الوكيل وليس للوكيل ان يقبض منها الا بما التوكل لان صاحب الارض لا يضمن
 الخارج منها بعقد الوكيل وانما يستحقه لانه نماء ملكه. ولو أن الوكيل
 دفعها بما يتغابن فيه الناس كان الخارج بين الوكيل والمزارع على ما شرطوا لان
 الوكيل اذا حاباه بمحابة فاحشة صار غاصبا الارض والبذر جميعا فيكون
 الخارج بين الوكيل والمزارع فان تمكن في الارض نقصان بالزراعة كان
 لرب الارض ان يضمن المزارع نقصان الارض في قول ابي يوسف ربح الاخر
 وفي قول محمد وابي يوسف ربح الاول له ان يضمن نقصان الارض ايها شاء

رجل امر رجلا ان يدفع ارضه مزراعة ولم يسم وقتا كان للوكيل ان يدفعها
 مزراعة في السنة الاولى فان لم يدفع في السنة الاولى وجب فيها بعد هذه السنة
 لا يجوزنا شخصا لان دفع الارض مزراعة يكون في وقت مخصوص لا في كل وقت
 فيتقيد بوقت المزراعة في تلك السنة كالتوكيل بشراء الاخمية يتقيد بايام
 الاخمية من السنة الاولى . وكذا التوكيل باكراء الابل الى مكة للرحل يختص بايام
 الموسم من تلك السنة . بخلاف اجارة الدور والرقيق فان ذلك لا يختص
 بوقت . رجل وكل رجلا بان ياخذ له ارض فلان هذه الارض هذه السنة
 مزراعة على ان يكون البذر من قبل المؤكل كان للوكيل ان ياخذها بما يتقايين
 فيه الناس لا بما لليتقايين فان اخذها بما لا يتقايين فيه الناس لا ينفذ على المؤكل .
 الا ان يرضى به المؤكل وينزعها لانه وكله باستيجار الارض فيكون بمنزلة الوكيل
 بالشراء فلا يملك الغبن الفاحش الا ان يرضى به المؤكل فان زرعها المؤكل
 بعد ما علم بعقيد الوكيل كانت زراعته رضا فان زرعها وحصل الخارج
 كان الخارج مشتركا بين ربا الارض والمزارع ويكون الوكيل مطالبا
 بحصة ربا الارض يستوفيه من المؤكل ويسلمه الى ربا الارض لان ربا الارض
 استحق الخارج بحكم العقد وحقوق العقد ترجع الى العاقد . فلو ان ربا الارض
 اخذ حصته من المؤكل بغير امر الوكيل برئ الوكيل عنه . ولو كان الوكيل اخذ
 الارض لو كله بما لا يتقايين فيه الناس ولم يجبر المؤكل بذلك حتى زرعها المؤكل
 بامر الوكيل كان الخارج للمزارع ولرب الارض على الوكيل اجر مثل ارضه
 ولا شيء للوكيل على المؤكل لان استيجار الوكيل كان نافعا على الوكيل فاذا زرعها
 المؤكل بامر الوكيل كانت هذه الارض بمنزلة ارض مملوكة للوكيل ودفعها

إليه وأمره أن يزرعها من غير شرط فيكون الخارج للزارع . ولو كان الوكيل
 دفع الأرض إلى الموكيل ولم يخبه بما أخذها به ولم يأمره بتأديتها فزرعها الموكيل
 كان الخارج للزارع لأنه غاب بذره ولا شئ لرب الأرض على الوكيل ههنا لأن
 الزارع حين زرعها بغير أمر الوكيل صار بمنزلة القاصب ومن استاجر
 أرضاً فغصبها منه غاصب وزرعها لم يكن لصاحب الأرض على المستاجر
 أجر ثم نقم أن الأرض ههنا لرب الأرض على الزارع لأنه زرعها غصبا
 ولا يرجع به على الوكيل لأنه إذا زرع ولم يشكك في الحال أنه بما أخذ الأرض
 لا يصير مغروراً من جهة الوكيل . رجل دفع إلى رجل أرضاً لينزعها ببذر
هذه السنة بالنصف وضمن رجل لرب الأرض الزراعة من الزرع فأنكأ
 الضمان شرطاً في الزراعة كان المزارعة فاسدة لأن صاحب الأرض إذا كان
 البذر من قبل الزارع فهو موأجر أرضه لينزعها العامل لنفسه فلا يستحق
 عليه العمل فكان شرط الضمان شرطاً فاسداً في الإجارة فيضد الإجارة
 فإن لم يكن الضمان شرطاً في الزراعة جازت الزراعة وبطل الضمان وإن كان البذر من صاحب الأرض
 يجوز الزراعة والضمان سواء كان الضمان شرطاً في الزراعة أو لم يكن لأن صاحب الأرض
 يصير مستأجر العامل متى فسق عليه العمل فحلت الكفالة وإن تغيب المزارع فأنكأ الكفيل
 بالعمل وعلى وادرك الزرع ثم ظهر المزارع كان الخارج بين صاحب
 الأرض والمزارع على ما شرطاً ويكون عمل الكفيل بأمر المزارع كعمل المزارع
 وللکفيل أجر مثل عمله على المزارع إن كانت الكفالة بأمره . ولو كانت
 المزارعة بشرط أن يعمل الزارع بنفسه وكفل إنسان بالعمل فأنكأت
 الكفالة شرطاً في الزراعة فسدت المزارعة والضمان جميعاً والمعاملة

في هذا بمنزلة المزارعة . ولودفع رجل أرضه مزارعة وكفل انسان لرب
الأرض بحصته مما يخرج من الأرض فلا يصح الكفالة حتى لا يضمن الكفيل ما ملك
عند العامل بغير صنعه سواء كان البذر من صاحب الأرض او من العامل
لان حصه رب الأرض امانة عند الزارع فلا يصح بها الكفالة ثم تفسد المزارعة
اذا كانت الكفالة شرطاً فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة . ولو كفل رجل لأحد
عن صاحبه بحصته مما يخرج الأرض ان استهلكها صاحبها فان كان ذلك شرطاً
في المزارعة فسدت المزارعة . وان لم تكن شرطاً فيها جازت المزارعة والكفالة
لان الكفالة اضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك وانما تفسد
المزارعة اذا كانت الكفالة شرطاً فيها لان دين الاستهلاك دين يجب
لا بعقد المزارعة فيفسد المزارعة كن باع من رجل شيئاً وكفل انسان
للبائع عن المشتري بما يجب على المشتري لا بعقد البيع . ولو كانت المزارعة
فاسدة بسبب سوا البذر من قبل العامل وكفل رجل لصاحب الأرض
بحصته مما يخرج من الأرض كان الضمان باطلاً لان المزارعة اذا كانت
فاسدة والبذر من قبل العامل لا يستحق صاحب الأرض شيئاً من الخبز
وانما يستحق اجر مثل الأرض واجر المثل لا يجب على الكفيل لانه لم يلتزم
ذلك واسه اعلم

كتاب المعاملة

المعاملة جائزة عند اصحابنا راح بشرائطها في جميع الانجار والكروم
والرطاب . وقال الشافعي راح لا تجوز الا في الكروم والتفيل بخاصة
وشرائطها اربعة . منها بيان نصيب العامل فان بينا نصيب العامل

وسكتا عن نصيب الدافع جازا استخسانا كما قلنا في المزارعة. ومنها الشراكة
 في الخارج كما في المزارعة ومنها التولية بين الاشجار والعامل ومنها بيان
 الوقت فان سكتا عن الوقت جازا استخسانا ويقع العقد على اول ثمرة تكون
 في تلك السنة فان لم يخرج في تلك السنة ثمرة يقتصر المعاملة على رجل
 دفع اصول رطبة فارض الى رجل معاملة ولم يسم الوقت يكون فاسدا لان
 الرطبة ليس لها غاية تنتهي اليها بل ما كان في الارض ينمو ساعة فساعة
 على مرور الزمان فان كانت رطبة لبناتها غاية تنتهي اليها ثم يقطع ثم يخرج
 بعد ذلك جازت المعاملة من غير بيان الوقت فيكون المعاملة على اول ثمرة
 تكون. ولو دفع بخلافه طلع معاملة بالنصف ولم يسم وقتا او دفع معاملة
 بعد ما صار بسرا اخضرا واحمر غير انه لم يفته عظمه جازت المعاملة لانه في الزيادة
 فكان محتاجا الى العمل ونهايته معلومة. ولو دفع اليه بعد ما تناهى عظمه
 لا يريد بعد ذلك لاقبلا ولا كثيرا الا انه لم يربط بعد كانت المعاملة فاسدة
 لان بعد ما تناهى عظمه لا يزاد بعمله فان عمل فيه العامل كان له اجر مثله
 ولو دفع الى رجل رطبة قد انتهت جزاها على ان يقوم عليها العامل ويسقيها
 حتى يخرج بذرها على ان ما رزق الله تعالى من بذر فهو بينهما نصفان جاز
 استخسانا وان لم يسميا وقتا لان ادراك البذر له وقت معلوم فيجب فيكون
 البذر بينهما والرطبة لصاحبها. ولو شرط على ان يكون الرطبة بينهما
 نصفان فسدت المعاملة لانها شرط الشراكة فيما لا ينبو بعمله فالرطبة
 للبذر بمنزلة الاشجار للثمار فكما ان اشتراط الشراكة في الاشجار المدفوعة
 اليه مع الثمار يكون مفسدا للعقد فكذلك ههنا. ولو دفع الى رجل غرس

مثل او شجرة او كرم قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر على ان يقوم عليه ويسقيه
ويلقى النخل فما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان كانت فاسدة اذ لم يسق
سنتين معلومة لان الكرم والشجرة يتفاوت باختلاف المراضع والضعف
والقوة ولا يدري في كم يحمل النخل والشجرة والكرم لقوة الارض وضعفه
فان بينا لذلك وقتا معلوما جاز والا فلا. ولو دفع الى رجل نخلا او كرما
او شجرة اقد اطعم وبلغ سنتين معلومة على ان يقوم عليه ويسقيه ويلقى
نخله ويكشع كرمه على ان النخل والكرم والشجرة والخارج كل ذلك بينهما
نصفان فهو فاسد لا شتر اطهما الشكة فيما هو حاصل بغير عمله وهو الشجر
فلا يجوز كما لو دفع ارضا مزروعة على ان يكون الارض والزرع بينهما
نصفين. ولو دفع نخلا او كرما او شجرة معاملة اشهر معلومة يعلم انها
لا تخرج الثمر في تلك المدة بان يدها اول الشتاء الى اول الربيع كان فاسدة
ولو شرط لذلك وقتا قد يبلغ الثمر في تلك المدة وقد يتاخر عنها جان
لانا لم نتيقن بغوات المقصود بهذا الشرط وانما شترهم فان خرج الثمر في تلك
المدة كان بينهما على ما شرطوا وان تاخر عن تلك المدة فللعامل اجر مثل
عمله فيما عمل ان لم يكن تاخر الخروج لأفة تحدث في تلك السنة وان لم يخرج
الثمر لأفة سماوية حدثت في تلك السنة كانت المعاملة جائزة ولا اجر
للعامل معنا ولا شيء له لان حدوث الافة لا يبين ان الثمر ما كانت تخرج
في تلك المدة فلا يظهر فساد العقد. وجب دفع الى رجل كرما معاملة وفيها
اشجار لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ قالوا ان كان بحال لو لم يحفظ يذهب
ثمرها قبل الادراك جازت المعاملة ويكون الحفظ هنا للنماء والزيادة

فإن كان بحال لا يذهب ثم ثما قبل الادراك لو لم تحفظ لا يجوز العلم ملة
 في تلك الاشجار ولا يكون للعامل نصيب من ثلث الثمار ولو دفع شجرة الجوز
 الى رجل معاملة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح جازد فيها
 ماملة وللعامل حصة منها لانها تحتاج الى السقي والحفظ حتى لو لم تحتاج
 الى احدهما لا يجوز. رجل دفع الى رجل نخلا معاملة سنين معلومة على ان
 يقوم عليه ويسقيه ويلقح فما اخرج الله تعالى من شجر فهو بينهما نصفان
 وعلى ان لرب الارض على العامل مائة درهم او شرط للعامل مائة درهم
 على رب الارض كان فاسدا. رجل دفع الى رجل ارضا بيضاء سنين معلومة
 على ان يغرسها نخلا او شجرا او كرما على ان ما اخرج الله تعالى من نخل او شجرة
 او كرم فهو بينهما نصفان وعلى ان يكون الارض بينهما نصفين ايضا
 فهو فاسد فان قبضها وغرسها غراسا من عندك فاخرجت ثمر كثيرا كان
 جميع الثمر والاشجار لصاحب الارض وللغارس على رب الارض قيمة
 غراسه واجرمثله فيما عمل والمسئلة في كتاب الاجارات. وكذا لو لم يشترط
 له من الارض شيئا ولكنه قال على ان يكون لك على مائة درهم او شرط كخطة
 او نصف ارض اخرى له. وكذا لو كان الغراس من قبل صاحب الارض وشرطا
 ان ما اخرج من ذلك يكون بينهما نصفين وعلى ان للعامل على رب الارض
 مائة درهم او كخطة وسطا او شرطا ان يكون الارض بينهما نصفان وكذا
 لو كان الغراس من قبل العامل وشرطا ان الخارج بينهما نصفان وعلى ان
 لرب الارض على العامل مائة درهم يكون فاسدا ثم الخارج كله يكون للعامل
 ولو بنا لارض اجرم مثل ارضه لان العامل ههنا استاجر الارض حيث شطا

لرب الأرض على نفسه مع بعض الخارج مائة درهم. ولو كان الفارس من
 صاحب الأرض علم أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن لرب الأرض على العامل
 مائة درهم كان فاسدا ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه
 وقية غراسه لأن العامل يصير مشتريا الفارس ببعض المائة. رجل دفع
 إلى رجل أرضا على أن يفرض المدفوع إليه لنفسه ما بدله من الفارس
 على أن يكون الخارج بينهما نصفين وعلى أن يكون للعامل على رب الأرض
 مائة درهم أو شيء غير المائة فهو فاسد ويكون الخارج كله للفارس
 ولرب الأرض أجر مثل أرضه. رجل استأجر أرضا وقبضها ودفعها إلى الآخر
 مزارعة على أن يكون البذر من المستأجر كان جائزا وإن كان من صاحب الأرض
 فهو فاسد. وفي الأجرة الطويلة إذا اشترى المستأجر الأشجار والكرم كاهو
 الرسم ثم دفعها معاملة إلى الأجر كان جائزا. ولو استأجر رجل أرضا
 من امرأة وقبضها ثم دفعها معاملة إلى زوجها أو مزارعة أو مقاطعة
 كان جائزا ولو أخذها من الزوج ثم دفعها إلى امرأة الأجر مزارعة إن كان
 البذر من المرأة كان فاسدا. رجل دفع إلى رجل أرضا ليفرس فيها الأشجار
 والكرم بقضبان من قبل المدفوع إليه ولم يوقت لذلك وقتا ففرس
 المدفوع إليه وأدرك الكرم وكبرت الأشجار واستأجر الأرض من صاحبها
 كل سنة بأجر مسمى ثم إن صاحب الأرض أخذ المدفوع إليه وقت العجيج
 قبل النيران إن يرفع الأشجار قالوا إن أخذه بذلك في وقت قبل خروج
 الثمار كان له ذلك لأن الفارس لا يتضرر بقطع الأشجار في ذلك
 الوقت ضررا زائدا قال مولانا رضي الله عنه. وعندي أن كان ذلك قبل

تمام السنة وقد استاجر الارض مسانحة لا يجبر المستاجر على قلع الاشجار
ان الى رجل دفع ارضه الى ابنه ليفرس فيها الاشجار على ان يكون الاثم
بينهما نصفين ففرس الابن ثم مات الاب وترك اولاد سوى هذا الابن
فاراد بقية الورثة تكليف الفارس بقلع الاشجار كلها لتقسيم الارض
بينهم قال الفقيه ابو جعفر رح ان كانت الارض تحتل القسمة تقسم الارض
بينهم فما اصاب حصة الفارس فله بما فيها من الاشجار وما وقع من الشجر
في حصة غيره يوم يقلعه ويتسوية الارض اذا طلب ذلك الغير دفعا
للضرر بقدر الامكان وان لم تكن الارض تحتل القسمة يؤمر الفارس بقلع
كل الاشجار الا اذا جرى بينهم صلح لانه لا وجه لدفع الضرر ههنا الا بقلع
كل الاشجار رجل دفع الى رجل ارضاً معلومة على ان يفرس المدفوع
اليه فيها غرساً على ان ما يحصل من الاغراس والتجار يكون بينهما جاز
فان غرس المدفوع اليه ثم لحق ريب الارض دين لا وفاء له الا من غرس الارض
قالوا ان لم يكن في الاشجار غرس فان القاضي ينقض هذه المعاملة وان لم يكن
معاملة وكانت اجارة ينتقض الاجارة ويجبر صاحب الارض ان شاء
ضمن نصف قيمة الاشجار للفارس ليصير كل الاشجار له ثم يبيع بالدين
وان شاء قلع الاشجار وكذلك لو انقضت مدة المعاملة والاشجار مشتركة
بينهما ولو كان مكان المعاملة اجارة وانقضت مدة الاجارة كان المدفوع
ان يطالب المستاجر بتفريغ الارض وليس له ان يملك الاشجار على
المستاجر بالقيمة بغير رضاه اذا لم يكن قلع الاشجار يضر بالارض ضرراً
فاختل ان الاشجار تنبع الارض من وجه لان قيامها بالارض وتدخل

في بيع الأرض من غير ذكر واصل من وجه لانه مال متقوم بمنزلة الأرض
 يجوز بيعه بدون الأرض فلمكان جهة الاصاله لا يملكها صاحب الأرض
 على الفارس بالقيمة بغير رضا اذ لم يكن الاشجار مشتركة ولاجل التبعية كان
 لصاحب الأرض ان يملك على الفارس حصته بالقيمة اذا كانت الاشجار
 مشتركة بينهما لان في هذا الوجه يتضرر صاحب الأرض بقطع الاشجار المشتركة
 . رجل دفع الى رجل أرضا ليفرس فيها ودفع اليه التالة ففرس فقال صاحب
 الأرض انا دفعت اليك التالة والاشجار لي وقال الفارس قد سرت تلك
 التالة وانا غرست بتالة من عندي والشجر لي قالوا في الاشجار يكون القول قول
 صاحب الأرض لان الاشجار متصلة بأرضه والقول في سرقة التالة التي دفعها
 اليه قول الفارس حتى لا يكون ضامنا لانه كان امينا فيها . رجل دفع الى رجل
 كروما معاملة ما غر الكرم واخرج العنب واصحاب الكرم يتخذون الكروميا كلون التال
 قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله ان اكلوا بغير اذن صاحب الكرم لا ضمان على
 صاحب الكرم ويكون الضمان على من اكل . وان اخذوا واكلوا باذنه فمن كان
 منهم ممن يجب نفقته على صاحب الكرم فصاحب الكرم يكون ضامنا نصيب
 العامل ويصبر كانه هو الذي قبض ودفع اليهم ومن لا يجب نفقتهم عليه
 لكن اخذوا باذنه لا يضمن صاحب الكرم وان اذن لهم بالدخول كف داسا قلا
 على السرقة او غاصبا على اتلاف مال الغير . رجل دفع تالة الى رجل ليفرسها
 على حافة نهر لاهل قرية فلما غرس وادرك الشجر قال الدافع للفارس كنت
 خادما وفي عيالي دفعت اليك التالة لتفرسها لي فيكون الاشجار لي قالوا ان
 علم ان التالة كانت للفارس كان الشجر له وان كانت التالة للدافع فانها

الفارس في عيال الدافع يعمل مثل هذا العمل له كان الشجر للذئب لان الظاهر شامده
 وان لم يكن الفارس يعمل له مثل هذا العمل ولم يغرسها باذنه في الفارس عليه
 قيمة الثالثة وكذا لو كان الفارس قلع الثالثة من ارض رجل وغرسها في الفارس
 وعليه لصاحب الارض قيمة الثالثة يوم قطعها كما غرس في الكرم اشجار ابيض
 امر صاحب الكرم فلما كثرت الاشجار اختصا قالوا ان كان صاحب الكرم مقبلا
 الاغراس كانت للفارس حولها من ارض الفارس او من ارض غيره كانت
 الاشجار للفارس لكن لا يطيب له الزيادة اذا غرسها بغير اذن صاحب الكرم
 غرس بامر بغير شرط الشركة كانت الاشجار للفارس ويطيب له الزيادة ارض
 لرجل له فيها شجرة ذهب عروقها الى ارض غيره ونبتت ثم ان صاحب الشجرة ذهب
 مانبت من عروق شجرة لرجل وسلم قالوا ان كانت التاليت التي نبتت تيسر بقطع
 الشجرة لا يجوز هذه الهبة لان التاليت تكون بمنزلة غصن من اعضاء الشجرة
 فلا يجوز هذه الهبة . وان كانت التاليت لا تيسر بقطع الشجرة جازت الهبة
 لان الثالثة في هذا الوجه لا تكون بمنزلة الغصن بل تكون كشجرة له اخرى في ارض
 غيره شجرة كرجل نبت من عروقها في ارض جاره قالوا ان كان صاحب الارض سفاه
 خونت بآنياته فهو له وان نبت بنفسه لا يسقي احد فهي لصاحب الشجرة اذا
 صدقه صاحب الارض انها نبتت من عروق شجرته وان كذبه كان القول لها
 الارض لانها متصلة بارضه والريح اذا هبت بنوات رجل والقتها في كرم رجل
 اخر نبتت منها شجرة كانت الشجرة لصاحب الكرم لان النواة لا قيمة لها وكذا لو
 وقعت خوخة في ارض غيره فنبتت لان الخوخة لا تنبت الا بعد ذهاب
 لحمها فيكون بمنزلة شجرة في ارض انسان لا يعرف غارسها فتكون لصاحب الارض

كالسبيل اذا جاء بالتراب في ارض رجل واجتمع كان التراب لصاحب الارض
 بخلاف الصيد اذا فرخ في ارض انسان او باضت فان ذلك لا يكون لصاحب الارض
 ويكون لمن اخذها لان الصيد ليس من جنس الارض وغير متصل بالارض
 فهربين رجلين على طرفيه اشجار كل واحد من الرجلين يدعي الاشجار
 قالوا ان عرف غارسها فهي له وان لم يعرف بما كان من الاشجار في موضع
 هو ملك احدهما خاصة يكون له وما كان في الموضع المشترك يكون بينهما
 رجل له حائط وله شجرة على ضفة نهر عام فنبتت من عروقها اشجار في جانب
 اخر من النهر ولرجل اخر في ذلك الجانب كرم وبين الكرم والنهر طريق فادعى
 صاحب الكرم ان الاشجار له وادعى صاحب الحائط انها نبتت من عروق الشجرة
 التي على ضفة النهر قالوا ان عرف انها نبتت من عروق تلك الشجرة فهي لصاحب
 الحائط وان لم يعرف ذلك ولا يعرف غارسها ولا انها من نبتت بسقيه
 ولا ملك لاحد فيها لا يستحقها صاحب الحائط ولا صاحب الكرم. ضيعة
 متلازمة على نهر عام وعلى ضفة النهر اشجار لا يعرف غارسها اراد صاحب
 الضيعة ان يبيع الاشجار قالوا ان كانت تلك الاشجار من الاشجار التي نبتت
 من غيرانبات وارباب النهر قوم لا يحصون فالاشجار لمن اخذها وقلمها ولا ^{يسفح}
 لصاحب الضيعة ان يبيعها قبل ان يقلمها وان كانت الاشجار من الاشجار
 التي لا نبتت من غيرانبات فهي كاللقطة لانها اذا كانت نبتت بغيرانبات ولا ^{علم}
 لها ملك اصلا فتكون لصاحب الارض وان كانت لا نبتت الا باقيات كانت
 ملوكة لمن انتبها فاذا لم يعلم النبت تكون بمنزلة اللقطة ولا تكون مباحا لاشجار
 على ضفة نهر لا قوام بحري ذلك النهر في سكة غير نافذة وبعض الاشجار في سكة

هذه السكة فادعى بعض اهل السكك ان فلانا غرس هذه الاشجار وانا وارثه
وانكر اهل السكة دعواه قالوا ان اقام المدعى البينة يفضله وان لم يكن
بينة فما كان من الاشجار خارجا عن حريم النهر يكون ذلك لجميع اهل السكة
وما كان على حريم النهر فعولا رباب النهر لان ما لا يعرف له مالك يكون
لصاحب الارض طاحونة لها مشجرة بعض ذلك على شط الوادي الذي
فيه مصب الماء وبعضه ابعد منه فارباب الطاحونة لا يستحقون الشجرة
تبعاً للطاحونة لان المشجرة لا تكون من ذوايع الطاحونة بل هي اصل بنفسها
فلما كانت الطاحونة لا يدل على ملك المشجرة فاذا لم تكن تبعاً للطاحونة فاذا ختم
فيها قوم فمن عرف انها في يده فعليه والبينة على غيره مسنة بين ارضين احدها
ارفع من الآخر على المسنة اشجار لا يعرف غارسها قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح ان كان الماء يستقر في الارض السفلى بدون المسنة
ولا يحتاج امساك الماء الى المسنة كان القول في المسنة قوله صاحب الارض
العليا مع يمينه واذا كان القول في المسنة قوله كانت الاشجار له ما لم يقم الآخر
البينة وان كانت الارض السفلى تحتاج في امساك الماء الى المسنة كانت
المسنة وما عليها من الاشجار بينهما رجل دفع كرمه الى رجل معاملة فالغرس على من
يكون حكم الشيخ الامام اسمعيل الراشد عن استاذة الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رح
انه قال انا نقبس هذه المسئلة بمسئلة اخرى وهي ان الرجل اذا دفع نخيله معاملة فاراد
العامل ان يضع الوصل على الاشجار على من يكون ذلك ذكر في الكتاب ان اصل القضية الذي
يوضع في الشجرة يكون على صاحب الشجرة ثم العمل في الوصل من اصلاح القضيب وشق الشجرة
واذبال القضيب في الشجرة يكون على العامل كذلك في هذه المسئلة القضية البينة

٤٦
 يكون منه الغريس على صاحب الكرم والعمل يكون على العامل وكذا الدعائم
 يكون على صاحب الكرم ووضع الدعائم في الكرم يكون على العامل وكذلك
 في تغطية الاشجار في الخريف ما كان من باب الفصن كالشوك الذي يوضع
 على الكرم يكون على صاحب الكرم وعمل التغطية يكون على العامل حتى لو انقضت
 مدة المعاملة فما يبقى من ذلك يكون لصاحب الكرم لا للعامل. ويجب على العامل
 حفظ نفسه عن الحرام لا يجوز له ان يحرق له شيئاً من الاشجار والقضبان
 لطبخ القدر ولا من الدعائم والغريس واذا رفع القضبان وقت الريح
 واخرج الكرم لا يجعل له ان ياخذ من القضبان يعني من مدفع خشك وشاخ
 درخت مرخدا وتد باغ را بود ولا يجوز للعامل ان يخرج شيئاً من العنب
 والثمار للضيف وعينه الا باذن صاحب الكرم. رحل دفع ارضه معاملة
 على ان يقوم عليها العامل يشد منها ما يحتاج الى الشد ويشد دما يحتاج
 الى التشديد فاخر العامل تغطية الكرم واشجار الرمان في الخريف كما هو عادة
 اهل بخارا فان اصابها البرد فسد قال الشيخ الامام ابو نصر الدبوسي
 يضمن الاكار ذلك لان ذلك من باب الحفظ فيكون على العامل حال بقاء
 المقدف فاذا ترك ذلك كان ضامنا

كتاب الشرب

الاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في ثلث الماء والنار والملك
 لم يرد به شركة الملك انما اراد به الاباحة في الماء الذي لم يحرره نحو الماء في الجاني
 والصيون والابار والانهاء لكل احد ان يشرب منه ولو سقى دوابه في مكان فيه انقطاع
 ذلك الماء ولا يمتنع بها ارضه ولا زرعها. فاما الماء المحرز بالاواني لا يقتضي

به الإباحة من غير أن سبق بأخذ الماء في وعاء أو غيره يصير ملكاً يملك
 تحريكه كسائر أنواع التمليك نحو البيع والهبة والوصية وغير ذلك فلو مات
 يورث عنه وكذا الحشيش والكلاء إذا نبت في أرض إنسان بغير إنبات
 يكون مباحاً لكل من يأخذ إلا أنه لا يدخل أرضه إلا بإذنه فان كان لا يجد
 ذلك في موضع آخر يقول لصاحب الأرض ما إن تحتش وتدفع إلى وأما إن
 تأذن له بالدخول بخلاف الشجر فان الشجر إذا نبت في أرض إنسان بغير
 إنبات تكون لصاحب الأرض. والشجر ماله ساق نحو السوسن والشوك
 والكلاء والحشيش ماله ساق له إذا نبت ينسب على وجه الأرض. ومعنى
 الشكة في النار الشكة في الاصطلاح والاستضاءة وإذا أراد أن يصطلي بنار
 غيره أو يأخذ سراجاً من نار غيره كان له ذلك وليس له أن يأخذ عين النار والحجرة
 فان أراد ذلك كان لصاحبه أن يمنعه إلا أن يأخذ شيئاً لا قيمة له ولا يضر
 به وكان له أن يأخذ بغير استئذان

فصل في الأنهار

نفر أقوم ولرجل أرض بمجنبه ليس له شرب من هذا النهر كان لصاحب الأرض
 أن يشرب ويتوضأ ويسقي دوابه من هذا النهر وليس له أن يسقي منه أرضاً
 ماؤه فيجرا أو غيرها ولا أن ينصب دولا على هذا النهر لأرضه. فان أراد أن ينجح
 الماء بالقرب والأواني ويسقي زرعاً وشجرةً اختلف المشايخ فيه. والأصح أنه ليس
 ذلك لأهل النهر أن يمنعه. وإن أراد قوم لهم شرب من هذا النهر
 أن يسقوا دوابهم من هذا النهر قالوا إن كان الماء لا ينقطع ببق الدواب
 ولا يفتقر ليس لأهل النهر أن يمنعوهم وإن كان ينقطع الماء بسقيهم بأن كان الأبل كثيراً

كان لهم حق النع . وقال بعضهم ان كان ينكس خفة النهر ويخرب بالسحق كان
 لهم حق النع والافلا وكذا العين . والمحوض الذي دخل فيه الماء بغير احراز
 احتيال فهو بمنزلة النهر الخاص . واختلفوا في التعرض بهاء السقاية جوز بعضهم
 وقال بعضهم ان كان الماء كثيرا يجوز والافلا . وكذا كل ماء اعد للشرب حتى قالوا
 في الحياض التي اعدت للشرب لا يجوز فيها التعرض ويمنع منه وهو الصحيح
 ويجوز ان يحمل ماء السقاية الى بيته ليشرب هو واهله . وليس لاحد ان يمتد
 ارضه او زرع من غير اذن صاحب النهر فلا ضمان عليه فيما اخذ من الماء وان اخذ
 مرة بعد اخرى يؤد به السلطان بالضرب والحبس ان راي ذلك . رجل له ارض
 على شط الفرات او على خفة نهر عام كان للعمامة المرور في هذه الارض للشفه
 واصلاح النهر وما اشبه ذلك وليس لصاحب الارض ان يمنعهم من المرور
 في ارضه اذ لم يكن لهم طريق في غير ذلك . رجل ادعى ارض رجل لنفسه بها
 وصاحب الارض ينكر فان كان الماء جاريا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول
 المدعى وان لم يكن جاريا الى الارض المدعى وقت الخصومة كان القول قول صاحب الارض
 الذي فيه النهر الا ان يقيم المدعى البينة وكون النهر محضورا الى الارض
 المدعى لا يصلح حجة للمدعى لان ذلك مجرد شبهة والاول
 استعمال . ساقية بين قوم لهم عليها ارضون لكل واحد منهم عشرة اجزاء
 فاخذ كل واحد منهم نصيبه وساقه الى ارضه وكان في نصيب احدهم فضل
 على محتاج اليه فاحتاج اصحابه الى ذلك فشكاه اولى بذلك الفضل لانه
 لو استغنى عن جميع نصيبه كان نصيبه اشراكه فلوان هذا الذي فضل

نصيبه من الماء اراد ان يسوق ذلك الفضل الى الارض لما خرى سوى ثلاث
الارض لم يكن له ذلك الا برضه شركائه في النهر فان لم يرضوا بان بينهم على قدر
انصافهم ولا يشبه هذا. لو كان له سد من الماء من نهرين قوما وغش الماء
او اقل احاكثر فاخذ نصيبه من ذلك النهر كان له ان يسوق نصيبه
الى حيث يشاء من الارضين لان ذلك ليس بشرب لارض معين ولا يستغنى
عنه لا سبيل لشركائه عليه . وجل له نهر خاص من الوادي لارض له خاصة
وليس له في هذا النهر غير ملك خربت ارضه واراد ان يسوق الماء الى ارض
له اخرى سوى ذلك قالوا ان كان ماء الوادي كثيرا لا يحتاج سائر الناس
الذين لهم انهار من هذا الوادي الى هذا الماء ولا يفرضهم ذلك كان لصاحب
النهر ان يسوق ماء نهره الى حيث يشاء وان كان ذلك يفرض اهل الانهار وهم
محتاجون الى ذلك لم يكن له ان يسوق ذلك الماء الى غير تلك الاراضى
نهر خاص ليس لغيرهم ان يسقى بستانه او ارضه الا باذنهم فان اذن
القوم الا واحدا او كان فيهم صبا وغائب لا يسع لهذا الرجل ان يسقى
زرعه وارضه من ذلك النهر . رجل له ارض فيه نهر لرجل اراد صاحب
النهر ان يدخل ارضه ليعالج نهره كان لصاحب الارض ان يمنعه من الدخول
في ارضه الا ان يمنعه في بطن النهر . وكذا القناة والبئر والعين لانه لا ضرورة
له في الطريق في ارضه مع التمكن في تحصيل مقصوده بان يمنعه في بطن النهر
بجفاف ما اذا كان ارضه على شط فرات او على الضفة نهرهم فان غمه ذكرنا
ان للعامة الدخول في ارضه لاصلاح النهر العام اذ لم يكن لهم طريق غير
ذلك لان غمها الضرر العام وقد يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام وهذا

من صاحب النهر والقناة ضرب خاص فلا يحصل لأجله ضرب صاحب الأرض
بالدخول في أرضه . رجل اتخذ في داره خضرة أو شجرة وارا دان يسيق ذلك
بالا واني من نفر اخيره اختلفوا فيه قال مشايخ بلخ رح ليس له ذلك الا باذن
صاحب النهر كما ليس له ان يسيق زرع . وذكر شمس الأئمة السرخسي رح
الاصح انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه والمنع من ذلك
يعد من الدناءة . نفر بين قوم على حصص معلومة فصرف الوالي حصّة
بعضهم بعينه الى رجل كان نقصان ذلك على الجميع . نفر بين اثنين قهاريًا
فيه بالايام جازيت المهايأة . ولو كان لاحدهما نفر وللآخر نفر آخر قهاريًا
لا يجوز . رجل باع ارضا بشر بها فلم يشترى قدر ما يكفيها وليس له جيع ملكان
للبيع قوم لهم ارض على نفر لا يعرف كيف كان بين اهلها في الماء اختصوا
في الشرب فهو على قدر اراضيهم لكل انسان بحصته بخلاف الطريق اذا كان
بين جماعة ودار احدهم اوسع من دار الباقي فانه لا يستحق بتلك الزيادة
من الطريق لأن الاستطراق الى الدار الكبيرة نحو الاستطراق الى الدار
الصغيرة لا يتفاوت ذلك بخلاف الشرب . نفر لقوم بمخ ارض رجل كان
لصاحب الارض ان يسيق منه ارضه ان كان لا يضرب اصحاب النهر ولهم ان يمنعوا
رجل له شرب من نفر لا يرضى اشتري ارضا اخرى ليس لها شرب من هذا النهر
بجنب ارضه الاولى ليس له ان يجري الماء من الاولى اليها ويجعلها مكان
الاولى وليس له ان يسيق نخيلا له او زرع له في ارض اخرى الا ان يملأ
الاولى ويسد عنها الماء ثم يفتحها الى الاخرى يفعلها مرة بعد اخرى ارض
على نفر مشربها منه ادعى رجل الارض واقام شاهدين ان الارض له ولم يكن

الشرب بغيره يقضي له ما لا أرض بمصتها من الشرب. ولو شهد بالشرب دون
 الأرض لا يقضي له بشئ من الأرض. فهو عظيم لاهل قري لا يحصون اذعى
 قوم سواهم ان هذا النهر لقري معلومة لا يحصى اهلها واقام البينة على
 ما ادعى وللدعى عليهم لا يحصون وفيهم الصغير والكبير وانما حضر واحد
 منهم قال محمد راج اذا كان النهر بهذه الصفة يجوز القضاء بدعوى واحد
 من المدعين على واحد من المدعى عليهم ويخرج النهر من ان يكون نهر
 جماعة المسلمين ويعير لاهل تلك القرى خاصة بمنزلة طريق نافذة من
 طرق المسلمين اقام قوم البينة على انه لهم دون غيرهم فانه يقضي بتلك البينة
 كفتك النهر لقوم لا يحصون وان كان النهر لقوم يحصون معدوفين لم يقض
 عليهم عند حضر اقدم وانما يقضى على من حضر منهم خاصة. فربين
 قوم اراضى البعض في اعلى النهر وارضى البعض في اسفله ومن كان ارضه
 في اعلى النهر لا يشرب ارضه حتى يسكر ذكر في الكتاب انه لم يكن له ان يسكر النهر
 على الاسفل ولكنه يشرب بمصته لان السكر قطع منفعة الماء عن اهل
 الاسفل في بعض المدة وفيه تعرف في بطن النهر المشترك وبعض الشركاء
 لا يملك التعرف في الهل المشترك الا برضاهم فان تنازوا على ان اهل اعلى
 النهر يسكر النهر حتى يشرب ارضه جاز. وكذا لو اصابوا على ان يسكر
 كل واحد منهم في نوبته جاز ايضا لان الماء قد يقل في النهر فيحتاج كل
 واحد منهم الى ذلك الا انه اذا تمكن من الشرب بان يسكر بلوح او باب
 او حشيش لم يكن له ان يسكر بالطين او بالتراب لان السكر يكون عند
 الفيض فيتقد ريقه والضروة ودنيا الشركاء بتقديما يكتفيه

٦٢
وَأَنَّ خِتْلَفَ الْمَاءِ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْكُرَ عَلَى أَصْحَابِهِ. وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمَاءُ فِي النَّهْرِ جَعِلَتْ
لَا يَجْرِي إِلَى الْأَرْضِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِلَّا بِالْكَرْفَانَةِ يَبْدَأُ بِأَهْلِ الْأَسْفَلِ حَتَّى يَرَوْا
ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ لِأَهْلِ الْأَعْلَى أَنْ يَسْكُرَ وَالْبَرَقِ الْمَاءُ إِلَى أَوْصِيائِهِمْ. وَإِنْ أَرَادَ أَحَدٌ
أَنْ يَكْرِىَ مِنَ النَّهْرِ الْخَاصَّ نَهْرًا خَرَفَ نَفْسَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ. وَكَذَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَبَ
عَلَيْهِ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَا الشُّكَّاءِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ لَا يَضُرُّ بِالنَّهْرِ وَلَا بِالْمَاءِ
بِأَنْ يَكْرِىَ فِي أَرْضٍ خَاصَّةٍ وَلَا يَنْفَعُ الْمَاءُ عَنْ سُنَّتِهِ وَلَا يَمْتَنِعُ جَرَّانَ الْمَاءِ بِالرَّجُلِ
بَلْ يَجْرِي عَلَى مَا كَانَ يَجْرِي قَبْلَ ذَلِكَ فَإِذَا كَانَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ كَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ
ذَلِكَ بِغَيْرِ لَذَنِ الْفُرْكَاءِ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي خَالِصِ مُلْكِهِ وَلَا ضَرَرَ لِعَاقِبَةِ ذَلِكَ
فَمِنْ مَنَعِهِ مِنْهُ يَكُونُ مَتَعْنَتًا فَلَا يَلْتَمِزُ إِلَى ذَلِكَ. وَكَذَا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْصَبَ عَلَى هَذَا
النَّهْرِ دَالِيَةً وَلَا يَضُرُّ ذَلِكَ بِالنَّهْرِ وَلَا بِأَصْحَابِهِ بِأَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي مُلْكِهِ كَانَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ
. وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ نَهْرٌ خَاصٌّ يَأْخُذُ الْمَاءَ مِنَ الْوَادِي الْكَبِيرِ كَالْفَرَاتِ وَالْدَّجَلَةِ
وَالسَّيْحُونَ وَالْجَبْعُونَ شَرِبُوا الْأَرْضَ لَهُ خَاصَّةً وَلَيْسَ لَهُ فِي هَذَا النَّهْرِ شَرِيكَ عَلَى الْوَادِي
الْكَبِيرِ نَهَارًا وَحَقْفَ الرَّجُلِ أَرْضَهُ ذَلِكَ وَإِذَا كَانَ بِسَوْقِ الْمَاءِ إِلَى أَرْضٍ لَهُ أُخْرَى
قَالَ فِي الْكِتَابِ أَنْ كَانَ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ الْمَدِينَةِ وَكَانَ مَلَأَ الْوَادِي كَثِيرًا لِاجْتِنَاعِ أَهْلِ الْأَنْهَارِ
الَّتِي عَلَى الْوَادِي إِلَى هَذَا الْمَاءِ وَلَا يَضُرُّهُمْ كَانَ لِصَاحِبِ هَذَا النَّهْرِ أَنْ يَسُوقَ الْمَاءَ
إِلَى حَيْثُ شَاءَ. وَأَنْ كَانَ يَضُرُّ ذَلِكَ بِأَهْلِ الْأَنْهَارِ أَوْهُمْ مَحْتَاجُونَ إِلَى هَذَا الْمَاءِ لَمْ يَكُنْ لَهُ
أَنْ يَسُوقَ الْمَاءَ إِلَى غَيْرِ تِلْكَ الْأَرْضِ. وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا لَهُ كُوَّةٌ عَلَى نَهْرٍ لَتَوَقَّعَ أَنْ يَسُوقَ
أَنْ يَكْرِىَ بِهَا فَيُسْفِلُهَا عَنْ مَوْضِعِهَا لِيَكُونَ أَكْثَرُ اخْتِذَا مِنَ الْمَاءِ ذَكَرْنَا فِي الْكِتَابِ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ
لِأَنَّ هَذَا الْكَرَى تَصَرَّفَ فِي مُلْكِهِ نَفْسَهُ وَهُوَ الْكُوَّةُ. وَعَنْ الشَّيْخِ الْأَمَامِ شَيْخِ الْأَمَةِ
الْحَلَوَاتِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ هَذَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا كَانَتْ مَتَسْفِلَةً فِي الْأَصْلِ وَأَنْ تَغْضَبَتْ

٤٢
تأنجاس ذلك فهو بالتسفل يسبها إلى الحالة الأولى. أما إذا علم أنها كانت
في الأصل بهذه الصفة فأراد أن يسفلها فانه يجمع عن ذلك لانه يريد بهذا
أن يأخذ زيادة على ما كان له من الماء. وكذا لو أراد أن يرفعها وكانت متسفلة
ليقل ماؤه فارضه حتى لا ينزكان له ذلك. ولو أراد أن يوسع فم أنهر ليدخل
الماء في كوته أكثر مما كان لم يكن له ذلك لان فيه أخذ زيادة على ما كان له من
أما. وعن أبي يوسف رج أنه سئل عن رجل له نهر خاص يأخذ الماء من الفرات
أو الدجلة أو النيل وهو نهر في الروم أو يأخذ الماء من نهر مرو وهو وادي
عظيم قريب من الفرات والدجلة يسقي بهذا النهر الخاص زرعاً أو كوة
أو غلة فاجزأ انسان آخر إلى ارضه قبل أن يصل الماء إلى ارض صاحب النهر
كان لصاحب النهر أن يمنعه. وإذا استغنى صاحب النهر عن هذا الماء لا يرى
أن يمنعه من أن يسقي ارضه أو غلته. وعن أبي يوسف رج أنه سئل عن رفع
مرو وهو نهر عظيم إذا دخل مرو وكان ماؤه بين أهلها كوى بالحصى لكل
قوم كوة معروفة فاحس رجل ارضاً ميتة لم يكن لها شرب من هذا النهر
فكرى لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه احد فساق الماء إليها من خلفك
النهر العظيم قال ان كان هذا النهر الحادث يضرب أهل مرو ضرباً بيناً في ماتهم
ليهلك ذلك ويمنعه السلطان عن ذلك لم يكن ذلك احد ان يمنعه لان الماء الذي
العظيم حق القامة ولكل واحد من العامة دفع الضرر. وان كان ذلك لا يضرب
بأهل مرو له ان يفعل ذلك ولا يمنع لان الماء في الوادي العظيم على أصل الأبا
لا يصيرها للبعض ما لم يدخل في المقاسم وهذا وضع المسئلة فيما إذا كوى
نهر من فوق مرو. وأما إذا ضرب بهم فكل واحد يكون ممنوعاً عن الحق

٤٢
 العزيز بالخير . قال محمد بن سالت ابا يوسف رج هل لاحد من اهل هذا النهر
 الخاص ان يتخذ عليه جسر او يكرى لها منه نهر فارضه ويسبل فيماء النهر
 من هذا النهر الخاص وذلك لا يضر باهل النهر الخاص قال ليس له ذلك لان
 النهر الخاص من اعلاه الى اسفله مشترك بينهم فلا يكون لاحد ان يحد
 فيه حدا ولا ان يتخذ عليه جسر ولا قنطرة الجسر اسم لما يتخذ من اللواح
 والخشب يوضع ثم يرفع والقنطرة ما يتخذ من الاجرة والحجر بعد ما يتخذ موضع
 لا يرفع عن ذلك الموضع . وكذا البئر والعين بين قوم بالشركة فيه خاصة وكذا
 نهر بين رجلين لهذا النهر خمس كوى من النهر الاعظم وارض احد الرجلين
 في اعلاه هذا النهر الخاص وارض الاخر في اسفله فقال صاحب الاعلى اني اسد
 بعض هذه الكوى لان ماء النهر يكثر فيفيض في ارضي ويتخذ منه ارضي ولا يصل
 اليك الماء الا بعد ان يقل فياتيك من الماء ما ينفعك قال ليس له ذلك لانه
 يقصد الاثر بشريكه بسد بعض الكوى فلا يكون له ذلك كما لا يكون له ان يسد
 النهر . وكذا لو قال اجعل لي نصف هذا النهر ولك نصفها اذا كان في حصتي
 سدوت منها ما بدلي وانت في حصتك تفتح كلها ليس له ذلك لان القصة
 تمت بينهم بالكوى فلا يملك احدهما فنقص تلك القصة الا ان يتراضيا على ذلك
 فان تراضيا على ذلك وقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدا لصاحب الاسفل ان ينقص بكاره
 ذلك لان ذلك كانت اعارة والاعارة غير لازمة . وكذا لو مات احدهما
 لوارثه ان ينقص ما تراضيا عليه . وسئل ابو يوسف رج عن نهر بين قوم يأخذ
 الماء من هذا النهر الاعظم ولكل واحد من هذا القوم في هذا النهر الخاص كوى
 مسماة فاراد احدهم ان يسد كوفه ويفتح كوة اخرى اعلى من الاولى فينقل
 النهر

فقال ليس له ذلك لانه يكس خفة الماء المغشوش ويريد به ان يزيد الماء في حقه .
 لان دخول الماء على النهر في كوة يكون اكثر من دخوله في اسفل النهر فمثل تلك
 الكوة فرق بين هذا وبين الطريق . جعل له دار في سكة غير نافذة واران جعل
 باب الدار في اعلى السكة كان له ذلك لان ثمة له حق المرور والدخول في السكة
 وبذلك لا يزيد حقه سواء كان بابه في اعلى السكة او في اسفلها اما معناه
 في الماء يزداد بفتح الكوة في اعلى النهر . ولو ان من له طريق في سكة غير نافذة
 اراد ان يجعل بابه في اسفل السكة اختلفوا فيه قال بعضهم ليس له ذلك لانه يزداد
 طريقه ومرض في السكة . وفي الكتاب قال له ذلك وسوي بين الفصلين في
 اخذ شمس الائمة السرخسي رح . وسئل ابو يوسف رح ايضاً عن رجل جعل له
 امير خراسان شرباً من النهر الاعظم لم يكن له ذلك فيما مضى وكان له شرب
 كوتين فزاد له مثل ذلك واقطعه اياه وجعل مفضه في ارض يملكها وفي ارض
 لا يملكها قال ان كان يضرب العامة لم يجز ويجوز اذا لم يضرب كما لا يجوز للامام
 ان ياخذ شرباً احدثهم ويصلح غير . وسئل ايضاً عن رجل يبيع قوم يأخذ
 الماء من النهر الاعظم فمنهم من له فيه كوتان ومنهم من يكون له ثلث الكوا
 فقال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تاخذون من الماء اكثر من نصيبكم
 لان كثرة الماء ويخفه يكون في اعلى النهر فيدخل في كواكم شئ كثير ونحن
 لا نرضى بهذا ونجعل لكم اياماً معلومة ونسدد في ايامكم كوانا لنا اياماً معلومة
 وانتم تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك على حاله كما كان قبل
 اليوم . وكذا لو اختم اصل النهر فادعى بعضهم زيادة لم يكن له ان ينحصر لا حظ
 الا بجهة ويترك على حاله والاصل في جنس هذا ان ما كان قد يترك على حاله

لأجبة: نه في سكة غير نافذة أراد رجل من أهل السكة أن يدخل اللؤلؤ داره
 فذلك النهر وبيع بستانه وبيعه الجيران عن ذلك قال الفقيه أبو بكر البلخي
 رح أن كان حديثا كما ناهل منع وأن كان قديما كان له ذلك بمنزلة الظلة فوق السكة
 فغير بين قوم غطى رجل مجرى الماء قال أبو القاسم رح إذا لم يكن قديما فلا ريب المجري
 أن يأخذوه بالكشف ورفع الغطاء. بالوعة قديمة على شفة النهر يدخل في سكة
 غير نافذة قال أبو بكر البلخي رح لا عبرة للقديم والحديث في هذا ويوم يرفعه فإن
 لم يرفع يرفع الأمر إلى صاحب الحسبة ليأمر بالرفع. فمما تقوم حفرة والقوا التراب
 في أرض رجل فيها هذا النهر قال أبو القاسم رح يؤخذون برفع ما جاوز الحرم عن
 أي حنيفة رح في سكة غير نافذة فيها نهر حفروها والقوا التراب فيها قال يؤخذون
 برفع التراب. فغير بين قوم لهم أرض على بعضهم عليه سواق ولل بعض عليه دوال
 ولل بعض أرض ليس لأرضه على هذا النهر دالية ولا ساقية وليس لها شرب معروف
 من هذا النهر ولا من غيره اختصموها فادعى صاحب الأرض أن لها شربا من هذا النهر
 وهذه الأرض على شاطئ النهر ذكر في الكتاب أن النهر في القياس يكون بين أصحاب
 السواقي والدوالي لأصحاب الأرض وفي الاستحسان يكون النهر بينهم على قدر أرضهم
 التي تكون على شاطئ النهر. وأما أن يعرف لهم شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف
 وإن لم يكن النهر بينهم على قدر أرضهم. وأما أنه لهذا الأرض شرب معروف
 من غير هذا النهر فلها شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شرب لأن الأرض
 الواحدة لا يكون شربها من نهرين عادة. فإن لم يكن لها شرب معروف من غير هذا
 النهر فخط القاض لها بالشرب من هذا النهر بحكم الظاهر. كان لها حارث أخرى
 بجانب هذا الأرض ليس لها شرب معروف في القياس يكون لهذا الأرض الأخرى

شرب من هذا النهر لان الارض الاخرى غير متصلة بهذا النهر في الارض الاولى فكلما
 بين الارض الاخرى وبين النهر. وقالا استحسن ان يكون لارضه شرب من هذا
 النهر لان الارض اذا كانت متصلة بعضها ببعض فاذا جعل لبعضها شرب
 من هذا النهر كان شرب الكل من هذا ظاهرا. رجل ادعى ارضا بشربها من نهر
 وانكروا هل هو دعواه الارض والشرب فاقام شاهدين فشهدا ان الارض له
 ولم يذكر الشرب فان القاضي يقضيه له بالارض ويحسمها من الشرب لا بالشرب يتبع واستحقاقا
 التبع يكون باستحقاق الاصل. وان شهدا له بالشرب دون الارض فان القاضي لا يقضيه له
 بشئ من الارض لانهما شهدا بالتبع والاصل لا يستحق باستحقاق التبع نهر لرجل فارض
 رجل فادعى رجل شرب يوم من المهر في كل شهر واقام البينة على ذلك فانه يقضيه له وكذلك
 مسيل الماء لان الجهالة والشرب ومسيل الماء لا تمنع قبول الشهادة. ولو شهدا
 ان له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له ثقبه النهر متى لا يقبل شهادتهم
 ولو ادعى عشرة نهر وعشرون فتشهد احدهما بالعشر والاخر باقل من العشر في قياس قول
 ابى حنيفة رج لا يقبل شهادتهما وان شهدا بالاقرار. وعند صاحبنيه رج جازت
 شهادتهما على الاقل استحسانا. رجل له ارض ونهر خاص لهذا الارض فباع النهر من
 رجل ذكره الاصل انه لا يدخل المحريم في البيع كما لو باع الارض لا يدخل فيه الطريق الا بالذكر
 فلو ان مشري النهر ادا ان يمر في هذه الارض على جوانب النهر لا صلاح النهر ليهيئ له ذلك
 الارض صاحب الارض وله ان يمر في بطن النهر. ولو كان الارض على مشط فوات او على شط
 نهر كان للعامة حق المرور في هذه الارض للشفقة ولا صلاح النهر وليس لصاحب الارض ان يمنع
 اذا لم يكن لهم طريق الا في هذه الارض. ارض وبنو بين رجلين باع احدهما نصيبه
 من البئر من غير شريكه من غير ان يكون له طريق في الارض جاز. وان باعه

٤٩
على ان يكون المشتري طريق في هذه الارض لم يجز . ولو كان بين ثلاثة زرع باع احدهم
نصيبه من احد الباقيين لايجوز وان باعه منهما جاز . رجل اشترى شرا بغير ارض
وفي تلك القرية يباع المياه بغير ارض في ظاهر الرواية لايجوز هذا البيع فان باع
وشرط ان يكون الخراج على المشتري فسد العقد في الروايات كلها لان الخراج يكون
على صاحب الارض فلوانه باع الماء بدون ارض وقبض المشتري الشرب فتم باع الشرب
مع ارضه قال الفقيه ابو جعفر راح لايجوز البيع في الشرب الا ان يجير البائع الاول
لان المشتري الاول لم يملك الشرب با لشراء والقبض لان بيع الشرب بيع لا يقع على حصة
الارض انه لو باع الارض والشرب جاز البيع وان كان الماء منقطعا وقت البيع ولم يقع
البيع في الماء على ما يحدث وقتا بعد وقت فاذا لم يشتر شيئا موجودا لا يملكه بالقبض
فلا يجوز بيعه ثانيا لانه على ملك البائع الاول . قال مولانا رضي وعندي هذا الجواب
مشكل وينبغي ان يكون حكم البيع الاول في الشرب حكم بيع فاسد لا حكم بيع باطل لان
بيع الشرب وحده وان كان لايجوز في ظاهر الرواية يجوز في رواية . وبه اخذ المشايخ قد
جرت العادة ببيع الشرب في بعض البلدان فكان حكمه حكم البيع الفاسد والمبيع بيعا
فاسدا يملك بالقبض فاذا باعه بعد القبض وجب ان يجوز . ويؤيد هذا ذكره الاصل
رجل باع الشرب بعبد وقبض العبد واعتقه جاز عتقه ولو لم يكن الشرب محلا للبيع
لما جاز عتقه كما لو اشترى عبدا بمائة اودم وقبضه لايجوز عتقه . ولو باع الارض
بشرب ارض اخرى اختلف المشايخ راجح فيه . فمن مشترك بين رجلين باع احدهما
ارضه الذي يجنب هذا النهج وراء هذا النهج طريق وذكر في ملك البيع حد الارض
التي باعها للطريق قال ابو نصر راجح لا بد خل النهج في البيع وقال الفقيه ابو الليث
يدخل وعليه الفتوى . كومان يجري ما بينهما واحد بيع احدهما ثم الاخر قال الشيخ

الامام ابو القاسم رحمه لا يستحق احدهما على الآخر مجرى بنجر شرط . وان كان كل كرم رجل
 آخر فباع كل واحد منهما كرمه من رجل بكل حق حوله يدخل فيه المجري هكذا قالوا
 الفقيه ابو الليث رحمه هذا اذا باع العليا او لان السفلى وهما الواحد وما اذا باع
 السفلى ولا بكل حق حوله يدخل فيه الشرب والمسيل قالوا هذا الجواب غير مجمع وانما
 الجواب الظاهر ان يقر ان كان كل كرم لملك آخر فان لم يذكر في البيع الحقوق والحق
 لا يدخل فيه الشرب والمسيل وان ذكر ذلك في البيع كان لكل مشترق اجزاء الماء
 الى ارضه ويكون كل مشترقا عما مقام بائعه ولا يعتبر فيه التقدم والتاخر وان كانا
 لملك واحد فان لم يذكر الحقوق في البيع لا يدخل فيه الشرب وان ذكر ذلك
 فان باع العليا ولا بكل حق حوله لم يكن لصاحب السفلى حق اجزاء الماء الى كومه السفلى
 . دار ان لرجل مسيل ماء سطح احدهما على الاخرى فباع القى عليها للمسيل بكل
 حق حوله ثم باع الدار الاخرى من رجل آخر فاراد المشتري الاول ان يمنع المشتري
 الثاني عن اسالة الماء على سطحه ذكر في الاصل ان له ذلك الا ان يذكر البائع
 وقت البيع الاول ان مسيل ماء التي لم تباع يكون له في الدار التي باعها . رجل له دار
 متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خراب فباع الخراب ومسيل ماء سطح العامرة
 وعلق ثلجها الى الخراب قال الفقيه ابو بكر رحمه ان استثنى البائع لنفسه مسيل الماء
 في الخراب جاز لان المعاملة جرت بذلك ولو استثنى معلق طرح الثلج لا يجوز . لانه
 لا عرف فيه وقال الفقيه ابو الليث رحمه ان كان ميزاب سطح العامرة في الخراب
 ومسيل ماء سطحه الى هذا الجانب عرف ذلك في القديم كان المسيل على حاله
 وان لم يشترط . وكذلك لو كان مسيل سطح رجل الدار رجل اخر وله فيها ميزاب
 قديم ليس لصاحب الدار منه عن اسالة الماء وهذا جواب الاستحسان

فيهما وفي القياس ليس له ذلك الا ان يقيم البينة ان له مسيل الماء في داره والفتوى
 على جواب الاستفسار كرم بين اربع اخوة ومجنب الكرم حائط لعمتهم فاشترى
 احدهم الاخوة الحائط بمرجته واراد ان يسوق الماء الى الحائط المشتري فاراد احد
 الاخوة منعه عن ذلك قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان اراد ان يجري الماء
 في مجرى مشترك كان له المنع وان اراد ان يجري الماء في مجرى خاص له لا يمنع اذا
 للمشتري شرب من هذا النهر. ^١ رجل له مسيل ماء في داره فباع صاحب الدار
مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان يضرب ^٢
 في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون رقة النهر لا شيء له من الثمن
 على المسيل بعد ذلك كرجل اوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصي فباع الوارث
 ورضي به الموصي له جانا ببيع وبطل سكناه. ولو لم يبيع صاحب الدار
 صاحب المسيل ابطلت حقه في المسيل فان كان له حق اجراء الماء دون الرقعة
 حقه قياسا على حق السكنى. وان كان له رقة المسيل لا يبطل ذلك بالابطال وان
 ملك العين لا يبطل بالابطال. وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل بثلث ماله ومات
 الموصي فصالح الوارث الموصي من الثلث على السدس جازا الصلح. وذكر
 الشيخ الامام العروف بن جواهر زاده رح ان حق الموصي وحق الوارث قبل
 القسمة غير متأكد يجهل السفوط بالاسقاط. حائط بين رجلين عليه
 حوله فمات رفع احدهما الحائط برضا صاحبه ثم صاحبه بماله برضا الآخر ان يعبر
 صاحبه مجرى ماء داره ليجري ماله فيها الادارة ويستق بستانه فخطوا عار المجرى ثم بدله ان يمنح
 المجرى كالمالك ذلك لان الاعارة غير لازمة لان صاحب الدار الذي يمنح المجرى كان له ان يرضى ^٣
 نصف ما انفق على بناء الحائط ^٤ رجل له اشجار الفواكه على ضفة نهر في داره فدخل الماء

من عروق الشجرة من هذا النهر إلى داره وتداغت الدار إلى الخراب قال أبو القاسم
 أن لم يفرسها في حريم النهر لا يوم الغارس بقلعها فاما ما دخل من عروق الشجرة في دار
 لجار فلجأه وقطعها. وذكر في الأصل رجل خرج سعف شجرة إلى ملك إنسان كان
 لصاحب الملك أن يأمره بقطع السعف. وكذلك الجذوع والشاخصه للانسان
 إلى دار جاره كان لصاحب الدار أن يأمره بالقطع فان أبي أن يقطع يرفع الامر
 إلى القاضي حتى يجبره على القطع فلوانه لم يرفع الامر إلى القاضي وقطع بنفسه في الجذوع
 الذي انقطع على وجه الجذوع لا يضمن واما في الشعب قال القاضي الامام أبو الحسن
 علي السغدري رج عندي ينظر ان كان السعف بحيث يمكن مدها إلى بيت صاحب
 النخلة ليس لصاحب الملك أن يقطع وان قطع ضمن سواء كان السعف نبت
 على حد ارضه او في ملك صاحب النخلة وان كان لا يمكن مدها إلى ملك صاحب النخلة
 كان لصاحب الارض أن يقطع اذا كان منبت السعف في ملكه وان كان منبت السعف
 في ملك صاحب النخلة فطال السعف حتى مال إلى هواء صاحب الارض فان كان
 يمكنه المد ليس له أن يقطع على ما ذكرنا وان كان لا يمكن مد ينظر ان كان السعف
 هو القوائم كان له أن يقطع ولا يضمن بالقطع لان موضع قطع قوائم الخلاف معلوم
 لا يختلف وان كان الانتشار مشرقا او غربا مشرقا لكن موضع القطع غير متعين فهو العجز
 والصندوق بر كان منبت السعف في ملك صاحب النخلة لم يكن لصاحب الارض
 أن يقطع ولو قطع كان ضامنا. قال القاضي الامام هذا رج ههنا مسألة اخرى في
 في الكتاب اذا نبت الشجرة في ملك إنسان او غرس رجل نالة في ارضه فكيف يأخذ
 من ارض جاره قال بانه يضمن لجاره الموضع الذي اخذ الشجر من ارض جاره. رجل
 له ساباط قديم فوق سكة غير نافذة واخذ اطراف جداره بالساباط على جدار

محمد فرغ صاحب الساباط جده عن موضعه واراد ان يضعه على هذا الجدار
 ارفع مما كان من غير ان يبنى على جدار المسجد بناء فتمه اهل السكة عن ذلك
 قالوا ان كان هذا الجدار هو الجدار الذي بين المسجد والسكة فاهل السكة يكونون
 بمنزلة الشركاء في الجدار اذ اكان الجدار سترق لهم فلا يكونون لصاحب الساباط
 ان يحدث فيه شيئاً لم يكن وان لم يكن كذلك كان له ان يفعل ذلك . فوالله
 في مدينة اراد بعض اهل المدينة ان يتخذن بساتين يسقيها من هذا النهر
 قالوا ان كان ذلك لا يضرب اهل المدينة لا بأس به وان اضربهم بان كان لا يصل
 اليهم من الماء الا شئ قليل لا يسعهم ذلك . ولو كان النهر في الطريق فارادوا
 ان يغرسوا الاشجار على صفتها كان لا يضرب الطريق لا بأس به وللناس حق النع
 وان كان لا يضربهم . فمركة سحرى في بستان رجل كان لصاحب البستان
 ان يغرس على جافته لان فيه احكام ما فتى النهر فان ضاق نهرهم بذلك
 حينئذ يوم يقطعها الا ان يوسع صاحب البستان عليهم الطريق من وجه
 اخر لا يتفاوت حق اصحاب النهر حينئذ لا يقطع . فمركبى في دار رجل صاحب
 الدار يسبق بستانه من هذا النهر فغرس شجرة على شط النهر فدخل الماء
 من هذا النهر في عروق الشجرة الى دار جاره فتداعت الدار الى الخراب قالوا ان لم يغرس
 الشجرة في حريم النهر لا يوم يقطع الشجرة فان كان عروق الشجرة دخلت دار
 جاره فعليه قطعها فان لم يقطعها كان للجار قطعها من غير ان يرفع الامر
 الى القاضى . حوض في بستان رجل وهو مستنقع لماء اقوام فامتلا الحوض
 وذلك يغري بناء صاحب البستان هل يكون لصاحب البستان ان يمنع
 من اجراء الماء في هذا الحوض الى ابن يصلح الحوض . قال الشيخ الامام ابو القاسم

أن يكون صاحب البستان مقربا لموضع لارياس النهر وان استنقاع الماء فيه
 قديم كانه لصاحب البستان ان يمنعهم عن اجراء الماء الى ان يصلحوا لموضع
 وليس على صاحب البستان اصلاح الموضع . رجل له مجرى ماء في دار رجل
 فغريب المجري فآخذ صاحب الدار صاحب المجري باصلاحه قال ابو نصر رحمه الله
 لا يجبر صاحب المجري على اصلاحه قال وهذا كرجل له مجرى ماء على سطح رجل
 فغريب السطح لم يكن لصاحب السطح ان يأخذ صاحب المجري باصلاح سطحه
 فذلك مضافا . ما شك ان النهر ملكا لصاحب النهر آخذ باصلاحه قال الفقيه
 ابو الليث رح وقد قال بعضهم ان اصلاح النهر يكون على صاحب المجري
 وليس هذا كالسطح لان الماء الذي في النهر ملكه وحقه وهو الذي يستعمل
 النهر بملكه فكان اصلاحه عليه وحكته عن ابي بكر البلخي رح في مثل هذه وهو
 المختار . جدار بين رجلين وببيت احدهما اسفل وببيت الآخر على بذراع
 او بذراعين فانهدم الجدار فقال صاحب الاعلى لصاحب الاسفل ان امت
 الى حدي بيتي ثم بنى جميعا قال الفقيه ابو بكر البلخي رح ليس له ذلك لكن بيناه
 جميعا من اعلاه الى اسفله . وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان بيت احدهما
 اسفل بأربعة اذرع ونحوه مقدار ما يكون ان يتخذ بيتا فاصلاحه على صاحب
 الاعلى حتى ينتهي الى موضع بيت الآخر لانه بمنزلة سفلى وعلو حائط لرجل
 باع نصفه فأراد المسترخ ان يتخذ لنفسه في النهر العام منعها كان له ذلك
 اذا فعل ذلك في ملكه ولا يضر بالعامه وان اضر بان ينكسر النهر
 ليس له ذلك والله اعلم

الانهار ثلاثة منها ما يكون كرية على السلطان . ومنها ما يكون كرية على اصحاب
 النهر فاذا امتنعوا يجبرون على ذلك ومنها ما يكون كرية على اصحاب النهر
 واذا امتنعوا لا يجبرون . اما الاول فهو النهر العظيم الذي لم يدخل
 في القاسم كالضرات والدجلة والبيحون والسيحون والنيل وهو في القاسم
 . واذا احتاج الى الكري فاصلاح شطه يكون على السلطان من بيت المال
 فان لم يكن في بيت المال مال يجبر المسلمين على كرية ويخرجهم لاجله فان اراد
 واحد من المسلمين ان يكري منها نهر الارضه كان له ذلك اذا لم يضرب العامة
 فان اضرب العامة بان ينكسر شط النهر ويخاف منه الفرق يمنع من ذلك . واما
 الذي يكون كرية واصلاحه على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام على ذلك
 وهو الانهار والعظام التي دخلت في القاسم عليها قري فان فسد واحتاج الى
 الكري والاصلاح كان ذلك على اهل النهر واذا امتنعوا اجبرهم الامام لان
 فساد ذلك يرجع الى العامة وفيه تقليل الماء على اهل الشفة وعسى ان يؤدي
 ذلك الى عرق الطعام فاذا كان منفعة الماء تعود اليهم وضرب ترك الكري يرجع
 الى العامة اجبرهم على الكري وليس لاحد ان يكري من هذا النهر نهر الارضه
 اضر ذلك باهل النهر ولم يضروا يستحق بهذا الماء الشفعة . واما النهر الذي يكون
 كرية على اهل النهر وان امتنعوا لا يجبرون فهو النهر الخاص وتكلموا في النهر الخاص
 قال بعضهم ان كان النهر مشرقا فدونها او عليه قرية واحدة يعني ماؤه يقسم فيها
 نهره خاص يستحق به الشفعة . وان كان النهر لما فوق المشرق فهو نهر عام وقال
 بعضهم ان كان النهر لما دون الاربعين فهو نهر خاص وان كان الاربعين فهو نهر عام .
 وقال بعضهم ان كان لما دون المائة فهو خاص وقال بعضهم ان كان لما دون الالف

^{٤٠}
 فهو خاص واضح ما قيل فيه ان يفوض الى رأى المجتهد حتى يختار اى الاقاويل شاء
 ثم انظر الخاص لو اراد بعض الشكراء الكرى وامتنع الباقر قال ابو بكر بن سعيد
 البلخى رح لا يجبرهم الامام ولو حفر الذين طلبوا الحفر كانوا متطوعين وقال ابو بكر
 الاسكفاني رح يجبون على ذلك. وذكر الخصاص رح في النفقات ان القاضي
 يامر الذين طلبوا الكرى بالكرى فاذا فعلوا ذلك كان لهم منع اهل من الانتفاع
 حتى يدفعوا اليهم حصصهم من مؤنة الكرى. وهكذا روى عن ابي يوسف
 وان اراد كلهم ترك الكرى في ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام. وقال بعض الفقهاء
 اجبرهم الامام واذا اجتمعوا على كرى النهر قال ابو حنيفة رح البداية بالكرى من
 اعلاه فاذا جاوز ارض رجل رفع عنه مؤنة الكرى وكان على من بقى وقال ابو يوسف
 ومحمد رح يكون الكرى عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بحصص الشرب والاكلى
 وليس على اهل الشفة من الكرى شئ لانهم لا يحصون. لا يبي يوسف ومحمد
 ان صاحب الاعلى كما ينتفع بكرى الاعلى ينتفع بكبرى الاسفل بحصص الماء ولا يحنف
 رح ان الكرى مؤنة الملك فيكون على المالك ولا ملك لصاحب الاعلى فيما جاوز
 ملكه وانما ينتفع بملأه الغيرة فلا يلزمه المؤنة بحكم المنفعة كمن له مسيل
 على سطح جار لا يكون عليه عمارة سطح الجار ولهذا لا يجب الكرى على اصحاب
 الشفة بحكم المنفعة ويقول ابو حنيفة رح اخذ واذا الفتوى. فان كان فوهة
 النهر لارضه في وسط ارضه فكرى الى فوهة النهر هل يسقط عنه الكرى في قول
 ابو حنيفة رح اختلفوا فيه قال بعضهم يسقط عنه الكرى وقال بعضهم لا يسقط
 ما لم يجاوز ارضه وهو الصحيح لان له ان يفتح الماء في ارضه في اوله وفي اخره
 ولتختلفوا ايضا ان الكرى اذا جاوزت ارضه هل اياه ان يفتح الماء لارضه او لا يفتح

حقه يرفع الكل عن الكرى قال بعضهم له ان يفتح . وقال بعضهم لا يفتح حتى يرفع
الكل لانه لو فتح قبل ذلك يختص بالماء قبل شركائه ولهذا اختار المتأخرون البعد
بالكرى من اسفل النهر . فهو يجري في السكة يحفره كل سنة مرتين ويجمع تراب
كثير في السكة فظلم ان كان التراب على حريم النهر لم يكن لاهل السكة تكليف ان ياب
النهر ينقل ~~حجب~~ . وان كان التراب جاوز حريم النهر كان لهم ذلك وكذلك لو
لقوم يجري في ارض رجل حفروا النهر والقوا التراب في ارضه ان كان التراب في حريم
النهر لم يكن لصاحب الارض ان ياخذ اصحاب النهر برفع التراب لان لهم حق
القاء التراب في حريم النهر فان القوا التراب في غير حريم النهر كان له ان ياخذهم
برفع التراب . بشر الماء المطر في سكة عند باب دار رجل امتلا ولصاحب الدار
ضره بذلك قال بعضهم له ان يكبس البئر قال مولانا رح وينبغي ان يكون الجواب
على التفصيل ان كان البئر قد يما لم يكن له ذلك وان كان محمداً كان له ذلك
. بشر كرجل في دار غيره لم يكن لصاحب البئر حق القاء الطين في داره اذا حفر البئر
. امرأة لها تسعة اجربة من الاراضي فجاء السيل وخرت مجرى هذه الاراضي
فاستاجرت اقواما ليعروا المجرى على ان تعطيمهم ثلاثة اجربة من هذه الاراضي
قال بعضهم ارجوان تكون الاجارة جائزة وعليها ثلاثة اجربة من الاراضي .
وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الجواب يوافق قول ابي يوسف ومحمد رح اما
على قول ابي حنيفة رح لا تجوز هذه الاجارة فان عندنا لوباع كذا ذراعاً من هذه
الاراضي لا يجوز فكذا تلك الاجارة والفتوى على قول ابي حنيفة رح . وعلى هذا لو
للاجر الاجربة الثلاثة العقد جاز عند الكل فهو كبير ينشعب منه نهر صغير
فخربت فوهة النهر الصغير واراد اصلاحه بالاجر والحبس قالوا اصلاحه بالدية

على اصحاب النهر الصغير لان منفعة الدقة تعود اليهم خاصة كدقة يخرج
 منها الماء فيسيل في مجرى بين وبين المجريين حائل من خشب يفسد احيانا فقال
 اهل المجري الذي لا يبق فيه الماء عند فساد الحائل لاهل المجري الا يخرجون زيدا
 فيخلطوا بمجرى من النورة والاجر ليست الماء فالوا ليلولهم تعيين آلة اصلاح
 المجري انما الواجب عليهم تخصيص الموضع الذي يفسد حتى يمتنع تحول حق غيرهم
 اليهم وما زاد على ذلك فهو تشعي وتضي. مسناة بين نهر صغير وكبير فغربت
 واحتاجت الى الاصلاح قالوا اصلاح المسناة يكون على اهل النهرين ونفقة
 ذلك عليهم بصفان ان كان كل المسناة حريا للنهرين ولا يعتبر في ذلك قلة الماء وكثرة
 كجدارين جارين حولة احدهما عليه اكثر كانت نفقة الجدار عليهما نصفين بخلاف
 المنزقة اذا غربت فان نفقتها تكون على قدر مياههم لانهم يستعملون المنزقة
 بمياههم فيكون ثلثة الملك على قدر الملك. رجل له مسيل ماء السطح
 على سطح جاره فخرّب سطح الجار فقال صاحب السطح لصاحب المسيل ضح
 ناوقة في موضع المسيل حتى يسيل الماء الى مصبه كان اصلاح المسيل على صاحب
 السطح الذي عليه المسيل. نفرة دار رجل يتعدى ضرب مائه الى دهليز الدار
 ثم يتعدى ثلث دهليز الى دار رجل اخر ويتضرر بذلك ضرا فاحشا قال الفقيه
 ابو بكر البلخي رح ان لم يكن النهر ملكا لصاحب الدار بل الماء لاهل الشفة بمجرى
 في هذه الدار فكل من يتضرر بالماء كان عليه اصلاح النهر ودفع الضرر عن نفسه
 وقال ابو القاسم رح اصلاح النهر يكون على اصحاب المجري وبه اخذ
 الفقيه ابو الليث رح لانه لا ملك ههنا لاحد فقام صاحب المنفعة مقام المالك
 وقدر على مائة نفرة كذا كان الماء ينصب بين النهر اعظم دقة ثم يسيل الى اسكة ثم يسيل من

سكة التي الوقف عليها فاحتاج النهر إلى الرمة في السكة الأولى قالوا لا يجوز رمة
النهر السكة الأولى من غلة الوقف وإنما يرم من تلك الغلة الموضع الذي يكون
النهر في السكة الموقوف عليها. ولو كان الماء ينصب من النهر الأعظم في قضاء
ليس له شفه ولا شاربة ثم يسيل من القضاء إلى السكة الموقوف عليها فإنه
يرم من غلة الوقف من أعلى النهر إلى أن يخرج من السكة الموقوف عليها لأن
في الوجه الأول النهر ينسب إلى السكتين جميعاً وفي الوجه الثاني النهر من أعلاه
إلى أسفله ينسب إلى السكة الموقوف عليها. ولو احتاج النهر إلى الحفر لا يحفر
من غلة الوقف لأن الحفر ليس من الرمة. وقال الفقيه بالليت رج أن كان
يخاف تخريب المسناة لو لم يحفر النهر بجور أن يحفر من غلة الوقف لأن عند
خوف تخريب المسناة يكون حفر النهر من الرمة

فصل في أحياء الموات

إذا أحيى أرضاً ميتة أن كان باذن الإمام ملكها. وإن أحيىها بغير إذن الإمام
لا يملك في قلبها بمحنة رج وقال أصحابه يملكها. واختلَفوا في الموات عن محمد
رج أرض الموات أرض لا يملكها أحد وانقطع عنها الماء وارتفاق أهل المص
والقرية بها سواء كانت قريبة من العمرات أو لم تكن وسواء كانت من أرض
العرب أو من غير ذلك المفاويز أو بقرب من الجبال. وأصح ما قيل فيه أن يقف
الرجل على طرف عمران القرية فتأدى بأعلى صوته فألى أي موضع ينتهي إليه صوته
يكون من قاء العمران لأن أهل القرية يحتاجون إلى ذلك الموضع لرعي المواشي
ونحوه وما وراء ذلك يكون من الموات إذا لم يعرف لها مالك. وتفسير الأحياء
عن محمد رج في النواذر أن أحياء الأرض لا يكون بالسقي والكراب وإنما يكون

بالماء والبذر والزراعة حتى لو كبر بها ولم يسقها أو سقاها ولم يكره لم يكن له
 وفي ظاهر الرواية إذا حفرها النهر وسقاها يكون أحياء . وكذا إذا حوطها أو غرسها
 بحيث يحتمل الماء يكون أحياء وإن وضع الأحجار حولها أو حصدها فيها من الخشيش
 والشوك وجعلها حول الأرض يريد أحياءها يكون ذلك تجميعا ولا يكون أحياء
 فإذا فعل ذلك كان هو الحق بأحيائها ما لم يرجع عنه ذلك لقول عمر رضي الله عنه ليس للنجار
 بعد ثلث سنين حق في بعد تجمعه لا يكون لغيره أن يشتغل بأحيائها بل ينتظر إلى
 أن يعلم أنه ترك أحياءها والتقدير بثلاث سنين عرف بقول عمر رضي الله عنه وإذا مضت
 تلك المدة عرف بطريق الظاهر أنه ترك أحياءها فكان لغيره أحياءها وهذا بطريق
 الديانة لأنه سبق غيره فكان هو أولى به من غيره كمن سبق بمكان في المسجد أو في الرباط
 أو في المفاز كان هو أولى به من الغير . أما في الحكم إذا أحيأها غيره بعد التجميع بإذن
 الإمام كانت له . ولو حفر بئر في المفاز أو في موضع لا يملكه أحد بإذن الإمام كان له
 وله ما حول البئر أربعون ذراعا حريما للبئر لما روى الزهري عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنه قال حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطين أربعون ذراعا وحريم
 الناضح ستون ذراعا . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه الناضح لا يزيد على الأربعين
 . وقال صاحباه رج ستون ذراعا . ولو حفر بئر في مفاز أو موضع لا يملكه أحد
 بإذن الإمام قال أبو حنيفة رج لا يسحق النهر حريما . وقال صاحباه رج يسحق
 مقدار عرض النهر حتى إذا كان مقدار عرض النهر ثلث فذرع كان له من الحريم
 مقدار ثلاثة أذرع من الجانبين من كل جانب ذراع ونصف في قول الطحاوي رحمه الله
 وعن الكرخي رج مقدار عرض النهر من كل جانب . ولو حفر حيا بئر في أرض ملك
 لا يملكه أحد بإذن الإمام ثم جاء غيره وحفر في حريم الأول بئر كان للأول بئر بسببه

لا، انما انشاؤه تصرف في ملك الاول فكان للاول ان ياحقه بغير ما احتقر وكذا
 الثاني في حريم الاول بناء او زرع زرعاً كان للاول ان يمنعه عن ذلك وما عطف
 على الاول لاضمان على الاول وما عطف في البئر الثاني يضمن الثاني لان الثاني متعدد
 ولو كان الثاني حفراً باذن الامام في غير حريم الاول لكنها قريبة من الاول وقد
 ماء البئر الاولى وعرف ذهابه بحفر الثاني فلا شئ للاول على الثاني لانه غير متعدل
 بحق فيما صنع فلم يكن له ان يخاصه كمن اتخذنا نواتم جاء اخر واتخذنا حاقوتا
 بحسب الاول لملك التجارة فكسدت تجارة الاول بذلك لم يكن له ان يخاصه
 الثاني. ولو حفر رجل قناة بغير اذن الامام في مغازة وساقى الماء حتى به ارضا
 فاحياها فانه يجعل لقناته ولخرج مائه حريماً بعد ما يصلح. وهذا قول ابي يوسف
 ومحمد رحمهما الله. والمعنى ان يحنيفة ربح اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم للموضع
 الذي يقع الماء فيه على وجه الارض. وان كان بغير اذن الامام لا شئ لان عند
 ابي حنيفة ربح من احتقر به الا يستحق الحريم والقناة الى ان يقع الماء على وجه الارض
 بمنزلة النهر الا ان في القناة يجري الماء تحت الارض فاذا وقع على وجه الارض يصير
 ذلك الموضع بمنزلة العين لان العين يخرج الماء من الارض ويسيل على وجه الارض
 ومن استخرج حينئذ باذن الامام يستحق الحريم. ولهذا قال يستحق الحريم للموضع الذي
 يقع الماء فيه على وجه الارض الا ان في الكتاب لم يبين مقدار ذلك لكن قال يستحق
 حريماً على قدر ما يصلح لانه لم يجد في هذا نصاً. ولو كان القناة على وجه الارض بين
 رجلين والارض بينهما ثم استقي احدهما ارضاً اخرى واراد ان يستقيها من القناة
 لم يكن له ذلك بمنزلة رجلين اذ استقيت احدهما ارضاً لا مشرباً له
 ان يستقيها الا باذن الشريك

فصل في ضمان ما يتولد من المباح والملوك

رجل سقى أرضاً وزرعها له سقياً معتاداً من مجرى مائه وتعدى إلى الرخبان نكوة الأصل
أنه لا يضمن وإن سقاها غير معتاد ضمن. قال الفقيه أبو جعفر ربح هذه المسئلة
على وجوه إن أجرى الماء في أرضه أجراً لا يستقر الماء في أرضه بل يستقر في أرض
جاره ضمن وإن كان يستقر في أرضه ثم يتعدى إلى أرض جاره فأن كان
جاره يتقدم إليه بالسكر والأحكام فلم يفعل ضمن أسخساً ناو يكون بمنزلة
الأشهاد في الحائط المائل. وإن لم يتقدم إليه جاره بالسكر والأحكام فتعدى
إلى أرض جاره لا يضمن. وإن كان أرضه في مسعدة في أرض جاره في هبطة وهو يعلم
أنه إذا سقى أرضه يتعدى إلى أرض جاره ضمن ويؤمر بوضع المسناة
حتى يحول بيه وبين التعدى فيمنع عن السقي. وإن كان في أرضه ثقباً أو حجر
أن علم بذلك ولم يسهه حتى فسد أرض جاره أو كراهه ضمن وإن كان لا يعلم
لا يضمن كمن صب الماء في الميزاب ويعلم أن تحت الميزاب متاع رجل يفسد
بذلك ضمن وإن لم يعلم لا يضمن وذكر في الأصل أن في الثقب لا يكون ضامناً
ولم يفصل. والصحيح أنه على التفصيل الذي ذكرنا رجل أراد سقى أرضه
أو زرعاً من مجرى له فجاء رجل ومنعه الماء ففسد زرعاً قالوا لا شيء
عليه كما لو منع الراعي حتى ضاعت المواشى. رجل له نوبة ماء في يومين
من أسبوع فجاء رجل وسقى أرضه في نوبته ذكر الشيخ الإمام علي الهروي
رج أن غاصب الماء يكون ضامناً. وذكر في الأصل أنه لا يكون ضامناً
رجل له مجرى ماء بقرب دار رجل فاجرى الماء في النهر فدخل الماء
من حجر له دار جان قالوا إن أجرى ما يعمله النهر وكان الثقب خفياً

ولولا النقب لا يدخل الماء في دارجاره لا يضمن. وان أجرى ماء لا يحتمل النهر في
 الى دارجاره ضمن. وكذا لو كان النقب ظاهرا وهو يعلم ان الماء يتعدى منه
 الى دارجاره او ارضه كان ضامنا. ولو سقى ارضه فامتلا ارضه وخرج الماء
 من ارضه الى ارض جاره كان ضامنا وان كان غائبا ولم يعلم بذلك الوسيط الماء
 في ارض جاره. رجل او قدال نار في ارضه فذهبت النار الى حصائد غيره فاحرق
 قال ابو القاسم. رح هذا وما الوسيط ارضه سواء. ان ارسل ماء او او قدال
 يحتمل ارضه لا يضمن والا ضمن. ومن المشايخ من قال ان او قدال نار في يوم يبيع
 ضمن وان لم يكن كذلك لا يضمن. ومنهم من فرق بين الماء والنار وقال في النار
 لا يضمن على كل حال لان من طبع النار الخمود فلم يكن الغالب فيه التعدى
 ومن طبع الماء السيلان فاذا ارسل ما لا يحتملها الارض كان ضامنا. واذا وقع
 الحريق في محلة فهدم رجل دار غيره بغير امره حتى ينقطع الحريق قالوا يكون
 ضامنا لمن ذبح شاة لغيره كيلا تموت كان ضامنا. ولو ان هذا الذي يهدم
 الدار عند وقوع الحريق يهدم باذن الامام لا يضمن رجل سقى ارضه
 من نهر العامة وعلى نهر العامة انها رصفا ومفتوحة الفوهات قد دخل
 الماء في الانهار والصغار ففسد بذلك كراب غيره او مبطخة غيره قال
 الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين رح يكون ضامنا كانه اجر
 الماء فيها. قال مولانا رح وينبغي ان يفصل بين العلم والجعل ان علم الله
 كان ضامنا والا فلا رجل سقى ارضه ثم ارسل الماء في النهر حتى جاوز
 عن ارضه وقد كان رجل اسفل منه طرح في النهر ترابا فماذا الماء عن
 النهر حتى غرق قصر انسان قالوا لا يضمن المرسل لانه ارسل الماء في النهر

وهو غير متعدي في ذلك ويجب الضمان على من طرح التراب في النهر ويضع الماء
عز اليمين لانه متعدد رجل رعي شاة ميتة في نهر طاحونة فيسأل الماء بها الى
الطاحونة فخربتها قال الفقيه ابو حنيفة ان كان النهر غير محتاج الى الكرى فلا
ضمان عليه والا فعليه الضمان اذا علم انها خربت من ذلك رجل سقى ارضه
فلا ارضه بقدر ما يحتمله فتر الماء وانشق ارضه فتعدى الى ارض جاره لا يضمن
وقيل اذا علم بذلك ولم يخرج جاره ضمن ولو فتح الماء لارضه قد رما يحتمله النهر
وترك فان زاد الماء بعد ذلك لا يضمن ان فتح مرسوما معتادا وان زاد على
الفتح المعتاد بحيث لو جاز الماء لاحتمله النهر كان ضامنا ولو سقى ارضه ثم انقطع
ولم يرفع السكر الذي كان عند ارضه ان كان الرسم ان يسكر لا ضمان عليه
ولو فتح فوهة النهر وارسل قد رما يحتمله النهر فدخل الماء في فوهة في ارض
غيره قبل ان يدخل في ارضه ذكر في جمع التفاريق انه لا يكون ضامنا رجل
بنى في الطريق الاعظم بناء بغير اذن الامام فان كان ذلك يضر بالطريق يكون
اثما بما صنع وان كان لا يضر لا يكون اثما الا ان لو عشرين انسانا او دابة قطب
كان ضامنا ويكون لكل واحد من احاد الناس حق المنع والمطالبة بالرفع وكذا
لو نصب على نهر العامة طاحونة بغير اذن الامام فان كان لا يضر بالنهر لم يكن
اثما كما في الطريق وكل واحد حق المنع والرفع وان كان يضر بالنهر يكون اثما بما صنع
ولو جعل على نهر العامة بغير اذن الامام قنطرة او على النهر الخاص بغير اذن
الشركاء واستوثق في العمل ولم يزل الناس والدواب يمرون عليه ثم
انكسروا وعن قطب به انسان او دابة ضمن وان مر به انسان متعدد هو
يؤثر او ساق دابة عليه متعدد لا يضمن الذي اتخذ القنطرة لان ما فعل كان

حسبة وقد رضيه الناس حيث اتخذوا ذلك مما كانه فعل باذن الامام فلا يضمنون تلف
 بذلك. ولو وضع رجل في طريق المسلمين بابا فمشى عليه انسان متعمدا فاكسر الباب وعطب
 الماشية فضمان الباب يكون على الذي كسره ولا يجب ضمان الماشية على الذي وضع الباب
 لان الواضع وان كان متعمدا في الوضع لكن الماشية لما تعدد المدعي عليه فقد طرأت الباشية
 على التسبب كمن حفر بيرا في طريق المسلمين فجاء رجل والقي فيه نفسه لا يضمن الخافر
 وكذا الورش ماء في الطريق فجاء انسان ومشى عليه متعمدا فزلق رجله وعطب لا يضمن الورش
 رش الطريق قبل هذا اذا رش بعض الطريق اما اذا رش الكل فمشى انسان متعمدا فهو يراه فعطب
 كان ضمانه على الذي رش. ولو مشى احد على ذلك الموضع ولا يبصر فامكان اعمى او كان ابلا
 فعطب كان ضمانه على الذي رش لان الذي رش كان متعمدا بما فعل او كان مباهيا بشرط
 بلم يطرأ عليه المباشرة فيضمن المسيب

كتاب الاشربة

هذا الكتاب مشتمل على فصول ثلثة فصل في معرفة الاشربة واحكامها وفي هذا الفصل
 شيء من مسائل طنج العصير وفصل في حد الشرب وفصل فيما ينقذ من تفرق للسكران وما لا ينقذ

فصل في معرفة الاشربة

قال رضى الاعيان التي يتخذ منها الاشربة اربعة العنب وطبقة ويا بسة
 وهو الزبيب والتمر والمحبوب نحو الحنطة والشعير والدخن والقوكة
 نحو الفرماد والاجاص والفاضيد والشهد والالبان ونحو ذلك
 جملوا هذه الاشياء نوعا واحدا وان اختلف اجناسها لاتحاد حكمها
 . اما المتخذ من العنب الرطب ستة الخمر والباذنق والمنصف والبخع واليهود
 والمهيدى ويسمى ابا يوسفيا . اما الخمر في التي من ماء العنب اذا غلا واشتد قذف

بالزبد وما راسفله اعلاه فهو خير بلا خلاف . وان غلا واشتد ولم يقذف بالزبد فليس
 بمنزلة قول ابي حنيفة رضي الله عنه لو كان او قار صاوة قوله صاحب ربح يصير خمر او عن الشيخ الامام
 ابي جعفر الكبير النجاشي ربح انه اخذ بقولهما واذا صار خمر اقبلت احكامها لا يحمل شربها
 ويحد منها ولقطرة منها طائعا وان شربها في نهار رمضان يحد بشربه او يحد بالنجاسة
 على الصوم . ومن احكامها ان يكفوس منها ولا يفر من تلفها اذا كان لمسلم ويطلب
 بيعها اذا باعها المسلم ولا يملك ثمنها . وهي نجس . نجاسة عليقة اذا اصاب الثوب
 اكثر من قدر الدرهم منعت جواز السلوة واذا اصبحت في ظرف نجس الطرف . وان اخرجت الخمر
 من الطرف بفصل الطرف ثلثا فطهر . وكذا الطرف عتقا . وان كان خمر فاجد يداصب
 فيه الخمر اختلفوا فيه قال ابو يوسف ربح بفصل ثلثا ويجفف في كل مرة فيطهر
 . وقال محمد ربح لا يطهر ابدا . وقال بعض المشايخ على قول ابي يوسف ربح ان لم يجفف
 في كل مرة لكن ملاء بالماء مرة بعد اخرى فادام الماء يخرج منه متغير اللون لا يطهر اذا
 خرج الماء صافيا عبر متغير اللون يحكم بطهارتها وعليه الفتوى . وان لم يفصل الطرف
 وبيع الخمر فيه حتى صار خلا لم يذكروا محمد ربح في الكتاب حكم الطرف . وحكى عن الحكم
 ابي نصر المهروري ربح انه قال ما يوازي الاثاء من الخمر يطهر اما على الجيب الذي انتقص
 من الخمر قبل ان يصير خلا يكون نجسا فيفصل اعلاه بالخمر حتى يطهر الكل . وان لم يفعل
 كذلك حتى صب العنبر فيه وملاء نجس العنبر لا يحمل شربه لانه عصير خالطه خمر
 وحكى عن الفقيه ابي جعفر ربح انه قال اذا صار ما فيه من الخمر خلا يطهر الطرف كله
 فلا يحتاج الى هذا التكليف . وبه اخذ الفقيه ابو الليث ربح واختاره الصدوق والشهيد
 ربح وعليه الفتوى لان نجس الخمر يرتفع الى اعلى الطرف فيطهر كله . ولو اقية في الخمر سكا
 وملحها واخذ من ذلك مريا ذكر في الكتاب انه لا بأس به اذا تحولت الخمر نصا رجلا .

ما يدخل السمك من أجزاء الخمر ما رخصا خلا فيطهر السمك لأنه سمك ربي بالخل وعذب
 أبو يوسف رخص في غيره رواية الأصول الجواب فيه على التفصيل ان كان السمك واللمح مغلوبا
 بالخمر وصار الخمر خلا يطهر. وان كان السمك واللمح هو الغالب لا يطهر وان صار
 حامضة هكذا جعل الجواب على التفصيل في الامكس وهو الرشتا واذا صار خلا
 قالوا ان كان الماء هو الغالب يكون نجسا وان صار خلا وان كان العصير هو الغالب
 يطهر اذا صار خلا. فالصحيح ما قال محمد رخص انه يطهر في الحالين لان ما اليه
 في الخمر ما رخصا لجاورة الخمر فاذا طهر ذلك وصار خلا صار الماء طاهرا واذا بقيت
 قارة في حب الخمر فاقوت ورميت القارة ثم صار الخمر خلا كان طاهرا وان انقضت
 القارة فيها كان الخل نجسا لان ما فيها من اجزاء القارة لم يصح خلا. مرقعة وقت فيها
 خمر لا يباح اكلها لانهما تنجست بوقوع الخمر كما لو وقع فيها بول فلو انه حسا هذه المرة
 قال لا يحد ما لم يسكر لانهما ليست بخمر حقيقة بل هي مطبوخة حال ما شرب والخمر
 التي من ماء العنب ويكره شرب دردى الخمر لان فيه اجزاء الخمر فلا ينتفع بشيء منه
 وان جعل ذلك في خل فلا بأس به لان ما فيه من اجزاء الخمر يصير خلا ولا بأس ببيع
 العصير من يتخذ خمره قول ابي حنيفة رخص وقال صاحباه يكره. وقيل على قول ابي حنيفة
 انما لا يكره اذا باعه من ذى ثمن لا يشترط المسلم بذلك اما اذا وجد مسلما يشتريه بذلك التبريك اذا
 من يتخذ خمره هو كما لو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يتخذ العنب خمر لا بأس
 به اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن. وان كان قصده تحصيل الخمر يكره وغرس
 الكرم على هذا اذا كان بغرس بنية تحصيل الخمر يكره وان كان لتحصيل العنب لا يكره
 والافضل ان لا يبيع العصير من يتخذ خمره خمر خابية من خمر صبت في نهر عظيم مثل
 العرات او اصغر منه ورجل اسفل منه يتوضأ بذلك الماء او يشربه منه

عبارة الشيخ هنا مختلفة في بعضها الاكثية وهو باسنا
 وفي بعضها وهو الرشتا

ان كان لا يوجد من الماء طعم الخمر ولا لونها ولا ريحها يباح الشرب والتوضي وان كان
 يوجد شيء من ذلك لا يباح كما لو وقعت نجاسة اخرى في ماء جار ان كانت النجاسة
 غالبية على الماء بان تغير لونه او طعمه او ريحه يكون نجسا لقوله عليه السلام
 الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه او طعمه او ريحه وان لم يجد شيئا من
 ذلك كانت النجاسة مغلوبة. ولو صب الخمر في قدح من الماء او في الكد يخلط بعضه
 الى بعض لا يحل شرب ذلك الماء لانه ماء قليل وقعت فيه النجاسة فينجس كما لو وقع
 فيه بول فان شربه فانه كان لا يوجد فيه طعم الخمر ولا يوجد لونها ولا ريحها لانه
 وان كان يوجد شيء من ذلك يجد لان الماء مغلوب فكان هو شارب الخمر لان
 الفسقة يشربون الخمر هكذا ولو لم يجد يمتنع حد الشرب في عادة الفسقة.
 ولو طرح في البحر يمان يقال له سون حتى ياخذ الخمر تحتها ثم يباع فانه لا يدفن
 بها ولا يطيب بها ولا يجوز بيعها وان لم يبق راحة الخمر لانه خمر فلا ينتفع بها
 ولا يجوز بيعها ولا يملك ثمنها ويجوز بيع ورق الرمان كما يجوز بيع الثوب
 النجس ويكره للمرأة ان تمشط بخمر لان الانتفاع بالخمر حرام بجميع الوجوه قال عليه
 الصلوة والسلام ان الذي حرم شرب الخمر حرم بيعها والانتفاع بها. وكذا
 لا يبيع الدواب بها ولا يبل بها الطين لانها انتفاع بها فان سقى شاة وذبحها
 من ساعته اكل لحمها لان الخمر في مثل هذا لا يؤثّر في اللحم. ولو اعتادت بشرب
 الخمر وصارت بحال يوجد ريح الخمر في لحمها او تكون بجلالة فتحبس عشرة ايام
 والدجاجة ثلاثة ايام والبقر شهر والبقر عشرين يوما ثم يذبح فيؤكل وذكر
 في بعض الروايات ان الشاة اذا كانت تأكل النجاسات تحبس اربعة ايام والبقر
 والبعير عشرة ايام. وذكر الكوفي راجع عن اصحابنا انه لا يحل للانسان

ان ينظر الى الخمر على وجه التلخيص وان يبل منها الطين ويسقي بها الحيوان وكذلك
 الميتة لا يطعمها كلاله لانه لا يثقل انتفاع بها. فطرة من خمر وقعت في خابية فيها
 ماء ثم صب فلان الماء في دن من الخمل قال ابو نصر الكلبوسي رحمه الله يفسد
 الخمل بوقوع الماء الخس والماء لا يتخلل فيسحق نجسا. وقال بعضهم لا يفسد
 الخمل وهو النصح لان الماء ما كان نجسا لعينه بل لجاورة الخمر فاذا تخلل
 الخمر بوقوعه في الخمل زال المجاورة فيعود الماء طاهرا كالرغيف اذا وقع في خمر
 ثم في خايطه. وكذا الرغيف اذا خبز بخرم وقع في الخمل الثوب اذا وقع
 في خمر ثم في خايطه يظلم بخله اذا دق انجز بغير وخبر فانه يكون نجسا
 ولا يظهر لان ما في العجين من اجزاء الخمر لم يصرخلا بالخمر فلا يظهر رجل خاف
 على نفسه من العطش بباح له ان يشرب الخمر بقاء. وما يندفع به ذلك العطش
 عندنا ان كان الخمر يرد ذلك العطش كما يباح له فطرتنا وللميتة والخمر يرد
 وكذلك الكرم على شرب الخمر بباح له ان يشرب ولو صبر ولم يشرب الخمر حتى قتل
 كان اثما وكذا الوغص وخاف على نفسه من ذلك ولا يحد ما يبريله الا الخمر
 بباح له مشربها. وكذا اذا شرب للعطش اهلكت بباح له لرفع العطش
 وان كان يريد به العطش في الثاني الا انه لا يشرب الامقدار ما يكفيه
 ويرويه ولا يشرب الزيادة على الكفاية كما مضى اذا وجد ميتة
 بباح له منها مقدار ما يسد رمقه لا باكل الزيادة على ذلك فلوان المضطر
 يشرب من الخمر مقدار ما يرويه فسكر لاحد عليه لان السكر حصل بالباح
 لان الشرب منها مقدار ما يكفيه مباح فلا يعيب به الحد فان شرب مقدار
 ما يرويه وزيادة ولم يسكر قالوا ينبغي ان يلزمه الحد كما لو شرب هذا المقدار

حالة الاختيار ولم يسكن رجل خاف على نفسه من العطش ومع رفيقه ما كثير
فابي ان يعطيه فانه يقاتله بما دون السلاح ولا يقاتله بالسلاح كما لو منع
منه الطعام حالة المحنصة هذا اذا كان الماء مع الرفيق كثيرا فان لم يكن كثيرا
فهو على الوجهين احدهما ان يكون الماء مقدارا ما يرد رمقها او كان لا يكفي الا
لرمق احدهما فان كان يكفي لرد رمقها كان للمضطر ان يأخذ منه البعض ويترك
البعض وان كان لا يكفي الا لاحدهما فانه يترك الماء على المالك رجل عليه دين
فقتناه من ثمن الخمر وان كان الغريم مسلما لا يحمل اخذ ذلك منه وان كان الغريم
ذميا يحمل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك ثمن الخمر فلا يحمل به قضاء الدين
واما اذا كان ذميا ملك ثمن الخمر فيصح به قضاء الدين . حرر وقع في حنطة
كروا كلها قبل ان تغسل لانها تنجست فان غسلت وطحنت امكن ان لا يوجد
فيه طعم الخمر ولا يوجبها الا بأس باكلها عند اذالم تكن الحنطة منتفخة فان كانت
منتفخة قال ابو يوسف رح تغسل ثلث مرات وتجفف كل مرة فتطهر وقال
محمد رح لا تطهر ابدا واللم اذا تنجست قال ابو يوسف رح يغسل ثلث مرات ماء
طاهر ويبرد في كل مرة فيطهر وقال محمد رح لا يطهر ابدا وبكره الاحتقار
والاكتفال بالخمر وكذا الاقطار في الاحليل وان يجعل في السعوط فالاحاصل
ان لا ينتفع بالخمر الا انها اذا تخلل فينتفع به سواء صار خلا بالعالجة او ببر
العالجة عند ناخلا فالشافعي رح . واما الشراب الثا في من العنب فهو
البازق وهو ماء العنب اذا طبخ اذ في طجة يحمل شربه مادام حلوا عنه
الكل واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يحرم قليلا وكثيره ولا يفسق شربه
ولا يكفر من قبله ولا يحسد شاربه ما لم يسكر منه . وقال الشافعي رح يحسد شربه

قطرة منها، اختلفت الروايات عن اصحابنا ربح في نجاسته انها غليظة ام خفيفة
قال محمد ربح كل ما يحرم شربه اذا اصاب الثوب اكثر من قدر الدرهم منع جواز
الصلوة فيكون البا ذق نجسا نجاسة غليظة . وهكذا روى هشام عن ابي حنيفة
وابي يوسف ربح وحكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله انه قال على
قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ربح يكون نجسا نجاسة خفيفة يعتبر فيه الكثير
الفاشر وهكذا روى المولى عن ابي يوسف ربح اما يبع البا ذق يجوز في قول ابي حنيفة
ربح ولا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد ربح والله اعلم . والثالث من اشربة العنب
المنصف وهو ماء العنب اذا طبخ حتى ذهب نصفه مادام حلوا يحمل شربه واذا غلخ
واشدد وقذف بالزبد لا يحمل شربه عندهنا . وقال اصحاب الظواهر يحمل وحكمه
حكم البلذق . وكذا اذا زاد على النصف فحكمه حكم المنصف في ظاهر الرواية وعن
ابي يوسف ربح في النواذر اذا كان الذاهب اكثر من النصف فحكمه حكم
المثلث ، والشراب الرابع من العنب هو عصير العنب اذا طبخ حتى ذهب
ثلثاه مادام حلوا يحمل شربه عند الكل واذا غلخ واشدد يحمل شربه في قول ابي حنيفة
وابي يوسف في قول الاخر لا يستمرء الطعام والتداوى والتقوى لطاعة
الله تعالى دون اللهو واللعب . ويجرم القدر المسكر منه وهو الذي يعلم
يقينا او غالبا الرأى انه يسكره وعلى قول محمد والشافعية ربح لا يحمل شربه
الا ان عند محمد رحمه الله لا يحد ما لم يسكر منه وعلى قول الشافعية ربح يحد
بشرب قطرة منها كما في الخبر لمحمد والشافعية ربح قوله عليه السلام كل مسكر
حرام وقوله عليه السلام ما اسكر كثيره فقليله حرام . ولا يحد ابي يوسف
رحمهما الله ما روى ان رجلا اتى عمر بن الخطاب قال عروضا ما شبه هذا

بطلاء الابل كيف تصنعونه قال الرجل يطبخ العصير حتى يذهب ثلثاه وبقية
 ثلثه فصب عمر رضي الله عنه عليه الماء وشرب ثم ناول عبادة بن الصامت
 ثم قال عمر رضي الله عنهما اياكم شرابكم فاكسروه بالماء وعن عمر رضي الله عنه
 اذا ذهب ثلثا العصير ذهب حرامه وريح حنونه وماروبان الحديثين
 روى عن ابراهيم النخعي رحمه الله ما يرويه الناس كل مسكر حرام خطا لم يثبت
 انما الثابت كل مسكر حرام وكذا ما يرويه الناس ما اسكر كثيرا فقليله حرام
 ليس بثابت وابراهيم النخعي رحمه الله كان صديقه الحديث ولو طبخ العصير حتى ذهب
 ثلثه وبقية ثلثاه ثم قطع عنه النار حتى يبرد ثم اعاد عليه الطبخ ثم ذهب نصف
 ما بقى فصار الذاهب من العصير ثلثاه قال في الاصل ان عاد عليه الطبخ قبل
 ان يغلي العصير ويغير لا بأس به لانه ذهب ثلثاه بالطبخ وتم الطبخ قبل ثبوت
 الحرمة ولو انه قطع عنه النار بعد ما ذهب ثلثه فغلي العصير وتغير ثم اعاد
 عليه الطبخ لا خيفه لان الطبخ الثاني وجد بعد ثبوت الحرمة فلا يفسد الطبخ
 كما لو طبخ الخمر ولو طبخ العصير حتى ذهب ثلثة اخماسه وبقية خمسه فقطع عنه
 النار فلم يبرد حتى نقص تمام الثلثين فلا بأس به قال الشيخ الامام الزاهد
 المعروف بجواهر زاده رحمه الله لان ما ذهب بعد قطع النار قبل ان يبرد ذهب
 بجمرة النار وما دقها ولو ذهب بجمرة الشمس لا بالنار يجعل فاهم قالوا بابا
 الشمس وهو ان يجعل العصير في طست او انية ويوضع في الشمس حتى
 ينتقص منه الثلثان بجمرة الشمس يجوز شربه لان المقصود هاب الثلثين
 ولا فرق فيه بين ان يذهب ثلثاه بجمرة النار او بجمرة الشمس فعنه في
 رجاء طبخ العصير حتى ذهب منه اقل من ثلثه فتقطع عنه النار

ثم يطبخ حتى تم ذهاب الثلثين لاخيره . وقال محمد رح لا بأس به وعن محمد رح اذ يطبخ
العصير فلم يذهب ثلثاه فقطع عنه النار وبرد ثم اعيد الطبخ ان كان بعد ما قطع
عنه النار زمان يغلط العصير من غير نار فلاخيره وان كان لا يغلي في ذلك القدر
من الزمان فلا بأس به . والصحيح ما قال في الكتاب انه اذا اعيد النار بعد
ما غلي واشتد وقذف بالزبد فذهب ثلثاه بالطبخ وبقي ثلثه لاخيره لان
هذا يطبخ بعد ثبوت الحرمة فلا يضيء فان شربها ولم يسكر قالوا ينبغي ان لا يجد لانه
لم يشرب الخمر حقيقة . وذكر في الكتاب ان فيما سوى الخمر من الاشربة لا يجد
ما لم يسكر . اذا صب الماء على المثلث حتى رقى مادام حلوا يجعل شربه في قولهم
فان غلي واشتد وقذف بالزبد فان طبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء
ثم غلي واشتد حل شربه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح بلا خلافة بين الشائخ وان
لم يطبخ اذ في طبخة بعد ما صب عليه الماء اختلف الشائخ فيه حكى عن الشيخ الامام
ابي بكر محمد الفضل رح انه قال بشرط ان يطبخ اذ في طبخة . وغيره من الشائخ قال لا يشترط
ذلك والان فصل ان يطبخ اذ في طبخة ليكون قول كل الشائخ رح رجل صب عسق دواق
عصير في قدر ويطبخ فغلي وقذف بالزبد فعمل يأخذ ذلك الزبد وجمعه في قدر اخر
وكاد وراقا لم يطبخ الباقى بعد ذلك حتى جعل قال في الكتاب يطبخ الباقى حتى
ينبغي ثلاثة دواق وهو ثلث الباقى بعد الدواق الذي اخذ من الزبد لان
ما اخذ جعل كان لم يكن لان الزبد ليس بعصير فصا ركانه صب فيه دواق من ماء
ونحه لا يعتبر الماء وانما يعتبر ان يذهب من العصير ثلثاه فيطبخ حتى يذهب ثلثاه كما لو
كان الملقى تسعة دواق عصير ويطبخ حتى يذهب ثلثا التسعة ويبقى ثلثة
دواق كذلك هذا وهكذا ان اخرج منه دواقين ثم يطبخه حتى يذهب ثلثا الباقى

وذلك خمسة وثلاث وربع دوقان وثلاث دوارق لان ما اخرج من الزبد
جعل كان لم يكن فكانه لم يصب في القدر من العصير الا ثمانية دوارق عصير
ولو كان كذلك يطبخ حتى يذهب ثلاثا ثمانية دوارق وذلك خمسة وثلاث فيبقى
دوقان وثلاث دوارق وان اخرج دوقان الزبد وذهب في غليانه دوارق
عصير فانه يطبخ الى ثلث ما بقى بعد اخراج الزبد وذلك ثلثة دوارق لان
ما ذهب من الزبد يصير كان لم يكن فيبقى تسعة ويطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك
سته وربع ثلثه وهو ثلثة لان ما ذهب بالقلبان من العصير معتبر وما اخذ
من الزبد غير معتبر عند ابي يوسف ومحمد رج . رجل صب في قدر عشرة دوارق
عصير وعشرين دوارق ماء وارا دطبخه فانه ينظر ان كان يعلم ان الماء
يذهب اولا وقد يكون الماء اسرع ذهابا من العصير بالنار لانه ارق
والطف من العصير فان كان كذلك يطبخ حتى يذهب كل الماء اولا ثم يذهب
ثلاثا العشر وذلك ستة وثلثان ويبقى ثلثه وهو ثلثة وثلث من ذلك تسع
الجملة وانما يعرف ذلك بان يجعل كل عشرة دوارق من الماء على ثلثة
اسهم لحاجتنا الى ان يجعل عشرة دوارق عصير على ثلثة اسهم لحاجتنا
الى الثلث والثلثين فيكون الماء ستة اسهم والعصير ثلثة والكل
تسعة اسهم اذا ذهب الماء اولا فقد ذهب ستة من تسعة ويجعل ذلك
كان لم يكن بقى الباقي من العصير وهو ثلثة اسهم فيطبخ حتى يذهب ثلثاه
فقد ذهب من الجملة مرة ستة ومرة اثنان فقد ذهب ثمانية اسهم
بقى سهم واحد وهو تسع الجملة وهو في الحاصل ثلثة دوارق وثلث لان
العصير جار على ثلثة اسهم كل سهم منه ثلثة دوارق وثلث . وانكار البعض

والما حذبهان معا يجب ان يطبخ حتى يذهب ثلثاه وذلك عشرون وبقية ثلثه
 وذلك عشرة لافه مئة بقية عشرة كان ثلثاه ماء وثلثه عصيرا اذا كانا يذهبان
 معا فيكون ثلثة وثلث عصيرا وقد كان العصير عشرة ولم يبق الا ثلثة فحصل ثلثان
 محمد راج علم ان العصير على نوعين منه ما لو صب فيه الماء ويطبخ يذهب الماء
 اولا ومنه اذا صب فيه الماء يذهبان معا فنصل الجواب تفصيلا وحاصل
 الجواب ان الماء مئة كان اسرع ذاهبا بالنار يطبخ حتى يبق ثلث العصير وان كانا
 يذهبان معا فانه يطبخ حتى يبق ثلث الكل وبعد ما يخرج اكثر مسائل طبخ العصير
 واذا طبخ الرجل عصيرا حتى يذهب ثلثه وبقية ثلثاه ثم جعل منه شمسيا فان كان
 جعل قبل ان يغلي ويتغير بان كان حلوا او قارصا لا بأس بذلك لان الطبخ وجد
 قبل ثبوت الحرمة . وان طبخ بعد ما صار خرا لا يحل لان الطبخ وجد بعد ثبوت
 الحرمة وقد ذكرنا ان الطبخ بعد ثبوت الحرمة لا ينفع . والشمس هو الذي
 وضع في الشمس حتى يذهب ثلثاه بالشمس فهو بمنزلة المثلث الذي ذهب
 ثلثاه بالنار اعتدنا . ولو طبخ العنب حتى تغلي ثم عصر وترك حتى اشتد روى
 الحسن عن ابى حنيفة راج انه لا بأس بشربه . وقال الشيخ الامام المعروف
 بخواجه زاده راج العنب بمنزلة الزبيب اذا طبخ اذ في طبخة لا بأس به وقال
 ابو يوسف راج لا يحل شرب المشتد منه حتى يذهب ثلث الماء الذي كان
 في العنب وعليه الفتوى . والمتخذ الخامس من العنب البخج واختلافه في تفسير
 قال الحاكم ابو محمد الكوفي راج هو عصير العنب يصب فيه الماء ثم يطبخ قبل الغليان
 حتى يذهب ثلثاه وبقية ثلثه فيكون الداهب من العصير اقل من الثلثين يحل شربه
 ما دام حلوا واذا غلي واشتد وقذف بالزبد يجرم قليله وكثيره وهو المجهد راج

يسوء قال بعضهم الفنج هو الحميدى وهو ان يصب الماء على الثلث وتترك حتى
 يشتد ويقول ابا يوسف لكثرة ما استعمله ابا يوسف روح وهل يشترط لابطحة
 هذا ان يطبخ اذنى طجة بعد ما صب عليه الماء قبل الغليان والشدة تختلفوا فيه
 على نحو ما ذكرنا في الثلث فان غلى واشتد حل شربه مالم يسكر منه فان سكر
 منه يحد. وقال الشافعى روح يحد بتناول قطرة منها. واما الكجهوس فهو الذى
 من ماء العنب اذا صب عليه الماء وطبخ اذنى طجة ما دام حلوا يجلى شربه عنه
 الكل وان غلى واشتد وقذف بالزبد فهو والباقى سواء في الحكم فان صب
 الماء على ثقله بعد ذلك وعصر واستخرج الماء فغلى واشتد قال بعضهم
 هو يكون بمنزلة الخمر في جميع الاحكام وقال بعضهم حكمه لا يكون حكم الخمر واما
 المتخذ من الزبيب شيئا نقيع ونبيذا ما نقيع الزبيب ان ينقع الزبيب في الماء
 ويترك اياما حتى يستخرج الماء حلاوته ما دام حلوا يجلى شربه بلا خلاف واذا غلى
 واشتد وقذف بالزبد فحكمه عندنا حكم الباقى في جميع الاحكام واما نبيذ
 الزبيب فهو الذى من ماء الزبيب يطبخ اذنى طجة ما دام حلوا يجلى شربه عند الكل
 واذا غلى واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الثلث من العنب في جميع الاحكام
 وان طبع نقيع الزبيب اذنى طجة ما دام حلوا يجلى شربه واذا غلى واشتد وقذف
 بالزبد يجرم قليله وكثيره في قول محمد والشافعى روح وهو كالعصير وقال ابو يوسف
 روح يجلى شربه مالم يسكر فاذا سكر يجرم القدر المسكر وليس هذا كالعصير بدليل
 انه لا يضيق شاربه النقيع ولا يحد مالم يسكر. وروى هشام عن ابي حنيفة
 وابي يوسف روح ان نقيع التمر والزبيب اذا غلى واشتد وقذف بالزبد
 مالم يذهب ثلثاه بالطبخ لا يجلى قال القتيبة ابو جعفر روح يحتمل ان يكون

في المسئلة روايتان ويحتمل ان يكون فيهما رواية واحدة وانما يختلف الجواب
 لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر في ظاهر الرواية اذا كان الماء الذي القى
 فيه الزبيب والتمر قليلا ويكون في الغلظة قبل الطبخ مثل النصف فاذا طبخ
 ادى بلحمة يلتحق بالمثلث . وموضوع ما ذكر في النوادر اذا كان ذلك الماء كثيرا
 فيكون في اللطافة والرقعة قبل الطبخ مثل العصير ويشترط فيه ذهاب الثلثين
 واما المتخذ من التمر ثلثة السكر والفضيخ والنبيد فالسكر هو الذي من
 ماء التمر والفضيخ هو الذي من ماء البشرب ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف
 واذا غلي واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم الباذق في جميع ما قلنا . واما النبيد
 فهو ماء التمر والبسر المذنب طبخ ادى بلحمة ما دام حلوا يحل شربه بلا خلاف
 ما اذا غلي واشتد وقذف بالزبد فحكمه حكم المثلث في جميع ما قلنا وعلى قول
 المحنفين وابي يوسف الاخر يحل شربه للتداوي والتقوى واستمراء الطعام
 وروى الله واللعب والسكر وعلى قول محمد والشافعي رح لا يحل لانه مسكر ولا يهينفه
 وابي يوسف رح الآثار التي وردت في اباحة النبيد الشديد قولا ومثلا ذكرها
 محمد رح في الكتاب وعزاي يهينفه رحمة الله عليه انه قال من شرائط السنة
 والجماعة ان لا يحرم النبيد الحر لان في تحريمه تعسيف كبير بالصحابة رضي عنه
 انه قال لا احرم النبيد الشديد ديانة ولا اشربه مروة لجمع كبار الصحابة
 رضي عنه اباحة النبيد واحتاطوا في شربه لاجل الاختلاف وكذا السلف بعدم
 اهرام كانوا يشربون النبيد الحر بحكم الضرورة لاستمراء الطعام . واما المتخذ
 مما سوى التمر والعنب نحو الثمار والسكر والفانيد والمحبوب والصل
 والشعير والمخنة والذرة وما اشبه ذلك ما لم يشتد يحل شربه بلا خلاف

فاذا غلى واشتد وفذف بالزبد ما نطأ عليه ادى طنجة محل في قول المحبقة يوسف
 رح . واختلف المتأخرون في قول محمد رح منهم من قال محل شره ما دون السكر ومنهم
 من قال لا محل اصلا وحكى عن القاضي الامام ابي جعفر رح انه قال وجدت رواية
 عن محمد رح انه قال اكرهه هذا اذا طخت هذه الاشربة ادى طنجة فاذا لم يطخ
 بخاروا سنداه روايتان عن ابى عبيقة واي يوسف رح في رواية يسترط للامانة
 ادى طنجة وفي رواية لا يشرط ذلك فان سكر من هذه الاشربة فالسكر والقدر
 السكر جريم بالاجماع . واختلفوا في وجوب الحد اذا سكر قال الفقيه ابو جعفر
 رح لاحد فيما لا يدعي . اما الخمر وهو الذمير واله . كما لا يحد من البيع ولبن
 الرماك وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وقال بعضهم مجدا وقيل هو قول
 الحسن بن زياد رح واما الالبان فلهن المأكول حلال ولبن الرماك كذلك
 في قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله . ويكره في قول ابي جعفر رحمه الله واختلفوا
 في كراهته قال بعضهم مكروه كراهية التنزيه لا كراهية التخريم وذكر شمس
 الائمة السرخسي رح في اثناء الكلام انه مباح كالبيع . وعامة المشايخ رحمهم الله
 قالوا هو مكروه كراهية التحريم الا انه لا يحد وان رآل عقله بذلك كما لو تناول
 البنج وارفع الى راسه حتى رآل عقله حرم ذلك ولا يحد به

فصل في حد الشرب

اذا شرب قطرة من الخمر او سكر من الاشربة التي ذكرنا انه يوجب الحد فانه
 حد ثمانون سوطا في ارا واحد والمرأة تحد في ثيابها ويضرب العبد في الشرب
 والسكر نصف ما يضرب الحر اذا شهد شاهداً على رجل انه شرب الخمر والجمعة
 الخمر ترجع منه فان القاضي . . . شهدا . . . ويسئلها عن مائة الخمر من ليفية

^{١١٩}
 الشرب وعن زمان الشرب وعن مكانه أما يسأل عن مائة الخمر حتى يعلم أنها
 خمر حقيقة فإن كل مسكر يسع خمرًا مجازًا ويسأل عن كيفية الشرب حتى يعلم أنه شرب
 طائعا أو مكرها وعن زمان الشرب حتى يعلم أن العهد لم يتقادم فإنه لو سفي شهر
 من وقت الشرب لا يقبل شهادتهما على الشرب إلا إذا اتوا به من مكان بعيد
 فإنه ثمه تقادم العهد وانقطاع الرائحة لا يمنع قبول الشهادة. ويسأل عن
 المكان لأنه لو شرب في دار الحرب لا يقام عليه الحد فيستقيم القاض في السؤال
 عما ذكرنا احتمالا لدرء الحد فاذا بينوا ذلك حبسه القاض حتى يسأل عن
 العدالة ولا يقضي بظاهر العدالة في حد ما ويحبسه إلى أن يظهر عدالة الشهود
 فاذا ظهرت عدالتهم يقيم عليه الحد هذا إذا اتى به وريح الخمر يوجد منه فإن
 لم يوجد وقد اتى به من مكان قريب لا يقام عليه الحد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 ربح لأن عددها قوام الرائحة شرط. وعند محمد ربح ليس بشرط لقبول الشهادة
 وإن اتى به من مكان بعيد تنقطع الرائحة في تلك المسافة لا يشترط الرائحة
 . وإذا اتى برجل وهو عاقل فقال شربت الخمر أو قال سكرت من الشراب لا يجد
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح ولا يصح إقراره لأن عندهما وجود الرائحة
 شرط وعند محمد ربحه أنه ليس بشرط ولا يجد الآخر سواء شهد عليه الشهود
 أو أشغار هو بإشارة معهودة يكون ذلك إقرارا منه في العاملات. لأن الحد لا يثبت
 بالشبهات ويجد الأعمى. ولو قال المشهود عليه شرب الخمر طنتها البنا أو قال
 لا أعلم أصاحرا لا يقبل ذلك منه لأنه يعرفها بالرائحة والذوق من غير ابتلاع
 . وأن قال طنتها نبهنا قبل منه لأن غير الخمر بعد الغليان والسدة يشاوك
 الخمر في الذوق والرائحة. ولو قال أكرهت عليها لا يقبل منه لأن الشهود

شهيداً عليه بالشرب طائفاً ولم يشهدوا بذلك لا يقبل شهادتهم طويلاً قوله لكأن
 لكل من يشهد عليه الشهود بالشرب أن يقول كنت مكرهاً فارتفع الحد ولا يقام
 الحد على المريض ما لم يبرأ ويحبس إلى أن يبرأ فإذا برأ يقام عليه الحد فان كان ما يؤ
 البر يقام عليه الحد للحال على وجه لا يخاف منه التلف. ولا يقام الحد على الحامل
 ما لم يضع حملها ويخرج عن النفاس. وإذا قرأ السكران أنه سكر عن الشرب لا ي
 اقراره وان كان يوجد منه راحة الخمر لان اقوال السكران بالحد ود الحاشية
 باطل وتكلموا في السكران. وأصح ما قيل فيه ما ذكره محمد رحمه الله في الكتاب أنه إذا كان
 كلامه مختلطاً بالاستقيم مطلقاً لأجواناً ولا يندء فهو سكران وبه افتت الساج
 . وان كان بوجه كلامه مستقيماً وبعضه غير مستقيم فان كان النصف مستقيماً
 والنصف غير مستقيم لا يقام عليه الحد لان السكر لم يتم وان كان الشرا كله
 غير مستقيم لم يدكر محمد رحمه الله في الكتاب. وعن أبي يوسف رحمه الله قال هو
 سكران يقام عليه الحد واعتبر الغالب طناً كما قال في المجنون إذا كان الشرا كله
 غير مستقيم يحكم مجنونه. وإذا شهد أحد الشاهدين أنه سكران من الخمر
 وشهد الآخر أنه سكران من السكر ومن النبيذ لا يقبل شهادتهما ولا حد عليهما
 . والمجنون إذا شرب الخمر وسكر إذا كان يحن ويقيق أن شرب في حال جنونه لأحد
 عليه كالأهبة. وإن شرب في حال إفاقته يحد قوم يشربون النبيذ فأتى فيهم
 البعض دون البعض فشهد عليهم الشهود بذلك فمن كان منهم سكران يحبس
 حتى يصحون ثم يقام عليه الحد. ومن لم يكن سكران لأحد عليه ولكنه يذك
 في الكتاب رجل من أهل الكوفة يوجد في مته الخمر وهو فاسق أو مجنون
 مجتمعين على الشرب ولم يروهم أجد يشربون بها غير أنهم قد جلسوا مجلس

من يشترط أن يكون يوجد معه ركة من حرمانه يعزله عنه ظهورهم إمارات العزم
 على الفساد وأنه معصية لأحد به معرر وكذا لم يقم إذا فطر في رمضان مع هذا يعزله
 ويحبس بعد ذلك إذا كان يخاف منه عوده إلى الإفطار تأييدا وكذا المسلم بدينه
 أو ياكل الربوا ولا يرجع عنه فانه يعزله ويحبس وكذا الملعون والمحدث له عه
 يعزله ويحبس حتى يحدث توبة وكذا المسلم إذا شتم مسلما يعزله لأن قوله
 لم يحب فيها الحد فمعزله وإذا شرب المسلم حراما مسلما يعزله
 ما به ثم أسلم فانه يقام عليه حد الرنا وحداسته ويخضع له أو يندب له
 الشرب لأن الكفر لو كان مفارضا للحد يجمع حد استدره أو يندب له
 بخلاف سائر الحدود ودان بأشياء أسباب الحد في ردة لا يقام عليه حد
 والسكر لا فله وهو سوى حد الشرب والسكر ما شرب سدا في أو يتوارى
 الإمام لا يقام عليه حد ما لأحد العذف وإن بأشياء أسباب الحد وروى
 بعد ما أخذه الإمام وصار مجالا لا يمكنه الذهاب إلى دار الحرب هناك عليه
 الحد ودالأحد الشرب والسكر لا تدره لا يمكنه الذهاب إلى الحرب
 فكان بمنزلة الذمي ويقام على الذي ساء الحد ودالأحد الشرب
 والسكر في قول أبي يوسف رحمه الله قال أبو حنيفة ومحمد
 لا يقام عليه حد ما لأحد القذف

نصل في تصرفات السكر

المذكور من الخمر والاشربة المنخدة من التمر والزبيب بخوالده
 والمنذات وغيرها عندنا ينفذ تصرفاته كالطلاق والعتاق والاقار
 بالدين والعتق وترويح الابنة الصغرة والابن الصغير والاقراض والاستغنى

والهبة والصدقة اذا قبضها الموهوب له والمتصدق عليه وبه اخذ عامة الشائع
 رح . وقال مالك رح وهو احد قولي الشافعي رح لا يصح تصرفاته وبه اخذ الطحاوي
 الكرخي رح . وعن أبي بكر بن احمد رح انه قال ينفذ من السكران كل تصرف ينفذ
 مع الهزل ولا يسطله الشروط الفاسدة فلا ينفذ منه البيع والشراء وينفذ منه
 الطلاق والعناق والاقارب بالدين والعقود والهبة والصدقة والوصية وتوزيع
 السفر والصغيرة . واما رده لا تصح عندنا استحسانا وتصح قياسا لان الكفر
 راحب النفي والاعدام لا واجب التحقيق ولهذا لا أخرى على لسانه كلمة الكفر
 خطا لا يكفر هذا اذا كان السكر من الشراب المتخذ من اصل الخمر والعنب والزبيب
 فاما السكران المتخذ من العسل والثمار والمحجوب اختلاف المشايخ رح فيه
 وهو كما اختلافهم في وجوب المحدث من قال يجب المحدث بالسكر عن هذه الاشارة يقول
 ينفذ تصرفاته ليكون زجرا له . ومن قال لا يجب المحدث هذه الاشارة وهو الفقيه
 ابو جعفر وشمس الامنة السرخسي رح يقول لا ينفذ تصرفاته لان معاد التصرف
 كان للزجر فاذا لم يجب المحدث عندهما زجر الا ينفذ تصرفاته . وان زال عقله
 بالبيع او لبن الرمال لا ينفذ تصرفاته . وعن أبي حنيفة وسفيان الثوري رح
 في الذي زال عقله بالبيع فطلق ان كان علم حين تناول السبع انه بيع يقع الطلاق
 وان لم يكن . والالا يقع . وعن أبي يوسف ومحمد رح لا يقع من غير عقل وهو الصحيح
 والله سبب رباحوا فلم يوافقوه فذهب عقله فطلق قال محمد رح لا يقع طلاقه عليه
 الفتوى . هذا كله في السكران اذا شرب طائعا . وان شرب مكرها فطلق اختلف
 المشايخ رح فيه والصحيح انه لا يقع كما لا يجب عليه المحدث . وعن محمد رح انه يقع
 والضحيح هو الاول . والذي ضرب على راسه حتى زال عقله فطلق واعتق لا ينفذ

تصرفاته وان زال عقله بالمعصية لانه لا يحتاج الى شرع الزاجر فكما لا يجب عليه
المحد لا ينفد تصرفاته

كتاب الغصب

فصل فيما يصير به المراء غاصبا وضامنا

ثوب لرجل في يده تشبث به رجل فجذب به صاحب الثوب فتحرق
قال محمد رح يضمن المتشبث نصف قيمته وان كان الذي حذبه هو المتشبث
الذي لسر له الثوب يضمن جميع القيمة . ولو عصر رجل ذراع انسان فجذب
صاحب اليد فسقط اسنانه ذلك الرجل وذهب لعم ذراع هذا فدية
الاسنان هدر ويضمن العاض ارش ذراع هذا وأرجلس رجل لاثرب
رجل وصاحب الثوب لا يعانم . فقام صاحب الثوب فاشق الثوب من جلوس
الحال سر كان على الجالس نصف ضمان الشق وعن محمد رح في رواية يضر
بفقد الشق والاعتماد على طائر الرواية . وعن ابي يوسف رح في رواية لا يضمن
بقصا الشق . رجلا ووضع كل واحد منهما جرة في الطريق فدرجت احدهما
على الاخرى فابلسا جميعا قال نعيم كل واحد منهما جرة صاحبه وعن محمد
رحل وضع جرة في الطريق فبازا ابليس بيها شئ ورجل اخر وضع جرة امرت
في الطريق فدرجت احدهما فاصاب الاخرى فالك با جميعا قال ضمن صاحب
الجرة القائمة التي لم تدرج قيمة الجرة التي تدرجت ومثل ما كان بيها من الرب
لانها مبركة محرر وضع في الطريق فاعطب به يئس . فاما التي تدرجت فانها غير
زالت عند موضعها فدرج صاحبها عر الصمان . رجل في يده دراهم ينظر اليها
وقع بعضها في دراهم غيره واختلط كان الذي وقع الدراهم من يده غاصبا ضامنا

وهذه جناية منه وان لم يتعد . رجل غصب من رجل بيضة واودعه المغصوب منه
 بيضة فحقت دجاجة عليهما فخرجت فرختان ففرخ الوديعه لصاحب الوديعه وفي
 الغصب للغاصب وعليه ضمان البيضة التي غصب رجل حاء الى خمر انسان وصب
 فيها خلاصا رالحمر خلاوها نصفان قال لصاحب الخمر ياخذ نصف الخمر وعن
 ابي القاسم رح رجل غصب خمر وجعلها في حبه وصب فيها خلاصا من عنده حتى صار الخمر
 خلا قال يكون الخمر للغاصب ياسا . وقال الفقيه ابو الليث رح قيل بان الخمر يكون
 بينهما على قدر خلصهما لانهما كانا شطاطا حلهما قال وبه نلخذ . ولو تخلل خمر الغصب
 في يد الغاصب قال ابو بكر البجلي رح الخمر يكون للغاصب . ولو ان رجلا اراد ان يصب
 خمر نفسه فاخذها اخر فتخلل في ذلك كان الخمر للاخر . رجل فعد على طهر دابة رجل
 ولم يحركها ولم يحولها عن موضعها حتى صار رجل اخر وعقار دابة . الاصلان على الذي
 عقروا الذي ركب اذا لم يهلك من ركوبه . وان كان اذ ركب الدابة حيا
 ومنعها من صاحبها قبل ان يهقر ولم يحركها فنجاء اخر وعقروا الدابة ان يضمن
 اربها شاء . وكذا اذا دخل رجل دار انسان واخذ متاعا وحده فهو ضامن وان لم يجد
 فلا ضمان عليه الا ان يهلك بفعله او يخرج من الدار . وان اخذ المتاع من بيت
 خيرا الى اخر من تلاء الدار او الى صحن الدار . وما احل الدار مع غلمانه يسكن
 في تلك الدار فملك المتاع في الفياض يكون صامنا وفي الاستحسان ان كان هذا
 الموضع في الحرم مثل الاول لا يضمن . رجل نام على فراش اشتان او جلس على بساط
 انسان لا يكون غاصبا لان في قول ابي حنيفة رح غصب المنقول لا يتحقق بدون
 النقل والتحويل فلا يضمن اذا لم يهلك بفعله . وكذلك رجل استاجر ارض انسان
 بمحنة فزرع المستاجر الارض خطة فحصدها واداسها فضعها الاجران يرفعها

حتى يعطيه لأجر ففعلت الحنطة في موضعها لا يضمن الآخر لأنه لم يحولها عن مكانه
وذكر الناطق رح رجل ركب دابة رجل بغير إذنه ثم نزل فمات قال يضمن في رواية
وعنه أنه يضمن الأصل. وعن أبي يوسف رح أنه لا يضمن. قال الناطق رح الصحيح
أن على قول أبي حنيفة رح لا يضمن حتى يحول عن موضعها رجل غضب عجولا فاستهلكه
ويسر لبن أمه قال الفقيه أبو بكر البلخي رح يضمن الغاصب يمينه العجول ونقص
الأم لأن هلاك الولد واجب نقصان الأم وإن لم يفعل الغاصب في الأم فعلا يضمن
جزء صوف غنم إنسان غضبا قال أبو نصر رح وإن لم ينقص من قيمة الغنم شيئا كان على
الغاصب مثل صوفه وإن نقص كان للمالك الجبار إن شاء أحد نقصان الغنم والصوف
للمغاصب وإن شاء أحد مثل صوفه وقد نقصان الغنم لأم حجة الصوف، رجل سأل
على ظهر دابة إنسان بغير إذنه حتى تورم ظهر الدابة فشققها صاحبها قال الفقيه
أبو الليث رح يتلوم إنسانه مل لإضانه على واحد وإن نقص فأن كان من الشق فذلك
وإن كان من أمه لم يضمن الغاصب وكذا إذا ماتت وإن اختلفا فالقول قول الذي
أسد تهل الدابة مع يمينه إن حلف برمي عن ضمان الدابة ولا يبرأ عن ضمان النقصان
رجل سأل فقلت تلسوق بين يديه فمعا رجل من بين يديه إن وضعه حيث ياله فسرق لم يضمن وأما الأكثر
من ذلك ضمن رجل بعث رجلا إلى ما شئته ليا به فرك للمو دابة الأم فوطب الدابة قال
الفقيه أبو بكر البلخي رحمه الله إن كان بينهما ابسطا في أن يفعل في ماله مثل هذا
لا يضمن وإن لم يكن من رجل وجد في مزرعة ثورين فساقها إلى مربيته بطن
انهما لاهل قريته فاداهما الغياهل قريته فاراد أن يربطهما فدخل أحدهما
الربط وهرب الآخر فنبعه فلم يظفر به قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح
أن لم يقدر على أن يشهد على نفسه أنه أخذها ليردها على صاحبه لا يضمن إلا أن يكون

نيتة عبد الاحد انه بمنعه عن صاحبه فيصير هذا اذ كان في الليل . فان كان ذلك
 في النهار كان التور لعياهل قريته كان حكمة حكم النقطة . انك الاسهاد مع العدة
 على ايه ياخذ ليرده على صاحبه من واد غير مرد . لا وان كان التور
 لاهل القرية فاخرجه من ذرية وساد . لا انك التور لا يكون
 له حكم النقطة في النهار وانما يكون في الليل . لا انك التور لا يكون له
 حكم النقطة في الليل . لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 عليه وان يداوه ماؤراء ذلك بعض . لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 الا اذا ساقها الى موضع يامر به . حر وجه حاربه له الى الجاهل . لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 امرأة المحاسن الى حاحة لها هرب قال الشيخ الامام ابو بكر الدلمي رح الصان يكون على
 امرأة المحاسن لا غنة في قول المحقق رح وقال ابو يوسف . ومحمد رحمهما الله صاحبه الحجة
 الى ان ساء ضمن المحاسن . وان ساء به امرأته لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 في بيت المحقق رح اذا حاربت في ليل . لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 صاحب . رح يكون صامنا . حر وجه . لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 في تلاء الارسل الى الشيخ الامام ابو يوسف رحمه الله . لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 المال في تلك يوم قطع وان كان قطع السحر . لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 . لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 يقال انك ايها على حرام وتعدت افساد النكاح . كان ذلك قبل ان يرد . لا
 المراء . فوجب للمراة على الاب نصف المهر فان ابو يوسف رح لا يرجع الا . لا
 لا انك التور لا يكون له حكم النقطة في الليل . لا
 يقال بعدت افساد النكاح على الاب وحب على الاب نصف المهر . لا

بذلك على الابن لانه اكد مكان على شرف السقوط تعديا فيرجع به عليه رجل عت
 غلاما صغيرا في حاجة له بغير اذن اهل الغلام فرأى الغلام ماما انا لمعبون فاستهى
 اليهم وارتفع سطح بيت فوقع ومات ضمن الذي عت. في حاجته لانه صار غاصبا
 بالاستعمال. رجل قال لعبد الغيار رفق هذه الشجرة. انزل الشمس لتاكله انت
 ففعل ووقع من الشجرات لا يسمع الاثم لانه ما استعمله في امر نفسه. وانكار الامر
 بالارادة ارتقى الشجرة وانزل الشمس لاجل انافعل ووقع ومات. ضمن الامر لانه استعمله
 في امر نفسه الرقن اذا جعل خاتم الرقن في حنصره فاعضن لانه ايسر ليسامقا
 فيصير عامدا وخند العي واليه يبي فيه سواء لان من الناس من يحطونه في العي
 وان جعله. البصر لا يضمن لان ذلك حفظ. ليس ياسب. وان جعله في حنصره
 فون حاتم اخر لا يضمن قالوا الحمد. رحمه الله ان بعض السلاطين يجعلون الخاتم
 فون الخاتم فقال محمد رح انما ياسب اللهم اشر الى ان هذا ليس بمعتاد بفضده
 النزين. الخاتم اصل ان الرجز اذا كان معروفا ليسر خاتمين لا تسرون يكون ضامسا
 رجل رفع قلنسوة من راس انسان ووضع على راس رجل اخر فطرحها رجل
 من راسه فضاغب قالوا انما انت القدر سوء. يد العين من صاحبها بحيث
 امله رعهام ذلك الموضع لا يضمن الطارح لان ذلك من رلة الرد على الما
 وان لم يكر كذلك يكون ضامنا اريد موقبل هذا في مثله انه اذا كان في موضع يضمن
 صاحبها من ان يديه في اخذه لا يضمن. رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ ماء
 من بيته بغير اذنه ليطير به فوقع من يده فانكسر قال الناطع رح لا يضمن المبحر
 عليه صاحب البيت لانه ما ذون دلالة. ولو انه اخذ كوزا يشرب منه فسقط
 من يده وانكسر لا يضمن. ولو ان سوفا يبيع اناء فاخذ انسان بغير اذنه لينظر

فيه سقط من يده وانكسر كان ضامنا لانه غير ما ذون بذلك دلالة بخلاف الاول
لان الاذن بدخول المنزل اذن بذلك دلالة. ولو ان رجلا تقدم الى خراف يبيع
الحرف فاخذ غصارة باذنه لينظر فيها فوجعت من يده على غصارات اخرى لا يضمن
قيمة الماخوذة لانه اخذها باذنه وبضمن قيمة ما سواها لانها تلفت فعليه تعويض
اذنه. رزق آتسوق فربه رجل فاخذه ثم تركه قالوا ان لم يكن المالك حاضرا يكون
ضامنا لانه الدرهم المحفوظ اذا تراه يس وان كان المالك حاضرا لا يضمن لان هذا
ليس بتضييع هذا اذ اهدى ابرق قادم باحدة ولم يدن منه لا يضمن وان لم يكن
المالك حاضرا يضمنه. واسقط سبي سر اسار واه رجل ولو سقى رجل روه غنم
رفباء يس جامد. والتمس يدار احتلفوا به ذكر سموا لانه السخنة
رجل ان لا يضمن. وقالوا له وكل هذا الطعام فانه طيب فاعل ياد هو مسموم
فما لا يضمن. وقالوا له لو انك هبطت فانه اس وملك فاحده فانه
ان الصور لا يضمن. رجل اقام لدية على رجل انه عصب من هذه الحاربية اليوم
واقام رجل اخر لدية انه اغتصبها من سهره المحمدرح وتمريرة الجمعية
رجل الذي اقام لدية على الوض الاخر ويضمن المدعى عليه قيمتها الاول
وهو وياس قول له برسمه. رجل الذي اقام لدية على الوض الاول ولا يضمن
الاخر شبيها. رجل عليه شرف درهم لرجل فاقاه فوجدها القابض انى عشر
ذلف في النوادر ان على قول ايجيفة واي يوسف رج الزيادة امامة اذ اهلك
لا يلزمه ضمانها وعلى قول محمد وزفر رج تكون مصونة وهو القياس فلوان
القابض وقع منها درهمين ليردهما على صاحبهما فهلك في الطريق قالوا ان المديون
يشترك القابض فيما يقع فيكون له سدس ما يقع وذا. درهم وثلاث درهم لان كل

درهم من المقصود سدسه للدافع وحصة أسدسه للقائس رجل دبح الدرهم
 إلا ما قد لينقد بغير الدرهم وكسر قالوا يلون ضامسا إلا إذا قال له المالك اعبر وهذا
 إذا كان المكسور لا يروح وروح الصحاح ويقصر بالكسر رجل ألف على رجل أحد
 مصرعي باب أو أحد زوجه خف أو مكعب كل من المالك أن يسلم إليه المصراع الآخر
 ويمنع بينهما رجل أحد من أرض أسان براما قالوا كان لذلك التراب قيمة
 في ذلك الموضع يصنع قيمة التراب سواء تمكن به القصاص بالأرض أو لم يتمكن
 وإن لم يكن للتراب قيمة في ذلك الموضع يظن أن استقص به الأرض من النقصان
 والأفلا ولا يؤمر بالكسر وقال بعضهم يؤمر بذلك الراعي إذا خاف على شاة
 مدعها ذكر في الأصل أنه يصح قسمها يوم الذبح وقال الشيخ الإمام الواحد
 المعروف نحو امرأته روح أسان أسان أو نساءه مروحى نحوها وأبوه أشار
 في الكتاب بأنه قال وجاب الراعي في شاة ولم يقل بسن موقتها ولا مروحى نحوها
 فاما إذا قضى موتها ولا مروحى موتها إلا رعيته لأنه مأثور من كلامه جعظها ودفعها
 في هذه الحالة جعظه من لدنه صواب استدلاله من مصادره ثمها تها إذا ما
 ودعها ذبح وأمر رجل شاة لغيره وقد اشترى من غيره
 يلهن صامسا لأنه غير مأثور بالعط وذكر في النوار السادة
 وحيف عليها الموت فذبحها أسان كيلا يموت لا يضره سجد إن الله ما
 دلالة وهو كما لو قدم شاة للاضيحة وربط رجلها للذبح فمجاهد ذبحها عنه
 حازا استحسنانا وكذا لو طعن رجل حوالق غيره في الطاحون ونذا لوسد الورع
 ليسف به رعيه فجاء رجل ونطح فوهة أرضه وسق الأرض لا يصنع وكذا الرجل
 إذا جعل اللحم في القدر وصبت فيه الماء فجاء آخره وقد النار وطبخ لا يضر

وَلَوْ كَانَ اللَّحْمُ فِي الْعَلَقِ نَجَاءً أُخْرَى الْقَاهُ فِي الْقَدْرِ وَطَجَنَهُ كَأَن ضَامِنًا. الْعَاصِبُ إِذَا
 إِذَا اسْتَهْلَكَ الْمَغْضُوبُ وَهُوَ مِنْ ذَوَاتِ الْقَبِيحِ حَتَّى ضَمِنَ تَيْمَتَهُ فَإِنَّهُ سَفَرَانُ كَانَ
 ذَلِكَ الشَّيْءُ بِيَاعٍ فِي السُّوقِ بِالْدَّرَاهِمِ يَقُومُ بِالْدَّرَاهِمِ وَاتَّكَانَ بِيَاعٍ مَالِدَانِ يَرْتَقِ
 مَالِدَانِ وَاتَّكَانَ بِيَاعٍ بِيَعًا كَأَنَّ الرَّأْيَ فِيهِ إِلَى الْقَائِضِ قَضَى عَلَيْهِ بِمَا كَانَ أَطْرَ
 لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ. رَجُلٌ غَضِبَ جَارِيَةً فَرَتَابَهَا ثُمَّ رَدَّهَا عَلَى الْمَوْلَى فَظَهَرَ بِهَا جِلْدُ
 الْمَوْلَى فَوُلِدَتْ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ أَوْ الْعَاسِ. فَا رَ عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ رَحِمَ
 اتَّكَانَ ظَهَرَ بِالْجِلْدِ عِنْدَ الْمَوْلَى لَا قِلَاصَ لِسِتَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ رَدِّ الْعَاصِبِ نَحْوِ
 الْعَاصِبِ تَيْمَتَهَا يَوْمَ الْعَصَبِ. بَخْلَافَ مَا لَوْرَتْ حَمْرَةٌ مَحَلَّتْ وَمَاتَتْ فِي الْوِلَادَةِ
 أَوْ فِي النَّعَاسِ فَإِنْ تَمَّ لَا يَضِنُّ الزَّانِي شَيْئًا. رَجُلٌ غَضِبَ مِنْ رَجُلٍ عَبْدَانِ أَوْ الْمَغْضُوبِ
 مِنْهُ قَالَ لِلْعَاصِبِ أَذْهَبَ بِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ كَذَا فَبِعَهُ وَذَهَبَ بِهِ الْعَاصِبُ إِلَى ذَلِكَ
 الْمَوْضِعِ فَغَطِبَ فِي الطَّرِيقِ كَأَنَّ الْعَاصِبَ صَامِنًا عَلَى حَالِهِ. وَلَوْ أَنَّ الْعَاصِبَ
 سَاحَرَ الْعَبْدِ مِنَ الْمَغْضُوبِ مِنْهُ لَيْسَ لَهُ حَائِطٌ مَعْلُومًا فَإِنْ أَعْبَدَ مَكُونُ
 فِي تَيْمَانِهِ فِي عَمَلِ الْحَائِطِ وَإِذَا اخْتَذَتْ عَمَلُ الْحَائِطِ رَأَى عَنِ الصَّانِ وَكَذَا إِذَا اسْتَأْجَرَ
 مِنَ الْمَالِكِ لِيَعْدَمَهُ. رَجُلٌ لَهُ كَرَانٌ مِنْ حَنْطَةِ غَسَبٍ وَرَجُلٌ أَحَدُهُمَا وَذَهَبَ
 بِهِ إِلَى الْمَغْضُوبِ مِنْهُ أَوْ دَعَى الْعَاصِبَ الدَّرَادَانِ عَلَى طَرَفِ الْعَاصِبِ بِالْمَغْضُوبِ
 ثُمَّ صَاءَ الْكَلَّ ذَكَرَ فِي النَّوَادِرِ الْعَاصِبُ يَضِنُّ الْكَلَّ الدَّرَادَانِ عَصَبٌ وَلَا يَضِنُّ
 الْوَدْعَةُ. وَلَدَلَّ رَجُلٌ أَحَدَ مَنْ كَيْسَ رَجُلٌ فِيهِ أَلْفُ دَرَاهِمٍ خَمْسَانَةً فَذَهَبَ
 بِهَا ثُمَّ رَدَّهَا بَعْدَ أَيَّامٍ وَوَضَعَهَا فِي الْكَيْسِ الَّذِي أَحَدُهَا مِنْهُ فَإِنَّهُ يَضِنُّ الْخَمْسَانَةَ
 الَّتِي كَانَ أَخَذَهَا لِأَغْنَمٍ وَرَجُلٌ غَضِبَ دَابَّةً ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى مَرَبِطِ الْمَالِكِ لَا يَبْرَأُ عَنِ
 الضَّمَانِ وَقَالَ زُفَرٌ رَجُلٌ يَبْرَأُ. وَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً غَيْرَهُ ثُمَّ نَزَلَ وَتَرَكَهَا فِي مَكَانٍ

كان ضامنا في قول ابي يوسف ربح ولا يكون ضامنا في قول زفر ربح ولما اخذ لقطه لم ربحها
 ثم اعادها الى المكان الذي احدها منه بر سبع الضمان حتى لو هلك لا يضمن ولم يفصل
 في الكتاب بين ما اذا تحول من ذلك المكان ثم اعاده الى ذلك المكان وبين ما اذا تحول
 وذكر الحاكم الجليل تأويله اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول لا يبرأ من الضمان
 . واليه مال الفقيه ابو حنيفة هذا اخذ للقطعة ليعرفها فان كان اخذها ليا كلها
 ثم اعادها لا يبرأ من الضمان ما لم يردّها الى صاحبها . رجل نزع خاتما من اصبع نائم ثم
 اعاده الاصبعة قبل ان يمتد النائم يرى من الضمان في قولهم ولو انقبت النائم ثم نام
 واعاده الاصبعة لا يبرأ في قول ابي يوسف ربح وبين في قول زفر ربح . ولو رفع اللقطة
 وهي نوب فلبسها عند غيبة المالك ثم اعادها الى مكانه فهو على هذا الخلاف ايضاً هذا
 اذا السر ليس باعتاد اقامه اذا كان قصدا فوعنه على عاقبة ثم اعاده الى موضعه لا يضمن
 في قولهم وكذا الخاتم اذا دخل في خنصر يكون استعلا لا يكون ضامنا الى السر واليمين فيه
 سواء فادخله في اصبع آخر لا يكون ضامنا واذا دخله على خاتم في خنصره فهو على ما قلنا
 من انه اذا كان معروفا فلبس حاتم للسر يكون ضامنا والا فلا ولو قلنا السيف
 ثم نزع واعاده ضمن عند ابي يوسف ربح . وكذا لو كان منقلدا السيف فقلنا بهذا
 السيف . وان كان منقلدا بسيفين فنقلد بهذا السيف ايضاً ثم اعاده لا يكون ضامنا
 وعن محمد ربح في السيف اذا اخذ رجل خاتما من اصبع نائم او درهما من كيسه او خاتما من رجليه
 ثم اعاده الى مكانه وهو نائم ولم يعد حتى انتبه من نومه ثم نام نومة اخرى فاعاده الى موضعه
 ان اعاده في مجلسه ذلك استحسن ان لا اصمته والاضمته . وكذا لو اعاد الخاتم الى
 اصبع اخرى ولم يذكر في هذه المسائل قول ابي حنيفة ربح . قالوا الصحيح من مذهبه انه
 لا يضمن الا بالتحويل . وكذا في جمع التفاريق اذا نزع من اصبع نائم خاتما ثم اعاده

به 'سليمان' يوسف روح نصر النومة الاولى وعند محمد روح يعتبر المجلس استحياسا
 سكرًا، لا يعقل وهو ياتم وقع نوبه في الطريق فاحد رجل نوبه ليعفه به لاذ من وان
 التوت من تحت راسه او احد ما تمام من ذاك او كيسا من وسطه او درهما من كده لحفظه
 لانه طاف ضاعه من لان المال كان محفوظا بصاحبه السلطان الحان اذ اهدد
 المودع بحسنه يسهرا، ضرب لانتلف عصوره هلد مع اليه الوديعه فذبح من وان
 حوته سلف عضولا نص و لو سيع رجل الى سلطان عالم، قال له ان اعلان ماله كسرا
 او انه ماله او اصاب ميرا ما او قال عند ما ان فلان اعطى او انه يريد الفجر
 بأهله ما كان السلطان من باحد المال هذه الاسباب - كان ذلك سهرا جدا
 للصان اذا كان كاد ما فاما ما وان كان صادقا فاما ما الا انه لا بد من حماية النفس
 في ذلك فذلك وان قال انه صري او طمخ وهو كاد في ذلك كان ماسا حل
 يعلق رجل وحاصمه تسقط من المعلق به شيء وصاعه الى ان يصر المتعار الى ربه الله
 تعالى عنه ويسعى - بلود الحوب على الله يسئل ان سقط عرفت من ساعته ان وصا
 المال يراه ويمكده ان باحد لا يكون صامسا حل احدى عماله كما ان
 من يذبح في هوب العوم فانه يعرف حكم الحياء ولا نصير الى الال - على الريب
 من حرق صلت رجل او در حسانه يكلق بما يحب عليه واسمها ان انه يصر فيه الهلك
 مكتوبا رجل تحت ماء على حيطه رجل نفقت ثم جاء اخر وص - عليه ان، ان
 حتى راد في القصاص روي عن محمد روح ان الباي يصر قتمها يوم صلاها، عليها
 ويرى الاول رجل آخر كدسا الرجل الى محمد روح ان كان معه اليه في السيل اجل
 من قتمها لو كان خارجا عن السيل كان عليه منه الكدس وان كان ديمقالة
 في السيل اكثر كان عليه مثل البر وعليه منه الحل وان عصفت كدسا فادسه

ثم اقام الغصوب منه البينة على الغصب فانه يقض له بالبر وقيمة الجمل ولو ان
رجالا غصبوا من رجل حبة حبة من المحنطة فبلغ ذلك فقير جنحة قال ابو يوسف رح
اذا غصب قوم رجلا شيئا له قيمة اضمنهم قيمته ولو جاء برجل منهم بعد رجل لم اضمنه
شيئا. رجل آخى تنوره بقصب او حشيش وافق فيه نجاء رجل وصب فيه الماء
قالوا ينظر لا قيمة التنور مسجورا او غير مسجور فيعزم فضل ما بينهما وقيل ينظر
الى اجرة مسجورا وغير مسجور فيضمن الفضل. وكذا الرجل اذا اتفق قيمتان
ينظر لا قيمته مخيطا وغير مخيط ويضمن الفضل وكذا اذا ارتفع باب دار انسان عن
موضعه او بالية ثوباء الوضوء او حل سرج انسان وكذا كل مكان مؤلها مراكبا اذا ^{نقص}
تاليفه. ولو اسد على آخر تاليف حصيره قال الفقيه ابو الليث رح ان امكن اعادته
امر باعادته كما كان وان لم يمكن سلم اليه المنقوض وياخذ منه قيمة الحصير
صحها. وكذلك في النعل وكل مكان يمكن اعادته على مكان. ولو حل سلسلة
ذهب كان عليه قيمتها من العصة وكذا الرجل اذا اشتد انسان عبده بذهب
فروى بها رجل ولو حل سدا حائك ونسره ينظر الى قيمته سداى والى قيمته غير سداى
فضمن الفصل وكذا اذا اخذ رجل رجلين من نعال العرب فحل بشاركه يقوم التعوض شركة
غير مشتركة فيضمن الفضل. فصار وقف دابة في الطريق وعليها ثياب فز عليها ركاب
ومزق بعض الثياب التي كانت على الدابة قال الشيخ الامام ابو بكر البلخي رح ان روى
الراكب الدابة الواقعة ضمن وان لم يبصر لا يضمن. ولو مر رجل على ثوب موضوعة
في الطريق وهو لا يبصر ونزق لا يضمن وكذا الرجل اذا جلس على الطريق فوق عليه
انسان واصاب الجالس ان لم ير الجالس لا يضمن قال الفقيه ابو الليث رح قد روي
عن بعض اصحابنا رح خلاف هذا ولكن اذا اتفق مفتي بما قال ابو بكر رح لا بأس به

ميت كفن بثوب الغيرة قالوا ان شاء اخذ صاحب التوب قيمة التوب وان شاء بستر
 امره باخذ ثوبه قال الفقيه ابو القاسم رح ان كان الميت ترك مالا يعطيه من ثوبه
 ذلك المالك ولو سبى سبى عياله انوبة يكون لها حق التوب بدينار وان لم يكن سبى
 من ذلك فان ترك صاحب التوب لآخرته فهو اصل وان سبى كان له ذلك فان كان
 التوب قد انتقص بالتكفين يضمن الذي كفن الميت ودمه قال رضي الله عنه
 وعندى هذا اذا كفن من غير خياطة وان حيط فليس لصاحب التوب ان يستق
 وياخذ ثوبه . جمال اراد ان يعبر بحاله في يهر كس يجرى فيه الحمد كما يكون في
 الشتاء فركب بعيرا وادخله في الهر وسائر الجمال عقبيه فسقط عن رقبته
 ما عليه قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان الناس يسلكون المهرج مثل
 هذا الوقت لا يضمن الجمال رجل يجرى حائطه رصا لعصبه . هذا
 قال الفقيه ابو بكر البلخي رح الحائط لصاحب الارض لا يملكه في ملك
 لانه لو امر بقبض الحائط مصر تراثا لما كان وهذا قال ابو القاسم رح وعن
 غيرهما رجل يجرى حائطه في كرم رجل بعيرا مرصا صاحب الكرم ان لم يكن للتراب
 قيمة فان الحائط يكون لصاحب الكرم ويكون الباقي مسرا بعمله وان كان
 للتراب قيمة فان الحائط يكون للباقي وعليه قيمة التراب وعن محمد رحمه
 رجل هدم لاخر ماء مبييا وقيمة الباء سوى رصه مائة درهم وقيمة ارضه سوى رصه
 مائة درهم وقيمة التراب المهدوم ثلثون درهما قال صاحب الباء بالبحار ان شاء
 مائة درهم ويصير تراب الباء وبقية للهادم وان شاء رصه سبعين درهما وليس
 للهادم من ترابه شيء وعن ابي مقاتل رح هدم رجل حائط رجل قال يقوم الحائط سبا
 فان كانت قيمة الحائط مائة درهم وقيمة ترابه عشرة يضمن الهادم تسعين

درهمها والذئب لصاحب الحائط . ولوقال صاحب الحائط لا اريد اخذ تراب الحائط وادفعه
 الى الهادم كان له ذلك ويضمنه مائة درهم . رجل غضب بساحة وادخلها في بناء فانه
 يملك الساحة وعليه قيمتها فان كانت قيمة الساحة والبناء سواء فان اصطليما على
 شئ جار فان تنازع ايمياء البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر ما لهما وكذا المرد
 اذا خلط حنطة الوردية بشعير رجل وغاب المودع كان الجواب كذلك وكذا لو هبت
 الريح شوب انسان والقند في صبيح اخر متاعه خضع في يد الموب والصبيح سواء وكذا
 الدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤة وقيمتها سواء وان كانت قيمة اللؤلؤة اكثر كان لصاحب
 اللؤلؤة ان يملك الدجاجة بقيمتها ولو اراد صاحب الدجاجة ان يعطى قيمة اللؤلؤة
 شيئا يسيرا كان له ذلك وكذا البعير اذا ابتلع لؤلؤة رده في اللؤلؤة ان كان لصاحب
 اللؤلؤة ان يدفع اليه قيمة البعير فان كان ثمن اللؤلؤة ستمائة يسيرا فلا شئ على صاحب
 البعير وكذا لو ادخلت دابة رجل راسها في قدر رجل ولم ينس انه خارج الا بالكر كان لصاحب
 الدابة ان يملك العبد بقيمته ونظاؤها كثيرة لصاحب اكثر المالكين ان يملك
 الاخر بقيمته فان كان ثمنها على السواء يباع عليهما ويقسمان الثمن وعمران في سف
 رح لؤلؤة وقست في دقيق رجل ان كان في قلبه الدقيق ضرر لا اقلبه وانتظر حتى يباع
 الدقيق الاول فالاول وان لم يكن في قلبه ضرر امرته بقلبه وقال بشرح يقلبه الذي
 يطلب اللؤلؤة رجل غضب عبدا وشد يد العبد فحل العبد يده وقتل نفسه ضمن
 الغاصب قيمة العبد كما لو قتله غير العبد عند الغاصب كان له ان يضمن
 الغاصب . رجل غضب سفينة فوجدها المالك في وسط البحر فان المالك لا يشتريها
 من الغاصب ولكن يواجرها منه الى الساحل . وكذا الرجل اذا غضب دابة فوجد
 المالك مع الغاصب في المغارة فان المالك لا يشتريها منه ولكن يواجرها الى المامن

رجل عصب عبدًا فأنصت عيه عبد العاصب فاسرده ما ياب ومن لعاصب
 ارشق العين ثم اغلى البياض عبد المالك كان للعاصب من ربه من المالك
 من ارشق العين رجل عصب عبدًا قارئًا او حارًا او محردًا فليس على العبد
 العاصب والوايقوم العبد حيا الا قارئًا او حارًا او محردًا فليس على العبد
 العاصب فضل ما بينهما رجل عصب من رجل عبد او دابة او ما المصوب
 منه فطلب العاصب من الفاني ان يقل منه المصوب او يادر له بالانعام
 ليرجع ذلك على المالك لا يحبه القاصي الى ذلك ولا يتركه له العاصب
 ولا يتركه له العاصب ولو قهر ان يتركه له العاصب
 على المصوب منه شئ وان رأى العاصب العبد في مكانه فليس عليه
 ان كان العاصب محوفا وممسك العبد لصله في كل واحد
 حصة وذهب بها الى موضع لا يعرف قالوا في حصة العبد من مال العاصب
 انها قد ماتت مديون دهم الدرهم الى حصة العبد من مال العاصب
 في ذلك هلكيت من مال المديون على حاله ولو لم يكن له مال
 جل سببًا ثم ان الطالب دفع الدار الى العاصب العاصب
 من مال الطالب كما لو دفعها الطالب الى احد من العاصب العاصب
 درهم فقال ثلثة ميهالك والباقي سلمها الى فلان وفلان فله درهم
 من الثلثة لانها مضمومة بحصة فاسدة والباقي مضمومة في حصة العاصب
 دفع الى اخر عشرة دراهم حصة من مائة له جسمه منها ودفعه من مائة
 القانيه منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية قال على العاصب من مائة دراهم
 نصف لان الخمسة الموهوبة مضمومة عليه والخمسة التي سلمها اليها نصفها

كانت من المضمونة ونصفها من الأمانة فلهذا يضمن سبعة ونصفاً ورجل عليه
 درهم لرجل فذبح المديون إلى الطالب درهمين أو درهماً ثم درهماً فقال أخذت درهمك
 منهما فباع الدرهم قبل أن يعين درهماً قالوا يهلك من مال المديون . رجل كسر درهم
 رجلاً فوجد داخله فاسداً أو كسر جوز رجلاً فوجد داخله فاسداً قالوا لا يضمن
 شيئاً رجل غصب من رجل دراهم أو ديناراً في بلدة فطالبه المالك في بلدة أخرى
 كان عليه تسليمها وليس للمالك أن يطالبه بالقيمة وإن اختلف السعر ولو
 غضب عينا فلقية الغصوب منه في بلدة أخرى والغصوب في يد الغاصب
 فان كانت القيمة في هذا المكان مثل القيمة في مكان الغصب أو أكثر فللمالك
 أن يأخذ الغصب وليس له أن يطالبه بالقيمة وان كان السعر في هذا المكان
 أقل من السعر في مكان الغصب كان المالك بالخيار أن شاء أخذ القيمة على سعر
 مكان الغصب وإن شاء انتظر حتى يأخذ الغصب في بلدة الغصب ولو أن
 المالك وجد الغاصب في بلدة الغصب وقد انتقص سعر العين فانه يأخذ
 العين وليس له أن يطالبه بقيمة يوم الغصب . ولو كان العين الغصوب
 قد هلك وهو من ذوات الامثال فان كان السعر في المكان الذي التقيما مثل
 السعر في مكان الغصب أو أكثر فانه يرأب رد المثل . وان كان السعر في هذا المكان
 أقل فالمالك بالخيار أن شاء أخذ قيمة العين في مكان الغصب وقت الغصب
 وإن شاء انتظر ولو كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر من خيار الغاصب أن شاء
 أعطاه مثله في مكان الخصومة وإن شاء أعطاه قيمته حيث غصب إلا أن يرضى
 الغصوب منه بالتأخير . وان كانت القيمة في المكانين سواء وكان للمغصوب منه
 أن يطالبه بالمثل . وعن أبي يوسف رجل غصب من رجل حنطة بمكة وجعلها

الى بغداد قال عليه قيمتها بمكة . ولو غصب غلاما بمكة فجاره به الى بغداد قال ان كان صاحبه
 من اهل مكة عليه قيمته وان كان من غير اهل مكة اخذ غلامه ولو ان رجلا حمله
 الى بعض البلاد ذكره كان على الحامل كراؤه الى الموضع الذي حمله منه الغاصب
 اذا انى بغلبة الغصوب المستهلك فابي المالك ان يفضل قال ابو بصير يرفع الامر
 الى القاضي حتى يأمره بالقبول وقال نصير يرفع كما نوا يقولون في العصب والوديعة
 اذا وضع بين يدي المالك برئ وفي الدين لا يبرأ حتى يضعه في يده اوفي حجره فان
 رماه فقد برئ ولو لم يعلم صاحب الثوب انه ثوبه فرماه ثم جاء آخر فرفعه
 قال ابو بكر يرفع اخاف ان لا يبرأ لانه ربما يقع عند صاحب الثوب انه وديعة
 ولم يعلم انه ثوبه . والمحتمل للفحوى انه يبرأ لانه رد عليه عن ماله فان الغاصب
 لو اطعم الغصوب منه برئ من الضمان وان كان لا يعلم وان وضع عين الغصب والوديعة
 بين يدي المالك يبرأ من الضمان . ولو كان الغصوب مستهلكا فانا القيمة
 فلم يقبل ولم يرفع الامر الى القاضي ووضع القيمة بين يدي المالك لا يبرأ . وان
 وضعه في يد المالك اوفي حجره يبرأ عن الضمان . ولو وضع الغصب والوديعة
 بين يدي المالك برئ فان غصب من صبي شيئا ثم دفعه اليه فاما كان الصبي
 من اهل الحفظ صح الود عليه والا فلا ويكون منزلة ما لو دفع السرج عن ظهر
 دابة الغير ثم اعاده الى ظهر الدابة لا يصح فان كان الغاصب استهلك الغصب
 حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى الصبي ان كان الصبي ماذونا في التجارة صح وبرئ
 وان لم يكن ماذونا لا يبرأ الغاصب عن الضمان لان دفع القيمة يتضمن معنى
 التخليك . رجل غصب ثوبا او دابة او دراهم وهي قائمة بعينها فابراؤها
 صح وبصير الغصوب امانة في يده . وكذا اذا حلل من ذلك برئ الغاصب عن الضمان

سواء كان قائما أو مستهلكا كان مستحقا له براء عن الزكاة بين وأما قائما
فهو براءة عن صلاته وصيامه وحجّه براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
دوره رجل ومات وان بركة ما لا يعطى الضمان من تركته وان لم يترك ما لا لا يشترط
نطه بخلاف ما اذا مات الحامل وفيه براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
لأنه في ذلك صيانة الأدي - براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
دوره غير وهو في براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
في ملك رجل وصارت له براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
الحب براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
لأنه في ذلك براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
عليها براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
في ماله براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
فان الذي جعل ذلك براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
قيمة العادة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
رجل بدقوا براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
مختلفة لان هذا براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
عليه براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
على اخراجه الا بطلع الباب فله ان يعطى صاحب البيت قيمة دمه براءة من الزكاة براءة من الزكاة
بحال لا يمكن اخراجه الا بطلع الباب وان شاء قتل براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
ببراءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة
ببراءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة براءة من الزكاة

١٢٩

الذي يدخل في البيت وادى المودع قطع الباب فانه يوم رطل العصيل ان يرفع نقصان
 البيت الى المودع ويخرج العصيل وهذا اذا دخل المودع العصيل في بيته ولواستعار
 المودع من غيره بيتا وادخل فيها العصيل فانه يقر لمالك العصيل ان امكنت اخذ
 العصيل فاخرجه والا فاعمره واجعله اربا اربا فاعل للضرر عن صاحب البيت ولو كان مكان
 العصيل حمارا او بغلا فلا مكان ضرر قطع الباب فاحشا فكذا ذلك وان كان يسيرا
 كان لصاحب الحمار والبعل ان يقطع الباب ويلتزم ضمان نقصان البيت ليعمل
 الدابة الى صاحبها ويندفع الضرر عن صاحب البيت بايجاب الضمان وقصار
 بسط ثوب القصار على جبل فالقته الريح في اجانة صباغ وانصغ بصبغه ذكر
 الناطق رجا انه ليس على القصار ولا على رب الثوب شئ لاجل الصنع ولكن
 بباع الثوب فيضرب الصباغ بقيمة صبغه وصاحب الثوب بقيمة ثوبه ولا ذبح
 شاة انسان ظلمما فصاحبها بالخيار ان شاء ترك المدبوح عليه وصمه قيمتها وان
 اخذ المدبوح ضمنه النقصان وكذا اذا سلخها وجعلها عضوا عصوا وعن
 الفقيه ابي جعفر رجا انه اذا اخذها ليس له ان يضمه النقصان والعنوى
 على ظاهر الرواية ولو قطع يد حمارا وبغل او قطع رجله فصاحبها بالخيار ان
 ضمنه القيمة ودفع اليه الدابة وان شاء امسكها ولا يرجع على الفاسد
 شئ بخلاف ما لو كان المصوب عبدا او جارية فقطع يدها او رجلها كان لمالكها
 ان يضم الفاسد قيمتها ويدفع اليه المصوب وان شاء صمه النقصان واخذ
 المقطوع لان الأدمى يقطع اليد والرجل لا يصير مستهلكا من كل وجه اما العوا
 فيقطع اليد والرجل يصير مستهلكا فلهذا كان له الخيار في الأدمى ان شاء ضمنه
 النقصان وان شاء ضمنه جميع القيمة كما لو خرق ثوره ثوب انسان خرقا فاحشا

^{١٣٠}
 هذا إذا كانت الدابة عمالا تملك كالحمار والبغل فان كانت مما توكل كالشاة والحزوة
 في ظاهر الرواية هذا والاو لسواء للمالك ان يضمه جميع القيمة وليس له ان يضمه
 النقصان فيمسك الدابة . وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح . وكذا اذا ذبح شاة
 فلما جها ان يدفع المذبوحة ويضمه قيمتها وان شاء اخذ المذبوحة لاشئ
 له . ولو ذبح حمار غيره ليس له ان يضمه النقصان في قول ابو حنيفة رح ولكن
 يضمه جميع القيمة . وعلى قول محمد رح ان ذبح حمار غيره فللمالك ان يمسك الحمار
 ويضمه النقصان وان شاء ضمته كل القيمة ولا يمسك المذبوح وان قتله فليس له ان يضمه
 النقصان وقال محمد رح ان كان له قيمة بعد قطع اليد والرجل فان شاء ضمته جميع القيمة
 وان شاء امسك الدابة وضمه النقصان والاعتماد على قول ابو حنيفة رح ولو قاعني
 قال ابو حنيفة رح ان شاء سلم الجثة وضم جميع القيمة وليس له ان يمسك
 الجثة ويضمه النقصان وهي مسألة الجثة العياء وفي عين واحد من الفصيل
 او المحسن وما يمل به كالتيان ربع القيمة والبقرة ان كانت يعمل بها كذلك .
 ولو قطع رجل حمارا ويده ثم ذبحه صاحبه لاشئ لصاحبه على القاطع في قول ابو حنيفة
 رح وعزاي يوسف رح في المنتقى اذا قتل انسان دثبا مملوكا او اسدا مملوكا
 لا يضم شيئا بخلاف المرد لان القرد يكتسب البيت ويخدم . رجل غصب
 مصحفا فنقطه قالوا هي زيادة فصاحب المصحف بالخيار ان شاء اعطاه ما زاد
 ذلك فيه وان شاء ضمته قيمته غير منقوطة . وذكر المصنف عزاي يوسف رح
 ان صاحبه ياخذ بغير شئ . رجل اغتصب ارضا فبذرها خنطة ثم اختصا
 قبل ان يثبت قال محمد رح ان شاء صاحب الارض تركها حتى يثبت ثم يقول
 للغاصب اطلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد الزرع فيه يقوم الارض

وفيها البذر ويقوم وليس فيها البذر فاعطاه فضل ما بينهما . رجل اغتصب غلاما قيمته خمسمائة
فخفاه فبرئ وصار يساوي العبد درهم قال صاحبه بالخيار ان شاء ضمنه خمسمائة قيمته بخمسه
ودفع اليه الغلام وان شاء اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه . رجلان مع احدهما سويق
ومع الآخر زيتا وسمن فاصطد ما فاق نصيب سمن هذا وزيته في سويق ذلك فانتقل ما
السويق بيضم لصاحب الزيت او السمن مثل زيتيه او سمنه لان صاحب السويق استهلك
سمنه هذا وزيته ولم يستهلك صاحب الزيت سويق ذلك لان هذا زيادة في السويق
دابة رجل في مريضة مشدودة والباب مغلق فجاء انسان وحل الدابة فخرجها وفتح
الباب فذهبت الدابة قال محمد بن الفضل الذي فتح الباب وكذلك الغنم ولو ان رجلا
اخذ مملوكه الاثنى وقيدوا وعلق عليها الباب فحل رجل قيده وفتح الباب فذهب المملوك
قال الاثنان على الذي فتح الباب وحل القييد لان بني ادم لهم غزيرة في الذهاب ففعل الفاعل
والبعية ليس لها غزيرة فان كان المملوك ذاهب العقول لا يؤمن ان يبلغ نفسه في البئر ويخو
ذلك قال هو ضامن له لانه لا يعقل واما ابو حنيفة رج يقول لا يضمن في البهائم اقيم . رجل
غصب من ائزر كرام من حنطة ثم دفعه الى المغصوب منه وقال للمغصوب منه اطعم
فلحن ثم علم انها كانت حنطة قال للمغصوب منه ان يمستك الدهن فليق . وكذا لو غصب
غزلا ثم دفعه الى المغصوب منه قال استجبه لي فتجعه ثم علم به . وكذا لو غصب دابة ثم هادن
المغصوب منه فجاء وارقه واستعار من الغاصب دابة ليركبها فاعارها الغاصب اياه
فطابت تحت يده برئ الغاصب عن ضاها . ارض بين رجلين زرعها احدهما كلها بغير امر
الشريك قال محمد بن ائزر ان الزرع قد طلع فتراضيا ان يعطى الذي لم يزرع الذي
زرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصفين جاز وان تراضيا بذلك ولم يفت
الزرع بعد لم يجز . وان كان قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يقلم الزرع فان الارض

يضم بينهما نصفين فما اصاب الذي لم يزرع من الارض يقطع ما فيه من الزرع ويضن الذي
زرع له ما دخل ارضه من نقصان القطع . رجل آخاف رجلا فني في الضيف عنده ثوبا فاتبه
صاحب البيت فغصب غاصب قال ان اغتصبه غاصب في المدينة فليس عليه ضمان وان
اخرجه عن المدينة ضمن . رجل غصب ثوبا فقطعه قبصا ولم يخطه قال ابو حنيفة رحمه الله
صاحب الثوب بالخيار ان شاء ضمنه قيمته وترك الثوب عليه وان شاء اخذ الثوب واخذ
معه نقصان الثوب . رجل غصب عبدا فابق من الغاصب ولم يكن ابق قبل ذلك قط فرد
على الغاصب من مسيرة ثلاثة ايام فالجمل على المولى ولا يرجع به على الغاصب ولكنه يرجع
على الغاصب بما نقص الا بقر من قيمته قال الا ترى ان المولى لو وجد فردا كان على الغاصب
نقصان الا باق . رجل غصب جارية وغيبها واختلفا في القيمة فقال صاحبها كانت قيمتها
الفين وقال الغاصب قيمتها الف فخلف على ذلك فقضى القاضي على الغاصب بالف لا يحمل
للغاصب ان يستخدمها ولا يطأها ولا يبيعها الا ان يعطيه قيمتها ثمة فان اعتقها
الغاصب بعد القضاء بالقيمة الناقصة يحوز عتقه وعليه تمام القيمة كما لو اعتقها
في السراء الفاسد . ولو ادعى رجل على رجل انه وصيله هذه الجارية وانه قبضها منه
واقام على ذلك شهود ذوو رفقة القاضي له بها لا يحمل ان بطأها ولا يستخدمها ولو ان
رجلا اسنود جارية ففجد المودع ثم اتاه بجارية اخرى وقال هذه امتك التي اسنودت
ورضا الامر الى القاضي فان اخذ رب الودبعة هذه الامة يحمل لكل واحد منهما
وطى الى اخذها ولو لم ياحد كان على دعواه . رجل غصب من رجل جارية وغيبها فاقام
المغصوب مهينة انه غصب مه حاربه له ولم يذكر واصفة الحاربه ولا قيمتها
قال في الكتاب بحسب خبري بها ويردها على صاحبها . وقال ابو بكر البلخي رحمه الله في المسئلة
ان الشهود تشهدوا على اقوال الغاصب بذلك لان الاقرار الثابت بالبينة كالاقرار

معاينة فاما الشهادة على فعل الغصب لا تقبل مع جهالة المدعى لان المقصود اثبات
 الملك للمدعى في الغصب ولا وجه للقضاء في الجهول وكذا لا بد من الاشارة
 الى ما هو المقصود بالدعوى في الشهادة . وقال الشيخ الامام الزاهد شمس الائمة
 السرخسي رحمه الاصح ان هذا الدعوى والشهادة صحيحتان لكانا الضروقة
 فان الغاصب يكون ممنوعا عن احصار الغصب عادة والشهود على الغصب
 كلما يقفون على اوصاف الغصب وانما يتاتي منهم معانية فعل الغصب
 نسقط اعتبار علمهم باوصاف الغصب لكان الضروقة فيثبت شهادة
 فعل الغصب في محل هو مال متقوم وبصير ثبوت ذلك بالبينة كالشهود
 باقراره فيجس حتى يجئ بها ويردها على صاحبها . فان قال الغاصب قد مات
 الجارية او بعته ولا اقدر عليها فان القاض لا يجعل بالقضاء بالسيرة لان القضاء
 بالقيمة ينقل حق الغصب منه عن العين الى القيمة فيتلوم زمانا ذلك معض الى ربي
 القاض . وهذا اذا لم يرض الغصب منه بالقضاء بالقيمة له فاما اذا رضى بانه
 يقضى ولا يتلوم . فان اختلفا في قيمتها كان القول قول الغاصب مع بنيه فادانته
 القاض بالقيمة ثم ظهرت الجارية فان كان القضاء بالقيمة بالبينة او بتكول
 الغاصب او باقرار الغاصب بما ادعى المالك من قيمة الجارية كانت الجارية
 للغاصب لاسبيل للغصب منه عليها وان كان القضاء بالقيمة بزعم الغاصب
 بعد ما حلف القاصب بخبر الغصب منه ان شاء استبر الجارية ورد ما قبض
 على الغاصب وان شاء امسك تلك القيمة ولا سبيل له عليها وقال الكرخي
 رحمه هذا اذا كانت قيمتها بعد ما جاءت الجارية اكر . بما قال الغاصب اما
 اذا كانت قيمتها مثل ما قال الغاصب لاسبيل له على الجارية وفي الكتاب

١٣٣
الطلق الجواب. وقال الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسي رح الاصح ما كان
في الكتاب وهذا مذهبا وعلى قول الشافعي رح الجارية باقية على ملك مولها
يسترد هاملها فيرد القيمة المقبوضة. رجل عليه دين لو جل فلم يؤد حتى مات
الطالب ان ادعى الى الورثة برئ وان لم يؤد كان ذلك للميت في الدار الاخرى
وفصل فيما يضمن بارسال الدابة

رجل ارسل كلبا او دابة او طيرا فان تلف مال انسان في فوره ضمن المولى في الدابة
ان كان سائقا لها ولا يضمن في الكلب والطير عند محمد رح وعن ابي يوسف رح
انه يضمن في الكل. وذكر الناطقي رح اذا ارسل كلبه على رجل لا يضمن في قول ابى حنيفة
رح ويضمن في قول ابي يوسف رح. ولو آلف بعض الهوام على رجل يكون ضامنا وان ارسل
كلبه على شاة ان وقف الكلب ثم سار فان تلفها لا يضمن وان اخذ يميننا او شمالا ان
لم يكن لها طريق غير ذلك ضمن والا فلا. وذكر في الاصل لو ارسل كلبا ولم يكن سائقا
له فاصاب انسانا لا يضمن. وقيل ينبغي ان يكون ضامنا. ولو ارسل حماره فدخل
سرع انسان واسد ان ساقه الى الزرع ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه
الا ان الحمار لم ينعطف يميننا ولا شمالا فاصاب الزرع ان كان له طريق آخر
لا يضمن وان لم يكن ضمن. وان رده انسان فانسد الزرع فالضمان على الراد
رجلا او وقف دابته في غير ملكه وربطها فجالت في رباطها فان تلف انسانا او
شيئا ضمن في اى موضع كان مادامت في رباطها الى منتهى حبلها ولو ان رجلا
في داره كلب عقورا ودابة موزية فدخل انسان داره باذنه او بغير اذنه
ففقرو الكلب او اتلف الى انسان لا يضمن صاحب الدار. وكذا اذا كلب
هرة رجل دجاجة نيرة لا يضمن صاحب الهرة. ولو اخذ هرة والقاهها الى حمامة

ارض حاجة فاكلتها قالوا ان اخذت برميته ضمن وان اخذت بعد الرمي والالقاء
 لا يضمن. رجل الق. - بثام الهوام في طريق المسلمين فاصابت. انسانا في ذلك
 الموضع ضمن الذي طرحها ما لم يربح عن ذلك المكان فاذا برحت ثم اصاب
 لا يضمن طارحها وكذا اذا وضع جرأ في الطريق واحترق بذلك شئ فهو صامن
 وان سب به الرمح. ذلك الموضع فاصابت شيئاً لا يضمن كمن اوقف دابة في
 الطريق فتحولت الدابة من ذلك الموضع. ولو ربط دابة في الطريق ثم باعها ففقد
 المشتري خيلته. واياها فاقبضها كان ذلك قضا فان حنت الدابة في رباطها
 ما لم يمان على البائع. وان جالت في رباطها عن موضعها لا يبرئ البائع عن ضمانها
 ما لم يجل الرباط وتنقل عن موضعها فقبل ذلك ما تلف بها كان ضمان ذلك
 على البائع. اذا اسقط ميراث رجل من سطحه فاصاب انساناً فقلعه والوالد
 اصابه بطرفه الخارج عن السطح يضمن صاحب الميراث وان ساء به نسبه الله
 ان في الحائط لا يضمن. وان كان لا بد من ما في الطريق من اصابه راقع او يضمن
 في الاستحسان يضمن المصنف سكة غير نافذة الق. واحد من اهلها: بناء وان
 تراباً او اوقف دابته على بابه او وضع حجر ليضع قدمه عليه في الخرج والدخول
 وما اشبه ذلك فما كان من باب السكنى اذا فعل ذلك في بناء داره لا يضمن وان فعل
 ذلك في طريق المسلمين ضمن. ولو ان سكة فيها دور لعموم نرى بعض اصحاب السكة
 تلجم فزلق بها انسان او دابة فهلكت قال محمد بن ان لم تكن السكة نافذة لاصماً
 فيه. وان كانت نافذة وجب الضمان. قالوا هذا جواب القياس وفي الاستحسان
 لا يضمن لعموم البلوى كانت السكة نافذة او لم تكن. ولو وضع شيئاً في طريق
 المسلمين فنقرت منه دابة فالتفت انساناً لاضمانه على الذي وضع. - رجل

يربط حمارا على سارية فجاء آخر وربط حمارا له على تلك السارية فعض احد الحمارين
 الآخر قال ابو بكر الاسكاف رح ان لم يكن ذلك الموضع ملكا ولا طريقا لاحد لا ضمان
 على صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة . وان كان ذلك في طريق المسلمين او في موضع
 هو ملك غيرهما لم يكن لهما ان يربط الحمار وكان ضمانا لما اصاب الحمار ولو كان ذلك
 الموضع ملكا للاول ضمن الثاني للاول ما افسد حمار الثاني وان كان للثاني لا يضمن الثاني
 ما افسد حماره . ولو ارسل دابة في الموضع البياح ثم جاء آخر وارسل دابته فعض دابة
 الثاني الدابة الاول ان عضه على العور ضمن والا فلا . وان كان ذلك في مربيط لاحدهما
 لا يضمن صاحب المربيط ويضمن الآخر . وان ادخل في دار رجل بغير اذنه فعض الدابة
 صاحب الدار فوقع عليه القتل اختلفوا فيه قال بعضهم لا يضمن صاحب القتل وقال
 العقيد ابو الليث رح ان ادخله ماذن صاحب الدار لا يضمن وان ادخله بغير اذنه
 ضمن وعليه الفتوى لان صاحب القتل اذنه مسببا فاذا ادخله باذنه لم يكن
 متعديا وان ادخله بغير اذنه كان متعديا فيضمن كمن القحية على انسان قتله كان
 ضامنا . وهذا بخلاف ما اذا دفع سكين الى صبي فقتل به نفسه او قتل رجلا بغير امر
 الدافع فانه لا يضمن الدافع لان فعل الصبي معتبر فلا يضاف الى الدافع ونفي الدابة
 والعامه هدر فيضاف الى الرسل . رجل اذن غيره ان يدخل داره وهو راكب
 قد دخل بوطئت دابته شيئا ضمن الداخل فان كان الداخل سائقا او قائدا لا يضمن
 فصل فيما يضمن بالتار وما لا يضمن

رجل اراد ان يحرق حصائد ارضه فاوقد النار في حصائد فذهبت النار الى ارض
 حاره را حرق ررعه لا يضمن الا ان يعلم انه لو احرق حصائده يتعدى النار الى زرع
 حاره لانه اذا علم ذلك كان قاصدا احراق زرع الغير . قالوا ان كان زرع غيره يبعد

من حمائد الذي أحرق وكان يؤمن أن لا يحرق درع جاره ولا يطعن حتى من ناره الاشارة
 او شريتان تحمل الريج ناره من ارضه الى ارض جاره فاحرقت درع الحار وكده سه لا يضر
 فاما اذا كان ارض جاره قريبا من ارضه ما كان الريج ان ملنعتين او قريبا من الالتقاء
 على وجه يعلم ان ناره تصل الى درع جاره يضر صاحب النار درع الجار وكذلك رجله
 تقطع في ارضه وارض جاره لصيقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه الحار ذلك
 القطر ويعلم ان من هذه النار يخرج هذا النقص فاحترقت ذلك القطر كان صمان القطر
 على الذي اراد النار لانه اذا كان يعلم من ناره متعد الى القطر كان فاصدا احراق القطر وحلله
 هدف في داره فمضى الى الهدف فحاربه ثم داره فاضده شيئا في داره حل احرا
 او قتل نفسا كان صامسا ويكون ضمان المال في مال الراعي ودية القتل على عاقلة
 الراعي رجل او قد في شوره نارا فالتقى فيه من الحطب ما لا يحتمله الشور باحرق
 بيته وتعدى الى دار جاره فاحرق يضمن صاحب الشور كما لو ارسل ماء في ارضه
 بالاعتقاه ارضه فتعدى الى ارض غيره فاسد ما به من الريح كان صامسا وان كان يعلم
 ان ارضه تحتل ذلك الماء لا يضمن رجل مربي نارية ملكه او في غير ملكه فوقع سائر
 من ناره على ثوب انسان قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العصار رحمة الله عليه
 لم يتخلل بين جمر النان والوقوع على الثوب واسطة فيكون معافا اليه حتى لو طأ
 الريح بشرارة النار فالقتله على ثوب انسان لا يضمن لانه غير مضاف اليه وهكذا
 ذكر في النوادر عن ابي يوسف رحمة الله عليه وقال: هذا العلماء ان مربي النار في موضع له حق
 الدور فوقعت شرارة في ملك انسان او اقلتها الريح لا يضمن وان لم يكن له حق
 الدور في ذلك الموضع فالحوادث فيه يكفى على التفصيل ان وقعت منه شرارة
 يضمن وان هبت به الريح لا يضمن وهذا اطهر وعليه الفتوى وكذا لو وضع شمعة

في الطريق فاحترق بذلك شئ ضمن ولو هبت به الريح الى موضع آخر فاحترق شيئاً في غيره
 الموضع الذي وضعه فيه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي ر.ج اذا وضع
 الجرة في الطريق في يوم ربيع يكون ضامناً. وذكر شمس الائمة المحلواني ر.ج في كتاب الشب
 اذا وضع جرة في الطريق او مرنار في ملكه انه لا يضمن واطلق الجواب فيه وذكر الناطف
 ر.ج رجل او قد نارا في طريق العامة فجاء الريح وتقلها الى دار رجل آخر واحرقها لا يضمن
 وعلل وقال لان جنابته قد زالت. وذكر في الجنابات من الاصل مسئلة تدل على
 صحة ما قال الناطف ر.ج ان جنابته قد زالت. هذا ضرب حديد على حديد محمي
 فانه تترعت سارية من ضربه وقعت على ثوب رجل يمر في الطريق واحرق ثوبه ضمن
 الحداد. وذكر الناطف ر.ج حداد يجلس في مكانه اتخذ في حانوته كيرا يعمل به والحائز
 الجانب طريق العامة او قد الحداد في كير نارا على حديد له ثم اخرج الحديد فوضعه
 على صلاته. نرها بمطربة فتطاير ما يتطاير من الحديدية الحماة وخرج ذلك من حانوته
 وانه زجلاه ارتقاعين رجل واحرق ثوب انسان او قتل دابته كان ضمان ما تلغى بذلك
 من المال او الدابة في مال الحداد ودية القتل والعين تكون على عاقلته لان ما طار
 من حداد الحداد وضربه فهو كجمايته بيده لا عن قصد ولو لم يبدق الحداد لكن احتمك
 الريح من النار عن نيره او الحديدية الحماة واخرجته الى طريق المسلمين فقتلت
 انسانا او احترقت ثوب انسان او قتلت دابته كان هدر او لو هبت الريح بعامة رجل
 فاقعنه بالمقارورة رجل فانكسرت القارورة لا يضمن صاحب العامة. رجل يمر في الطريق
 وهو يحمل حملا فوق الحمل على انسان فالتفه ضمن. ولو عثر انسان بذلك الحمل الواقع
 في الطريق وعطب ضمن ايضا لانه هو الذي وضع الحمل في ذلك الموضع اذ لم يتخلل
 بين وقوع الحمل في ذلك الموضع فعل غيره. ولو وضع جرة على حائط فسقطت على

رجل فأنلفه لا يضمن الواضع إذا كان له حق الوضع على الحائط لأنه لا يكون متعدداً ولو وقع
جره في طريق المسلمين ورجل آخر وضع جرة في ذلك الطريق فتدحرجت أحدهما فكسرت الأخرى
ذكر في الأصل أنه لا ضمان على الذي تدحرجت جرته لأن جانيته قد زالت فمضى عن الضمان
وإن أنكسرت التي تدحرجت كان ضمانها على صاحب الجرة القائمة لأنه كان متعدداً
في الوضع ولم تنزل جانيته ولو أقف رجل دابة في الطريق ورجل آخر كذلك فتقرت
أحدهما وعربت فاصابت الأخرى لا يضمن صاحب الدابة لأن جانيته قد زالت
ولو تلفت الدابة بالآخرى كان ضمان الدابة على صاحب الأخرى لما قلنا في الحرثين
قال الشيخ الإمام أبو بكر الحلبي رحمه الله في مسئلة الحرثين أن كانت الحرثان على جادة الطريق
ضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه إذا تدحرجت أحدهما فاصابت الأخرى فكسرت
ولو أن رجلاً اغتصب من العوض الكبير عترة فوسعه في السطط سبباً آخر فعمل مثل
ذلك فتدحرجت الأخيرة وصدست الأولى فأنكسرت بالباقي بعضهم لا يضمن صاحب الجرة
الأخيرة قيمة الجرة الأولى لصاحبها. وقال بعضهم يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه
والأصل في هذه المسائل أن كل موضع كما في الواضع حق الوضع في ذلك المكان لا يضمن
على كل حال إذا تلف بذلك الموضوع تبقى سواء تلف به وهو في مكانه أو بعد ما زال
عن مكانه وفي كل موضع لم يكن الواضع حق الوضع في ذلك المكان إذا عطب بالموضوع
شيء أن عطب بالموضوع في مكانه ما لم ينزل يضمن الواضع وإن عطب به بعد ما زال
الموضوع عن مكانه إن كان بمقتضى نحو أن يضع جرة في الطريق ذهبت بها الريح وأزالتها
عن مكانها فاحترقت شيئاً لا يضمن الواضع. وكذلك لو وضع حجر في الطريق فجاء السيل
ودحرجه فكسرت شيئاً لا يضمن الواضع لأن جانيته زالت بالماء والريح. وإذا كان
الزوال عن الموضوع الذي كان فيه لا بمقتضى بان وضع جرة في الطريق فمضى آخر

ووضع جرة اخرى في الطريق فدرجت احدهما على الاخرى فانكسرتا قال ابو يوسف ربح
 يضمن كل واحد منهما جرة صاحبه . وعنه في رواية يضمن صاحب الجرة القائمة في
 موضعها قيمة الجرة التي زالت عن موضعها لان جناية صاحب الاول قد زالت . وان
 درجتها الريح ونحتها عن موضعها فغطب بها شيء لا يضمن صاحب الجرة التي درجتها
 الريح لما قلنا بخلاف الرواية . ودرجت بنفسه . وكذلك لو وضع حجرا في الطريق وعثر به
 انسان ومات الذي عثر ضمن الواضع . وان عثر بالميت انسان وهلك كان على عاقلة
 الميت دية من عثر بالميت لان جنايته قد زالت حيث زال الحجر عن ذلك الموضع
 فلا يجب ضمان من عثر بالميت على الواضع . ولو وضع رجلا في الطريق جرة مملوكة من
 الزيت او غيره ثم جاء اخر ووضع بجانب هذه الجرة اخرى فسال من الاول شيء
 واستل المكان فوقت على الاخرى فكسرت الاخرى قال محمد ربح الاول لا ادى بهذا
 ثم قال لا يضمن صاحب الاول . وذكر ابن رستم ربح رجل وضع في الطريق جرة فيها
 زيت او ليس فيها شيء فوضع رجل اخرى في الطريق جرة اخرى فتدرجت احدهما
 باسبب الاخرى فانكسرتا قال يضمن صاحب القائمة التي لم تتدرج قيمة الجرة
 التي تدرجت ويضمن مثل ما فيها من الزيت ايضا لان كل واحد منهما كان متعديا
 بالوضع في الطريق الا ان جناية صاحب القائمة لم تنزل وجناية صاحب الجرة التي
 قد زالت فانلف بالجرة القائمة يضمن صاحبها وما تلف بالجرة التي تدرجت
 لم يضمن صاحبها . وهذا يوافق ما قلنا الشمس الائمة الحلواني ربح في المسئلة
 الاول . رجل اوقف دابة في سوق الدواب فانلفت الدابة شيئا لا يضمن
 صاحبها لان ايقاف الدواب في سوق الدواب يكون باذن الوالي فلا يكون
 موجبا للضمان . وكذلك ارباب السفن اذا اوقفوا السفينة على الشط فجاءت

سهيئة فاصاب السفينة الواقعة فانكسرت الواقعة كان، صان الواقعة على واحد
السفينة الجائئة فان انكسرت الجائئة لا يضمن صاحب الواقعة لان الامام اذن لا يرا
السفن بايقاف السفن على الشط فلا يكون عليهم تعديا. رجل وضع سبئاً في الطريق
معدت عنه دابة رجل واتلفت سبئاً لا يضمن الواضع اذ لم يصبها الموصوع في
الطريق. وكذلك رجل اشهد على حائط مائل الى طريق المسلمين تسقط الحائط فصر
عه دابة رجل فعنت رجلاً لا يضمن صاحب الحائط المائل اما يضمن صاحب الحائط
اذا سقط الحائط على ابناء اوداه فقتله. رجل مر في سوق المسلمين فتعلق ثوبه
بقفل حانوت رجل فحرق قال الشيخ الامام ابو القاسم رح ان كان القفل في ملكه لا يضمن
وان كان في غير ملكه يضمن ثم قال وهما شئ احراهما اذا علق ثوبه بذلك فحرق ثوبه
فحرق محر لا يضمن صاحب القفل وان لم يعلم ان ثوبه يعلق بالقفل لانه اذا حر الثوب
فهو الذي حرق. رجل دق في داره شيئاً سقط من ذلك في دار جاره شئ وتلف كان
ضمان ذلك على من دق في داره. رجل دخل بيت رجل وادى له صاحب البيت بالخلو
على وسادة مجلس عليها فادى تحتها فارورة بيها دهن لا يعلم به فادنت الفارورة
فذهب الدهن فصار الدهن وضمان ما تحرق من الوسادة والفارورة على الجالس
. ولو كانت الفارورة تحت ملاء فدعطاها ما ذن له بالجلوس على الملاء لا يضمن
الجالس. قال الفقيه ابو الليث رح في الوسادة لا يضمن عند البعض ايضاً وهو
اقرب الى القياس لان الوسادة لا تنسك الجالس كما لا تنسكه الملاء وعليه
الفتوى. وان اذن له بالجلوس على سطح ما تخسف به وقع على سطح مملوك للاذن
ضمن الجالس. قال مولانا رضي هذه المسائل من مسائل الحنابيات وانما ذكرنا بعضها
لانها سبب لضمان المال فكان بمنزلة الغصب. رجل قلع ثالة من ارض رجل وعمر بها

في ناحية اخرى من تلك الارض فكبرت كانت الشجرة للغارس وعليه قيمة الثالثة
يوم قطع الثالثة ويؤثر الغاصب بقطع الشجرة فان كان القلع يضرب الارض كان لمصاحب
الامتياز ان يعطيه قيمة الشجرة المقلوعة . رجل قطع اشجار كرم الانسان
كان عليه قيمتها وطريق معرفة القيمة ان يقوم الكرم مع الاشجار القائمة ويقوم
مقلوع الاشجار فما بينهما يكون قيمة الاشجار فاذا عرفت قيمة الاشجار بعد ذلك
فيخير صاحب الكرم ان شاء دفع الاشجار المقلوعة الى الغارس وضمنه تلك
القيمة وان شاء امسك المقلوعة ويرفع من قيمة الاشجار قيمة الاشجار المقلو^{عة}
ويضمنه الباقي . رجل قطع شجرة في دار رجل بغير امره فيخير صاحب الدار ان شاء
ترك الشجرة على القاطع وضمنه قيمة الشجرة القائمة لانه اتلف عليه شجرة قائمة
وطريق معرفة تلك القيمة ان يقوم الدار مع الشجرة ويقوم بغير شجرة فيضمنه
فضل ما بينهما . وان امسك الشجرة وضمنه قيمة النقصان كان له ذلك لانه اتلف
عليه القائم . وطريق معرفة ذلك انه اذا ظهرت قيمة الشجرة القائمة بالطريق
الذي قلنا فبا تقدم فبعد ذلك ينظر الى تلك القيمة والى قيمة الشجرة المقطو^{عة}
فضل ما بينهما قيمة نقصان القطع . وان كانت قيمة المقطوعة وقيمة غير المقطو^{عة}
سواء فلا شئ على القاطع لانه لم يتلف شيئا . رجل له شجرة الجوز اخرجت الشجرة
جوزا صفارا طبة ماتلها انسان تلك الجوزات كان عليه نقصان الشجرة لان تلك
الجوزات لم تكن لها قيمة وليست بمال حتى لا تضرب بالانلاف اذا لم تكن على الشجرة
فبا تلافها وتطمعها ينقص قيمة الشجرة فينظر الى ان الشجرة بد وبتلك الجوزات
بما اذا اشترى فيضمن بصل ما بينهما . وكذلك رجل كسر غصنا من اغصان الشجرة
القائمة تقوم الشجرة مع الغصن وتقوم بدون الغصن فيضمن فضل ما بينهما

جل استاجر ناسا ودفع الى اجير له ليعمل به فذهب به الاجير قال بعضهم يضن الاستاجر
 قيمة الفأس وقال بعضهم ينظرون استاجر الاجير ولا لا يضن قال معلا نارج و^{ينبغي}
 ان لا يضن على كل حال لان المستاجر يملك الاجارة فيملك الملاطاة والايدياء وحل غضب
 دابة فهلكت واقام صاحبها البينة انها هلكت عند الغاصب من ركوبه واقام
 الغاصب بيينة انه ردوها وماتت عند صاحبها كانت بيينة صاحبها اول ويقضي على
 الغاصب بالقيمة وكذا لو شهد شهود صاحبها ان الغاصب قتلها او كان الغصب
 دارا فاقام صاحبها البينة ان الغاصب هدم الدار واقام الغاصب بيينة انه ردوها
 على صاحبها كانت بيينة صاحبها اول لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد
 فيجعل كان الغاصب ودها ثم هدم الدار وقتل الدابة فكانت بيينة صاحبها
 اول لانها قسيت سماءا دتا للضمان ولو اقام صاحبها البينة انها ماتت
 عند الغاصب واقام الغاصب بيينة انه ردوها فماتت عند صاحبها قال ابو ^{سفيان}
 رج بيينة صاحبها اول لما قلنا وقال محمد رج يقضي بيينة الغاصب لانها قامت
 على الاتبات وهو اثبات فعل الرد وليس في بيينة صاحبها اثبات فعل على
 الغاصب ولا اثبات سب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول وحل غضب
 حنطة وطحنها فان الدقيق يكون للغاصب وعليه حنطة لصاحبها ثم في القيا^س
 الغاصبان يا كل هذا الدقيق وهو قول زفر رج وفي الاستحسان وهو قولنا ليس
 له ان ينتفع بالدقيق ما لم يرد الضمان بالتراض او بقضاء القايض او يقضي القايض
 عليه بالضمان لان اجزاء الحنطة تفرقت بالطحن ولم تبتد فلا يحمل له ان يا كل
 وينتفع به ما لم يتحول الغصوب الى الغاصب بالضمان وذلك باستيفاء الضما^ن
 او بقضاء القايض بالضمان . وقيل هذا قول محمد رج اما عند ابي حنيفة رحمه الله

بحله ان ياكل اذ تيق ويتفجع به لان ملك الغصوب منه قد تبدل . وكذا
 اذا غصب الحما وطغى . وعن هذا قالوا اذا غصب طعاما فضعه واكله حله
 ذلك في قول ابى حنيفة رح لانه ما يستهلك بالمضغ فتد ابى حنيفة رح شرط الطيب
 موت الملك بالبدل . وعند صاحبيه رح اداء البدل وقولهما اقرب الى الاحتيا
 . وذكر في الاصل اذا غصب حنطة فزرعها او نوى فزرعه او نالة فانبتها او غصب
 عر لا تنسجها لا محل للغاصب ان ينتفع بها قبل اداء الضمان او بقضاء القاضي بالضا
 . وعنه اي يوسف رح في التالة اذا انبتها الغاصب لا بحله ان ينتفع بها قبل اداء
 الضمان وفيما سوى ذلك بحل . رجل غصب جارية فزنت عنده ثم ردها على المالك
 فولدت عند المالك وماتت في نفاسها ومات الولد ايضا كان على الغاصب قيمتها
 في قول ابى حنيفة رح وقال ابو يوسف رح ليس عليه الانقصان الجبل . كما لو غصب جارية
 صحيحة فحمت عنده فزدها محبوبة وماتت عند المالك من ذلك فانه لا يضمن الانقضا
 المحمي في قول ابى حنيفة واي يوسف رح . ولو غصب جارية فحمت عنده او ابيضت
 عينها او جعلت فردها رادى معها ارش العين ونقصان المحمي ثم ذهب بياض
 عينها او ولدت وسلمت فان المولى يرد ما اخذ من ارش البياض ونقصان المحمي
 اما الجبل ينظر ان كان من الزنا فانه ينظر الى ارش الجبل ونقصان عيب الزنا فان كان عيب الزنا
 اكثر لا يرد شيئا وان كان ارش الجبل اكثر يرد الفضل عن نقصان عيب الزنا
 لان عيب الزنا قائم وعيب الجبل قد زال . ولو كان الجبل من زوج لاضمان على
 الغاصب فيه على كل حال وان ماتت عنده من ذلك . ولو كان المولى هو الذي احبها
 ثم ماتت عند الغاصب من ذلك الجبل او من غيره لاضمان على الغاصب فيها
 . ولو ان رجلين اختصما رجلا في جارية واقام احدهما المدعيون بالبينة ان نزل اليه

١٥٥

غصب منه هذه الجارية في وقت كذا واقام المدعي الآخر البينة ان د اليد غصب
منه هذه الجارية ووقت لذلك وقتا بعد الوقت الاول قال هو للغان في قيامه بالمحنة
رج وعلا الغاصب قيمتها الاول وفي فاسر قول ابي يوسف رج الجارية للاول ولا يضمن
الغاصب للثاني شيئا. غاصب الغاصب اذا استهلك الغصب او هلك عنده فادى
القيمة الا الاول برئ عن الضمان وعن ابي يوسف رج انه لا يبرأ. ولو رد عن الغصب
على الاول برئ من الغصب ولو اقر الغاصب الاول انه اخذ القيمة من الثاني لم يجر
اقراره على المصوب منه وكان للمصوب منه ان يضمن الثاني الا ان يقيم الثاني
البينة على ما ادعى. وكذا لو كان مكان الثاني عاصب المودع. الغاصب اذا تزوج
به راعى الغصب امراة او اشترى بها شيئا عن محمد رج انه لا يملك الوطى والادعاء
به. ولو كان الغصب عرسا فاشترى بالعرض شيئا لا يملكه ان ينتفع بالشرع قبل
اداء الضمان. ولو تزوج امرأة من الغصب حل له وطئها. حل كسر عاص
لرجل او حره. نوبه من العصاب. ولو كان الكسر فاحشا كان له ان يضمن. الغصم والخرق
لا ينتفع به منفعة العصاب وكان الخرق فاحشا كان له ان يضمن. الغصم والخرق
الفاحش عند البعض ما ينقصه الزم من نصف القيمة. ولو شق التوب بصفين
كان له الخيار ان شاء ضمنه القصاص وان شاء تراءى التوب. عليه وصمه القيمة
رجل غصب عبدا حذر الصوت تعير صوته عند الغاصب كان له القصاص
. ولو كان العبد مغنا فسي ذلك عند الغاصب لا يضمن الغاصب شيئا من غصب
خرا تخلفه بغير شيء احده صاحبه سير شئ. ولو غصب عصيرا فصار خلاصه
كان لصاحبه ان يضمنه. واذا غزقت المرأة قطن زوجها فهو على وجهه اما ان اذن
لها بالثقل او نهاها عن الثقل او لم ياذن ولم ينهاه ولكنه سكت او لم يعلم بغيرها

^{١٥١}
 فان اخذ لها بالفضل ففعل وجهه اربعة. أحدها ان يقول لها اغزليه لي او يقول
 اغزليه لنفسك. او يقول اغزليه ليكون الثوب لي ولك او قال اغزليه ولم يرد فيه
 الوجه الاول وهو ما اذا قال اغزليه لي فان الفضل للزوج. وان كان قال اغزليه لي باجرة
 كان الفضل للزوج وعليه الاجر المسمى للمرأة. وان لم يذكر الاجر كان الفضل للزوج
 ولا شيء عليه لانها متطوعة من حيث الظاهر. وان اختلفا فقالت المرأة غزيت
 باجر وقال الزوج لم اذكر الاجر كان القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان قال لها
 اغزليه لنفسك كان الفضل لها ويكون الزوج واهبا للقطن منها. وان اختلفا
 فقال الزوج انما اذنت لك لغزليه وقالت المرأة لا بل قلت اغزليه لنفسك كان
 القول قول الزوج مع اليمين. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ليكون الثوب لي ولك
 كان الفضل للزوج ولها عليه اجر النخل لانه اسد امرها ببعض الخارج فتفسد الاجارة
 ويجب اجر النخل كما لو دفع غزلا الى حائك ليسعه بالنصف فان الثوب يكون لصاحب
 الفضل وعليه اجر النخل. ولو كان الزوج قال لها اغزليه ولم يذكر شيئا كان الفضل
 للزوج ولا شيء لها عليه لانها غزيت تبرعا من حيث الظاهر وهذا كله اذا كان اد
 لها بالفضل. فان بهاها عن الفضل فعزلت بعد النهي كان الفضل لها وعليها للزوج
 مثل قطنه لانها صارت عاصبة مستهلكة فيضمن كون غصب حنطة وطعنها فان ^{الدين}
 يكون للمغاصب في قول ابى حنيفة مع عيه مثل الحنطة. وان لم يأذن لها فلم ينفه فعزلت
 ففعل وجهين ان كان الزوج بائع القطن كان الفضل لها وعليها القطن للزوج
 لانه يشتري القطن للتجارة فكان النهي ثابتا من حيث الظاهر وان لم يكن
 الزوج بائع القطن فاشترى قطننا وجاء به الى منزله فعزلت المرأة كان الفضل
 للزوج ولا شيء لهما من الاجر لانه انما حمل القطن الى منزله لتغزل له المرأة

نظروا فهو بمنزلة ما لو حيزت من دقيق الودج او طجحت قد را بالجم جاءهم الزوج
 فان الطعام يكون للزوج وتكون المرأة متطوعة وعن ابي يوسف ربح والتفتة ^{تظنا} رجل اشتري
 وامرأته ان يعمله فغزلت كان الغزل للزوج وان صنع القطر بيده ولم يعمل
 شيئاً فغزلت كان الغزل لها ولا شئى عليها وهو بمنزلة طعام وصنع في بيته ما ملكته
 المرأة وذكر هشام ربح في نوادر رجل غزل قطون غيره ثم اخلفا فقال صاحب القطون
 غزلت باذني والغزل لي وقال الآخر غزلت بغير اذنيك والغزل لي ولدت على متناقضين
 كان القول قول صاحب القطون وان كان الاصل عدم الادان الا ان ثبت ان هذا
 الظاهر لا يستحقاق ملك الغير لا يقبل قوله رجل عصب ذهباً او نصة
 فجعلها دراهم او دنانير او أسد عندا بجنينة ربح لا ينقطع حق المالك هذه
 الصنعة وعند صاحب ربح ينقطع وكذا العباس اذا كان الممول منه
 يباع وزنا رجل نقش بآثار مقلو على حل ان يفتنه بالصفقات ملك المالك
 بقيمته لان صاحب الباب لو اخذه لم يعطه شيئاً ولو اخذ ماء رصه بنفسه
 بالنقر فهو كالباب لما قلنا ولو عصب على او ربح ماءه وانفق علقته استوفى
 او عبد اجر محافداه فلا شئ له وكذا لو قصر السوط المعصوب لا شئ له واوضح
 ثوباً فرناه يقوم صحيحاً ويقوم مرفوا فيضن بصل ما بيدهما ولا سوي رقايد حمراء
 ليسلم من هؤلاء الفسقة الذين يحملون للشرب ان فعل ادب الاسام لا يفسد
 وبغير اذن الامام يضمن الزن

فصل في براءة الغاصب والمدون

رجل باع اثواباً ومات قبل استيفاء الديون ولم يدع وارثاً لها هو فاحد ^{سقط}
 ذبحه من الغرماء ثم ظهر له وارث كان على الغرماء اداء الديون الى الوارث

حق المحصومة يكون للاول . واختلفوا ان الدين لمن يكون قال الفقيه ابو الليث
الدين يكون للميت الا ان وارثه لو اخذ المال من المديون او ابراءه برئ المديون .
وقال بعضهم الدين يكون للوارث والمحصومة له ايضا في الدار الآخرة وهو الصحيح
وحملات وترك ديناً على رجل او غصباً في يد غيره ولم يصل ذلك الى الوارث لم يكن
تقاب ذلك في الدار الآخرة فالوادة القياس يكون للوارث لانه استقل ذلك الى
الوارث . وفي الاستحسان ان توى المال قبل الموت فالثواب يكون للميت وان
بعد الموت فالثواب يكون للوارث لان في الوجه الاول اذا ملك المال قبل الموت
لم ينتقل الى الوارث لان الارث لا يجري في الهلاك وفي الوجه الثاني لم يكن حالها
عند الموت صار للوارث . المديون اذا احمد الدين هل يستحلف الطالب
ام يتركه من غير عين قال الشيخ الامام بصير من يحيى روح استحلفه الطالب «
لم يستحلفه كان الاجر للطالب دون وارثه اذا مات الطالب قبل القبض طلب
فان دفع المديون الى الوارث الطالب برئ عن الدين ويبقى عليه وزير الماطلة لا
عن ذلك رجل له على رجل دين فبلغه ان المديون قد مات وقال جعلته في حل او قال
وهنته منه ثم ظهر انه حي ليس للطالب ان يأخذ منه لانه وهنته منه بعين شرط
رجل غصب عبداً او ثوباً او دابة او دراهم وهي قائمة فابراه منها برئ الغاصب عن ضمان
العصب ويصير المعصوب امانة في يده . وكذا لو قال المعصوب منه حللته من الغصب
برئ الغاصب عن الضمان . وان كان المعصوب مستهلكاً برئ عن ضمان القيمة
لانه ابراءه عن الدين والدين يقبل الابراء . فاما اذا كان المعصوب قائماً كان القليل
ابراهه عن سبب الضمان فيصير العين امانة في يده عندنا وعلى قول زفر حده
لا يبرأ عن ضمان الغصب . رجل خاصم رجلاً في دارم قال للمدعى عليه قد ابراءت

عن هذه الدار وعن حصومى هذه الدار وعن دعوى هذه الدار ذكرنا بطرح
 ان جميع ذلك المحل وله ان يحاصمه بغير البيعة فاحده ولو قال تدرى من هذه الدار
 او قال برئت من دعوى هذه الدار مع ذلك ولا حول فيه وله فام البسه لا قتل
 ولو قال اما رضى من هذا العدا وقال حرج من هذا العدا سئل ان دعوى بعد
 ذلك لانه اسرع من البراءة فقلت البراءة اما في الدار واحدة او في الدار
 وعن الدعوى والخصومة وذلك ما لا بد من حصوله من حصوله على العمل
 وبراءة ما كان صاحب الحق على الماعذ . روى المدون في ردائه وان لم يكن
 ما لا يراى في الدار ولا في الدار في قول محمد بن وحيد وقال ابو يوسف حجه او لا حجه
 لقوى لاد الاثراء في سباط والجهالة في صحة المسألة في الدار في الدار
 عن العيوب في براءة عند الكل وانما لا بد من العلم بالعدو وذكر في الدار
 على رجل من وهو لا يعلم جميع ذلك فقال له المدون برئته مما لك في الدار
 ان الدين ابرائك قال بصير رج لا يراى عن معدار ما سوهم به له علمه وان محمد
 من سلمة رج يراى عن الكل قال القصة ابو الليث رج في الدار في الدار في الدار
 من سلمة رج وحكم الآخرة ما قال بصير ح لان العشاء ماء على الطائر والماء
 اللعيط عام وحكم الآخرة ماء على الرصاص لا يراى الا سوهم به له علمه على
 جميع عي ما في ولم يسمهم بلسانه ولا يسمهم ولا احد منهم فعلى الدار
 روى ابن مقاتل عن علماء شارح اهلهم لا يروون لان البراءة ايجاز في الدار
 ولا يجوز ايجاز الحقوق الا للقوم باعيانهم ولو قال كل من في الدار
 ابن مقاتل رج لا يراى غرضه في قول علماء شارح وكذا او قال لسن في الدار
 تم حواء في الغد وادى ان هذه الدار له مسددة في الدار في الدار

في قول علمائنا ج. قال ابن مقاتل وأما عندي فالسائلين جميعا يبرأوا ولا يسمع
دعواه ولو قال أبرأت جميع غوما لم يكن ذلك براءة إذا لم ينص على اقوام معينين. ولو
قال قبيلة فلان فأنكروا لا يحصون فهو مثل ذلك وإن كانوا يحصون فالبراءة جائزة
وكذلك الاقرار رجل له على الناس ديون وهم غيب عنه فقال من كان له عليه
شيء فهو في حل ذكر الناطق رج فيه خلافا قال محمد رج له ان ياخذهم بماله عليهم وقال
ابو يوسف رج هو جائز وهم في حل إذا كان عليهم دين أما إذا كان ثوب قائم في يده حل
او عبد قائم في يده فله ان ياخذ منه ولا يكون الذي في يده في حل منه. ولو كان له على
آخر حق فابراه على انه بالخيار صح الابرأ وبطل الخيار لان الابرأ في كونه تمليكاً دون
الهبه. ولو: ثب عينا على انه بالخيار صح الهبة وبطل الخيار بالابرأ ولو رجاً.
قال لاخر جعلت في حل في الدنيا. او قال جعلت في حل في ساعة والوا يصير في حل في الدنيا^{٢١}
وفي الساعات. ولو قال لا اخاصك او قال لا اطلقك، ماله فمالك، هذا ليس بشيء
وحقه على حاله. رجل قال اذنتا و فلان من ماله فهو له حلال فتساوا فلا ينسب
يعلم ما احته قال نصير رج يجوز ذلك ولا ضمان عليه وإن قال كل انسان تناول
من ماله فهو له حلال قال محمد بن سلمة رج لا يجوز ومن تناول صنف وقال ابو محمد
من سلام رج هو جائز فابو بصير رج جعل هذا اباحة والاباحة للجهول بآثرة ومحمد
من سلمة رج جعله ابراء عما تناول والابراء للجهول ما طل وانسوى، على قول ابي نضر
رج. ولو قال لاخر جميع ما تناكل من مالي فقد جعلت في حل فهو حلال له في قولهم.
ولو قال جميع ما تناكل من مالي فقد ابرأتك ذكر عن بعضهم انه لا يصح هذا البراء.
الصحيح انه يبرأ أما على قول ابي نضر رج فلان هذه اباحة و اباحة المجهول جائز
وأما على قول محمد بن سلمة رج فلان هذا ابراء للمعلم عن ضمان ما تناوله فيكون

ابراؤ عن الدين الواجب لا عن العین رجل قال لأخراش رجل ما أكلت من مال أو
 وجدت أو أعطيت حمله إلا أكل ولا عمل له إلا أحد والاعطاء لأن إباحة الطعام
 المجهول جائزة فإن من ندم مائة من يوم حل لهم الأكل منها وغلبت المجهول
 باطل رجل قال لوزن الناس في من تخيل فين أحد سئاً فهو له فليح الناس أحد
 من ذلك سئاً فهو لهم لأن هذه إباحة رجل قال أحمد لا لأن إن أكل من مال أو لا
 لا يعلم ذلك فإن الغصه أبو بكر البلخي رح لا يباح له الأكل لأن الإباحة اطلاقاً
 والاطلاق لا يثبت قسراً العلم بالتكبير وبعد البعض الإباحة ثبتت من العلم
 رجل قال لأخراش رجل ما أكلت من العبد فله أن يأخذ مائة ما يتبع به
 إنسان واحد لأن هذا إن فقد ربما محتاج إليه في الحال رجل أراد أن يؤكل عيشة
 في أملاكه فقال الوكيل أنا أدار حلت فيها لأمره أن يتناول شيئاً من مالك
 فقال الموكل است في حل من تناولك من مال من درهم إلى مائة درهم ودخل فيها له
 أن يتناول من ماله من المأكول والمشروب والدراهم ما لا بد منه أما أن يقصد
 فيأخذ من ماله جملة مائة أو خمسين درهماً ليس له ذلك والله أعلم بالصواب
 وإلى الرجوع والمآب

كتاب

فصل فيما يكون هبة من الألفاظ وما لا يكون

رجل قال لغيره هذه الأمانة لك قال أبو يوسف رح هذه هبة حائره ملكها أدانص
 ولو قال لك حلال لا يكون هبة إلا أن يكون قوله كلام يستدل به على أنه
 أراد به الهبة ولو قال وهبت لك فرجها فهو هبة يملكها أدانص رجل زنيته
 ثوب وذبيحة لرجل فقال لصاحب الثوب اعطيه فقال اعطيتك عن محمد رح

١٦٣

انها تكون هبة رجل قال لاخر قد تمتعت بهذا الثوب او قال بهذه الدراهم فقبضها
منه قال محمد بن هبة عن رجل قال لاخر انت في محل من مال حيثما اصبحت فخذ
منه ما شئت عن ابي يوسف رج ان هذا على الدراهم والدنانير خاصة . ولو اخذ من
رضه فأكلة لولوزة او حلب بقره او غنمه لا يحل له ذلك رجل دفع الى رجل طعاما
قال هذا لك منحة او دفع اليه شاة وقال هذه لك منحة فله ان يشرب لبنها
وياكل الطعام . وكذا لو اعطاه درهما وقال هذا لك منحة . وكذلك الدينار وما
يؤكل ويشرب وقال ابو حنيفة رج هو على الهبة وهو قول ابي يوسف رج رجل قال
لغيره ادري هذه لك رقبتي واقبضها قال ابو حنيفة رج عارية وهو قول محمد بن رج قال
ابي يوسف رج هبة جائزة وقوله رقبتي باطل ولو قال هذه الدار لك فان مت
قبله فله وان مت قبلك فله لك ذكر عن ابي حنيفة رج في النواذر انه قال هكذا
كانت الهبة جائزة وببطل الشرط . وعن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وابي يوسف
رج لو قال ارقبتك ادري هذه فله عارية وان قال ارقبتك ادري هذه فله لك
فله هبة . واما في العري كالاها سواء وهبة . وعن محمد بن رج قال ارضي فلان
وحدا لارض او قال ارض التي لي وحدها الولدي فلان وهو صغير قال محمد بن
رج جائزة وهبة واشهاده قبض للصغير وعن ابي حنيفة رج اذا قال ارجل
لغيره قد جعلت هذا الدار لك عري او قال عرك او حيوتك او هي لك حيوتك
فاذا مت فهو رد على قال هذه هبة جائزة والشرط باطل وتفسير العري ان يقول
وهبته منك على انك ان مت قبله فله وان مت قبلك فله لك فله هبة .
جائزة والشرط باطل ولو قال هذه الدار لك حيس فدفعها اليه كان باطلا في قول ابي حنيفة
ومحمد بن رج وقال ابو يوسف رج هبة جائزة وقوله حيسه او رقبتي باطل . ورجل من

رجلا أو شاة أو ثوبا أو غير ذلك قال كل شيء منه مما ينتفع به للسكنى واللبن مثل
الدار والتوب ولبن الشاة وظهور البعير فهو عارية يردده وفي الطعام والدرهم
واللبن وما لا ينتفع به إلا بالاستهلاك يكون قرضا في ظاهر الرواية بمعاينة الدين
وفي التوبة يكون هبة . ولو وضع سكرا بين قوم وقال حدوه من اخذ فهو
له . ولو أنه فوق في حجر رجل أو كفه فأخذ آخر منه فهو حائز وهذا إذا لم يبسط
أفده وذيله لذلك فاما إذا بسط لذلك فما وقع فيه فهو له وقال الشيخ الإمام
الزاهد المعروف بجواهر زاده روح الدرهم المنسورة في هذه منزلة السكر
. ولو وقع السكر والدرهم على رأس رجل وسقط عن رأسه فأخذ آخر هو
للتا . ولو أخذ رجل بيده ثم سقط منه فأخذ آخر فهو لاول . قال محيى روح
النهبة عند ناجرة إذا اذن بها صاحبها . ذكر محمد روح في السير الكبير رجل
قال لقوم ان هبت جاريتي هذه لأحدكم فليأخذها من شاء فأخذها واحد
منهم كانت له . رجل رمى توبه لا يجوز لأحد ان يأخذ حتى يقول حتى رماه من
أراد ان يأخذ فليأخذ . رجل سبب دابة لعله فأخذها انسان وتعاهدا
قال ابوالقاسم روح لصاحبها ان تستردها الا ان يقول عند التسليم من
شأن فليأخذها فحينئذ يكون الدابة لمن تعاهداها قال الغيبة ابوالقاسم روح
الجواب كذلك اذا قال صاحبها لقوم معلومين ويكون هذه اسحسا بالان
الموهوب له وان كان مجهولا فعند القبض يصير معلوما . ولو سبب دابة
قال لا حاجة لي بها ولم يقبل في ان يأخذها فاعادها انسان لا يكون له ولو ارسل طيرا
مملوكا له فارسل الطير بمنزلة تسليم الدابة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها
اذا كان وحشة الاصل اذا لم يقبل في ان يأخذها لانه اذا لم يقبل ذلك فمن اخذها

لا يكون له فيكون الكلام الغير . وكل قال اذنت الناس جميعا في عمر فخلت هذه من اخذ
شيئا منها مهوله فبلغ ذلك ناسا من الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم رجل
رفع بينا سا قفا فرغم ان الملق قال من احد ففعله وصاحب العين ينكر ذلك القول
قال الناطق رج ان اقام الراجع بينة على ما ادعى او حلف صاحب العين فاني ان يحلف
فان العين يكون للراجع ولو ان الراجع لم يسمع ذلك من صاحب العين لكن اخبر بما قال
صاحب العين عند اللقاء وسعه ان ياخذ بالخبر . رجل عند دراهم لغيره فقال له
صاحب الدراهم اصرفها في حوائجك كان قرضا . وانكأت حنطة فقال له صاحب
الحنطة كلها كانت حصة له . رجل قال لا اترك لي هذا التبع من انا فقال وهب
وسلم قال ابو بصير رج مجرد ذلك . رجل قال لختنه بالقازسية اين زمين ترا
فاذهبت ازرعها فقال الختن قلت دررع قال ابو القاسم رج كان الارض للختن
وان لم يغزل الختن فقلت لم تكن له . رجل قال لا اترك وهب عبدك هذا منك ^{لعيده} .
حاصر محبت لومديده ناله فقال قبضه قال ابو بكر رج جازت العبة من غير
قوله قبلت ويصير قايما في قول محمد رج وقال ابو يوسف رج لا يصير قابضا
ما لم يقبض . وان كان العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدي فلا فاقبض
واقبضه فقبض حار وان لم يقل قبلت وبه تأخذ . ولو قال هولك ان شئت
ودعته اليه فقال شئت عن ابي يوسف رج اني يجوز . رجل قال لغيره وهبت لك
هذا العبد امس ولم تقبل كان القول قول الواهب . رجل قال لا اتركك هذ
الود او اعطيتك او قال جعلت لك هذه الدار او قال هذه لك فاقبضها او قال لك
هذه سكنها فهو هبة . ولو قال هبة سكني او سكني هبة او سكني صدقة او قال
احد متاك هذه الحارية فهو عارية في جميع ذلك . وكذلك لو قال حملتك على هذه

الذابة يكون عارية الا ان ينوع الهبة فقل من السلطان يكون هبة ولوان
 في الدار هبة او اجارة كل شهر بدرهم او قال اجارة هبة في اجارة ولو هب
 لرجل غائب دراهم وارسل بها على يد رسول فقال الموهوب له للرسول قد
 بها عليك لا يجوز. ولو قال للرسول تصدق بها على لاجور فان تصدق الرسول
 عنه ضمن الرسول للواهب. رجل قال جميع ما املكه لفلان يكون هبة هم
 لا يجوز بدون العيب. ولو قال جميع ما يعرف بي او ينسب الي لفلان فهو
 اقرا لان في الوجه الاول صرح باضافة الملك الى نفسه ثم اضافه الى فلان
 ومثله يكون هبة وفي المسئلة التاسعة لم يصرح بملك نفسه لان ما يرب
 به او ينسب اليه قد يكون لغيره. ولو قال بالعارسية ابن غلام ترأس يكون
 اقرا. ولو قال ابن غلام ترأى يكون هبة لا بملكه الا بالقبض ودل في الزيادة
 اذا قال لجماعة من المسلمين هذا الما لكم يكون هبة. رجل قال لآخر هذا
 المال واغرسه سبيل الله تعا يكون قرضا لان الكلام محتمل بمقتضى القرض
 ومحتمل الهبة والقرض اذا ناسها يجعل عليه ولا في الاحد المطلق سبب الضمان
 في الشرع. ولو دفع اليه دراهم فقال انفقها بفعل فهو قرض وهو كما قال امرها
 في حوائجك. ولو دفع اليه ثوبا فقال اكس به نفسك بفعل يكون هبة لان قرض
 الثوب باطل فاذا اقتدر حله على القرض يجعل هبة تعيها للتصرف رجل عرس
 كوما وله ابن صغير فقال جعلته لابني فلان يكون هبة لان العمل عبارة عن
 التملك. وان قال اغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني
 يكون هبة طاهر الان الناس يريدون بهذا التملك والهبة رجل اغداه
 للختان فاحدى الناس هدايا وضعوا بين يديه قالوا انك انت الهدية مما علم

للصبيان مثل ثياب الصبيان أو يكون شيئاً يستعمله الصبيان فهو للصبي لأن
 مثله يكون هبة للصبي عادة . وأن كانت الهدية ذراهم أو دنائراً وغير ذلك
 يرجع إلى المهدى فإن قال المهدى هبة للصغير كانت للصغير . وإن تعدد
 الرجوع إليه ينظر إن كان المهدى من معارف الأب أو أقربه فهو للأب .
 وإن كان من قرابة الأم أو من معارفها فهو للأم . وكذا إذا اتخذ وليمة لزوجته
 الابنة إلى بيت زوجها فاهدى الناس هذا ينفروا على ما ذكرنا من قرابة
 الأب أو من قرابة الأم . وكذا لو كان المهدى من معارف الزوج أو من أقربه
 أو من معارف المرأة أو أقربها إلا إذا بين المهدى وقال اهديت لهذا
 ولهذا فيكون القول له . وقال بعضهم في الأحوال كلها يكون الهدية للوالد
 لأن الوالد هو الذي اتخذ الوليمة . وقال بعضهم تكون للولد لأن الوالد
 اتخذ الوليمة لأجل الولد . ولا يعتبر قول المهدى عند الإهداء اهديت
 للولد لأن الوالد أو صاحب الوليمة إذا كان رجلاً عظيماً سمع ما يقول المهدى
 هذا لخدمكم والاعتماد على ما قلنا أولاً . رجل قال لأخوه هبت لك هذه الغزاة
 الحنطة أو هذا الزق السمن كانت الهبة هي الحنطة . السمن دق القمح
 والزق . ولو قال هبت منك غزاة الحنطة ورق السمن كانت الهبة
 في الرق والغزاة ولا يدخل فيه الحنطة والسمن لأن في الوجه الثاني أضاف
 الهبة إلى الغزاة والنقل إلى الحنطة والسمن فلا يدخل فيه الحنطة والسمن
 كشيء معد . وفي الوجه الأول أضاف الهبة إلى الحنطة والسمن فجاء
 اهدى إليه جاره شيئاً من المأكولات في أثناء هجراته أن يأكل في أثناءه فإذا تعقبه
 أبو جعفر رجع إن كان ثريداً ونحو ذلك لا بأس به لأنه لو جعله فأنه آخره

تذهب لذته وان كان شيئاً من الفواكه لا يسعه ان يأكل فيه الا ان يكون بينهما
 ابن ساط . قوم اجلسوا على اخوتة هل لاهل الخوان ان ينادوا شيئاً من علي خوان
 اخرو من هوليس بجالس معه علي خوانه . قال ابن مقاتل رح ليس لهم ذلك
 ومن ناول من معه علي خوانه فانه لا بأس به . وقال الفقيه ابو الليث رحمه
 القياس ما قال ابن مقاتل . وفي الاستحسان كل من كان في تلك الضيافة
 اذا اعطاه جاز قال وبه ناخذ . رجل وهب عبداً نسان بغير اذن المولى
 وسلمه ثم ادعى مولاه انه عبده واقام البينة وقضى القاضي له ثم اجاز المولى
 عبدة العبد ذكر الخصاص رح انه لا يجوز لاجازته في قول ابى حنيفة رح وهذا على
 الرواية التي تروى عن ابى حنيفة رح ان قضاء القاضي للمستحق يكون نسخاً للعتق
 الماضية اما في ظاهر الرواية لا يكون نسخاً كذا ذكر شمس الامنة الحلواني رح
 فاذا لم ينسخ البيع بالاستحقاق لا تنسخ الهبة فيصح اجازة المستحق والقوى
 في البيع على ظاهر الرواية . رجل قال لاخر كنت وهبت الى الف درهم ثم قال
 بعد ما سكت لم اقبضها كان القول قوله لان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً
 بالقبض . رجل اقترانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم يكون اقراراً بالهبة
 والقبض جميعاً لأن الاقرار بالهبة المطلقة اقرار بهبة صحيحة تامة وذا
 لا يكون الا بالقبض . والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض
 . رجل قال لاخر اعرتك هذه القصعة من الثريد فاخذها واكلها كان عليه
 مثلها او قيمتها لان اعارة ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك يكون قرضاً
 . وقال الفقيه ابو الليث رح هذا اذ لم يكن بينهما دلالة الهبة ولا تقادى
 . وعن عبد الله بن المبارك رح انه موقوف بغير عهد الطنور فوقف عليهم

وقال هبة دية حتى تروا كيف اضرب قد نعو اليه فصره على الارض والشره
 وقال رايتم كيف اضرب قالوا ايها الشيخ خذ عتنا وانما قال لهم ذلك احترازا
 عن قول ابجيزة رح فان عنده كسر الملاهي يوجب الضمان وهذا دليل على ما
 ان هبة المازح جائزة . رجل قال لآخر وهبت عبيدي هذا منك والعبد
 حاضر فقبضته الموهوب له جارت الهبة لان القبض في المجلس بحضرة
 الواهب دلالة القبول بخلاف ما مر من مسئلة هبة الارض من الحث
 لان ثم لم يكن القبض بحضرة الواهب في المجلس . رجل امر شريكه ان يدفع
 لآلئ ما لا فامتنع الشريك عن الاداء قالوا ان كان امره بالدفع المولد
 على وجه الهبة للمولد لم يكن للمولد ان يخاصم الشريك لان حقه في الهبة
 لا يقبض قبل القبض وان لم يكن الامر بالدفع على وجه الهبة للمولد كان
 ان يخاصم الشريك لانه يخاصمه لايه بحكم الوكالة لان نفسه وحق الال
 ثابت على الشريك فيسمع دعواه . رجل وهب امة لرجل وسلمها اليه وعلما
 على وثياب جارت الهبة . وكذا الصدقة ويكون الثياب والحل للواهب
 لا للموهوب له والمتصدق عليه لمكان العرف والعادة قال مولانا رح
 فان كان الثوب عليها قد رمايسر عورتها ينبغي ان يكون ذلك للموهوب
 ولو وهب الحل الذي على الجارية والثوب ولم يهب الجارية لم يجز الهبة
 حتى ينزعه ويدفعها لتوب والحل الى الموهوب له لان الحل والثوب مادام
 على الجارية يكون تبعاً للجارية مشعولاً بالاصل فلا يجوز هبته كجواز الخلطة
 وخوان الطعام . رجل قال لغيره وهبت لك هذا البيت فقال الموهوب له
 قلت ما ز قالوا ولا يدخل في الهبة الفلق والسرب والسلايم المفترقة لانه

بمثلة متاع موضوع في البيت . ولو قال وهبت لك هذا البيت بمرافقة قالوا
يدخل هذا الاشياء في الهبة . قال مولانا رح عندي الغلق لا يدخل في بيع البيت
بذكر المرافق فلا يدخل في الهبة . رجل وهب لأخيه أرضا على أن ما يخرج منها
من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب . قال أبو القاسم رح أن كان
في الأرض كرم وأشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وإن كانت الأرض دحا
فالهبة فاسدة قال الفقيه أبو الليث رح لأن في الشرط على الموهوب له رد
بعض الهبة على الواهب فيجوز الهبة ويبطل الشرط لأن الهبة لا تتطلب بالشرط
الفاصلة في الأرض القداح شرط على الموهوب له عوضا مجهولا لأن الخارج
من الأرض غناء ملكه فيكون له فكان مفسد الهبة . رجل أضل أولاده فوهبها
لأخيه وسلطه على طلبها وقبضها منه وحدها قال أبو يوسف رح هذه هبة
فاصلة لانها هبة على خطر والهبة لا تصح مع الخطر . وقال زفر رح يجوز
هذه الهبة . رجل له على رجل ألف درهم نقد بيت المال والف غلة . وقال
للمديون وهبت لك أحد المالين قال محمد رح جازت الهبة والبيان إليه
مادام حيا ولو أوفته بعد موته أن مات قبل البيان لأن هبة الدين اسقاط
والجهالة لا تمنع صحة الاسقاط ويكون البيان إلى المسقط . رجل في الرجل
ثوبين وقال له أيهما شئت فلك والآخر لابنتك فلان وابن صغيران بين
الموهوب له قبل أن يتفرقا جاز لان ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان
وقت العقد وان تفرقا قبل البيان لا يجوز لتقرر الجهالة . وعلى هذا الوهب
غلاما وشيئا على أن الموهوب له بالخيار ثلثة ايام ان اجاز قبل الافتراق
وان لم يميز حتى افتراق لم يميز . ولو وهب شيئا على أن الواهب بالخيار ثلثة ايام

١٧٢

صحت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقبة لانهم فلا يصح فيها شرط الخيار احد الشريكين
 اذا قال لشريكه وهبت لك حق من الربح قالوا ان كان المال قائما لاتصح لانها
 هبة المشاع فيما يقسم وان كان الشريك استهلك المال صحت الهبة لانها ماثلة
 دينيا بالاستهلاك والدين لا يقسم فيكون هذا هبة المشاع فيما لا يقسم فتصح
 رجل وهب لآخر مائة بطن غنمه وامره بقبضه اذا وضعت لاتصح وان قبض
 بعد الوضع لانها هبة العديم . وكذلك الدهن في البسميم والزيت في الزيتون
 قبل ان يصير دقيق الحنطة قبل الطحن . رجل وهب للدين من عليه الدين
 ذكر شمس الائمة السرخسي رح انها لاتصح من غير قبول المديون عند اخلافا
 لرفد رح . وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رح وفي اكثر الكتب انها لاتصح من غير
 قبول . وهكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رح انها لاتصح من غير قبول الا انها تبطل
 بالرد . وعن آية يوسف رح انها لاتصح من غير قبول كما قال شمس الائمة
 السرخسي رح . ولو كان الدين بين الشريكين فوهب احدهما نصيبه من
 المديون جاز وان وهب نصف الدين مطلقا يتعد في الربح ويتوقف
 في الربح كما لو وهب نصف العبد المشترك

فصل في هبة المشاع

رجل وهب نصيبه مما يقسم كالدار والارض والكيل والموزون من غير
 شركة لا يجوز عند الكل وان وهب من شركة لا يجوز عندنا . وقال ابن
 ابي ليلى رح يجوز . ولو وهب داره من رجلين لا يجوز في قول ابى حنيفة رحمه الله
 وكذا لك كل ما يقسم . وقال صاحباه رح جاز . ولو وهب داره من رجلين جاز
 عند الكل . وكذا لو اجر داره من رجلين . ولو وهب نصيب داره من رجل وهب

النصف الآخر من رجل آخر وسلم الدار إليهما معا جاز. وأن تقدم تسليمه لأحدهما
لا يجوز وقال أبو حنيفة رج لا يجوز في الوجهين وفيما لا يقسم كالعبد والداية والنوا
والحماء يجوز هبة المشاع من الشريك وغيره في قولهم. ولو وهب درهما صبيها
من رجلين اختلفوا فيه قال بعض المشايخ رج لا يجوز لأن تنصيف الدرهم لا يضر
تكان ما يحتمل القسمة والصحيح أنه يجوز وبه قال القاضي الإمام أبو الحسن
علي السعدي والشيخ الإمام تميم الأئمة الخوارج رج لأن الدرهم الصحيح
لا يكسر عادة فكان ما يحتمل القسمة حتى لو كان من الدراهم التي تكسر عادة
فلا يضرها الكسر والتبعيض كانت بمنزلة المشاع يحتمل القسمة فلا يجوز
والدينار الصحيح فالأربعون يكون بمنزلة الدرهم الصحيح. رجل موه درهما
فقال لرجل وهبت منك درهما صبيها قالوا كان الدرهمان مستويين في الوزن
والجودة لا يجوز لأن الهبة تناولت أحدهما وهو مجهول. وإن كانا متفاوتين جاز
لأن في الوجه الأول الهبة تناولت أحدهما وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم
منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة وفيما إذا ضدت الهبة بحكم الشروع إذا ^{هلك}
الهبة عند الموهوب له هل تكون مضمونة عليه ذكر ابن رستم رج جلد دفع
يمين لرجل وقال أحدهما هبة لك والآخر أمانة عندك فهل كاجبها يضمن
بها وهو في الإخرايين قال وإنما يضمن لأنه أخذ بهبة فاسدة فبأنها تكون
مؤنة. وذكر في مضاربة الكبير رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال نصفها هبة
ونصفها مضاربة عندك لا يجوز فإن هلك المال عند القايض يضمن
مائة درهم. ولو وهب نصف الدار وتصدق وسلم ثلث الوهاب
ما وهب وتصدق ذكر في وقف الأصل أنه يجوز بيعه لأنه لم يقبض

ولو باعها الموهوب له لا يجوز بيعه لانه لم يملك بصران هبة المشاع فيما يقسم لا يقيد
 الملك وان اتصل به القبض وبه قال الطحاوي . وذكر عمام رح انها تقيد الملك
 وبه اخذ بعض المشايخ رح رجل دفع تسعة دراهم الى رجل وقال ثلثة لك قضاء
 من حقك وثلثة لك هبة وثلثة تصدقت بها عليك قال محمد رح ثلثة قضاء
 جائزة وثلثة صدقة لم تجز ولم تضمن وثلثة هبة لم تجز وتضمن بصران الهبة
 الفاسدة مضونة . رجاء اعطى رجلا درهماين وقال نصفها لك وهما في الوزن
 والجودة سواء عن اي حنفية رح انه قال لم تجز . وان كان احدهما اقل واجود
 او اوردى جاز ويكون مشاعا لا يحتمل القسمة . وان قال وهبت لك ثلثتها وهما
 في الوزن والجودة سواء ودفعها اليه جاز . وان قال احدهما لك هبة لم تجز
 كانا سوائين او مختلفين . وعن ابي يوسف رح في النوادر اذا قال وهبت لك
 نصفها من هذه الدار ولهذا الاخر نصفها لم تجز . وان قال وهبت لكما احدا
 نصفها ولهذا الاخر نصفها جاز . رجل تصدق بعشرة دراهم على رجلين
 فقيرين قال في الجامع الصغير جاز وان تصدق بها على سبعين لا يجوز في قول ايحينة
 رح وقال صاحباه رح جاز كانا فقيرين او غنيين . وذكر في هبة الاصل اذا وهب
 لرجلين شيئا يحتمل القسمة لا يجوز في قول ايحينة رح . وكذلك الصدقة
 فصار في الصدقة على رجلين عن ايحينة رح روايتان وجه الفرق بين
 الهبة والصدقة معروف فانه قل ان يكون الصدقة على غنيين بمنزلة الهبة
 والهبة من الفقيرين بمنزلة الصدقة . ولو وهب دارا من رجل فوكل الموهوب
 له رجلين بقبض الدار فقبضها حار عبد بن جبر وهب له احد المولين
 شيئا يحتمل القسمة لاتصحا لانهما لم تصح في نصيب الواهب لانه يكون

واهب النفسه فيق في نصيب صاحبه شيئاً يحتمل القسمة فأن كان الموهوب شيئاً
 لا يحتمل القسمة جازت في نصيب صاحبه لانه وقع في نصيب صاحبه شيء
 لا يحتمل القسمة . رجل وهب دار الرجل وسلم . وفيها متاع الواهب لا يجوز لان
 الموهوب مشغول بما ليس بهبة فلا يصح التسليم . امرأة وهبت دارها من
 زوجها وهي ساكنة فيها ومتاعها فيها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة
 ويصير الزوج قابضاً للدار لان المرأة ومتاعها في يد الزوج فصح التسليم ^{حك}
 وهب داراً فيها متاع الواهب او جوالق او جراباً فيها طعام الواهب وسلم
 لا يجوز لان الموهوب مشغول بما ليس بهبة ولو وهب المتاع والطعام دون
 الجوالق والدار وسلم جاز لان الموهوب غير مشغول بغيره بل هو شاغل غيرة
 . ولو وهب ارضاً فيها زرع او نخلاً او نخلاً عليها تمرا ووهب الزرع بدون
 الارض او النخل بدون الارض او نخلاً بدون التمر لا يجزى الهبة في هذه
 المسائل لان الموهوب متصل بغير الهبة اتصال خلقته مع امكان القطع
 والفصل فقبض احدهما بدون الاخر غير ممكن في حالة الاتصال فيكون بنتيجة
 المشاء الذي يحتمل القسمة . ولو وهب داراً فيها متاع الواهب وسلم الدار
 بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع لان الدار مشغولة بالمتاع
 فصحت هبة المتاع . ولو وهب المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب
 الدار وصحت الهبة فيها جميعاً . ولو وهب الدار دون المتاع او الارض دون
 ثم الزرع والنخل او النخل دون التمر او التمر دون النخل ولم سلم ختم وهب
 هذا المتاع والزرع والنخل والتمر وسلم الكل وصحت الهبة في الكل لانه لم يوجد
 باع عند القبض والتسليم ما يمنع القبض فصار كما لو وهب الكل هبة واحدة

وسلم. أما إذا فرق التسليم والقبض تغرق العقد فيفسد كل عقد بحكم فساده
القبض كما لو هب نصف الدار وسلم ثم هب النصف الآخر وسلم فانه يفسد
العقدان جميعا ولو هب زرع ابدون الارض وتم ابدون النخل وامر بالمحط
والجذا ففعل الموهوب له ذلك جاز لان الموهوب له اذا قبض الهبة باذن
الواهب صح قبضه في المجلس وبعده وان قبض بدون اذنه ان قبض في المجلس
قبل الافتراق جاز استحسانا لان القبض في الهبة بمنزلة القبول فصح في المجلس
ما لم ينهد. وان قام الواهب وخرج قبل قبض الموهوب فقبضه الموهوب له ^{ان كان}
بامر الواهب صح والا فلا. وان كان الموهوب سائبا عن حضرة الموهوب له
فان قبضه بامر الواهب صح والا فلا والصدقة في هذا بمنزلة الهبة وكذلك
القروض والبيع الفاسد والرهن ان قبض بعد الافتراق عن المجلس ان قبض
بحكم الاذن صح قبضه والا فلا. والتولية في هبة الفاسدة لا يكون قبضا عند
الكل كما في البيع الفاسد. وفي الهبة الجائزة التولية قبض عند محمد ربح
والموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الواهب والموهوب له فالقبض فيها ان
يأمره بالقبض وعند ابي يوسف ربح لا يكون قبضا فيما ينقل حتى يزيله عن مكانه
. والتولية ان يخل بين الهبة والموهوب له ويقول اقضه. رجل وهب دارا
فيها متاع ووهب متاعها وخل بين الكل والموهوب له ثم استحق المتاع بقيت
الهبة جائزة في الدار لان الكل كان في يده فعلم التسليم وهو كما استحاردا ان
او غصب متاع رجل ووضعه في الدار ثم ان المعير وهب الدار منه صح الهبة
لان المتاع والدار كانت في يده. وكذلك لو اودعه المتاع والدار ثم وهب الدار
صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يحوله فهو جاه مستحق واستحق المتاع كان له

ان يقضى الموهوب له جعل الموهوب له غاصبا ضامنا للمتع هجر التولية
 لا انتقال يد الواهب الى الموهوب له . وكذا لو وهب جوالق بمانيه من المتاع
 وخط بين الكل ثم استحق الجوالق صحت الهبة فيما كان فيه . ولو باع متاعا
 في دار وخط بينه وبين المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة . ولو وهب الدار فيها
 متاع الواهب سلم الدار بما فيها ثم وهب المتاع جازت الهبة في المتاع دون
 الدار لانه حين سلم الدار ولا يحكم الهبة لم يصح تسليمه فاذا وهب المتاع
 بعد ذلك كانت الدار مشغولة بمتاع الواهب فصحت هبة المتاع ولو وهب
 المتاع اولا وسلم الدار مع المتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فيهما جميعا .
 رجل وهب دارا لرجلين لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها لا يجوز في قول ابي حنيفة
 وايه يوسف رج ويحوز في قول محمد رج ولو تصدق بدار على فلانة معينة وعلم
 ما في بطنها والعلم محيط بانه لا ولد في بطنها حين تصدق بالدار لا يجوز ولو تصدق
 عليها وعلى هذا الحائط جازت الصدقة . ولو وهب دار لابنين له احدهما
 صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل . بخلاف ما لو وهب من كثيرين
 وسلم اليهم ما جملة فان الهبة جائزة لان في الكبيرين لم يوجد الشيوع لا وقت
 العقد ولا وقت القبض . واما اذا كان احدهما صغيرا فكما وهب يصير الاب
 قابضا حصته الصغير فتكن الشيوع وقت القبض . رجل وهب من رجل
 دارا واصله فاستحق نصفها بطلت الهبة في الباقي . ولو وهب دارا في مرضه
 وليس له مال سوى الدار ثم مات لم يجر الوارث هبته بقيت الهبة في ثلثها
 وتبطل في الثلثين . ولو وهب دارا بما فيها من المتاع وسلم ثم استحق المتاع
 ذكر في الزيادات ان الهبة لا تبطل في الدار . وذكر ابن رستم رجلا هذا قولا

محمد رح اما في قول ابي يوسف رح لو استحق وسادة منها تبطل الهبة في الدار
لان الموضع الوسادة من الدار لم يقبض . ولو وهب ارضا فيها زرع يزرعها ثم استحق الزرع
بطلت الهبة في الارض عند الكل والزرع لا يشبه المتاع . ولو وهب سفينة فيها طعام بطلت
ثم استحق الطعام بطلت الهبة في قول ابي يوسف رح قال ابن رستم وهذا قول ابي حنيفة ^{فيها} وقال محمد
رح لا تبطل الهبة في السفينة لابي يوسف رح ان موضع الطعام من السفينة
لم يقبض فلم يصح هبة السفينة . ولو وهب لابنه الصغير ارضا فيها زرع للاب
او وهب لابنه دارا والاب ساكن فيها لم يجز الهبة . وعن ابي حنيفة رحمه الله
في المجرى رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب فيها ساكن اوله فيها متاع
او فيها قوم يسكنون بغير اجر جازت الصدقة ويصير الاب قابضا لابنه
. ولو كان فيها ساكن باجر كانت الصدقة باطللة . رجل وهب لرجل جارية
واستثنى ما في بطنها فقال على ان يكون الولد له ذكر في الاصل ان الهبة
جائزة وتكون الجارية مع ولدها للموهوب له لانه لو لم يستثن الولد كانت
الجارية وولدها للموهوب له فيكون الولد داخلا في الهبة فكان استثناء
الولد شرطا مبطلا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح والخلع
والصلح عن دم العمد على حيوان بدون الولد في هذا يكون بمنزلة الهبة والبيع
والاجارة والرهن يبطل باستثناء الولد . ولو اعتق ما في بطن جارية ثم وهب
الجارية جازت الهبة في الام . وذكر في عتاق الاصل لو دبر ما في بطنها ثم وهب
الام لم يجز قيل فيها روايتان في رواية لا يجوز الهبة في الاعتاق والتدبير
جميعا . وقيل جازت الهبة فيهما والصحيح هو الفرق بين الاعتاق والتدبير
في الاعتاق يجوز الهبة وفي التدبير لا يجوز لان التدبير لا ينزل الجارية عن ملكه

فيكون الموهوب متصلاً بغير العبة من ملك الواهب والاعتاق يزيل الملك فلا يصور الموهوب بعد اعتاق الوالد متصلاً بغير العبة فيجوز كما لو وهب لرجل داراً فيها ابن الواهب فصارت استثناء الولد على ثلاثة أقسام في قسم باستثناء الولد يفسد التصرف وهو البيع والاجارة والرهن لان استثناء الولد بمنزلة شرط فاسد وهذه التصرفات لا تتحمل الشرط الفاسد وفي قسم يجوز التصرف ويبطل الاستثناء وهو النكاح والخلع والصلح عن دم العمد لان الشرط الفاسد لا يفسد هذه العقود وفي قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً وهو الوصية لان في حكم الوصية ما في البطنة لشخص عطا حدة يجوز اقراره بالوصية فجاز استثنائه والله اعلم

فصل في جنس مسائل لا يصح فيها الشرط

ذكر ابن هرستم رحمه في النوادر رجل قال لأخيراً في جوارقك أو ثوبك على أنه ان ضاع فانا ضامن لك قال يلغو هذا الشرط ولا يكون ضامناً وعن أبي يوسف رحمه في النوادر رجل دفع زجاجة إلى رجل يقطعها بأجر فقال له لا ضمان عليك ان كسرتها فكسرها قال ان كان مثلها رجاً يسلم يكون ضامناً وان كان لا يسلم لا يضمن ويبطل الشرط ومنها رجل استأجر دابة فقال له صاحبها لا تجرها كائن له ان يواجرها ولو رهن عند انسان فقال المرتفع للراهن اخذ عيانه ان ضاع ضاع بغير شيء فقال الراهن نعم فالرهن جاز والشرط باطل ان ضاع ضاع بالمال وعن محمد رحمه رجل دفع إلى قصار ثوباً ليقيم فقال له لا تضع مفيدك حتى تفرغ عنه كي تضمنه فليس ذلك بشيء ولا يضمن وعن أبي يوسف رحمه رجل رهن عند انسان عبداً بالف درهم وقيمته الفان عيانه

١٩٠
 المرتقن يضمن الفضل اذا هلك المرتقن او اشتغل المرتقن انه لو مات العبد لا يبطل
 دينه كان الوهن فاسداً . وعن محمد بن في السيرة الامام اذا اودع غنمة في دار
 الحرب وشرط على المودع انه لو استهلكه يضمن لا يصح هذا الشرط ولو استهلكه
 لا يضمن . وذكر في الحيل رجل اجز دارا وامر المستاجر ان ينفق الاجر على الدار
 وشرط ان يكون مقبول القول في الاتفاق كان الشرط باطلا ولا يقبل قوله
 ونظائر هذا تارة في كتاب الوديعة والعارية ان شاء الله تعالى الشيوخ
 الطاري لا يبطل الهبة الا رواية عن ابي يوسف رج . مريض وهب داره
 لانسان والدار لا تخرج من ثلث ماله ولم يجز الوارث هبته فان الهبة
 تنقض في الثلثين وتبقى في الثلث . ولو اشترى رجل دارا وهو شفيعها
 وقبضها ووهبها ولها شفيع آخر ثم ان الشفيع الثاني اخذ نصف الدار
 بالشفعة بطلت الهبة في الباقي لان الشفيع الثاني اخذ الشفعة بحق سابق
 على الهبة فيكون الشيوخ مقارنا للهبة . اما في فصل المريض الشيوخ مقصود
 على الحال لم يكن للوارث حق الفسخ في حياة المورث وانما ثبت ذلك بعد
 موته فانما يبطل الملك في الثلثين عند الفسخ لاقبله . الا ترى ان الهبة لو كانت
 جارية فوطئها الموهوب له ثم انتقضت الهبة برد الوارثة او برجوع الوهب
 في الهبة لا يلزمه العقر . رجل عليه دين فمات قبل القضاء فوهب صاحب الدين
 الدين لوارث المديون مع سواء كانت التركة مستفرقة او لم تكن فلوان
 الوارث رد الهبة مع رده في قول ابي يوسف رج وتبطل الهبة وقال محمد
 رج لا يصح . وقيل لاختلاف بينهما فيصع رده عندها انما الخلاف بينهما
 فيما اذا وهب الدين من الميت فرد الوارث فعند ابي يوسف رج يصح وعند

مجدد لا يصح . رجل له على عبد انسان دين فوهب صاحب الدين الدين من مولاة تحت الهبة . ولو ان المولى رده هبته قيل هو على هذا الخلاف عبد لا يوسف رج يصح رده سواء كان على العبد دين محيط او لم يكن . وقيل يصح رده عند الكل وهو الصحيح . مريض وهب شيئاً ولم يسلم حتى مات بطلت هبته لان هبة المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعتبر فيه الثلث والثلاثان فلا تتم بدونه القبض . رجل جعل داره مسجداً ثم استحق شيئاً منه خرج الباء من ان يكون مسجداً لان المستحق استحق البعض بحق سابق فكان شيو عا مقارناً فيبطل والله اعلم

فصل في الرجوع في الهبة

للوأهب ان يرجع في هبته من غير المحارم ما لم يعرض او ازاد ايت الهبة في بدنها وزيادة السعر لا تمنع الرجوع . ولو ولدت الهبة ولداً كان للأهب ان يرجع في الام في الحال . وقال أبو يوسف رج لا يرجع فيها حتى يستغني الولد عما ثم يرجع في الام دون الولد . ولو ازاد ايت الهبة في بدنها ثم وهبت الريادة كان للأهب ان يرجع في هبته . ولو خرجت الهبة عن ملك الموهوب له الى غيره او هلك لا يرجع الواهب . وكذا لو هلك الواهب او الموهوب له . ولو ادعى الموهوب له الهلاك كان القول قوله من غير عمن . ولا يرجع في الهبة من المحارم بالقربة كالآباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفلوا والاد البنين والاولاد البنات في ذلك سواء . وكذا الاخوة والاختوات والاعمام والعمات والمحرمات بالسبب لا بالقربة لا تمنع الرجوع كالآباء والامهات والاخوة والاختوات من الرضاع وكذا المحرمات بالمصاهرة كأمهات النساء والريائب وازواجه البتيع والبنات . اذا وهب العبد المديون من صاحب دينه بطل دينه

وكذا لو كان على العبد جنابة خطأ فذهب له لو الجنابة بطلت الجنابة ويكون .
 للواهب ان يرجع في هيبته استحسننا . واذا رجع مولى العبد في هيبته العبد لا يعود
 الدين والجنابة في قول محمد رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح . وفي القياس لا يصح
 رجوعه في الهبة وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة والمعلّى عن ابي يوسف وهشام
 عن محمد رحمهم الله . وفي الاستحسان يصح رجوعه . ولو ذهب الامة من جهة
 بطل النكاح فان رجع في الهبة بعد ذلك صح رجوعه لا يعود النكاح كما لا يعود
 الدين والجنابة وعلى قول ابي يوسف رح اذا رجع المولى في الهبة يعود الدين
 والجنابة وابو يوسف رح استغنى قول محمد رح وقال ارايت لو كان على
 العبد دين لصغير فذهب المولى عبده من الصغير فقبل الوصي وقبض يسهط الدين
 فان رجع الواهب في الهبة بعد ذلك لو قلنا بانه لا يعود الدين كان قبول الواهب
 الهبة تصرفا زاعما على الصغير وانه لا يملك ذلك . واما مسألة النكاح فيها
 روايتان عن ابي يوسف رح في رواية اذا رجع الواهب يعود النكاح . وفي رواية
 شيئا من ذى الرحم المحرم واحدهما مسلم والاخر كافرا لا يرجع الواهب في الهبة
 لان المانع من الرجوع القرابة . الموهوب له اذا علم الموهوب القرآن او الكتابة
 او كانت اعجمية فعلمها الكلام او شيئا من الحرف لا يرجع الواهب في الهبة
 لحدوث الزيادة في العين وعلى قول زفر رح تعليم الحرف وما اشبه ذلك
 لا يمنع الرجوع في الهبة . وعن محمد رح في المنتقى انه لا يبطل حق الواهب في الرجوع
 كما هو قول زفر رح وعن ابي حنيفة رح فيه روايتان . ولو ذهب عبدا كافرا
 فاسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع في الهبة لانا الاسلام
 زيادة . ولو ذهب شيئا له حر ومونة بيغداد فحل الموهوب له المبلدة اخرى

لا يكون للواهب ان يرجع في العبة. ^{١٨٣} قل هذا اذا كان قيمة العبة في المكان الذي
 انتقل اليه اكثر وان استوت قيمتها في المكانين كان للواهب ان يرجع في عيبته
 ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب له الى دار الاسلام ليس
 للواهب ان يرجع في عيبته. رجل وهب ثوبا مقصرا الموهوب له لا يرجع الواهب
 في العبة بخلاف ما الرغسله لان القصارة زيادة بخلاف الغسل وفي الاملاء
 اذا غسله او قصره ان يرجع في العبة وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد ذلك
 في الثمن. رجل وهب لآخر دراهم وسلمها الى الموهوب له ثم ان الواهب استقرضها
 من الموهوب له واقرضه جاز ولا يكون للواهب ان يرجع في العبة اذ لانها
 صارت مستهلكة وديننا على الواهب. رجل وهب ثوبا قبله الموهوب له
 بالماء بطل حق الواهب في الرجوع لان اسم التراب قد زال وصارت ثيابا اخرى
 بخلاف ما اذا وهب سويقا قبله الموهوب له بالماء فان لا يبطل حق الواهب
 في الرجوع لان اسم السويق لا يبطل ولم يحدث فيه زيادة بل حدث نقصان
 فلا يبطل حق الواهب في الرجوع كما لو وهب حطة منه الموهوب له الماء
 رجل وهب عبدا فقطعت يده عند الموهوب له واحد الموهوب له اية ايده
 كان للواهب ان يرجع في العبة ياخذ العبد ولا يامد الاية في قول
 ابن حنيفة وابي يوسف ربح. رجل وهب لرجل ثوبا فسلمه اليه ثم اختلسه
 منه فاستهلكه ضمن الواهب قيمة الثوب. للموهوب له لان الرجوع في العبة
 لا يكون الا بقضاء او ارضاء. وذكر في المتن عن محمد ربح رجل وهب جارية
 وسلمها الى الموهوب له ثم رجع فيها ربحا. ولا ارضاء واعتقها لم يبرح
 عتقه قال وليس له ان يرجع فيها الا بقضاء او ارضاء. ولو نصدق على رجل بدينين

ثم استقال من التصديق عليه فاقاله لم يجز حتى يقبض لانها مبة مستقبلية وكذا
اذا وهب لذي رحم وكل شيء لا يفسخه القاضى اذا رفع اليه لاختصاص اليد كان الرجوع
فيها بمنزلة الهبة المستقبلية وكل شيء يفسخه القاضى لاختصاص اليه فاقاله الموهوب
فلما يهلك من مال الواهب وان يقبضه مريض وهب له عبد ثم رجع الواهب
في الهبة بغير قضاء فرد المريض عليه برضاه جاز ذلك من الثلث فان كان الر
بقضاء يجوز ولا شيء لو رثه المريض على الواهب. وكذلك رجل اشترى عبدا
وقبضه ثم وهبه لانسان وسلم ثم رجع في الهبة بغير قضاء ثم وجد بالعبد
عيبا كان له ان يردّه على بائعه جعل الرجوع في هذا بغير قضاء بمنزلة الرجوع
بقضاء القاضى. رجل وهب عبدا ففرض العبد عند الموهوب له فداواه حتى صح كان
للمواهب ان يرجع فيه. رجل وهب دارا في الموهوب له في بيت الضيافة التي
سميت بالفارسية كاشانه تنور الخبز كان للمواهب ان يرجع في هبته لان
مثل هذا يعد نقصانا ولا يعد زيادة. وكذا لو جعل فيه اربا. ولو وهب عبدا صغيرا
فشب فصار رجلا طويلا لا يرجع الواهب فيه لان الزيادة في البدن تمنع الرجوع
وان كانت تنقص القيمة وكذا لو كان يخيفان من اوكان قبيحا فحسن لا يرجع الواهب
رجل وهب لرجل جارية فاراد الواهب ان يرجع فيها فقال الموهوب له هي متينها
صغيرة فكبرت وازدادت خيرا وقال الواهب لا بل وهبتها لك اذ لك كان يقول
للمواهب وكذا في كل زيادة متولدة واما ما في البناء والخياطة ونحوها كان القول
قول الموهوب له. رجل في يد دار قال للرجل اخي تصدقت بها على واذنت لي
في قبضها فقبضتها وقال المتصدق لا بل قبضتها بغير اذني كان القول للمتصدق
ولو قال الذي في يد الدار كانت في يدي فتصدقت على فاجزت وقال المتصدق

لابل كان حيث في يدي وقبضتها بغير اذنه كان القول للمتعدي عليه ولو ادعى
 رجل عبدا في يد غيره ونعم انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنهما
 فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبته لي وقبضته باذنك
 كان القول قول الموهوب له وان قال الموهوب له حين وهبته لي كان في ذلك
 لا يحضرتنا فامر قني بقبضه فقبضته لا يصدق. ولو قال المدعي وهب لك والله
 ولم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حيوته فاما كان العبد
 في يد الذي يدعي القبض في حيوته كان القول للوارث. رجل وهب لرجل
 مصفا فنقطه الموهوب له باعراب لا يرجع الواهب في هبته. واذا وهب احد
 الزوجين لصاحبه لا يرجع في الهبة وان انقطع النكاح بينهما. ولو وهب لاجنبيه
 ثم تزوجها او وهبت لاجنبيه ثم تزوجت نفسها منه كان للواهب ان يرجع في الهبة
 لان النكاح بعد الهبة لا يمنع الرجوع. ولو وهبت المرأة شيئا لزوجها واعت
 انه استكرهها في الهبة يسمع دعواها. واذا مات الواهب او الموهوب له
 يبطل حق الرجوع. ولو وهب احد لقريبه شيئا لا يرجع في الهبة وان كان احدهما
 مسلما والاخر كافرا. ولو وهب لاجنبيه عبدا فقبضناه كان له ان يرجع في
 نصيب الاجنبيه ولو وهب لاجنبيه وهو عبد لاجنبيه كان له ان يرجع في الهبة لان
 الهبة وقعت لمولاه الاخ. وان وهب لعبد لاجنبيه كان له ان يرجع في الهبة في قول
 ابى حنيفة رح وقال صاحباه رح لا يرجع. ولو وهب لعبد هو ذرهم محرم منه
 ومولاه ايضا ذرهم محرم منه بان كان اخوه لاجنبيه عبدا لاجنبيه لامر ذكر الكفر
 عن محمد رح ان في قياس قول ابى حنيفة رح له ان يرجع في الهبة قال الفقيه ابو جعفر
 رح لا يرجع هو الصحيح لان المقصود من هذه الهبة صلة الرحم في جانب العبد والمولى

جميعاً ولما لو كان العبد عملاً للواهب ومولاه خاله فوهب شيئاً للعبد قال محمد ربح في قياس
 قول أبي حنيفة ربح للواهب ان يرجع في شبهه وقال محمد ربح وهذا فيبيع اذا وهب لذي الرحم
 وهو مكاتب لا يرجع مادام مكاتباً في قولهم فان عجز ورد في الرق كان للواهب ان يرجع في قول
 أبي يوسف وقال محمد ربح لا يرجع ولو ادي الكاتبة فعتق لا يرجع الواهب في قولهم والصدقة اذا
 بالعض لا يرجع التصديق فيها كانت للقريب واللاجئ وللواهب ان يرجع في هبته قبل ان يعقبه
 الموهوب له كان الموهوب له حاضر او غائبا اذن له في شبهه ان لم يأذن سغرد "واهب في الرجوع
 قبل القبض وبعد القبض لا يرجع الا بقضاء او رضاء والموهوب له ان يسحب في الهبة ما لم يقبض
 القاضيه بالرجوع وسقطت الهبة وبعد ما قضى لا يجوز رده " لا رجوع في الصدقة ولا في الهبة
 على المحتاج وعن أبي حنيفة ربح لا يرجع في الصدقة على عتق او فخر اسم سائياً رجل وهب داراً ربي
 فيها او جصصها او طينها او جعل فيها مغسلاً او ارضاً فيه في طائفة منها بناء او غرس شجرة افلا
 في شيء من ذلك عندنا وقال ابن ابي لي ربح له ان يرجع في جميع ذلك وهذا اذا كان البناء بعد طائفة
 وان كان لا يعد زيادة كالار في البيت والتور في الكاشانه لا يمنع الرجوع " ولو وهب داراً
 فهدم الموهوب له بناءها كان له ان يرجع في الارض وكذا في عمارة اير اذا سلمت تلك المعة بهذا
 او بيع كان له ان يرجع في الباقي وان كانت الهبة ثوباً صبغه احمر او اصفر باطالة لا يرجع الواهب
 قطعه ولم يخطه كان له ان يرجع ولم يذكر في الكتاب اذا صبغه اسود قالوا عند أبي حنيفة ربح له ان يرجع
 فيه وقال صاحباه ربح لا يرجع كما لو صبغه بشيء آخر. وأبو يوسف ربح كان يقول أو لا يقول
 أبي حنيفة ربح ثم رجع وقال ربما يفتق على السواد اكثر مما يفتق على صبح آخر وقبل هذا اذا كان السواد
 لا يعد زيادة فان كان يعد زيادة نداد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل رجل وهب لرجل هبة
 فقبضها الموهوب له ووهبها لآخر وسلم ثم رجع الواهب الثاني في هبته بقضاء او رضاء كان
 للواهب الاول ان يرجع في هبته لان الرجوع في الهبة فسخ عند الكل فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه

عار كان منطما به وعلى قول راجح اذا كان الرجوع بغير قضاء لا يجوز الوهاب ان يرجع لما
 عرف الوهاب اذ يرجع فيه ، يرص الوهب له بعرضاء بعرض ذلك من جميع مال الموهوب له
 او من الثلث منه رواب ، كذا في سماعه رجح ان في انصاف بعرض من جميع ماله رجل وهب حقه
 وادى له بقطعهها فمقطعها وانفق في نطع كان للواهب ان يرجع منه ولو وهب حقه باصلها ^{بمقطعها}
 الموهوب له كان للواهب ان يرجع منها وفي مكان من الارض وهو المصباح لان القطع بعضا
 والقصاصة من الرجوع . فلو انه جعل السيرة اياه انا او احد ، عالا لرجع الوهاب فيه . روي انه
 يرجع في الجذوع ماله . عليها . فلو انه يرجع في ثوبه ولو وهب سائة او بغيره من بجزء الوهب ^{له}
 كان للواهب ان يرجع منها وان . سماعه . د . د . محمد بن محمد بن رجح وهو رواية عن ^{الجذوة}
 ح . آ . هب هبة كان له ان يرجع في بعضها ان شاء . وكذا لو وهب ، عدد الرحلين كان له
 ان يرجع في حصه احدهما ان شاء . وكذا له وهب نصف احد ، د . د . ثانيا وصدق ، بالنصف
 على الآخر كان له ان يرجع في ذلك . وروى الصدوق اذ اوهب دارا فرجح في نصفها لثقل الهبة في المال
 د . د . هب الوهاب في الموهوب اليه عند رجوع الوهاب فقال الوهاب ، كذا هبة وقال
 الموهوب لك كاس صدقة فلا رجوع لك كان ، روى في الوهاب رجل وهب مساعا فجعل القسمة
 ثم قسم ما وهب ، سلم الى الموهوب ، له حار رحلان وهما عند الرجل سليمان اذ اذ احدهما ان يرجع في ^{حصه}
 والاخر عائب كان له ذلك لان ، د . د . هب هبة حكمة مسعود بالرد كما لو انفق ^{هبة}
 نصيبه نصا رجل وهب عدد الرحلين او رحلان وهما عند الرحلين او وهب احد هما
 نصيبه لسريته او لاحد سلم حار وان قال احدهما رحلا ، هب لك نصيب من هذا العدد ^{بما نص}
 ولم ينس النصف ولم يعلم الموهوب له نصيبه لان حار رحلا وهب نصيب ، عدد من او نصف نوب
 مختلفين هروي وعروي او نصف عشرة اوقاف مختلفة رطب وعروي ومخولك حار وكذا الدوران
 المختلفة لان العدد والنسب المختلفة والارباب المختلفة من احاسن مختلفة من جهة تالا ليجعل القسمة ^{بالتبوع}

فيها لا يمنع جواز الهبة اما الدواهب والقياب من نوع واحد من جملة ما يحتمل القسمة
 فالشروع فيها يمنع جواز الهبة. رجل وهب لرجل شيئا ثم قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع لا يسقط
 حقه. رجل وهب لرجلين الف درهم فقال لاحدهما الثلث والثلاثان للآخر لا يجوز في قول المجنف
 وابيوسف رح. ويجوز في قول محمد رح. وكذا لو قال لاسد كما منها ستمائة وللآخر اربعمائة
 وصحح اليتيم اذا وهب عبده للصغير والمسفير عليه دين صحته الهبة وسقط دينه فان اراد الو^{هب}
 الرجوع في هبته كان له ذلك في ظاهر الرواية. وروى هشام عن محمد رح انه ليس له ذلك
 في رجل وهب لرجل الهبة ماله فوهب الوكيل وسلاحا ويكون التوكيل بالهبة توكيلا بالتسليم
 اذا وهب الدين من المدين لئلا يلزم له ان يرجع فيه لان الدين سقط بالهبة فلا يحل العو^ض
 الواهب اذا اشترى الهبة من الوهوب له فالحال لا يمنع له ان يشتري لان الموصوب له يستجني
 عن الماكسة فيصير مشتريا باقل من قيمته الا الوالد اذا وهب لولده شيئا لان شفقة على
 ولده تمنعه من الشراء باقل من قيمته. وما يمنع الواهب من الرجوع وصول العون اليه

فصل في الوض

الوهوب له اذا عوض الوهب بعد الهبة و زال هذا عوض هبتك او ثوب^ا هبتك
 هبتك او قال كافيتك او اثبتك او تصدقت بها عليك بدلا عن هبتك يكون عوضا لا يرجع
 للواهب حق الرجوع ولا للمعوض ان يرجع على الواهب في العوض وان له مثل شيئا من هذا
 اللفاظ كان لكل واحد منهما الرجوع فيما اعطى. وتشتط شرط الهبة في العوض بعد الهبة
 من القبض والا فرائد انه تبرع. ويجوز تعويض الاجنبي كان ما الموهوب به له او غيره ولا يرجع
 للواهب حق الرجوع في الهبة بعد ذلك ولا للاجنبي ان يرجع في العوض. وليس للاجنبي العون^ج من
 على الموهوب له سواء عوض باعه او غيره الا ان يقول الموصوب نه عوض فلانا عني على اني ضا^{من}
 وهو كما قال غيره اطعم عن كفارة بمينة او قال ادركت ماله او قال هب لفلان عبدك هذا عني فان الامور

لا يوجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أني ضامن بخلاف ما لو قال لغيره اقض ديني للفلان
 فقتضاه كان للمامور أن يرجع على الأمر وإن لم يقل على أني ضامن. وموضع المسائل هبة
 الأصل. ولو أن الموهوب له تصدق على الواهب أو بخله أو أعمره وقال هذه عوض
 هبتك وسلم جان ويكون عوضا إذا وجد الواهب في العوض عبد لم يكن له أن يرجع في
 من الهبة كان العيب فاحشا ولم يكن رجل وهب عبد لرجلين وعوضه أحدهما عن
 خمسة كان للواهب أن يرجع في حصة الآخر وأصح رجوعه في النصف الثاني. ولو عوضه
 أحدهما عن نفسه وعن صاحبه لا يكون للواهب أن يرجع في شيء من العبد لما قلنا
 أن الغريمين يصح من الأجنبي. وإذا وهب للصغيرة نفوس الأب أو الوصي الواهب من
 مال الصغير لا يجوز لأنه تبرع فإذا بطل الغريمين كان للواهب أن يرجع في هبته وهو كالمو^{استحق}
 العوض كان للواهب أن يرجع في الهبة إذا كانت قائمة ولم تردها فإن استحق نصف
 العوض لا يرجع الواهب في شيء من الهبة ويصير كأنه عوضه الباقي والعوض وإن كان
 سيرا. طاحن الواهب في الربيع. فإن قال الواهب أرد ما يفهم من العوض وأرجع في
 الهبة لم يكن له ذلك. وعن أبي يوسف رحمه الله له أن يرد ما يفهم من العوض ويرجع
 في الهبة إن شاء. وعلى قول زفر رحمه الله إذا استحق نصف العوض كان للواهب
 أن يرجع في نصف الهبة. وعندنا ليس له ذلك لأنها ليست بمعاوضة ولهذا يصح^{بعض}
 بثمن سيرا وكثير من جنس الهبة أو من غير جنسها. فإن استحققت الهبة كان
 للمعوض أن يرجع في العوض وإن استحق نصف الهبة كان للمعوض أن يرجع
 في نصف العوض لأنه إنما عوضه ليس له الهبة رجل وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له
 درهما من تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عندنا وكان للواهب أن يرجع في هبته
 وقال زفر رحمه الله يكون عوضا. وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتا منها

^{١٤٤}
 ولو وهب نصر في السلم هبة فعوضه المسلم خيرا او خنزيرا لم يكن عوضا والله اعلم
 ان يرجع في هبته وكذا الرجل اذا عوض الواهب شاة مسلوخة ثم ظهر ان هبته
 رجع الواهب في هبته. وكذا العبد الماذون اذا وهب لرجل هبة فعوضه
 الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فيما دفع لان هبة العبد بالحلقة
 ماذونا او محجورا واذا بطلت الهبة بطل التعويض. وكذا الصغير اذا وهب
 ماله لرجل فعوضه الموهوب له لا يصح لانه عوض عن هبة بالحلقة رجلا وهب لرجل
 ثوبا غيره وسلمه اليه فاجازه المالك جازت الهبة من المالك وله ان يرجع
 فيهما ما لم يعوض او يكون الموهوب له ذارحم محرم من المالك محقوق الهبة فتكون
 لصاحب الهبة لا للذي ياشرها. فلوان الموهوب له عوض الذي باشر الهبة
 او كان بينهما قرابة فذلك لا يمنع صاحب الهبة عن الرجوع في الهبة جلد
 لرجل ثوبا وخمسة دراهم فسلم الكل اليه ثم عوضه الثوب او الدراهم لم يكن
 عوضا عنه ^{١٤٥} لان الكل هبة واحدة فلا يكون البعض عوضا ولو وهب
 لرجل هبتين مختلفتين يعنى في العقدتين في مجلس واحد او مجلسين فعوضه
 احدتهما عن الاخرى كان عوضا. وعن ابي يوسف رحمه الله لا يكون عوضا كما لو كان
 العقد واحد الا ان ماله لا يكون عوضا عن ماله ولو كانت احداهما صدقة والاخرى
 هبة فعوضه الصدقة عن الهبة كان عوضا. رجل وهب لرجل حلقة فلحق الموهوب
 بعضها وعوضه دقيقا من تلك الحلقة كان عوضا. وكذا لو وهب ثيابا وصنع ثوبا
 منها بعصفا وخاطه قيصا ثم عوضه كان عوضا. وكذا لو وهب سويقا واسمن
 بعضه ثم عوضه كان عوضا لانه صار شيئا اخر ولهذا لا يكون للواهب ان يرجع
 في الهبة بعد ما فعل ذلك فان كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها شرائط

الهبة في الابتداء حتى لا يصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك
 قبل القبض. ولكل واحد منهما ان يمتنع من التسليم وبعد التقاض ثبت لها
 حكم البيع فلا يكون لأحدهما ان يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل
 واحد منهما ان يرد بالعيب ما قبض وان استحق ما في يده أحدهما يرجع على
 صاحبه بما في يده ان كان قائماً وبقيت دكان مالها. والصدقة بشرط العوض
 بمنزلة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس ان يكون الهبة بشرط
 العوض بيعاً ابتداءً وانتهاءً الا ترى ان المكروه على البيع اذا وهب بشرط
 العوض كان مكروهاً فيه والمكروه على الهبة بشرط العوض اذا ما كان مكروهاً والا كره
 بأحدهما يكون الراها بالآخر رجل وهب لرجل عبداً بشرط ان يعوضه ثوباً ان تقاضى
 وان لم يتقاضى لم يحزن والله اعلم

فصل في هبة الوالد لولده والهبة للصغير

رجل له ابن وابنة اراد ان يهب لهما شيئاً ويفضل أحدهما على الآخر الهبة
 اجمعوا على انه لا بأس بتفضيل بعض الاولاد على البعض في المحبة لان المحبة عمل
 القلب وذلك غير مقدور قال عليه الصلوة والسلام حين سوى بين النساء
 في القسم هذه قسمة فيما املك فلا تأخذن فيما لا املك. ولو وهب رجل شيئاً
 لاولاده الصغرة اراد تفصيل البعض في ذلك على البعض لا رواية لهذه في الأصل
 عن اصحابنا رج روى عن ابي حنيفة رج انه لا بأس به اذا كان التفضيل لزيادة
 فضل الدين فان كانا سواء يكره وروى المصنف رج عن ابي يوسف رج انه لا بأس
 به اذا لم يقصد به الاضرار وان قصد به الاضرار سوى بينهم يعطى للأنثى
 مثلاً ما سطره للذكر. وقال محمد رج يعطى للذكر ضعف ما سطره للأنثى والفتنة

على قول أبي يوسف رج. رجل وهب في صحته كل المال للولد جاز في القضاء ويكون
أما فيما صنع. رجل خال جعلت هذا الولد فلان كانت هبة ولو قال هذا الشيء
لولدي الصغير فلان جاز ويتم من غير قبول كما لو باع ماله من ولد الصغير جاز .
ولا يحتاج إلى القبول . رجل وهب لابنه الصغير دارا مشغولة بمحتاج الأب قال
أبو يوسف جاز ولا يحتاج إلى التفريط لأنها مشغولة بمحتاج القاض وهو الأب
ولو تصدق على ابنه الصغير بدار والأب ساكن فيها لا يجوز في قوله أبي حنيفة
رج ويحوز في قول أبي يوسف رج وعليه الفتوى لما قلنا في الهبة . ولو وهب عبدا
الأب لولد الصغير لا يجوز وإن باع جاز . رجل اتخذ ثيابا للولد الصغير ثم زاد
أن يدفع الولد له آخر لم يكن له ذلك لأنه لا اتخذ ثوبا لولد الأول صار ملكا للأول
بحكم العرف فلا يملك الدفع إلى غيره إلا إذا بين عند اتخاذ الأول أنه عارية
فحمله لأن الدفع إلى الأول يحتمل الإعارة فإذا بين ذلك مع بيانه . وكذا الرجل
إذا أحديا بالسميد فابق التلميذ بعد ما دفع إليه فاراد أن يدفع إلى غيره فهو
على هذا ابن وقت الاختار أنه إما به يمكنه الدفع إلى غيره . رجل جعز أبه بماله
دومة الأنتة مع الجهار إلى روحها ماتت الابنة فادعى الأب أنه كان عارية وذو حها
لدى الملائ احتلعوا به قال بعضهم القول قول الزوج والبينة على الأب
وبه وقال الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل رج . وقال بعضهم للقول
قول الأب لأنه هو الدافع ولما قال مولانا رج عنه وينبغي أن يكون الجواب على
التفصيل إن كان الأب من الكرام والأثر لا يقبل قول الأب لأن مثله
ما عمن الإعارة . وإن كان من أوساط الناس يكون القول قول الأب لأنه
مولد الدافع وليس بمكدر فيما قال من حيث الظاهر امرأة لعاهر على زوجها

وهبت المهر لابنها الصغير الذي من هذا الزوج الصحيح انه لا يصح هذه الهبة لان
هبة الذي من غية من غية الدين لا يجوز الا اذا وهبت وسلطت ولدها على القبض
يجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض. ولا يجوز للاب ان يهب شيئا من مال ولده
الصغير بعوض وغير عوض لانها تنبع استداء ولو وهب اجنبى للصغير هبة
فقبض الهبة يكون للاب كان الصغير في عياله. لم يكن واسمه علم

فصل في قبض الهبة للصغير

اذا وهب اجنبى لصغير هبة محق قبض الهبة والقبول للاب فان مات الاب او
نات صبة مقطوعة كان ذلك لوصي الاب لانه بمنزلة الاب وهو اول من الجدة فان
لم يكن له وصى ولا اب فحق القبض للمجد بالاب ثم بعده وصى الجدة ولا يجوز قبض غير
هؤلاء الاربعة الا ان يكون الصغير في عياله فان كان الصغير في حجر المولى وعياله
فوهب للصغير هبة ووصى الاب حاض فقبض المولى قبل لا يجوز قبضه لان الوصى
بمنزلة الاب وان قبض الاخ او المولى او الام والصبي في عيال اجنبى لا يجوز وان قبض
ذلك الاجنبى الذي الصغير في عياله جاز ولو كانت الصغيرة في بيت زوجها وهب
اجنبى لها هبة فقبض الزوج حاز وان كان الاب حاض ولو قبض الاب يجوز ايضا
وان كانت في بيت زوجها. ولو كان الصغير في عيال الجدة والاخ او الام والمولى
فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله والاب حاض اختلف
المشائخ رحم فيه قال بعضهم لا يجوز والصحيح هو الجواز كما لو قبض الزوج واب
الصغير حاض. وان كان الصغير يعقل القرض فقبض الهبة حاض قبضه ويبيعه
القاضي حتى لا يرجع الواهب في الهبة. ولو قبض الملتقط هبة الرقبط واللقيط
في عياله ليس له احد سواه حاض نفسه. كذلك كان الصغير في عيال اجنبى كان

لذلك الاجنبى حق القبض والمقتطاع ان يسلم اللقيط الا غيرة في تعليم الاعمال ولا يكون
لاجنبى اخوان يسترح منه

فصل في حبة المرأة مهرها من الزوج

رجل قال لامرأته قولاً وهبت لك مهرى فقالت وهى اعجمية لا تحسن العربية
قالوا لا تصح هذه الحبة فرقوا بين هذا والطلاق والعناق اذا امر الرجل امرأته
حتى قالت طلقت نفسي او قيل لرجل قد طلقت امرأته او اعتقت عبداً فقال ذلك
وقم الطلاق والعناق. والفرق ان الرضا شرط جواز الحبة وليس بشرط لوقوع
الطلاق والعناق ولهذا لو طلق مكرها او اعتق يقع الطلاق والعناق ولو اكره
على الحبة فهو بلا تصح قال الفقيه ابو الليث رج عندى لا يقع العناق ايضا اذا كان
معروفاً بالجهل. ولو قال لعبدة انت حر وهو لا يعلم ان هذا عتق في القضاء
ولا يعتق فيما بينه وبين الله تعالى امرأة تريد ان تهب مهرها من الزوج ولا تصح
هبتها ولا يبرأ زوجها قالوا انما سارعن زوجها مع اجنبى من المهر على عوض لم تنه
ولا تنظر الى بدل الصلح حتى تهب مهرها من زوجها ثم تنظر الى البدل فترده بخيار
الرؤية فيعود المهر على الزوج كما كان وتبطل الحبة. وحلقات وهبت مهرها
منه امرأته صحت هبتها ورأى الزوج لاد الدين لا يسقط بالموت وقوله المدين
ليس بشرط لجواز الحبة فصحت الحبة. مريضة وهبت مهرها من زوجها ثم ماتت
قال الفقيه ابو جعفر ان كانت عند الحبة تقوم لحاجتها وترجع من غير معين
لها على القيام به بمنزلة الصحيح يصح هبتها. امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى منك
على ان كل امرأة يزوجها تجعل امرها يدي فان لم يقبل الزوج ذلك بطلت الحبة
وان قل ذلك في المجلس حازت المهر ثم ان عمل الزوج ذلك داله. ماضية وان لم يعمل

كذلك عند البعض كن اعتنق امتدح على ان لا يتزوج فقبلت عتنت تزوجتا و
 لم تتزوج. امرأة قالت لزوجها اتخذا الوليمة وقت الجماع فما احفظتها فاقص
 ذلك من مهرى قال الفقيه ابو بكر البلخي رج الامر كما قالت رجل منع امرأته الموضة
 من المصير لا ابويعا وقال الزوج ان وهبت لمهرك بعشتك لا ابويعك فقالت
 المرأة افعل ثم قدما الى الشهود فوهبت بعض مهرها واوصت بصدقة البعض
 على الفقراء وغير ذلك فنفقها ولم يبعثها الى ابويعا قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله
 باطلا لانها بمنزلة المكرهة. امرأة قالت لزوجها وهبت مهرى ان لم تظلمني
 فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال ابو بكر الاسكاف وابو القاسم الصغار
 رج الهبة فاسدة لانها تعليق الهبة بالشرط. وهذا بخلاف ما قالت وهبت
 منك مهرى على ان لا تظلمني فقبل الزوج صحت الهبة بالقبول لان هذا تعليق
 الهبة بالقبول فاذا قبل تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وهو نظير ما لو قال
 لامرأته انت طالق ان دخلت الدار ولا تطلق ما لم تدخل. ولو قال انت طالق على
 دخولك الدار فقالت قبلت وتم الطلاق. وقال محمد بن مقاتل رج في مسألة
 الظلم مهرها عليه على حاله اذا ظلمها لان المرأة لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط
 فاذا فات الشرط فاما الرضا اما الطلاق فالرضا فيه ليس بشرط والدليل على هذا
 ما ذكر في كتاب الحج اذا تركت المرأة مهرها على الزوج على ان يحجها وقبل الزوج
 ذلك ولم يحج بها كان المهر عليه على حاله والفتوى على هذا القول قال مولانا
 رج ويمكن الفرق بين مسألة الحج وبين مسألة الظلم ووجه ذلك ان
 في مسألة الحج لما شرط الحج بها فقد شرطت نفقة الحج عليه فيكون هذا بمنزلة
 الهبة بشرط العوض فاذا لم يحصل العوض لا تتم الهبة اما في مسألة الظلم شرطت

عليه ترك الظلم وترك الظلم لا يصلح عوضا فالأصول أنARCH ثم ذكره بعض
النسخ إذا شرطت عليه أن يظلمها قبل الزوج ثم ضربها كما ذكر
بمندی اغايعود والمقام المهر إذا ضربها بغير حق أما إذا ضربها بتأديب
عليها لا يعود المهر لأن ما كان حقا لا يكون ظلما . امرأة وهـ
مهرها من زوجها ليقطعها في كل حول توأمرتين وقبل الزوج ذلك فمهرها
ولم يقطع قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل ربح أن كان ذلك شرطا
في الهبة فهو مهرها عليه على حاله لأن هذا بمنزلة الهبة بشرط العوض فإذا لم يحصل
العوض لا يصح الهبة وإن لم يكن ذلك شرطا في الهبة سقط مهرها ولا يعود
بعد ذلك . وكذا لو وهبت مهرها على أن يحسن إليها ولم يحسن كانت الهبة
باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض . رجل قال لامرأته أن ترثني عن مهر
حتى أهب لك كذا وكذا فأبرأتها ثم إلى الزوج أن يهب منها ما قال كان المهر عليه
كما كان . امرأة وهبت مهرها من زوجها على أن يمسكها ولا يطلقها قبل الزوج
ذلك ثم طلقها قال الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل ربح أن لم يكن
ذلك وقت للمساك وقتا لا يعود مهرها على الزوج وإن وقت وقتا فطلقه
قبل ذلك الوقت كان المهر عليه على حاله قليل له إذا لم يوقت لذلك وقتا كان
تصدقها أن يمسكها . أعاش قال نعم إلا أن العرف لا يطلق اللعظ فانه ذكره
كتاب الوسا ما رجل أوصى لامرأته بنت ماله أن لم تنزع فقلت ذلك
نم ترويه . بعد انقضاء عدتها برمان فأيها تستحق الثلث بحكم الوصية امرأة
وهبت مهرها من زوجها على أن لا يطلقها قبل الزوج قال حلف ربح صحت الهبة
طلقها أو لم يطلق لا ترك الطلاق لا يكون عوضا بقيت هذه هبة بشرط

فأصدة والعبه لا تبطل بالشروط الفاسدة. وذكر في النوازل إذا قالت المرأة لزوجها
ترك مهرى عليك على أن تجعل أمرى بيدي ففعل الزوج ذلك قال مهرها
عليه ما لم تطلق نفسها. ولو قالت المرأة كما بين تراجشيدم جنك أزم من
باز دار أن لم يطلق لا يبرأ من المهر لأنها جعلت المهر عوضاً عن الطلاق فإلم يطلق
لا يبرأ. المرأة إذا أرادت أن تزوجها الذي طلقها فقال لها المطلق لا تزوجك
حتى تعينى مالك على فوهبت مهرها الذي عليه على أن يتزوجها ثم إن يتزوجها
قالوا مهرها عليه على حاله تزوجها أولم يتزوجها لأنها جعلت المال على نفسها
عوضاً عن النكاح والعوض لا يكون على المرأة. امرأة تقول لزوجها أنك
تغيب عني كثيراً فإن مكنت معي ولا تغيب فقد وهبت منك الحائط الذي
لبي مكان كذا فمكنت معها زماناً ثم طلقها قالوا هذه المسئلة على خمسة أوجه
أن كان كلامها عداً منها لا هبة للمحال لا يكون الحائط للزوج لأن بالوعد
لا يملك. وأما كانت وهبت منه وسلمت إليه والزوج بعدها أن مكنت معها
يكون الحائط للزوج لأنها وهبت للمحال ولم تعلقها بشرط وإنما شرطت عليه شرطاً
فاسداً والعبه لا تبطل بالشروط الفاسدة. والوجه الثالث أن تقول المرأة
وهبت منك الحائط أن مكنت معي فقبل الزوج ذلك كالم باطلة لأنها علقه
العبه بالشرط والعبه لا تختمل التعليق بالشرط والوجه الرابع أن تقول المرأة
وهبت منك على أن تمكنت معي قال أبو القاسم الصغار ربح في هذا الوجه يكون
الحائط للزوج وعلى ما قال محمد بن مقاتل ونصير ربح فيما تقدم لأن الزوج
والاعتقاد على ما قالوا لأنها ما رضيت إلا بهذا الشرط. والوجه الخامس أن تصالح
المرأة زوجها على أن يمكته معها على أن يكون الحائط هبة للزوج وفي هذا الوجه

لا يكون غلطاً للزوج أيضاً فالصحيح باطل. رجل وهب لرجل أرضاً وسلمها اليه بشرط
 ان ينفق الموهوب له على الواهب من الخارج كانت الهبة فاسدة. بخلاف ما اذا
 كانت الهبة كرهاً بشرط ان ينفق الموهوب له على الواهب من ثمرته فان نفعه تنج
 الهبة ويبطل الشرط وقد ذكرنا رجل قال لمد يونه ان لم تقض مالي عليك حتى
 تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق والبراءات لا تحتل التعليق ولو قال رب
 الدين اذ امت فانت في حل فهو جائز لان هذه وصية. ولو قالت لزوجها المريضة
 ان مت من مرضك هذا فانت في حل من مهرى او قالت فمهرى عليك صدقة
 فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق. ولو قال الطالب لمد يونه اذ امت فانا برئ من
 الدين الذي لي عليك جائز ويكون وصية من الطالب للمطلوب. ولو قال
 ان مت فانا برئ من ذلك الدين لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت
 برئ مما لي عليك لا يبرأ. ولو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا مهرى
 عليك صدقة او قالت فانت في حل من مهرى فانت من ذلك المرض كان مهرها
 على زوجها لان هذه مخاطرة فلا يصح

فصل في الصدقة

رجل محتاج اراد ان يتصدق بالدرهم التي معه على الفقراء قالوا ان كان لرتصدق
 على الفقراء يصبر على الشدة فالصدقة افضل لاية نزلت فيه وهو قوله تعالى ويؤثرون
 على انفسهم ولو كان بهم خصاصة وان كان لا يصبر على الشدة فالانفاق على نفسه
 افضل لما روي ان رجلاً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عندي
 دينار يا رسول الله فانا اعنع به قال له عليه السلام انفق على نفسك فقال
 الرجل عندي ثم قال عليه السلام انفق على عيالك فقال عندي اثنى فقال

تصدق به . رجل في يده درهم فقال له علي ان تصدق بهذه الدرهم فتصدق بغيرها
قال نصير . ثم جاز وان لم يتصدق حتى هلك تلك الدرهم في يده فلا شيء عليه . رجل كثر
كسرة المسكين فلم يجد . قال الحسن البصري . ربح يضعها حتى يحجها . ثم ان اكلها اطعم
مثلها . وعن ابراهيم النخعي . ربح مثل هذا . وقال عامر الشعبي . ربح هو بالخيار ان شاء
نضاها وان شاء لم يقضها وما اخرجها للصدقة لا يكون صدقة الا بالدفع الى الفقير
وقال مجاهد . ربح هو بالخيار من اخرج صدقة ان شاء ام فيه وان شاء لم يقض . وعن
عطاء مثل هذا وبه اخذ الفقيه ابو الليث . ربح وسئل عن المكدين الذين يسألون
الناس الخافا ويأكلون اسرافا قالوا ما لم يظهر ان ما يتصدق عليه ينفقها في المعصية
او هو غني لا بأس بالتصدق عليه وهو مجور في ثيابه انه يسد خلته . وروى ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل قد كثرا السؤال فلن يعطى قال عليه السلام
من رفق قلبك عليه عن محمد بن مقاتل . ربح مثل ذلك رجل قال لاخر كل منفعة تصل الي
من مالك فلي ان انصدوبه قال محمد بن مقاتل . ربح ان وهب له شيئا وجب عليه
ان يتصدق به وان اذن له ان يأكل من طعامه لا يحل له ان يتصدق به وانما
يحل له ان يأكل طعامه . رجل تصدق على امرأة معسرة لها زوج موسر قال محمد بن
سلمة . ربح امكان الزوج يوسع عليها النفقة فهو موسر . بقاء الزوج . رجل قال
ما لي في المساكين صدقة ان فعلت كذا وله على الناس دين قال نصير . ربح قال ابو حنيفة
ربح لا يدخل فيه الا الصامت واموال التجارة . رجل تصدق عن الميت ودعاه قالوا
يجوز ذلك ويصل الى الميت لما جاء في الاخبار ان الي اذا تصدق عن الميت بعينه
تلك الصدقة اليه على طبق من النور اذا فعل الصغير شيئا من الحسنات لمن يكون
ثواب ذلك اختلفوا فيه قال ابو بكر الاسكاف . ربح حسنة تكون له دون ابو يلقوه

قالوا ليس للامسان الاماسيع وانما يكون لولده من ذلك اجر التعليم والارناذ ^{فعل}
 تلك وقال بعضهم حسابه تكون لابويه لما روي عن انس بن مالك رضي الله عنه قال من
 حلة ما يسمع به امره مونه ان يترك ولدا علمه القرآن والعلم فيكون لوالده امر
 ذلك من غير ان يسمع من اجر الولد شيئا واختلفوا في التصديق على سائل المسجد قالوا
 لا ينبغي ان يصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على اذى الناس وعن
 حلف بن ابوب رح قال لو كنت قاصيا لم اقبل شهادة من تصدق على سائر المسجد عن ابكر
 من اسمعيل مال هذا فلس واحد يحتاج الى سبعين فلسا لتكون تلك السبعون كفارة
 اولئك الفلس الواحد ولكن تصدق قبل ان يدخل المسجد وبعد ما خرج منه وعن
 ابي مطيع البجلي رح لا يحمل للرجل ان يعطى سوال المسجد لما مره من الوعيد المروي عن
 الحسن البصري رح فان كان السائل لا يخطى ارقاب الناس ولا يمر بين يدي المصل
 ويسال الامر لاند منه ولا يسال الحافا لا بأس له بالسؤال والتصدق عليه روي ان
 السؤال كانوا يسألون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى روي ان
 عليا رضي الله عنه تصدق بجائته وهو في الركوع فمدحه الله تعالى بقوله ويوتون الزكاة وهم راكعون
 وان كان السائل يخطى رقاب الناس ويمر بين يدي المصل ولا يسال ما التصديق على مثله
 مكروه وعن ابن المبارك رح انه قال يحیی ان السائل اذا سأل لوجه الله تعالى لا يعطيه
 سبي لان الدنيا حسيس فاذا سأل الله تعالى فقد عظم ما حقره الله تعالى فلا يعطيه
 زجرا الوالد اذا احتاج المال ولله ما تكافا والمصر كان للولد المحتاج ان يأكل مال ولده
 القبة وان كان في المغارة واحتاج الاكل مال ولله ما كان له مال في بلد ولم يكن مع مال
 كان له ان يأكل مال الولد ما القبة وان كان فقيرا يأكل معه بعض ولله العشران سم
 مال ولله لاجل نفسه رجل ولد في الصحراء او في المغارة ومعها من الماء ما يكفي لاحد

من كان اولي منه صابها: الاء كان الابن اوله بل ان الاب لو كان احق بهذا الماء مان علي الابن
ان يسقي اياه ومتى يسقي اياه يموت هو من العطش فيصير قاتلا نفسه وان شرب هو لم يكن
هو معنا الاب في قتل نفسه هذا بمنزلة رجلين احدهما قتل نفسه والاخر قتل غيره كان
قاتل النفس اعظم وزرا واتما. اذا اراد الاب ان يامر ولده بشيء ويخاف انه لو امره
لا يفعل قالوا ينبغي للوالدان يقول للعالم على سبيل المشورة خوب ايدا سر اگر فلا
كار نهي لان لو امر بذلك ربما يصير عاقبا فيلحقه عقوبة العقوق ولا بأس لئلا ان يعصب
على ولده اذا فعل ما يكره لان الانسان محبول على ذلك طبعيا قال عليه الصلوة والسلام
انما انا بشر مثلكم ارحمني بما يرضي به البشر واغضب مما يعصب به البشر والله اعلم

كتاب _____ الوقف

الوقف جائز عند علماء الحنفية وفي يوسف ومحمد وزفر والحسن بن زياد روح
وذكر الاصل كان ابو حنيفة روح لا يجيز الوقف وبظاهر هذا للفظ اخذ بعض الناس
نقال عند الحنفية روح لا يجوز الوقف وليس كما ظن بل هو جائز عند الكل الا ان عند
ابن يوسف ومحمد روح اذا صح الوقف يرول عن ملك الواقف لا الملك وعند
ابن بوشة ومحمد بن محمد قول الواقف ولا يجوز بيعه ولو مات لا يورث عنه وعند محمد
روح لا يورث ملك الواقف الا بالتسليم الى المولى او الى الموقوف عليه وعند الحنفية روح
يجوز الوقف جواز الاعارة تصرف المصلحة المحبة الوقف وينبغي العين على ملك الواقف
لدا ان يرجع عنه ويجوز بيعه وان مات يورث عنه ولا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء
القاضي يلزمه لانه مجتهد فيه يسلم الواقف ما وقع له المولى ثم يريد ان يرجع
عنه فتنازع بطلان عدم اللزوم واختصاص الا بالقاضي فيقضي بلزومهم وانما حلا
لم يلزم الوقف سهما والسمع ان حكم الحكم لا يرتفع الخلاف وللغاي ان يطله

والوجه الثاني للزوم الوقف عند ابى حنيفة رحمه الله ان يخرج منه مخرج الوقف
فيقول اوصيت بغلة حواري هذه او بغلة ارضي هذه او يقول جعلت هذه
الدار وقفا فتصدق اربعلتها على المساكين. وكذا لو اوصى بان يوقف يجوز من التنازل
في قولهم. وعندها الوقف لازم بغیر هذه التكاليف والناس لم يأخذوا بقول
ابى حنيفة رحمه الله في هذا الاثار المشهورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة
رحم وقامل الناس باتخاذ الرباطات والمناجات ولها وقف الخليل صلوات الله
وسلامه عليه

فصل في الفاظ الوقف

أحدها ان يقول ارضه هذه صدقة ولم يزد على هذا قالوا جميعا ينبغي لهذا الواقف
ان يتصدق باصلها على الفقراء ولو باعها وتصدق بثمنها جاز ايضا كما لو باع مال
الزكاة وادى الزكاة من الثمن ولا يجبر القاض على الصدقة لان هذا بمنزلة النذر بالصدقة
عند الكل ولو قال ارضي بين حدريها موقوفة ولم يزد على هذا لا يجوز عند عامة مجتري الوقف
وقال ابو يوسف رحمه الله يجوز ويكون وقفا على المساكين. ولو قال داري هذه موقوفة
صدقة او صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جاز في قول ابى يوسف ومحمد وهلال الراس
رحم ويكون وقفا على الفقراء. وقال برسف بن خالد التيمي رحمه الله لا يجوز ما لم يقل واخرها
للمساكين ابدا والصحيح قول اصحابنا رحمه الله لان محل الصدقة في الاصل الفقراء فلا يحتاج
الى ذكر الفقراء ولا انقطاع للفقراء الى ذكر الابداء ايضا. ولو قال صدقة موقوفة
مؤبدة جاز عند عامة العلماء رحمه الله الا ان عند محمد رحمه الله يحتاج الى التسليم وعلى قول
ابى حنيفة رحمه الله يكون نذرا بالصدقة بغلة الارض ويبقى ملك الواقف على حاله
لو مات يكون ميراثا عنه. ولو قال صدقة موقوفة مؤبدة في حيوية وبعد وفاة جاز

عندهم الا ان عندا يحنيفة ربح ما دام حيا كان هذا نذرا بالتصدق بالغلة فكان عليه الوفاء
 بما نذر ولما ان يرجع عنه ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ويكون سبيله سبيل
 من اوصى بخدمة عبده لانسان فان الخدمة تكون للموصى له والرقبة تكون على مالك
 المالك حتى لو مات الموصى له بالخدمة يصير العبد ميراثا لورثة المالك الا ان في
 الوقف لا يتوهم انقطاع الموصى لهم وهم الفقراء فيتأيد هذه الوصية . ولو قال ارضي
 هذا وقف ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر ربح كان ابو القاسم الصغار ربح يقول
 هو على الاختلاف الذي ذكرنا في قوله موقوفة . ولو قال ارضي هذه محرمة صدقة جاز يكون
 هذا بمنزلة قوله موقوفة صدقة لان المحرمة بمنزلة قوله موقوفة في لغة اهل المدينة .
 ولو قال حبست ارضي هذا او ارضي هذا حبس لا يكون وقفا في قولهم ولو قال حرمت
 ارضي هذا او محرمة قال الفقيه ابو جعفر ربح هذا على قول ابي يوسف ربح كقوله موقوفة
 ولو قال حبس موقوف او حبس وقف فهو باطل . ولو قال حبس صدقة قال الفقيه هذا
 ربح ينبغي ان يكون بمنزلة قوله صدقة موقوفة . ولو قال هو موقوفة لله تعالى ابد جاز ان
 لم يذكر الصدقة ويكون وقفا على المساكين وكذا لو قال صدقة موقوفة على المساكين
 ولم يقل ابد . وكذا لو قال موقوفة لوجه الله تعالى او موقوفة لطلب ثواب الله ولو اوصى
 بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته لله تعالى ابد يكون وصية بالوقف على الفقراء . ولو قال
 ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان مع ويصير تقديره صدقة موقوفة على الفقراء
 لان محل الصدقة الفقراء الا ان غلتها تكون لفلان مادام حيا وكذا لو قال صدقة
 موقوفة على فلان ابد او قال على ولدي ابد كان الجواب كذلك لانه يصح من غير
 ذكر الابد في ذكر الابد ابد . وعلى قول يوسف بن خالد لا يصح وان ذكر ابد لان ذكر
 لفظ ابد مضاف الى الصدقة على فلان وفلان لا يتأيد فيلغو هذا اللفظ وكذا لو قال

أرضى هذه موقوفة على وجه البراءة وعلى وجه الخير والبر يكون وقفا
 مخصصا على الفقراء لأن البر عبارة عن الصدقة . ولو قال أرضي هذه موقوفة على الجهاد
 أو على الجهاد أو على الغزاة أو على الكفان الموقى أو على حفر القبور وغير ذلك من سبيل البر
 مما يتأبد فانه يصح ويكون وقفا على ذلك السبيل قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله
 متى ذكر في موضع الحاجة على وجه يتأبد فذلك يكفي عن ذكر الصدقة وكذا لو قال موقوفة على
 أبناء السبيل لا نفم لا ينفذون ويكون لفقراء أبناء السبيل دون أغنيائهم بمنزلة
 خمس الغنمة تصرف لفقراء أبناء السبيل دون أغنيائهم كما لو قال على الوقف
 أو على المنقطع صح لا نفم يتأبدون ويكون لفقراءهم ولو قال أرضى موقوفة على
 فقراء قرابتي لا يصح . وكذا لو قال على ولدي لا نفم ينقطعون فلا يتأبد الوقف ويؤدى
 التأبد لا يصح إلا أن يجعل آخره للفقراء . ولو قال على فقراء بنى فلان أو على يتامى
 بنى فلان فان كانوا يحصون وكان ذلك في الصحة لا يصح لأنه لا يتأبد . وان كانوا لا ^{يحصون}
 صح ويصير بمنزلة الوقف على اليتامى مطلقا أو على الفقراء مطلقا فرق أبو يوسف
 رح بين قوله أرضى موقوفة وبين قوله أرضى موقوفة على ولدي فان الأول يصح
 والثاني لا يصح لان مطلق قوله موقوفة يتصرف الى الفقراء عرفا فاذا ذكر الولد صار
 مقيدا فلا يبيع العرف . ولو وقف أرضه على مسجد قوم باعياهم ولم يجعل آخره
 للمساكين اختلف المشايخ فيه قال محمد بن سلمة رح ينبغي ان يكون هذا ^{مختلف} على ألا
 بين اصحابنا رح وعلى قول محمد رح لا يصح وعلى قول أبي يوسف رح يصح لان عند
 محمد رح اذا خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عنه يعود الى ملك الباطن
 فلا يتأبد وعند أبي يوسف رح يبيع المسجد بعد خراب ما حوله مسجدا فيكون .
 مؤبدا . قال أبو بكر الاسكاف رح ينبغي ان لا يصح هذا عند الكل لان الوقف على المسجد

يكون وقفاً على عمارة المسجد والمسجد يكون مسجداً بدوفاً البناء فلا يكون عمارة البناء
 ما يتأبد فلا يصح الوقف وقال أبو بكر بن أبي سعيد البلخي رحمه الله تعالى إن يصح هذا عند
 الكل لأن البناء وإن لم يكن مسجداً يصير تبعاً للمسجد عند الاتصال فيصير المسجد
 حكماً الاتري أن المبنأ حالة الاتصال يستحق بالتسعة تبعاً للبقعة فيكون
 بناء المسجد بمنزلة جزء من المسجد فكان الوقف على عمارة المسجد بمنزلة جعل الأرض
 مسجداً أو بمنزلة زيادة في المسجد . قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى هذا القول أصح إلى
 ولو قال أرضي هذه صدقة لاتباع يكون نذراً بالصدقة ولا يكون وقفاً لأن قوله
 صدقة عبادة عن النذر وإذا أراد الرجل أن يقف أرضه على المسجد في عمارة
 المسجد وما يحتاج إليه من الدهن والحصير وغير ذلك على وجه لا يرد عليه
 الأبطال يقول وقفت أرضي هذه ويسمى حدوها بحقوقها ومراققتها وقفاً مؤبداً
 في حيوتي وبعد وفاي على أن يستقل ويبداً من غلاتها بما فيه عمارة الوقف وأجر
 القوم عليها وأداء مؤنتها فافضل من ذلك يصرف العمارة المسجد وهذه وصية
 وما فيه مصلحة المسجد على أن للقيم أن يتصرف في ذلك على ما يرى . وإذا استغنى
 هذا المسجد يصرف الفقراء المسلمين فيجوز ذلك لأن جنس هذه القرية فما
 لا ينقطع ويبقى ما بقى الإسلام وإن أراد زيادة احتياط يؤكد بحكم الحاكم حتى يقضي
 القاضي بلزوم الوقف وبطلان رجوعه لأن الوقف وإن كان مضافاً إلا ما بعد
 الموت عندما يخيفه رج لا يكون لازماً للحال له أن يبيعه لأن عند الوقف
 المضاف إلا ما بعد الموت بمنزلة الوصية بالغلة بعد الموت والوصية لا تلزم
 حالة الحياة وإنما تلزم بعد الموت كالوصية بخدمة العبد تلزم بعد الموت
 لا قبله وإذا قضى القاضي بلزومه في الحال وبطلان رجوعه يصير لازماً عند

الكل. قال شمس الائمة السرخسي رح اذا خاف الواقف ان يبطل وقفه بعرض القضاة
 نلتحق عن ذلك طريقان. احدهما ما ذكرنا من حكم القاضيه بلزومه وذلك ان الواقف
 بعد الوقف والتسليم الى المتولى يخاصمه القاضيه يرى لزوم الوقف ويطلب منه
 حتى يقضى لزوم الوقف فاذا قضى نفذ قضاؤه لانه صدر عن اجتهاد في محل الاجتهاد
 وسواء كتب قضاء القاضيه بلزوم الوقف في سجل على حدة ويشهد الشهود على ذلك
 او يكتب ذلك في آخر صك الوقف والوجه الثاني ان يذكر الواقف بعد الوقف
 والتسليم فان ابطله قاضيا وغيره بوجه من الوجوه فهذه الارض باصلها
 وجميع ما فيها وصية من فلان الواقف يباع فيتصدق بمنه على الفقراء والمساكين
 لان القاضيه انما يبطل الوقف بعد موت الواقف عند خصومة الوارث او الغريم
 ليصل منفعة الوقف اليهم وبما ذكر الواقف وكتب يعدم ذلك فلا يستغل احد
 بابطاله لعدم الفائدة. والوصية مما يحتمل التعليق بالشرط فاذا ابطله قاض
 من القضاة يصير وصية يعتبر من جميع ماله هكذا ذكر في آخر وقف الاصل قال شمس
 الائمة السرخسي رح هكذا والذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف
 ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشئ ولا يحصل به
 المقصود لان اقراره لا يصير حجة على القاضيه الذي يريد ابطاله ولو لم يكن القاضيه
 قضى بلزوم الوقف يكون باقراره كذبا محضاً ولا رخصة في الكذب به بل لا يتم المقصود
 ايضا فربما يذهب اجتهاد هذا القاضيه ان القضاء والامارة من المحمول لا يصح
 فلا يحصل به المقصود وعن المتأخرين من الشائخ رح انه قال اذا كتب في آخر الصك
 وقد قضى بعبحة هذا الوقف ولزومه قاض من قضاة المسلمين ولم يسم القاضيه
 بجور وتمسك هذا القائل بلفظ محمد رح في الكتاب اذا خاف الواقف ان يبطله

^{٢٥}
 القاضية فانه يكتب في صك الوقف وان حاكما من الحكام قضى بلزوم هذا الوقف
 ولم يذكر الكاتب اسم القاضية ونسبه يمكن معرفة ذلك بالرجوع الى صك الوقف
 فاذا علم تاريخ الصك يصير القاضية في ذلك الزمان معلوما فيرتفع الجهالة .
 قال مؤلفنا رحمه الله ما قال شمس الائمة السرخسي رحمه الله ان ما يكتب في صك الوقف
 ان قاضيا من القضاة قضى بلزوم هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشيء
 فان محذرا في ذكر الزيادة رجل اقام شاهدين شهدا ان هذا المدعي وارث
 فلان الميت لا وارث له سواء شتمات الشاهدان او غابا قبل ان يسألها
 القاضية عن سبب الميراث فان القاضية لا يقض بهذا الشهادة لان اسباب العارضة
 مختلفة فلا يدري القاضية باي سبب شتموا وان هذا المدعي اقام شاهدين انه وارث
 فلان الميت لا وارث له سواء فان قضى ببلد كذا فلان بن فلان بن فلان قضى
 بانه وارثه لا وارث له سواء واشهدنا على قضاة ولا ندري باي سبب قضى
 القاضية بوراشته فان القاضية يسأل المدعي عن السبب الذي قضى به فان بين
 سببه يقضي للميراث فوجه الاستدلال بتلك المسئلة انه لا اراد ان يقبض
 قضاء القاضية شرعا تعريف القاضية بالاسم والنسب ولم يكتب بقوله ان قاضيا
 من القضاة قضى به بالوراثه كذلك في هذه المسئلة وقوله ان قاضيا من القضاة
 قضى بلزوم هذا الوقف لا يكفي . رجل قال جعلت غلة دارى هذه للمساكين
 يكون نذرا بالتصدق بالغلة . ولو قال جعلت هذه الدار للمساكين كان نذرا
 بالتصدق بعين الدار للمساكين للحال والله اعلم

باب الرجل يجعل داره مسجدا

او خانة او سقاية او مقبرة

قال محمد ر ج وهو قياس قول أبي حنيفة ر ج لا يزول ملكه قبل التسليم وبه أخذ شمس
 الأئمة السرخسي ر ج ثم التسليم في المسجد ان يصلي فيه بالجماعة باذنه وعن
 أبي حنيفة ر ج فيه روايتان في رواية الحسن عنه يشترط فيه اداء الصلوة بالجماعة
 باذنه اثنان فصاعدا كما قال محمد ر ج في رواية اخرى عن أبي حنيفة ر ج اذا صلى واحد
 باذنه يصير مسجدا الا ان بعضهم قالوا اذا صلى فيه واحد باذان واقامة وفي ظاهر
 الرواية لم يذكر هذه الزيادة . وانما يكتفي بصلوة الواحد لان المسجد حق الله تعالى
 او حق عامة المسلمين والواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل
 والصحيح رواية الحسن ر ج لان قبض كل شيء وتسليمه يكون بحسب ما يليق به وذلك
 في المسجد باداء الصلوة في الجماعة اما الواحد يصلي في كل مكان وعلى قول أبي يوسف
 ر ج التسليم ليس بشرط لانه المسجد ولا في غيره من الاوقاف فاذا قال جعلت هذا
 مسجدا ر اذن الناس بالصلوة فيه يتم ذلك ثم على الرواية التي لا يشترط اداء
 الصلوة بالجماعة عند أبي حنيفة ر ج اذا بنى مسجدا وصل هو فيه وحده هل يصير
 مسجدا اختلفوا فيه قال بعضهم يصير مسجدا لان محمد ر ج ذكر في الكتاب ان على قول
 أبي حنيفة ر ج لا يصير مسجدا حتى يصلي فيه وقوله يصلي فيه فعل مالم يسم فاعاله
 فيه . في الباء وغيره . وقال بعضهم صلواته لا تكتفي وهو الصحيح لان الصلوة انما
 تستر الاجل قبض العامة وقبضه لا يكتفي كذلك صلواته . ولو بنى مسجدا وسلم
 الى الله لم يصير مسجدا قل اداء الصلوة لا رواية فيه عن اصحابنا ر ج واختلف
 المشايخ ر ج فيه قال بعضهم يصير مسجدا ويتم كما يتم سائر الاوقاف بالتسليم لا المتولى
 . وقال بعضهم لا يصير مسجدا بالتسليم لا المتولى وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي
 ر ج لان في كل شيء يكون بما يليق به كقبض الخان يكون بنزول واحد من البارة فيه

مادنه ولو جعل ارضه سقاية في حيوته كان له ان يرجع فيها وتسلمها يكون بالانقضاء
 منها وكذلك الحوض والبئر ولو هدم داره وجعلها مقبرة كان له ان يرجع فيها الا
 في البقعة التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها . وقال ابو يوسف رج لا يرجع في
 جميعها . وقال محمد رج ان دفن فيها اثنان فلا يرجع فيها ناخذ في ذلك يقول
 ابو يوسف رج وان لم يدفن فيه فله فيه الرجوع كما قال ابو حنيفة رج وان دفن في خانة
 لابياء السيل وادخل الناس بالدخول في فناء واحد فلا يرجع فيه . وجعل له
 ساحة لابناء فيها امر قوما ان يصلوا فيها جماعة قالوا ان امرهم بالصلوة ابد
 او امرهم بالصلوة فيها جماعة ولم يذكروا لابد الا انه اراد به الا ان تم مات
 لا يكون مبرئا عنه وان امرهم بالصلوة شهرا او سنة تم مات يكون مبرئا منه لان
 من التابيد والتوقيت ينال التابيد . ولو جعل داره مسجدا رجلا رجلا واحد
 مؤذنا وامامان اذن هذا الرجل واقام وصلح وحده كان تسليما لان اداء الصلوة
 بادران واقامة كاقامة الجماعة . لهذا قال الوصلي واحد من اهل المسجد بادران
 واقامة لا يكونان يجتمع بعد من اهل المسجد اداء الصلوة فيه بالجماعة . . .
 البعض . يتولى المسجد اذ جعل المنزل الموقوف على المسجد مسجدا وصلح الناس
 فيه سنين ثم ترك الصلوة فيه واعيد منزلا مستغلا جازا ان التولية وان جعله
 مسجدا لا يصير مسجدا . مسجد اتخذ لصلوة الجنائز او لصلوة العيد هل
 له حكم المسجد . يختلف المشايخ فيه قال بعضهم يكون مسجدا حتى لو مات لا يورث
 عنه . وقال بعضهم ما اتخذ لصلوة الجنائز فهو مسجد لا يورث عنه . وما اتخذ
 لصلوة العيد لا يكون مسجدا مطلقا وانما يعطى له حكم المسجد لصحة الاقتداء
 بالاثام وان كان منفصلا عن الصفوف واما في ما سوى ذلك ليس له حكم المسجد

وقال بعضهم له حكم المسجد حال اداء الصلوة لا غير وهو الجبانة سواء ومجنب
 هذا المكان عما يجب المسجد احتياطا. رجل قال جعلت حجر في هذه لدھن سراج
 المسجد ولم يزد على ذلك قال الفقيه ابو جعفر ر.ج يصير الحجرة وقفا على المسجد
 اذا ساء حال المتول وعليه الفتوى وليس للمتول ان يصرف الغلة الا غير الدھن
 . وعن محمد ر.ج عن ابي حنيفة ر.ج اذا جعل ارضه وقفا على المسجد وسلم حاز ولا يكون
 له ان يرجع. ولو قال هذه الشجرة للمسجد قال الفقيه ابو القاسم ر.ج لا يصير للمسجد
 رجل تصدق بداره على المسجد او على طريق المسلمين تكافؤا فيه والفتوى على انه يجوز
 . وذكر الناطق ر.ج انه لا يجوز ويكون ميراثا عنه رجل اعطى دارهم في عمارة المسجد او
 مصالح المسجد او نفقة المسجد قيل بانه يعصم ويتم بالقبض. رجل اوصى بشيء
 لعمارة المسجد في اي شيء يصرف ذلك المال قال ابو القاسم ر.ج يصرف فيما كان
 من البناء دون التزيين قيل له لا يصرف ذلك المال في المنارة قال ذلك من
 بناء المسجد. وعن ابي بكر البلخي ر.ج انه سئل عن الوقف على المسجد ايجوز لهم
 ان يبنيوا منارة من غلة المسجد قال ان كان ذلك من مصلحة المسجد بان كان
 اسمع لهم فلا بأس به وان كان بحال سمع الجيران الاذان بغير منارة فلا اثم لهم
 ان يفعلوا ذلك. وليس للقيم ان يتخذ من الوقف على عمارة المسجد شرا او ينتقص
 المسجد من ذلك ولو فعل يكون ضامنا. رجل اوصى بثلاث ماله لاعمال البر لم يجز
 ان يسرج المسجد من ذلك قال الفقيه ابو بكر ر.ج يجوز ولا يجوز ان يزد على سراج
 المسجد لان ذلك اسراف سواء كان في رمضان او في غيره ولا يزين المسجد بهذا
 الوصية ولو قال اوصيت بثلاث ماله للمسجد قال ابو يوسف ر.ج هو باطل حتى يقول
 ينفق على المسجد وقال محمد ر.ج هو جائز وذكر الناطق ر.ج اذا وقف ما بالاصلاح

ابو الحسن

للمسجد مجزئان وقف لبناء القنطرة ولا صلاح الطريق أو لحفر القبور أو اتخاذ
 السقايات والخانات للسبيل أو لشراء الألفان لم لا يجوز . وهو جائز في الفتوى
 ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على مرممة مسجد كذا وثن بواريه وذنبت
 قناديله وما يحتاج إليه ذكر الخصاف راجح أنه باطل لأنه قد يخرب المحلة فيبطل
 المسجد ولا يحتاج إلى المرممة فإن زاد على ذلك وقال فإن استغنى عنه المسجد
 كانت الغلة للمساكين جاز لأنه مما يتأبد . ولو كانت الأرض وقفا على عمارة
 المساجد أو على مرممة القابر جاز لأن ذلك مما لا ينقطع . أرضه وقف على عمارة
 المسجد على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد غير محتاج
 إلى العمارة قال الفقيه أبو بكر النخعي راجح بحبس الغلة لأنه ربما يحدث بالمسجد
 حدث ويصير الأرض بمال لا تغل . وقال أبو جعفر راجح الجواب كما قال وعندى
 لو علم أنه لو اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والأرض إلى العمارة
 يمكن العمارة بهاء يفضل يصرف الزيادة إلى الفقراء على ما شرط الواقف . مسجد
 انهدم وقد اجتمع من علمته ما يحصل به البناء قال الخصاف راجح لا ينفع الغلة
 في البناء لأن الواقف وقف على مرمتها ولم يأمر بأن يبنى هذا المسجد والفتوى على
 أنه يجوز البناء بتلك الغلة . ولو كان الواقف على عمارة المسجد هل للفقير أن يشتد
 شلما لم يرتق على السطح للنس السطح أو تطيينه أو يعطى من غلة المسجد أجر
 من نلنس السطح وي طرح التلج ويخرج التراب المجمع من المسجد قال أبو نصر
 راجح للقيم أن يفعل ما في تركه خراب المسجد . مسجد أنلسر حائطه من ماء يجنب
 المسجد في الشارع وهو ماء الشفة أو أنلسر صفته هل يصرف من غلة المسجد
 للعمارة التمر وممرته قال الفقيه أبو جعفر راجح أن كان ما يصرف للعمارة التمر

ومرته لا يزيد على عمارة القائم فيه جاز ولا عمل المسجد ان يمنعوا اهل النهر لا يتفعل
 بالنهر ومرته حتى يعطوهم قيمة العمارة فيصرف ذلك العمارة المسجد وان شاء اهل
 المسجد تقدموا الى اهل النهر بصلاح النهر فان لم يصلحوا حتى تهدم حال المسجد
 وانفسر ضمنوا مائة ما هدم. ولو ان مسجدا بابه على مصب الروم يضرب المطر
 على باب المسجد فيفسد ويبطل داخل المسجد من ذلك وخارجة ويشق على الناس
 الدخول في المسجد يجوز ان يتخذ ظلة من غلة المسجد قال الفقيه ابو جعفر
 ان كان لا يضر ذلك باهل الطريق جاز طريق العامة في واسع فينبغي فيه اهل المحلة
 مسجد للعامة ولا يضر ذلك بالطريق قالوا لا بأس به. وهكذا روي عن ابي حنيفة
 ومحمد بن لان الطريق للمسلمين والمسجد لهم ايضا. وان ارا اهل المحلة ان يذروا
 شيئا من الطريق في دورهم فذلك لا يضر بالطريق لا يكون لهم ذلك ولا اهل المحلة
 تحويل باب المسجد من موضع الى موضع آخر قوم بنوا مسجدا واحتاجوا الى مكان ليتسع
 المسجد فاخذوا من الطريق وادخلوه في المسجد ان كان يضر ذلك باصحاب الطريق لا يجوز
 والا فلا بأس به. ولو ضاق المسجد على الناس وبجنبه ارض لرجل يؤخذ ارضه
 بالقيمة كرها ولو كان يجنب المسجد ارض وقف على المسجد فادوا ان يزيدوا شيئا
 في المسجد من الارض جاز ذلك بامر القاضي. ولو ان قيم المسجد ارا ان يبنى حوائطا
 في حريم المسجد وقتائه قال الفقيه ابو الليث دح لا يجزله ان يجعل شيئا من المسجد
 مسكنا او مستغلا. ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا ارضا من ارض البلدة
 حوائطا موقوفة على المسجد او امرهم ان يزيدوا في مسجدهم قالوا ان كانت
 البلدة فقحت عنوة وذلك لا يضر بالمارة والناس ينفذ امر السلطان ان يقولوا
 البلدة فحقت ملها لا ينفذ امر السلطان لان البلدة اذا فحقت عنوة تصير ملكا

للفاخين واذا فتحت صلحاً تبيع على ملك ملاكها فلا ينفذ امر السلطان فيها وبلادة
 بخارا فتحت عنوة بدليل وضع الخراج عليها وان كان بعض اراضيها عشيرة بما راض
 ميسان فانه عشيرة لان الامام اعطى ذلك لميسان . رجل ببسط من ماله حصيراً
 في المسجد فحرب المسجد ووقع الاستغناء عنه فان ذلك يكون له ان كان حيا ولو ارثه
 ان كان ميتا وان بلى ذلك كان له ان يبيع ويشترى بثمنها حصيراً آخر وكذا لو اشترى
 حشيشاً او قديلاً للمسجد فوقع الاستغناء عنه كان ذلك له ان كان حيا ولو ارثه
 . فكان ميتا وعند ابي يوسف رج يباع ويعرف ثمنه الاحوايج المسجد فان استغنى
 هذا المسجد يحول الى المسجد الآخر والفتوى على قول محمد رج ولو كفن ميتا فافتقسه
 سبع فان الكفن يكون للمكفن ان كان حيا ويكون لوارثه ان كان ميتا . ولو ان اهل
 المسجد باعوا حشيش المسجد او جنارة او نقشا صار خلقا ومن فعل ذلك غائب
 اختلافوا فيه . قال بعضهم يجوز والاولى ان يكون باذن القاضي وقال بعضهم لا يجوز
 الا باذن القاضي وهو الصحيح . ودجاج الكعبة اذا صار خلقا يبيعه السلطان
 ويستعين به في امر الكعبة لان الولاية فيه للسلطان لا لغيره ويجوز الاتفاق على
 نقل ديل المسجد من وقف المسجد ذكره الناطق في مسجد مجنبه فارقين يضرب حائط المسجد
 صرا بينا فاراد القيم او اهل المسجد ان يتخذ من مال المسجد حصنا مجنب حائط
 المسجد ليمنع الضرر عن المسجد قالوا ان كان الوقف على مصالح المسجد جاز للقيم ذلك
 لان هذا من مصالح المسجد وان كان الوقف على عمارة المسجد لا يجوز لان هذا ليس
 من عمارة المسجد . متولى المسجد اذا امر المؤذن ان يخدم المسجد سنة او اكثر
 باجر معلوم جازت الاجارة فبعد ذلك ان كان ما سمي له من الاجر مثل اجر عمله
 او زيادة يتغابن فيه الناس كانت الاجارة للمسجد ولا يضمن القيم بدفع الاجر من

مالك الوقف ويجعل المؤذن ان ياخذ ذلك وان كان اكثر من اجر مثل عمله بما لا يتغابن
 الناس فيه كانت الاجارة للمتولى وعليه الاجر في ماله . فان دفع ذلك من مال الوقف
 يكون ضامنا . وان علم المؤذن ان ياخذ من مال الوقف لا يجعل له ذلك متعة للمسجد
 اذا اشترى بالغلة التي اجتمعت عنده من الوقف متولا ودفع المنزل الى المؤذن ليسكن
 فيه ان علم المؤذن ذلك كره له ان يسكن في ذلك المنزل لان هذا المنزل من مستغلات
 المسجد فهذه المسئلة دليل على ان متولى المسجد اذا دفع الى المؤذن او الى الامام
 ما هو من مستغلات المسجد لا يجوز ذلك للمتولى ويكره للامام والمؤذن ان يسكن
 في ذلك المنزل . متولى المسجد ليس له ان يحمل سراج المسجد الا بينه ولما ان يحمل
 من البيت الى المسجد . رجل ادعى في مسجد او مقبرة حقا وقضى القاضي للمدة بالبينة
 على بعض اهلها كان ذلك قضاء على جميعهم لان كل واحد منهم خصم عن الباقيين
 كالوارث عن الميت وعن بقية الورثة وفي الخان لا يقضى حتى يحضر نائب قيم الوقف
 اذا اشترى شيئا المرومة المسجد مد . وذا ذن القاضي والوالي يرجع مد ذلك في مال ^{المسجد}
 وله ان ينفق على المرومة من ماله . ان يبيع في داره من ماله المتعلق بجزءا
 من ماله في الوقف جاز وله ان يرجع في غلة الوقف . رجل اشترى ارضا فوقعها
 ثم جاء مستحق واستحقها واجاز البيع بطل الوقف في قول ابي حنيفة رج ولو ضمن
 المستحق البائع جاز الوقف في قول محمد رج . رجل اشترى موصعا وزاده في طريق
 المسلمين وجعله طريقا لهم واشهد على ذلك صح . ويشترط لذلك مرور واحد
 من الناس باذنه على قول من يشترط القبض في الاوقاف وسوى في الكتاب بين
 الطريق والمقبرة وسائر الاوقاف وقال على قول ابي حنيفة رج يكون لها الوجوع
 فيها الا في المسجد خاصة . وروى الحسن بن زباد عن ابي حنيفة رج ان لا يرجع

في المقبرة في الموضع الذي دفن فيه ويرجع فيما سوى ذلك لان النشوب قبيح. وحكي
 عن الحكماء المعروف بمحمد بن وهب انه قال وجدت في النوادر عن ابى حنيفة ربح ان اجاز
 وقف المقبرة والطريق كما اجاز وقف المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين
 وميطرقون فيها ولا يكون بنائها ميراثا لورثته خص ببناء القنطرة في بطلان الميراث
 قالوا تاويل ذلك اذا لم يكن موضع القنطرة ملكا للباذ وهو المعتاد والظاهر ان
 الانسان يتخذ القنطرة على النهر العام. وهذه المسئلة دليل على جواز وقف
 البناء بدون الاصل. وذكر في الاصل ان وقف البناء بدون اصل الدار لا يجوز
 ولا يجوز وقف البناء في ارضه عارية واجارة فان كانت ملكا لواقف البناء
 جاز عند البعض. وعن محمد بن ابي اذ كان البناء في ارض وقف جاز على الجهة التي
 يكون الارض وقفا عليها. وقف ضيعة ولم يذكر حكمها اذا خلت عن اصلها
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كان الواقف جعلها وقفا في صحته
 وحيوته قال وقت هذه الضيعة على مسجد كذا ولم يرد على هذا ولم يجعل الوقف
 بلفظ الصدقة مع وتصرف غلته الى الفقراء ولم يكن للورثة حق. وان جعله وقفا
 في الحيوة او بعد المات بلفظ الصدقة مع وتصرف ايضا غلته الى الفقراء وان
 لم يذكر لفظة الصدقة كان الوقف صحيحا. رجل وقف ارضا على جهة ولم يشترط
 للموالية لنفسه ولا لغيره ذكره لال والناظر ربح ان الموالية تكون للواقف وذكر
 محمد بن ابي السيران انه اذا وقف ضيعة واخرجها الى القيم لا تكون له الموالية بعد
 ذلك الا ان يشترط الموالية لنفسه وكذا الوقات له وفيه قال الموالية
 تكون للقيم دون الوصي ومن الشائخ من قال الواقف احق بالولاية وله ان يأخذ
 من المتاع ما لم يقض القايض يعني ما لم يقض القايض بلزوم الوقف. وهذه المسئلة

بنحو على ان عند محمد رحمه الله التسليم الى المتولي شرط لصحة الوقف فلا يبقى له ولاية بعد
 التسليم الا ان يشترط الولاية لنفسه . اما على قوله اي يوسف رح التسليم الى المتولي
 ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وان لم يشترط الولاية لنفسه ومشائخ بلخ
 رح اخذوا بقوله اي يوسف رح ومشائخنا اخذوا بقوله محمد رح فلوان رجلا
 وقف وقفنا واخرجه من يده وسلمه الى المتولي ذكر الناطق رح ليس له ان يعزل
 المتولي الا انه يشترط ان له عزله . فلوان الواقف شرط الولاية لنفسه بشرط
 ان ليس للسلطان والقاضي عزله فان لم يكن هو مامونا في ولاية كان الشرط
 باطلا للقاضي ان يعزله ويولي غيره ويكون هو كجلا اوصى الى رجل في ولده
 وهو غير مامون كان للقاضي ان يعزله . ولو ارجلا جعل ارضه صدقة موقوفة
 فلما مرض مرض الموت اوصى الى رجل وجعله وصيه نفسه ولم يذكر من امي الوقف
 شيئا فان ولاية الوقف تكون له وصيه . ولو قال الواقف انت وصيي في امي
 الوقف خاصة قال ابو يوسف رح هو كما قال وقال ابو حنيفة رح هو وصي
 في الاشياء كلها . ولو ان هذا الواقف جعل ولاية الوقف الى غيره ثم مات
 الواقف بطلت ولاية المتولي في قوله اي يوسف رح لانه . كيده الا ان يقول ولاية
 الوقف اليه في حياته وبعد وفاته فحينئذ اذا مات الواقف لا يبطل ولاية المتولي
 لانه وصيه بعد موته ولو شرطه الواقف ان يكون الولاية له ولا ولاده في
 تولية القيم وعزلهم والاستبداد بالوقف وما هو من انواع الولاية
 واخرجه من يده الى المتولي جاز ذلك ذكره في السير وان لم يشترط لنفسه ولاية
 عزل المتولي فبعد ما اخرج به الى المتولي لا يكون له ان يعزله في قوله محمد رحمه الله
 وعلى قوله اي يوسف رح انه ان يعزله . ولو ان الواقف جعل ولاية الوقف الى جليلين

بعد موته ثم ان احل الحلين اوصيه لاصحابه في امر الوقف ومات جاز تصرف الحلي منهما
 في جميع امر الوقف . وروى يوسف بن خالد التميمي عن ابى حنيفة رجا انه لا يجوز لان
 لواقف رضى برأيهما ولم يرض برأى احدهما . ولو ان الواقف جعل رجلا متوليا وشرط
 انه ان مات هذا المتولي ليس له ان يوصيه الى غيره جاز هذا الشرط . ولو ان رجلا
 جعل ارضه له وقف على الفقراء والمساكين او على قوم سماهم ثم بعدهم على الفقراء
 ثم ان الواقف زرعها بعدما اخرجها الى المتولي وقال زرعتها لنفسه وقال اهل
 الوقف زرعتها للوقف كان القول قوله الواقف ويكون الزرع له فان سأل اهل
 الوقف من القاضي ان يخرج الوقف من يده فان القاضي لا يخرج ولو كان فعل هذا
 متولا الوقف فان القاضي يخرج الوقف من يده بذلك وعلى الواقف والمتولي
 نقصان الوقف وليس عليهما اجر مثل الارض ثم يقول القاضي للواقف
 ازرعها للوقف فان قال ليس للوقف مال ازرع للوقف ولا لاهل الوقف فان
 القاضي يقول له استدن على الوقف بثمن البذر والنفقة ثم يرجع بذلك في غلة
 الوقف فان قال الواقف لا يمكنني ذلك يقول القاضي لاهل الوقف استديروا^{انتم}
 فان قالوا لا يمكننا ذلك بل نحن نزرع لانفسنا فانه لا ينبغي للقاضي ان يطلق
 لهم ذلك لان الوقف في يد الواقف فهو احق بالقيام الا ان يكون الواقف
 مخونا على الوقف فيخرجه من يده . رجل وقف ضيعة في صحته على الفقراء واخرجها
 من يده الى المتولي ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلة تلك الضيعة لفلان
 كذا ولفلان كذا وقال لوصيه افعل ما رأيت من الصواب فجعله لاولئك باطل
 لانها صارت حقا للفقراء ولا فلا يملك ابطال حكم الا اذا كان شرط الواقف
 ان يهرق غلتها الا من شاء رجل طلب التولية في الاوقاف قال لا يعطيه التولية

وهو كمن طلب القضاء لا يخلد . جل وقف وقفا في حيوته ولم يجعل له قبالته حيزه
 الوفاة فاصلا رجلا قالوا بان هذا الوجه يكون وهيا وقفا على اوقافه ايضا في قول
 ابي يوسف ربح لان عند التسليم ليس بشرط فيصح الوقف في حيوته بغير تسليم
 . ولو كان هذا الواقف محل الوقف قيا فلما حضرته الوفاة اوصلا رجلا فان هذا
 الوصل لا يكون قيا على اوقافه يعني لا يكون متوليا . وقف صحيح على مسجد بعينه له
 قيم فأت القيم فاجتمع اهل المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغير امر القاضي فقام هذا
 المتولي بعارة المسجد من غلات وقف المسجد لاختلاف المشايخ ربح في هذه التولية
 والاصح انها لا تنصب ويكون نصب القيم لا القاضي ولا يكون هذا المتولي ضامنا
 لما انفق في العارة من غلات الوقف ان كان هذا المتولي اجر الوقف واخذ الغلة
 وانفق لانه اذا لم يصح التولية يصير غاصبا والغاصب اذا اجر الغصب كان الاجر
 له . وقف على ارباب معلومين يحصى عددهم فنصب الارباب متوليا من غير
 رأى القاضي صح ذلك منهم اذا كان هذا المتولي من اهل الصلاح ولا يكون فاسقا
 والاول ان يرفع الامر لا القاضي حتى ينصب قيا قالوا في زماننا الاول ان لا يرفع
 الامر لا القاضي لان في زماننا ظهر الاطماع الفاسدة من القضاة ومع هذا لا يكون
 لاهل المسجد نصب القيم والمتولي بدون استطلاع رأى القاضي رجل بغير مسجد
 في سكة فاحتاج لا العارة فتازع اهل السكة في العارة كان البان بها للعارة
 او لا من اهل السكة ولا يكون لاهل السكة منازعة في ذلك وكذلك لو تازع
 اهل السكة في نصب الامام والمؤذن كان ذلك اليه الا اذا عين هؤلاء
 رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر اصلح من عينه البان فحينئذ لا يكون البان
 اولا وقف له متول ومشرق لا يكون للمشرق ان يتصرف في مال الوقف

لأن ذلك مفوض إلى المتولي والمشتري. وأورب بالحفظ لا غير رجل قال في مرضه
اشترى من غلة دارى هذه بعد مائة كل شهر بعشرة دراهم خبزاً ورفقوا على
المساكين قالوا يصير الدار وقفاً كما لو قال بقت دارى بعد موتي على المساكين
المتولى إذا اشترى من غلة المسجد. إن شاء أو داراً أو مستغلاً أخر جاز لأن هذا
من مصالح المسجد. فإن أراد المتولي أن يبيع ما اشترى وباعه اختلفوا فيه قال بعضهم
لا يجوز هذا البيع لأن هذا صار من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو
الصحيح لأن المشتري لم يذكر شيئاً من شروط الوقف فلا يكون ما اشترى من غلة
أوقاف المسجد. مسجد له مستغلات وأوقاف أراد المتولي أن يشتري من غلة
الوقف للمسجد دهنًا أو حصيراً أو حشيشاً أو أجراً أو جصاً لفرش المسجد أو حصى
قالوا إن وسع الواقف ذلك للقيم وقال تفعل ما ترى من مصلحة المسجد كأنه
أن يشتري للمسجد ما شاء. وإن لم يوسع ذلك ولكنه وقف لبناء المسجد وعمارة
المسجد ليس للقيم أن يشتري ما ذكرنا لأن هذا ليس من العمارة ولا من البناء وإن
لم يعرف شرط الواقف في ذلك ينظر هذا القيم إلى من كان قبله فإن كانوا يشترون
من أوقاف المسجد الدهن والحصير والحشيش والأجر وما ذكرنا كان للقيم أن يفعل
ذلك والأقلا. وقف ومستغل ذكر الواقف في كتاب الوقف أن القيم يشتري جنازة
لا يجوز للقيم أن يشتري جنازة من غلة الوقف. ولو اشترى ونقد الثمن من غلة
الوقف يكون ضامناً لأن مستغل المسجد يكون وقفاً على مصالح المسجد وشرع الجنازة
ليس من مصالح المسجد. ولو اشترى القيم بغلة المسجد ثوباً ودفع إلى المساكين
لا يجوز وكان عليه ضمان ما نفعه من مال الوقف لأن شراء الثوب وقع للقيم نصير
ثأقها الثمن من مال الوقف كتوب اشتراه لنفسه فيضمن قيم الوقف إذا طلب

منه الخرج والحباية وليس في يده من غلة الوقف شئ قال العميد أبو القاسم ربح
 ان كان الواقف امره بالاستدانة كان له ان يستدين وان لم يأمر بالاستدانة
 فاستد ان كان ذلك في ماله ولا يرجع في غلة الوقف . وقال القاضي أبو الليث ربح
 اذا استعمله امر ولم يجد دما من الاستدانة فسحق ان يستدين باسم الحاكم بشر
 رجوع العلة لان القاضي ولاية الاستدانة على الوقف وذكر الماطي ربح اذا اراد
 العيم ان يستدين ليحصل ذلك في ثمن البذر للبراعة في ارض الوقف ان فعل ذلك
 باسم العاصي كان له ذلك عند الكل لان القاضي يملك الاستدانة فاما المقيم بذلك
 صح امره اما المقيم لا يملك الاستدانة قال ربح وبغضير الاستدانة ان يقتصر
 للوقف . سيبا وليس في يده شئ من غلات الوقف ليرجع بذلك فيما يحدث من غلة
 الوقف . فاما آا . الحار . في يده شئ من غلات الوقف فامتنع للوقف شئاً مقد
 التمس من مال نفسه سعيه ان يرجع بذلك في غلة الوقف وان لم يكن ذلك باسم
 القاضي او وكيله بالسرة اذا بعد التمس من مال نفسه كان له ان يرجع بذلك على
 التمس ولو ان العيم اراد ان يرهق الوقف اذ من لا يصح لان ذلك تعطيل الوقف
 وكذا لا يصح ان لا يضمنه ربح اهل المسجد ايضاً فان ربح العيم داراً
 للوقف ربحه ربحه فيها فالواجب عليه اجر المتل سواء كانت الدار معدة للاستفاد
 اولاً . كرا . ط الامر الوقف . وكذلك مسجد المسجد اذا ما ع الدار الموقوفة وسكنها
 المنتسبة سم ان العاصي عزل هذا المتولي وجعل غيره مولى فادعى المولى التاي على
 المنتسبة . ربح الوقف واسترده كان على المنتسبة احر متل هذا الدار . قال
 ربح وهذا شئ محالف طاهل لودايه واما قال ذلك بعض المشايخ ربح احتياطاً
 لامر الوقف . آا ربحا . من مال الوقف فصالحه المتولي على شئ ان وجد المتولي

بيند على ما ادعى او كان الامار مقر لا يملك المتولي ان يحط شيئاً منه ان كان الامار
 غنيا وان كان محتاجا جاز ذلك اذ لم يكن ما على الامار فاحشا متوليا الوقف اذ
 من مرض الموت وفوض امر الوقف لا غيره جاز لان المتولي بمنزلة الوصي وللوصي
 ان يوصي الا غيره . متولي المسجد اذا اخذ من غلات المسجد ومات من غير بيان
 لا يكون ضامنا ذكرا نتاطفح رج الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل
 الاول ثلث احدها هذه والثانية السلطان اذا خرج لا الغزو وعنفوا وادع
 بعضا الغنمية عند بعض الغانمين ومات ولم يبين عند من اودع لاضمان عليه
 . والثالثة القاضي اذا اخذ مال اليتيم واودع عند غيره ثم مات ولم يبين عند
 من اودع لاضمان عليه . احد التفاضين اذا كان المال عنده ولم يبين حال المال
 الذي عنده فوات ذكر بعض الفقهاء انه لا يضمن واحاله الى شركة الاصل
 وذلك غلط بل الصحيح انه يضمن نصيب صاحبه ولو ان قاضيا تضرع مال
 اليتيم ووضع في بئته فوات القاضي ولم يبين ذكر هشام رج انه يضمن ولو
 ان القاضي اخذ مال اليتيم واودع عند غيره وعرف ذلك منه ثم مات و
 لا يدري الامن دفع لا يضمن وذكر ابن رستم رج لو قال القاضي في حيوته صاع
 مال اليتيم عندي او قال انفقته على اليتيم لاضمان عليه ولو مات قبل ان
 يقوله شيئاً كان ضامنا حتشبش المسجد اذا طرح في ايام الربيع من المسجد
 قالوا ان لم يكن له قيمة لا بأس بطرحه واذا طرح فورا اخذه كان له ان يصنع
 به ما شاء وان كان متقوما لا يجوز طرحه واذا طرح فو بعه انسان فارضا
 . ولو اخذ انسان من حشيش المسجد وجعله قطعا قطعاً بالسوط كازنه
 جنازة او نعش للمسجد فسد بباعه اهل المسجد قالوا الاولى ان يكون

البيع بأمر القاضي والجميع ان يبيعهم لا يبيع غير امر القاضي ولا بأس بان يترك نسج
المسجد في المسجد من وقت المغرب لا وقت العشاء ولا يجوز ان يترك فيه كل
الليل الا في موضع جرت العادة فيه كمسجد بيت المقدس ومسجد النبي صلى الله
عليه وسلم والحرم فان اراد انسان ان يدرس الكتاب بسراج المسجد ان كان
السراج موضوعا في المسجد للصلوة قيل لا بأس به . وان كان موضوعا في المسجد
للصلوة بان فرغ القوم عن صلواتهم وذهبوا الى بيوتهم وبقي السراج في المسجد
قالوا لا بأس بان يدرس به الا ثلث الليل لانهم لو اخرجوا الصلوة الى ثلث الليل
لا بأس بان يدرس به فلا يبطل حقه بتحليلهم وفيما زاد على ثلث الليل ليس لهم
تاخير الصلوة فلا يكون لهم حق التدريس . قوم بنوا مسجدا وفصل من خشبهم
شيئاً قالوا يهرق الفاضل الى بنائه ولا يهرق الى الدهن والحصير وهذا اذا سلم
اصحاب الخشب الخشب الى المنول لينه به المسجد فلما انهم قطعوا الخشب
ثم افضل من خشبهم يكون لهم يفعلون به ما شاؤ رجل جمع ما لمن الناس
لينفق في بنائه المسجد وانفق من تلك الدراهم في حاجة نفسه ثم ردد لها
في نفقة المسجد لا يسعه ان يفعل ذلك واذا فعل ان كان يعرف صاحب المال
رد الضمان عليه او يسأله لياً ذنعه بانفاق الضمان في المسجد وان لم يعرف
صاحب المال يرفع الامر الى القاضي حتى يأمق باعناق ذلك في المسجد فان لم يقدر
على ان يرفع الامر الى القاضي قالوا انجولوا في الاستحسان ان ينفق مثل ذلك
من ماله في المسجد فيجوز ويخرج عن الويال فيما بينه وبين الله تعالى وفي القضاء
يكون ضامنا فيكون ذلك دينا عليه لصاحب المال . وهو نظير ما ذكر في الاصل
الوكيل بقضاء الدين اذا صرف ماله الى العكس في حاجة نفسه ثم قضى بماله نفسه

^{٢٢١}
 دين الموكل يكون متبرعا في قضاء دين الموكل المذكور اذا سأل للفقر شيئا فخلط
 ما اخذ بعضها ببعض ان لم يأمره الفقير بالسؤال والاخذ يكون ضامنا فان ادى
 ذلك المال بعد ذلك الا الفقير يكون متصدا قال نفسه من مال نفسه ولا
 يخرج ذلك عن ارباب الاموال وان كانوا دفعوا اليه بنية الزكاة لا يسقط
 زكوتهم وان كان الفقير امره ان يسأل له فاخذ المال وخلط البعض ببعض
 ثم دفع الى الفقير لا يضمن وهو الرجل الذي يقال له يا اي مرد اذا قام وسأل
 للفقر شيئا وخلط المال بعضه ببعض ثم دفع الى الفقير ان لم يكن الفقير امره
 بذلك كان ضامنا ولا يسقط عن ارباب الاموال زكاة مالههم اذا دفعوا
 بنية الزكاة. وينبغي ان يأمره الفقير بالسؤال ليسير قائما مقام الفقير ما ذكروا
 بالخلط فيسقط عن الدافع زكاة ماله حوائت مال بعضها البعض والاول
 منها وقف الباقى ملك والمتولى لا يعبر بالوقف قال ابو القاسم رحمه الله ان كان الوقف
 غلة كان لاصحاب الحوائت التي هي ملك ان يأخذوا القيم ليسوى ذلك
 الحائط المائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم دفعوا
 الامر الى القاضي ليأمر القاضي القيم بالاستدانة. الوقف في اصلاح الوقف
 وليس للقيم ان يستبدوا بغير امر القاضي وتفسير الاستدانة ان لا يكون
 للوقف غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة. اما اذا كان للوقف غلة
 فانفق من ماله نفسه لاصلاح الوقف كان له ان يرجع بذلك في غلة الوقف
 حائط بين دارين احدهما وقف والاخر ملك فانهدم الحائط فبناء صاحب
 الملك في حد دار الوقف قال ابو القاسم رحمه الله ان الامر الى القاضي
 حتى يجبر صاحب الملك بان ينقض الحائط الذي بناه في حد دار الوقف

ثم بينه حيث كان في القديم. ولو ان القيم قال للباني اعطيت قيمة بملك واقر
 الحائط حيث بنيت وانت تبني لنفسك حائطاً فمدك قال ابو القاسم رح
 ليس للقيم ذلك بل يامر صاحب الدار لينقض حائطه ثم بينه في الموضع الذي
 كان في القديم. رجل جعل ارضه وقفاً على المساكين وقفاً صحيحاً ولم يذكر العارة
 فعمارها تكون في غلة الارض يبدأ من الغلة بالعمارة وبما يصلحها ويخرجها
 ويؤفها ثم يقسم الباقي على المساكين. فان كان في الارض الموقوفة تخلل خان
 القيم هلاكها كان للقيم ان يشتري من غلة الوقف فصلاً ويفرسه كيلا ينقطع
 . ولو كانت قطعة من هذه الارض سبعة لانتبت شيئاً فيحتاج الرفع فيها
 واصلاحها حتى تنبت كان للقيم ان يبدأ من جملة غلة الارض في ذلك ويصلح
 القطعة. وان اراد القيم ان يبني في الارض الموقوفة قرية لا كرتها وحفاً ^{ظها}
 ليجمع فيها الغلة كان له ان يفعل ذلك. وكذا لو كان الوقف خاناً على الفقراء
 واحتاج الخادم يكسح الخان ويقوم بفتح بابيه وسده فسلم بعض البيوت
 للرجل اجرة له ليقوم بذلك كان له ذلك . وان اراد قيم الوقف ان يبني
 في الارض الموقوفة بيوتاً يستغلها بالاجارة لا يكون له ذلك لان استغلال
 ارض الوقف يكون بالزراعة. ولو كانت الارض متصلة ببيوت المصريين
 الناس في استيجار بيوتها ويكون غلة ذلك فوق غلة الزرع والفضل
 كان للقيم ان يبني فيها بيوتاً ويؤجرها لان الاستغلال بهذا الوجه يكون
 انفع للفقراء وروي عن محمد رح ما هو فوق هذا قال اذا ضعفت الارض
 الموقوفة عن الاستغلال والقيم يجد بثمنها ارضاً اخرى فانفع للفقراء
 واكثر ريعاً كان له ان يبيع هذه الارض ويشترى بثمنها ارضاً اخرى

جوز رج استبدال الارض بالارض . بخلاف ما اذا كانت الارض الموقوفة
تبعد من بيوت المصرفاء ثمة لا يكون للقيم ان يبيع فيها بيوتا يواجرها لان
ثمة لا يرغب الناس في استيجار البيوت باجرة تربي منفعتها على منفعة
الزراعة . وعن هشام رح قال سمعت محمدا رح يقول اذا صار الوقف بحيث
لا ينتفع بها المساكين للقاضي ان يبيعه ويشترى بثمنه غيره وليس ذلك
الا للقاضي وعن الفقيه ابي جعفر رح قال اذا لم يشترط الوقف في وقف الارض
دفعها مزارعة واجارة فاما كان انفع للفقراء بفعل قال الا انه في دور لا يواجرها
اكثر سنة لان المدة اذا طالت تصرف المستاجر فيها تصرف المالك على
طول الزمان فكل من رأى يزعم انه يتصرف بحكم الملك فيؤدي ذلك
الى ابطال الوقف فاما في الارض ان كانت تزرع كل سنة فكذلك وان
كانت تزرع في كل سنتين مرة او في كل ثلث سنين مرة يزرع فزرع
في كل سنة طائفة منها ينبغي ان يشترط من المدة القدر الذي يمكن
المستاجر من زراعة الكل على سبيل العادة فان كان الواقف شرط
ان لا يواجر اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استيجارها كانت اجارتها
اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يواجرها اكثر من سنة ولكنه
يرفع الامر للقاضي حتى يواجرها القاضي اكثر من سنة لان للقاضي ولاية
النظر على الفقراء وعلى الميت ايضا فان كان الواقف شرط في الوقف وكتب
في صك الوقف ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا كان انفع للفقراء كان
للقيم ان يواجرها بنفسه اكثر من سنة اذا رأى ذلك خيرا ولا يحتاج
الى القاضي . وسيأتي مسائل اجارة الوقف بعد هذا اذا اجتمع من غلة

ارض الوقف في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى اصلاح
والعمارة ايضاً ويخاف القيم انه لو صرف الغلة الى المرومة يفوته ذلك البر فانه
ينظر ان لم يكن في تاخير اصلاح الارض ومرتتها الى الغلة الثانية ضررين
يخاف خراب الوقف فانه يصرف الغلة الى ذلك البر وتؤخر المرومة الى الغلة
الثانية . وان كان في تاخير المرومة ضررين فانه يصرف الغلة الى المرومة
فان فضل شئ يصرفه الى ذلك البر والوارد من وجه البر ههنا وجه فيه تصدق
بالغلة على نوع من الفقراء خوفاً من اسارى المسلمين او اعانة الفارسيين
النقطع لان هؤلاء من اهل التصديق عليهم فجاز صرف الغلة اليهم فاسما
المسجد والرباط ونحو ذلك مما ليس باهل التملك لا يجوز صرف الغلة اليه
لان التصديق عبارة عن التملك فلا يصح الايمن هو من اهل التملك رجل
وتف صيغة على مواليه وتفا صحيحا فوات الواقف وجعل القاضى الوقف في يد
تبعه جعل للقيم عشر الغلات وهذا الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة
فيها الى القيم واصحاب هذه الطاحونة يقبضون غلتها لا يجب للقيم عشرة غلة هذه
الطاحونة لان القيم لم يأخذ يأخذ بطريق الاجر فلا يستوجب الاجر بدون العمل
. رجل وقف صيغة وشرط الواقف ان يعطى القيم غلتها من ماء جاز وللقيم ان يعطى
الاغنياء والفقراء رجل جاء الى المفتي وقال في اريد ان اتقرب الى الله تعالى ابني
رباط للمسلمين او اعتق العبد او اراد ان يتقرب الى الله تعالى دارو فسأل
ابيعها واتصدق بثمنها واشترى بثمنها عبيدا فاعتقم او اجعلها دارا
للمسلمين اى ذلك يكون افضل قالوا يقال له ان بنيت رباطا وتجعل لها وقفا
ومسغلا لعارتها فالرباط افضل لانه اديم واعم نفعاً وان لم يجعل للرباط

من علة للعامة فالأصل ان يسع ويصدق في تمتته على الساكنين
فصل في وقف المتاع وما يحتاجه الوقت سعادون

• ذكر في الشروط في الوقف ما سطر وما لا سطر

اما فصل المتاع ارض من سريكن وقف احد هما نصيبه مساعا حار في قول
ابن يوسف رحمه الله وفيه احد مشايخ بلخ رحمه الله ولا يجوز في قول محمد رحمه
الله وفيه احد مشايخنا واستوانه ثم فرغ على قول ابن يوسف رحمه الله قال لو اياهما
اقتسما الارض بعد ذلك وقف قطعة في نصيب الواقف من ملك اعطيه
لوقف ولا يجزى الى اعادة الوقف فيها وان وقف المسموم كان احوط هذا
اذا كانت الارض مسيركة فان كانت الارض كلها له ووقف نصفها اسع ان يسع
النصف بعد ذلك ثم يقسمان فان لم يسع ولكن رفع الامر الى القاضى امر اما بعد
رحلا بالقسمه معه حار ولو وقف مساعا ولم يحرك في قول محمد رحمه الله وراح
الامر الى القاضى ونص في محاور الوقف حار لان نصاء القاضى في المحمد به مع
الحلاف فان طلبوا القسمه من القاضى قال بوجده حقه الله لا يقسم القاضى
وبأمرهم بالمهايا . وقال ابو يوسف ومحمد رحمه الله يقسم القاضى هذا اذا
كان بعض الارض ملكا والعص واما فان كان الكل وما على ارباب فارد
الارباب شمله الاراضى بينهم لا يقسم القاضى ولو ان مره بعضها
وقف على قول من يرى وقف المتاع وبعضها سلطاني يعنى الملك
وبعضها ملك فارد واسمه بعضه للسع الملك يجعلوها معسرة
قالوا ان اراد واسمه موضع من هذه القرية لا يجوز لان المقصد من
القسمه يحجب الوقف عن غيره ويهدى القسمه لاسع الملك عن الوقف فان ارادوا

قسمه كل القرية على مقدار نصيب كل فريق جارت العسمة لأن هذا القسم
 بعد التجهيز بين الوقف وغيره . حانوت بين شركيين وقف أحدهما نصيبه
 وأراد الوقف أن يصرب لوح الوقف على بابه فبعه الشريك ليس له أن يصرب
 اللوح لأن ذلك تصرف في محل مشرك فان رفع الأمر إلى القاضي فاذن له القاضي
 بذلك جاز صبا للوقف عن البطالان رجل وقف نصف الحمام خارج الكل
 لأنه مما لا يحمل العسمة فجاء ووقفه كله المتاع مما لا يحمل العسمة . امرأة
 وقفت دارا في مرضها على ثلث بنات لها وأخرها للفقراء وليس لها ملك غير الدار
 ولا وارت لها عرهن فالوات ثلث الدار وقف والتلتان لهن يصنعن ما
 وهن قول أبي يوسف رحمه الله لأن عند وقف المتاع حزين . وعلى
 قول محمد رحمه الله لا يجوز . والفقهاء على قول محمد . رحمه الله . ولو كانت
 الأرض من رجلين قصد أحدهما صدقة موفوفة على المساكين أو على وجه من
 وجوه البر إلى يجوز الوقف عليها ودفعها إلى قسم يعوم عليها كان حائزا لأن عند
 محمد رحمه الله المانع من الجوار هو التبوع وقف العسمة وقف العسمة وههنا
 له وجه السبوع . وقف العسمة لأنهما صدق بابا لأرض حيلة ولا وقت القيص
 لأنها مسالة الأرض حيلة ولو قصد في كل واحد منهما نصف هذا الأرض
 مساعا صدقة موفوفة وجعل كل واحد منهما لوقفه متو لسا على حد
 لا يجوز لوجود التبوع وقف العسمة لأن كل واحد منهما باشر عقلا على مائة
 وتمكن التبوع وقت المص أيضا لأن كل واحد من متولين قبض بصفائهما
 فان قال كل واحد منهما الذي حيلة متوليا في نفسه انقض نصيبه مع نصيب صاحبه
 جاز . ولو قصد أحدهما بنصف الأرض صدقة موفوفة على المساكين ثم يضاف

الأخر نصفه صدقة موقوفة على المساكين وجعلنا ذلك قیما واحدا جار
لأنه ان واحد الشیوع وقت العقد لم يوجد وقت الفرض لان المتولي
قض الأرض حمله وهما سلما اليه جملة . وكذا لك لو جعلنا التولية الى رجلين
معاً لهما صاراً كقول واحد . وكذا لو اختلف جهة الوقف بان وقف احدهما على
ولد وولد ولد له اما نسا سلوا فاذا انقضوا كانت غلها على المساكين وجعل
الأخر نصف الأرض وقفا على احوته واهل بيته فاذا انقضوا كانت ائله
في الحج . يحج في كل سنة وسلمها الى رجل واحد حار وكذا لو كان الواقف واحد
فجعل نصف الأرض وقفا على الفقراء مثلاً والنصف الآخر على امرأته وجار
وهذا كله قول محمد رحمه الله . أما على قول ابي يوسف فيجوز الوقف في جميع
هذا الوجه لان عندنا يجوز الوقف غير مخصوص بنحو غير معسوم . رجل قال
جعلت هذا الأرض صدقة موقوفة او هذه الأرض الأخرى وبين وجه
النصف كان باطلاً كان الجهالة . ولو قال جعلت نصيب من هذه الدار وقفاً
وهو ثلث جميع الدار فوجب حصته نصف الدار او ثلثي الدار كان
جميع ذلك وقفاً وكذلك في الوصة اذا قال اوصيت لفلان ، ثلث
ماله وهو الف درهم فوجب ثلث ماله اربعة الأثبات كان الكل للموصي
ولو كان هذا في البيع كان المشتري القدر المسمى . ورابين اثنين او اربعة
بين اثنين وقف احدهما نصيبه على جهة البر ثم اراد القسمه فمسم الفاضل
بينهما فجميع الوقف كله في دار واحدة او ارض واحدة حاز في قواهلل ^{القول} ^{القول}
ومحمد رحمه الله كما لو كان بينهما داران وطلب القسمه فجميع القاب في ذلك
احدهما في دار ونصيب الآخر في دار جاز ذلك فكذلك هنا الا ان منه يجوز

سواء كان في مصر واحداً في مصرين وهما في مصر الواحد يقسم القاصي
وفي مصرين لا يقسم وعلى قول الشيخ رحمه الله القاصي يقسم كل دار
على حدة وأرض على حدة إلا أن يرى القاصي الصلاح في الجميع بجمع الوقف
كله بأرض واحد ودار واحد فيصير عند جمع القاصي في الحكم كأن الشريك
أقسمت بمسهمه أو دلان جائز وكوان رحلين سهمهما أرض وقف أحدهما نصيبه
حارة قول أبي يوسف رحم ماوان الوقف مع شريكه أقسموا وأدخلوا في القسمة دواهم
معلومه بأن الوقف هو الذي يأخذ الدرهم مع طائفة من الأرض لا يجوز
إلا الوقف بمصر، معاشاً من الوقف بالدرهم وذلك فاسد وإن كان الوقف
هو الذي أعطى الدرهم حاراً وبصر كانه أحد الوقف وشرى حصص الناس وقف
من نصيب شريكه بالدرهم يجوز ثم يند الوقف وقف وما أسرى بالدرهم ذلك
ملك له ولا يكون وقف بغيره يند في شيء فإن أحصاه إلى غير الوقف فهو المملوك
مع الأمر إلى القاصي حصة نصيب فيما أقسمه تحل وقف حرياً شائعاً من
من لم يقسم فأصاب الوقف أقل من حصة يحوز به لظاظة التي وقف
في الوقف وند في دار الطائفة الأخرى أو على العكس فإن كان المهد
القسمة بحوزة الملك فذلك في الوقف إذا كان فيه صلاح المهد لجمع المعاد له رجل له دوا
وقف من ملك الأراضين بعضها أو داراً من تلك الدوا ثم إذا تصرف
إلى وقف آخر أو إلى دار أخرى وبجعل الأرض إلى وقفها لنفسه
هو من ماله الوقف إلى غير الوقف إن لم يكن الوقف شرط لنفسه
الاستبدال في أصل الوقف لا يجوز هذا المسألة فإن كان شرط الاستبدال حاراً فهو
أو إذا استبدل لنفسه في أصل الوقف سواء وحل حال وقف موهبة

٢٢٩
الارض شيئاً ولم يسم كان باطلاً لان الشيء يتناول القليل والكثير ويوبى بعد ذلك
ربما يمين شيئاً قليلاً لا يوقف عادة

فصل في مسائل الشرط في الوقف

رجل وقف ارضا ودارا وشرط لنفسه الخيار ثلاثة ايام قال ابو يوسف رج ان بين
للخيار وقتا معلوما يجوز الوقف والشرط كما في البيع وان كانت الوقت مجهولا
لا يجوز الوقف . وقال الفقيه ابو جعفر رج ينبغي ان يجوز الوقت ويبطل الشرط
وقال ملال رج لا يصح الوقف كان الوقت معلوما ومجهولا وهو قول محمد رج
وقال يوسف بن خالد التيمي رج الوقف جائز والشرط باطل على كل حال كما لو شرط
الخيار في العتق فانه يصح العتق ويبطل شرط الخيار وكما لو جعل داره مسجدا
على انه بالخيار ثلاثة ايام يصح اتخاذ المسجد ويبطل الخيار رجل وقف داره
يوما او شهرا او وقتا معلوما ولم يزد على ذلك جازا الوقف ويكون الوقف ابدا
ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة شهرا فاذا مضى شهر فالوقف باطل كان الوقف
باطلا في الحال في قول هلال رج لان الوقف لا يجوز الا موبدا فاذا كان التابيد شرطا
لا يجوز موقتا . ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة على فلان سنة بعد مائة فاذا
مضت السنة فالوقف باطل كان وصية لفلان بعد موته سنة ثم يصير وصية
للمساكين فيصرف غلتها للمساكين ولو قال ارضي موقوفة على فلان سنة بعد
موتي ولم يزد على ذلك فان الغلة تكون لفلان سنة ثم بعد السنة تصير للورثة
ولو قال اذا جاء غدا فارض صدقة موقوفة او قال اذا ملكت هذه الارض فح
صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق والوقف لا يحتمل التعليق بالخط لانه
لا يخلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمل

التعيين ويحلف به. ولو قال ارضي بعد وفاتي موقوفة سنة خازن وتبصر الارض
 موقوفة ابدا لانه في معنى الوصية بخلاف ما اذا لم يصفها لما بعد الموت فقال ارضي
 صدقة موقوفة سنة لان ذلك ليس بوصية بل هو محض تعليق واضافة فلما
 ان على قول هلال ربح اذا شرط في الوقف شرطا يمنع التايب لا يصح الوقف ولو قال
 ارضي صدقة موقوفة على ان لا يابطالها كان الوقف باطلا على قول هلال ربح
 وقال يوسف بن خالد ربح الوقف جائز والشرط باطل وعلى قول ابي يوسف ربح وقت
 الخيار ليس معلوم فينبغي ان لا يجوز الوقف. ولو قال ارضي صدقة
 موقوفة على ان اصلها لا يرفع عنه ملكي عن اصلها او على ان ابيع اصلها
 واتصدق بثمنها كان الوقف باطلا. وكذا لو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت
 او اجبت. او هويت كان الوقف باطلا في قولهم لا. هذا تعليق وتعليق الوقف بالشرط
 باطل في قولهم. ولو قال ارضي صدقة موقوفة ان شئت ثم قال شئت فان الوقف
 باطلا لما قلنا انه تعليق. ولو قال شئت وجعلتها صدقة موقوفة صح لانها
 ابتداء وقف. واذا شرط الخيار في الوقف لم يصح الوقف في قوله هلال ربح فلو انه
 ابطال الخيار بعد ذلك لا يصير الوقف جائزا بخلاف ما لو شرط الخيار في البيع اثر
 من ثلثة ايام ثم ابطال الخيار قبل الايام الثلاثة ينقلب البيع جائزا لان الوقف
 لا يجوز الا مؤبدا وشرط الخيار يمنع التايب فكان شرط الخيار شرطا فاسدا في نفس
 العقد ما لم يمتنع جواز البيع وانما يفسد البيع اذا شرط الخيار اكثر من ثلثة
 ايام لامتناع لزوم العقد بعد الايام الثلاثة فلم يكن الفساد في صلب العقد
 ولو ان رجلا قال ان كانت هذه الارض في ملكي فهي صدقة موقوفة فانه ينظر ان كانت
 في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بشرط كائن تنجيزي.

وقف ارضا رجل اخرى برسماء ثم ملك الارض لم يجز وان اجاز المالك عندنا
خلافا للشافعي ربح . رجل قال ارض هذه صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على ان ابيعها
واشترى بثمنها ارضا اخرى فيكون وقفا على شروط الاولى قال هلال ربح وهو
قول ابي يوسف ربح الوقف والشرط جائزان وقال يوسف بن خالد ربح الوقف
صحيح والشرط باطل . وقال بعضهم هما فاسدان والصحيح قول هلال لابي يوسف
ربح لان هذا شرط لا يبطل حكم الوقف فان الوقف مما يحتمل الانتقال من ارض الى
ارض اخرى ويكون الثاني قائما مقام الاول فان ارض الوقف اذا غصبها غاصب
واجري الماء عليها حتى صار بحر الا يصلح للزراعة يضمن قيمتها ويشترى بقيمتها
ارض اخرى فيلوي الثانية وقفا على وجه الاولى وكذلك ارض الوقف اذا قل
تزلها لافنة وصارت بحيث لا تصلح للزراعة او لا تفصل عليها عن مؤنفا يكون
صلاح الوقف في الاستبدال بارض اخرى فيصح شرط ولاية الاستبدال وان لم يكن
للمحال ضرورة داعية لا الاستبدال . وان كان الواقف قال في اصل اوقف على ان ابيعها
بما بدأ من الثمن من قليل او كثيرا وقال على ان ابيعها واشترى بثمنها عبدا او
قال ابيعها ولم يزد على ذلك قال هلال ربح هذا الشرط فاسد يفسد به الوقف
لان هذا شرط ولاية ابطال الوقف كانه قال على ان ابطلها وانما يبطل الوقف
اذا شرط الاستبدال بارض اخرى لان ذلك ، نقل وتحويل واجمعوا على ان الوقف
اذا شرط الاستبدال لنفسه في اصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك
الاستبدال اما بدون الشرط اشارة في السيرانه لا يملك الاستبدال الا لافنة
اذا رأى المصلحة في ذلك . ولو قال الواقف في الوقف على ان ابيعها واشترى
بثمنها ارضا اخرى ولم يزد على هذا في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكرا قامة

ارض أخرى مقام الاولى وفي الاستحسان يصح الوقف لان الارض الاولى تعينت
 للوقف فيكون ثمنها قائما مقام هذه الحكم وكما لو اشترى الثانية وقفا بشرط الاول
 قائمة مقام الاولى ولا يحتاج الى مباشرة الواقف بشرطه في الثانية كالعبد الموصى^{بثمنه}
 لاني ان اذ اقل خطاء واخذت قيمته واشترى بها عبدا آخر ثبت حق الموصى له بجدته^{بثمنه}
 فيه من غير تحديد . وكذا المدبر اذا قتل خطاء واخذ المولى قيمته يوم ان يشترى عبدا
 آخر فيدبره ويستقل حكم الاول الي بدله كذلك ههنا ثم ليس له ان يستبدل الثانية
 بارض ثالثة لان هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاول دون الثانية ولو
 قال ارض صدقة موقوفة علي ان لي ان استبدل لها بارض اخرى لم يكن له ان يستبدل لها
 بدار لانه لا يملك تغير الشرط وله ان يشتري بثمنها ارض الخراج لان ارض الوقف
 لا تخلو عن وظيفة اما العشر والخراج . ولو قال ان لي ان استبدل لها بدار لم يكن
 له ان يستبدل لها بارض . ولو قال علي ان لي ان استبدل لها بارض من ارض البصرة
 لم يكن له ان يستبدل لها بارض من غير ارض البصرة لان ارض البلدان تتفاوت
 في الغلة والمؤنة فلا يغير شرطه وليس له ان يستبدل لها بارض من ارض الحوز
 لان من فيه ارض الحوز بمنزلة الاكار لا يملك الارض والبيع فان ارض الحوز
 هي ما عجز صاحبها عن زراعتها واداء مؤنتها فدفعها الى الامام ليكون منفعتها
 للمسلمين مقام الخراج والرقبة ملك لصاحبها ومنفعتها للمسلمين . ولو
 شرط الاستبدال ولم يذكر ارضا ولا دارا فباع الارض الاولى كان له ان يستبدل لها
 بجنس العقارات ما شاء من دار او ارض وكذا اذا لم يقيد الاستبدال على بلد
 كان له ان يستبدل لها بأي بلد شاء لاطلاق اللفظ . ولو باع ارض الوقف
 بثمن فيه غبن فاحش لا يجوز بيعه في قول ابى حنيفة ومالك لان القيم

بمثلة الوكيل فلا يملك البيع بغبن فاحش ولو كان ابو حنيفة رج يحجز الوقف بشرط الاستبدال يحجز بيع القيم اذا باع بغبن فاحش كما لو قيل يا لبيع عندنا ولوباع ارض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن يكون الثمن ديناً بركته . ولو كان الوقف مرسلاً لم يذكر فيه شرط الاستبدال لم يكن له ان يبيع ويستبدل بها وان كانت ارض الوقف سبخة لا ينتفع بها لان سبيل الوقف ان يكون مؤبداً لا يباع وانما يثبت ولاية الاستبدال بالشرط وبذات الشرط لا يثبت فهو كالبيع المطلق عن شرط الخيار لا يملك المشتري رده وان لحقه في ذلك غبن . ولو انه شرط الاستبدال في الوقف فباعها وهبها لغيره وبغبن الثمن في قول ابو حنيفة رج وقال ابو يوسف رج لا يصح الهبة وان باع ارض الوقف بعروض ففي قياس قول ابو حنيفة رج يصح البيع ثم يبيع العروض بالدرهم او بالدينار فيشتري بها ارضاً او يشتري بالعروض ارضاً وقال ابو يوسف وهلال رج لا يملك البيع الا بالدرهم او بالدينار وهو كالوكيل بالبيع وشراؤه ارض الوقف وقد شرط له ولاية الاستبدال ثم عادت الارض اليه ان عادت الارض بما هو فسخ من كل وجه كان له ان يبيعها ثانياً لان البيع الاول صار كأن لم يكن . وان عادت اليه بما هو عقد جديد لا يملك بيعها ثانياً لانه صار كأنه اشتراها بشراء جديد اقتصير وفقاً كما لو اشترى ارضاً والعقد الجديد والفسخ من كل وجه معروف في الكتب . ولو باع ارض الوقف واشترى بثمنها ارضاً اخرى ثم ردت الاولى عليه بعيب يقضاء قاض كان له ان يصنع بالارض الاخرى ما شاء والارض الاولى تعود وفقاً لان الارض الثانية يدل عن الاولى فاذا انسخ البيع في الاولى من كل وجه انتقلت الوقفية عن البدل

الا الاصل فاذا لم يبق الثانية بدلا عن الوقف كان له ان يضع بالثانية مائة
 ولو وردت الاولى عليه بسبب بغير قضاء لم ينسخ البيع في الاولى فقويت الثانية
 بدلا عن الاولى فلا يبطل الوقفية في الثانية ويصير شترها الاولى لنفسه ولا يصير
 شترها الارض الثانية وواقفا لنفسه لانها كانت وقفا بدلا عن الاولى فلا يتغير
 بعود الاولى اليه بعقد جديد ولو باع ارض الاولى واشترى بتمنها ارضا اخرى
 ثم استحققت الارض الاولى في القياس ببقاء الثانية وقفا وفي الاستحسان
 لا يبيع الثانية وقفا لان الثانية كانت وقفا بدلا عن الاولى وبالاستحقاق ^{نقفت}
 تلك المبادلة من كل وجه فلا تتبع الثانية وقفا. ولو كان الواقف قال في الوقف
 علي ان لي ان استبدال بها ثمن مات ووصي الى وصيه بالاستبدال فان وصيه
 لا يملك الاستبدال لانه شرط في الوقف ولاية الاستبدال لنفسه وهذا
 امر يحتاج فيه الى الرأي والمشورة. بخلاف ما اذا وكل الواقف في حياته
 بالاستبدال حيث يصح التوكيل لان رأي الموكل قائم لو يمكنه الخلل بمكنه التذلل
 ولو شرط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من رضى هذا الوقف صح ذلك وكل
 من ولي الوقف ولاية الاستبدال اما اذا قال الواقف علي ان فلان ولاية
 الاستبدال فمات الواقف لا يكون فلان ولاية الاستبدال بعد موت الواقف
 الا ان يشترط الولاية بعد وفاته. وهذا كله قول ابي يوسف وجمهوره
 لان عندهما الواقف اذا اولى غيره كان له ان يعزله بعد ذلك فكان القيم بمنزلة
 الوكيل والوكالة تبطل بالموت. اما علي قول محمد رح لا تبطل ولاية المتولي بوفاة
 الواقف لان عنده لو اراد الواقف ان يعزل المتولي لا يملك لان المتولي وكيل الفقير
 لا وكيل الواقف ولو ان الواقف شرط الاستبدال للرجل اخرج نفسه علي ان يستبدل

مما انفرد ذلك الرجل لم يجز لانه اشترط رأيه مع رأي غيره . ولو تفرد الواقف بالاستبداد
جاز لان الواقف هو الذي بشرط لذلك الرجل وما شرط لغيره فهو مشروط لنفسه
ولو ان قيمين في الوقف اقام كل قيم قاضي بلدة غير قاضي بلدة اخرى هل يجوز
لكل واحد منهما ان يتصرف بدون الآخر ، قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد
رح ينبغي ان يجوز تصرف كل واحد منهما ، ولو ان واحدا من هذين القاضيين
اراد ان يعزل القيم الذي اقامه القاضي الآخر قال ان رأى القاضي المصلحة في
عزل الآخر كان له ذلك والا فلا . متولى الوقف اذا مات ان كان الواقف
حيًا فالرأى في نصب القيم للواقف وان مات القيم بعد موت الواقف ان وصي
نوصيه او من القاضي وان لم يكن وصي الرجل فالرأى فيه الى القاضي والله اعلم
فصل فيما يدخل في الوقف من غير ذكر وما لا يدخل

رجل قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابدًا ولم يزد على ذلك وفيها ثمرة قائمة
فان الثمرة لا تدخل في الوقف ووقف الارض جائز وهو كالبيع لوباع ارضها نزع
او بيع شجر او فيها ثمر لا يدخل الزرع والثمر في البيع بدون الذكر كذلك الوقف
ويدخل الاشجار والبناء في وقف الارض كما يدخل في البيع ولو اقر بارض في يد
لرجل وفيها ثمرة قائمة كانت الثمرة للمقر له بالارض اذا كانت متصلة بالارض
ودون الهبة قال هلال رح لا يدخل الثمرة في الهبة والهبة باطل لكان الشيوع
قال الفقيه ابو جعفر رح هذا الحكم في الهبة انما عرف بقوله هلال رح ليس فيها
رواية ظاهرة عن اصحابنا رح وفي رهن الارض يدخل الشجر والثمر والكرم والبناء
والزرع في قول اصحابنا رح يجوز الرهن فيها رجل قال ارضي صدقة موقوفة على
يحيى ولم يذكر الشرب والطريق فانه يدخل فيه الشرب والطريق استحسانا لان الارض

٢٣٦

لا توقف الا للاستغلال وذلك لا يكون الا بالماء والطريق فيدخل ذلك في الوقف
كما يدخل في الاجارة : ولو قال وقف ارضي هذه صدقة بحقها وجميع ما فيها
ومنها وفيها ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال ربح في القياس يكون الثمر للواقف
ولا يدخل في الوقف وفي الاستحسان يلزمه ان يتصدق بالثمر القائمة على الفقراء
والمساكين لا على وجه الوقف بل على وجه النذر وما يحدث من الثمر بعد الوقف
فانه يصرف للاوجه الذي سمي في الوقف اما الثمر لا يدخل في الوقف لما قلنا ولكن قال
صدقة موقوفة بجميع ما فيها ومنها فقد تكلم بما يجب التصديق به فيلزمه
ان يتصدق بالثمر القائمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة بعد وفاتي على ان
ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه اعبدا لله ثم مات الواقف وفيها ثمرة قائمة
لا يكون الثمر القائمة لعبه الله لان الارض انما تصير وقفا بعد وفاته فصارت
وقفا لارض وفيها ثمرة قائمة فلا يدخل الثمر الموجودة في الوقف ثم قال هلال
ربح معنا اذا كان لم تدخل الثمر الموجودة في الوقف في القياس يكون الثمر
لورثة الواقف وفي الاستحسان يتصدق على الفقراء قال بالاستحسان
ناخذ ونامر بالتصدق على الفقراء . قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كان لفظ الواقف
في الوقف هذا القدر الذي ذكر في الكتاب ينبغي ان يكون الثمر القائمة بعد الموت
لورثة الواقف قياسا واستحسانا لان بهذا اللفظ لا تصير الارض وقفا قبل الموت
وكان له ان يبيعها بالثمر القائمة فعند الموت تكون الثمر على ملك الواقف
ثم يبتدأ الوقف وعليها ثمرة قائمة فلا تدخل الثمر القائمة في الوقف الا ان يكون
الواقف قال هذه الارض بجميع ما فيها ومنها صدقة موقوفة بعد وفاتي على
ان ما اخرج الله تعالى من غلاتها في لعبه اعبدا لله فحينئذ يصير الارض هذه وقفا

على الفقراء ويتصدق بالثمره القائمة على الفقراء استحسانا. وذكر الناطق رجلا
قال جعلته ارضه هذه وقفا على الفقراء ولم يقل بحقوقها يدخل المبناء الذي هو فيها
ويكون وقفا مع الارض ولا يدخل الزرع النابت وهو للواقف وكذلك البقل والاس
والرباحين والزرع كلها من الحنطة والشعير وغيرها والخلاف والطرفا وما
في الاجرة من الحطب ما يقطع في كل سنة فكلها يكون للواقف وما كان يقطع
من الشجر في سنتين او في ثلث سنين فهو داخل في الوقف وكذا ما يثمر في المستقبل
ولو قال بحقوقها فالثمره التي تكون على الاشجار تدخل في الوقف وفي البيع لا تدخل
ولو قال بكل قليل او كثير يدخل في البيع والورد وورق الحناء الياسمين يكون
للوواقف وكذا كل ما كان من الارطاب والباذجان والقطن يكون للواقف
وما كان من اصولها فهو داخل في الوقف وليس لمتولي الوقف ان يقطع الاشجار
الثمره ولا يبيعها وما لا ثمر لها فلا تمتولي قطعها. ولو وقف دار فيها حمامات
يطرن ويوجن قالوا الحمامات يكن داخله في الوقف كما لو وقف ضيعة فيها
عاليك اذواج واولادهم يباعون فيها فوق الضيعة وما فيها من الثيران
والعبيد وسماهم جاز ذلك ولو وقف بيتا فيها كوارات غسل جاز بيعه
الخل تبعا للغسل ولو وقف ضيعة وله فيها اشجار وقال ونفقتها بعد ان يقطع
الاشجار هذه على كذا وكذا وسعى من وجوه الخير قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رح ان وقف بهذه اللغة كان باطلا لان هذه اشارة للوقف
لا على وجه الوصية فيسطل ولا يصح الوقف وان كان وتنفها قبل ان يباع الاشجار
واستجيع شرائط الوقف فهو جائز ويجوز بيع الاشجار الموقوفة ارض الوقف
اذا لم يكن مثمرة جدا القلع ولا يجوز قبل القلع لانها قبل القلع متصلة بالارض

٢٣٩
فيكون هذا الارض ويباع ارض الوقف لبحوز وكذلك ما كان تبع الله

• فصل في الاشجار

وجعل عرس شجرة على حوص القرية او في طريق العامة او على شطبه للعامة كانت الشجرة
للفارس له ان يرفعها فان قطعها تمست من عروقها اشجار كانت للفارس ايضا
لانيها تولدت عن ملكه . اشجار على حافة النهر في الشارع احتصم فيها الشجرة ولم يجر
الفارس وهذا النهر يجري امام باب رجل في الشارع قالوا ان كان موضع الشجرة ملكا للشربة
فاستند ملكهم ولم يجر عارسه يكون لهم . وان لم يكن ارض الاشجار ملكا للشربة
بل للعامة وللشربة فيها حق تسهيل الماء ان علم ان صاحب الدار حين اشترى الدار
كانت هذه الاشجار في هذا الموضع فان الاشجار لا تكون لصاحب الدار وان لم يعلم
ذلك كاتب الاشجار له لان ما استيفى ناء داره يكون له ظاهرا رجل وقف ضيعة على
جهة معلومة او على قوم معلومين ثم ان العارف عرس فيها شجرة قالوا ان عرس
من علة الوقف او من مال نفسه لكن ذكر انه عرس للوقف يكون للوقف وان لم يكن
سواء عرس من مال نفسه يكون له ولو رثته من بعده ولا يكون وقفا ولو عرس
في المسجد يكون للمسجد لانه لا يعرس لنفسه في المسجد اراض موقوفة على الفقراء
استأجرها رجل من المولى وطرح فيها السرقين وعرس الاشجار تم مات المستأجر
فان الاشجار يكون لورثته ويؤمر الورثة بعلها وليس للورثة الرجوع مما راد
السرقين في هذه الاراضى عدا ما . رجل وقف شجرة باصلها على مسجد فيست الشجرة
او ليس بعضها فانه يقطع الياس من اعصائها ويترك الباقي لان الياس لا ينتفع
به ويستفيع بغير الياس رجل وقف شجرة باصلها والشجرة مما ينتفع باوراقها وابنائها
قال الله . ابو بكر البلخي رج الوقف حائر فان كان ينتفع باوراقها وابنائها

فانه لا يقطع اصلها الا ان يضرب اغصانها ولو كان لا يستفيع باوراقها ولا باثمارها
فانه يقطع ويتصدق بها وباطي غرس شجرة في ارض موقوفة على الرباط واقام عليها
في سقيها وتعاهدا حتى كبرت ولم يذكر وقت الغرس انها للرباط قال الفقيه ابو جعفر
رج ان كان هذا الرباط يلى تعاهد الارض الموقوفة على الرباط فالشجر يكون وقفا
وان لم يكن اليه ولاية الوقف فالشجر يكون للغارس وله ان يرفعها مسجد فيه
شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم ان يقطروا بهذا التفاح والصحيح انه لا يباح
لان ذلك صار للمسجد يصرف الاعمار المسجد شجرة على طريق المارة جعلت وقفا
للمارة يباح تناول ثمرها للمارة ويستوى فيه الفقير والغني وكذلك الماء الموضوع
في الغلوات وماء السقاية وسرير الجنازة وثيابها ومصحف الوقف يستوى
الفقير والغني في هذه الاشياء ولو كانت الثمار على اشجار رباط للمارة قال ابو القاسم
رج ارجوان يكون التزال في سعة من تناولها الا ان يعلم ان غارسها جعلها
للفقراء وقال الفقيه ابو الليث رج اذا لم يكن الرجل من ساكني الرباط فالاحوط
ان يحتزر عن تناولها الا ان تكون ثمارا لا قيمة لها كالتوت مقرة فيها اشجار
عظيمة وكانت الاشجار فيها قبل اتخاذ الارض مقبرة فان كانت الارض يعرف
مالكها فالاشجار باصلها للمالك يصنع بالاشجار واصلها ما شاء وان كانت الارض
مواتا ليس لها مالك فاحدها اهل القرية مقبرة فالاشجار باصلها تكون على
ما كانت قبل جعل الارض مقبرة . هذا اذا كانت الاشجار فيها قبل جعل الارض
مقبرة وان نبتت الاشجار فيها بعد اتخاذ الارض مقبرة فان علم غارسها كانت
للفارس وان لم يعلم الفارس فالرأى فيها يكون للقاضي ان رأى ان يبيع الاشجار
ويصرف ثمنها لاعمار المقبرة فله ذلك ويكون في الحكم كانهما وقف، وجعل على ارضه

٢٣٠
مقبرة وفيها اشجار فاراد ورشته ان يقطعوا الاشجار كان لهم ذلك لان موضع الاشجار
كانت مشغولة فلا بد من وقف كما لو جعل داره مقبرة لا يدخل موضع البناء
في الوقف

فصل في وقف النقول

قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح في وقف النقول مقصودا
خلا في بين ابي يوسف ومحمد رح ذكره في السير الكبير قال والصحيح من الجواب
ان ما فيه عرف ظاهر بين الناس لوقفه كالجنازة وثيابها وما يحتاج اليه القديس
والاواني لغسل الميت والمصاحف والكراع والسلاح والفرس للجهاد يجوز
وقفه . واختلف المشايخ رح في وقف الكتب جوزه الفقيه ابو الليث رح عليه
الفتوى وتصير رح وقف كتبه . رجل وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها
وسمنها وشيرازها يعطى لاهل السبل ان كان ذلك في موضع تعارفوا ذلك ،
جاز كما يجوز ماء السقاية . رجل وقف دابة على رباط محراب الرباط واستغنى
الناس عنه فانها تربط في اقرب الرباط اليه . رجل وقف ثوبا على اهل قرية لانه
يقوم لا يصح لانه ليس بقربة مقصودة وليس فيه عرف ظاهر رجل وضع حبا في
مسجد او علق قنديلا كما ذله ان يرجع فيه لان ذلك لا يترك في المسجد دائما
رجل وقف بناء يدون ارض قال هلال رح لا يجوز ذلك وعن ذفر رح رجل
وقف الدراهم او الطعام او ما يكال او يوزن قال يجوز قبل له وكيف يكون قال
رح الدراهم مضاربة ثم يصدر بفضله في الوجه الذي وقف عليه وما يكال
ديورن يباع فيدفع ثمنه بضاعة او مضاربة كالدراهم قالوا على هذا القياس
لو قال هذا الكر من الخنطة وقف على شرط ان يقرض من الفقراء الذين لا بد لهم

فمن رعوها لا نصيبهم ثم توحيد منهم بعد الادراك قدر العرص ثم يقرض طغيهم
 من العفو على هذا اذا حار على هذا الوجه مريض او صبي ان تدفع الى بلان العدم
 يمسكه او تحريها ثم يردّها على الورقة ذكره بعض نسخ النوسا اذ لا يجوز من
 الائمة عن ابي حنيفة ربح لا يجوز وعن ابي يوسف ربح في الوارد لا يجوز الوقف
 في سور والرقن والمداع والهدايا احلا الكراع والسلاح الا على وجه يتم
 كاليته والتميز والالاب الزراعة رجل وقف مستاماً بماده من القر والعمر
 والوتس والهجور رجل وقف موضعاً صحته واخرجه عن يابا اذ لا بد له
 عاصب وخال بين الوقف وبينه قال الشيخ الامام ابو محمد بن ابي ربح
 مأخوذ من العاصب بعتها وتشرى بها موضعاً آخر ببقه على شرط الاول
 قيل له السن بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان العاصب واحداً وليس له ولد منه
 نصير مستهلكاً والسيئ المسيل اذا صار مستهلكاً يجب ردّه الى دار الواس
 المسيل اذا قتل والعبد الموصى بخدمة الكعبة اذا دله سدولة الودع اذا كان
 دراهم الوقف في حاحه نفسه ثم اتفق من ماله من ان يملك الدراهم الوقف
 التبيع الامام هذا ربح حاز وسرا عن الصمان قال ولو غلط من ماله من
 الدراهم بدراهم الوقف كان صاماً للكل اذا اجمع من ماله وقف على الفقراء او على
 المسجد الجامع ثم ماتت للاسلام مائته بان علب جماعة من الائمة واجتمع
 في ذلك المال لدفع شرهم قال ربح ما كان من علة المسجد الجامع يجوز له ان
 ان يصرف ذلك على وجه العرص اذا لم يكن للمسجد حاحه الى ذلك المال ويكون
 دينا رباطاً قتها دواب مربوطة لاهل المراتبين كثررت وعظمت مؤنتها والوا
 للقيم ان يبيع الدواب التي كرسنها وحرمت من ان يكون مالاً له لا يوط

نصل في المقابر والرباطات

رجل جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار عظيمة قال الفقيه ابو جعفر ربح وقف الاشجار
لا يصح فيكون الاشجار للواقف ولورثته ان مات وكذا البناء في الدار التي جعلها
مقبرة ارض لاهل قسرية جعلوها مقبرة واقبروا فيها ثم ان واحدا من اهل القرية
بني فيها بيتا لوضع اللبن واداة القبر واجلس فيها من يحفظ المتاع بغير رضا اهل القرية
او رضى بذلك بعضهم قالوا كان في المقبرة سعة بحيث لا يحتاج الى ذلك المكان
لأبأس به وبعد ما بنى لو احتاجوا الى ذلك المكان رفع البناء حتى يقبر فيه . رجل
حفر لنفسه قبراً في مقبرة هل يكون لغيره ان يقبر فيه ميتته قالوا ان كان في المقبرة سعة
فالمستحب ان لا يوحش الذي حفر وان لم يكن في المكان سعة كان لغبره ان يدفن
فيه ميتته وهو كرجل بسط الصلح في المسجد او نزل في الرباط فجاء آخر فان كان المكان
سعة لا يوحش الاول . ولما ان الثاني دفن ميتته في هذا القبر قال ابو نصر ربح
يكبره ذلك . قال الفقيه ابو الليث ربح لا يكره لان هذا الذي حفر لنفسه لا يدفن
باي ارض يموت وفي اي ارض يدفن مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يجعلوها مقبرة
للمسلمين قال ابو القاسم ربح ان كانت اثارهم قد اندرس لا بأس بذلك
وله كانت عظامهم باقية لا بأس بان ينبتش ويقبر فيها للمسلمين فان موضع مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت مقبرة للمشركين فنبشت واتخذت مسجداً
امراً جعلت قطعة ارض لها مقبرة واخرجتها من يد هاودفن فيها اسها وهذه
الارض غير صالحة للقبر يغلب الماء عليها قال الفقيه ابو جعفر ربح ان كانت الارض
بحال يرغب الناس عن دفن الموتى فيها لفسادها لم تصر مقبرة وكان للمرأة ان

^{٢٣٣}
 تبعها واذا باعت كان للمشركين ان يرفع الميت عنها او يأمر برفع الميت عنها
 . ميت دفن في ارض انسان بغير اذن المالك كان المالك باختيار ان يشاء رضى
 بذلك وان شاء امر باخراج الميت وان شاء سوى الارض وزرع فوقها لان
 الارض ظهرها وبطنها مملوكة له . ميت دفن في مكان ثم اراد اهله اخراجه عن ذلك
 المكان ودفنه في موضع آخر بعد مدة طويلة او قليلة قال الفقيه ابو جعفر
 لا يباح اخراجه بعد ما دفن الا بعدن والعذر ان يكون مدفونا في ارض موصوبة
 ونحو ذلك . وذكر الناطق رحمه الله اذا حفر الرجل قبرا في ارض يباح له الحفرة غير ملكه
 فدفن فيه لا ينشئ القبر ولكن يضمن قيمة حفرة ليكون جمعا بين الحقين ورعاية
 لها . مقبرة قديمة لمحلة لم يبق فيها آثار المقبرة هل يباح لاهل المحلة الاعتناء
 بها قال ابو نصر رحمه الله لا يباح قيل له فان كان فيها حشيش قال يحتش به يخرج
 الا الدواب فذا الى ايسر من ارسال الدواب فيها . رجل جعل ارضه مقبرة او حانا
 للغلة او مسكنا سقط الخراج عنه ان كانت خراجية . وقيل لا يسقط والصحيح
 هو الاول . منزل هو وقف صحيح على مقبرة معلومة فخر به الاول وصار محبة
 لا ينفع به نجاء رجل وعمره وبني فيه بيتا من ماله بغير اذن احد قالوا الاصل يكون للواقف
 ان كان حيا ولو رثته ان كان ميتا وكذلك وقف صحيح على اقوام مسلمين حرب ولا ينفع
 به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد في محارته ولا يستاجر اصله يبطل الوقف
 ويجوز بيعه وان كان اصله يستاجر بشئ قليل يبقى اصله وقفا وكذلك علو
 وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن به عمارة العلو يبطل الوقف ويرجع حق البنا
 الى الواقف ان كان حيا والا ورثته ان كان ميتا . وكذلك حانوت وهو وقف
 صحيح في سوق احترق السوق والحانوت وصار بحيث لا ينتفع به ولا يستاجر اصله

يخرج من ان يكون وقفا وكذا الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير ميراثا هو بوارى
المسجد اذا صارت خلفا واستغنى اهل المسجد عنها فان كان الذي طرعهما بالمسجد
حياتكون له لانها لم تنزل عن ملكه وان كان ميتا ولم يترك وارثا قالوا بأس لاهل
المسجد ان يدفعوا لافقير او يبيعوه ويشتروا بتمته حصيرا ويكون حكمه حكم اللقطة
وقد ذكرنا ان البصحيح من الجواب ان بيعهم بغير ما القاضى لا يصح الا ان يكون في
موضع لا قاضى هناك . رجل جاء الفقيه فقال ان اريد ان اصرف مالى الى خيرة عتيق العبد
افضل ام اتخاذا الرباط للعامة قال بعضهم الرباط افضل قال الفقيه ابو الليث رح
ان جعل للرباط مستغلا يصرف غلته الى عمارة الرباط فالرباط افضل وان لم يجعل الا
رباطا فالاعتاق افضل ولو تصدق بهذا المال على المحتاجين فذلك افضل من الاعتاق
رجل بنى رباطا على ان يكون ذلك في يده ما دام حيا قال ابو القاسم رح يقرر في يده
ما لم يستوجب الاخراج عن يده ومتى جاء منه في الرباط فساد من شرب او فسق ما
ليس فيه رضائنه تعالى لا يترك في يده رباطا للخنلفة فيها سكان انهدم الرباط فلما
بنى اراد الساكنون الدين كانوا فيها قبل الانهدام ان يسكنوا فيها قال ابو القاسم رح
ان انهدم الرباط كله ولم يبق هناك بيت لم يكونوا هم اول من غيرهم ولو لم يتغيرت فيه
بل هو على حاله الا انه ريد فيه او نقص كانوا هم اول بالسكنى من غيرهم قوم عمر الارض
موات على شط جيحون وكان السلطان يأخذ العشر منهم لان على قول محمد رح ما
الجيحون ليس ماء الخراج وبقر ب ذلك رباط فقام متولا الرباط الى السلطان فاطلق
السلطان له ذلك العشر هل يكون للمتولا ان يصرف ذلك العشر الى مؤذن يؤذن
في هذا الرباط يستعين بهذا طعامه وكسوته هل يجوز له ذلك وهل يكون للمؤذن
ان يأخذ من ذلك العشر الذي اباح السلطان للرباط قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله

لو كان المؤذن محتاجاً يطيب له ولا ينبغي أن يصرف ذلك العشرة إلى الرباط
 وإنما يصرف إلى الفقراء لا غير ولو صرف إلى المحتاجين ثم إنهم انفقوا في عمارة
 الرباط جاز ويكون ذلك حسناً. رباط على بابة قنطرة على نهر عظيم خربت القنطرة
 ولا يمكن الوصول إلى الرباط إلا بمجاورة النهر وبدون القنطرة لا يمكن المجاورة
 هل يجوز عمارة القنطرة بغلة الرباط قال الفقيه أبو جعفر ربح إن كان الواقف
 وقف على مصالح الرباط لا بأس به والافتلا لأن الرباط للعمامة والقنطرة كذلك
 فهو كطريق يجنب مسجد وضاق على أهل المسجد مسجدهم فإن الطريق يلحق بالمسجد
 كذا هذا متولى الرباط إذا صرف فضل غلة الرباط في حاجة نفسه قضا قال الفقيه
 أبو جعفر ربح لا ينبغي له أن يفعل ولو فعل ثم انفق في الرباط رجوت أن يبرأ وإن أقصر
 ليكون آخر من الأمسالك عندنا قال رجوت أن يكون واسعاً له ذلك رباط استغنى
 عنه المارة وبقر به رباط آخر قال الفقيه أبو جعفر ربح يصرف غلة الرباط الأول
 إلا التاخر وإن لم يكن بقر به رباط يعود الوقف إلى ودنة من بني الرباط رجل أوصى
 بثلاث ماله للرباط قال من يصرف قال الفقيه أبو جعفر ربح إن كان هناك دلالة
 أنه أراد به القيمين يصرف إليهم ولا يصرف إلى عمارة الرباط بطائفة طريق سفد
 استغنى عنه المارة ويجنبه رباط آخر قال السيد الإمام أبو شجاع ربح يصرف
 غلته إلى الرباط التاخر كالمسجد إذا خرب واستغنى عنه أهل القرية نرفع ذلك
 إلا القاضي باع المحسب وصرف الثمن إلى مسجد أخر جاز. وقال بعضهم إذا خرب
 الرباط والمسجد واستغنى الناس عنه يصير مبرأنا وكذلك خصوص العمارة إذا خرب
 رجل استنرى مصححاً محمله في المسجد الحرام ومسجد آخر وقفنا أبداً لأهل ذلك
 المسجد ولحيرابه ولمارة الطريق وإنشاء السبيل أن يقرأوا هكذا في الحسن

عن أبي حنيفة ربح وإن بذله أن يرجع في ذلك كأن له ذلك ويكون لورثته بعد
موته وبه أخذ الحسن ربح . وقال أبو يوسف ربح جاز وقفه وليس له أن يرجع فيه
ولو رجع كان لأهل المسجد وغيرهم من المسلمين مخاصمته في ذلك

• فصل في وقف المريض

قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح الوقف على ثلاثة أوجه أما أن يكون
في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت فما كان في الصحة فالقبض والافراز
يكون شرط لصحته كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض والافراز ليس شرط لصحته
لأنه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض فحكمه حكم الوقف في الصحة
وإن كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض يعتبر من الثلث وشرطيهما ما يشترط
في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر الطحاوي ربح أن الوقف
المنقذ في المرض كالمنضاف لما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث لأن شرب المريض
مرض الموت في الحكم بمنزلة المنضاف لما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث . وذكر
سائر الأئمة السرخسي ربح الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة
في الصحة حتى لا يمنع الارت في قول أبي حنيفة ربح ولا يتعلق به اللزوم كالعارية
إلا أن يعود وحده وبعد وفاته فيكون لازماً إذا كان مؤبداً ويصير الاند فيه
كغير الموصى له بالخدمة في لزوم الوصية بعد الموت . مريض وقف داراً في مرض
موته فهو حائز إذا كان يخرج من ثلث ماله وإن لم يخرج فاجازت الورثة ذلك
وإن لم يحس وبطل بما زاد على الثلث وإن أجاز البعض جاز بقدر ما أحل
وبطل البقية إلا أن يظهر للميت ماله غير ذلك فينفذ الوقف في الكل فإن
كان الحادث الذي لم يجز الوقف باع نصيبه قل أن يظهر للميت مال آخر لا يبطل

يعه ويعونم قيمة ذلك يشتري بذلك أرض وتوقف على ذلك الوجه . مريض
 وقف دارا وعليه دين يحيط بماله فانه يباع الدار وينقض الوقف كما واشترى
 دارا وقفها ثم جاء الشفيع كان له ان يأخذ الدار بالشفعة وينقض الوقف ولو
 اشترى رجل دارا شراء فاسدا وقبضها ثم وقفها على الفقراء والمساكين جان ويصير
 وقفها على ما وقف عليه وعليه قيمتها للبائع ولو اتخذها مسجدا قال هلال بن يحيى مسجدا
 في قول علمائنا . وقال الفقيه ابو جعفر رحمه ذكر محمد رحمه في كتاب الشفعة انه لا يصير
 مسجدا فانه ذكر لو اشترى ارضا شراء فاسدا واتخذها مسجدا وبناها ببناء المسجد
 جاز وعليه قيمتها للبائع عند ابي حنيفة رحمه وفي قوله ابو يوسف ومحمد رحمه ينقض البناء ويؤخذ
 الارض على البائع لفساد البيع فاشترط البناء ثم ولى على انه يصير مسجدا قبل البناء
 عند الكل وكان في المسجد روايتان عن اصحابنا رحمه في رواية الوقف لهلال بن يحيى مسجدا
 عند اصحابنا وفي رواية كتاب الشفعة لا يصير مسجدا قال الفقيه ابو جعفر رحمه لقائل
 ان يقول في الوقف ايضا روايتان عن اصحابنا رحمه قال ولقائل ان يقول في الوقف
 يصير وقفه الروايتين جميعا . ويفرق هذا القائل بين المسجد والوقف على احدي
 الروايتين . وجه الفرق ان في الوقف حق العباد فيكون بمنزلة البيع والهبة
 والبيع والهبة يبطل حق البائع في الاسترداد . واما المسجد خالص حق الله تعالى
 لاحق للعباد فيه وما هو خبيث لا يصلح حق الله تعالى ولهذا قالوا لو اشترى دارا لها
 شفيع فجعلها مسجدا كان للشفيع ان يأخذ بالشفعة فكذا اذا كان للبائع فيها
 حق الاسترداد كان للبائع ان يبطل المسجد . رجل اشترى ارضا فوقفها قبل القبض ^{حاز}
 ان نقد الثمن وان لم ينقد الثمن فالوقف موقوف لان الوقف يشبه العتق فانه لا يبطل بالشرط
 الفاسد . ولهذا لو وقف ارضا على رجل على ان يقرضه دارا هم جاز الوقف ويبطل

المشروط . قال الفقيه أبو جعفر ربح اعتاق المشتري قبل القبض جائز وقبل نقد الثمن
سوقفه فكذاك الوقف واسمه اعلم

فصل في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف

رجل أقرب أرض في يده أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك جازاً أقاربه وبصير الأرض
وقفاً على الفقراء لأن الأوقاف عادة تكون في يد القوام فلم يصح الاقارب من في يده
يبطل الوقف ولا يجعل المقر هو الواقف إلا أن يشهد الشهود أن الأرض كانت
للمقر حين اقترخ يكون المقر هو الواقف وقبل شهادة الشهود كان الرأي فيه للقاضي
أن شاء تركه في يده وأن شاء أخذ من يده وقاويل قبول هذه البيعة لوجاء رجل غير
المقر ادعى أنه هو الواقف وأراد أن يأخذ من يد المقر فيقيم المقر بيعة أنه هو الواقف
فيدفع خصومة المدعى ويثبت لنفسه ولاية لا يرد عليها الغزل أبداً وهذا رجل
في يده عبد أقرب له حره وأقراره ولا يكون له الولاء إلا أن يقيم البيعة أن العبد
كان له حين اقترع بعتقه فيصير الولاء له فكذاك هذا المقر بالوقف إذا أقام البيعة
على ذلك قبلت بينته وقبل إقامة البيعة لا يكون له الولاية قياساً والاستقضاء
بتركها القاضي في يده وهو الذي يقسم الغلة على الفقراء ولو أن هذا المقر بعد هذا
الأقرار أقرب الواقف فلان لا يقبل ذلك منه ولو قال أنا واقفها قبل قوله لا بها في يده فيعبر
قوله ولو أقرب بعد في يده أنه حر ثم قال أنا اعتقته لا يثبت له الولاء إلا أن يقيم البيعة
على ذلك لأن العبد بعد الأقرار بالحرية لا يبيع في يده بخلاف الأرض ولو مالده
هذه الأرض صدقة موقوفة من أي وخدمات أبوه صح أقاربه فان كان على الأب مو
وليس للبيث مال آخر فانه يباع من هذه الأرض مقدار الدين وما بقى يكون وقفاً
وإن كان مع المقر وارث آخر يحد ذلك كان نصيب الجاهل من هذه الأرض الجاهل

يفعل به ما شاء ونصيب المقر يكون وقفا على ما اقربه ولو اقر رجل بارض في يده انها
وقف على قوم معلومين وسام ثم اقر بعد ذلك ان الوقف على غيرهم او زاد معهم او نقص
عنهم لا يلتفت الا قوله الآخر ويعمل بقوله الاول ولو اقر رجل بارض في يده انها وقف
وسكت ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسعى عددا معلوما في القياس لا يقبل
قوله الآخر لان بكلامه الاول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الا بطلان ^{سقط} وفي الاول
يقبل قوله لان في العادة قد يقرب الوقف ثم يبين الموقف عليه ولو اقر بارض في يده ان
القاضي فلانا ولاه هذه الارض وهي صدقة موقوفة في القياس لا يقبل تولية وفي
الاستحسان يتلوم القاضي زمانا فان لم يظهر عنه غير ما اقر به جوز اقراره على سبيل
ما اقر ارض في يد ورثة اقر وان اباهم وقفها وسعى كل واحد منهم وجهها غير ما
سعى صاحبه فان القاضي يقبل ان ارضهم ويصرف غلة حصة كل واحد منهم الى
الوجه الذي اقر لان هذا اقرار لا تقسم فيه فيكون ولاية هذا الوقف للقاضي
بينهما من شاء ارض في يد رجل سنهد شاهدان على اقراره انها موقوفة على فلان
ونسله وشهد آخر ان انه اقر انها موقوفة على فلان بن فلان لرجل آخر على نسله
ذكرة الكتاب ان عرف اعيان اقرارين كان اول جاز الاول وبطل الثاني وان لم يعرف
الاول من الآخر يقضي بجميع ذلك ويكون الغلة بين الفريقين نصفان رجل اقر بوقف
صحيح واقربانه اخراجه من يده ووارثه يعلم انه لم يكن اخراجه من يده قالوا اقراره
على نفسه جائز وليس للورثة ان يأخذوه ولا تسمع دعواهم في القضاء

باب الرجل ينفق ارضه على

نفسه واكوانه واقربائه وجيرانه

ان ارضه صدقة موقوفة على نفسه قال هلال رح لا يجوز هذا الوقف

وقال الفقيه ابو جعفر رح ينبغي ان يجوز في قياس قول ابي يوسف رح وانما قال ذلك بناء على ان الواقف اذا شرط في الوقف ان يوكل وياكل منه مادام حيا لا يجوز لك في قول هلال رح ويجوز في قول ابي يوسف رح ومشائخ بلخ رح اخذوا بقوله ابي يوسف رح وقالوا يجوز الوقف والشرط جميعا. وذكر المصدر والشهيد رح ان الفتوى على قول ابي يوسف رح ترغيبا للناس في الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رح وليس في هذا عن محمد رح رواية ظاهرة الاشياء ذكره في كتاب الوقف قال اذا وقف على امهات اولاده جاز. وقال الفقيه ابو جعفر رح الوقف على امهات اولاده بمنزلة الوقف على نفسه لان ما يكون لام الولد في حياة الولد يكون للمولد رجل وقف على الفقراء وشرط لنفسه الاكل وقال على ان في ان اكل منها قال ابو بكر الاسكاف رح يجوز ذلك. ولو قال وقفت على نفسي لا يجوز. وعن ابي يوسف رح انه قال يجوز ذلك واذا مات يصير للمساكين. ولو قال ارضي صدقة موقوفة على ان غلتها لي ما عشت قال هلال رح لا يجوز هذا الوقف وفي وقف الانصارى رح لو قال ارضي صدقة موقوفة لله تعالى ابد تجري غلتها على ما عشت ولم ير على ذلك جاز واذا مات يكون للفقراء وذكر الحنفية رح لو قال ارضي صدقة موقوفة تجري غلتها على ما عشت ثم بعدى على ولدي وولد ولدي ونسلهم ابد ^{سلوا} ما تانا فاذا انقرضوا نفعي على المساكين جاز ذلك على ما روي عن ابي يوسف رح وفي بعض الروايات اذا شرط الواقف مع نفقته ان يقضيه منه دينه يجوز هذا الشرط رجل وقف على امهات اولاده في حال وقفه ومن يحدث منهن بعد ذلك في حياته وما بعد وفاته مالم يتزوجن فهو جائز ما على ابي يوسف رح فلان عنده يجوز الوقف على نفسه فكذا على امهات اولاده وعلى قوله رح

٢٥٢
انما جاز الوقف على امهات اولاده لانه لا بد من تصحيح هذا الوقف بعد موته لانهم اجنبيات واذا جاز بعد الموت جاز في حياته تبعاً وكم من شئ يجوز تبعاً ولا يجوز اصلاً. ولو وقف دفعا واشتق لنفسه ان ياكل منه مادام حياتهم مات وعند من هذا الوقف معا ليق عنب اذ زويت فذلك كله مردود الى الوقف ولو كان عند خبر من يرد ذلك الوقف كان ميراثا عنه لان ذلك ليس من الوقف حقيقة

فصل في الوقف على الاولاد والاقرباء والجيران

رجل قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي كانت الغلة لولعه صلبه يستوي فيه

الذكر والانثى لان اسم الولد ما خوذ من الولادة والولد موجود في الذكر والانثى الان يقول

على الذكور من ولدي فلا يدخل فيه الاناث واذا جاز هذا الوقف فما دام يوجد

واحد من ولد الصلب كانت الغلة له لا يخلو لم يبق واحد من البطن الاول يصرف

الغلة الا الفقراء ولا يعرف الى ولد الولد شئ وان لم يكن له وقت الوقف ولد صلب

وله ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشترط في ذلك من دونه من البطون

ويكون ولد الابن عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب ولا يدخل فيه ولد البنت

في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال رح وذكر الخصاص عن محمد رح انه يدخل فيه

اولاد البنات ايضاً والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم^{لا الى اُمَّهات}

امهاتهم بخلاف ولد الابن. وذكر في السير اذا قال اهل الحرب امنونا على اولادنا

فانهم يدخلون في الامان اولادهم لاصلا بهم من الذكور والاناث واولاد اولادهم

من قبل الرجال فاما اولاد البنات ليسوا باولادهم ذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية

ولما قال ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم يرد على هذا يدخل فيه

ولد لصلبه واولاد بنته يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصلب على ولد الابن

لاخر نسوة بينهما في الذكر وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال رح يدخل وكذلك قال
 ارضه ففقدت موقوفة على ولدي وولد ولدي الذكور قال هلال رح يدخل فيه
 الذكور من ولد البنين والبنات وقال علي الرازي رح اذا وقف على ولد وولد وولد يدخل
 فيه الذكور والبنات من ولد فاذا انقرضوا فمولى كان من ولد الواقف دون ولد بنت
 الواقف ولو قال علي اولادهم كان ذلك لكلهم يدخل فيه ولد الابن وولد البنت
 والصحيح ما قال هلال رح ان اسم ولد الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد
 البنات فانه ذكر في السبر اذا قال اهل الحرب امنونا على اولاد اولادنا يدخل فيه
 اولاد البنين واولاد البنات فانه ذكر خمس الائمة السرخسي رح لان ولد الولد اسم
 لمن ولده ولد وابنته ولد فمن ولدته ابنته يكون ولد ولد حقيقة بخلاف
 ما اذا قال علي ولدي فان تم ولد البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم
 الولد يتناول ولد ولد لصلبه وانما يتناول ولد الابن لانه يسب اليه عرفا وعن
 محمد رح ان ولد الولد يتناول ولد ولد البنت عند اصحابنا رح وذكر هلال رح في الوقف
 اذا قال وقفت على ولدي وولد ولدي الذكور فالذكور من ولد البنين
 والبنات سواء يدخلون في الوقف . رجل قال وقفت ارضي هذه على ولدي وقفا
 واخره للمساكين فوات ولد قال ابو القاسم رح يصرف الغلة الى الفقراء ولو قال
 علي ولدي وولد ولدي واخره للمساكين قال يصرف الغلة الى ولده وولد ولد
 فاذا ماتوا ولم يبق واحد منهم وجد البطن الثالث يصرف الغلة الى الفقراء ولا
 يصرف الى البطن الثالث . وان قال علي ولدي وولد ولدي وولد ولد ولد ذكر
 البطن الثالث فانه يصرف الغلة الى اولاده ابدا ما تناسلوا ولا يصرف الى
 الفقراء ما بقى احد من اولاده وان سفل . قال الفقيه ابو جعفر رح وهكذا ذكر

٢٥٣

هلال ربح وقفه اذا ذكر الواقف ثلث بطون يكون الوقف عليهم وعلى من اسفل
 منهم الاقرب والابعد نعيم سواء الا ان يذكر الواقف وقفه الاقرب فالاقرب
 ادفعه على ولدي ثم بعدهم على ولد ولدي او يقول بطناً بعد بطن في يبدأ بجداً
 به الواقف لانه لما ذكر البطن الثالث فقد خش فتعلق الحكم بنفس الانتساب لا غير
 والانتساب موجود في حق من قرب بعد بخلاف البطن الثاني لان الواسطة له واحد
 . ولو وقف رجل ضيعة على ولديه وقال هذه صدقة موقوفة فاذا انقضت على اولادها
 ابدأ ما تناسلوا قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا انقضت احد الولدين
 وخلف ولد يصرف نصف الغلة لا الولد الباقى والنصف الى الفقراء فاذا مات الولد
 الاخر يصرف جميع الغلة لا اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لانهم والواقف
 انما جعل اولاد الاولاد بعدما انقضت البطن الاول فاذا مات احدهما يصرف النصف
 الى الفقراء . رجل وقف ضيعة على ولد وليس له ولد لصلبه وله ولد الابن فان الغلة
 تصرف الى ولد الابن فان حدث للواقف بعد ذلك ولد لصلبه قال الفقيه ابو جعفر
 رح يصرف الغلة لا الولد الحادث وينظر في كل غلة المستحقها يوم الادراك
 ولا يعتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف او كان موجوداً وقت الوقف ولو قال
 هذه الضيعة صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس له ولد الاحتياج
 واحد قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف نصف الغلة الى
 هذا المحتاج والنصف الى الفقراء لانه لم يجعل لاحد المحتاجين من ولد الا النصف
 . ولو وقف ارضاً على اولاده واخره للفقراء فمات بعض الاولاد فان الغلة تصرف الى الباقي
 وان ماتوا صرفت الغلة الى فقراء المسلمين لان ههنا وقف على اولاده وقد بقى
 بعد موت واحد منهم اولاده فلا تصرف الى الفقراء ما بقى اولاده . ولو وقف

٢٥٥

ضيعة على امرأته واولاده فانت المرأة واحدا الورثة ولدا المرأة لم يكن نصيب
 المرأة لولدها خاصة بل يكون مريودا لجميع الورثة اذ لم يكن الواقف شرط
 في الوقف انها اذا ماتت كان نصيبها الولد لها خاصة ولو وقف ضيعة له نصفها
 على امرأته ونصفها على ولده بعينه على انه ان ماتت المرأة يمرف نصيبها الى
 اولاده واخره للفقراء ثم ماتت المرأة كان نصف الغلة لابن الذي عينه ونصيب
 المرأة يكون لساكن الورثة والابن الذي عينه جميعا لان الواقف جعل نصيب المرأة
 بعد مرتها لاولاده والابن المعين من اولاده ايضا مريض قال وقفت هذه الضيعة
 على ولدي وولد ولدي ابدا ماتنا سلوا ومات قالوا ما كان من حصة الوارث
 لا يجوز فيه الوقف وما كان من حصة غير الوارث جاز فيه الوقف من الثلث
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف وزفر والحسن رحمهم الله لان وقف المريض وصية
 فلا يجوز للوارث ويجوز فيما كان لغير الوارث رجل وقف ضيعة على فقراء اولاده
 فادعى احد منهم الفقر قال الفقيه ابو بكر البلخي رح لا يعطى له شئ من الوقف
 ما لم يثبت فقره عند القاضي رجل وقف ضيعة له على ابن له واولاده واولاد اولاده ابدا ما
 تناسلوا قال ابو القاسم رح يقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد
 الرؤس يستوى فيه الذكر والانثى فليل له اولاد البنت قال رح تدخل لانهم
 اولاد اولاده قال رضي وهذا يوافق ما ران في ولد الولد يدخل اولاد البنات
 كما يدخل اولاد البنين رجل قال رضي هذه صدقة بعد وفاة علي المساكين وهو
 يخرج من الثلث ثم مات فاحتاج ولد قال هلال رح لا يعطى لولد من الغلة
 شئ الا اذا كان الوقف وصحة ولم يصف الى ما بعد الموت ثم مات وفي ولد الوارث
 فقر فيكون للمتوفى ان يدفع لكل واحد منهم سها اقل من مائة درهم وهو

احق بذلك من سائر الفقراء وان لم يعطهم شيئا لا يضمن المتولي لانه لم يمنع حتما
 واجبالهم . وكذا قللوا في الذي وقف ضيعة في صحته على الفقراء ثم مات وله بنت
 . ضيعة كان الافضل للقيم ان يصرف اليها مقدار حاجتها . رجل وقف ضيعة على
 الفقراء في صحته واخرجها من يده ثم قال لوصيه عند الموت اعط من غلة
 الضيعة لفلان الفقير خمسين درهما ولفلان الفقير مائة ثم مات وله ابن
 محتاج وقد قال لوصيه افعل ما رايت قال واجعله لا وذاك باطل وهو للفقراء
 : ولو دفع الى ولده المحتاج كان ذلك افضل اذا كان الوقف في صحته وله وقف
 ضيعة على ابنه وابنته فاراد احداهما قسمة الضيعة ليدفع نصيبه مزارعة
 قال ابو القاسم رح قسمة الوقف لا يجوز بدفع القيم كل الارض مزارعة ولا يدفع
 منه من الارباب شيئا مزارعة وانما يكون ذلك للقيم . وان اراد الواقف
 ان يقسم ارض الوقف ويعطى كل واحد من الذين الوقف عليهم يزرعونها ويكون
 له دون سائر شركائه لم يكن له ذلك الا ان يرضى اهل الوقف بذلك ولو قسم
 وفعل ذلك كان لاهل الوقف ابطاله وكذا للواحد منهم . ولو فعل اهل الوقف
 ذلك فيما بينهم جاز ذلك ولما في بعد ذلك ابطاله وليس للعاقب ان يسكن
 احدا بغير اخر . رجل قال ارض صدقة موقوفة على المحتاجين من ولدي وليس
 في ولدي الاحتياج واحد قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لولدي المحتاج
 نصف الغلة والنصف للفقراء قليل له فان اعطى القيم نصف الغلة فقيرا واحدا
 قال يجوز على قول ابي يوسف رح لان الفقراء لا يحصون فيكون للمجنس رجل وقف
 منزله على ولديه وعلى اولادها ماتا سلواتهم ان احد الولدين طلب من الآخر
 المهالبة وابي الآخر الا ان يضربا وسط المنزل حائطا فيسكن هذا ناحية والآخر

ماحية قال الشيخ الإمام رحمه الله ان لم يوض الواقف لهما بالسكنى لم يكن لهما حق السكنى وان
 كان الواقف اوصى لهما بالسكنى كان لكل واحد منهما ان يسكن نصف المنزل بغير معاينة
 رجل جعل ارضه وقفا على اقوام معينين فاراد والمهايا بياحد لكل واحد منهم بعضها
 يررها لنفسه قال ان كانت التولية الى غيرهم فبدء التولية اليهم مراعاة حاور تكا
 التولية اليهم والى غيرهم فاحد واسم بعضا ليررها لنفسه لا يجوز لان حق الوقف
 معدوم على حقهم وحق الوقف ان يبدأ بعلقة الوقف للعارة والمؤنة فلا يجوز الا ان
 يدفعوها الى غيرهم مراعاة ان كانت التولية لهم امرأة وقعت ميراثا من موصى على
 ما تها من بعدهن على اولادهن وعلى اولاد اولادهن اذ ما تها سلوا فاد ايرضا
 على مصالح المسجد من ماتت من موصيها ذلك وحلف استين واحنا والاحت لاسم
 بعد الوقف ولا يخرج المنزل من التلت قال السمع الامام هذا حار الوقف بعد
 التلت ويطلق بما راد على التلت وما راد على التلت يصير ملما للورثة على سهامهم
 وقد التستعويها بما راد من علة المرأة تقسم من الورثة جميعا على ما راد من علة تقا
 اعاشت الانسان ما راد ما ردت العلة كلها الى اولادها وا اولادها لاسي
 لاحت من ذلك قال لان الوقف الموصى وصية اذ الم تحر الاحت طه ارضه للورثة
 رحى لا اولادهم ولا اولادهم عرا اذ اذ ارضه لا اولادهم عرا اذ ارضه لا اولادهم عرا اذ ارضه
 بكاه قال اوصيته لاولاد اولادى بعلقة هذا المنزل بعد خمس سنين وذلك حار
 والوصية بالعله لاسي وان بطلت فالميراث وقف على حاله فاد ايرضا
 اولاد الورثة ميراث العلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت على ولدي وولد
 ولدي يكون نصيب الولد ميراثا الى الورثة اذ الم تحير وذلك والوصية
 نصيب ولدا العلة حار وحل وقف ارضا على اولاده وحل امره للغراء مما

بعضهم قال هلال ربح مصرف الوقف الى الباقى فان ماتوا يصرف الى الفقراء لا الى ولد
الولد. ولو وقف على اولاده وسماهم فقال على فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء
مات واحد منهم فانه يصرف نصيب هذا الواحد الى الفقراء بخلاف المسئلة الاولى
لان المسئلة الاولى وقف على اولاده وبعد موت احدهم بقى اولاده وههنا
وقف على كل واحد منهم وجعل آخره للفقراء فاذا مات واحد منهم كان نصيبه للفقراء
رجل قال ارضى صدقة موقوفة على نفسه وعلى فلان مع نصفه وهو حصته فلان ويطل
حصته نفسه لانه لو اقرى الوقف على نفسه فسد كله ولو اقرى على فلان مع كله فادرج
بينهما بثبت لكل واحد حكم نفسه. ولو قال على نفسه ثم على فلان او قال على فلان ثم
على نفسه لا يصح شئ منه لانه جعل الكل لنفسه. زمان والكل لفلان زمان
وسطر الكل لنفسه مفسد. الموقف في اى زمان كان. ولو قال على عبدى وعلى فلان
صح. النصف ويطل. النصف لان الوقف على عبد او على مديون كالموقف على نفسه
ولو قال على نفسه وولدى ونسلي فالوقف كله باطل لان حصته النسل مجهولة
لا يدري كم هم ووقف المجهول باطل. رجل جعل ارضه صدقة موقوفة على ولده
ومن بعدهم على المساكين جاز هذا الوقف. واختلفوا في الولد الذى يستحق
هذا الوقف قال هلال ربح المستحق هو الولد الموجود عند وجود الغلة سواء
كان موجود او قت الوقف او حدث بعده وبه اخذ مشايخ بلخ ربح وقال يوسف
بن خالد السمرقندى المستحق هو الموجود وقت الوقف ومن حدث بعد الوقف
لا يدخله الوقف. وكذا ولد الولد لا يدخله الوقف ان كان له ولد وقت
الوقف او حدث قبل وجود الغلة لانه خص ولده بالذكر فلا يدخل فيه ولد
الولد مع وجود الولد فان لم يكن له ولد وقت وجود الغلة كانت الغلة لاولاد

ولوقال علي ولدي وولد ولدي دخل الفريقان جميعا ويعتبر ولد وولد ولدي وجود
 الغلة فيستحق واحد منهم كل الغلة وقت وجود الغلة الوقت الذي ينعقد
 المزارع فيه حيا . وقال بعضهم بعم يصير المزارع متقوما ولوقال وقفت علي اولاده .
 وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ويدخل
 فيه الذكر والانثى من اولاده ويدخل فيه ولد الابن ايضا لما قلنا ان ولد الابن
 بمنزلة ولد . ولوقال وقفت ارضي علي ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا
 في الوقف لان النسل يتضمن القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد
 بحكم العرف ثم اتفقت الروايات علي ان اولاد البنين يدخلون في لفظ الغلة
 وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد . ولوقال وقفت علي ولد ونسلي
 وله ولد وولد ولد تم حدث له ولد صلب بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق اما
 ولده وولد ولده لان لفظ الولد يتناولهم . وكذا لوقال علي ولدي المخلوقين
 ونسلي بدل الولد الحاد بل لفظ النسل لان الولد الحاد من نسله . ولوقال علي
 ولدي المخلوقين ونسلي لا يدخل فيه الولد الحاد لانه اثبت الاستحقاق للاولاد
 المخلوقين والمعدوم لا يكون مخلوقا هكذا قالوا فلا يدخل فيه الولد الحاد
 ويدخل فيه الاولاد المخلوقون واولاد اولادهم ابدا ما سلسلوا لان اولاده
 المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظ الولد . ثبت الاستحقاق لمن بعدهم من
 البطون بلفظ النسل لانهم من نسلي . وكذا لوقال علي ولدي المخلوقين وعلي
 اولادهم فحدث له ولد من صلبه لا يكون لهذا الولد الحاد شيئا ولوقال ارضي
 صدقة موقوفة علي من يحدث من الولد وليس له ولد يعم هذا الوقف
 فاذا ادرك الغلة يقسم علي الفقراء فان حدث له ولد بعد القسمة يصر الغلة

التي توجد بعد ذلك لهذا الولد ما يقع هذا الولد فان لم يسبق له ولم تصرف الغلة
 الا الفقراء لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء وذكر الولد الحادى ثلثا لستاء
 كلفه قال ارضى صدقة موقوفة على الفقراء الا اذا حدث له ولد فغلت حاله ما يقوله
 قال ارضى صدقة موقوفة على بنيه وله ابنا او اكثر كانت الغلة لهم فان لم يكن للابن
 واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء ولو كان له بنون
 وبنات قال هلال رح كانت الغلة لهم بالسوية لان اسم البنين يقنأ وله البنين
 والبنات وعن ابي حنيفة رح ٢ رواية تكون الغلة للسين خاصة والصحيح هو الاول
 وهو كما لو قال ارضى موقوفة على احدى وله احوه واخوات اشتركو جميعا ولو قال
 موقوفة على بنين فلان وله بنون وبنات روى ابو يوسف عن ابي حنيفة رح انه على
 الذكور من ولدائه . ود الاناث وروى يوسف بن خالد السجستاني عن ابي حنيفة رح انهم
 يدخلون جميعا فان كان بنو فلان قوما لا يحصون يكون ذلك على الذكور والاناث
 جميعا في الروايات كلها . ولو قال ارضى صدقة موقوفة على بنى وله بنات ليس
 معهن ابن كانت الغلة للفقراء لا شيعة للبنات لان اسم السين لا يتناول البنات
 عند الامراء . وكذا الوصف على بناته وله بنون لا بنات له كانت الغلة
 للفقراء ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى الدين يسكون البقرة والغلة
 لساكنة البقرة دون غيرهم لانه خصهم بوصف ويعتبر بها كذا البقرة يوم يجوز العلاء
 ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدى العوراء والعيان كان الوصف لتمام خاصة
 دون غيرهم لانه علقوا الاستحقاق بوصف ويعتبر العوراء والعيان من ولد يوم الوقف
 لا يوم لغلة . وكذا لو قال ارضى صدقة موقوفة على اصاءى ولدى يعى صفار ولدى
 كان الوقف على الصغار خاصة ويعتبر في الاستحقاق من كان صغيرا عند الوقف

لا تعتمد وجود الغلة لان الصغر وان كان يولد اكر يولد زوالا لا يعود فكان
 كرم بمنزلة اسم العلم بخلاف الفقراء وسكنى البصرة لان الفقراء وسكنى البصرة
 . يمثل العود بعد الزوال فلا يكون بمنزلة اسم العلم ولو جعل ارضه صدقة
 . وقوفه على ولد له وليجاءت امرأته الحرة بولد لا قل من ستة اشهر من وقت
 . وجود الغلة فان هذا الولد يشارك الولد الاول في الغلة لعلمنا انه كان
 . يبعد اوقت وجود الغلة ولو جاءت به لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه
 . ن الولد الاول كان مستحقا لكل الغلة ظاهرا والولد الحادث مستكوا
 . انه كان موجودا وقت وجود الغلة او علق بعد ذلك فلا نزاع الولد بالتك
 . وهكذا لو لم يكن للواقف ولدا اصلا وقت وجود الغلة فجاءت امرأته بولد لستة
 . اشهر فصاعدا كانت الغلة للفقراء ولا شيء لهذا الولد . ولو كان للواقف
 . ولد عند وجود الغلة ثم جاء تمام ولد بولد بعد مجي الغلة لا قل من ستة
 . شهر فان هذا الولد يشارك الولد الاول في هذه الغلة وان جاء
 . لستة اشهر فصاعدا لا يشاركه . ولو كانت له امه فجاءت بولد لا
 . من ستة اشهر من وقت وجود الغلة فادعاه المولى ينبت نسبه ولا يشاء
 . الاول في هذه الغلة لانه لا يصدق على الولد الاول الذي كان مستحقا له
 . في اشتراك الولد الحادث ويصدق على نفسه في النسب . ولو
 . الولد . وان مات الواقف ساعة جاءت الغلة فجاءت امرأته بولد ما بين
 . وبين سنتين من الساعة التي جاءت فيها الغلة فان هذا الولد يشارك
 . الولد الاول في الغلة لان المتوفى عنها الزوج اذ جاء بولد ما بين
 . سنتين من وقت الموت يقبض النسب . وكذا لو كان مكان الموت طرفة

بأن لم يقر بانقضاء العدة حتى جاءت بولده ما بينها وبين سنتين كان الجواب
كذلك . ولو كان الطلاق رجعيا فالجواب في الولد الحادث بعد الطلاق
الرجعي ما هو الجواب في منكوبة غير مطلقة لأن الطلاق الرجعي لا يحرم الوطئ
وإن عاش الزوج واقف بعد وجود الغلة من الوقت ما يمكنه الوصول إليها ثم مات
فجاءت امرأته بولده ما بينها وبين سنتين من وقت وجود الغلة لا حق لهذا الولد
في هذه الغلة لتوهم علوق هذا الولد بعد مجيء الغلة لا لأن يكون الولادة
لا قبل من ستة أشهر من وقت وجود الغلة فيشارك الولد الأول . ولو كانت
الواقفة قبل مجيء الغلة بيوم أو يومين ثم جاءت امرأته بولده ما بينها وبين
سنتين من وقت الموت كان لهذا الولد حصة من هذه الغلة لأن الموت كان
وقت مجيء الغلة كان لهذا الولد حصة فإذا كان قبله كان أولى لأنه ادل على
وجود الولد عند مجيء الغلة

فصل في الوقف على القرابات

رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقاربى او على قرابتي او على ذى قرابتي قال
هلال رح يصح الوقف ولا يفضل الذكور على الانثى ولا يدخل فيه والد الواقف
ولاجله ولا ولد في الجرد عن ابنة جده وفي الزيادات يدخل فيه الجد والجدة
وولد الولد الا عند ابنة جده يكون استحقاق الوقف لذى الرحم المحرم
من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالاقرب وعلى قول صاحبيه رح لا يعتبر الرحم
المحرم من الواقف ويدخل فيه جد والجدة من قبل الاباء والامهات اقصى
ابائهما في الاسلام . رجل قال ارضي صدقة موقوفة على اقرب قرابتي وله
لخت لابن عمي وابنة ابنة عمي قال الفقهاء ابو بكر البجلي رح

ابنة ابنة الابنة اولى وان سفلت لانها من صلبه فتكون اقرب من التي من صلب
 ابيه ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي او قال على فقراء ولدي يصح الوقف
 واستحق الغلة من كان فقيرا وقت وجود الغلة في قوله هلال رح وعليه الفتوى
 ولو قال محل من افتقر من ولدي قال محمد رح يكون الغلة لمن كان غنيا ثم افتقر
 وقال غيره يدخل كل من كان فقيرا وقت وجود الغلة سواء كان غنيا ثم افتقر او لم يكن
 غنيا اصلا. ولو قال على من احتاج من قرابتي فهو على من كان محتاجا وقت وجود
 الغلة سواء كان غنيا ثم احتاج او كان محتاجا من الاصل اما الفقير فمن له مسكن
 لا غير فهو فقير في الوقف والزكاة جميعا وكذا من كان له مسكن وخادم وكذا من
 كان له ثياب كفاف لا فضل فيها فان كان له مع ذلك من متاع البيت ما لا يغني عنه
 كذلك وان كان له فضل من متاع البيت او الثياب وفلقت الفصل يساوي مائة
 درهم فهو غني لا يحل له الزكاة ولا اخذ الوقف وكذا لو كان له مسكن او خادم او
 واحد هياوي مائة درهم فهو غني في حكم الوقف ولا يكون غنيا في وجوب الزكاة
 في قول اصحابنا رح. وقال يوسف بن خالد السمي رح اذا كان الفضل خمسين درهما
 او مائتا درهم خمسين فهو غني لا يحل له اخذ الزكاة والوقف ان كان فضل من الثياب
 وفضل من متاع البيت وفضل مسكن وفضل كل صنف ما نفقده لا يساوي مائتي
 درهم اذا جمعت بلغت مائة درهم كان غنيا. وان كانت له ارض تساوي مائة
 درهم ولا يخرج من غلتها ما يكفيه قال ابو يوسف رح هو غني وبه اخذ هلال
 رح لا يعطى له شيء من الوقف ولا من الزكاة وقال محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل الزاوي رح هو
 فقير. وقال ابو جعفر رح ان كان لا يخرج من غلتها ما يكفيه بنقصان الارض
 فهو فقير وان كان نقصان الغلة لقلة تهاهت والقصور في القيام على ما فيه

وما قال ابو يوسف رج احوط وما قال محمد بن سلمة رج اوسع وان كان له مال
كثير غائب عنه او ماله يكون ديناً على الناس لا يقدر على الاخذ يعطيه له من الوقف
والزكاة جميعاً لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان ماله غائباً عنه او كان ديناً على
الناس لا يقدر على اخذه الا انه يقدر على الاستقراض كان الاستقراض خيراً
له من قبول الصدقة فلوانه لم يستقرض واخذ الزكاة لا بأس به ويجعل ماله
الغائب في حق حل الاخذ كالمعدوم ولو لم يكن له مال وقد رعى الاستقراض
ولم يستقرض واحد الصدقة لا بأس كذلك هذا ويعطى الوقف للفقير الكسوف
ولا بأس به ويكره له اخذ الزكاة رجل وقف وقفاً على حفده ته ومواليه من كان
منهم فقيراً والحفده ته والمولاه فرس قال ابو القاسم رج ان كان في ثغر من الثغور
يربط للجاهدة اعداء الله تعالى فهو فقير وان كان به زمانة يركبها فكل ذلك
وان لم يكن له ذلك وانما يسكه تشرباه والداية تساوي مائتي درهم وليس
عليه دين ولا مهر فان هذا عن ليس بفقير ومن كان له دين على مقلس لا يقدر
على اخذ فهو فقير وان كان على مقل مقرر فهو غني ولو كان الدين الى منك فانك
له مينة فهو غني وان لم يكن له مينة فهو فقير لان الجاهدة اذا استجلف محلف
ظاهراً ولو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء قرابتي وكان في قرابته يوم محي الغلة
فقير ما استغني قبل ان يأخذ حصته من غلة الوقف كان له حصته لان الملك ثبتت
له وقت محي الغلة فانه لو مات بعد محي الغلة قبل ان يأخذ حصته يصير حصته
سيراناً ولو ولدت امرأة من ذراته بعد محي الغلة لا قل من سنة اشهر لا يستحق
هذا الولد شيئاً من هذه الغلة لان مستحق الغلة هو الفقير من قرابته والحمل
لا بد من فقر لان الفقر هو الحاجة والحمل لا يحتاج الى شيء فالحمل في هذه الغلة بمنزلة

من كان عينا من قرابته وقت مجيء العلة ثم اضر بعد ذلك فانه لا يستحق شيئا من
 هذه العلة ويستحق ما يستقبل من الغلات بخلاف ما لو وقف على ولده او قرابته
 فجاءت المرأة بولده لا تقل من ستة اشهر من يوم مجيء العلة يكون لهذا الولد حصته
 من هذا الوقف لان ثمة الاستحقاق تعلق بالنسب ولو قال ارضي صدقة
 موقوفة علي من كان فقيرا من نسل فلان او من آل فلان وليس في نسل فلان او في
 آل فلان الا فقير واحد كان جميع العلة له لان كلمة من تصلح كناية عن الواحد
 وعن الجماعة بخلاف ما لو قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء آل فلان او على فقراء
 نسل فلان وليس فيهم الا فقير واحد كان له نصف العلة لان ثمة فصل على الجمع
 فلا يستحق الواحد كل العلة . ولو قال ارضي صدقة موقوفة على المساكين من
 قرابتي او على المحتاجين من قرابتي كان الجواب فيه ما هو الجواب في قوله على فقراء
 قرابتي لان الحاجة والمسكنة والفقر شيعة عن معنى واحد ولو قال ارضي صدقة موقوفة
 لفقراء قرابتي او لفقراء قرابتي فهو كما يقال على فقراء قرابتي لان حروف الصلوات
 يقام بعضها مقام بعض ولو قال على ايتام قرابتي فذلك لان اليتيم يبيء غيره
 الحاجة واليتيم صغيرا وصغيرا مات ابوه وحياة الام والجد لا يريل اليتيم
 اذا كان الاب ميتا واذا ادرك الصغير او الصغيرة يزول عنه اليتيم وادراك
 الام لا يكون بالاحتلام وادراك الجارية بالحيض او بالحبل فان لم يكن شيعة
 من ذلك فتعوان يتم خمسة عشر سنة في الغلام والجارية في قول ابي يوسف
 ومحمد . وقال ابو حنيفة رج في الغلام حتى يحتلم او يبلغ تسع عشر سنة
 وفي الجارية حتى تحيض او تبلغ سبع عشر سنة . وقال زفر رج هاسوه والادراك

الغلة لأنه كان يتيما يوم مجئ الغلة فلا يرزول استحقاقه بزوال اليتيم كما لا يرزول بزوال الفقير فان وقع بينه وبين غيره من اهل المستحقين خصومة في هذه الغلة فقال غيره من المستحقين انما احتسبت قبل مجئ الغلة فلاحصة لك وقال هو انما احتسبت بعد مجئ الغلة كان القول قوله مع اليمين وكذلك حيض الجارية لان الاستحقاق تعلق باليتيم وصفة اليتيم كانت ثابتة له فكان القول في انكار زوال الاستحقاق قوله كالمديون اذا ادعى الاباء وصاحب الدين منكر كان القول قول المنكر. وان مات واحد من القرابة بعد مجئ الغلة وترك اولاد اصغار لا يكون لهؤلاء الا حصة هذه الغلة لان صفة اليتيم انما ثبتت لهم بعد مجئ الغلة رجل قال ارضي صدقة موقوفة على فقراء عمر بن الخطاب رضي ورجل آخر وقف ارضه على مثل ذلك وفي اولاد عمر بن الخطاب رضي فقراء قاي الغلتين ادركت ميهمهم وان ادركت احد الغلتين ادلا فاصاب احدهم من تلك الغلة مائة درهم فصاعدا ثم ادركت الغلة الثانية وعنده الغلة الاولى فلاحق له من الغلة الثانية لان صفة الفقير بطلت قبل مجئ الغلة الثانية فان ادركت الغلتان معا كانتا لهم وان كانت حصته كل واحد منهم مائة درهم لان مجئ الغلتين كان قبل زوال الفقر فهو كما لو ادى من الزكاة مائة درهم الى فقير واحد وذلك جائز عندنا رجل وقف وقفا على اهل الحاجة من قراباته فوات الواقف هل يكون للقيم ان يعطي ابن ابن الواقف اذا كان فقيرا قال بعض المشايخ له ان يعطي ابن الابن اذا كان فقيرا لانه من قرابة الواقف. قال الفقهاء ابو الليث رح هذا قول محمد رح في الزيادات املي في قوله الى حصة والى يوسف رح لا يعطي ابن ابن الواقف لان ولد الولد عندنا

نيس من القراية . رجل وقف ضبعة له على فقاء اقربائه وفي بعض القرايات
 موسر لكن في اليسار هل يكون لفقاء القراية منهم ان يجلفوهم ما هم اعياء
 فان كان القيم يميل اليهم هل يحلف القيم على العلم قال ابو القاسم رح ان ادعوا
 ما لا صاروا به اغنياء وجت اليمين على المدعي عليهم ولا يقبل قول القيم ولا يمين
 عليه . وعن الفقيه ابوبكر البلخي رح انه اجاب بمثل هذا الجواب رجل ادعى
 ان يخرج ثلث ماله فيعطى ربع الثلث لغلان وثلثة ارباعه لا قربائه وللعمراء
 ثم قال لا يتركوا حظ الرباطين من الثلثة الارباع ماذا يحب للرباطين قال ابو
 القاسم رح يطرأ القراية ان كانوا يحصون يؤخذ عدد رؤسهم ويحسب
 عدد لكل واحد منهم جزأ ويحسب للمساكين حراً وللرباطين جراً فان كانت القراية
 عشرة انفس يجعل ثلثة ارباع الثلث على اتية عشر جزء عشرة من ذلك للقراية
 وجزء من ذلك للفقاء وجزء للرباطين وان كانت القراية لا يحصى عدددهم يجعل
 ثلثة ارباع الثلث اثلاً ثلث للقراية وثلث للمساكين وثلث للرباطين وان
 لاب وام وقف كل واحد منهما وقفا على فقاء قرابته محاء فقير واحد من القراية
 ينظر ان كانا وقفا ارضا مستتر كما بينهما يعطى للعقير قوت واحد لان هذا وقف
 واحد . وان وقف كل واحد منهما دارا على حدة يعطى هذا العقير من كل دار قوته
 على حدة . والمراد من القوت في حنس هذه المسائل الكفاية ما كان الوقفا ارضا
 يعطى كفاية سنة بلا اسراف ولا تقصير لان غلة الارض تحصل في كل سنة وان كان
 الوقف حائزاً يعطى كفاية شهر لان غلة الحائز تحصل في كل شهر دار موقوفة سعة من
 بناء الدار شيئاً ان امكن اعانة الساقط الى موضعه يعادوا الانبيع ويعرف تمنه الى المربة
 ولا يجوز ان يعرف شيئ من ثمن النقص الى المقراء لانه بدل النقص ولا حق للفقاء

فيه انما حقهم في غلته فيمسك الثمن الى وقت الحاجة الى الرمية دار موقوفة قال بعضهم لا يكون للموقوف عليه ان يسكن الدار وهو قول الفقيه ابي جعفر رحمه الله واستدل في ذلك بجواز اجارة هذه الدار الموقوفة للموقوف عليه ولو كان له حق السكنى لما جازت الاجارة للموقوف عليه لا يكون مستأجر اسكنه والحق للسكنى وذلك باطل فلما جازت الاجارة دل ذلك على انه في سكنى الدار بمنزلة الاجنبيه رجل وقف وقفا على اقاربه المقيمين في بلدة كذا واخره للفقراء ثم اراد اقاربه الانتقال من تلك القرية هل يحرمون عن نزل هذا الوقف قال الفقيه ابو بكر البلخي رج ان كان اقارب في تلك البلدة يحصون ويحاط بهم فان وظيفتهم وحقم من الوقف يدورهم اينما داروا وان كانوا لا يحصون ولا يحاط بهم فكل من استغل عن تلك القرية انقطعت وظيفته من الوقف ويعطى من كان مقيما في تلك القرية وان لم يبق احد منهم مقيما يصر الى الفقراء قال الفقيه ابو الليث رج فان جعوا الى القرية واقاموا بها رجعت اليهم الغلة من المستقبل رجل وقف ضيعة في صحته وامر القيم ان يعطى اقرباءه كفايتهم وهو قوم لا يحصون ولم يذكر اولاد الاقرباء يدخل فيه اولادهم واولاد اولادهم لانهم من اقربائه وان كان الواقف ذكر اولاد الاقرباء فقال نعم من بعدهم لا اولادهم لا يدخل اولاد الاقرباء حال حيوة الاباء لانه لما قال من بعدهم لا اولادهم بين انه لم يرد باسم الاقرباء اولادهم ثم قدر الكفاية قدر ما يحتاج لنفسه ولن يكون من اهله ولذ وخادم واحد لان كفايتهم من كفايته رجل آوصه برصا يار وقف ضيعة على الفقراء وقال هو مودع على الرصه ان يعطى حيث شاء واين شاء فانه يحمل للرصه ان يعطى من الوقف والدير وامرته رقباته واجيته ان كانوا فقراء وهو وقف على الفقراء رجل وقف في صحته ارضا

٢٦٩

على الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهذا
 اول من سائر الفقراء باحد شرطين احدهما ان يصرف لبعض اليهم والبعض
 الى الاجانب او الكل الى ورثة العاقف في بعض الاوقات لانه لو صرف الكل اليهم
 على الدوام يظن الناس انها وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا. وقف في يد صاحب
 الاوقاف وحده ذلك الوقف ان الفاضل من غلته يصرف الى فقراء اهل السكة
 التي فيها الوقف وغيرهم من فقراء المسلمين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رح يصرف الفاضل من عمارة الوقف وممرته الى فقراء السكة الذين كانوا موجودين
 يوم الوقف ويجعل لكل واحد منهم سهما ولسائر الفقراء سهمها وكل من مات
 منهم سقط سهمه ويقسم ذلك السهم بين الباقين منهم على ما وصفا فاداء المرحوم
 فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف كان فقراء اهل السكة ومن سواهم
 من فقراء المسلمين في ذلك سواء لان فقراء السكة الذين كانوا موجودين يوم الوقف
 استحقوا باعيانهم فصار لكل واحد منهم سهم وغيرهم من الفقراء ما استحقوا باعيانهم
 وكان لكل سهم واحد. ضيعة موقوفة على مسجد على ان ما يفضل من عمارة المسجد
 فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى العمارة لئلا يهمل بل يصرف سيئ
 من تلك الغلة الى الفقراء تكلموا في ذلك والصحيح ما قال الفقيه ابو الليث رح
 انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضيعة والمسجد الى العمارة بعد
 ذلك يمكن العمارة منها ويبقى شيء يصرف تلك الزيادة الى الفقراء. جعل وقف
 في مصته وقفا على الفقراء فالعرف الى اي فقير افضل ذكر الناطق رح ان المرحوم
 الاولد الواقف افضل ثم الاقرب الى الواقف ثم الاموال الواقف ثم الاجيران ثم الى
 اهل المصر من كان اقرب الى العاقف متعلا. وقف كان في يد الواقف وكان الواقف

يفرق الاقوال على اقربائه ومواليه ويفضل البعض على البعض ويصنع فيمن
شاء فئات الواقف وادعى الاخر ولم يبين كيف كان سبيل الوقف قالوا بان الو
يصرف الامن كان يصرف اليه الاول لان الظاهر ان الاول كان يصرف الى المص
فان اشكل على الثاني ان الاول الامن كان يصرف الزيادة على اقربائه ومواليه
فهو يصرف الى الفقراء . رجل وقف ضيعة على رجل وشرط ان يعطى كفاية كل شهر
وليس له عيال نصار له عيال فانه يعطى له ولعياله كفايتهم لان كفاية العيال من
كفايته . رجل وقف على فقراء جيرانه في القياس وهو قول ابى حنيفة رج يكون الوق
لفقراء جيرانه الملاصقين . وفي الاستحسان وهو قول ابى يوسف ومحمد رج يكون
الوقف لكل فقير يجمع مسجد المحلة يستوى فيه الساكن والمالك فان كان الساكن
غير المالك كان الوقف للساكن دون المالك ويدخل فيه الكاتب ولا يدخل فيه
العبيد وامهات الاولاد والمدبرين ويدخل فيه الصبيان والنسوان ولو كان
للو وقف جيران وقت الوقف فانتقل بعضهم الى محلة اخرى وباعوا دورهم وانتقل
قوم اخر بعد ادراك الغلة قبل الحصاد الى جواره فالمعتبر فيه من كان جاره وقت
قسمة الغلة . ولو وقعت الخصومة في الوقف فشهد شاهدان انهما صدقتم وقوة
على فقراء جيرانه والشاهدان من فقراء جيرانه جازت شهادتهما ولو شهد
شاهدان في ضيعة انهما صدقتم وقوة على فقراء قريته وهما من فقراء قريته لا تقبل شهادتهما
قال الناطق رج في الفرق ان القرابة لا تمنع ويرى الجوار فلم يكن شهادة الجار
شهادة لنفسه لا محالة . قال ايضا فعلى هذا شهادة اهل المدرسة بوقف المدرسة
جائزة . ولو وقف على فقراء جيرانه وهو من البصرة ثم خرج الى مكة ومات بمكة فان
اتخذ بمكة دارا للاقامة قال هلال رج ينبغي ان يكون الوقف لجيرانه بمكة وان اتخذها

داء فجاء البصرة قائم لم ينقطع ويكون الوقف للا ولبن. ولو وقف على مواليه
 وله مائة اعتقهم واولاد الموالى ومواليه الموالى كان الوقف لمواليه واولادهم
 ولا يكون لمواليه الموالى شيئا فان مات مواليه واولاد مواليه وبقي موالى الموالى.
 كانت الغلة لموالى الموالى استحسانا. ولو كان للواقف موالى اعتقهم وموالى الابن
 اعتقهم ابنة كانت الغلة لموالىه لا شيئا لموالى الابن وان لم يكن له موالى لموالى
 الابن قال ابو يوسف رح يعطى الغلة لموالى الابن وبه اخذ هلال رح اذ لم يكن
 للوقف احد من موالىه ولا من اولاد موالىه يعطى لموالى الابن استحسانا ولو
 كان له موالى ان كانت الغلة لهما وان لم يكن له الاموال واحد كان نصف
 الغلة لولاه والنصف للفقراء ولو كان له موالى مواليات كانت الغلة لهم بالسوية
 . ولو كان له مواليات ليس معهم رجل كان للمواليات كل الغلة فان محمد رح ذكر
 في السير حريه طلب الامان لموالىه وله مواليات ليس معهم رجل دخل جميعا
 في الامان. ولو ان رجلا وقف ضبعة على موالىه واولادهم ونسلهم دخل الكل
 في الوقف دخولا على السواء سواء كانوا اولاد البنين ~~والبنات~~ البنات ولو قال ارضي
 صدقة موقوفة بعد وفاة علي موالى فانه يعطى من الوقف لامهات اولاده ومدة
 لانه اضاف الوقف لما بعد الموت وهم احرار بعد موته. ولو اراد الواقف لرجل
 مجهول النسب انه مولاه وصدقه المقر له وليس للمقر له نسب معروف ولا قلاء
 معروف كان له الوقف ولو كان له مولا العتاقة وايضا موالى المولات اسما
 على يديه. والله كان الوقف لموالى العتاقة. وان لم يكن له الاموال المولات كان
 الوقف لهم رجل وقف وقفا صحيحا على ساكنة دار المحلة يعطى كل واحد منهم شيئا
 معلوما كل يوم كذا فسكن فيها انسان لكن لا يبيت فيها ويشعر بالحراسة لئلا

لا يجوز عن الوقف ان كان ياروى في بيت من بيوت المدرسة لانه بعد من ساكنه
 المدرسة اذا كان له في المدرسة ما تقام به السكنى . ولو اشتغل في الليل بالدراسة
 في النهار يقرر في التعلم ان يشتغل في النهار في عمل آخر حتى لا يعد من طلبة العلم ^{وظيفة}
 له من الوقف وان لم يشتغل حتى يعد من جملة الطلبة فله الوظيفة هذا اذا وقف
 على ساكنه مدرسة كذا من طلبة العلم اما اذا وقف على ساكنه مدرسة كذا ولم يقل
 من طلبة العلم فلكذلك الجواب لا يكون لساكنه المدرسة من غير طلبة العلم
 شيء من الوظيفة لانه هو المفهوم فان كان المتعلم لا يختلف الى الفقهاء للتعلم فان
 كان في المصردا مشتغل بكتابة شيء من العفة لنفسه مما يحتاج اليه لا بأس له ان يأخذ من
 الوظيفة لانه مشتغل بالتعلم فان هذا من جملة التعلم وان كان في المصردا مشتغل بغير ذلك
 لا يأخذ الوظيفة وان كان خارج المصرا في خرج الى مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا لا يأخذ
 الوظيفة لانه صار مسافرا وان خرج الى بعض القرى دون مسيرة ثلاثة ايام فان اقام هناك خمسة عشر ^{يوما}
 فصاعدا لا يأخذ الوظيفة . وان كان اقل من ذلك ان كان خرج خروجا منه
 بدكا خرج للتره لا يأخذ الوظيفة ايضا وان كان خرجا لا يلبث منه كالمخرج
 لطلب القوت يكون ذلك عفو اليس لغيره ان يأخذ بيته رجل وقف على العلية
 الساكنين ببلخ وجعل لهم شيئا من الوظيفة ومنهم من يغيب عن البلد سنة
 او نحو ذلك قال الفقيه ابريكوا اليه رج من غاب منهم ولم يبع مسكنه ولم يخذ
 مسكنا اخر فهو من سكان بلخ ولا يسطر وظيفة ولا وقفه قال وهو دلت المسئلة
 على جواز الوقف على بنينا شتم كما يجوز الوصية لهم فلا يجوز صرف الزكاة اليهم
 وهكذا قال الشيخ الامام القاضى ابو زيد الدبوسى رح

فصل في اجارة الاوقاف ومزارعتها

٢٥٣

قال الفقيه ابو جعفر رَحِمَهُ اللهُ اِذَا الْمَيْدُكَ الْوَاقِفُ فِي مَكَاتِ الْوَقْفِ رَأَى الْقِيمَ أَنْ يُوَاجِرَ
وَيَدْفَعَهَا مَزَارَعَةً فَإِنْ كَانَ ادْرَعًا الْوَقْفِ وَانْفَعَ لِلْفُقَرَاءِ فَعَلَّ الْإِنْفَاقَ
لَا يُوَاجِرُ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ لِأَنَّ الْمَدَّةَ إِذَا طَالَتْ يُوْدَى إِلَى إِبْطَالِ الْوَقْفِ فَإِنْ مِنْ
رَأَى يَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفَ الْمَلِكِ عَلَى طَوْلِهِ الْوَقْفُ أَنْ يَزْعُمَ مَا لَكَ فَلَا يُوَاجِرُ الدَّكَ
أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ . أَمَّا فِي الْأَرْضِ فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ تَزْرَعُ فِي كُلِّ سَنَةٍ لَا يُوَاجِرُهَا
أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ وَأَنْ كَانَتْ تَزْرَعُ فِي كُلِّ سَنَتَيْنِ مَرَّةً وَفِي كُلِّ ثَلَاثِ سَنَتَيْنِ مَرَّةً كَانَ
لَهُ أَنْ يُوَاجِرَهَا مَدَّةً يَتِمَكَّنُ الْمُسْتَأْجِرُ مِنَ الزَّرْعَةِ . هَذَا إِذَا الْمَيْدُ كَانَ الْوَاقِفُ شَرْطًا
أَنْ لَا يُوَاجِرَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ فَإِنْ كَانَ شَرْطُ ذَلِكَ وَالنَّاسُ لَا يَرْغَبُونَ فِي اسْتِجَارَتِهَا
سَنَةً وَكَانَتْ أَجَارَتُهَا أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ أَدْرَعًا لِلْوَقْفِ وَانْفَعَ لِلْفُقَرَاءِ فَلَيْسَ
لِلْقِيمِ أَنْ يَخَالَفَ شَرْطَهُ وَيُوَاجِرَ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ إِلَّا أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي
حَتَّى يُوَاجِرَ الْقَاضِي أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ لِأَنَّ هَذَا انْفَعُ لِلْوَقْفِ وَلِلْقَاضِي وَلِإِيَادَةِ النَّفَقِ
لِلْفُقَرَاءِ وَالْغَائِبِ وَالْمَيْتِ فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ ذَكَرَ فِي مَكَاتِ الْوَقْفِ أَنْ يُوَاجِرَ أَكْثَرُ
مِنْ سَنَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ انْفَعًا لِلْفُقَرَاءِ كَانَ لِلْقِيمِ أَنْ يُوَاجِرَ بِنَفْسِهِ أَكْثَرُ
مِنْ سَنَةٍ إِذَا رَأَى ذَلِكَ خَيْرًا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُرَافَعَةِ إِلَى الْقَاضِي لِأَنَّ الْوَاقِفَ
أَذِنَ لَهُ بِذَلِكَ . وَلَوْ أَنَّ الْقِيمَ أَجْرَدَ أَدْرَعًا الْوَقْفَ خَمْسَ سَنَتَيْنِ قَالَ الشَّيْخُ
الْإِمَامُ أَبُو الْقَاسِمِ السَّمْعَانِيُّ لَا يَجُوزُ أَجَارَةُ الْوَقْفِ أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ إِلَّا أَمْرًا مِنْ خَلِئَةٍ
إِلَى تَعْجِيلِ الْأَجْرَةِ بِجَاهِ مِنَ الْأَحْوَالِ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ رَحِمَهُ اللهُ
أَنَا لَا نَقُولُ بِفُسَادِ هَذِهِ الْأَجَارَةِ إِذَا جَرَمَتْ طَوِيلَةً لَكِنِ الْحَاكِمُ يَنْظُرُ فِيهِ
فَإِنْ كَانَ ضَرُورًا بِالْوَقْفِ أَبْطَلَهَا . وَهَكَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ السَّعْدِيُّ رَحِمَهُ اللهُ
وَعَنِ الْفَقِيهِ ابْنِ اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ كَانَ يُجْبَرُ أَجَارَةُ الْوَقْفِ ثَلَاثَ سَنَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ

فصل بين الدار والارض اذا لم يكن الواقف شرط ان لا يواجر اكثر من سنة
وهن الامام ابي حفص البخاري رح انه كان يجيز اجارة الضياع ثلث سنين
فان اجر اكثر من ثلث سنين اختلفوا فيه قال اكثر مشايخ بلخ رح لا يجوز وقال .

عليه

غيرهم يرفع الامر الى القاضي حتى يبطله وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح فان احتاج
من طلبه . القيم ان يواجر الواقف اجرة طويلة قالوا الوجه فيه ان يعقد عقود مترادفة
شيئ من الوكيل عقد على سنة ويكتب في الصك اشتراجر فلان بن فلان ارضه كذا وذا كذا
كان في المص
الوط

في بعض فيكون العقد الاول لان ما لانه ناجز والثاني غير لازم لانه مضاف قال
نحو وكان فيما قالوا نظروا فيهم قالوا الاول لازم والثاني غير لازم لانه مضاف
. وذكرتمس الائمة السرخسي رح ان الاجارة المضافة تكون لازمة في احدي
الروايتين . وهو الصحيح وذكروا ايضا القيم اذا اصاح الى تجيل الاجرة يعقد
عقود مترادفة على نحو ما قال واجمعوا على ان الاجرة لا تملك في الاجارة المضامه
ما شرط التجيل فكان فيما قالوا انظر من هذا الوجه وصلى اليتيم او متولى الوقف
اذا اجر وقفا او منزلا للبنم بدون اجر المثل قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رح على اصح اصحابنا ينسحب ان يكون المستاجر غاصبا الا ان المحقق
رح ذكر في كتابه انه لا يصح غاصبا ويلزمه اجر المثل فقل له اتفتت بهذا قال نعم
ووجه ما قال ذلك ان المتوار والموصى ابطلا بتسميتهما ما زاد على المسح الى تمام
اجر المثل وما لا يملك ان الابطال فيجب اجر المثل كما الواجر او لم يسمى شيئا وقال
سهم بان المستاجر يصير غاصبا عند من يورى غصب العقار فان لم يقتصر شيء
من الغنل وسلم كان على المستاجر اجر المسح لا غير والفتوى على ما ذكرنا اولاه

يجب اجر المثل على كل حال. وعن القاضي الامام ابي الحسن علي السعدي رح في
هذا قال رجل غصب داره او صه وقعا كان عليه اجر المثل فاذا وجب
اجر المثل فتم فاطنك في الامارة ما قل من اجر المثل. رجل استاجر ارض وقف
ثلث سنين باجرة معلومة هي احر منها فلما دخلت السنة الثالثة كثرت
رغاء الناس فزاد اجر الاذن والوا ليس للمولى ان ينقص الاجارة لنقصان
اجر المثل لان اجر المثل انما يترى وقت العقد ووقت العقد كان السهم اجر المثل
فلا يعتبر التغيير بعد ذلك. وقف على ارباب واحد هم متولوا فاجر من اجل ثم ما
هذا المولى لا يبطل الاجارة لان الاجارة وقعت للوقف فلا تبطل بموت العاقد
كما لا تبطل بموت الوكيل في الاجارة متولوا الوقف اذا تقبل ان يرضى الوقف لنفسه
من نفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى طرفة العقد الا اذا تقبلها من القاضي
لنفسه فيتم العقد باثنين. رجل استاجر ارضا موقوفة وبني فيها حائطا ثم جاء
اخر وزاد في غلة الارض واراد ان يخرج البناء من الحائط ينظر ان كان اجرة
المتولى مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر كان للمولى ان يفسخ الاجارة لان الاجارة
اذا كانت مشاهرة يتجدد انعقادها عند رأس كل شهر فاذا سمح الاجارة ان كان
يرفع البناء لا يضره بالارض كان لصاحب البناء ان يرفع بناء وان كان ربح البناء
يضره بالوقف ليس له ان يرفع البناء فعند ذلك ادر في المستاجر ان يأخذ قيمة
البناء من المتولى على المتولى ان يرضى به القيمة ينظر القيمة
البناء مبيعا والقيمة مبروعا ايها كان احق يسفكه المتولى بذلك فيصير البناء
بقامع الارض وان كان رفع البناء يضر بالارض فالمتولى ان يدفع ما اشتهر
ويحصل البناء لا يجبر المتولى بل يترى صاحب البناء الا ان يتخلص ماله فيأخذ

متولى الوقف اذا ارضى بعه من رجل سنين معلومة ثم مات المواجه ثم المستاجر
قبل انقضاء المدة فوزع ورثة المستاجر الارض بينهم قال الشيخ الامام
الأجل ابو بكر محمد بن الفضل رج الغلة تكون لورثة المستاجر وعليهم نقصان
الارض ان ادعى ان الارض من ارضهم بعد موت المستاجر يصرف ذلك ^{مصالحة} انقصان الى
الوقف لاحل للموقوف عليهم الارض في ذلك لان الصمان يدل عن نقصان الارض
وحق ان يتوف عليهم في منفعة الارض لانه عين الارض. متولى الوقف اذا قرب
موته وفوض التولية للغيره جاز لانه بمنزلة الوصي والموصى ان يوصي للغيره
المتولى اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدينهم ودائق واجرى مثله ودينهم
فاستعمله في عمارة المسجد وبعد الاخر من مال الوقف قالوا يكون ضامنا جميع
ما بقى لانه لما زاد في الاخر اكثر مما يتعاسى الناس فيه يصير مستأجر المسجد
دون المسجد ما دام بعد الاخر من مال المسجد كان ضامنا المتولى اذا امر المؤذن
ان يخدم المسجد وسمى له احرار معلوما لكل سنة قال الشيخ الامام الجليل ابو بكر
محمد بن الفضل رج يصح الاحارة لانه يملك الاستيجار لخدمة المسجد ثم يظن
ان كان ذلك احرار عمله او رباذه سعى فيها الناس كانت الاحارة للمسجد فاداه
الاخر من مال المسجد حل للمؤذن احدى وان كان الاخر رباذه ما يتعاسى فيه الناس
كانت الاحارة للمؤذن لانه لا يملك الاستيجار للمسجد بدينه فاحسن واد اوى
الاخر من مال المسجد كان ضامنا وان علم المؤذن بذلك لا يحمل له ان يخدم من
مال المسجد. رجل جعل ارضه او مسرله وقفا على كل مؤذن يؤذن او يوم في مسجد
بعبه قال الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رج لا يجوز هذا الوقف لانه هذه قرية
وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز

وان كان العودن فقيرا يجوز التقية والصدقة للفقير لكن الوقف على هذا الوجه
لا يجوز ايضا وان كان فقيرا والحيلة في ذلك ان يكتب في صك الوقف وقت هذا
المنزل على كل مؤذن فقير يكون في هذا الصدد والحيلة فاد احرى السجدة والحيلة
بعد ذلك تنوب الغلة الى فقراء المسلمين اما اذا قال وقت على كل مؤذن فقير
فهو مجهول فلا يجوز كما لو قال اوصيب سنت مائة لواحد من عرصري الناس لا يجوز
فقير سكن دارا موقوفة على الفقراء مائة وترك المتولى ما عليه من الاجر بحصته
من الوقف على الفقراء جاز كما لو ترك الامام خراج الارض على من له حق في بيت
المال بحصته متولى الوقف اذا ابردار الوقف كان له ان يحتال بالغلة على مدته
المستاجر اذا كان المديون مليا وان احد كميل بالاجر فهو اول ما يجوز القايض
اذا احرال دار الموقوفة تم عزله قبل انقضاء المدة لا يبطل الا حاره كما لا يبطل بموت
المتولى او الوكيل في الاحارة . وكذا الوفيات بعض الموقوف عليهم قبل تمام المدة
لا تبطل الا حاره . ثم ما اوجب من الغلة الى ان مات هذا الموقوف عليه يمرض الكل
واحد منهم حصته وحصة البيت تصرف لا وارثه ما اوجب من الغلة بعد موت
هذا فهو يكون له بقا وكذا الوفيات بعضهم بعد موت الاول عند مجهول على هذا القياس
رجل وقف دارا على قوم ما عيانهم وجعل احرار الفقراء ثم ان المتولى اجر الدار من الوقف
عليهم جازت الاجارة لان حق الموقوف عليهم الغلة لا رتبة الدار قبل نية دارس
الوقف سواء او نصب ما ان نوى عند الساء انه ينفق اليه فبصير وفعا وان يبيع
لا يصير وقفا . حائطين دارين احدهما وقف ابهدهم الحائطين فبني صاحب الدار حد
دار الوقف كان للقيم ان يأمر بالنقص فان اراد القيم ان يعطيه قيمة الساء
ليكنه البناء للوقف لا يجوز ولا يكون للقيم ان يجسر على احاء الغلة . واعدا

قيمة البناء برضاه لا يجوز لانه لو جاز ذلك يضيع ما تحت البناء من دار الوقف، حانوت

من الوقف مال على حانوت لرجل ومال الثاني على ثالث وتقطعت الحوانيت واتى القيمان بهن

الوقف قالوا ان كان للوقف غلة يمكن عمارة الحانوت بتلك الغلة كان لصاحب الحانوتين

ان يأخذ القيم باقامة المائل ورده الى موضعه من الوقف وازالة الشاغل عن سلكها

وان لم يكن للوقف غلة يمكن عمارة المائل بتلك الغلة كان للمالكين ان يرفعوا الامر الى

القاضي ليأمر القيم بالاستدانة . حانوت اصله وقف وعمارته لرجل فأي صاحب العمارة

ان يستاجر اصل الحانوت باجر المثل قالوا ان كانت العمارة لورفعت يستاجر الاصل

باكثر مما يستاجر صاحب البناء يكلف صاحب البناء برفع البناء ويؤجر الاصل من غيره

وان كان لا يستاجر بذلك يتولى يد صاحب البناء بذلك الاجر دار رجل فيها موضع مقدار

بيت واحد وقف وليس في يد الموقوف عليه شيء من غلة الوقف فاراد صاحب الدار

ان يستاجر ذلك الموضع مدة طويلة قالوا ان كان لهذا الموضع مسلك الى الطريق الاعظم

لا يجوز للقيم ان يواجر الوقف مدة طويلة لان فيه ابطال الوقف . وان لم يكن لذلك

الموضع مسلك الى الطريق الاعظم جازت اجارة الوقف لصاحب الدار مدة طويلة

. رجل باع اشجارا من ارض الوقف ثم اجر الارض من مشري الا اشجده فاد ان باع

الاشجار بعروها دون الارض ثم اجر الارض مدة حازكة تجارة وان باع

الاشجار من وجه الارض ثم اجر الارض لم يصح اجارة الارض لان موضع الاشجار

مشغول بملك الاجر وهذا لا يختص بالوقف . التولية اذا اجر الوقف بشيء من

العروض والحيوان بعينه قيل انه يجوز بلا خلاف بخلاف بيع المكيل وكذا المكيل بالاجارة

اذا اجر بمكيل او موزون او عرض او حيوان قيل بانه لا يجوز بلا خلاف

. قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله في زماننا يكون الاجارة على الاختلاف

أيضا لان المتعارف الاجارة بالدرهم والدنانير الوقف عليه
 اذا اجر الوقف قال ابو جعفر رحمه الله في حل موضوع يكون
 كل الاجر له بان لم يكن الوقف مختصا بالعمارة ولم يكن معه شريك في الوقف كانه
 ان واجبا للهدور والحوانيت وان كان الوقف ارضا ان كان الواقف شرط البداية
 بالخراج والعشر وجعل الوقف عليه ما فصل من العمارة والمؤنة لم يكن بالوقف
 عليه ان يواخر لانه لو جازت اجارته كان جميع الاجر له بحكم العقد يفوت شرط الوقف
 ولولم يكن الواقف شرط البداية بما ذكرنا فاجر الوقف عليه الارض او ريعها
 لنفسه ينبغي ان يجوز ويكون الخراج والمؤنة عليه وكذا لو كان الوقف عليهم
 في ارض الوقف اتسرها ثلثة فتها سوا واحد كل واحد ارض اليزيرها لنفسه
 لا يجوز وعن ابي يوسف رجا ان كانت الارض عشرية حلت مهاياتهم وان
 كانت خراجية لا تجوز لان العادة في الاراضي الخراجية الوقوف انهم
 يشترطون البداية بالخراج فلو حاربه الهان لم يكن الخراج في العلة ويكون
 في ذمة الوقف عليه فكان تعبير شرط الواقف وعن القصة رجوع
 رجا انه قال احوال بعض الناس في زماننا ان يكتب في حصة اجارة الوقف ان الواقف
 وكل لا بنا باجارة هذه الصعة من فلان في كل سنة ومنما اخرج من الوكالة
 فهو ذليله واراد بذلك بقاء الوقف في يد المستأجر بالثمن سنة فالافقيه
 ابو جعفر رجا الا اننا نطرح هذه الوكالة كما سئل الاحارة الطويلة صيانة للوقف
 عن البطلان وقد اختلف نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة رجا في كل اذا وكل
 وكلا على انه متى اخرج من الوكالة فهو وكيله قال نصير رجا يجوز الوكالة بعد
 الشرط قال محمد بن سلمة رجا لا يجوز واما اختلفا لاختلاف تفسير هذا الشرط

فمحمد بن سلمة ربح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيل بهذه
الوكالة وهذا مخالف للشرع كان حكم الوكالة في الشرع ان تكون لازمة ويرد عليها
الغزل. ونصير ربح فهم من هذا الكلام انه متى اخرجته عن هذه الوكالة فهو وكيله
وكالة مستقبلية ولو صرح بذلك كان جائزا. قال الفقيه ابو جعفر ربح لو صرح بذلك
انما يجوز الوكالة في غير الوقف اما في الوقف ان صرح بذلك فانا نبطله صيانة
للووقف عن البطلان ثم في غير الوقف اذا جازت الوكالة بهذا الشرط فان اراد
ان يخرجها عن الوكالة ينبغي ان يقول رجعت عن تولي ضمنا اخرجتك عن الوكالة
فانت وكيل فيصح رجوعه عن الوكالات المعلقة ثم يقول اخرجتك عن الوكالة
ارض موقوفة في قرية يزرعها اهل القرية بالثلث او بالنصف وفيها حاكم
من جهة قاضي البلدة فاستأجر رجلا من الحاكم هذه الارض سنة بدراهم معلومة
فلما ادرك الزرع جاء المتولي وطلب حصة الوقف من الخارج قال بعضهم للمتولي
ان يأخذ حصة الوقف من الخارج على عرف اهل القرية لان قاضي البلدة ان كان جعل
المتولي متوليا قبل تقليد الحاكم او كان متوليا من جهة الواقف لا يدخل تولية الحاكم
في تقليده. وان كان قاضي البلدة جعل المتولي بعد ما قلده الحاكم الحكومة فقد خرج
الحاكم عن العلية عن تلك الارض فلا يصح اجارة الحاكم ويجعل وجودها كعدمها
فتم يزرعها المستأجر يصير كان المتولي دفعها مزارعة على ما هو المتعارف في تلك القرية
فكان للمتولي ان يأخذ ذلك من الخارج. رجل غصب ارضا موقوفة على الفقراء او على
وجه البر كان للقيم ان يستردها من الغاصب فان كان الغاصب زادا في الارض من
ان لم يكن الزيادة ما لا متقوما بان كوب الارض او حفر النهر والتي فيها السرقين ^{مطلقة}
ذلك بالتراب فصار بمنزلة المستهلك فان القيم يسترد الارض من الغاصب بغير

شيء وإن كان الزيادة ما لا متقوما كما لبناء والشجر يؤمر الغاصب برفع البناء وقلع
الاشجار ورد الأرض إن لم يضر ذلك بالوقف وإن أضر بالوقف بأن تحزب الأرض
بقلع الاشجار والدار برقع البناء لم يكن للغاصب أن يرفع البناء ويقلع الاشجار
إلا أن القيم يضمن قيمة العراس مقلوعة وقيمة البناء مزرعة إن كان للوقف غلة
في ذلك المتول تلتحق بذلك الضمان وإن لم يكن للوقف غلة يؤجر الوقف فيعطى الضمان
من ذلك وإن اختار الغاصب قطع الشجر من أقصى موضع لا يحرب الأرض فله ذلك
ولا يجبر على أخذ القيمة ثم يضمن القيم ما بقى في الأرض من الشجر إن كانت له قيمة وقف
استولى عليه غاصب وحال بنده من المورود وعجز المتول عن الاسترداد والغاصب إن
يدين قيمتها كان المتول إن مأخذ القيمة أو بصلحه على شيء ثم يشتري بالماخوذ من
الغاصب أرضاً أخرى فيعمله وفقاً على شرائط الأول لأن الغاصب إذا أخذ الغصب
يصير بمنزلة المستهمل، فهو مأخذ القيمة . رجل غصب أرضاً موقوفة قيمتها ألف
ثم غصب من الغاصب رجل آخر بعد ما زادت قيمة الأرض وصارت تساوي ألف
فدفعهم فانه المتولي يتبع الغاصب الثاني إن كان ملياً على قوله من يرضى
العقار مضمونة بالغصب لأن تعيين الثاني انفع للوقف . وإن كان الأول أملاً
من الثاني يتبع الأول لأن تعيين الأول يكون انفع للوقف وإذا اتبع القيم أحدهما
برئ الآخر عن الضمان كالمالك إذا اختار تعيين الغاصب الأول أو الثاني برئ الآخر
المتعلق إذا رهن الوقف بدين لا يصح . وكذلك أهل الجماعة إذا رهنوا فاد سكن الوقف
الدار قال بعضهم عليه أحر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن نظر
للوقف . وكذلك متول المسجد إذا باع منزلاً موقفاً على المسجد فسكنه المشتري
ثم عزل هذا المتول وباع غيره فادعى الثاني النزل على المشتري وأبطل القاضي بيع المتول

وسلم الدار إلى المتولى الثاني فعلى المشتري أجر المثل أرض وقف في يد الكار فيه قطن فسرق
 القطن فوجده الكار في منزل رجل وأخذ صاحب المنزل وخامسه إلى القاضي فقال لصاحب
 المنزل ضمنت لك أن أعطيت مائة من من القطن قالوا إن كان صاحب المنزل أعطاه
 خوفا من هتك السر لا يحمل له أن يأخذ لأن ذلك رشوة وإن علم أنه سرق ذلك القطن
 أو أكثر جاز له أن يأخذ فإن علم أنه سرق أقل من مائة من لا يجوز له أن يأخذ إلا بمقدار
 ما يعلم يقينا أنه سرق الكار تناول من مال الوقف لصالحه المتولى علم سيق والكار خرج لا يجوز
 له الحط من مال الوقف وإن كان فقيرا جاز ذلك والله تعالى أعلم

فصل في دعوى الوقف والسهادة عليه

رجل غصب ضيعة موقوفة فخامه المعصوب منه فقام البينة فلت بينته ويرد
 عليه الضيعة أحماءا أما عند أبي يوسف رج ملأه بصير وقما قبل الإخراج إلى المتولى
 فكان له ولاية الاسترداد وعند أبي حنيفة ومحمد رج إن لم يصرف قما قبل التسليم إلى
 المتولى كان هو أولى بها. صاحب الأوقاف إذا أراد أن يسمع الدعوى في أمر الوقف
 فيقضي بالبينة أو بالنكول انكار السلطان ولا ذلك نصا أو كان معلوما ذلك
 دلالة حازلانه عملة القاضي في ذلك وإن لم يكن شيء من ذلك لا يكون خصما وقف
 على نفر أسنول عليه ظالم لا يمكن الانتزاع عنه فادعى أحد الوقوف عليهم على واحد
 منهم أنه باع الوقف من الفاسد وسلمه إليه فانكر المدعى عليه فإراد المدعى تخليفه
 قال العقبة أبو جعفر رج له ذلك فإن نكل عن اليمين أو قامت عليه البينة يقضي عليه
 بقيتها ثم يشتري بتلك القيمة ضيعة أخرى فكون على سبيل الوقف الأول لأن العقار
 بضم بالبيع والتسليم عند الكل لأن البيع والقبول استهلاك رجل باع أرضا
 ثم ادعى أنه كان وقفها قبل البيع فإن أراد تخليف المدعى عليه ليس له ذلك عند الكل

لان التحلف بعد صحة الدعوى ودعواه لم نعم لكان التناقض وان اقام البينة
 على ما ادعى اختلفوا فيه قال بعضهم لا نقل بيئته لانه متناقض وقال بعضهم
 يقبل بيئته لانه التناقض يمنع الدعوى وعلى قوله اي حفر رج الدعوى لا يشترط لقول
 البينة على الوقف لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالعلة ولا يشترط فيه
 ادعوى كالشهادة على الطلاق وعنى الامة الا انه ان كان هناك موقوف عليه
 مخصوص ولم يدع لا يعطى له من العلة شئ ويرى جميع العلة الى الفقراء لان التها
 قلت بحق الفقراء فلا تظهر الا حق الفقراء قال رضي ويبيع ان يكون الجواب على التعميل
 ان كان الوقف على قوم باعيا نعم لا نقل البينة عليه بل ود الدعوى عند الكل
 . وان كان الوقف على الفقراء او على المسكين على قوله اي يوسف ومحمد بن نصر البيه
 مد ود الدعوى وعلى قوله اي خمسة رج لا نقل . رجل جاء الى بلد من البلدان قاصدا
 وحده وديوان الذي كان فاصا قبله ذكر اوقاف وهي احدى الاماء ووجد لها
 رسوما في ديوانه قال الحصاب رج هذا القاص عمل الامر على ما كان في ديوان مرقله
 فان تسارع في ذلك قوم قال حريق هولنا وقفه فلان من فلان علينا وقال حريق
 هولنا وقفه فلان ذلك علينا وليس لهم بسة قال الحصاب رج ان كان للوقف
 ورثة ما قرؤوا ان صاحبهم وقف ذلك على هؤلاء حار والافا الامر موقوف فان اصطلم
 وارار واحد ذلك كان للفاضة في الاستحسان ان يضم ذلك منهم شاهد الوقف
 اذا شهد بوقف على نفسه او على احد من اولاده او اولاد اولاده وان سلطوا او ابائهم
 وان علوا لا نقل شهادته لانه شهد لنفسه . وكذا لو شهد بوقف على نفسه وعلى
 احب لا تقبل شهادته لانه حقه ولا حق الاحب . وليس هذا كالتشاهد بين اداسهم
 احدهما اليه وقعه على نية صدقة موقوفة . تشهد الاجارة . تشهد على يوم .

موقوفه كان ثم تقبل شهادتها ويصرف الغلة الى الفقراء لان ثمة اتفاقا على ان رغبة الارض
وقف وانما اختلافنا من استثنى له الغلة فتقبل شهادتها على ما اتفقا عليه وهو الاصل
الوقوف فيكون للفقراء ولو شهد شاهدان انه وقفها على فقراء جيرانه وهما من جيرانه
جازت شهادتهما لان الجوار ليس بلام وكذا لو شهد انه وقفها على فقراء من مسجد كذا
وهما من فقراء ذلك المسجد جازت شهادتهما وكذا لو شهد اهل المدرسة بوقف
المدرسة جازت شهادتهم ولو شهد شاهدان انه وقف ارضه ولم يحد مالنا
ولكن انصرف ارضه لا يقبل شهادتهما لعل للواقف ارض اخرى سوى التي يعرف شاهدان
وكذا لو قال لا نعرف له ارضا اخرى لم يقبل شهادتهما لعل له ارضا اخرى بها ابا علمان
ولو قال اشهدنا على وقف ارضه وهو فيها ولم يذكر لنا احد ودها جازت شهادتهما
لانها شهدا على وقف ارض عينها وهو فيها الا انهما لم يعرفا احد من الحد ودقلم يقبل
المخلل في شهادتهما ولو شهد ان الواقف وقف ارضه وذكر حد والارض ولكن لا نرى
تلك الارض انما في اي مكان هي جازت شهادتهما ويكلف المدعي اقامة البينة ان الارض
التي يدعيها هذه الارض ولو شهد احدهما ان جعل ارضه موقوفة فتبعد وفاة وشهد الآخر
انه وقفها وقفا صحيحا باتا كانت الشهادة باطلا لانها اختلاف في التصرف احدهما
شهد بالتجيز والاخر بالاضافة والتعليق بالموت فلم يتفقا على شيء ولو شهد احدهما
انه وقفها في محته وشهد الاخر انه وقفها في مرضه جازت شهادتهما لانها شهدا
بوقفه باتا الا ان حكم الوقف في المرض ان ينقص فيما لا يخرج من الثلث وهذا لا يمنع
الشهادة كما لو شهد احدهما على انه وقف ثلث الارض والاخر على انه وقف ربع الارض
وغم يقبل شهادتهما على الاقل في قول من يجيز وقف المشاع ولو شهد
احدهما انه جعلها وقفاً على المساكين وشهد الاخر انه جعلها وقفاً على الفقراء جازت

شهدا نهما لانهما اتفقا على وقف يصرف لآله تعالى رجل مات وترك امين ويد
 احدهما ضبعة برغم انها وقف عليه من ابيه والآخر اموالهم وقف عليها قال
 القدره بوجع روح القول قول الذي مدعى الوقف عليها لانها كانت في يد
 اسما قال عز القول قول ذي اليد والاواصح رجل ادعى كسبا في يد رجل انه له فرفع
 المدعى انه انه وقف وليس للمدعى بينة وارادته ليعال المدعى عليه قالوا ان اراد
 تخلعه للأمة العيمة ان بكل عن الممن كان له ان يحمله وان اراد عليه للأحد
 المكرم ان بكل عن الممن لسر له ان يحلف لان المكون بمرولة الاقرار ولو اراد المدعى
 بعد ما امر به وقف لانهم ارادوه ضعة في يد حاصر وضعة اخرى في يد عائت فادعى
 حل على الحاصر ان هاتين الضعتين وقف عليه فيصيرهما حدة على اولاده واولاد اولاده
 قال القدره بوجع روح ان شهد الشهود ان هاتين الضعتين كانتا ملك الزوجه
 وضمهما حدة او دما واحدا فيوقف الضعتين جميعا . ان يردوا على بعض متفرعين
 لا يصح ان يوقف الضعة الى يد الحاصر حل وقف في صحته ضعة وما عدا حل
 وادعى ان الضعة له فادعى بعض الورثة او اسحقه وكل ما لا اقيده ان يرفع
 لان صدق الزوجه على ابطال الوقف وبعض هذا الوارث انه له حصه من
 الضعة من تركه الميراث فادعى ان اعمار مصر له العصب ارض في يد غيره
 جميعا ان انا دفعها ربيع كل واحد منهم . ان يبايع صاحبه او اللعاب على
 ويصرف حصه كل واحد منهم من العلة الى الزوجه او الى اولادها هذا الوقف تاد
 للعائنه بولي ان يساء فان كان في الورثة صغيرا عات لا يصح العائنه في مصم
 يدرك الصغير ويحصر العائنه وارمونه فله على ابيه ان احداهما عات وقص الحاصر
 تسع سنين ثم مات الحاصر وترك وصاياه حصر العائنه وطالب الوصي بحصه من

قال الفقيه ابو جعفر ر ج ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم لهذا الوقف كان للقائض
ان يرجع في تركة الميت بحصته من الغلة وان لم يكن الحاضر قيميا لهذا الوقف الا ان الاخرين
اجراء جميعا فكذا ذلك وان اجره الحاضر كانت الغلة كلها للحاضر في الحكم ولا يطيب له بل يمتد
بما قبض من حصة الغائب . رجل ادعى دارا في يد رجل انها باصلها وبناؤها له وقال الله
عليه لابلح وقف على مصالح مسجد كذا فاقام المدعي بيعة على دعواه وقضى القاضيه وكتب
السجل ثم اقر المدعي ان اصل الدار كان وقفا والبناء له قالوا يبطل دعواه ويبطل قضاء
القاضي والسجل . اذ اشهد الشهود على وقف بالتسامع قال عامة مشايخ بلخ ر ج ان كان
الوقف مشهورا متقادما نحو واقف عمر بن العاص رضي وما اشبه ذلك جازت الشهادة
عليها بالتسامع . وقال الفقيه ابو بكر البلخي ر ج لا يجوز وان كان الوقف مشهورا فاما
الشهادة على شرائط الوقف وجهاته ذكر شمس الائمة السرخسي ر ج انه لا يجوز الشهادة
على الشرائط والجهات بالتسامع . وهكذا قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ زهير الدين ر ج
وان ادعى وقفا او شهد واعلى وقف ولم يذكر والراقف ذكر الخصاص ر ج في باب يقضي المحاضر
من دير ان القاضي العزول على ان دعوى الوقف والشهادة على الوقف تقع من غير بيان الوقف
رجل في يد ضيعة فجاء رجل وادعى انه وقف واحضر مكانه خطوط العدد والقضاء ^{ضمة} لا
وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك
لاد القاضي انما يقضي بالحجة والحجة هي البيعة او الاقرار اما الصك لا يصلح حجة لان
الخط يشبه الخط وكذا الركان على باب الدار لوح مضروب ينطق بالوقف لا يجوز للقاضي
ان يقضي ^{ان يقضي له} للقاضي

ما لا يشهد الشهود والله تعالى اعلم

فصل فيما يتعلق بصك الوقف

رجل وقف ضيعة واشهد على ذلك جماعة وكتب صكا فخطأ في كتابة الحمد وكتب بعددين

٣٩٤
 الكاهن وحدين بخلاف ما كان قال الفقيه ابو بكر راجع النكاح المحذور اللذان غائبا فذكرها
 في الجانب لكن بين ما جمل حد وبين ضيعة الوقف ارض غيره او كرم غيره او دار لغير
 الواقف ما لو وقف جائز ولا يدخل ملك غيره في الوقف. وان كان المحذور الذي سماه في الصك لا يحد
 ذلك الموضع ولا بالبعد منه فالوقف باطل الا ان يكون الوقف ضيعة مشهورة مستغنية
 عن التحديد فيصور الوقف. رجل وقف ضيعة له وكتب صكوا وشهد الشهود على ما في الصك
 ثم قال الواقف اني وقفت على ان يبيع فيه جائز الا ان الكاتب لم يكتب ذلك الشرط ولم اعلم
 بالذي كتب في الصك قال الفقيه ابو بكر راجع النكاح الواقف رجلا فصيحاً بحسن العربية
 نقرأ عليه الصك فاقر بجميع ما فيه فالوقف صحيح كما كتب ولا يقل قوله وان كان الواقف
 اعجمياً لا يفهم العربية ولم يشهد الشهود على تفسر فالقوله قوله الواقف اني لم اعلم ما في الصك
 واشهدت الشهود على ما في الصك من غير ان اعلم ما في الصك. وان قال الشهود رجع عليه
 الكتاب بالفارسية واقربه واشهدنا عليه لا يقل قوله وهذا لا يختص بالوقف بل البيع
 وسائر المعرفات يكون كذلك رجل اراد ان يقف جميع ضيعة له في قرية من القرى على قوم
 وامر بكتابة الصك في مرضه فنسخ الكاتب ان يكتب بعض اقربه من الاراضى والكروم ثم قرئ
 الصك على الواقف وكان المكتوب ان فلان من فلان وقف جميع ضيعة له في هذه القرية وهو
 كذا وكذا اقرا على فلان وفلان وبين حد ودها ولم يقرأ عليه القراح الذي سمي الكاتب
 فاقر الواقف بجميع ذلك قال ابو نصر راجع ان كان الوقف في صحته واخبر الواقف انه اراد
 به جميع ما له في هذه القرية المذكورة وغير المذكورة فذلك على الجميع الذي اراده وكذا
 لو مات الحافظ وبعده اخبر الواقف عن نفسه قبل الموت فالامر على ما تكلم قيل له ارايت
 لو كان في هذه القرية ربيع الحمام مع الحمامات ولم يكتب هل يدخل ذلك في الوقف يجوز
 وقفه ان قال اما ببيع الحمام ارجوان يجوز وقفه ويكون الحمامات تابعة لبيعها امرأة

قال لها جيرانها اجمل على هذا ان رقتا على السجدة انك متى احتجت اليها تبسعيها فكتبوا الملك بشير
هذا الشرط وقالوا قد فعلنا قال الفقيه ابو جعفر روح اني قرأ عليها الملك بالفارسية
وهي نسمع فانزرت بالوقف حاز الوقف وان لم يقرأ عليها لا يصير وقفاً متول الوقف
اذا أحر الوقف او تعرف تمرنا آخر فكتب في الملك آخر وهو متول لهذا الوقف ولم يذكر
انه متول من اي جهة قالوا يكون فاسدا وكذا الوصي اذا لم يذكر انه وصي من اي جهة لان
الجهة اذا لم تذكر لا يعرف انه متول من جهة القاضيه او من جهة الواقف وكذا الوصي
لا يعرف انه وصي من جهة الاب او القاضيه او الام والمجد واحكامهم تختلف فان كتب هو
متول او وصي من جهة الحكم ولم يسم القاضيه الذي ولاه قالوا يجوز ذلك لان جهة الوليه
صارت معلومه ويعرف ذلك القاضيه بالنظر في التاريخ فيعرف القاضيه في ذلك الوقف
فيجوز . وجلا استأجر من متول الوقف على ارباب معلومين ارضا وكتب لذلك كتابا بانك
فيه استأجر فلان بن فلان من فلان بن فلان المتولي على الاوقاف المنسوبه الى فلان المعري
بل كما او لم يكتب اسم الواقف ولم يعرف قالوا يجوز ذلك لانه لو كتب من بلاد بن فلان المتولي
في اذ وهو وقف على ارباب معلومين ولم يذكر الواقف جاز فهذا اول مسائل الوصيه
اودها في كتاب الوقف . مريض قال اية كنت متولا حازرت وقف على الفقراء وكنت
مريضاً او قال لم اود ركة مالي ما واذ لك من مالي بعد موته قالوا ان صدقته الورثه
في ذلك ففي علة الوثم يعطى من جميع ماله وفي الزكوة من الثلث لان في الوقف لو
نبت ذلك بالبينه يوحى جميع ذلك من تركته من غير اقرار فلا يكون الاخذ مضانا
الاقراره اما في الزكوة لو ثبت ذلك لا يؤخذ من تركته فيكون الاخذ مضانا الاقراره
وان كذبت الورثه فالكل من الثلث ولو وصى البيت ان يحلف الورثه على العلم بالله
ما يعلمون ان ما اقر به الدين حق لانهم لو اقروا بذلك بلزمهم فادانوا حلفوا

بل العلم فان حلفوا بغير اقوال الميت وينفذ من الثلث وان نكلوا فالزكاة تكون من الثلث
 والوقف من جميع المال كالواقف الوارث ابتداء . رجل آوى عن ان يوقف من ماله كذا وكذا
 ورواه الدين يظهر عليه كانت الرصية ماطلة وقت لذلك وقتا اولم يوقت لانه هدد الكلام
 ثم يقر : دين واجب عليه المحال فيكون ماله للوارث اذا لم يكن عليه دين او وصية ولو قال
 ائني الرصية ذللت يوقف من ثلث ماله لانه لما قال ان رأيت الرصية ذلك فكانه قال يعطى
 الوصية ذللت القدر من مالي من شاء ولو مصر على ذلك معي ويؤخذ من ثلث ماله رجل آوى
 بان يخرج ثلث ماله يعطى ربع الثلث لعلان وثلاثة ارباعه لاقربائه والمفقراء ثم قال لا يخرج
 حظ الرباطين من الرباطين فقراء يسكنون فيها وقد مرت المسئلة على هذا مر مرة قال اخرجه
 صبي من مالي ولم يزد على ذلك يخرج الثلث من ماله لان ثلث ماله نصيبه قال عليه السلام
 ان الله تعالى تصدق عليكم بثلث اموالكم في اخر اعماركم زيادة على اعمالكم رجل آوى
 لابن فلان من اهل الحرب ثم اسلم ابن فلان قتل موت الرصية قالوا ان كان الرصية سمي
 الابن لا يجوز لان الرصية وقعت للحرية فتبطل وان لم يكن سماء ولكنه قال لابن فلان
 يثبت الرصية لان هذه وصية لابن فلان عند موت الرصية رجل عيسى اشجار له في
 ضيعة فقال لامرأته في صحته اذا مت انا فبيع هذه الاشجار وامرني بمنها في كفي وتمو الخبز
 للفقراء وتمن الدهن لسراج مسجد بعينه غمات وترك امرأته هذه ورثة كسارا فاستقر اليه
 الكف من الميراث وجهنوه قالوا اتباع الاشجار فيحط من ثمن الاشجار مقدار الكف
 وتعرف المرأة الالة له من الخبز ودهن السراج لان الزوج امر بصف ثمن الاشجار
 الى ثلثة اشياء فيقسم الثمن على هذه الاشياء الثلثة وهي عجز عن القيام بالرياء
 فاقام الحاكم قضا آخر لا ينزل الاول لان للثاني ان يعرض الثاني الى الاول فان اقام القاضي
 قضا آخر مقام الاول ينزل الاول لان الثاني لا يقوم مقام الاول الا بعد عزل الاول

وللعامة ان يعد الوضوء اذ يحرم القيام بالركعة الا يصح ما الى البيت والله اعلم
 كتاب الاصححة هذا الكتاب مشتمل على اصول

فصل في صفة الاصححة ووقت وجوبها ومن تحس عليه

اما صفتها فهي واحدة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة العسر المقم في الامصار دون
 المسافر وعن ابي يوسف رحمه الله واحدة في التتابع مع واحدة في كل مرة تطوع
 وروى ابن زياد عن ابي حنيفة وابن رستم عن محمد بن ابي اريضة واما في طهارتها فهي
 ثلاثة اولها اليقظة والحيثية فيهما من له مائتا درهم او عرض ساوي مائتي درهم سوى مسكه
 وحاديه وثيابه التي يلبسها واثاث البيت فالحيثية في الاصححة ما هو اليقظة في مدة العطر
 وقد ذكرنا والمرأة تكون موسرة بما لها على الزوج من الصدقات اذا كان الزوج ملها قولا
 ابي يوسف ومحمد رحمهم الله في قول ابي حنيفة رحمه الله لا تكون موسرة بذلك وهذا اذا كان المهر محلا
 فان كان مؤجلا لا تكون موسرة بذلك في قولهم جميعا والسرط الثاني الوقت ووقت الاداء
 ان كان في المصعد وارض الامام من صلوة العيد فان صحى قبل صلوة الامام او قبل يقعد الامام
 قد انقضت لا يتم اصححته وان صحى بعد ما تقعد قد انقضت لا يتم اصححته في ظاهر الرواية
 لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون مسيئا وهو رواية عن ابي يوسف رحمه الله قال الحسن
 بن زياد رحمه الله ان لا يصح حتى يرفع الامام عن المحطة وعندنا اذ صحى قبل المحطة جاز
 ولو صحى بعد ما سلم الامام ثم طهر انه كان محدثا او حيا ان تذكر الامام قبل ان يتفرقا الناس
 جازت الاصححة ويبعد عنهم الصلوة لان هذه تصدقة بعد صلوة معتقة فان عند التتابع
 رحمه الله اذا كان الامام محدثا او حيا طارت صلوة القوم محاربت اصححته وعن ابي يوسف
 رحمه الله لا يجوز اصححته وعليه اعادتها وان تذكر بعد ما تفرق الناس عن المصلين
 حازت الاصححة ولا يبعد الصلوة وروى اسد بن عمر وعن ابي حنيفة رحمه الله ان ينجس

لأصحابية ويسيد بهم الصلوة غداً وبعد غد وفي عيد الفطر لا يعيد الصلوة الا في
 اليوم الاول وقد مرت . وقال نصير بن يحيى ان علم الامام قبل الزوال وقبل الذبح
 يعيد بهم الصلوة ثم يضحون بعد الصلوة وان علم ذلك بعد الزوال جازت الاصحية
 ولا شيء عليهم . قال معهم يعيد التصحية في الاحوال كلها ولو صح بعد ما سلم
 الامام تسليمة واحدة حازت الاصحية عند الكل ولو حرج الامام بطائفة الى الجبابة
 و امر رجلا ليصل بالضعفة في المردية بعد ما صلى احد الفريقين يجوز اسماها
 وفي القياس يستلزم صلوة الفريقين جميعا ولو اشتد يوم الفرج يصل بهم وصح تم علمه في العدا
 امسكا ، يوم عرفة كان عليهم اعادة الصلوة والاصحية جميعا ولو وقع التثنية بعد
 اليوم عاشر ذي الحجة او التاسع ذي الحجة الاحول ان يضحى في العدد بعد الزوال وان كانت
 صلاة لا يصل فيها صلوة العيد اما لعدم السلطان او لعلنة اهل المعتنة فابهم يجوز
 في اليوم الاول بعد الزوال ويجوز في اليوم الثاني والثالث قبل الزوال وبعد وقال بعضهم
 في سائر الامام يجوز التصحية في هذا المكان في اي وقت كان لو وقع الياس عن الصلوة وهو
 هو المحكم في اهل الامصار فاما اهل السواد والقرى والرياطات عندنا يجوز لهم التعميم
 بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل البصرة في لا يجوز ،
 الا بعد صلوة اقرب الاثنية اليهم . وقال الشافعي رحمه الله ادمي من اليوم العاشر من ذي الحجة
 بعد طلوع الشمس مقدار ما وصل الى الامام صلوة العيد فقد رعلها عانت لهم الاصحية
 وعنده لا يجوز الاصحية لاهل السواد قبل طلوع الشمس من اليوم العاشر وعندهما
 يجوز بعد طلوع الفجر الثاني من هذا اليوم فان كانت الاصحية في البصرة وصاحبها في السواد
 فكل رحلا يضيء في المصطفى في الليل قبل صلوة العيد عند ما لا يجوز ولو كانت الاصحية
 في السواد وصاحبها في المصطفى فكل رحلا يضيء في الليل قبل صلوة العيد يجوز عندنا

ويشتهر بكافة الذبوح لامكان المالك وصدق الفطر يعتبر مكان العيد الامكان العبيد
 في قول محمد والي يوسف الاول رح فرجع ابو يوسف رح فقال يعتبر مكان العيد وان كان بعد
 في مصر وقس الاضحية واحله في مصر آخر فكتب المأهل وامرهم بالتصحية في طاهر ان واية يعتبر
 مكان الاضحية ولو اخرج احصيته من المروم في قبل صلوة العيد قالوا ان اخرج من المروم
 مقدار ما يباح للمسافر من الصلوة في ذلك المكان يجوز الذبح قبل صلوة العيد والافلا
 ولو صح يوم عرفة بعد الزوال ثم طهر انه كان يوم العيد ذكر الرعاعي رح انه محمد وكذا
 لو دح قبل صلوة العيد من يوم الفطر ثم طهر ان ذلك اليوم كان هذا اليوم الثاني من ايام
 الحجاز هذا كله في بيان اول الوقت للتصحية ثم يمتد وقت الاداء من بعد صلوة العيد
 من اليوم العاشر من ذي الحجة لاهل الامصار الى غروب الشمس من اليوم الثاني عشر فيكون
 ثلاثة ايام ولا يجوز التصحية في الليلة العاشرة من ذي الحجة لانها تصحية قبل الوقت
 وهو في الليلتين الحادي عشر والثاني عشر ويكره التصحية والذبح في الليالي وافضل
 امام العصبة اليوم الاول وادومها اليوم الاخر وقال الشافعي رح ايام التصحية اربعة
 العاشر من ذي الحجة وثلاثة ايام بعد الوقت العشر من اليوم الرابع وليس على الرجل
 ان يصح عن اولاده الكبار وامراته الامامهم وعوايب يوسف رح انه يجوز بيع امرهم
 استحسانا وفي العلم الصغير عن ابي حنيفة رح روايتان في طاهر الرواية يستحب ولا يجب
 خلاف صدقة الفطر وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه يجب ان يصح عن ولد
 الصغير وولد ولده الذي لا اب له والعنوى على طاهر الرواية فان كان للصغير مال
 قال بعض متأخريه يجب على الاب والوصي قول ابي حنيفة رح ان يصح من مال
 الصغير قياتا على صدقة الفطر ولا تصدق له بل يأكله الصغير ما وصلته لا يمكن
 ان ياره يشترى بذلك ما يمتنع بعينه وعلى الرواية التي لا يجب مال الصغير ليس

للآب والوصي ان يفعل ذلك فان فعل الآب لا يصح في قوله اجمعية واي يوسف مع
 وعليه الفتوى ويصح في قوله محمد وروى فان فعل الوصي يصح في قوله محمد وروى
 واختلف المشايخ في قوله اجمعية واي يوسف راج قال بعضهم لا يصح كما لا يصح الآب
 وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يصح والآب والعتوة والمجون في هذا سئل الصبي
 اما الذي يحرم ويصح فهو كالصحيح ولو كان الرجل مسافرا وله ولد صغير فطه لا يجب
 غير المسافر ان يصح عن نفسه وعلى الرواية التي يجب على الآب ان يصح عن ولده الصبي
 يجب على هذا المسافر ان يصح عن ولده فان مات ولده في ايام الحر سقطت احصية به ثم
 احر ايام الحر والعمر والعمر الاولاد والموت مواسر استر عشاء لاحصية في اول ايام الحر
 فلم يصح حتى اسفر بل يصح ايام الحر او بعد حتى اسقطت احصية له ولا يصح
 بعد ما مضى ايام الحر كان عليه ان يتصدق بعمرها او يعيدها ولا سقطت الا احصية وكذا
 لو اشترى ساء للاحصية عن نفسه او عن ولده فلم يصح حتى مضى ايام الحر كان عليه ان يتصدق
 بثلث النشاء او بعضها وقال الحسن رحمه الله سئ ولو انه دفعها بعد ايام الحر ومضى
 لحرها حار فان كانت قسمها جيا اكرت صدق بالعقل وان اكل منها . ثانيا حرمت حمته
 وان لم يفعل سئ من ذلك حتى جاء ايام الحر من السنة القليلة . ثانيا حرمت العام الاول
 لا يجوز لان اراقلة الدم عرف قوية اداء لاقضاء وان اشترى ساء رتبه الاحصية
 لا نصير احصية وكذا لو كانت النشاء عدة . اصبر بعله لا سراح احصية في دولهم ولو اشترى
 نشاء للاحصية ثم باعها واشترى اخرى في ايام الحر هذه على وجه ثلثة الاول اذا اشترى
 نشاء بغيره الا حصية . والثاني ان يشترى بغيره الا حصية . ثم يوى الاحصية . والثالث
 ان يشترى بغيره الا حصية ثم يوجب لمساها ان يصح بها . ولقد علم ان اصبر به
 عامنا هذا في الرقة الاولى وطا في الرواية لا يصح . ما لم يودعها اناسا .

ابي يوسف عن ابي حنيفة رجاها نصير اصحبه محمد البية كمالا وحيها لمسانه وبه اختلف
 ابو يوسف رجا بعض التاخرين وعن محمد رجا المتع اذا اشترى شاة ليصحب بها وامرته
 النخعة عند الشراء نصير اصحبه كما روى فان سافر قبل ايام العرماعها وسقطت عند
 الاصحية بالساقرة واما اذا اسرى شاة بعيريه الاصحية ثم روى الاصحية بالشراء
 لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رجا انه لا نصير اصحبه ولو اعماها
 يجوز بيعها وبه يامد فاما اذا اشترى شاة ثم اوحها اصحبه لمسانه وهو الرخصة
 الثالث نصير اصحبه في قولهم ولو ولدت ولدا يكون ولدها للاصحية ولو باعها محور
 بيعها في قول ابي حنيفة ومحمد رجا الا انه كره وقال ابو يوسف رجا لا يجوز بيعها ورجا كره
 عمدا وان اشترى شاة اخرى بعد ما باع الاولى ان اشترى الثانية يجمع بين الاول والخامس
 ولا شيء عليه وان اسرى الاخرى ما قبل ما باع الاولى يصدق مادام عنده من نفس الاولى
 ولو باع الاولى بعيرين رادت الاولى عند المشتري فصارت مساوية لثلثين على اول اصحبه
 ومحمد رجا بيع الاولى جائز وكان عليه ان يتصدق بماله بددت عند المشتري على
 قوله ابو يوسف رجا بيع الاولى باطل لو وجد الاولى من المشتري رجا ان اشترى اصحبه
 واوحها على نفسه لمسانه ثم مات قبل ان يصحب بها كان ميراثا عنه في قول ابي حنيفة ومحمد
 رجا وعلى قوله ابو يوسف رجا لا يجوز بيعه ولا حله ولا يكون ميراثا ويكون كالوقف
 الا ان يموت صاحبها قبل وصول الميراث فيكون ميراثا رجا ان اشترى شاة للاصحية
 واوحها لمسانه ثم اشترى اخرى حار له بيع الاولى في قول ابي حنيفة ومحمد رجا انه
 فان كانت الثانية شر من الاولى ورجا الثانية فانه يصدق بماله بين الفقهاء
 لانه لما اوجب الاولى لمسانه بعد جعل مقدار ماله الاولى لله تعالى فلا يكون له ان
 يستعمل لمسه شيئا فلهذا يلزمه التصدق بالفصل قال بعض مشايخنا رجا هذا

اذا كان الرجل فقيراً فان كان غنياً فليس عليه ان يتصدق بمصل القيمة لان الاحقية
 واحدة على العي من غير احتياج ولهذا لو هلكت تلك الشاة لا يسقط عنه الاحقية
 فلا يعيد ايجابه مادام كان ما صح به محلاً للاصحة لا يلزمه شيء احرأما العقر ليس
 عليه الاصحيه بدون الاجاب واجابه اوجب التصحيه بالاول ولهذا لو هلك الاول
 يسقط عنه الواجب فلا يجوز له ان يستفصل شيئاً من الاول لعمدة يلزمه التصديق
 ما ريادة قال التمس الامام الاحل شمس الأئمة السرخسي رح لصحيح ان الحوت منهما
 سواء يلزمه الصدق بالمصل غير ان كان او غنياً لان الاحقيه وان كانت واحدة والدمه
 وانما يتعين المحل بعمده فتعين هذا المحل في قدر الماله لان التعيين معدود في ذلك اذا ^{سرى}
 العي اصحبه فصلت فاسرى اخرى ثم وجد الاول في ايام العر كان له ان يصح ما بينهما
 سواء ولو كان معسراً فاسرى شاة وارجها لمساها فصلت ثم اسرى اخرى فارجها
 ثم وجد الاول قالوا عليه ان يصح بها العقر اذا نوى ان يشتري ساء للاصحة لا يلزمه
 بهذا السه شيء ولو اسرى ساء للاصحة فاباها او باعها لا يلزمه اخرى وكذا لو ^{وجد}
 ولو ان رجلاً اشترى ساء للاصحة فصلت ثم اشترى اخرى ثم وجد الاول فلا بد
 الثالثه كان له الخيار ان ساء في الاول وان ساء في الثاني لا بد من الثانيه ثم وجد
 الاول هل عليه ان يصح الاول قال بعضهم ان كان يتولى بقر عليه ان يصح الاول وان
 عينا لا تحب عليه قال السمع الامام ابو جعفر السكوني واما ساء في الاول فانه لا بد من الثانيه
 مع نفس الحوافر كذا في العي لا تحب عليه راجح الاول في ساء ما ساء به ودار
 فقيراً ورجها على نفسه ما قال الله على ان يصح ساء عاداً اذا اشترى ساء للاصحة فصلت ثم اشترى
 اخرى فصحتها ثم وجد الاول سطران كان هذا العقر قال الرئيسين كم ساء منك ويكرى
 لا يلزمه ولو قال اكرهيتين كم ساء منك ويكرى مدلى ويلزمه ان يدعى الثالثه لا بها

صارت بدلا عن الاولى . اذا شك الامام في يوم الاضحية فالمستحب ان لا يؤخر الذبح الى اليوم الثالث
 لاحتمال ان يقع الذبح في غرة رقبته فان احرك ان المستحب ان يتصدق بجميع ذلك ولا يكمل ولو اشترى
 اضحية في اليوم الثالث والمسئلة عما ليس عليه شيء لانه وقع الشك في الوجوب قبل له
 مائتا درهم استرى معتبرين درهما اضحية يوم الثلاثاء . فلا فلكت الاضحية يوم الاربعاء
 فحاء يوم الخميس وهو يوم الاحمى قالوا ليس عليه الاضحية لان الاضحية انما تجب في يوم
 الاضحية وهو فقرة يوم الاحمى اذا شهد عند الامام شهود على هلال ذي الحجة وصل صلاة
 بعد وضئ تم ظهرا في ذلك اليوم كان يوم عرفة فالواطارت الصلوة والاضحية لان الاحتار
 عن هذا الخطاء غير ممكن يحوز الصلوة واذا حارب الصلوة حارب الاضحية ^{شهد} وروايت
 اليهود عدله على هلال ذي الحجة لم يجز الصلوة ومضى لم يجز الصلوة لم يجز الاضحية

فصل فيما يجوز في الضحايا وما لا يجوز

الاضحية يجوز من اربع من الحيوان الشاة والمغز والبقر والابل ذكورها واناثها وكذلك الحمام
 لابد نوع من البقر الفحل . وان بددت الاهلية ونوحت درهما عن الاضحية حاز ولا يجوز
 البقر الوحشي والذي تولد من الاهل والوحشي ان كانت الام اهلية حار ونسرتا الكامل فلا
 يجوز الناقص سواء كان النقص من حيث السن او من حيث الذات فلا يجوز من الابل
 والنفر والمغز الا التي . والتي من الابل ما الى عليه خمس سنين وطعن في السنة السادسة
 بحال لا سد بس وبارد عام والتي من البقر ما الى عليه سنتان وطعن في الثالثة . والتي من
 لعم والمغز ما تمت له سنة وطعن في التاسعة ويجوز من الابل والبقر والمغز الثيران ولا يجوز
 المجدعان الا الخدع العظيم من الصان وهو عند الفقهاء الذي له عليه اكثر السنة
 ستة اشهر وشيء من اشهر السابع يجوز اذا كان عظما سمينا بحيث لو رآه انسان
 يحسبه تاييا والتي من الصان اصل من المجدع والتي من الابل والبقر افضل من تلك

من البقر اصل . وكذا الذكور من الضأن اذا كان موجودا اى حصيا واختلف الشائع بان البقرة
 اصل ابو النشاء العواحدة فال بعض ادا كانت قيمة التاة اكثر من قيمة المبدنة فالنشاء افضل
 لان النشاء كلها تكون رصا والدمنة بعضها يكون رصا والباقى يكون مولا وما كان كلها
 فرصا كان افضل فال الشيخ الامام الحليل ابو بكر محمد بن الفضل راجح الدمنة تكون اصل
 لها اكثر لحما من النشاء وما قالوا بان الدمنة يكون بعضها نفلا فليس كذلك بل اذا وجدت
 عن واحد كان كلها فرضا . وتشبه هذا بالقراء ٢ الصلوة لو افتقر على ما يجوز به الصلوة جازت
 ولو راد عليها يكون الكل فرضا . وقال الشيخ الامام ابو حفص الكبير رح اذا كانت قيمة النشاء
 والدمنة سواء كانت النشاء اصل لان لحما الطيب وقال بعضهم النقرة افضل لانها اكثر
 لحما والنشاء اصل من سبع البقرة اذا استويا في القيمة واللحم لان لحم النشاء اطيب فان كان
 سبع البقرة اكثر لحما فسبع النقرة افضل فال حاصل انها اذا استويا في القيمة واللحم فاطبها
 بما حصل وان اختلفت القيمة واللحم فالفاضل منهما اوله واليهل الذي سواى عشرين
 اصل من خمسة عشر وان استويا في القيمة واليهل اكثرهما لحما فالفضل اصل والانتى
 من النقرة افضل من الذكر اذا استويا لان لحم الانتى اطيب والبقرة اصل من سب شياء
 اذا استويا وجميع شياء اصل من بقرة النشاء الاصحى لا تخور الا عن واحد والابل
 والبقري يجوز عن سبعة اذا اراد الكل للقرية اصل وجه القرمة او اتحدت وان اراد
 بعض للشركاء اللحم لا يجوز منهم ولا تسقط الاصحى عنهم سبعة سنة واربعة الاصحى
 سوى احدهم الاصحى عن نفسه لهذا السنة وتود اصحابه الاصحى عن السنة ^{سنة} ^{سنة}
 ثانيا يجوز الاصحى عن هذا الواحد وسه اصحابه السنة الخامسة باطلة وصاروا ينتظرون
 وحسب الصدقة عليهم بالجمعا وعلا واحد ايده لانه يصيبه شائع ولو اشترى
 مرة للاصحى وبمى السبع منها لعامة هذا وستة اسباعه عن السنين الماضية

لا يجوز عن الماضية ويجوز عن العام. ولو ولدت شاة الاضحية ولدا كان عليه ان يذبح ولدا
 ايضا فان ترك الولد في العام القابل وضاع عن السنة القابلة لا يجوز فان كانت قيمة
 الولد في السنة الاولى درهمين فتصدق بدرهمين بعد ما مضت ايام النحر من السنة
 الاولى وكبر الولد في العام القابل فصارت قيمته عشرين وصحى بها عن القابل لانه
 لما تصدق بقيمة الولد فقد ادى ما وجب عليه عنه حتى شاتين كانت الزيادة على الواحدة
 تطوعا عند عامة العلماء وقال بعضهم الزيادة على الواحدة تكون لحما ولا تنصبر ضحية
 تطوعا رجل اشترى للاضحية شاتين ثلثتين درهما كان ذلك افضل من شاة واحدة
 بثلثين وان اشترى شاتين بعشرين وشاة واحدة بعشرين كانت الشاة الواحدة اولى
 وحدثني شاتين على ما يجوز في الاضحية في السن وغيره كانت التصحية شاتين افضل
 ويكون كلاهما اصححة لادى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصحى كل سنة
 شاتين وعام الحديبية صحى بدنة. سبعة اسروا بقره خمسين درهما وسبعة احرور
 اشترى واسع شيئا بمائة درهم تكلموا في الافضله والصحيح ان الثاني افضل لانه اكثر
 ثمنا واظهر بها للعقراء ولو ان رجلا موسرا وامرأة موسرة صحى بدنه عن نفسه حاشا
 كان الاضحية واحدة عند عامة العلماء وعليه الفتوى وقد ذكرها ولو صحى عن بدنة
 عن نفسه وعن سنة من اولاده ليس هذا في ظاهر الرواية وقال الحسن بن زياد رحمه
 في كتاب الاضحية له ان كان اولاده صفارا حاز عنه وعنهم جميعا في قول الجماعة وايد يوسف
 رحمه وان كانا ان فعل بامرهم عن الكل في قول المجيئة وايد يوسف رحمه وان فعل
 بغير امرهم او بغير امر بعضهم لا يجوز لانه ولا عنهم في قولهم جميعا لان نصيب من لم يبارح
 لحما صار الكل لحما ون قول الحسن بن زياد رج اذا صحى بدنة عن نفسه وعن خمسة من
 اولاده الصفار وعن ام ولد بامرهم او بغير امرهم لا يجوز لانه ولا عنهم وقال ابو القاسم

رح يجوز عن نفسه. ولو انتزك سبعة في بدنة واحد منهم مشترك كان الكل لها وان نوى
 بعض الشركاء التطوع وبعضهم يريد الاضحية للعام الماضي الذي صار ديناً عليه وبعضهم
 الاضحية الواحدة عن عامه ذلك جانح عن الكل ويكون عن الواجب عن نوى الواجب عن
 عامه ذلك ويكون تطوعاً عن نوى القضاء عن العام الماضي ولا يجوز عن قضاءه بل يتصدق
 بقية شاء. وسه لانه يصح ولو نوى بعض الشركاء الاضحية وبعضهم هذه التعة وبعضهم هذا القرآن وبعضهم
 جزاء الصيد وبعضهم دم العقيقة لولادة ولد ولد له في عامه ذلك حان عن الكل في ظاهر الرواية
 . وعن محمد رح في المواد كذلك . وعن أبي يوسف رح في الاما لانه قال الافضل ان يكون
 الكل من جنس واحد فان احتلوا وكل واحد متقرب الى الله تعالى جار . وعن أبي حنيفة رح
 انه قال اكره ذلك فان فعلوا حار . وقال در رح لا يجوز ويكون الكل لها اضحية خرج من بينها
 ولد من قال عامة العلماء رح يفعل بالولد ما يفعل بالام فان لم يذبحه حتى مضت ايام النحر
 تصدق بهما . فان ضاع او دعه واكله يتصدق بقيمته فان بقى عنده حتى كبر وجبها للعام
 القابل اضحية لا يجوز وعليه اخرى لعامه الذي ضحى ويتصدق به مذبوحاً مع نقصان
 قيمته بالذبح والفتوى على هذا وقال بعضهم ان كان غنياً يضحى بالشاة ولا يصح بالولد وان كان
 مسكراً صح بهاراً ولادعاً . رجل اشترى بدنة واوجبها اضحية بلسانه ثم اشترك فيها ستة
 حمله او واحد احد واحد حتى صار واسعة في القياس لا يجوز الاشتراك ولو فعل ذلك
 وضحوا بها يكون لها وهو قول زفر رح وفي الاستحسان يجوز وهو قوله علماء سائر واذلجاز
 عندنا لا يجب التصديق بشئ من الثمن واذلهم يجز على قول زفر رح كان عليه ان يشتري
 اخرى ما بقى وقت النحر ويتصدق بالثمن اذا مضت ايام النحر . وهكذا روي عن أبي يوسف رح
 هذا اذا كان غنياً فان كان فقيراً فذلك الجواب . وقال بعضهم لا يحمله الاشتراك عندنا
 بدنة بين اثنين ضحيا فان كان لاحدهما سبع وسبعان والباقي للأخرين وان كان ثلثهما

نصفان اختلغا فيه قال بعضهم لا يجوز لأن الكل واحد منهما ثلاثة أسباعه ونصف سبع ونصف
السبع لا يجوز في الأصحية فإذا صار ذلك القدر للحاصر الباقية لها. وقال بعضهم جاز ذلك
وبه أخذ الفقيه أبو الليث ربح لأن نصف السبع وإن كان لا يجوز أصحية مقصودة يجوز
تبعاً لثلاثة أسباع فيحصل تبعاً. إن كان لا يجوز مقصوداً عند الأفراد. سبعة فحوا بقرة
واقسموا اللحم وزلجاً لأن بيع اللحم باللحم وزناً مثلاً بمثل جائز فكذا تلك القسمة فإن اقتصروا
اللحم جزاً فالأجوز اعتباراً بالبيع ولو أنهم اقتسموا اللحم الحراماً وحلل كل واحد منهم لأصاحبه
الفضل لا يجوز بخلاف ما إذا باع درهما بدرهم وترج أحدهما درهمين مقداره ما لا يدخل
تحت الوزن فحلى صاحبه الآخر فانه يجوز ذلك. والفرق أن تحليل العصلية في مسألة
اللحمية المشاع فيما يحتمل القسمة وهو اللحم فلم يجوز في مسألة الدرهم الدرهم الواحد
لا يحتمل القسمة فجازت العبة ولو اقتسموا اللحم الحرام والمشارك في الأصحية جازاً وفي نصيب
كل واحد منهم شيئاً مما لا يوزن كالرجل والرأس ويحوز ذلك لأبأس به إذا حلل بعضهم بما
. وقال أبو يوسف ربح أكثره ذلك. وقال أبو علي الدقاق ربح إذا أخذ كل منهم كذا وقطعة
لحم وأخذ الرأس وقطعة لحم وأخذ بعضهم الكل من اللحم إن أصابه سبع النعم وأقل له جز.
وإن أصابه أكثر حتى يكون الزيادة بأزاء الرجل والرأس جاز إذا كانوا سبعة. وحل يخرج عن
نفسه وعن أربعة من عياله خمس شياه ولم يعين كل واحد عن صاحبه عن أبي يوسف
ربح أنه يجوز عن الكل استحقاقاً. سبعة غر وناقاة عن سبعة واحد الشكار وارت
صبت يذبح عن مورثه قال محمد ربح الستة يأكلون أنصباؤهم من اللحم ويصدق بنصيب
البيت ولا يأكله الوارث قال رحمه الله إذا كان الوارث خفي من مال الميت بأمر الميت
سبعة اشتركا في تصفية البقرة ومعه صبي فبيع عنه أبوه أو معتوه فبيع عنه أبوه أم
ولد مسلمة مع غيرها مولاها حاز عن الكل. ولعمات واحد منهم قبل أن يجرى قال داود

اغروها عن الميت قال ابو يوسف ربح لا يجوز ان يصح عن الميت ابتداء الا ان يكون الميت
 اوجب ذلك على نفسه في حياته فحب على الوارث ان يذبح عنه ثقاء او ابدية كذا في الزعم في
 ربح ان امرهم الميت ان يصح عن الميت فعل الوارث يقع عن الوارث ولا للميت اجره
 الذي ان فعل الوارث مال نفسه يكون هو بمنزلة مال الوارث واحد من الشراء السبعة
 من نصيبه التطوع رجل استرى نقرة للاضيحة عن نفسه ثم اشترك فيها سهرا كذا ما به محرمهم
 استحسانا ان فعل ذلك قبل الشراء كان احسن وذكره ما سلك الاصل لا يستعان بغيرهم
 عند الشراء الا ان يرد عند الشراء ان يشتركهم فيها فلا بأس به وعن ابو يوسف ربح انه
 قال اري تأسافا فيما اذا نوى عند الشراء ان يشتركهم ولا احفظ داية عن ابي حنيفة رحمه الله
 ولولم ينوع عند الشراء ان يشتركهم ثم اشتركهم فذكره ابو حنيفة . وقال ابو يوسف
 ربح وهذا دليل على ان محرم السبعة عند الشراء الاضيحة لا تنصرا صحتها . ذكر الطحاوي
 ربح انها تنصرا ضحية محرم البقرة لم يصب ارام الحرم لم يصح بها صدق بها ضحية
 وان ذبحها يتصدق بجميع اللحم وان اكل منه صدق بقية ما اكل . حلال . تأنيده
 بينهما عن سلكهما احرامهما حلال ما لا يراه احد من بينهما عن كذا بهما فان ذلك لا ينعى
 كذا قال محمد بن ربح رجل استرى اضيحة ثم مات اكلان الميت او حرمها على نفسه لاسا به
 الورثة على ان يحرموا عنه ولو صح عن ميت من مال نفسه بغير ارادة عاقل وان يقتل
 منه ولا يلزمه ان يتصدق به لانه لم يملك الميت بل الذبح حصل على ملكه وانه اذا كان
 على الدابة اضيحة سقطت عنه وان صح عن ميت من مال الميت امرأتا امرأتا يتصدق
 بلحمه ولا يقتل منه لان الاضيحة بغير الميت رجل صح بشاء نفسه من غير لا يجوز ذلك
 كذا ما رواه بعض ائمة لان لا وجه لتصبح الاضيحة عن الاموات . ملك الامر والملك للامير
 لا تحت الا بالقص ولم يرد القص لامن الامر ولا من تأنيده . اذا ضحى رجل عن ابيه

لا يجوز العدا والصحابا العماء والعوراء وان كانت يضاء بعض العين الواحدة او
بعض العين الواحدة او بعض ادها الواحدة او بعض دنها فان كان السام او الدهاب اكبر
من النصف لا يجوز عند الكل وان كان اقل من الثلث حار عندهم وان كان قدر الثلث
يجوز طاهر الرواية وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يجوز ولو علم المشتري
بذلك بعد الذبح حارب الاصححة ان كان اقل من الثلث ورجع على النائح بعضا
العين ويتمدق بارس المقصا ان كان العين لا يجوز معه الاصححة ورجع على النائح
بعضا العين وطلب له ارس المقصا وان كان الدهاب من العين او غيرها اكثر من
الثلث واقل من الثلث طاهر الرواية عن ابي حنيفة رح لا يجوز وهو قول زرارة وحار
بوايه رسمه محمد بن يوسف رح انه قال ذكرت في الاصححة فقال قوله على قولك
وقال الفقيه او الليت رح ان كانت الاصححة مقطوعة الاذن الواحد اكثر من
الثلث لا يجوز في قوله ابي حنيفة رح ويجوز في قوله يوسف رح اذا كان السام اكبر
من النصف وشق الاذن والكل لا يجمع حوار الاصححة ولو كانت الاصححة صبيحة العين
عنه فاعورت بعد ما اوجها على نفسه او كانت سمته نصارت عجماء او عرجاء ذكرت
رواية انه سأل من رح ان كان الجهل موسرا لا يجوز له ان يبيع بها وان كان معسرا جاز له ذلك
وفي رواية ابي حنيفة رح موسرا كان او معسرا لما جاء عن علي بن ابي حمزة انه سأل عن رجل اشترى
عيها الواحدة او كسر رجلها الواحدة في معالجته الدخ يظن ان له يرسا لها رواب
رسا بعد ما اصابته انه ومعه بها وفي اخره يومه ذلك او في يوم اخر من ايام الحج لم يملكها
والاسم وحملها منه . وروى عن ابي يوسف رح انه يجوز له احدى الرجلين في رجله او في القدم

بعض العلماء انه لا يجوز ولا تأخذه ولا يجوز الرجاء التي لا تعدر على القيام والمشي إلى الدم
وان قدرت حارة والنساء اذ لم يكن لها ادن ولادب حلقه محمد قال محمد ربح لا يكون هذا
لو كان لا يجوز. وذكر في الاصل عن اربعة ربح انه يجوز وان لم يكن لها عسان حلقه
في الاجور ويجوز الرجاء وهي التي لا فرق لها حلقه. ولذلك. كسور الفرج ومحمد التزلاء والرجاء
والامتناسيين وان كانتا مبروتين لا يبيع لا يجوز اذ ربح سمها وان كانت مبرولة
فهما من التميمي مروي ذلك عن محمد ربح فان كانت مبرولة عند السراء سمحت بعد السراء
حارة وايضا لاسان لها ربح يمتنع ولا يمتنع لا يجوز وان ربح لها ربح لاسان. ان يبيع
من الاسان قد ربحا يمتنع حارة والاملا ونحو السقاء في قوله اربعة ربح مروي
الادب بعد ان سمع اذما وان كان لها التي صغرة مثل الدب حلقه حارة ما على
نول ان يحقيقة ربح ظاهر لان عدله لو لم يكن لها ادن ولا الدب اصلا حارة صغرة في
اوله واما على قول محمد ربح صغرة الادب من حارة وان لم يكن لها السراء اذ حلقه لا يجوز ان
صغرة الادب من حارة ومشتقوه الادب من مبرولة بها ربحا اما حارة كذا الذي ربح
اليه تلون على العكس وكذا السراء وهي التي قطع من وسط اربها بعد ان في الرجاء
الآخر ولد الحلاء وهي التي في عنفها حول ولد الحرة وهي التي حرسونها ولا يجوز لجلالة
وهي التي بالكلية قدره عنهما فان كانت الحلائه الاممكت اربع يوما حرسه. تحم
والقريب يمسك عشرين يوما والتم عشرين امام الدخاخه لته امام والعصفور يوما ولا يجوز
الربصة التي يرضها الاصححة ولا اليه يمسك سبعة ربحها وبيع مبروها وان ربح
مربوها فهو على الحلاب الذي ذكرنا والادن والعن واه له اذا كان الذهب كرم
الثلث وامل من الصف لا يجوز وظاهر الرواية عن اربعة ربح وعدا في يوسف ربح
ربح اذا كان الذهب اقل من الصف حارة وهو رواية عن اربعة ربح وان كان

نصفه عن ابي يوسف ربح فيه رايان والعجيج ان الثلث ومادونه قليل وما زاد عليه
كثير وعليه الفتوى

نص في الانتفاع بالاضحية

لا بأس بان ينتفع باهاب الاضحية او يشترى بها الغنم والمخل وان باعه بدرهم
او فلووس يتصدق بثلثه في قول اصحابنا ربح في قول الحسن البصري ربح كره ان يشترى
بها غنما او مخلا ولا يجوز الا الانتفاع به والتصدق. ولا بأس بان يتخذ من جلد
الاضحية قرا او بساطا او متكئا يجلس عليه او يدبج جلد الاضحية بشئ من صناع
البيت والثوب لنفسه لمسه او كساء او خفا او نحو ذلك وقال بعضهم لو باع الجلد
بالثوب لا يجوز وليس له ان يدبج الجلد ليقف الثوب على نفسه او عياله ولا يدبج لحم
الاضحية ليتصدق به يأكله او يطعم ولو ولدت الاضحية نضج بالام والاداء الا انه لا يأكل من الولد
بل يتصدق به فان كلسه يتصدق بقيمة ما اكل. والسحاب ان يتصدق بولدها جبا
ولو حلب اللبن من الاضحية فباعه الدج او خرصوفها يتصدق بها ولا يذبح بها وعن محمد
رح اذا نذر بذبح شاة لا تأكل منه انسان فان اكل كان عليه بيمته وبيع جلد الاضحية ولا
لحمها باجرة الداج والسلاح ولو اشترى بجلد الاضحية جرابا جاز وان اشترى به شيئا من
الحبوب لا يجوز ولو اشترى اللحم الاضحية حبوبا حاز وكذا الواشترى لحما بلحم جاز ولو اشترى
بلحم الاضحية حرا بالاجور واما سري بجلد الاضحية حبالا لاجور الا في رواية عن
محمد ربح انه يجوز الاكل قالوا والاصل في هذا انه يجوز بيع غير المأكول بغير المأكول ويجوز
بيع المأكول بالمأكول ولا يجوز بيع غير المأكول بالمأكول ولا بيع المأكول بغير المأكول ولو دخل
جلد الاضحية في الكورة او جلد حيا ان استعمل الخراف في اعمال منزله حان ولو جاز لا يجوز عليه
ان يتصدق بالادب واما الكورة ان استعمله في منزله او اعطاه جاز وان اخرجته الكورة

مطلوبه له الاظهر قالوا سجدوا في انكاس الكواره حديد لا يلزم به الصوف ولا الحر
وانكاسه في المعاصي في اياه به الصديق بصفه الادب دون بصفه عوميا اذ الحر
بدا بعض ينصديق لدا انق واحد لان الكواره اذا كانت حديد لا يحتاج الى الاستعام
بها الى الخلد ملونه الخلد تنال للكواره ويكون كل الآخر ما داء الكواره مطهر
اما اذا كانت الكواره حلقا يحتاج الى الاستعام الى الخلد صانك ما فيه كان نصف
الآخر للكواره والنصف للخلد واذا آحد ستمائة صوف في طرف من اطراف
الاصبه العامه امام الحر لا يجوز له ان يطرح ذلك الصوف ولا ان يذهب
او يصدق بذلك الصوف والسفر على العراء عشرين نمراسرا من رجل مس
سواء حمله فعال التابع بصف هذه العترة لكم كل سائة نمراسرا دراهم بماله
بصاريف العترة مسه كه درهم واحد كل واحد منهم يشاء وصحى عن ذلك
فان حذر منها سائة عوراء ما لكر كل واحد من السرايا ان يكون العوراء له لانه
لان سمع يشاء عن عترة نمراسرا

فصل في مسائل مشهوره

رجل اشترى اصحه وامر رجلا بدعها وقال بول السفيه يد اصدق الدائم
الشاة للأمر ليسرى الأمر بعتها سائة اخرى ويصرف صددها وانه
هذا اذا كان امام الحر ما فيه فان مضى امام الحر يصدق بصفها في
رجل دعى قضا بالصبي عنه بصف القصاب عن نفسه في عن الامر حل اسره
حين يشاء امام الحر واذا ان يصحى بواحد منها لكن لم يبعها اذ
منها يوم الاصحى بغير ارضها سائة الاصحه عن صاحبها كان صاحبها
ليدين له بدفع هذه الشاة سائة بدت بها صاحبها وبنى اذ اصحه

السم وقتل جازت الاضحية لانها التحقت بالوحشية . والافضل للرجل اذا اراد التضحية ان يفح بیده ان قدر فان لم يقدره بغوض الى غيره لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح بنفسه . وهكذا جاء عن ابی حنيفة رح رجل قال ان فعلت كذا فعلى ان اضحى لا يكون يمينا وقيل ان كان فقيرا يكون يمينا . رجلا واجب على نفسه عشاء ضحاة قالوا لا يلزمه الا اضحيتان لان الاشر جاء بالفتن بن . رجل ضحى ولم ينو الاضحية الاولى لانه لما اشتراها للاضحية فقد تعينت للاضحية رجل ضحى وذبح وقال لبسم الله بنام خدای بنام علیه السلام قال الشيخ الامام محمد بن الفضل رحمه الله ان اراد الرجل بذکر اسم النبي عليه السلام بتجيله وتعظيمه جاز ولا بأس به وان اراد به الشركة مع الله تعالى لا يحل الذبيحة ولو قال الحمد لله اوسبحان الله عند الذبح ان نوى بذلك التسمية جاز . وان لم ينو يكون شكرا ولا يكون تسمية رجل غصب شاة وضحى بها ثم ضمن قيمتها جاز . ولو كانت الشاة هنا عنده او دعيته فضحى بها ثم ضمن قيمتها لا يجوز . رجل وكل غيره بشراء ضحية فوكل الوكيل غيره شحم وشحم فاشترى الاخر يكون موقوفا على اجازة الاول ان اجاز جاز والا فلا والوكيل بذبح الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الاخر جاز ولا يتوقف . ثلاثة نفر اشترى واثلث شياء ثم اختصموا وقالوا ان هاتين الشاتين ليستا لنا وادعى كل واحد الشاة الثالثة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يصرف الثاتان الى بيت المال والثالثة تباع ويتصدق بثمنها . وان اشترى ثلاثة نفر ثلث شياء ثم اشكل عليهم عند الذبح قال الشيخ الامام هذرح ينبغي ان يوكل كل واحد اصحابه بالذبح حتى لو ذبح شاة نفسه جاز . ولو ذبح عنه غيره بامر جاز ايضه رجل اراد ان يفح فوضع صاحب الشاة يده مع يد القصاب في الذبح

واعلم على الذبح حتى صار داجيا مع العصاب قال الشيخ الامام هذا روح يجب على كل واحد منهما التسمية حتى لو ترك احدهما التسمية لايجل الذبحة وكذلك لو علم صاحب الشاة ان التسمية شرط الا انه ظن ان تسمية احدها تكفي لايجل اكله. وكذلك لو نظر الى جماعة من الغنم فقال لسم الله واخذ واحدة واصحعها وذبحها وترك التسمية وظن ان تلك التسمية تحرره لايجل رجل وهب لرجل شاة فصنع بها الهوب له واذبحها للمتعة او جزاء صعد ثم رجع الواهب الى العتة حازب الاصحبة والمتعة وعن ابي يوسف روح لا يصح رجوع الواهب فيها وفي ظاهر الرواية صح رجوعه وليس على الموهوب له الاصحبة والمتعة ان يتصدق بشتى وفي حراء الصيد عليه ان يتصدق بعيمة المذبح ويسقط عنه الحراء رجل اشترى شاة سراء فاسد فدعها عن الاصحبة حازب وللبائع خيار فان ضمنه قيمتها حية فلا تنقضي على المبيع وان احدها مدبوحه دل على المبيع ان يتصدق بقيمتها حية لان القيمة سقطت عن المبيع حيث احدها المبيع مدبوحه فكانه ما عها بالقيمة التي وحت عليه وقال بعضهم ليس على المبيع ان يتصدق باكثر من قسمها مدبوحه وهو الصحيح لان المبيع لما اخذ الشاة مدبوحه تعداها المبيع عن الفصل بين القيمتين فان لم يأخذها البائع مدبوحه لكن المشتري صالح عليها مدبوحه عن القيمة التي وحت عليه او باعها منه بتلك القيمة لا يتصدق بشتى رجل اشترى شاة وفتح بها ثم وجد بها عيبا لا يمنع التفتيح كان له ان يرجع على البائع نعمان العيب وليس عليه ان يتصدق بشتى فان قال البائع انا ارضى باخذها مدبوحه كان له ذلك ما راها وورد التمس على المشتري كان على المشتري ان يتصدق بما استرد من البائع الا حصة نصفان العيب فان توى الثمن على البائع فلا شئ على المشتري وان توى البعض وحصل البعض فانه يتصدق بما وصل اليه من حصة الشاة ولا يتصدق بقدر حصة نعمان العيب من ذلك حتى لو كان الثمن عشرة ويقعان العيب درهم يتصدق بنسعة اعنسا بما وصل اليه رجل اشترى رجلا ان يشتري

له نقره بعشرة دنانير ما تشتري الوكيل بمائة درهم ويمة الدنانير مثل الدراهم او كاي.
 العكس لنزيم الأمر اسحقنا ٢ قوله الحصة واليد يوسف ربح وعن الحسن بن رباح. ورفض
 محمد ربح لا يلزم الأمر الا ١. يشتري عمل ما سوي له من التمن. واجمعوا على انه لو اشتري
 عروض قيمته مثل الدراهم لا يلزمه وان وكله بان يشتري له نقره سوداء ولا يصح
 فاشترى بيضاء او حراء لنزيم الأمر وان وكله ان يشتري له نقره ان يشتري دكوالا
 الأمر وكذا الشاة وان قال نقره ولم يفعل ان يشتري دكوالا لنزيم الأمر وان
 بان يشتري له كسارا من اعيان الاصحه فاشترى ليس باعيان ولا ان لا يلزم الأمر
 وان وكله ان يشتري له التمن من الصان للاصحه فاشترى حد عام من الصان لا يلزم
 الأمر وكذا الوامر ان يشتري له الصان للاصحه ولم نقل اليه فاشترى حد عام من الصان
 لا يلزم الأمر وان وكله ان يشتري له نقره مسنة للاصحه فاشترى له اليه لا يلزم
 الأمر وان كانت المسنة والتيم من النقر عند المعها واحد وهو ما نفع عليه سننا
 وطعن في الثالثة وان وكله ان يشتري له من النقره ولم يسم له التمن فاشترى له
 فهو على وجهين ان كان التيم يشتري ما قل من مسنه لا يلزم الأمر وان كانت
 المسنة والتيم نفس واحد لنزيم الأمر ولو وكله ان يشتري له شاة للاصحه فاشترى
 مع ايجزى والاصحه حار لان الشاة اسم جنس يبا وال صان والمعر ولو وكله ان
 يشتري صرا فاشترى صاه من الصان لا يلزم الأمر ولو وكله اسما ما ان يشتري له شاة
 للاصحه فاشترى الوكيل شاة واستأجر اسما ما بهم يقودها لا يلزم الاخر الأمر

كتاب الصيد والذبائح
 والصيد هو الحيوان التوحش المنع من الأذى ما كولا كان او غير ما كولا اما المأكول
 فهو الانعام كلها الا بلى والنقر والعم والعرج حلال وكذلك ما سوي الانعام من غير السباع

كالحب والادنب وجوار الوحش وبقر الوحش والحرير الذي ليس له مخلب كالجداج والحمام
 والافراط الغراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن ابيديوسف رجه
 قال سألت ابا حنيفة رجه عن العقوق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل الخجاسات فقال لا
 يخلط الخجاسة بشيء آخر ثم يأكل ما كان الاصل عنده ان ما يخلط الخجاسة بشيء آخر
 كالجداج لا بأس به. وقال ابو يوسف رجه يكره العقوق كما يكره الدجاجة الخلات
 ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس بالخطاف والقمري والسوداني والزرنيخ
 والعصافير والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس به والذئبة
 قبل ان ينفع فيه الروح لان ما لا روح له لا يسمي ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فولدت
 ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة والغز قالوا
 يقدم عليه العلف واللحم فانه تناول اللحم ولم يتناول العلف لا يוכל لانه كلب وان
 تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمي رأسه واول ما سوى الرأس اذا دبح وان تناولها
 جميعا يسيب ان نفع لا يוכל شيئا منه لانه كلب وان تغريه رأسه ويוכל ما سوى الرأس
 فانه يسيب ان نفع فانه يخرج منه الكرش يוכל ما سوى الرأس وان خرج
 منه الماء لا يוכל منه شيئا ولا رأسه بسائر انواع السمك نحو الجريت والارماح ولا يוכל
 ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي رجه لا بأس باكل ما في البحر
 في الضفدع قولان. واذا اخذ سمكة فوجد في بطنها سمكة اخرى لا بأس باكلها
 وان اكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة توكل اذا كانت صحيحة ولا يוכל اذا ذرقها
 طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس باكلها فان وجد الباقية منها يוכל ايضا ولا
 ان السمكة متع مات بسبب حادث هل اكله. وان مات حتف انفه لا بسبب
 ظاهر لا يجل اكله عندنا لانه طاف والجراد يוכל وجدها

له به معتق و ما به ما شترى الوكيل مما يبيع درهم ويبيعه الدنانير مثل الدراهم او كاه على
 العكس لنزيم الامر اسحقنا ما قولنا بحدقه وايه يوسف روح وعن الحسن بن رباح وروى
 محمد بن لا يلوم الامر الا ان يشترى عمل ما سعى له من التمن واجمعوا على انه لو اشترى
 عروضا بيمته مثل الدراهم لا يلزمه وان وكله بان يشترى له نقرة سوداء ولا صحفة
 ما شترى بيضاء او حرا لزم الامر وان وكله ان يشترى له نقرة او ما شترى دكا ليلزم
 الامر وكذا الشاة وان قال نقر ولم يفعل انى ما شترى دكا لزم الامر وان وكله
 بان يشترى له كمسا اذن اعان للاصحة ما شترى ليس باعنى ولا ان لا يلزم الامر
 وان وكله ان يشترى له التمن من الصان للاصحة ما شترى حد عام من الصان لا يلزم
 الامر وكذا الوامر ان يشترى له الصان للاصحة ولم نقل اليه ما شترى حد عام من الصان
 لا يلزم الامر وان وكله بان يشترى له نقرة مسنة للاصحة ما شترى له اليه لا يلزم
 الامر وان كانت المسنة والتمن من النقرة عند المعها واحد وهو ما يملكه سنان
 وطعن والمالته وان وكله بان يشترى له من النقرة ولم يسم له التمن ما شترى له^{مسنة}
 فهو على وجهين ان كان اليه شترى ما من مسنة لا يلزم الامر وان كان
 المسنة والتمن نفس واحد لزم الامر ولو وكله بان يشترى له شاة للاصحة ما شترى
 معرا يحترى والا مصه حار لان الشاة اسم حسن مسا ول الصان والمعر ولو وكله ان
 يشترى معرا ما شترى ساء من الصان لا يلزم الامر ولو وكله ان يشترى معرا
 للاصحة ما شترى الوكيل شاة واستأجر اسانا بد درهم يقودها لا يلزم الامر

كتاب الصيد والدبائح

والصيد هو الحيوان التوحش المنع من الاذى ما كولا كان او غير ما كولا اما المأكول
 فهو الانعام كلها الا امل والنقر والعم والمعر حلال وكذلك ما سعى لانعام من غير السباع

كالتفح والارنب وحمار الوحش وبقرة الوحش والطير الذي ليس له مخلب كالديكاج والحمام
والادف والقراب الاسود الذي يأكل الحب يقال له غراب الزرع. وعن أبي يوسف ربح
قال سألت ابا حنيفة ربح عن العقق فقال لا بأس به فقلت انه يأكل الخجاسات فقال لا
يخلط الخجاسة بشيء آخر ثم يأكل ما كان الاصل عنده ان ما يخلط الخجاسة بشيء آخر
كالديكاج لا بأس به. وقال أبو يوسف ربح يكره العقق كما يكره الدجاجة الخلات
ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس بالمخفاف والقمرى والسودانى والزرزما
والعصافير والفاخته والجراد وكل ما ليس له مخلب يختطف بمخلبه ولا بأس بدوا النجعة
قبل ان ينفع فيه الروح لان ما لا روح له لا يسع ميتة. والكلب اذا نزع على شاة فولدت
ولدا رأسه رأس الكلب وما سوى الرأس من الاعضاء يشبه الشاة او الغزالا
يقدم عليه العلف والحم فان تناول اللحم ولم يذوق العلف لا يؤكل لانه كلب وان
تناول العلف ولم يتناول اللحم يرمى رأسه ويؤكل ما سوى الرأس اذا ذبح وان تناولهما
حما يفر بان نبح لا يؤكل شيئا منه لانه كلب وان تغاير رأسه ويؤكل ما سوى الرأس
فان اء صوت بين جميعا يذبح نا، خرج منه الكرش يؤكل ما سوى الرأس وان خرج
انه الاله ماء لا يؤكل منه شيء ولا بأس بسائر انواع السمك نحو الجريت والارماح ولا يؤكل
ما في البحر سوى السمك وطير الماء عندنا وقال الشافعي ربح لا بأس بأكل ما في البحيرة
في الضفدع قولان. واذا أخذ سمكة فرجده بطنها سمكة اخرى لا بأس بأكلها
وان أكلها كلب فشق بطنه فخرجت السمكة تؤكل اذا كانت صحيحة ولا يؤكل اذا رقا
طائر ولو ضرب سمكة فقطع بعضها لا بأس بأكلها فان وجد الباقية منها يؤكل ايضا ولا
ان السمك متى مات بسبب حادث هل أكله. وان مات حتف انفعه لا بسبب
ظاهر لا يحمل كله عندنا لانه طاف والجراد يؤكل وجدها

او ميتا فان السمكة في جيب ماء فانت فيه لا بأس باكلها لانها ماتت بسبب حادث
وهو ضيق المكان. وكذا اذا جمع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها وهو يتمكن
من اخذها بغير صيد فمن فيها لا بأس باكلها وان كان لا يؤخذ بغير صيد لا خير في
اكلها. ولو وجد سمكة بعضها في الماء وبعضها على الارض وقد ماتت قال محمد
رح ان كان رأسها على الارض لا بأس باكلها لانها ماتت بأفة وان كان رأسها
في الماء ينظر ان كان ماعلى الارض منها اقل من النصف او النصف لا يؤكل لان موضع
النفس في الماء فلا يكون الموت بأفة فيكون بمنزلة الطاف. وان كان الاكثر من
نصفها على الارض اكل لان للاكثر حكم الكل فصاركما لو كان الكل على الارض وان
ماتت السمكة في الماء جرم الماء او برده لم يذكر هذا في الكتاب قال عامة المشايخ
رح لا بأس باكلها لانها ماتت بأفة كما لو وجدها في بطن سمكة وروى الحسن
عن ابى حنيفة رح انها لا تؤكل كالطاف وعن محمد رح انها تؤكل لانها ماتت بأفة
وقال الفقيه ابراهيم رح ما قاله المشايخ اعجب الي ولوا يجد الماء فانت
الحيتان تحت الجرد قال رضي الله عنه ينبغي ان يؤكل عند الكل. رجل اشترى سمكة
في خيط مشدودة في الماء وقضها تم دفع الخيط الى البائع وقال احفظها وجاءت
سمكة اخرى وابتلعت المشتراة قال محمد رح المبتلعة للبائع لانه هو الذي صاها
فان الخيط كان في يده فارتفع الخيط يصير في يده فيكون له فيخرج السمك المشتراة
من بطن المبتلعة ويسلم الى المشتري ولا خيار للمشتري وان انتقصت
المشتراة بالابتلاع لان هذا نقصان حصل بعد القبض. ولان المشتراة في الي
ابتلعت الاخرى فمما جميعا يكونان للمشتري لانه انما صاها في ملك المشتري فيكون
للمشتري. ولو لدغت حية سمكة في الماء فقتلها او نضب الماء عنها

ثم ماتت او ماتت في الشبكة اكلت الاماسات فتعاقده بعد سب لامة طاف
ولا ياكل الحمار والبغل ويكره لحم الخيل في قول ابى حنيفة رحمه الله خلافا لما يصح
واختلف الشايع في عسيرا الكراهية في قول ابى حنيفة رح الصحيح انه اراد به التحريم
وليس له لحمه . ويحرم كل شيء ناب من السباع وهو الاسد والثوب والنمر والفهد
والثعلب والضبع والكلب والسنور الاله والوحش والسنجاب والفك والسوء
والدلق والذب والقرد واليربوع والضب وابن عرس وابن اوى والغزل والخنزير
وجميع الهوام مما يكون سكناه في الارض كالقار و والورعة . يسام ارض والقنفذ
والحية والضفدع وكل الادم كانا في الارض . وروى ابو حنيفة في الذباب والعوض
والقمل والقراد وكل ذي مخالب من الارض . وروى ابو حنيفة في العقاب والبياض
والشاهين والبغاث والحدادة وما ياكل اللحم . وروى ابو حنيفة في النمل
الناقة اذا خرج ميتا بعد ذبحها حرام في قول ابى حنيفة . وقال ابو يوسف ومحمد
رح لا بأس باكله اذا تم حنفته فان لم يتم لم يؤكل . والجمادى لا بأس
. والجملة هي التي نعتها اكل الجف . وروى ابو حنيفة في النمل
واما ما يخلط فنناول الحف والحيف . وروى ابو حنيفة في النمل
في لحمه لا بأس باكله . روى ان حديا عدى بن الحزب لا بأس باكله لان لحمه لا يتغير
وما عدى به يصير مستهلكا لا يبق له اثر فعلى هذا قالوا لا بأس باكل الدجاج لانه
يخلط ولا يتغير لحمه . وما روى ان الدجاج يحس ثلثة ايام ثم يدح فذلك لحمه
النزله لان ذلك شرط . روى ان رسول الله صلى الله وسلم كان يأكل
الدجاج وانما يحس ما يتناول الحيف وعم الحيف على وجه لا يظهر اثر ذلك
في لحمه على وجه النزله . والشاة او الابل اذا سقي خمرا دبت من ساعتها اكلها

ثم الاصطياء على يكون بالرى وارسل الجراح المعانة كالكلب والفهد والبانى والباشقى
والعقروصب الشبكة وحقر البير وغرذ القصب والسكين وما اشبه ذلك فان اراد الرى
يقتضى ان يكون المسم جازحا ويسعى عند الرى حتى لو قتله السهم جرحا حل اكله
ومن شرطه ان يرمى الصيد رجل رعى سهمها الصيد فاصابه واشتد بحيث لا يستطيع
الجراح غم رماه اخر فقتله لا يحمل اكله لان السهم الاول لما اغتته فقد اخبره من ان يلقى صيده
تلا يحمل الا بذكوة الاختيار وان رعى سهمها الصيد فاصابه السهم فاشتد ثم رماه
اخر فقتله ذكرنا انه لا يوكل ويضمن الثانى للاول قيمته بجرحه حال انه صار ملكا للاول
وقدر منه الثانى فيضمن قيمته وان رماه الثانى قبل ان يصيبه السهم الاول فقتله
لا يجرم اكله ولا يضمن الثانى شيئا وان كان الصيد بعد ما اصابه السهم الاول
يتحامل ويطير فرماه الثانى فقتله يكون للثانى ياكله ولو رعى صيدا فاصابه
فلما انتهت اليه لياخذ مات قبل ان يعم في يده فلا بأس باكله ولو ان صيدا الع
دارسان وكان اوعه كانا يملك الدار حتى فرج فاحد رجل رماه فهو للذى اخذ ^{الدار} لا لسا
ازالم يكون ان لا يتخذ مكانا له ان اقتضى ان يكون له مكانا منعا وذر
فيه فالفرخ يربى لصاحب الاراد وهو طير ما دكوكم راجح ومنه من لا يربى
فوقع فيها صيد فجاء رجل واخذة قال الصيد يكون للاراد وان كان صاحب الارض اخذ
تلك الحفرة لاجل الصيد فهو حق بالصيد وكذا لو ان رجلا اخذ حظيرة فوضع فيها
فيها الماء واجتمع فيها السمك وكان بها رجل يقدر على اخذها بغير صيد وشبكة فاحذها
رجل فان اخذ ذلك ليجتمع فيها السمك فهو حق بها وان كان لغيره لك فهو لاخذ ^{رجل}
رى صيدا فاكله الصيد ثم اصابه السهم او جاه رجلا ناصابه سهم احدهما فرقده ثم اصاب
سهم الاخر فقتله حل اكله وقال زفر راج لا يحمل وهو للاول ولا يضمن الثانى شيئا للاول وان قتله

الاول فمما اخذت منها من الثاثة نصفه حيا ونصفه لحا. وان مات من الاول
 الحى وبقي من الداء محررا فاحدة الاول. وان مات من الثاثة لا يؤكل ويضيق الثاثة
 قيمته حيا محررا وان كان التحريم بترك الذكاة يضمن العصار ونصف قيمته وفيه
 جراحان وكذا لو هاء. ثم اقل الاخر وقت الرمي تان معاقبه يؤكل وهو لها حيا
 ولو ربح سهم الأسد ربح السهم في سنته فاصاب ذلك الصيد او غير ان صاب
 ذلك الصيد وبعد الى غيره فاصابه حل جميع ذلك لا فرق بين ان يصب سهمه صيدا
 او صيدا بين ادا السهم في سنته وان رد السهم ربح الى ورائه فاصاب. ثم يؤكل
 وهو كما لو وضع سيفا في موضع نجد الرمح وصره على صيد. فمات فانه لا يؤكل ولو ربح
 سهمها لاصد ربحه الرمح عنه او لسهرة فاصاب صيدا لا يحل وان لم يرد. عن محمد
 حل صيده بما دام السهم في سنته قصيه يكون مصافا الى الراعي اما ارده الرمح
 عنه او سره ينقطع الاصابه الى الراعي. وعن ابو يوسف ربح اذ ارده الرمح بمئة او
 بما صاب صيدا يحل ايضا لانه لا يمكن الاحتراز عن ذلك اذا كان الاصطبا في يوم ربح
 وكذا لو اصاب السهم حائطا او شجرة او شيئا اخر رده فهو رد الرمح سواء كان
 مضى الى او لم يكن مبرحلا به التبر والحائطا لا بقوة الراعي. وكذا لو اصابه سهم
 اخر قبل ان يصيب الصيد ربحه عن وجهه فاصاب صيدا لم يؤكل قالوا هذا اذا كان الراعي
 في السهم الثاثة محوسبا او لم يكن فصد الاصطبا وانما كان قصه الرمي الى ذلك السهم
 فاما اذا كان الثاثة مسلما او كئاسا كان قصه الاصطبا وسيحل لصد. ولو
 للثاثة او لارزق من ان يصب سهمه ربح ان يصب سهمه سهماء بصد. ولو
 لا يحل على حال لان سهم الثاثة لم يخرج الصيد لم يصب وسهم الاول خرج من ان يلقا
 مضافا الى الاول فهو يركله. فالورث سهمها لاصيد فاصاب السهم بصدته

مسمونه على حائط فاصات لك القصة لصالك عدو ان ربحه فذلك عنما كلفتك
 هذا ولا يحل صيد البعده والخمر والعراض والسكينة وما اسند ذلك وان حرج فذلك لانه
 لا يخرق الا ان يكون شئ من ذلك قد حدث . وطوله كالمسموم بجر واما ان يربى به فذلك
 كذلك وخرجه عدو حل اكله فاما الحج الذي يدور في الماطن ولا يخرج منه في الظاهر لا حل
 لانه لا يحصل به ايها الدم وكذا الورى الصيد يسكن فاصاه عدو محرجه حل اكله
 فان اصابه نفعاء السكين او بعض السيف لا يוכל . والمراد ان كالسهم لا يخرج من محل
 في سبيل الدم ومثل الحديد وغير الحديد في ذلك سواء ان حرق حل والاملا ^{حد} وان
 مروة تدبج بها صيد حل لحصول المعص . وما به حسن من الاهليات محل بما يحل به
 من الورى وعن محمد رحم في البعز والعرا اذ اند في المصا وحارج المصا وماه اسان حل اكله
 اما التا اذ اندب في المصا لا يحل ما لم يجر وان بد . حارج المصا وماه اسان حل اكله وذلك ^{طبع} انما
 ربح اذ اندب البعز والتور في المصا علم ان لا تقدر على اخذ الا ان عتق له جماعة له . له ان يربى
 لانه يخرج عن الدكاة الاختيار به نفسه لان البعز يصول والورى يبيع اما الساه اذ اندب في المصا
 لا يربى لانه بعدد الماد لولا لا يربى به عادة . وان ربح صيده حتى الصيد من عمره حتى
 تم زال عنه درماه اذ ربحا . انه كان الصيد للتاء بخلاف ما اذ ربح صيده محرجه حراة
 لا يستطيع الذهاب معها طبت كذلك ربما ماتم بربى درماه احرها ان الصيد يكون
 للاول لانه في المسئلة الثانية لما حرجه من خارج عن الذهاب محرجه هذا احد الزام
 بدار له في المسئلة الاولى لم تأخذه اذ لم يخرج من الذهاب محرجه فهو كمن نصب
 شبكة فربح بها صيد والمالك عاث ثم يخلص عن الشبكة درماه ولا احره وحده
 فانه يكون للتاء وحاشا له لرحل تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف
 عليها العوب والوت فربما لا تاكل وان عاث العوب وربما تناول والحمامه ^ر

من مصلحتها وما حاصرها وغيره قالوا الكائنات لا تهدي إلى الميراث حل أكلها سواء
 أصاب السهم المدح أو موصفا آخر لأنه محرر عن الذكوة الاختيارية وإن كان يهدي
 إلى الميراث فإيجاب السهم المدح حل وإن أصاب موصفا آخر أحلها فيه، والطحيم
 أنه لا يحل أكلها مروي ذلك عن محمد ربح لأنها إذا كانت يهدي إلى الميراث بعد على
 الذكوة الاختيارية والطحيم إذا علم في البيت لم يخرج إلى الصغراء فرماه رجل وسبحان أصاب
 المدح حل والأفلا إلا أن يوصف فلا يوجد إلا الصيد ولو رمى صيدا فأكسره الصيد
 نسب أحرما أصابه السهم فقله حل أكله لأنه من رماه كان صيدا والعزلة لو
 الرمي. وكذلك رجلان رميا معا إلى الصيد وأصاب سهم أحدهما، فله سهمان
 سهم الآخر وقته حل لأن الرمي كان إلى الصيد والمتروكي والميراث ما دام ما حل
 أكله وهو ما لو بد سواء ولو رمى سهمي الصيد فأصاب السهم، فله سهمان
 فله حل أكله إذا داماء وحلقت الرمية إلى اللحم لأن القصد في سبيل الله، وقد
 حصل، ولو رمى صيدا فأصابه السهم فأتبعه ثم رماه بهما أحرما أصاب الصيد
 وما لا يוכל لأنه بالسهم الأول خرج من أن يلو، صيدا ولو رمى صيدا بسهم
 إلا أن منه عصا ومات أكل الصيد كله إلا ما أصابه كأنواع الجاهلية
 يقطعود، بعض الألية من الشاة أو يقطعود، بعض لحم العجوة منها ما يكون بها هم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك وأن لم يكن مان ذلك العصوم من ذلك،
 العصوم منه، وأن كان تعلق ذلك العصوم به حله ما كان بحيث لا سهم أصلا
 صلاح فهو والمنا سواء. وإن كان بحيث يوهم ذلك لم يكن ذلك مانا ويوكل كله
 وإن قطعه بنصفين طولاً يوكل كله لأنه لا يوهم نقله الصيد كما بعد ذلك بمراه
 الدبح. وإن قطع الثلث منه مما يلي العز فأمانه فانه يكل للثلاثين مما يلي الرأس ولا يوكل

الثالث الذي يلي العجز. وأن قطع الثلث مما يلي الرأس فإنه يؤكل كله لأنه ما بين النصف إلى
العنق مدح لأن الأوداج تكون من القلب إلى الدماغ. أما إذا بان الثلث منه إلى العجز
لم تتم الذكوة لأنه لم يقطع الأوداج. بخلاف ما إذا بان الثلث مما يلي الرأس لأنه قطع الأوداج
صم فعل الذكوة بقطع الأوداج مؤكل لحمه وكذا إذا دعه بصفين يتم فعل الذكوة
بقطع الأوداج فيؤكل كله. وأن أبان طائفة من رأسه فإكان أقل من النصف لم يؤكل ما بان
منه لأن الرأس ليس مدح فهو كما لو أبان حراً من الدب وإن كان نصفاً وأكثر لكل
لأنه يقطع الأوداج به فيكون فعله ذكوة. مسلم عجز عن مد فوسه بنفسه فاعاد على مد
مخوس لا يحل أكله لاجتماع المحرم والحلل فحرم كما لو أكل واحد مخوس بيد المسلم مدح والسكين
في يد المسلم لا يحل أكله ولو ربح صدقاً فإصابه السهم فخرجه وقع على الأرض ومات
بحل أكله استحباً ما لأن هذا مما لا يستطاع الامتناع عنه. وإن أصابه السهم فوقع في
ماء أو على صل تم وقع منه على الأرض فمات لا يؤكل لعل أن وقوعه في الماء صلح ويستوي
في ذلك طير الماء وغير طير الماء لأن طير الماء إنما يعيش في الماء غير محروح. وكذا لو وقع
الصد على شجرة بعد ما أصابه السهم ثم وقع منها على الأرض أو وقع على السطح ثم وقع
منها على الأرض لا يؤكل وأن مات على ذلك الشيء ولم يقع منه ما على الأرض فهو
حلال. وكذا لو مات قبل وقوعه في الماء أو رماء في الهواء فوقع على صل فمات أو على
سطح فمات حل أكله لأن الموضع الذي وقع فيه غير له الأرض وهذا إذا كان ما وقع فيه
مما لا يقتل وإن كان ما يقتل عادة مثل حدة القصة المصوبة وحدة الأحرار واللينة
القائمة أو الدج ومخوها لا يؤكل لأن ذلك سبب لوته وذكر في الأصل أنه يقع على
أجرة موضوعة على الأرض ومات يؤكل غير له ما لو وقع على الأرض أراد بذلك
أنه لا يصيبه من الأجرة إلا ما يصيبه من الوقوع على الأرض فإن ذلك مما لا يستطاع

الصيد في الارسال عند ناحت لو ارسل كلبا او بازيا على صيد فاخذ ذلك الصيد ما و
 غيره واخذ عدد امن الصيد محل الكل بتلك التسمية ما دام في وجه الارسال. وحله
 قول ابن ابي ليلى رحمه الله ان التعيين ليس بشرط ولكن اذا عين يصح تعيينه حتى لو ترك
 ذلك الصيد واخذ غيره وقتله لا يجل عنده. ولو ترك التسمية عند الرمي او عند
 ارسال الكلب عامدا لا يجل الكله. وان ترك ما سباح الكله ولو ارسل الكلب وترك
 التسمية عامدا فلما مضى الكلب سمى وزجرا فزجرا ولم ينزجر وقتل الصيد لا يجل لان
 وقت التسمية عند الارسال فلا يعتبر التسمية بعد الارسال. والشروط الخامس
 الامساك لصاحبه. والسادس ان يكون الصيد ما كولا متوحشا ممتنعا والسابع
 ان لا يتوارى عن بصره ولا يفعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتغل بعمل اخر حتى يجد
 لانه اذا غاب عن بصره ما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يجل لقوله ابن عباس
 رضي كل ما اصميت ودع ما انميت والاصماء ما رايته والانماء ما توارى عنك وعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لعدي بن حاتم وان وقعت رميتك في الماء
 فلا تأكل فانك لا تدري ان الماء قتله ام سهمك ويتشترط ان يكون السهم جارها
 فان كان معراضا ان خرق يوكل وان لم يخرق لا يوكل. والمعارض سهم لا ينصل له يدق
 ولا يخرج فلا يوكل صيده الا ان يكون رأسه محبدا فاصاب الصيد بجده وجرحه
 يوكل ولو ارسل نفده او كلبه الى صيد وسمى واخذ الصيد وجرحه وقتله واكل منه
 لا يوكل الصيد. والبازي اذا اخذ الصيد وقتله واكل منه يوكل لان الكلب يقبل
 التعليم على وجه يمستك الصيد لصاحبه ولا يأكل والبازي لا يقبل التعليم على وجه يدع
 الاكل بل يعلم البازي بايدي محبيه اذا دعاه فيكتفي بذلك وتعليم الكلب ان لا يأكل ويمستك
 لصاحبه فان اخذ الصيد وقتله حراما واكله منه شبهة يخرج هذا الصيد ويخرج الكلب

من ان يكون معلما وهو كما لباذي العلم اذا فرضه وامتنع من اجابته لا يبقى معلما فيجزم
هذا الصيد ويجزم به ايضا ما كان عند صاحبه من الصيود قبل ذلك في قول ابى حنيفة
رج. وفي قول ابى يوسف ومحمد رج لا يجزم تلك الصيود. وقال بعض من اتخذا رج انما
يجزم تلك الصيود في قول ابى حنيفة رج اذا كان العهد قريبا. واما اذا تطاول العهد ان
ان عليه شهرا ونحو ذلك وصاحبه قد د تلك الصيود لا تجزم تلك الصيود في قولهم
لان في المدة الطويلة يتحقق السبان فلا يعلم انه لم يكن معلما في الزمان الماضي
وفي المدة القصيرة لا يتحقق السبان فيظهر انه لم يكن معلما حتى اصطاد تلك الصيود
يجزم تلك الصيود وقال الشيخ الامام الاحل تسمى الائمة السرحية رج ان الحلال
في الفضلين واحدا لان الحرية لا تنسى ولا يجعل صيده بعد ذلك حرم يعلم انه صار معلما
ان يصيد ثلثا ولا ياكل منها يجعل الرابع في قول ابى يوسف ومحمد رج. وابو حنيفة
رج لم يوقت لذلك واما قال هو معوض الى رأى صاحبه ان كان في اكثر رأيه
انه صار معلما فهو معلم وتيل برجع في ذلك الى اهل العلم من الصيادين فاذا
قالوا صار معلما فهو معلم. وكذلك على هذا الحلال يعلمه في الاستدعاء على قولهما
تحصيل ذلك ما يدعيه اذا دعاه ويرسله على الصيد تصيد ولا ياكل منه ثلث
مرات. وابو حنيفة رج لم يوقت لذلك واما قال هو معوض الى رأى صاحبه
وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله مثل قوله الا ان علمه وانه الحسن رج ياكل الصيد
الثالث وعلى قولهما الا ياكل الثالث وانما ياكل الرابع رجل ارسل كلمة العلم الى صيده
فاخذ الصيد وقتله وامسك حتى جاء صاحبه واحد الصيد من الكلب ثم ركب
الكلب عليه وانتهش منه قطعة فرى بها صاحبه الى الكلب فاكلها الا حرم اكل
هذا الصيد لانه لما امسكه حتى وصل الى بد صاحبه فقد تم امساكه فلا يجزم بذلك

كما لو اخذ لها آخر من مخلا ذ صاحبه واكل به لا يخرج من ان يكون معلما. ولو انتهت
الكلب من الصيد في اتباعه الصيد واكله ثم اتبع الصيد واخذه واخذ غيره وقتله لا يحل
كله لانه لما اكل القطعة التي انتهت بها خرج من ان يكون معلما وان كان القتل تلك القطعة
واتبع الصيد واحدا وقتله ولم يأكل حتى احده صاحبه ثم عاد واخذ تلك القطعة لم يفتر
لانه امسك الصيد على صاحبه حين لم يأكل منه مع حاجته ولو شرب من دم الصيد في
الاصطيد لا يجزى الصيد ويحل عندنا. وقال ابن ابي ليلى رح لا يحل ولو اكل جناحه او منقاه
او ظفره حرم في قولهم. ولو ارسل الكلب المعلم الى صيد ورسمه فاصاب الصيد وكسر عنقه
ولم يجرحه او حنم عليه وصفه لا يוכל لانه لا بد من الجرح في اى موضع كان من الادماء
وعن ابي يوسف والشافعي رح لا يشترط الجرح والباري اذا قتل الصيد حل الكله وان
لم يجرح واذا شارك الكلب المعلم في اخذ الصيد كلب غير معلم وقتله لا يحل اكله لاجتماع
الحرم والحلل. وكذا لو ارسل كلبه الى صيد فامانه كلب مجوسى او كلب غير معلم حتى
رد الصيد على المعلم فاخذ المعلم وقتله لا يحل اكله. ولو رد عليه مجوسى فاحذه
الكلب المعلم لمسلم حل اكله لان المتشاركه نفع بين الكلبين ولا نفع بين الكلب والمجوسى
ولو ارسل كلبه على صيد ورسمه فاحذه في ارساله ذلك صيود كثيرة واحدا بعد واحد
حل الكل وكذا لو رمى صيدا فامانه السهم ونفذ واصاب اخر ونفذ واصاب اخر
حل الكل عندنا. وقال مالك رح يحل الاول ولا يحل الثاني لان عندنا اثنين شرط
في الرمي والارسال وذلك وحده الذي عساه دون غيره. واذا انفلت الكلب المعلم
او جارحة اخرى غير الكلب واخذ صيدا وقتل لا يحل فلو ان صاحبه صاح بها بعد الانفلات
ان لم يزد في الطلب ولم ينزجر برجره لا يحل وان ابرجر وزاد في الطلب حل الكله لان
ذلك يكون بمنزلة الارسال. ولو ارسل كلبه المعلم على صيد ولم يسم عدا ثم زجره ورسمه

فانخرجه واخذ الصيد وقتل لايجل لان الارسال من تارك التسمية عمداً فعل محرم فلا يتنسخ
الامثلة ولو ان المرسل ادرك صيد الكلب او البازي او الرمية حيا ولم يدعه حتى مات
ذكر في الكتاب انه لايجل وقال الشيخ الامام ابو عبد الله الحلي اخرج هذا على ثلثة اوجه
اما ان وصل اليه بعد موته او يموت قبل وصوله اليه او وصل اليه وموت من ساعته
ولم يجد زمانا يذبحه فان مات قبل وصوله اليه حل الكله لانه لم يقدح في الذكوة الاختيارية
وان مات بعد وصوله اليه فلا فصل ولم يجد زمانا يذبحه قال في الكتاب لايجل وقال
الحسن بن زياد ومحمد بن مقاتل ربح حل الكله قالوا ما قاله في الكتاب فياسر وا قال لا
استحسنان وبه ماخذ واذا توارى الكلب والصيد عن المرسل ثم وحده المرسل
وقد قتل وليس به اثر غيره حل الكله وكذا اذا رمى الصيد وحده بعد ذلك ميتا ومنه
سهمه وليس فيه حرج اخر حل الكله اذا لم يترك الطلب لانه لا يستطيع الامتناع عن التوارى
عن الصر خصوصا اذا كان الاصطيان في الغياض والشجار فيكون عفوا فان كان ترك الطلب
واشتغل بعمل اخر حتى اذا كان قريبا من الليل فطلبه فوجد الصدم مستا والكلب
او البازي عنده ومنه جراحة لا يدري انه حرجه الكلب او غيره لايجل الكله عند اخلاص
للشافع رحمه الله مسلم ارسل كلبه المعلم على صيد وسمع حرجه يحوسه ان يربدا وحرم
فانخرجه ثم قتل الصيد حل الكله ولو كان المرسل من لايجل ويحنه والراحي من لايجل لانه حل
لان الاعتبار هو الارسال وهو كما لو دبح بحوسه ثم ارسله سلم سكيه بعد ان يربدا لم
ارسل كلبه على صيد نصره الكلب ولا يوقده تمهيرا تانيا فصله حل الكله لان هذا مالا
الا حرا زغبة في صيد الكلب ولحمي صيدا قاصدا وخرقه وقع في الماء بان قال بعضهم ان كان في
حيوته حين وقع في الماء لايجل الكله لاحتمال انه مات بالماء وان كان لا يرعى حيوته حين وقع في
الماء حل الكله لانه مات بغير الماء وان رمى صيدا فوقع عند مجوسه مقدارا مدبر على ذبحه فان لايجل الكله

الأهل في اعتبار الذكوة قوله تعالى ^{٢٢٣} ^{٢٢٢} ^{٢٢١} ^{٢٢٠} ^{٢١٩} ^{٢١٨} ^{٢١٧} ^{٢١٦} ^{٢١٥} ^{٢١٤} ^{٢١٣} ^{٢١٢} ^{٢١١} ^{٢١٠} ^{٢٠٩} ^{٢٠٨} ^{٢٠٧} ^{٢٠٦} ^{٢٠٥} ^{٢٠٤} ^{٢٠٣} ^{٢٠٢} ^{٢٠١} ^{٢٠٠} ^{١٩٩} ^{١٩٨} ^{١٩٧} ^{١٩٦} ^{١٩٥} ^{١٩٤} ^{١٩٣} ^{١٩٢} ^{١٩١} ^{١٩٠} ^{١٨٩} ^{١٨٨} ^{١٨٧} ^{١٨٦} ^{١٨٥} ^{١٨٤} ^{١٨٣} ^{١٨٢} ^{١٨١} ^{١٨٠} ^{١٧٩} ^{١٧٨} ^{١٧٧} ^{١٧٦} ^{١٧٥} ^{١٧٤} ^{١٧٣} ^{١٧٢} ^{١٧١} ^{١٧٠} ^{١٦٩} ^{١٦٨} ^{١٦٧} ^{١٦٦} ^{١٦٥} ^{١٦٤} ^{١٦٣} ^{١٦٢} ^{١٦١} ^{١٦٠} ^{١٥٩} ^{١٥٨} ^{١٥٧} ^{١٥٦} ^{١٥٥} ^{١٥٤} ^{١٥٣} ^{١٥٢} ^{١٥١} ^{١٥٠} ^{١٤٩} ^{١٤٨} ^{١٤٧} ^{١٤٦} ^{١٤٥} ^{١٤٤} ^{١٤٣} ^{١٤٢} ^{١٤١} ^{١٤٠} ^{١٣٩} ^{١٣٨} ^{١٣٧} ^{١٣٦} ^{١٣٥} ^{١٣٤} ^{١٣٣} ^{١٣٢} ^{١٣١} ^{١٣٠} ^{١٢٩} ^{١٢٨} ^{١٢٧} ^{١٢٦} ^{١٢٥} ^{١٢٤} ^{١٢٣} ^{١٢٢} ^{١٢١} ^{١٢٠} ^{١١٩} ^{١١٨} ^{١١٧} ^{١١٦} ^{١١٥} ^{١١٤} ^{١١٣} ^{١١٢} ^{١١١} ^{١١٠} ^{١٠٩} ^{١٠٨} ^{١٠٧} ^{١٠٦} ^{١٠٥} ^{١٠٤} ^{١٠٣} ^{١٠٢} ^{١٠١} ^{١٠٠} ^{٩٩} ^{٩٨} ^{٩٧} ^{٩٦} ^{٩٥} ^{٩٤} ^{٩٣} ^{٩٢} ^{٩١} ^{٩٠} ^{٨٩} ^{٨٨} ^{٨٧} ^{٨٦} ^{٨٥} ^{٨٤} ^{٨٣} ^{٨٢} ^{٨١} ^{٨٠} ^{٧٩} ^{٧٨} ^{٧٧} ^{٧٦} ^{٧٥} ^{٧٤} ^{٧٣} ^{٧٢} ^{٧١} ^{٧٠} ^{٦٩} ^{٦٨} ^{٦٧} ^{٦٦} ^{٦٥} ^{٦٤} ^{٦٣} ^{٦٢} ^{٦١} ^{٦٠} ^{٥٩} ^{٥٨} ^{٥٧} ^{٥٦} ^{٥٥} ^{٥٤} ^{٥٣} ^{٥٢} ^{٥١} ^{٥٠} ^{٤٩} ^{٤٨} ^{٤٧} ^{٤٦} ^{٤٥} ^{٤٤} ^{٤٣} ^{٤٢} ^{٤١} ^{٤٠} ^{٣٩} ^{٣٨} ^{٣٧} ^{٣٦} ^{٣٥} ^{٣٤} ^{٣٣} ^{٣٢} ^{٣١} ^{٣٠} ^{٢٩} ^{٢٨} ^{٢٧} ^{٢٦} ^{٢٥} ^{٢٤} ^{٢٣} ^{٢٢} ^{٢١} ^{٢٠} ^{١٩} ^{١٨} ^{١٧} ^{١٦} ^{١٥} ^{١٤} ^{١٣} ^{١٢} ^{١١} ^{١٠} ^٩ ^٨ ^٧ ^٦ ^٥ ^٤ ^٣ ^٢ ^١

اذالم يعلم حيوته وقت الذبح. وان علم حيوتها وقت الذبح اكلت على كل حال شاة او بقرة
 خرج منها جنين حي ولم يكن من الوقت ما يقدر على ذبحه حتى مات يوكل لان موته يكنه بل يبع
 الام وهذا في قوله ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما الجنين يتدكي بذكوة الام شاة او بقرة
 اشرفت على الولادة قالوا يكره ذبحها لان تصيبع الولد وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله
 لان عنده الجنين لا يتدكي بذكوة الام بقرة او شاة تعسرت عليها الولادة فادخل رجل
 يده في موضع الولادة وذبح الولد حل اكله لوجود الذكوة الاختيارية وان جرحه غير موضع
 الذبح حل ايضا ان كان لا يقدر على ذبحه لانه عجز عن الذكوة الاختيارية فيحل بالذكوة
 الاضطرارية وهو الجرح في اى موضع كان. وان كان يقدر على ذبحه لا يحل لانه لم يعجز
 عن الذكوة الاختيارية. رجل شق بطن شاة واخرج الولد حيا وذبح الولد ثم ذبح الشاة
 قالوا ان كان الشاة لا تعيش من ذلك لا تحل لان الموت يكون بالاوله وذلك ليس بذكوة
 وان كانت تعيش من ذلك حلت لان الذكوة هو الثاني. شاة مريضة او بقرة الذئب بطنها
 ربيع فيها من الحيوة ما يبق في المذبوح بعد الذبح على قوله ابي يوسف ومحمد رح لا يعتبر
 تلك الحيوة حتى لو ذكاهم لا تحل واختلف المشايخ على قوله ابي حنيفة رح ذكر الطحاوي
 والفقهاء ابو الليث رح ان تلك الحيوة معتبرة في قوله ابي حنيفة رح حتى لو ذكاهم يحل
 وذكرهم الاثمة السرخسي رح اذا علم انها كانت حية حين ذبحت حل اكلها كانت ^{الحية}
 فيها يتوهم بقاؤها ولا يتوهم. وقال ابو يوسف رح ان كان يتوهم انها تعيش يوما او
 اكثر من يوم تحل بالذكوة وروى عنه ان كان يتوهم بقاء الحيوة فيها اكثر من نصف
 يوم تحل والا فلا لان ما دون ذلك اضطراب المذبوح وروى عن محمد رح اذا ابتل الذئب
 بطن شاة واخرج ما فيها ثم ذبحت لا تحل لانه لا يتوهم ان تعيش بما بق فيها من الحيوة
 والغتوى على ما ذكرنا لا يحنيفة رح ولا المرأة المسلمة الكتابية في الذبح كالوليد وكذا

العبي الذي يعقل التسمية ويضبط لانه من اهل التسمية فيصح قيمته كما يصح اسلامه
وان كان لا يعقل لانه لا يتحقق منه التسمية على الخصوص وتوكل ذبيحة الاحرس
مسلماً كما في اوكتابيا لانه اعذر من الناس وكذا ذبيحة اليهودى والمراد حلاله
وان كان الكثرة حرباً الا ان يسمع منه انه يسمي عليه المسيح فاذا سمع منه ذلك لا يحل
لانه اهل به لغير الله قال بعض اصحاب الشافعي رح انها لا تحل ولا يحل ذبيحة المرتد وان
ارتد الى دين اهل الكتاب وذبيحة المجوس حرام وان تقود المجوسى وتنزى بكل صيد
وذبيحة لانه نفع على ما انتقل اليه ولو تمس اليهودى او النصرانية لا يحل صيده ولا يوكل
ذبيحته والغلाम اذا كان احد ابويه نصرانياً والاخر مجوسياً وهو يعقل الدين ويكسبه
وذبيحته عدنا. وقال الشافعي رح لا يوكل لاجتماع المحرم والمحل لا يحل كما لو اشترك
المسلم والمجوسى في الذبح فانه لا يوكل. ويكره ذبيحة الصائى الا انه يحل في قول المخنفه
رح. وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يحل. وذكر الكوفي رح انه لا حلال بينهم في الحقيقة
. وانما احتلوا لا يقد صفان صف مهم يعرفون سوءة عيسى عليه السلام ويعرفون الربوا
فهم صف من الصائى وانما احاب ابو حنيفة يحل ذبيحة الصائى اذا كان من هذا الصف
وصنف مهم يكرهون السوء والكتب اصلاً ويعدون الشمس فم كعبدة الاوثان
لا يوكل صيدهم ولا يحل ذبحهم. وانما احاب ابو يوسف ومحمد رح بجرمة الصيد والذبح
في حق هؤلاء يجعل اراد ان يدبج عدداً من الدبائح لا يجزى تسمية واحدة على واحد لما
بعد ما وان اصبحت الرجل شاة لبذخ وسمي تم الى تلك السكين واخذ غيرهما دبح بهاكت
بخلافه ارمي اذا احدهما وسمي ثم الى ذلك السهم واخذ سهماً اخر فانه يشترط
وجود التسمية على السهم الثاني لان في الرمي الشرط هو التسمية على كل الرمي والثاني
غير الاول وهذا الشرط هو التسمية على الذبح دون السكين وذلك لاختلاف باختلاف

السكين وإنما يختلف باختلاف المدبوح ولهذا لو ترك تلك الشاة وأخذ آخرى
 وذبحها بتلك التسمية لأجمل ولو أضحج شاة وسعى ثم كلم أنسانا أو شرب ماء أو أهدس كينا
 أو ما أشبه ذلك من عمل لا يكثر ثم ذبح بتلك التسمية جاز لوجوه التسمية على الذبح والعمل
 اليسيل لا يفتن بين التسمية والذبح، ولو أطال الحديث أو أطال العمل ثم ذبح لا يبركل
 لوتوع الفصل بين التسمية والذبح ولهذا يتبدل المجلس بالعمل الكثير ولا يتبدل
 بعمل البسير ولو قال مكان التسمية الحمد لله أو قال سبحان الله أو قال الله أكبر
 بريد به التسمية جاز وإن أراد به التحيد دون التسمية لأجل أن الشرط ذكر اسم الله تعالى
 على الذبح وذلك إنما يتحقق بالقصد ولو عطس فقال الحمد لله بريد به التحيد على العطاس
 مدح لأجل أن الخطيب إذا عطس على المنبر فقال الحمد لله فإنه يجوز له الجمعة في أحد الحرمين
 عن أبي حمزة ربح لأن المأمور به الجمعة ذكر الله تعالى مطلقا وهما الشرط ذكر اسم
 الله تعالى على الذبح ولو قال بسم الله ولم يحضر النية أو أراد به التسمية على الذبح أكل
 أما إذا نوى التسمية على الذبح فظاهر وأما إذا لم يكن له نية فكذلك عند العامة
 وهو الصحيح وإن لم يرد التسمية على الاسم وإنما أراد شيئا آخر لأجل أنه لا نوى
 غير ما أريد ويكره أن يسمى مع اسم الله تعالى سواء يقول اللهم تقبل من فلان وما أشبه
 ذلك ولو قال ما سم الله واسم محمد قال أبو القاسم الصغار ربح لأجل ولو قال سم الله
 على الله على محمد يكله ولو قال باسم الله واسم فلان قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله
 يكون ميتة وهو الصحيح قال محمد بن سلمة ربح لا يصير ميتة لأنها لو صارت ميتة بصير
 الرجل كافرا قال آرض وما سوى ذلك من مسائل التسمية قد مررت بالأضاحي والله أعلم
 كتاب الوعدة

الكتاب مشتمل على فصول منها ما يكون أيداغا وما لا يكون وهو جاء بتوب إلى رجل وصحة

بين يديه وقال هذا ورد يعة عندك وذهب صاحب الثوب ثم غاب الآخر بعده وترك
 الثوب ثمه فصاع الثوب كان ضامنا لان هذا قول من له الوديعة عرفا وكذا لو وضع
 صاحب الثوب ثوبه بين يديه ولم يقل شيئا والمسئلة بحالها كان ضامنا لان هذا يدل
 عرفا ولو قال الجالس لا اقل الوديعة فوضع بين يديه رذهب فصاع الثوب لا يضمن
 لانه صرح بالرد ولا يصح حود غايدون القول رجل جاء الى حان دابة وقال لصاحب الحان
 ابن اربطها فقال صاحب الحان اربطها لك فربط وذهب ثم جاء صاحب الدابة ولم يجد
 الدابة فقال صاحب الحان صاحبك اخرج الدابة لسفيه ولم يكن لصاحب الدابة
 صاحب كان صاحب الحان ضامنا لان قوله صاحب الدابة ابن اربط الدابة استداع
 عرفا وكلام صاحب الحان هناك تنون الوديعة. وكذا ان رجل دخل الحمام وقال لصاحب
 الحمام ابن اصير التياب فقال صاحب الحمام ديت الموضع هو والله سواء وان كان
 صاحب الحمام حالسا لاجل العلة فوضع صاحب الثوب ثوبه بين أي العن منه ولم يقل
 باللسان شيئا ودخل الحمام وان لم يكن للحمام ثياب بين صاحب الحمام لان وضع التياب
 برأى العن منه استحقاق وان كان الحمام ثيابا فان كان المياة حاضرا لان صاحب
 الحمام شيئا لان هذا استحقاق من الثياب اذ انه نقل لصاحب الحمام ان يضع الثياب
 وان كان الثياب غائبا فوضع الثياب برأى العن من صاحب الحمام بان استحقاق من
 صاحب الحمام فح يضمن صاحب الحمام بالتصنيع. رجل دخل الحمام فوضع ثيابه بحمر من صاحب
 الحمام فلم يخرج من الحمام لم يجد ثيابه ووجد صاحب الحمام ثيابه فالتفت اليه فاعدا
 لا يكون ضامنا لانه مستيقظ حكما فلم يكن تاركا للحفظ وان كان ثامنا مضطجعا او
 واضعا جنبه على الارض كان ضامنا لانه تارك للحفظ. رجل دخل الحمام ووضع ثيابه
 عند صاحب الحمام فخرج رجل من الحمام ولبس ثيابه ولم يدرك ثيابه او ثياب غيره ثم خرج

صاحب الثوب وقال ليست هذه ثيابه وقال الحمار خرج رجل من الحمام وليس الثياب فظنفت
انها ثيابه كان ضامنا لانه ترك الحفظ . قوم جلوس في مكان فقام واحد منهم و ترك
كتابه ثم قام الباقيون معا فهلك الكتاب فمضوا جميعا لان الاول لما ترك الكتاب
عندهم فقد استحفظهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ الملتزم فمضوا جميعا
وان قام القوم واحد بعد واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخرين للحفظ فيتعين
للضمان . سوقة قام من الحانوت للصلوة في الحانوت ودائع فزاعت الوديعه لم يضمن
صاحب الحانوت لانه حافظ بجيرانه فلم يكن مضيعا ولا يكون هذا منه ايذا بالوديعه
بل هو حافظ بنفسه في حانوته وحانوته محرز رجل دنع الى رجل عشرة دراهم قال خمسة منها هبة لك
وحصة وديعه عندك فاستهلك القابض منها حصة وهلكت الخمسة الباقية ضمن القابض
سبعة ونصفا لان الخمسة الموهوبة مضمومة على القابض لانها هبة فاسدة والخمسة
التي استهلكها بصعها من الهبة ونصعها من الامانة نصع هذه الخمسة والخمسة الاخرى
التي فزاعت نصعها من الهبة نصع بصعها بهي من سبعة ونصفا

فصل فيما يضمن المودع

اذا قال المودع وضعت الوديعه في مكان حصين فنسيت قال بعضهم كان ضامنا
لانه جهل الامانة فيضمن كالومات مجعلا وهو كرجل عند غنم لقوم اختلط ولا يعرفها
فانه يكون ضامنا . وقال الفقيه ابو الليث ربح ان كل وضعت الوديعه في داري فنسيت
المكاتب لا يكون ضامنا . ولو قال لا ادرى وصعقتها في داري او في موضع اخر كان ضامنا
وهكذا روى عن ابي يوسف ربح . ولو قال وضعت الوديعه في مكان بين يدي فم تم
فنسيتها او قال سقطت فم قال الفقيه ابو بكر الخليلي ربح يضمن . وقال الفقيه ابو الليث
ربح ان قال سقطت فم لا يضمن . ولو قال بالغارسية بي فكندم يكون ضامنا وان قال يفتاد

ان من لا يقين . وقال الفقيه ابو الليث بن محمد قد قال صفنا اصحابنا اذا قال ذهبت الودعة
 ولا اذرى كيف ذهبت كان القول قوله مع مجسه ولا ضمان عليه وبه نأخذ قاله في غير ما
 لا فرق بين قوله سلكتم ودين قوله سقنا دار من لا يكون صامعا على كل حال ولو قال لا اذرى
 كيف ذهبت قال مصمم يكون صامعا بخلاف ما لو قال ذهبت ولا اذرى كيف ذهبت
 وقال مسن الاثم السرحى رح الاصح انه لا يقين على كل حال سواء قال ذهبت ولا اذرى
 كيف ذهبت او قال لا اذرى كيف ذهبت ولم يرد عليه . رجل دفع الى فلان نقبا لبيعه
 ثم قال الدلال دفع التوب من يدي وماع ولا اذرى كيف ماع قال الشيخ الامام
 الحلي ابو بكر محمد بن الفصل رح لا ضمان عليه . ولو قال سقت ولا اذرى في حياض
 رصع يكون صامعا اذا دفع عند رجل رسالة الاب الجار من ثم ادعى انه كان
 فيه قدوم وطلب منه فقال المودع لا اذرى ما كان فيه قال الفقيه ابو جعفر رح
 لا ضمان عليه ولا يقين حتى يدعى عليه انه دفعه او صعبه ثم حلف بان حلف برحى وان
 كل من رجل ادعى كسامة دراهم عند رجل ولم يرد عليه ثم ادعى صاحب الودعة
 الرباده قالوا لا ضمان عليه ولا يقين حتى يدعى عليه التضييع والحجابه وبهذا
 . وعن بعض رجالنا ان اس شجاع رح في مودع يقول ذهبت الودعة وسيت
 موضعها فاحاب وقال ان دنها في داره لم يقين وان دنها في غير من قبل فان دنها
 في كرمه سرق قال ان كان له باب فليس تتضييع والا فهو تضييع وكذا اذا دار لم يكن
 لها باب . رجل عنده ودعة فقال لا اذرى صعب ام لم اصعب قالوا يكون صامعا
 ولو قال لا اذرى اصعب ام لم يصعب لا يكون صامعا ولو قال هلك الودعة عندك ثم قال
 رد دت عليك يكون صامعا ولا يقبل قوله ان لا ضمان عليه . رجل دفع حوفا الى
 رجل لينبع فقال القاص ابار بها لا حرا عرب دنها فماع الحوفا بلى ان يقاتل به

الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان ضاعت او سقطت بركته يكون ضامنا. وان سرقته منه
 او بزاحة اصابته من غيره لا يضمن. رجلان ادعى كل واحد منهما على رجل وديعة ويقول
 اودعت عنده كذا فقال المودع لا ادرى ايكما استودعني فانه يحلف لكل واحد منهما انه
 ما اودعه عنده فان ايد ان يحلف اعطى الوديعة لهما ويضمن لهما لانه اترف الوديعة
 بالتجهيل بخلاف ما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادرى كيف ذهبت فانه لا يضمن
 لان ذهاب الوديعة ليس بفعله وجعله عائد اليه اذ امات المودع واختلف صاحب
 الوديعة مع الورثة فقال صاحب الوديعة مات مجهولا للوديعة فماتت الوديعة ديناً
 في تركته وقالت الورثة كانت الوديعة قائمة بعد ما مات قال ابن شجاع ربح على قياس
 قوله اصحابنا ربح يجب ان يكون القول قول الطالب ويجب الضمان في مال الميت ^س على قياس
 قوله ابو يوسف ربح يجب ان يكون القوله قوله الورثة مع اليمين لان الوارث قائم مقام
 المورث اذا انشق كيس الوديعة في صندوق المودع واختلطت الوديعة بداراهمه
 لا يضمن المودع ويكون المختلط مشتركاً بينهما بقدر ملكهما فان هلك بعضها بعد ذلك
 ملك من مالهما جميعاً ويقسم الباقى بينهما على ما كان. وان فعل ذلك احد من هوي
 عيال المودع لا يضمن المودع حراً كان الخالط او عبداً صغيراً وكبيراً ويضمن الذي خلط
 بسوى فيه الصغير والكبير الوديعة اذا كانت دراهم او دنانير او شيئاً مما يكال او يوزن
 فان المودع طائفة اى بعضاً منها ضمن ما انفق ولا يضمن الباقى فان جلا المودع بمثل
 ما انفق فخلطه بالباقي كان ضامناً لكل لان ما جاء به ماله فصار خالطاً ماله بالوديعة
 ولو احد المودع بعض الوديعة لينفقها في حاجته ثم بدل له ان لا ينفق فرده الممضعة
 ثم ضاعت الوديعة لا يضمن. المودع اذا قال بعثت بالوديعة اليك مع رسول وسمى
 بعض من في عياله فهو كقوله ردتها عليك فيكون القول قوله مع اليمين. وان قال بعثت

بها اليك مع اجنبي كان ضامنا الا ان يقر صاحب الوديعة انها وصلت اليه ولو قال المودع
 بعثت بها اليك مع هذا الاجنبي واستودعتموها اليه ثم ردها علي فضاغت عند عيادته
 وبصر ضامنا الا ان يقيم البيعة على ذلك فيبرأ عن الضمان . اذا طلب صاحب الوديعة ريعه
 نجح وقال لم تودعني يكون ضامنا فان جردها لاف وجه المودع . بان قال له انسان ما حال
 وديعة فلان عندك فنجح او محدد وجه المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال ما حال
 وديعة عندك فنجح قال شمس الائمة السرخسي رح انه خلاف من ابي يوسف وذا فرج
 لما قد نفيهم كور ضامنا . وعلى قول ابي يوسف رح لا يكون ضامنا . وكذا لو اخطأ المودع
 المودع الوديعة بحضرة صاحبها يكون ذلك فسحا للوديعة حتى لو نقلها المودع من الموضع
 الذي كان فيه حالة المجور يضمن وان لم ينقلها عن ذلك المكان بعد المجور فهلك لا يضمن
 . صاحب الوديعة اذا طلب المودع بالرد فنجح فاقام صاحب الوديعة بيعة انه استودع عندك
 ثم اقام المودع البيعة انها ضاعت عنه لا يقبل بينته ويكون ضامنا . وكذا لو اقام المودع
 البيعة انها كانت ضاعت قبل المجور وذكر في المنتقى اذا جحد المودع الوديعة ثم ادعى انه رد
 الوديعة بعد ذلك واقام البيعة قلت بينته . وكذا لو اقام البيعة انه ردها قبل المجور
 وقال انما غلظت او نسيت او ظننت انه ردوت حين دفعتموها الي واذا صادق في قوله هذا
 قبلت بينته في قاس قوله ايجنيفة وابي يوسف رح . ولو طلب المودع برد الوديعة فقال
 لم تودعني شيئا ثم قال بل اودعتمني ولكنها هلكت ذكر في الكتاب انه يكون ضامنا وان قال
 المودع اولاد اعطيتكمها ثم قال جدا يام لم اعطكمها ولكنها ضاعت لا يقبل قوله ويكون ضامنا
 . وقال عيسى بن ابان رح لا يضمن . والعصم ما ذكر في الكتاب . ولو قال بعد موت المودع
 ردتها علي الوصي كان القول قوله مع اليمين ولا يضمن . ولو قال الرجل لغيره استودعتمني
 الفاقضعت وقال الطالب كذبت بل غصبتها مني كان القول قوله المستودع ولا ضمان عليه

ولما قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال صاحب المال بل غصبتيه كانه ضامنا ولو قال بديعة
 المال اقرضتها قرضا وقال المستودع بل وضعتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة
 وقد صاعت قبل قوله ولا ضمان عليه . رجل اودع رجلا الف درهم ونه على المستودع الف
 درهم دين فاعطاه الف درهم ثم اختلفا بعد ايام فقال الطالب احديت بوديعة والدين
 عليك وقال المستودع اعطيت القرض وصاعت الوديعة كان القول قول المستودع ولا
 شيء عليه لانه هو الدافع . رجل اقام البينة على مودع ان صاحب الوديعة وكله يقبض
 الوديعة منه ودقت لذلك وقتا ثم ان المودع اقام البينة ان صاحب الوديعة اخبره
 من الوكالة قبلت بينته . وكذا لو اقام البينة ان شهود الوكيل عبيد قبلت بينته
 . رجل استقرض من رجل عشرين درهما فاتاها القرض مائة درهم وقال اخذ منها عشرين
 قرضا والباقي عندك وديعة ففعلتم اعادة العشرين التي اخذها في المائة ثم دفع اليه
 رب المال اربعين درهما فقال اخلطها تلك الدراهم كلها فانه لا يضمن الاربعين
 ويضمن بقيةها . اما النقية فلان العشرين قرض والقرض مضمون على المستقرض
 فاذا خلط العشرين الذي هو ملكه بالوديعة نصار يستهلكا للوديعة ولا ضمان
 عليه في الاربعين لانه خلط الاربعين باذن مالكها . ولو استقرض من رجل خمسين
 درهما فاعطاه ستين غلطا فاخذ منه العشرة ليردها على صاحبها فهلك في الطريق ^{كان}
 على المستقرض خمسة اسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة وكذا
 لو هلك الباقي يضمن خمسة اسداس لو دفع الى رجل عشرة دراهم وقال ثلثة من هذا
 العشرة لك والسبعة الباقية سلمها الى فلان فهلك الدراهم في الطريق يضمن
 الثلثة لانها كانت هبة فاسقة ولو كان مكان الهبة وصية من الميت لم يضمن لان
 وصية المتاع جائزة ولا يضمن السبعة في الوصية والهبة جميعا لانها امانة فدية

إذا دفع الودع الوديعة الأمن ليس في عياله أو وضعها فيما لا يحزن فيه ماله أو كانت الوديعة
 دابة فركبها أو حمل عليها أو كانت الوديعة عبدا فاستخدمه أو ثوبا فلبسه أو شيئا ففترق
 فافترشه ثم أعادها إليه وردها إلى الحالة الأولى برئ عن الضمان عندنا وإن أخرجها
 عن يده عند الضرورة بأن وقع الحريق في داره فحرق عليها الحرز أو كانت الوديعة معه
 في سفينة فلهقه غرقا وخرج للصوص وخاف عليها أو ما أشبه ذلك فدفنها في غيره
 لا يكون ضامنا. وللمودع أن يسافر بما ل الوديعة عندنا إذا لم يكن لها حمل ومونة وقال
 الشافعي رحمه الله ليس له ذلك فإن نجاه أن يسافر بالوديعة فسا فر بها فهلكت كان ضامنا
 عند الكل. وأجمعوا على أن اللاب والوصي أن يسافر بما ل اليتيم ولا يصيران ضامنا
 الوكيل بالبيع إذا سافر بما وكل ببعده أن يئد الوكالة بمكان بأن قال بعه بالكوفة فأخرجها
 من الكوفة أمير ضامنا. وإن أطلق الوكالة فسا فر به إن كان شيئا له حمل ومونة يكون ضامنا
 وإن لم يكن له حمل ومونة لا يصير ضامنا عندنا إذا لم يكن له بد من السفر وإن كان له بد
 من السفر لا يكون ضامنا عندنا بغيره رج طال الخروج أم قصر وقال محمد رحمه الله يكون ضامنا
 طال الخروج أو قصر وقال أبو يوسف رحمه الله إن طال الخروج بكون ضامنا وإن قصر لا يكون
 ضامنا. هذا إذا كان الطريق أمنا فإن كان خروفا وله بد من السفر لم يدر ضامنا عند الكل
 ولذا الأب والوصي وإن لم يكن له بد من السفر إن سافر بأهله لا ضموا وإن سافر بنفسه
 يكون ضامنا. وللمودع أن يدفع الوديعة الأمن كان في عياله إذا لم يكن المدفوع إليه
 متهما بأن كان المدفوع إليه زوجته أو ولده أو والده إذا لم يكن متهما بخاف على الوديعة
 وله أن يدفع إلى أجرة الخاص وهو الذي استأجر متساهرا أو مساهرا لا يمكن معه
 وتفسير من في عياله في هذا الحكم أن يكون ساكنا بعقته أو لم يكن فإن الابن بطى ساكنا
 والديه ولم يكن في نفقتها فخرجها من المنزل وتركها للمول على الابن فصاعت الوديعة

التي كانت في المنزل لا يضمنان . ومن عجز عليه نفقته لا يكون في عياله اذا لم يكن شاكنا معه .
 . وكذا لو دفعت المرأة الوديعة لزوجها لاضمان عليها . وكذا المودع اذا دفع الوديعة
 الى من يوصي المودع لا يضمن . ولو دفع المودع الوديعة الى عياله المودع ذكر القيد ويرى
 والفقيه ابو الليث وشمس الائمة السرخسي رح انه يكون ضامنا وذكر الشيخ الامام
 ابو محمد بن الفضل رح في شرح الجامع الكبير انه لا يضمن لان المودع في عياله الى المالك يكون
 رد الى المالك من وجه والضمان لم يكن واجبا فلا يجب بالتك بخلاف الغاصب
 اذا رد المصوب الى من في عياله المالك فانه لا يبرأ لان تمام الضمان كان واجبا والرد
 على من كان في عياله المالك رد على المالك من وجه فلا يبرأ بالتك واذا دفع المودع
 الوديعة الى اجنبي فهلك عند الثاني ضمن الاول دون الثاني في قوله بحقيقة
 . وقال صاحباه رح للمالك ان يضمن ايهما شاء فان ضمن الثاني رجع الثاني على الاول
 وان ضمن الاول لا يرجع على الثاني وهو مودع الغاصب سواء عتراه شياء اذا ملكها
 انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل القبض ولا بعد منها الرهن لا يملك الرهن بغير
 اذن الراهن فان فعل بملك عند الثاني كان للرهن ان يضمن ايهما شاء قيمة
 الرهن فان ضمن الاول لا يرجع على احد . وان ضمن الثاني يرجع على الاول ومنها المودع
 لا يملك الايداع عند الاجنبي ومنها الوكيل بالبيع لا يملك ان يوكل غيره اذا لم يقل
 له الموكل اعمل فيه براك فان وكل غيره فباع الثاني ان باع بحضرة الاول او اجاب الاول
 ببيع بطل الا فلا وان قال له الموكل اعمل فيه براك فوكل غيره جاز وليس للوكيل الثاني
 ان يوكل غيره وان قال له الوكيل الاول اعمل فيه براك . ومنها اذا استأجر
 دابة ليركبها بنفسه لا يواجر غيره لا للركوب ولا للحمل . وكذا مستأجر
 الثوب ليلبسه لا يواجر غيره ومنها اذا استعار دابة للركوب لا يعير غيره ومستعير

المثوب لللبس لا يعبر غيره. ومنها رجل اخذ ارضا وبذرا لبن رعاها ولم يقل صاحب الارض
 اعمل فيه برأئك لا يدفع الى غيره مراعاة فان كان الدرع من قبل الاخذ كان له ان يدفع
 الى غيره مراعاة على كل حال. ومنها المصارف لا يدفع الى غيره مضاربة فان قال له اعمل
 فيه برأئك كان له ان يضارب وله ان يشترك شركة عمان ولا يملك المعاوضة وله ان
 يبضع. والمستضع لا يملك الابضاع فان اضاع وهلك لم يرب المال ان يبضع ابهما شاء وان
 سلم وحصل الربح كان الكل لرب المال والاستضع لا يملك الانتفاع والاب والوصي والقاضي
 يملكون الانتفاع عند ادع رجل وراغب لم يكن لولاه ان ينزع الوديعة سواء كان
 العبد مادونا او مجورا عليه دين او لم يكن. رجل ادع عندا سربكي المعاوضة
 وديعة ثم مات المودع من عربيان كان الضمان عليهما فان قال الشريك الى صاحبة
 في يد شريك في مئوته لم يكن مصداقا رجل وضع عند رجل وديعة ودفعها المودع
 وحاووته وذهب الى الجمعة وبركيات الحماوت مفتوحا وامس صيا صغيرا حفظ
 حاووته وذهب الوديعة من الحماوت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 رج ان كان الصيرم، يصطاد الاشياء ويحملها لم يصير مودعا وان كان ممن لا يصبط
 ضمن. وقال القاضي الامام علي السعدي رج لم يصير على كل حال لانه ترك الوديعة في حوزة
 ولم يصير. رجل دفع الى اخر من اقال اسقوه ارضه ولا تسوار من غير سقي الرجل
 ارض الامر تم سقي ارض غيره فلما درع من السقي سرق الرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 بن الفضل رج لا يضمن الرجل لان الساو اجير ومعه وكيفما كان فالمر غير مستاجر ولا
 مستحار بل هو وديعة عنده فلما سقي به ارض غيره صار مخالفا مادام ترك الاستعمال عادت
 وديعة كما كانت. ومن حكم الوديعة والرهن انه يخرج عن الضمان اذا عاد الى الوفاء
 بخلاف الاجارة والاعارة فان فيها لا يخرج عن الضمان بترك الاستعمال. مودع غاب

عن بيته فقال له رجل اجنبا نيل في بيتك شيئا فادفع الى المفتاح حتى ارفعك سلم اليه
المفتاح فلما عاد الرجل الى بيته لم يجد الوديعة فوضعها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
بن الفضل رح لا يضمن المودع لان يدفع المفتاح اليه لم يصرا على بيته فيد الاجنبى في جهنم
ابنته بما يحزن مثلها ثم قال كنت اعرفها الامتعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
رحم الله لا يصدق في المعارة الا ان يشهد عند التجهيز انها اعاره. وقال القاضي
الامام علي السغدري رح يصدق في ذلك لانه هو الدافع فالتمليك يكون القول
قوله. قال رحمه وعندي ان كان الاب من كرام الناس واسراهم لا يغفل قوله في الاعارة
ما كان من اوساط الناس كان القول قوله. رجل جاء الى رجل برسالة من رجل آخر ان
ادفع الي هذا خمسمائة درهم فقال لا ادفعها اليك حتى اقاء في امره مواجهة ثم قال
للمرسل بعد ذلك لقيته فامرني بدفعها اليك ثم اذني ان يدفع قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل رح له ان لا يدفع الا ان يكون المارديب عليه فلا رفرم ما يدفع في ذلك
ولا يصدق في النهي بعد الاقرار بالامر وهذا يرجع الى صحة المارديب في المدينه وفساده
في الوديعة. رجل اخذ من عبده في حانوته وفي الحانوت ودائع سرقتم وخذ المولى
بعضها فادع عبده وقد اتلف البعض فاع المولى العبد وان كان صاحب الوديعة يدينه
على ان الغلام سرق الوديعة واتلفها فصاحب الوديعة بالخيار ان يراجع المبيع
واخذ الثمن وان شاء نقض البيع ثم يديعه في دينه لانه طهره الى بيعه مما مدته
وان لم يكن له دينه فله ان يحلف مولا على العلم فان حلف لا يثبت الدين وان حلف
فهو على وجهين ان اقر المشتري بذلك كان هذا وما لو ثبت الدين بالبينه هذا
وان انكر المشتري ليس لصاحب الوديعة ان ينقض البيع ولكن يأخذ الثمن من المولى
لان الدين ظهر في حق المولى دون المشتري. رجل اودع عند انسان خمسمائة درهم فافقه

الموقع منها ثلثمائة درهم ورد على صاحبها الوديعة مائة درهم ثم حلف انه لم يحبس من
الوديعة شيئا قالوا لا يكون ما شاؤ في بيته لان ما انفق صار دينا عليه بالاتفاق فلا يكون
حاسباً للوديعة. رجل استعار من رجل ذهباً فقلده صبياً فسرق قال الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن الفضل رح ان كان الصبي من لا يضبط حفظ نفسه وحفظ ما عليه وتركه
الاستعير بغير حافظ كان المستعير ضامناً. قال الشيخ الامام هكذا ذكر اس سماعه من
محمد رح في النوادر رجل استعار من رجل دابة فحضرت الصلوة مدفعها الى غيره لمساكها
فضاعت قال ان كان اشترط في اصل العارية ركوب نفسه يضمن لانه لو اعار غيره^{بغير}
. وان لم يشترط في العارية ركوب نفسه لا يضمن لانه لو اعار غيره لا يضمن وكل من له
ان يعير كان له ان يودع. ومن لم يكن له ان يعير لم يكن له ان يودع وذكر بعض الامم
السرخص رح ان المستعير لا يملك الانداع مطلقاً ولو فعل كان صاماً رجل عابث فآذ
امرأة الى القاضي واحصرت والد زوجها واخذت عليه ان للعائب وديعة في بدايه وطلت
الثقة من ذلك المال قال الشيخ الامام ابوبكر رح لعله اذا كان في يد والد الزوج درهم
او ما يصلح لفقة الزوجات من طعام او كسوة والاب مفران ذلك في يده كان للمراة ان
تطلبه وللقاضي ان يأمره بدفع ذلك اليها وليس للاب ان يدفع ذلك اليها غير ائماً
. فان دفع غير امره كان ضامناً وان انكر الاب كون ذلك المالا في يده كان القول قوله
ولا يمين لها عليه لانها تريد ان تثبت ما لا ردها عنه وانها البسنة بوكيلة عن زوجها
واما يستخلف من كان خصماً وان لم يكن الوديعة مما يصلح لفقة الزوجات فلا حصنة
بينهما. ولو كان للعائب بن علي رجل والغريم يقر بالمال والمكاح فالدين بمن له الوديعة
. تلافاه او دعوا رجلاً ما لا وقالوا لانه في رجل مناجية جميع كلنا فدفع نصيب احدهم
اليه كان ضامناً ثلثاً لا يجزئ رح لانه لا يتعين نصيبه الا بالقسمة والموقع لا يملك القسمة

. وجعلنا اودعنا رجلا نوباً وظلاً لا تدفع الا اليها جميعاً فدفع الى احدهما كان ضامناً . فان ارد
 المودع ان يخرج نفسه عن الضمان قالوا الحيلة له في ذلك ان يقول للحاضر الذي يطالب بمطالبة
 دفع الى الاول احضر خصمك حتى ادفعه اليكما ولا يقرب بالدفع الى الاول مودع مات فمات
 ورثته قد رد الوديعة في حبوته وجب الصمان تركه ولا يقبل هذا من الوديعة لانه
 مات مجهلاً فان اقامت الورثة البينة على اقرار الميت انه قال في حبوته رد الوديعة
 قبلت بقتلهم لان الثالث البينة كالنائب عما نا . ولو قال المودع لرب الوديعة قد رد
 بعض الوديعة ومات كان القول قول صاحب الوديعة في مقدار ما اخذ مع بنيه لان الوديعة
 صارت ديناً من حيث الظاهر فيكون القول قول صاحبه الوديعة في مقدار ما اخذ بنيه
 رجل سأل مال انسان فخرامه في ميته تم رد المال الى ورثته بعد موته قال الشيخ الامام
 ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى عن الدين وبقية حق الميت في مطلته اياه ولا يرجع
 له الخروج عنها الا بالنوبة والاسعفار للميت والدعاء له . رجل عنك وديعة لانساً
 وله امرأتان لكل واحدة منها ابن من غرة سبق عليهما وتسكنان معه فماتت عياله قوم
 دفعوا الى رجل دراهم ليدفع الخراج عنهم فاخذها وشدّها في منديله ووضع في كفة فدخل
 المسجد فذهبت منه الدراهم ولا يدري كيف ذهبت واصحاب المال لا يصدقونه قالوا
 لا يكون ضامناً . وهو كما لو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت ونعم القول قوله
 مع اليقين ولانما عليه . مودع قال وضعت الوديعة بين يدي ثم قتت نفسيها فماتت
 كان ضامناً ولو قال وضعت بين يدي ثم آرقا لو ان كان مالا لا يحفظ في عرصة الدار
 وعرصة الدار لا تعد حرّاً له كالحواهر والذهب يكون ضامناً ولو قال دفنت في دار
 او في كربة ونسبت موضعها لا يضمن اذا كان للكرم والدار باب لان ذلك لا يعد تضييعاً .
 وثم اذا وضع الوديعة في مكان حصين منى موضعها اختلف فيه المتأخرين والصحيح ان لا يضمن

في داري لا يضمن وان قال لا ادرى وضعت في داري او في مكان آخر كان ضامنا. امر انا وادعت
 هبة من بنات سنة فاشتغلت المرأة بشئ فوقت الهبة في الماء لاضمان عليها ولو كانت
 الهبة غصبا عند غصب والسئلة بما لها كان ضامنا والله اعلم

فصل فيما بعد تضييعا

الوديعة اذا كانت شيئا من الصوف والودع غائب تخيف عليها الفساد فان رفع الى
 القاضي يبيعه جاز ويبيع ان يرفع فان لم يرفع حتى يسد لاضمان عليه ولو كانت الوديعة
 حنطة فانسدتها الفأرة وقد اطلع على ثقب معروف فان اجر صاحب الحنطة ان هذا
 ثقب الفأرة لا يضمن. وان لم يخبر بعدما اطلع على ذلك ولم يسد مكان ضامنا. ولو كانت
 الوديعة دابة فاصابها شيء فامر الودع رجلا ليعالجها فاعالجها فطعت من ذلك فطلب
 الدابة بالخيار يضمن ايها شاء فان ضمن المستودع لا يرجع المسودع على الذي علمه اياه
 وان ضمن الذي عالجها ان كان المأمور علم وقت الامر بالعالجة ان الدابة لغير الذي فسد
 وعلم ان صاحبها لا يامر الودع لا يرجع وان لم يعلم انها لغيره او ظن انها له ان يرجع على
 الودع لانها كانت في يد الودع والدليل الملك من حيث الظاهر رجل اودع عندنا
 ثيابا وضعها الفار في حانوته وكان السلطان باخذ الناس مال وكل شهر جعلها طيفة
 عليهم فامد السلطان ثياب الوديعة من جهة الطبيعة وحمها عند من فسرقت قالوا ان
 الفار لا يقد ر على منع السلطان من دفعها لا يضمن لانه امين ويضمن المرتفع لانه مودع ^{صاحب}
 ويغير صاحب الثوب ان شاء ضمن السلطان وان شاء ضمن المرتفع والدليل الذي يضمنه
 بالفارسية ياكار اذا اخذ شيئا وهنا وهو طائع كان ضامنا وكذا الواحد بالحيانة وراهم
 وهو طائع كان ضامنا. وكذا المراف اذا كان طائعا يكون ضامنا ويصير مردونا لشهادة
 رجل في يد يسمي انسان فقال له السلطان الجائر ان لم تدفع الي هذا المال حبستك شهرا

ضربتك ضربا لا يجوز له ان يدفع المال اليه فان دفع كان ضامنا وان قال له ان لم تدفع الي لان
 اقطع يدك او اضربك خمسين سوطا فدفع اليه لا يكون ضامنا لان دفع مال الغير في الجائر
 لا يجوز الا ان يخاف تلف عضو الفرب المتوالي يخاف منه التلف . وسيأتي اناس هذا في كتاب
 الاكراه . المودع اذا قال دفعت الوديعة الى ابني وانكوا الابن ثم مات الابن فورت الاب
 مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن . اذا غاب بالمودع فطلب امرأة الغائب النفقة
 من الوديعة فنجد الوديعة ثم اتر بها وقال قد ضاعت كان ضامنا وكذلك وصي اليتام اذا اجمع
 اولياء الاسام او الجيران وقالوا للوصي اتفق مما عندك على هذا لا اطمال من مالهم فنجد
 وقال مالهم في يدي شيئا ثم اتر بشئ وقال قد ضاعت بعد الطلب كان ضامنا ولو وجد المديون
 الوديعة ثم اقام البينة عليه فلا كفاصل الجحود ان قال ليس لك عندي وديعة قلت بعينه
 ويبرأ عن الضمان . ولو قال نسيت في الجحود او قال غلطت ثم اقام البينة انه دفعها الى
 صاحبها قبل الجحود برئ . ولو قال كنت في السفينة ففرقت فناولت الوديعة انسانا فلا يصدق
 الابينة . كذلك قال . وتم الحريق في بيتي فناولت الوديعة انسانا فلا يصدق الابينة . ومن
 دفع الى رجل الف درهم وقال له ادفعها الى فلان بالري ثم مات الدافع فدفع المودع المال الى
 رجل اخرايدفعها الى فلان بالري فاحد في الطريق فلا ضمان على المودع لانه وصي الميت ولو كان
 الدافع جيا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاخر في عياله فلا ضمان عليه اذا امرت الوديعة
 من دار المودع وباب الدار مفتوح والمودع غائب عن الدار قال محمد بن سلمة رحمه الله
 كان ضامنا . قيل لو ان احب الدار دخل كومة او بستانه وهو متلازق بالدار قال ان لم يكن
 في الدار احد ولا في موضع يسمع المحس اخاف ان يكون ضامنا لان هذا تفسيح وقال ابو نصر
 اذا لم يكن اغلق الباب ففرقت منه الوديعة لا يضمن بعينه اذا كان في الدار حافظ . ويجوز ان يرد
 فلم يسمع المودع قال ابو القاسم ربح ان امكنه دفعه فلم يدفع فضمن وان لم يقدره لم يضمن ان كان

يخاف من دعوته او ضربه لا يضمن المودع اذا ربط السلسلة على عنقه خرافته في خان جحيم
ولم يقصر فخرج ضرب الوديعه بالوا ان عدها اعفالا واهلها لا كان ضامنا لا لادخل آثرينا
من داره من رجل قد دفع الوديعه الى الذي استأجر البست فان انفقته ابو بكر الخليلي رح ان كان
لكل واحد مفتاح وفلاق على حدة ضمن كما المودع الى اجنبي يسكن خارج الدار وان تم لم
كذلك واحد منهما يدخل على صاحبه بغير اسبب اذ لا يكون صامنا لانه كود سره
من في عياله امرأة عندها وديعة لاسان تحضرها العشاء قد نعت الوديعه الى جارها
فهلكت الوديعه عند الجار قال السنيخ الامام ابو بكر الخليلي رح ان لم يكن يجدها عند ابوابه
احد من يكون في عياله لا يضمن كما المودع الحزين في دار المودع كان له ان يدفع الوديعه
الى الاجنبي المودع اذا بعث الوديعه الى صاحبها على يد امسه الكثير الذي ليس في عياله
فهلكت يكون صامنا وان لم يكن الابن كبيرا الا انه لا يكون في عياله الاب فهلكت الوديعه لا يضمن
الاب لان الابن الصغير وان لم يكن في عياله الاب قد سار لاس يكون الى والدته لا يضمن
با لدفع اليه كما لو بعث الوديعه الى صاحبها على يد عبده الذي اجر من غير ماله لا يضمن
وان كان العبد في حال المستأجر يسكن معه

فصل في هلاك الوديعه بعد الطلب من صاحبها

سألت الوديعه اذا طلب الوديعه وقد صاحب العسة فقال المودع لا اسأل اليها الله
فان غير على تلك الناحية فقال المودع اغر على الوديعه ايه قال السنيخ الامام ابو بكر الخليلي
رح ان كانت الوديعه تعد من المودع لا تعد ربيلا دعهما لذلك اولسوق الوقت ولا
ضمان عليه ويكون القول قوله رجل له على رجل دين ما سأل رب الدين رجلا الى مديته
ليقبض دينه فقال المدبون دفعت الى الرسول وصدق الرسول وقال دفع المال الى
المرسل وسأله الدين ينكر وصول المال اليه قال ابو القاسم رح القول قول الرسول مع ماله

رجل أودع عنده انسان وديعة وقال له في السر من لغيرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليها الوديعة
فجاء رجل وبين تلك العلامة فلم يصدقه المودع حتى هلكت الوديعة قال ابو القاسم
لا ضمان على المودع رجل أودع وديعة وقال للمودع لا تضع وديعتي في حانوتك فانه مخوف
فوضع في الحانوت فسرت الوديعة في الليل قال الفقيه ابو جعفر ربح ان لم يكن مثله احذر
من الحانوت وليس له مكان اخر احذر من الحانوت فلا ضمان عليه وان كان غير ذلك يكون
ضامنا رجل دفع الى رجل بضاعة وقال للمستبضع ضعها في هذا العدل وأشار الى العدل
فوضعها في الحقيبة فضاعت كان ضامنا وان قال ضعها في الجوالق من غير إشارة فوضعها في
الحقيبة لا يضمن امرأه او دعت كتاب وصيتها عند رجل بحضرة زوجها وامرته ان يسلم الكتاب الى
زوجها بعد وفاتها فبرأت وارادت استرداد كتاب الوصية قال الفقيه ابو بكر الخبيزي ان كان في
الكتاب توارثها للزوج بماله او بقبض مهرها من الزوج فلمودع ان لا يدفع الكتاب اليها وان كانت
المرأة تسترد ملك نفسها بان كان العرطاس ملكا للمرأة لما رد الكتاب من ذهاب حق
الزوج فيه اعانة لها على الظلم قال الاقرئ ان الوديعة لو كانت سيفا فارادت المرأة ان
تأخذ من المودع ليفرب به رجلا ظلما فانه لا يدفع اليها لما قلنا ولو ان رجلا وضع كتابا يزيد
متوسط وامره ان يسلم الصك الى غريمه ان دفع اليه دراهم قبل ثلثة اشهر فلم يدفع المدين
اليه دراهم الا بعد سنة فجاء الطالب يريد ان يسترد الصك قالوا ان علم المتوسط ان الغريم
او حق الطالب قبل مضي المدة او بعدها فانه يدفع الصك الى المطلوب دون الطالب ثلثة اموال
رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال الى احد منا حتى نجتمع فانهم نصب اسدهم قال محمد رحمه الله
في القياس يكون ضامنا به فاذا ابو حنيفة ربح وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول ابو سفيان
امرأة قالت لاكارها لا تطرح انرا في منزلك فوضع الكار في منزله فجعلت الاكار جارية وهرب
فوقع السلطان ما كان في منزله قال الفقيه ابو بكر الخبيزي ان كان منزله قريبا من موضع البيت

فلا يمانع على الامان ولا حفظ الكدس وتخصيته يكون على الامان فاذا طرأ في موضع الكدس
 قريب من اسنود وخفت مؤنته لا يبيض رجل خامر رجلا وادعى عليه الف درهم فانكر المدعى
 عليه ثم ان المدعى عليه اخرج الفادى وضعا فزيد اسنان خيالة المدعى بالبيعة فلم يأت بالبينة
 فاسترهم المدعى عليه الدراهم والامين ان يرد عليه ثم اخرج على تلك الناحية واخرج على الالف
 قال الفقيه ابو بكر روح ان وضع المدعى والمدعى عليه الالف عند الامين لا يثبت له
 ان يدفع الى احدهما وان كان صاحب المال هو الذي وضع ضمن المودع لانه صار خاصا بالمنع
 عند عدله فوفر من الحطة الى بيت رجل وصاحبه البيت عاب وسلم الور الى امرأته وقال
 هذا المولاي بعثت له زوجك ودبعة وعامب العبد لما اخبرته المرأة وحبها بذلك لامها
 على القول وارسل الى مولاه العبد ان اعنت من جعل هذا الوتر فانه لا اقل فاحا به الى العبد
 وقال انه يكون عندك اياما ثم حمله فلا تدفع الى عبدي ذلك ثم طلب المولى واراد ان يأخذ
 فقال الربح لا دفعه الا الى العبد الذي حمله الى بيته ثم سرق الورق والوا ان كان صاحب البيت
 صدق العبد بما قال العبد انه لو لا بيعته اليك ودعه بمصر بالمع عن المولى وان لم يصدقه
 او قال لا ادري اهو مولاه العبد ام هو عصبه بد العبد او دعه لانه لا انسان اخر وتوقف
 في الحرد ليعلم ذلك لانضم مبعده عن المولى رجل او دعه عدا اسنان الف درهم ثم ان صاحب البيعة
 اقترض الوديعة من الذي فنده قال ابو جعفر في الانحرخ الالف من الوديعة حتى يصير في يد
 المستودع حتى لو هلك قل ان صلته اليها لا رخص ولان ذلك كان اصله لها
 وكذا لو قال المجمع لصاحبها انك ان اشترى الوديعة ستمائة وسبع لانه مؤمن مودع
 جلد درهم الوديعة في جيبه وجر مجلس تسوقا عايد الدراهم بعد ما سكر سرة واستقر
 او غرق قال بعضهم لانضم لا يحفظ الوديعة في موضع يحفظ مال نفسه وهو مريبه وقال بعضهم
 هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال عقله يجب لامله حفظ ما له من جأضاته ثم يخرج من الحفظ

بنفسه فيمنه مضيقا او مودعا غير . رجل حل ثياب الوديعة على دابته فنزله عن دابته فقال له
فوضع الثياب تحت جنبه ونام عليه فسرق الثياب قال ابو القاسم رح ان اراد بالمرءة يكون
ضامنا . وان نام عليها لاجل الحفظ لا يضمن . ولو كان مكان الثياب كيس فيه دراهم لا يضمن
لانه لا يضع الكيس تحت جنبه الا للحفظ . مودع قال له رب الوديعة اذا جاء اخي فرد
عليه الوديعة فلما طلب اخوه منه قال له المودع عد الى بعد ساعة لادفعها إليك فلما عاد
اليه قال انه كان هلك لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا وقال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل رح اذا طلب المودع وديعته فقال اطلبها غدا فاعيد الطلب عند
فقال قد ضاعت روى عن اصحابنا رح انه يسأل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت بعد
اقراره لا يضمن فان قال كانت ضاعت وقت اقراره لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون
ضامنا لان قوله اطلبها غدا انما يقع للشيء القائم ولو ان صاحب الوديعة طلب الوديعة
فقال المستودع لا يمكنني ان احضرها الساعة فتترك ورجع ثم هلك لا يضمن لانه لما طلب
منه الوديعة فقد عزله عن الحفظ ثم لما ترك ورجع كان ذلك ابتداء ايداع . ولو قال
احمل الى اليوم وديعته فقال افعل ولم يحمله اليه اليوم حتى مضى اليوم وهلك عند لا يضمن
لانه لا يجب على المودع حمل الوديعة الى صاحبها . رجل دفع الى دلال ثوبا لبيع فقال الله
وقع من الثوب وضاع ولا ادرى كيف ضاع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح لا يضمن
ولو قال نسيت ولا ادرى في اي هانوت وضعت يكون ضامنا . رجل اودع عنده انسان
جارية فمات المستودع قال الناطق رح ان رأوها حية بعد موته لاضمان عليه وان لم يرها
حية بعد موته فقالت ورثته قد ماتت اوردوها عليه في حيوتها وهربت لا يقبل عليهم
لانهم يدفعون الضمان عن انفسهم . ورد ابن رستم عن محمد رح رجل دفع الى رجل الف الف درهم
وبيع كل شهر باجر عشرة دراهم فان الرجل ولا يدرى ما فعل وترك رقيقا يصير المال

دينار ماله الميت ولا يقبل قوله الورثة ان اباهم قد ردها الاصحابها. وكذلك رجل دفع
ارضه لخدمة والبذر منها او من احد هاتين المزارع في الارض زرع قد حصد ولم
يعد موته قال محمد بن قيس الزرع قيمة الزرع يوم مات او مثل الطعام الذي كان فيه يوم مات.
دينار ماله الميت ولا يصدق الورثة ان اباهم قد ردها عليه الابينة. وذكره الجامع الكبير
في باب ما يقر صاحب الوديعة بقبض بعضها ما يؤيد هذا والله اعلم بالصواب

كتاب العارية

قال العلماء ونازع للمستعير ان يعير ما لا يتفاوت فيه الناس. وقال الشافعي رحمه الله ليس له
ذلك لان عنده الادارة امانة والمناجاة لا ملك الا باحة وعندنا الاعارة غليك
ولهذا لو قال لغيره ملكتك منفعة هذه الدار شهرا ولم يقل شهرا عبر عوض كانت اعارة
ذالمالك يملك التملك. ولو قال لغيره اجرتك هذا الدار شهرا من عريضة او لم يقل
شهرا لا يكون اعارة. رجل استعار من رجل شيئا فسكت المالك ذكر شمس الائمة السرخسي
رحم ان الاعارة لا تقبض بالسكوت رجل استعار من رجل دابة للحمل قال الشيخ الامام
عليه بن محمد البرزدي رحمه الله لا يعير غيره للحمل لان الناس لا يتفاوتون في الحمل. رجل استعار
من رجل دابة للركوب او ثوبا للباس ولم يذكره الا بالباس كان له ان يعير غيره للركوب
ويعير غيره للباس ويكون ذلك استعينا للراكب واللباس فان ركب هو بعد ذلك وليس
بعد ذلك قال الشيخ الامام علي بن محمد البرزدي رحمه الله اهلكك يكون ضامنا. وذكر
شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام المعروف بجواهر زاده رحمه الله لا يضمن وكذا ذلك
كلها يتفاوت الناس في الانتفاع ان استعار مطلقا كان له ان يعير غيره ولا استعار
من آخر دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بنعم ثم استعار اخر غدا الى الليل فاجابه
بنعم فان الحق يكون للسابق منها فان استعار اسعافا فاجابها جميعا رجل استعار من آخر ثوبا

غدا إلى الليل فاجابه بنعم فجاء المستعير غدا ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته
 واستعمله فخطب قال ابراهيم بن يوسف رج لا يكون منا رجل استعار من آخر ثورا غدا إلى الليل
 فاجابه بنعم ثم جاء ولم يجد المستعير صاحب الثور فاخذ الثور من امرأة واستعمله فخطب
 قالوا يكون ضامنا لان اعانة الدواب لا يكون إلى النساء وعمالهن ما كان من متاع
 البيت رجل استقرض من آخر ثورا يعني استعاره ليستعمله يوما فيعين بونه فهدك
 الثور والاستعمال لا يكون ضامنا لان هذا اعارة وليس باستقرض لئلا يحبون الاستقرض
 الحيوان ان ياخذ منه حيوانا مسهللكه وينتفع به ثم يرد عليه مثله فذلك فاسد هو
 مضمون بالمعينة رجل ارسل رجلا ليستعيره دابة من فلان إلى الحيرة فحضر الرسول
 إلى صاحب الدابة وقال ان فلانا يقول لك اعز دانتك إلى المدسه فدهها إليه
 فجاء بها الرسول ودهها إلى المرسل ثم بدا للمرسل ان يركبها إلى المدينة وهو لا يعلم
 بما قال الرسول لصاحب الدابة فركبها إلى المدينة فهلكت لاصص لان العسرادن
 صاحب الدابة وهو اعاد إلى المدينة ولا يقال ان العير وان اذن بالركوب إلى المدينة
 الا ان المستعير لم يعلم بذلك فلا يثبت الادن كما لو اذن لعبد العبد ان لا يسمع
 العبد لانا نقول ان لم يعلم المرسل فقد سمع رسوله وسمع الرسول كسمع المرسل
 وان ركبها إلى الحيرة فخطب يكون ضامنا لان العير لم يأذن للركوب إلى الحيرة واداص
 المستعير لا يرجع هو على الرسول لانه ضمن بفعله ما شرع لنفسه

فصل فيما ضمن المستعير

رجل استعار من آخر دابة ليحمل عليها مائة من من الخنطة ثم ان المستعير عت الدابة
 مع وكبله ليحمل عليها مائة من من الخنطة له فحمل الوكيل طعاما لنفسه مثل طعام
 لربله ذكر في الشركة انه لا يكون ضامنا. رجل استعار دابة ليذهب إلى مكان معلوم بدهم المكان آخر

المسافة كان ضامنا. ولو أمسك الدابة في بيته ولم يذهب فهلك الدابة كان ضامنا
 لأنه إعارها للذهاب لا للمساكنة في البيت ولو استعار من آخر قورا ليكرب أو قاله
 وعين الأرض فكرب أرضا أخرى فهلك التوراة لاستعمال كان ضامنا لأن الأرض تنقذ
 في الكواب نصح التعيين. صبي استعار من صبي آخر نأسا ونحو ذلك فاعطاء وكان الفأس
 لغير الدافع فهلك في يده الصبي المستعير فالذا كان الدافع ماذونا لا يجب الضمان على
 المستعير وإنما يجب على الدافع. وإن كان الدافع محجورا فصاحب الفأس بالخيار يضمن
 أيها شاء. رجل استعار من آخر دابة على أن يذهب بها حيث شاء ولم يسم مكانا ولا وقتا
 ولا ما يحمل عليها ولا ما يعمل بها فذهب بها المستعير إلى الحيرة أو أمسكها بالكوعة سهل
 يحمل عليها فعطبت الدابة لا يضمن في شيء من ذلك لاطلاق الإعارة وإن استعار
 دابة يوما إلى الليل ولم يسم ما يحمل عليها لا يضمن إذا هلك في اليوم أو أمسكها بعد
 اليوم فهلك ذكر في الكتاب أنه يكون ضامنا واختلف فيه المتأخرون رج قال بعضهم
 إنما يضمن إذا انتفع بها في اليوم الثاني وإن أمسكها ولم ينتفع بها لا يضمن وقال بعضهم
 هو ضامن على كل حال. وأطلق الكتاب دليل عليه. وبه أحد الشيخ الإمام شمس الأئمة
 السرخسي رحمه الله لأن الأذن بالقبض موقت بعد الوقت يكون ممسكا مال الغير فيكون
 المستعير إذا قبض حاجته بالدابة المستعارة ردّها مع عدة أو مع بعض من كان يعمل به
 فهلك لا يكون ضامنا. وكذا لو ردّها إلى عدة صاحبها عند يقوم على الدابة وقال الشيخ
 الإمام الراشد العروب خواهر زاده رحمه الله على قياس هذا يجب أن يقر إذا رد الفاسد الدابة
 المعصوبة إلى عدة صاحبها عند يقوم على الدابة ويحفظها صح رده وللمعمران يسترد
 العارية ويرجع غيرها متى شاء كانت الإعارة مقلعة أو موقفة لأنها غير لازمة بل استعارة
 من أحرار أو عالة لشيء فيها أو يعرض بها فخللا فإعارها صاحب الأرض بذلك ثم بدّل المالك

ان يأخذ الأرض كان له ذلك سواء كانت الاعارة مطلقة او موقته الا عشر سنين او ما اشبه
ذلك لا فاعيل لانمة ثم اذا كان الاعارة مطلقة فرجع العيل لا يضمن للمستعير شيئا ويكون
للمستعير غرسه وبنائه على قوله ابن ابي ليلى والشافعي رج يضمن العيل قيمة البناء والغرس
تبعتهما قاطعة يوم الاسترداد. ولو كانت الاعارة موقته بان قال صاحب الارض اعركك
هذه الارض عشرين سنة لتغرس فيها او تبني فيها ثم رجع عن الاعارة قبل مضي الوقت كان
ضامنا للمستعير قيمة البناء والاعراس قاطعة يوم الاسترداد عندنا الا ان يشاء المستعير
ان يرفع البناء والاعراس ولا يضمنه القيمة فيكون له ذلك اذا كان قطع الاشجار ورفع
البناء لا يضر بالارض فانكار يفر ذلك كان لصاحب الارض ان يتولى البناء والاعراس
بالقيمة. وعلى قوله زفرج للمستعير ان يرفع البناء والاعراس ولا يضمن صاحب الارض
كما لو كانت الاعارة مطلقة. رجل قال لغيره ابن في ارضه هذه لنفسك على ان اتركها
في يدك ابدا او قال الا وقت كذا فان لم اتركها فانا ضامن لك ما تنفق في بنائها
ويكون البناء فاذا اخرجته من الارض يضمن قيمة البناء والغرس ويكون جميع ذلك
لصاحب الارض. ولو ان رجلا اعار ارضا لغيره ما ووقت لذلك وقتا ولم يوقت
فلما تقارب الحصاد اراد ان يخرج المستعير في القياس يكون له ذلك وفي الاستحسان
لا يكون له ذلك حتى يحصد الزرع لانه المستعير لم يكن مبطلا في الزراعة فيترك الارض
في يده الى الحصاد بالاجر ويصير الاعارة اجارة. ولو ان رجلا اعار ارضا لغيره المستعير
فيها او يسكن ما بدا له على ان اخرجته فالبنا يكون له هذه اجارة فاسدة لانه شرط
البنا لنفسه عند الاخراج فكان تملك المنفعة تملكها بعض فيكون اجارة بمنزلة
ما لو قال لغيري هبتك منك هذه الدار بالف يكون بيعا وانما فسدت الاجارة لجهالة
المدة واذا مات المستعير العيل بطل الاعارة كما بطل الاجارة بموت احد المتعاقدين. واما استعار

من رجل دابة عارية موقته فلم يردّها على صاحبها بعد مضي الوقت حتى هلكت يضمن قيمتها
لأنّها عارية يكون على المستعير وموته الرد تكون عليه وفي الوديعة تكون على صاحبها
وفي الغصب تكون على الغاصب وفي الإحارة تكون على الآخر رجل أعار دابة وسعى مكانه
مطلوماً فجاءه ثم ردّها إلى المكان المأذون بهلكت يده كان ضامناً في الوديعة
إذا بس الوديعة حتى ضمن مملو هلكت يده بعد ذلك يرى عن الضمان ولا أعار
شيئاً وشرط أن تكون المستعير صامساً لما هلك يده لم يضمن هذا الضمان ولا يكون صامساً
عندنا. رجل قال لغيره أعرتني دابتيك فعقب فقال رب الدابة لامل عصنها ما كان
ركبها كان القول قول المرء ولا ضمان عليه وإن كان قد ركبها لا يصل قوله ويكون صامساً
لوجود سبب الضمان وهو استعمال دابة المرء وإن قال رب الدابة أحركتها وقال لا مل
أعرتني كان القول قول الراكب مع حمسه ولا ضمان عليه لهما تصادقا على أن الركوب
بادن المالك. رجل استعار حماراً في الرستاق إلى البلد فلما إلى البلد لم يمهله الرجوع
إلى الرستاق فوضع الحمار في يد رجل ليده به إلى الرستاق وسلم إلى صاحبه فهلك
الحمار في الطريق قالوا إن كان شرط الإعارة أن يركب المستعير بنفسه كان صامساً
بالدفع إلى غيره. وإذا استعار مطلقاً لا يكون صامساً لأنّ في الإعارة المطلقه للمستعير
أن يعير غيره سواء كانت الإعارة بما تفاوت الناس في الانتفاع كالركوب والسير
أو لا يتفاوت كسكنى الدار والحل. وكانت الإعارة لغيرك المستعير نفسه يده
إلى غيره كان ضامناً لأنّ هذا الوجه ليس له أن يعير غيره فلا يكون له أن يده إلى غيره
وهذا قول من يقول أن المستعير لا يملك الإيداع. ولو قال المعير لا يده إلى غيرك
كان ضامناً على كل حال إذا دعي إلى غيره. رجل استعار دابة ليتسرع صاردة إلى موضع كذا
فلما أسهم إلى المقبح دفعها إلى أسان ودخل ليصل سرفت الدابة قال محمد ربح لا يكون

رجل استعار رستر اللذين نسرق من الاذين لا يكون ضامنا لانه لم يترك الحفظ فان لم يصبه
 في الحائط كان ضامنا. رجل استعار دابة تنام في المغارة ومقودها في يده فجاء انسان
 يقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لانه لم يترك الحفظ ولو ان السارق
 من المقود من يده وذهب بالدابة ولم يعلم به المستعير كان ضامنا لانه اذا نام على
 وجهه يمكن من المقود من يده وهو لا يعلم به يكون مضيعا. قيل هذا اذا نام مضطجعا
 فان نام جالسا لا يضمن على كل حال لانه لو نام جالسا ولم يكن المقود في يده ولكن الدابة
 تكون بين يديه لا يضمن فنهنا اول. رجل استعار حمارا الى الطاحونة فادخله الى الربط
 الذي يكون ثمة وجعل على الباب خشبا كيلا يخرج الحمار نسرق الحمار لا يضمن لان
 ذلك حفظ وليس بتضييع. ولو استعار بقرا واستعمله ثم تركه في المسرح للرع
 فضاع ان علم ان صاحبه يرغمه يكون الثور في المسرح وحده لا يضمن وان لم يعلم بذلك
 نمن. رجل استعار من آخر ثورا فاعاره ثورا يساوي خمسين فجرح المستعير بين هذه الثور
 وبين ثور له يساوي مائة وقرنها فغضب المستعار قالوا اذا فعل مثل ما يفعله الناس
 لا يضمن والا يكون ضامنا لانه اذا فعل ما لا يفعله الناس لا يكون المعير راضيا. رجلان
 بسكنان في بيت واحد كل واحد منهما يسكن في زاوية منه فاستعار احدهما من صاحبه
 شيئا ثم طلب العارية فقال المستعير قد كنت وضعت في الطاق الذي يكون في زاويتك
 قالوا كان البيت في ايديهما لا يكون المستعير رادا ولا مضيعا فلا يكون ضامنا رجل
 دخل الحمام فسقط قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام او انكسر كوز الفخار من يده
 عنه الشرب قال الفقيه ابو بكر البلخي يجب لا يكون ضامنا. قيل هذا اذا لم يكن من سوء
 امساكه فاذ كان من سوء امساكه يكون ضامنا. رجل بعث اجير او تلميذا واستعار
 حمارا فسقطت العارية عن الحمار في الطريق قال ابو القاسم ربح ان سقطت من عنقه الاجير

كأنما لا جبر ضامن لم ينفذ الدابة لا يكون ضامنا . رجل استعار من رجل دابة فحضرت
 العلوة فذهبا إلى غيره ليسسكنها ففاعت قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل مع الكتاب
 المستعير بشرط في العارية ركوب نفسه كان ضامنا لأنه لا يملك الاعارة في هذا الوجه فلا يملك
 الإيداع . وأن لم يكن كذلك لا يضمن لان يملك الاعارة في هذا الوجه فيملك الإيداع وذكر محمد
 بن في السيران المستعير إذا أودع عند من ليس في عياله كان ضامنا وإسلام

فصل في المستعير إذا لم يدفع بعد الطلب

رجل استعار من رجل ثوبا ثم طلب العير أن يرد فقال المستعير نعم هو إذا دفعه إليك
 ثم فرط في الدفع حتى مضى شهر فسرقت من المستعير قالوا إن كان عاجزا عن الرد وقت الطلب
 لا ضمان عليه . وإن كان المستعير قادرا على الرد فان أظهر العير السخط والكراهة في الأساس
 ضمن المستعير . وكذا إذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يقبض بالشك وإن صرح
 بالرضا لا يضمن المستعير . ولو استعار كتابا ففضاع ثم جاء صاحب الكتاب وطلبه بالرد
 فلم يجبه بالضياع ووعده الرد ثم أخبر بالضياع قال بعضهم إن لم يكن آيسا من وجوده
 لا ضمان عليه . وإن كان آيسا من وجوده يكون ضامنا . وفي الكتاب قال يكون ضامنا لا يقبل
 دعوى الضياع منه لأنه من ناقض . امرأة استعارت سراويل لللبس فلبست وهي تمتنع
 فزلفت رجلها فتخزق السراويل لا ضمان عليها لأنها غير مضمعة . رجل باع من آخر عصير العار
 البائع حمارة ليحبل العصير فلما حمل وأراد سوق الحمار قال له البائع خذ عذره وسقه
 كذلك ولا تخل عنه فإنه لا يتمسك إلا هكذا فقال المشتري نعم فآخذ عذره ثم خلا عنه
 بعد ساعة وترك العذار فأسرع في الشيء فسقط وانكسر الحمار كان ضامنا لأنه شرط شرط
 مفيدا فإذا خالفه صار غاصبا . وكذا لو أعار رجلا شيئا وقال له لا تدفعه إلى غيرك فمدحه وهلك
 عند الثالثة قال الفقيه أبو جعفر ربح ضمن المستعير لأنه دفع بغير إذنه . وقال بعضهم

ان كان شيئاً لا يختلف الناس في الانتفاع به لا يضمن . وليس لوالد الصغير ان يعير شيئاً من مال ولده الصغير الماذون فان فعل فهلك كان ضامناً . والعبي الماذون اذا اعطوا له صحت الاعارة . رجل استعار من رجل ثوراً فقال له المير اعطيك غداً طعاماً كان الغد اخذ المستعير الثور من بيته عند غيبته واستعمله ومات في يده كان ضامناً لانه اخذ بغير اذنه وقد مر من قبل هذا . اذا استعار من اخر ثوراً غداً فاجابه صاحب الثور بنعم ثم جاء المستعير غداً ولم يجد صاحب الثور فاخذ الثور من بيته واستعمله فهلك قال ابراهيم بن يوسف رج لا يضمن لانه ثمة اخذ الثور من بيته غداً وكان صاحب الثور اجابه بنعم غداً وهما قال صاحب الثور اعطيك غداً وعد له الاعطاء وما اعاده . رجل رهن عند رجل خاتماً وقال للمرتفع تختم فتختم فهلك الخاتم عند لا يهلك بالدين ويكون الدين على حاله لانه اعاره اعرارية . ولو انه تختم ثم اخرج الخاتم من اصبعه تختم فهلك بالدين لانه عاده رهننا قالوا هذا اذا امره ان يتختم في خصمه وان امره ان يتختم في السبابة فهلك حالة التختم يهلك بالدين لان هذا امر بالمحفظ لا بالانتفاع به فلا يخرج من ان يكون رهننا . ولو امره ان يتختم به في الختم يجعل الفص من جانب الكف فجعل الفص من الخارج على ظهر الاصبع كان اعاده وهو وما لو امره بان يتختم به في الختم ولم يأمره ان يجعل الفص في جانب الكف سواء ويكون اعاده هو الصحيح . رجل قال لغيره من غير ان يستعيره خذ عدي هذا واستخدمه بكون ذلك وديعه ويكون لاطعام العبد على مولاه . ولو استعار رجل من رجل عبداً لاطعام العبد يكون على المستعير لان نفقة المستعار تكون على المستعير . رجل استمد من محبرة رجل بغير اذنه قال الفقيه عبدالله ابو بكر البجلي رح رأيت عبدالله المروزي قال رأيت عبداً لله بن المبارك رح يستمد من محبرة غيره ولا يستأذنه . وعن ابن المبارك رح ان رجلاً استأذنه ان يستمد من محبرة

غير فقال ما هذا الورع البارد. وعن سفيان الثوري رحمه الله أنه سئل عن هذا فقال هو
 ما لا خير فليستأذنه. قال الفقيه أبو الليث رحمه الله أن استأذنه فحس وإن لم يستأذنه
 ولكنه يعلم أنه يريد أن يستقدم من محبته فإن لم يأذن ولم ينه فلا بأس ولو أنه استقدم
 منه من غير أن يتكلم ولا أشار إليه بشيء فلا حرج له ذلك إلا أن يكون بينهما انبساط
 فلا بأس به. رجل دفع إلى رجل سكرالينشره قال أبو بكر البلخي رحمه الله ليس له أن يحبس نفسه
 شيئاً ولا أن يدفع إلى غيره ليشتره فإن نشره كما أمره ليس له أن يلتقط منه وهو كما لو دفع
 إلى رجل درهما ليفزقه على الفقراء ليس له أن يأخذ منه لنفسه وإن كان فقيراً قال الفقيه
 أبو الليث رحمه الله هذا هو القياس ولكن لا يأخذ بهذا لأن النشر لا ماحة وبناء لا ماحة
 على السهولة لا على الاستقصاء فلا أمره أن يشتره ما كان له أباح له أن يلتقط وإن يحبس
 نفسه مقدار ما يحبس به الناس. رجل قال أبيع حطتك في حل في ساعة أو قال جعلتك
 في حل في الدنيا قال أبو بكر البلخي رحمه الله يصير في حل في الدارين ولو قال لا أخاصمك ولا أطالبك
 ليس هذا بشيء وحقه على حاله. رجل بنى داراً عارية حائطاً بالرهص واستاجر الأجراء
 بمئة دينار درهما للسنة ثم أراد أن يسترد الدار وكان بناء من تراب صاحب الدار والحائط
 قبة ما دام قائماً وإذا هدم لم يكن للتراب قيمة فإذا أراد العيران يسترد الدار فقال
 له المستعير رد على نفقتك هذا الحائط ولا أهدمه قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله ليس للمستعير
 هدمه ولا له أن يرجع بما انعق في العارة أراد به إذا انعق بغير إذن صاحب الدار فليس له
 أن يهدمه إذا كان بناء من تراب صاحب الدار لأنه لو هدم يكون حقه في التراب والتراب
 ملك صاحب الأرض. رجل دخل كرم صديق له وتناول شيئاً بغير أمره قال نصيرج إن كان
 يعلم أن صاحب الكرم لو علم بذلك لا يبال ولا يمنع أجرة ولا بأس به. رجل استعار كتاباً
 ليقرأ فوجد في الكتاب خطأً أن علم أن صاحب الكتاب يكره إحصاءه بغيره لها لا يحل

لأنه قصره في ملك الغير بغير إذنه. وأن علم أنه لا يله أصله فإن أصله جازل لأنه مباحوث
 دلالة ولو لم يصلح لا يكون أمثالاً لأن الإصلاح ليس بواجب عليه رجل قال لغيره اجزءاً وبنتك
 نسيخين أو قال الفرسخين عن محمد بن أنه قال له فرسخان ذاهبا وجائيا استحسنانا. قال ^{لك} ذلك
 كل عبارة تكون في المصنوع التشبيع في المجازة. وفي القياس هو على الذهاب خاصة ليس له
 أن يرجع عليها. وعن أبي يوسف رج إذا استعار دابة إلى موضع كذا كان له أن يذهب عليها
 ويحج ويغيرها غيره. وأن كم يسم لها موضعها ليس له أن يخرج بها من المصنوع رجل استعار من
 رجالة لنزع ابنه فأنضته فلما صار إلى صبي لا يأخذ إلا معها قال له المعير رد على
 خادقته قال أبو يوسف رج ليس له ذلك وله أجر مثل خادقته إلى أن يطعم الصبي. وكان أبو
 استعار من رجل رساليعر عليه فأعاره أيام أربعة. ثم لقيه بعد شهرين في بلاد المسلمين
 فأراد أخذه كان له ذلك. وإن لقيه في بلاد الشرك في موضع لا يقدر على الكراء كان المستعير
 أن لا يدعه إليه لأن هذا ضرر به. وعلى المستعير أجر مثل الفرس من الموضع الذي طلب صاحبه
 إلى أدنى الموضع الذي يجد فيه كراء أو شراء. رجل قال لغيره قد حملتك على هذا قال أبة قال
 أبو يوسف رج هو عارة وكذا لو قال حملتك عليها في سبيل الله تعالى رجل استعار رجلاً
 أو نسطاطاً وهو من المرفس فربها ففعلك عن أبي يوسف رج هو عارة وأنه لا يكون ضامناً
 ولو استعار ثوباً أو عمامة أو سيفاً صافيه كان ضامناً. رجل قال لغيره هذه الدابة منك منحة
 ودفعها إليه عن محمد بن أبي حنيفة رج أن هذه عارة وأما المنحة سكنهاها. وكذا كنت
 منحة الأرض زراعتها ولا شيء يحتاج إلى منفعة كخدمة العبد وزراعة الأرض وليس
 الثوب وركوب الدابة ولو استعار ثوباً ليسطه فوقع عليه من يده شيء أو غر فوقع عليه
 ففقر أن لا يكون ضامناً والله أعلم بالصواب وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه أجمعين.

كتاب اللقطة

رفع اللقطة لصاحبها افضل من تركها عند عامة العلماء رج وقال بعضهم يحل ومنها
وتركها افضل. وقالت التقشفة لا يحل ربحها. والصحيح قول علمائنا رج خصوصاً في ما
سواء كانت اللقطة دراهم أو دنانير أو عرضاً أو شاة أو حماراً أو غلاً أو زبياً أو لا وقاله
الشافعي رج في الغل والحمار والعريس والأبل الترك افضل. وهذا إذا كان في العراء وانما
في القرية فترك الدابة افضل. وأما رج اللقطة يعرفها فنقول التقطت لقطة أو وجدته
ضالّة أو عثدي شيء من سمعته بطلب دلوه يحل وأحتكف الرواية بسمعة العريف
قال محمد رج في الكتاب يعرفها حولا ولم يفصل بين ما إذا كانت اللقطة غلبلة أو كثيرة
وعن أبي حنيفة رج رايته مائة درهم أو مائتي درهم ما وقعها يعرفها
حولا. وإذا كانت أقل من مائة درهم عشرة. رايته ما وقعها يعرفها شاة أو كتاب أو
من عشرة دراهم يعرفها ثلثة أيام. عثره رواية الكافي عشرة ما وقعها يعرفها حولا وإن
أقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى. وقال بعضهم إلى خمسة يحفظها أو واحد أو من
الخمس إلى العشر يحفظها أو ما زاد عشرة إلى خمس يحفظها خمسة إلى الخمس العشرة يعرفها أو ما زاد
إلى المائتين يحفظها ستة أشهر. وفي المائتين إلى ألف أو أكثر يحفظها سنة وإن حصل
في الدرهم الواحد يحفظ ثلثة أيام. وفي الدنانير صاعداً يحفظ يوماً يعرفه. وإذا كانت
دون ذلك ينظر بحسب ويسرته ثم يصدق. وقال الشيخ الإمام لأهل شمس الأئمة أبو بكر
محمد بن اسمعيل السرخسي رج ليس في هذا نقد بل لازم بل نفوذ ذلك إلى راي الملقط يعرف
إلى أن يغلب على رأيه أن صاحبه لا يطلبه بعد ذلك. فبعد ذلك والقليل إن شاء صاحبا
دفع إليه. وإن لم يجد فهو بالخيار إن شاء أمسكها حتى يحسبها وإن شاء تصدق بها
فإن تصدق بها فمها كان صاحبا بالخيار إن شاء أجاز الصدقة ويكون التواكب
وإن لم يجر الصدقة فإن كانت اللقطة فائدة من الفقير أمدها من الغني وإن لم يكن

قائمه مما يملكه الجيارا فساد من الفقير وان شاء ضمن الملتقط وايضا ضمن لا يرجع على صاحبه
 بشئ. فان ضمن الملتقط ملكها الملتقط من وقت الاخذ فيكون الثواب له وان اراد الملتقط
 صرف اللقطة الى نفسه فهو على وجهه. ان كانت اللقطة شيئا لا يظلمها صاحبها مالاً
 وقشور الرمان فهو على وجهه. ان وحدها الملتقط غير مجمعة كان له ان يستغنى بها.
 وان اراد صاحبها ان يأخذ من الملتقط بعد ما جمعها كان له ان يأخذها لاه وبعد عين ماله
 وان كان الملتقط وحدها جملة مجمعة ليس له ان يستغنى بها قبل التعريف لان الظاهر
 انها سقطت من صاحبها ولم يبقها. ولو كاتب اللقطة شيئا يظلمها صاحبها اراد الملتقط
 ان يصرفها الى نفسه بعد ما عرفها مده التعريف فهو على وجهه ان كان الملتقط غنياً لا يحمل
 ذلك عند اسواء عمل ذلك امر القاضى او عبر امره. وان كان الملتقط فقيراً اذن له القاضى
 بان ينفعها على نفسه يحمل له ان ينفق ولا يحمل عبر امر القاضى عند عامة العلماء راجع. وقال
 بشرح يحمل فاقاب للقطه شيئاً اذا مضى عليها يوم او يومين يفسد فان كان قليلاً نحو
 حب العنب ومثلها ياكلها من ساعتها عينا كان او فقيراً. وان كان كثيراً يبيعها بامر القاضى
 ويحفظ ثمنها. وكاتب اللقطة مما يحتاج الى النفقة ان كان شيئاً يمكن اجارته بواجره
 بامر القاضى وينفق عليها من الاجر. وان كان مما لا يمكن اجارته يبيعها بامر القاضى وينفق عليها
 من الثمن فان آمن عليها من مان نفسه فان فعل ذلك بامر القاضى يرجع على صاحبه وبغير
 امر القاضى لا يرجع وينفق للملتقط ان يشهد عند رفع اللقطة انه يدفعها الى صاحبها فان
 اشهد كانت اللقطة امانة في يده وان لم يشهد كان غاصباً في قوله اي حيفه ومحمد راجع
 ويذكر قول ابي يوسف راجع امانه على كل حال اذا لم يكن من قصد الحفظ لنفسه ولا يضر
 الملتقط الا بالسعدى عليها او بالنع عند الطلب هذا اذا امكده ان يشهد فان لم يجد
 احداً يشهد عند الودع او غاف انه لو اشهد عند الرفع مأخذ منه ظالم فترد الاستهارة لا يكون

ضامنا وان وجد من يشهد لم يشهد حتى حاوره من لانه ترك الاشهاد مع القدرة
 عليه. ويجوز في لقطه واشهد فجار رجل وادعى انما له وذكر وزبها وكيلاها وعددها
 وكل علامة كانت بها فاضاب جميع ذلك فلم يدفع اليه الملتقط وطلب النية عندها
 لايجز الملتقط على الدفع اليه وعلى قوله ما لك رم عمر على الدفع الى الجبل. ولقد فقهنا اليه
 بالحلقة تم حاورا قدام النسب انما له وان كانت اللقطة فائمة في يد الاول يأخذها
 صاحبها منه اذا قدر ولا شئ على احد وان كانت هائلة او من عدد على احدها نصا
 بالخيار ان شاء من الاخذ وان شاء من الدفع وذكر في الكتاب انما الملتقط
 دفع بقضاء القاص لا ضمان عليه وان كان الدفع غير قضاوي من عملات في المارية
 كان اربعة ان يبيع ساعة وسارة ويحمل عن ذلك في هذه عم او غير مجتمع في مكان
 ويجمع من غيرها واحتياها في ذلك المكان فجار اسان درج ذلك قايوا انكار ارباب
 النعم هيو المراض لحجم ندها وخاتما اريشون في ذلك فكل ذلك ان يكون بسم
 ولايجوز لغيرهم ان يبيع ذلك. وروى هشام بن محمد ان اذا جمع بين يديه
 في الخان وترك صاحب يداه وذهب ان ذلك كونه من احدها لا صاحب الخان
 حطب وصد يداه ان لم يكن له قيمة فهو حلال لو اخذه. وان كانت له قيمة يكون
 لقطه وحكم اللقطة معلوم النجاج والكسرى اذا كان في يده حاورا لوالجور احده
 وان كثر لان هذا مما يفسد لو ترك. ولو وجد حرة ثم اخرى ثم اخرى حتى بلغ عشرة
 واحد وله قيمة فان وجد الكل في موضع واحد في لقطه لان لها قيمة وان احدها
 في مواضع متفرقة تكلموا فيه والصحيح انها بجملة اللقطة. بخلاف الواو اذا وجدها
 متفرقة ويكون لها قيمة فانها يجوز احدها لان الواو مما يركب عادة فيصير عملة
 المباح ولا كذلك الجوز حتى لو وجد الجوز تحت الانتجار ويتركها صاحبها فانها تكون

بمنزلة النواة. وحل بمزج أيام الصيف بثمار ساقطة تحت الأشجار قالوا كان ذلك والمصر
لا يسعه ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك نصا او دلالة لان في
المصر لا يكون مباحا ذلك عادة. وان كان في الحائط فان كان الثمار مما يتبع ولا تقسك المحر
واللوز لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم بالاذن. وان كان الثمار مما لا يتبع اختلفوا فيه
قال بعضهم لا يسعه ان يأخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك. وقال بعضهم لا بأس
اذا لم يعلم الشيء مباحا او دلالة او عادة وعليه الاعتماد. وان كان ذلك في الرساتيق
التي يقال لها سراسنة. فان كان ذلك من الثمار التي تتبع لا يصح ان يأخذ الا ان يعلم
الاذن. وان كان من الثمار التي لا تتبع اتفقوا على انه يسعه ان يأخذ ما لم يعلم الشيء هذا
في الثمار الساقطة تحت الأشجار وان كانت على الأشجار ما لا وصل ان لا يأخذ وهو موضح ما
ما لم يؤذن الا ان يكون ذلك في موضع كثير الثمار يعلم انهم لا يتحقق في ذلك
فيسعه ان يأكل ولا يسعه ان يحمل وادأ وحده الطريق اوراق شجرة يتفتح به نحو
ورق النوت ونحو مما يربط به دود القرفان كان كثيرا له قيمة ليس له ان يأخذ وان اخذ
كان ضامنا وان كان ورقا لا يتبع به كان له ان يأخذ المارعة اذا التفت السائل بعدا
حصد الدرع وجمعه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح يكون ذلك له خاصة
لانه لو لم يلتقطها المارعة لا يلتقطها صاحب الارض واما يلتقطها العراء فهو مباح له
التوب الخلق اذ ارماء صاحبه والنواة ومنه من ربحها الرابح كان هو اولى وان لم يربح
كان لغيره ان يربح من ثمرتها شيء من المطايح فاسمها الناس قال الفقيه
ابو بكر الخبيز رح اذا تركها صاحبها لياخذ من ثمرها فلا بأس به كما لو ربح الدرع
وترك في الارض سائل ليلتقطها الناس رجل سب دابته فاحذها غيره واصطلمها
قال الناطق رح ان كان المالك قاله عند النسيب جعلتها لغيره لم يكن لصاحبها

ان يأخذها لانه امام التملك وان لم يكن قال كان له ان يسترجعها لانهم جميع التملك
 وكذا الرجل اذا ارسل صيده فهو بمنزلة الدابة الى سبها وان اختلف الاخذ والقبض
 فقالوا الاخذ لصاحبها فذلك عند التسيب في لسان واحد ها وانكر صاحبها ذلك يقول
 كان القول قول صاحبها مع الحي لانه يكرها بركة التملك ولو سب دابته فاحدها
 انسان واصحها ولم يقل صاحبها عند التسيب في لسان واحد ها كان لصاحبها ان يكرها
 وان قال صاحبها عند التسيب من شاء فلما احدها فان لم يقل ذلك لقوم معلومين
 قالوا كان لصاحبها ان يأمر ولا يملكها الا بعد وان قال ذلك لقوم معلومين فهو لسان واحد
 استحسانا وبطريق هذا ما ذكر محمد بن زكريا في السير الكبير رجل قال لمجاعة حاربي في هذا
 امدها منكم من شاء فلما احدها يقول ذلك تملكها لسان واحد ها رجل التقط لقطعة لغيرها
 ثم اعادها الى المكان الذي وجدها فيه ذكره الكتاب انه برأ عن الصان ولم يفصل
 به ما اذا تحول عن ذلك المكان ثم اعادها اليه من ما اذا اعادها الى ان تحول
 قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذا اعادها الى محله ما اذا اعادها الى محله يكون
 حاصرا والله انما حكم السهم في حقه ان يحصر هذا اذا احدها المقتطعة لغيرها اذا اعادها
 ليأكلها لا يبرأ عن الصان ما لم يدع الى صاحبها لانه اذا احدها لأكلمها كان عاصيا بالاص
 لا يبرأ الا بالرد على المالك من محله وتل على قوله روح برأ عن الصان وهو كماله
 كانت دابة فركبها ثم برز عنها وتركها في مكانها على قوله الى يوسف روح يكون حاصرا على
 قوله روح لا يكون حاصرا وكذا لو برع حائما من اصبع ما ثم اعاد الى اصبعه بعدما
 اشتبه ثم نام فهو على هذا الخلاف ولو اعاد الى اصبعه قبل ان يشتبه من ملك النومة
 برأ عن الصان في قوله ومهما اذا كانت المقتطعة ما فليسه ثم برع واعاد
 الى مكانه فهو على هذا الخلاف وهذا اذا ليس كما فليسه ذلك انشود بما فاما اذا كان

بشيء آخر فوضع على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا لانه حفظ وليس باستعمال. وكذا
الاختلاف في الخاتم فيما اذا لبس في المختصر يستوي فيه المعنى وليس استعمالا اما اذا لبسه
في اصبع اخرى ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم. وان لبسه في ضمير على خاتمها نكاحا
الرجل معروفا يتختم بها تخمين فهو على هذا الخلاف والا فلا يكون ضامنا في قولهم اذا اعاده
الى مكانه قبل التحول. ومنها اذا تقلد بسيف ثم نزع واعاده الى مكانه فهو على هذا الخلاف
وكذا لو كان متقلدا بسيف فتقلد بهذا السيف كان ذلك استعمالا وان كان متقلدا
بسيفين فتقلد بهذا السيف ايضا ثم اعاده الى مكانه لا يكون ضامنا في قولهم. وفتح
باب القفص فطار الطير وفتح باب اصطبل فذهبت الدابة او حل قيد دابة فذهب
الدابة او حل قيد عبد فابى العبد قال ابو حنيفة وابو يوسف رجلا ضمان عليه
كيفما كان ذهبت في فرد ذلك او بعد ذلك. وقال محمد رجلا يضمن في الاحوال كلها
وقال الشافعي رجلا ان ذهبت في فوره يضمن وان ذهبت بعد ما مكثت ساعة ثم
والسارق اذا فتح باب الربط فخرجت الدابة لا بسوقه لا يقطع. ولو ساق الحمار
يقطع. ولو قطع حل قيد بل فسقط القيد بل وانكسر وفتح رقب انسان او شقه
فسال ما فيه ضمن في قولهم. وكذا لو كان ما فيه جامدا اذ اب وسال بعد ما شق
كان ضامنا. سكران هو ذاهب العقل نام في الطريق فوقع ثوبه في الطريق فجاء رجل
واخذ ثوبه ليحفظه لاضمان عليه لان ذلك الثوب بمنزلة اللقطة واخذ الثوب
من تحت رأسه والخاتم من يده او كيسا من وسطه او درهما من كفه وهو يخاف
ضياعه فاخذه ليحفظه كان ضامنا لان السكران حافظ لما معه لان الناس يخافون
منه. اذا اجتمع في الطاحونة من دقان الطحن قال بعضهم يكون ذلك لصاحب
الطاحونة. وقال بعضهم ليس له ذلك وهذا احسن ويكون ذلك لمن سبق يده

اليه بالرفع وما آجتماع الدهانين في اناتهم من الدهن يقطر من الاوقية فهو على وجهين امكن ان الدهن يسيل من خارج الاوقية فذلك يكون للدهان لان ذلك ليس بمبيع. وان كان الدهن يسيل من داخل الاوقية او من الداخل والخارج. ولا يعلم فان زاد الدهان لكل مشتر شيئا فما يقطر يطيب للدهان وان لم يزد لا يطيب ويتصدق به ولا ينتفع به الا ان يكون محتاجا لان ذلك بمنزلة اللقطة فيكون حكمه حكم اللقطة. قوم اصابوا بعير امدا بوحاة طريق البادية ان وقع في ظنهم ان صاحبا باعه للناس لا بأس باخذه واكله رجل ذبح بعير له واذن بانتهابها لاجل ذلك روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذلك. رجل نشر سكراف وقع في حجر رجل فاحذه. رجل اخر منه جازله ان يأخذ اذالم يكن صاحب الحجر فتح الحجر ليقع فيه السكر وان كان فتح ليقع فيه السكر فاحذه غيره لا يكون الماخوذ للأخذ لانه صار ملكا لمن وقع في حجره. ولو دفع الى رجل دراهم وامره ان ينشر عرس او نحو فنشرها ليس له ان يلتقطها. ولو دفع المامور في غيره لينشر لم يكن للمامور ان يدفع الى غيره ولا ان يحبس شيئا لنفسه وفي السكر له ان يحبسه وله ان يدفع الى غيره لينشر وبعد ما نزل الثاني كان للمامور ان يلتقط. رجل وضع طستاً على سطح فاجتمع فيه ماء المطر فجاء رجل ودفع ذلك الماء فان كان صاحب الطست وضعه لذلك كان الماء له وليس لغيره ان يرفع كن عصب شبكة متعلق بها صيد فان الصيد يكون لصاحب الشبكة وان لم يكن صاحب الطست وضع الطست ليجمع فيه الماء فن رفع ذلك الماء يكون له وجلان لكل واحد منهما مثلية فاخذ احدهما من مثلية صاحبه ثلجا فوضعه في مثلية نفسه فان كانما حبس الثابة الاولى اتخذه موضعها ليجتمع فيه الثلج من غير ان يحتاج الى ان يجمع فيه كما في ثلجها المثلية الاولى وله ان يأخذ من مثلية الاخذ ان لم يكن الاخذ خلطه بغيره فان كان الاخذ

خلط بغيره كان المأخوذ منه ان يأخذ قيمة المأخوذ . وان كان المأخوذ منه لم يتخذ موضعاً
 ليجتمع فيه الثلج بل كان في ملكه موضع يجتمع فيه الثلج لا يصنع احد فان اخذ الاخذ الثلج
 من الحيز الذي في يد صاحبه لا من الثلجة فهو له . وان اخذ من الثلجة يكون غاصباً
 فيرد على المأخوذ منه عين ثلجه ان لم يكن خلط بثلجه وان كان خلط كان عليه قيمته ولا
 دخل ارض اقوام يجمع السرقين والشوك قال الفقيه ابو جعفر روح هذا شيء يجري فيه
 الاباحة دون الشئ والفضة ارجوان لا بأس به . كذا الرجل اذا دخل ارض رجل
 للاحتشاش والتقاط السنابل ان تركها صاحبها لان تركه يكون لاباحة قيل له فان كانت
 الارض لليتامى يجوز ان يترك هناك فيلتقطه الناس قال ان كانت السنابل بحيث
 لو استاجر على جمع ذلك اجير يبق للصبية بعد اجرة الاجير شيئاً طاهر لا يجوز تركه وان كان
 لا يفضل منه او يفضل شيئاً قليل لا يقصد . ولا بأس بتركه ولا بأس لغزوا ، لتقط رجل قاطع داراً
 سنين معلومة فسكنها واجتمع فيها سرقين كثيره وقد جمعها القاطع قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل روح يكون السرقين لمن هباً مكانه فان لم يفعل ذلك
 واحد منهما فيمن سبق برفعها . وقال القاضي امام علي السعدي روح هـ لمن سبق يده
 اليها وان لم يهـ مكاناً حتى قال لو ان رجلاً ضرب حائطاً وجعل موضعاً يجتمع فيه الدواب
 فسرقينها لمن سبق يده اليها . بخلاف من نصب شبكة فان صاحب الشبكة يكون اولاً لان
 هناك ما اعترض على فعل صاحب الشبكة فعل معتبر لانه لا عمرة بفعل الصيد اما هنا اعترض
 على فعله فعل معتبر وهو ادخال صاحب الدواب دوابه في هذا الموضع وكان ينبغي ان يكون
 صاحب الدواب اولاً بسرقة الدواب لان الناس ما تعارفوا بملكها فيكون لمن سبق
 يده اليها بالرفع . رجل له دار يوارها فجاء انسان بابلاً واناخ في داره واجتمع من ذلك
 بعر كثير قالوا ان ترك صاحب الدار على وجوه الاباحة ولم يكن من رأيه ان يجمع فكل من

أخذه نفرا ولما به لانه مباح. وأن كان من رائج صاحب الدار في جميع السنين والبيع
فصاحب الدار ولو لانه اعد الدار للاحرار وقد دكونا رواية هشام ربح في سرقين
الدابة اذا اجتمع في الخفاف. ساحة بيضاء يطرح اصحاب السكة فيها التراب والسرقين
والرماد فاجتمع من ذلك شئ كثير قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن العصل رحمه الله
ان كان اصحاب السكة طر حوها على وجه الرمي والامانة وكان صاحب الساحة هي الساحة
لذلك يكون ذلك له وان كان لم يهيئ الساحة لذلك فهي لمن سقت يد اليها بالربح
وقال القاضي الامام علي السعدي ربح من ربح وما قال من نصيبه المكان فليس
بشئ حمائم ربح دخل دار رجل ورجل فيها حمائم اخر واحده قالوا ان كان صاحب الدار
رد الباب وسد الكوة فهو لصاحب الدار لانه احرره فملكه وان لم يفعل صاحب الدار
ذلك فهو لمن اخذه لانه مباح لم يملكه صاحب الدار ولو كان له سهام بها، حرام حر
وفرخ فالفرخ يكون لصاحب الانثى لانه تبع ملكه. ويكره امساك الحمامات ان كان
يفرض الناس روى ان بعض الخلفاء رأى عمة حماما تتبرأ من الحمامة واخرج الى
الحل ودعى الكل وتصدق لحمه واعطى كل حمام درهمين رجل اخذ روح الحمام في
قرية منع ان يحفظها ومسلها وعلفها ولاية بها عر علف كذا تنص به الناس
وان احتلظ بها حمام اهل القرية لا يبيع له ان مأخذ فان احده يطلب صاحبه ويرد
لانه بمنزلة اللقطة والمائة. وان لم يأخذ وفرخ عده فان كانت الام عريضة
لا يتعرض لغيره. لانه ملك الغير وان كانت الالة لصاحب العوج والعرب دكونا الفرخ
يكون له. وكذا ليس وان لم يعلم ان في روحه عريسا قالوا لا شئ عليه ان يراه
لان الاصل عدمه لعرب. رجل وجد عريسا لقطه لعربا ولم يجد صاحبها وهو نفس
ساعها وانفق الثمن على نفسه ثم اصاب ما لا قالوا لا يجب عليه ان يتصدق على الفقراء

بمثل ما افق على نفسه. امرأة وضعت ملاقاتها فجاءت امرأة اخرى وضعت ملاقاتها ثم
جاءت الاولى واخذت ملاء الثانية وذهبت لا ينبغي الثانية ان تنتفع بملاء الاولى
لانه انتفاع بملك الغير فان ارادت ان تنتفع بها قالوا ينبغي ان تصدق هي بهذه
الملاء على ابنتها ان كانت فقيرة على نية ان يكون الثواب لصاحبها ان رضى ثم تهب
الابنة الملاء منها فيسعرها الانتفاع بها لانها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها التصدق
وان كانت غنية لا يحمل لها الانتفاع بها. وكذا الجواب في الكلب اذا سرق وترك له
عوض. رجل التقط لقطة فضاغت منه وجدها في يد غيره فلا خصومة بينه وبين
ذلك الرجل. بخلاف الوديعة فان في الوديعة يكون للمودع ان يأخذها من الثاني
لان في اللقطة الثاني كالاول في ولاية اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات
اليده على الوديعة. رجل اخذ شاة او بعيرا فامر القاض بان ينطق عليها ثم هلك
الدابة كان له ان يرجع على صاحبها بما افق عليها لان الاتفاق بامر القاض كالاتفاق
بامر المالك. رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وخلف ما يساوي
خمس دراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له ان يتصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس
بمنزلة اللقطة. رجل غاب وجعل داره في يد رجل ليعرها ودفع اليه ما لا يحفظ ثم فقد
الدافع فله ان يحفظ المال وليس له ان يعمر الدار الا باذن الحاكم لان حال الغائب
غير معلوم يحتمل انه مات فينزل الوكيل ولا يكون الرجل وصيا. رجل التقط لقطة
فهلك عنده فان كان الملتقط حين اخذها قال انما اخذتها لاردها على اهلها
وشهد شاهدان على مقالته لا يكون ضامنا وان لم يكن له على ذلك بيينة وصده
صاحبها في ذلك فذلك. وان كذبه اختلفوا فيه. قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله
هو ضامن. وقال ابو يوسف رج لا يكون ضامنا وعليه اليمين بانسه ما اخذها الا ليعرفها

هذا ما اتفقا على كونه بقطة . وإن اختلفا في كونها لقطة قال صاحب المال اخذتها
غصبا وقال الملتقط كانت لقطة وقد اخذتها لك كان الملتقط ضامنا لقوله جميعا .
الملتقط اذا اقر بلقطة لرجل واقام رجل اخر البيعة انها له يقض بها لصاحب البيعة
فان اقر بها لرجل ودفعها اليه فاستهلكها ثم اقام اخر البيعة انها له فان كان دفع الى
الاول بقضاء وبغير قضاء كان لصاحب البيعة ان يضمن القابض لانه قرض ماله
بغير اذنه عن اختياره يكون عمولة غاصب الغاصب واذا ضمنه من اذنه لا يرجع
هو على المقر كغاصب الغاصب اذا ضمن لا يرجع على الغاصب وان احدث به حب البيعة
تضمن الداع فان كان الداع بغير قضاء كان له ان يضمنه وان كان الداع نفسا ولم يذكر
في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون المسئلة على الاختلاف على قول ابي سعيد لم يسر له
ذلك وعلى قول محمد يرجع له ذلك

كتاب _____ اللقط

رجل وجد لقيطا ان كان يعلم انه لولم يلقطه لايهلك يستحب له ان يلتقطه وان كان
يعلم انه لولم يلتقطه يهلك لاحالة يفسد من عليه ان يلتقطه . واذا التقطه يكون امانة
في يده . ويكون اللقيط حراما لمساخنة لومات قول ان يعقل يصلح عليه ويستحق نفقته من
بيت المال . وينبغي للملتقط اذا كان لا يريد الانفاق من مال نفسه ان يرجع الامر
الى الامام فيعطى الامام نفقته من بيت المال . واذا حرم اللقيط حناية يكون حنائه
في بيت مال المسلمين . فان مات اللقط . ترك ما لا يعرف ماله اليهيب المال وان
الملتقط عليه من مال نفسه يكون متطوعا لا يرجع بذلك على اللقيط وان امره بالمسئ
ان ينفق عليه من ماله على ان يكون ذلك ديناً على اللقيط فانه انفق يكون ديناً على
اللقيط كما لو امر المالك رجلا ان ينفق عليه من ماله كان للمأمور ان يرجع على الامر

بما أنفق. وأن أمر القاضى أن ينفق على اللقيط ولم يقل على أن ترجع بدلائل على اللقيط
 أشار في الكتاب إلى أنه لا يرجع عليه بما أنفق بعد البلوع. وقال المحامد في ذلك أن يرجع
 عليه إذا أنفق بأمر القاضى وأن لم يشترط له الرجوع كالمالك إذا أمر رجلاً أن ينفق
 عليه ولم يشترط له الرجوع كان له أن يرجع. وأن أمر القاضى بالانفاق وشرط أن يكون
 له الرجوع على اللقيط فادعى الملتقط بعد بلوغه أنه أنفق عليه بأمر القاضى كذا أن
 صدره اللقيط يرجع بذلك عليه وإن كذب في الانفاق لا يرجع إليه. وحكم
 اللقيط بعد بلوغه في شهادته وحياياته والجنايات عليه وحدوده حكم الحر المسلم بين
 شهادته في كل ما يجوز شهادته الحر المسلم عبداً. ولأدعى رجل أن اللقيط ابنه بعد ما
 بلغ اللقيط وهو صغير يعرف عن نفسه مع صدقته استحقاقاً. وإذا ادعى الملتقط أن
 ينفق على اللقيط وسأل من القاضى أن يأخذ منه اللقيط فإن القاضى لا يقبل منه
 الاقريط الابسية. ما أن أقام السائل لقيطاً كان القاضى بالخيار أن شاء قبل منه اللقيط
 وإن شاء لم يقبل لأنه لا التقطه فقد الرم حفظه وتربيته فلا يمكن له أن يعرف
 نفسه ولا يصير معزولاً الأمر للقاضى. والأولى للقاضى أن يقبل منه إذا علم أنه
 عاخر عن الحفظ بنفسه فإن قبله القاضى ووضع يده أحرأ من الثاني أن ينفق عليه
 على أن يكون ذلك ديناً على اللقيط ثم إن الملتقط سأل من القاضى أن يرده عليه
 كان القاضى بالخيار أن شاء رده عليه وإن شاء لم يرده. وكل التقط لقيطاً فحار
 أحرأ من رده منه فاحصل الأول والثاني إلى القاضى فإن القاضى يدهفه إلى الأول
 لأن الأول أحق بحفظه. ولو كان الملتقط دعي اللقيط إلى غيره باختياره لا يكون له
 أن يأخذ من الثاني لأنه أبطل حق نفسه عن اختياره. فلماذا رك اللقيط وإلى
 رجلا حار ولاؤه. ما نكأن في جنابة فعقله ميت الملائم وإلى رجلا لا يصح ولاؤه ولا يملك

الملتقط على اللقيط ذكرًا كان اللقيط أو أنثى تفرغ من بيع أو شري أو كسح أو غير ذلك له ولاية للمنفذ لا غير. وليس له أن يحتنه فان فعل وهذا من ذلك كان ضامنا والمملتقط أن ينقل اللقيط حيث شاء. ولو ادعى الملتقط أن اللقيط عبده بعد ما عرف أنه لقيط لا يقبل قوله إلا بحجة لأن اللقيط محكوم بالحرية ظاهرا ولو وجد الرجل لقيطا معه مال كان المال للقيط. وإن وضعه القاضية، المملتقط إذا انفق عليه من هذا المال جازاؤه ويصدق الملتقط في نفقة مثله وما استنزى الملتقط بذلك المال من طعام أو كسوة كان جائزا. وأدوات اللقيط وترك مالا ولم يترك وارثا فادعى رجل بعد موته أنه أبه لا يصدق إلا بحجة. ولو ادعى اللقيط كادرا فإمكان الملتقط وجده في مصر من أمصار المسلمين فانه يحبس ويحجز على الإسلام استحسانا واختلاف في موضع القياس والاستحسان قال بعضهم لقياس والاستحسان في قتله إذا لم يسلم في القياس يقتل والاستحسان لا يقتل وقال بعضهم القياس والاستحسان في الجبر على الإسلام في الأدب لا يجبر على الإسلام ويترك على الكفر بالجبرية وفي الاستحسان يجبر على الإسلام ولا يترك على الكفر وهو الصحيح وأدوات اللقيط قبل أن يعقل دينًا من الأديان أمكان المملتقط وجده في مكان المسلمين يصل عليه كان المملتقط مسلما أو ذميا وإن ومده في بيعة أو كنيسة أو في تربة ليس فيها الإسلام لا يجبر على الإسلام ما دام حيا. وإن ما قبل أن يعقل في رواية كتاب اللقيط لا يصل عليه واعتبر المكان في هذه الرواية ولم يعتبر الواحد. وهذه المسئلة علم وجوه أربعة أن وجده مسلم في مكان المسلمين كالمسجد ونحوه يكون مسلما حكما. وإن وجده كافرا في مكان الكفرة كالبيعة والكنيسة يكون اللقيط كافرا حكما. وإن وجده كافرا في مكان المسلمين أو وجده مسلم في الكفرة اختلفت الروايات

في هذين الوجهين في رواية كتاب اللقيط يعتبر المكان ولا يعتبر الواحد وفي كتاب الدعوى
 من رواية ابي سليمان دح يعتبر الواحد وفي بعض الروايات يعتبر ما يوجب الاسلام ايها كان
 لان الاسلام يعلو ولا يعلى كما نورد بين اثنين احدهما مسلم والاخر كما فرج جعل مسلماتها
 للمسلم. وفي بعض الروايات يعتبر الذي ان كان على اللقيط زى الكفرة بان كان في عنقه
 صليب او عليه ثوب قباح يلبسه الكفرة او كان مجرذ وسط الرأس يحكم بكفره ولو كان
 لقيط على دابة كانت الدابة للقيط كما لو وجد معه مال اخر واذا وجد اللقيط مع
 الاسلام فادعى رجل من اهل الذمة انه ابنه في القياس لا يصح دعوة الابنية. وفي
 الاستحسان يصدق في دعوى النسب دون المبرات. وان ادعى مسلم ان اللقيط عبده
 فاقام البينة فانه يقضى له به وانما يقبل البينة على رقه لان المنقطع ضم باعتبار اليد
 فكان البينة قائمة على خصم وان اقام دعى بينة من اهل الذمة انه ابنه ذكر في الكتاب
 انه لا يجوز شهادتهم على المسلمين قيل اراد به اذا قام الدعى بينة من اهل الذمة انه ابنه
 واقام مسلم بينة من المسلمين انه عبده فلا تقبل شهادة اهل الذمة في ابطال بينة
 المسلم. وقال بعضهم اراد به ان الذي اذا قام بينة من اهل الذمة ابتداء انه ابنه
 لا يقبل بينته لان الذي اذا ادعى النسب صح دعواه في حكم النسب من غير بينة الا انه
 يكون مسلما حكما فلا يبطل الحكم باسلامه بهت البينة ولا يحكم بكفره بهت البينة هذه
 شهادة قامت في حكم الدين على مسلم فلا تقبل. وان كان شهود الذي مسلمين يقضى له به يقبر
 تبعاله في الدين. ولو وجد اللقيط مسلم ودعى فتنازعاه كونه عند احدهما يقضى به للمسلم
 لان ذلك انفع للقيط. ولو كان الصغير مد مسلم وفطره فيدعى المسلم انه عبده وادعى
 الذي انه ابنه ادعيا ذلك معا فان الصغير يصير حرا وهو ابن النفر فتترج دعوى النفر في
 لان فيه اثبات الحرية ولا يترج دعوى المسلم باعتبار الاسلام لانه لو جعل نضرانيا تبع للنفر

بالاسلام يكون في بدءه ويجعل رقيقا لا يمكنه تحصيل الحرية ولما دعت امرأة اللقيط ابنها
 قال لا يقبل قولها الاستهادة القابلة اراد به امرأة لها زوج فادعت المرأة ابنها من
 الروح والملايكة والولادة قلنا الولادة لا تثبت بالاستهادة القابلة وان لم يكن لها زوج نقاب
 فوله من غير بينة لان في قول الرجل دفع العار عن اللقيط وليس ذلك في دعوى
 المرأة فلا تقبل قولها الابينة. ولما قامت امرأة رجلا وامرأتين على الولادة ثبتت
 النسب بينهما لانها لو قامت امرأة واحدة بان شهدت القابلة انها ولدت له بدت
 النسب منها وان ادعت امرأتان قامت كل امرأة انها ولدت له وهذا بهما هو انهما
 جعلتا قول ابنة رج واحد في رواية سليمان رج لا يكون ابن واحد منهما الا ان يقيم
 كل واحد منهما رجلين او رجلا وامرأتين على الولادة فثبت النسب بينهما
 في قول ابنة رج واحد في قول ابنة يوسف ومحمد رج لا تثبت النسب من واحد وان ادعت
 احد لهما رجلين والاخرى امرأتين جعلت اثباتا لثبوتها لرجل ان ولو ادعت امرأتان
 اللقيط انه ولدهما كل واحدة منهما تقيم البينة على رجل على حد بعينه انها ولدت له
 قال ابو حنيفة رج يصير ولدهما من الرجلين جميعا وقال لا يصير ولدهما ولا ولد الرجلين
 ولو ادعى رجلا ن معا كل واحد منهما يقول هو ولدي من جارية مشتركة بينهما ثبتت
 نسبه منهما يصير ولدهما بن تعاوير تانه. ولو كانت الجارية بين ثلثة ثم فحوا
 بولد فادعوه جميعا ذكر القية ابو الليث رج انه يثبت نسبه منهم جميعا وكذا اذا كانوا
 اربعة او خمسة. وقال ابو يوسف رج اذا كانت بين رجلين يثبت وفي اكثر من ذلك
 لا يثبت. ولو ان لقيطا ادعاه رجلا انه ابنه من زوجته وهما ثمانية فصدقه في الجارية
 ثبت النسب من الملقط الذي ادعاه في قولهم. واختلفوا ان هذا الولد هل يكون

رقيقاً للملأمة قال أبو يوسف يصره قتيلاً للمولأمة وقال محمد بن هجر ولو أن
 عبداً وجد لقيطاً ولا يعرف ذلك إلا بقوله وقال مولاة كذبت بلهر عبدى فأنكان
 العبد مجبوراً كان القول قول المولأمة وأنكان ماذوناً في التجارة كان القول قول العبد لأن
 للماذون يد معتبرة في الكسابة إذا وجد اللقيط قتيلاً فكان عند غير المنقطعان القسامة
 والدية تكون على أهل ذلك المكان ليست الممالأمة الحر إذا وجد قتيلاً في مكان أهل النقط
 لقيطاً ثم قتله هو أو غيره خطأ كانت ديته على عاقلة القاتل ليست الممالأمة وإن قتله عدواناً
 الإمام قتل القاتل وإن شاء صاحبه على الدية في قول أبي حنيفة ومحمد بن وليس له أن يعصو
 . وقال أبو يوسف يجب الدية في مال القاتل والحر إذا أسلم في دار الحرب وخرج
 اليها ثم قتله رجل عدواً كان على القاتل القصاص في قول أبي حنيفة ومحمد بن وعنه أبو يوسف
 بن فيه روايتان لقيط قد فداه إنسان بعد البلوغ وجب الممد على قاذفه ولو قد فداه إنسان
 في أمه لا يجب الممد على القاذف فاللقيط وجد صد القذف والقصاص كغيره من الأحرار
 إذا أدرك اللقيط فأقر أنه عبد فلان وأدعاه فلان صح إقراره فيصير عبد المقله وهذا
 إذا أقر بذلك قبل أن يتأكد حريته للقضاء أما بعد قضاء القاض بمأوى كالحرية بان
 قضى القاض عليه مجد كامل أو بالقصاص في الطرف لا يصح إقراره بالرق بعد ذلك وإذا صح
 إقراره بالرق قبل ذلك فأحكامه بعد ذلك في الجنائيات والمحدود والقصاص أحكام العبيد
 ولو كان للقيط امرأة فآقرت بالرق لرجل فصدقها ذلك الرجل كانت أمته له إلا أنها
 إذا كانت تحت زوج لا يفصل ولها في الطال النكاح بخلاف ما لو آقرت أنها ابنة أبي الزوج
 وصدقها أب الزوج فإنه يقبض النسب ويبطل النكاح لأن الاختية تنافي النكاح ابتداءً
 وبقاءً والرق لا ينافي أن اعتقها المقله وهو تحت زوج لم يكن لها خيار العتق ولو كان الزوج مطلقاً
 واحدة فآقرت بالرق يبطلها شتين لا يملك الزوج عليها بعد ذلك إلا طلقاً واحدة ولو كان مطلقاً

ثنتين ثم اقرت بالرق كان له ان يراجعهما وكذلك فحكم الحدة اذا اقرت بالرق بعدما مضت
حيضتان كان له ان يراجعهما في الحيضة الثالثة. واذا ادرك اللقيط فترجى امرأة ثم اقرته
عبد لفلان ولا رامة عليه صداق فصادقها لان لم ولا يصدق على ابطاله وكذلك استدان
دينا او باع انسانا او كعل بكذا او وهب هبة او تصدق بصدقة وسلم او كاتب عبد او وريث
او اعتقه ثم اقرته عبد لفلان لا يصدق على ابطال شيء من ذلك والله اعلم بالصواب

كتاب الخطر والاباحة وما يكره الكل

وما لا يكره وما يتعلق بالضيافة

رجل اشترى بالدرهم الغصوبة طعاما ان لم يصف الشراء الى الغصب ولكنه نقد الثمن
منها حل له ان ياكله ويؤكل غيره وان اضاف الشراء الى الدرهم الغصوبة ونقد الثمن منها
يكره له ان ياكل ويؤكل غيره. وعن شداد رجع انه سئل عن رجل اباح بيعة رجع فبني يشتري
بالغصب ودفع غيره او اشترى بغير الغصب ونقد الثمن من الغصب قال لا يصدق ببيئته
الا ان يشتري بالغصب ويدفع الغصب ولو اشترى بالدرهم التي كانت وديعة عنده
ودفع بها قال نصير رجع ان اضاف الشراء الى الوديعة ونقد الثمن منها يصدق بالرجح
قولا بيمينته ومحمد رجع وان لم يصف الشراء الى الوديعة ودفع الثمن من الوديعة او اضاف
الشراء الى الوديعة ونقد غيرها لا يصدق بالبيع في قولهم قالوا لا بأس للقاضي ان يقبل
الصلة من والي البلدة التي هو عليها قلده هذا والى او غيره رجل دخل على سلطان فقدم
اليه شيء من المأكولات قالوا ان اكل منها لا بأس به اشترا. بالثمن او لم يشترا الا ان هذا
الرجل ان كان يعلم انه غصب بيمينته فانه لا يحل له ان ياكل من ذلك. اما الذي اشتراه
بالثمن اذا لم يكن الشراء مضافا الى الغصب فظاهر اما الذي اشتراه بالثمن و اضاف
العقد اليه فالعقد لم يقع على الثمن الى المشاء. ولا تمكر المشتري بالبيع واما اذا

الشراء إلى العصب إلا أن الرجل إذا لم يعلم أن الذي قدم إليه من المعصب بعينه فلا بد من يعلم
 الحرمة والأصل في الأشياء الإباحة وإن علم أنه مغصوب بعينه لا يحمل أن يأكل لأنه علم
 بالحرمة وشأنه أن يخرج ما لا ينبغي أن يأكل من طعام الوالي ليكون بعيداً عن الغاصب قال الناطق
 إذا أهدى الرجل إلى إنسان أو أضافه أكل كان غالب مال المهدى من الحرام ينبغي له أن لا يقبل
 الهدية ولا يأكل من طعامه ما لم يخبره به حلال وورثه أو استقرض من غيره وكان غالب
 مال المهدى من الحلال لا بأس بأن يقبل الهدية ويأكل ما لم يتبين عنده أنه حرام لأن أموال
 الناس لا تخلو عن قليل حرام فيعتبر الغالب وإذا مات عامل من عمال السلطان وأوصى
 أن يعطى الخنطة للفقراء قالوا فكان ما أحدهم من الناس فخطب إليها لا بأس به وإن كان غير
 مختط لا يجوز للعمرى أن - حد إذا علم أنه مال الغير فأن كان ذلك الغير معلوماً رده عليه
 وإن لم يعلم لأخذه من ماله أو من مال غيره فهو حلال حتى يتبين أنه حرام وقال الفقيه
 أبو الليث مع أن كان مختطاً بماله على قول أبي يوسف ومحمد ربح هو على ملك صاحبه لا يجوز
 أخذه إلا ليرده على صاحبه وعلى قول أبي حنيفة ربح يملك المال بالخلط ويكون للأخذ
 أن يأخذ إذا كان في بقية مال الميت وقاء بمقدار ما يؤدي به حق الخصم ومسلم دعاه
 فصار إلى داره ضيقاً وليس بينهما صداقة ولا مخالطة غير ما بينهما من التجارة قال
 بعضهم بل لما كان يذهب الإضافة النظر لأن هذا نوع من البر وأنه ليس بحرام بل هو
 سدوب وقال بعضهم أبعاد الجوسى أو إخراج الطعام بكرة للمسلم أن يأكل وإن
 قال اشترت اللحم من السوق لأن الجوسى يبيع المسقة والموقودة والنظر في الآية
 وأما يأكل من ذبيحة المسلم ويحقيق وأن كان الداعي إلى الطعام يهودياً فلا بأس
 للمسلم أن يأكل طعامه لأن اليهودى لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودى والمسلم حل
 ما فوكبسه كان من مع الباقي قالوا أن تورع الورثة عن أخذ ذلك المال كلوا إلى

فان عمر الربا بهار دوه علمار بها لانه لا يخلوا عن نفع خبثهم وان لم يعرفوا ربا بها تصدقوا
بها لان هذا ما حصل بسبب خبث وكان سبيله التصديق اذا عجز عن الرد الى صاحبه وكذا
الحكم فيها الخديشوة او ظلمنا ان نوسع الورثة عن ذلك كان اولى. واما الذي ياخذ
الغنى والقول والناحة قالوا حكم ذلك يكون اخف لان صاحب المال اعطاه عن اختيار
بغير عقد. واما الذي ياخذ العلم قالوا لا بأس للعلم ان ياخذ الاجرة على تعليم القرآن في
هذا الزمان. وحكى عن ابي الليث الحافظ ربح قال كنت اتي بثلاثة اشياء فوجعت عنها
كنت اتي ان لا يحل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت اتي ان لا ينبغي للعالم ان
يخل على اله الحان. ولست اتي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم بجمعوا
له شيئا تربعت عن ذلك كله. واذا اهدى اب الصبي الى معلم الصبي او الى مؤدبه شيئا
في الاعياد ان لم يسأل ولم يلح عليه لا بأس به بل هو مستحب لانه يروى ان طلب ذلك
قالوا في زماننا ان يطلب اجر مثله. والرجل اذا كان مطربا مضيا ان اعطى بغير شرط
قالوا يساح له ذلك وان كان ياخذ على شرط رد المال على صاحبه ان كان يعرفه وان لم يعرفه
بصدقة به. وعن ابي بكر الاسكاف ربح انه قال اذا اكل من الغصب عوا بحسنة ربح
انها كل حلالا يمنه استرها به بالضع فيصير ملكا له قبل الابتلاع قال ربه وينبغي ان لا يؤخذ
بهذا كيلا يتحاسر الغاصب والقلمة الى اكل اموال الناس وفيه ترك قوله تعالى ان الذين
ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا وسيصلوا سعيرا وهذا مخالف
ظاهر مذهب ابي حنيفة ربح فان عند المستهلك يكون على ملك المالك حتى لو صالح
من الغصب على اضعاف قيمته بعد الاستهلاك جاز عندنا قال نصير ربح المكون
الى الحلال احرب وبه قال خلف بن ايوب ربح وعن ابي يوسف ربح المكرور الى
الحرام اقرب وهكذا روي الحسن عن ابي حنيفة ربح رجل غصب ثوبا فطبخه فطبخها قال لا يرد ربح

يحل له أكله وعليه الضمان في قول أبي حنيفة ر. وهذا ظاهر قول أبي حنيفة ر. لأنه على قول
 أبي حنيفة ومحمد ر. إذا غضب حنطة فطحنها أو لحا فطحنه ينقطع حق المالك ويصير ملكا
 للغاصب. وقال أبو يوسف ر. أكله حرام قبل أن يرضى صاحبها من لا يحل له أخذه الصدقة
 قال أبو بكر البجلي ر. الأفضل له أن لا يقبل جائرة السلطان فإن كان للسلطان مال
 ورثه عن أبائه يجوز أخذ جائرة فقيل له لو أن فقيرا يأخذ جائرة السلطان مع
 علمه أن السلطان يأخذها غضبا يحل له ذلك قال النكاح السلطان فخلطوا بينهم
 بعضها ببعض فانه لا بأس به. وأن وقع عين الغضب من غير خلط لم يجز أخذه ^{الغصب} قال
 أبو الليث ر. هذا الجواب يستقيم على قول أبي حنيفة ر. لأن عنده إذا غضب المذموم
 مع قوم وخلط بعضها ببعض يملكها الغاصب. أما على قول أبي يوسف ومحمد ر. أنه
 لا يملكها الغاصب ويكون على ملك صاحبها. وسئل علي الرضا عن بيت المال هل
 لا غنيا فيه نصيب قال لا إلا أن يكون عاملا وقاضيا وليس للفقهاء فيه نصيب
 الا في حرق نفسه لتعليم الناس الفقه أو القرآن أو رجل آخذ أرض المحور مراعاة
 من منصرفها قال أبو القاسم ر. نصيب الأكرية يطيب لهم إذا أخذوا الأرض مراعاة
 أو استأجروها فإن كان المحور كروما واستجارا النكاح يعرف أربابها لا يطيب للأكرية
 وإن لم يعرف أربابها طالب لهم لأن تدير هذه الأرض التي لا يعرف مالكا يكون إلى
 السلطان ويكون بمنزلة أرض الموات. وينبغي للسلطان أن يتصدق بنصفه الخارج
 على المساكين فإن لم يفعل ذلك يكون أثما وأما نصيب الأكرية يطيب لهم ويطيب
 لمن يأكل من ذلك برضاهم وإن كان لا يخلو ذلك عن نوع متبذرة إلا أنهم قالوا
 ليس زما تار من المشبهات فعلى المسلم أن يتبع الحرام المعين. امرأة زوجها أرض
 المحور وله مال يأخذه من قبل السلطان وهو تقول لا أقعد معك في أرض المحور قال

٢٥٥
الفتية أبو بكر الخليلي ر.ج ان اكلت من طعامه ولم يكن عين ذلك الطعام غصافوه في سعة من
اكله وكذا لو اشترى لها طعاما او كسوة من مال ليس اصله بطيب فهو في سعة من تناول
ذلك الطعام والنياب ويكون الاثم على الزوج وارض الحور ارض لا يقدر صاحبها على زيارتها
واداء خراجها فيدفعها الى الامام ليكون مسعتهما للمسلمين مقام الخراج ويكون الارض ملكا
لصاحبها شجرة في مقبرة قالوا كانت ثابتة في الارض قبل ان يجعلها مقبرة فمالك ان يكون
لغيرها يصنع بها ما شاء وان كانت الارض مواتا لالمالك لهما جعلها اهل تلك المحلة والقرية
مقبرة فان الشجرة وموضعها من الارض على ما كان حكمها في القديم وان نسيت الشجرة بعد ما
مقبرة فان كان الفارس معلوما كانت له وينبغي ان يتصدق بتمويلها وان كانت الشجرة نسيت نفسها
فحكمها يكون للقاضي ان رأى ظهرا ونفاقها على القرية صل رجل وجد جوره ثم اخرى حتى بلغت حننا
ومار لها فامة قال الفقيه أبو بكر الخليلي ر.ج ان وجدها في موضع واحد في لفظة وان وجدها في
مواضع متفرقة حل له ذلك كد جمع رواة من اماكن متفرقة فصار لها حقيقة ما فيها تطهيره وقد مرت
المسئلة واللفظة قال الفقيه ابو التت ر.ج وعدي ان وجد الحور ارض في موضع واحد او في مواضع
فهي كاللفظة لا يحل له ان كان غنيا بجلا والوالة لان الوالة يرى فيصير ما حاما الى والجور لا يرى
الا اذا وجدها تحت اشجار الجوز يلتقطها كالسنابل اذا بقيت في ارض من غير حنن
في شجرة مثمرة في ارض رجل واغصانها خارجة الى الطريق فتساقط من ثمرها في الطريق قال قدس
فهذا من العلماء والسلف من لا يبتك في رخصهم وعلمهم فلا يحل لهم ويكره الكل الطيب لان ذلك امر مبيح
ثلاثة فحسب امرأة تاكل الفتية واشياء ذلك لاجل السمن قال ابو مطيع الخليلي لا بأس به ما لم تاكل من
الشبع ويكره ما لا يفرق الشبع وكذا الرجل اذا اكل مقدارها جنته لصلحة تدبلا باس بهاد اليه بل لو في الشبع
ويكره البان الاتن للمريض وغيره وكذلك الحومها وكذلك التداوي بكل حرام لقوله عليه السلام
ان الله لم يصل شفاءكم فيما حرم عليكم وان ادخل مرارة في اسعة للتداوي قال الفقيه ابو جعفر ر.ج

عن أبي حنيفة ربح انه كره ذلك. وعن أبي يوسف ربح انه كان لا يكره وهو على الاختلاف في
شرب بوله ما يركل الحمة للتداوي. ويقول أبو يوسف ربح اخذ الفقيه أبو الليث ربح ويجوز
الحقنة للتداوي للمرأة وغيرهما وكذا الحقنة لاجل الهزال اذا فحش يقضه الى السائل
ويجوز للرجل النظر الى فرج الرجل المحقنة ذكره شمس الائمة السرخسي ربح عنهما مقاتل ربح ^{البطنة}
بطنتن لحدوها ان ينوي به الرجل السمن وعظم البطن فذلك مكروه امام من رزق
بطناً عظيماً كان ذلك خلقة له من غير ان يتعد به السمن فلا شيء عليه واذا اكل
الرجل اكثر من حاجته يتقيأ قال الحسن ربح لا بأس به قال رأيت ان انس بن مالك رضي ياكل
الوانس الطعام ويكثر ثم يتقيأ وينفعه ذلك رجل استطلق بطنه او رمدت عينه فلم يعالج
حتى اضعفه ذلك ومات منه قالوا لا تنم عليه ولو انه جاع ولم ياكل وهو قادر على الاكل كان اثمًا.
ورفض علي بن ياكل مقدار قوته ولو ان رجلاً ظهر به داء فقال له الطبيب عليك الدم فاخرجه
فلم يفعل حتى مات لا يكون اثمًا لانه لم يتيقن ان شفاء فيه رجل برجله جراحة قالوا لا يكره
له ان يعالجه بعظم الانسان والخنزير لانه محرم الانتفاع ولو وضع العجين على الجرح
ان عرف بها الشفاء قالوا لا بأس به لانه دواء. والذي رغب فلا يرث قادمه فاراد ان
يكتب بدمه على جبهته شيئاً من القرآن قال ابو بكر الاسكاف ربح يجوز قيل لو كتب بالبول
قال لو كان فيه شفاء لا بأس به. قيل لو كتب على جلد ميتة قال ان كان فيه شفاء جاز وعن
ابي نصر بن سلام ربح مغن قوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم انما قال
ذلك في الاشياء التي لا يكون فيها شفاء فاما اذا كان فيها شفاء فلا بأس به قال الاثرم ان
العطشان يحمل له شرب الخمر حال الاضطراب المجدي اذ ارجى بلين الاثان قال ابن المبارك
رحم يكره اكله. قال اخبرني رجل عن الحسن ربح انه قال لذي ارجى بلين الخنزير لا بأس به
ال معناه اذا اعتلف اياماً بعد ذلك كما لجماله. وجل اجر نفسه من النصارى لضرب الناقوس

[illegible]

ويكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لأنها أيام تأسف فلا يليق بها ما يكون للسفر، وإن
اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا إذا كانا بالغبين. فأن كان في الورقة صغير لم يتخذوا ذلك
من التركة ولا بأس بالاكل يوم اضيق قبل الصلوة في رواية ويكره والصحيح هو الاول لأن الامساك
مستحب وليس بواجب. رجل أكل متكئا تكلموا فيه قال بعضهم يكره. والصحيح انه لا يكره لأن
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل متكئا. ويكره وضع المعلقة على الخبز كما قال ابو القاسم
الصفارح ويوضع الملح وحده على الخبز لأن في وضع المعلقة على الخبز استخفاف منه يقال
لا جد نية الذهاب إلى الضيافة سوى ان امر برزق المعلقة عن الخبز وكذا يكره تعليق الخبز
بالخزان وإنما يوضع بحيث لا يتعلق كرامة للخبز. وكذا لا يوضع الخبز تحت القصعة لاجل
الذميمة. ويكره سح الأصابع والسكبي بالخبز. قال ابو جعفر الهندواني دج كرم سح
الأصابع بالكاعد على المائدة لأنه تشبه بالفراشة وأما عليه ان يلحمه رسول الله
ويده بالتحالة او احرقتها ان لم يبق يهاشمو من الدقة. هي بحالة يعلف بها الدابة
لا بأس لأنه صارت بمنزلة اللبن والعلف وعن أبي يوسف وأبي حنيفة ربح لا بأس بفعل
اليده بعد الاكل بالسويق والدقيق بمنزلة الاشنان وهو قول محمد بن داود وأبي حنيفة ان يغسل
البعد قبل الطعام وبعد. والآداب في غسل اليد بالباطن ان يبدأ الشان ثم بالشوخ
وبعد الطعام على العكس. وإذا غسل قبل الطعام لا يمسح يده بالماء بل يترك حتى
يجف ليكون اثر الغسل قائما عند الاكل. وإذا كان الرجل على مائدة تناول غيره من طعام
المائدة ان علم ان صاحبه لا يرضى به لا يحمل له ذلك وان علم انه يرضى به فلا بأس به وإذا
اشتبه عليه لا يناول ولا يعطى سائلا. وإن تناول الصنف شيئا من الطعام لمن كان ضيفا
معه على الخزان تكلموا فيه قال بعضهم لا يحمل له ان يفعل ذلك ولا يحمل لمن اخذ ان يأكل
ذلك بل يضعه على المائدة ثم يأكل من المائدة. وأكثرهم جواز ذلك لأنه ما ذون

بذلك عادة. ولا يجوز أن كان على المائدة أن يعلى أو سائر مثل هذا لطلب زينة
 أخرى. وكذلك لا بدع إلى ولد صاحبه المائدة وعنده وكلامه وسورة رجل رعى قوما إلى
 طعام ورفقهم على أحد أن يذوقوا من طعامهم وناولوا صاحب
 الطعام إنما الناح لا أهل البيت، الآية الأولى، في رواية الأخرى وقال الله فيه الولد،
 ربح القياس للولد ربح له، الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 بعض الخدم هذا حار، ثم ربح له، الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 من اللحم حار وأن زاد من لحمه زاد من ربحه، الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 من ربحه عادة ولا بأس بربح الولد من لحمه حرام، الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 مع أهله فاجتمع كره الحرد، الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 للفرقة أو ولعة واحد على أهل البيت أو حلاص إلى الآية الأولى، قالوا
 إنكار هذا الرجل حار، ومع، الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 لأهله يلحق عليهم لأنه يلحق به من المسلم، وإنكار حال لولم
 يذهب لأية كونه، الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 وذكر معصيتهم ونسبهم لأن إخوانه الدعوة واحدة أو مدونة فلا يمتنع لعصية أقرب
 بها أما استماع صوت الملاح كالقرب بالعص وعر ذلك حرام ومعصية لعوله عليه
 الصلوة استماع الملاح معصية والخلوس عليها سق والتلذذ بها من الكفر إنما قال ذلك
 على وجه الاستدلال، الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، ربح له الآية الأولى، إذا ربح
 لما روى أن رسول الله عليه وسلم أدخل أصعبه وأذنيه. أما قرأتها في العرب فكان فيها

ذكا الفسق والخمر والغلام فكروه لانه ذكر الفواحش. اذا رأى الرجل منكرا من قوم وهو يعلم انه لو نهاهم عنه قبلوا منه فانه لا يسعه ان يسكت. وان كان يعلم انه لو نهاهم لا يمتنعون، سعه ان يتوك والى الفسق وان علم انهم يضربونه او يشتقونه لو نهاهم وسعه ان يتوك قوم خرجوا الى الغزو وثيمهم من الفسقة واصحاب الملاهي قالوا ان امكن المصلح ان يفرد وبالخرج ففعل ذلك والافسقم عليهم ولعلوا لا خالص يأتهم. وكل ان ابا حنيفة رح شهد طعنا وفيه لعاب فلم يدع الاحمل لاجله. وقال محمد رح ان كان الرجل من يقندي به فاحب الي ان يخرج رجل اظهر الفسق في داره ينبغي للامام ان يتقدم اليه ابلاء للعذر وان لف عن ذلك لا يتعرض له وان لم يكف فالامام بالخيار ان شاء حبسه وان شاء اذبه سياطا وان شاء ان يحججه عن داره. ويكره للرجل العروف الذي يقندي به ان يختلف الى رجل من اهل الباطل وان يعظم امره بين ايدي الناس. وتل محم - نه يمسح بها العرق لكره له ذلك لان رجاء فيه هذا اذا كان متقوما فان لم يكن متقوما فلا بأس به لان ذلك لا يكون للتحجج. انكرنا فالكروه ما كان على وجه التحجج اما ما كان للحاجة وصورة تلاكيره وهو كالزجاج في الجلوس والانتكاس قالوا ان كان ذلك على وجه التجبير ليرى ان كان الحاجة وسروره لا يكره. وكذا لا بأس للرجل ان يربط خيطا في اصبعه وذاتمه للحاجة والله اعلم بالصواب

باب - - - - - في آراء من اظهروا

والمس للاقارب والا جائب وما لا يكره

لا بأس للرجل ان ينظر من امه و بنته البالغة واخيه وكل ذات محرم منه كالجذات واولاد الاولاد والعمات والخالات الى شعرها ومدرها وراسها وثديها وعصدها وساقها ولا ينظر الى ظهرها وبطنها ولا الى ما بين سرتها الى ان تجاوز الركبة. وكذا الى كل ذات محرم مطلق او محرمية كزوجة الاب والجدة وان علا وزوجة الابن واولاد الاولاد وان سفلوا. وابنة المرأة

المدحول بها فان لم يكن رجل يامها بغير كالاخصية والكاتب حرمة المساهرة بالمرأى الصلوا منها
 فان بعضها لا يثبت، فيها الطاعة المس والنظر وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله: اباحة
 المس والنظر لثبوت الحرمة المؤددة، وما لا يكره النظر اليها من دوات المحارم لا بأس بانه
 يمسها لا حائل بلا شهوة الا الاخصية فالا بأس بالنظر الي وجهها ويكره المس ولا ينظر
 الى بطن ذات رحم محرم منه ولا الى ظهرها ولا ما بين سرتها وانما يباح المس والنظر الى هذه
 المواضع غير شهوة فان كان بجبال لم ينظر الى ذلك بشهوة او كان اكسر انه انما يشتهر فانه بعض
 نوره ولا يمسها. وفي كل موضع حار المس والنظر عازله ان سار بها وعلاؤه ان على نفسه
 فان خاف عليها او على نفسه لا يفعل ما اذا سار بها واصاح الى حملها او الى الارباس
 وذلك فاحد بطنها وظهرها تنوب لا نصف وان خاف ان يشتهر اذ امس فليحتجب
 ما امس ويجوز النظر من امة الغيبها يجوز من دوات المحرم وما سار النظر اليها من نفسه
 من غير شهوة فان خاف على نفسه فليحتجب. وللمرأة ان تنظر من الرجل الاخصية من ذكوره
 الى قدمه سوى ما بين السرة الى ان يحاذي الركبة والحرمة لا تنسافر فانه امامه رحمه الله
 وتسار مع الحرم عند كان احرما مسلما كان او كافرا والصبي والمحمود له النظر الى
 والائمة والمدبرة والمكاتبه وام الولد ومعقه البعض ان تسار به بحرمه وار الامة من
 نوره المتاح لها المسارة بغير محرم والعبد والنظر الى مولاه المحرم التي لا يراد به مدبرها بل مدبرها
 الحر ينظر الى وجهها وكفها ولا ينظر الى ما لا ينظر اليه الاخصية المحرم من الخرافة النفسية سواء كان احرما
 خضيا او محلا له المصلحة الرجال واما المحبوب الذي خفف ما دونه فعدم من متاح له
 رخصا اصطلاطه بالنساء والاصح انه لا يرمس ويمنع. وللعبد ان يدخل غلمه به
 اذنها اجاعا. وفي أحد قول في الشائع روح يباح للعبد من سيده ما سار للمحرم من دوات
 المحارم واجمعوا على ان العبد لا يسار ببيدته وللزوج ان ينظر الى سائر مدبر امرأته والد

للمرأة من الزوج والمولى من امته وللامعة من مولاها. واذا اراد الرجل ان يتزوج امرأة فلا ينظر
 لاجهها فان كان بحال يشتبه اذا نظر الى وجهها او كان اكبر رايه انه يقتضي فلا بأس
 ان ينظر الى وجهها مكشوا. وكذا اودعي الى شهادة عليها او كان حاكما فاذا راد اذ بسط الى
 وجهها عند النزول فكلن له ان يسط اليها وان كان يشتبه. ولا بأس للرجل بمصافحة العجوز
 التي لا تشبه وان تغز رحله. وكذا لو كان الرجل شيخا يمس على نفسه وعليها فلا بأس
 بان يصافحها وان كان لا يامن لا يحمل. ويحل للرجل ان يسطر من الرجل سوى ما تحت السرة
 الى ان يجاور الركبة ونظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل والركبة عند عورة
 والسرة ليست، عورة وروي الحسن عن ابى حنيفة رح انه لا بأس للاجنيبة ان ينظر الى قدم
 المرأة الاجنبية بغير شهوة كما ينظر الى قدم امه العير ومع الشهوة لا يحمل وعن ابى حنيفة رح
 اذا حلف الرجل بطلاق امرأته ان لا ينظر الى حرام فنظر الى وجه حرة اجنبية او نظر الى كفها
 لا نطق امرأته. ولا بأس بالنظر الى الصغيرة التي لا تشبه وان يمسه. ويكره ان يقبل الرجل
 فم الرجل اويده او سبأ منه من ابى حنيفة ومحمد رح ولا بأس بالمصافحة وقال ابو يوسف
 رح لا بأس بالتقبيل والمصافحة في اراء واحد فان كانت المعانقة من فوق فيص واجب وكذا
 القبلة على وجه اسرة دون الشهوة جاز عند الكل. رجل طاهر من امرأته قال ابو حنيفة رح
 لا يباشرها ولا يقبلها ولا ينظر الى فرجها عن شهوة حتى يكفر. وقال ابو يوسف رح لا يباح له
 المس والقبلة والنظر الى العرج حتى يكفر ويحل له النظر الى الشعر والصدر والظهر واذا ملك
 اثنين لا يحمل الجمع بينهما بعقد النكاح لو كانتا حرتين فوطئهما ثم اراد ان يطأ احدهما لا يبيح
 له ان يطأ احدهما حتى تخرج الاخرى عن ملكه فاذا فعل ذلك كان له ان يطأ الاخرى قال ابو يوسف
 كما لا يطأ احدهما قبل ان تخرج الاخرى عن ملكه لا ينظر الى فرج احدهما ولا الى ظهرها وبطنها
 ولا يقبلها ما لم يتزوج الاخرى او يملكها او يملك بعضها. وكذا قال في رجل تزوج امرأتين

رقت الختان من حين يحتمل العبي ذلك الى ان يبلغ . وللرجل ان يمتد : ولله الصغير ويحجه يدا
 ويبطرقه وجراسته ويقبض له العبة ويشترى ويبيع ويواجر داره ويرزق امته . وله يزوج
 عبده والمجد ووصه الاب ووصه المجد بمنزلة الاب ولا يحجز ذلك لوصه امه والخال ووصه
 الام وان كان في حجره الا انه يقبض له العبة ويواجر دابته وامته . وعبده في الاستحسان ان لم يكن
 اقرب منه ولا من يهرله غيره وكذا الام . والمثلث اذا اجتمع اللقيط او ختنه او بطرجه كان ضامنا
 اذا هلك لانه ليس بولي

فصل في الختان

اذا ختن الغلام ولم يقطع لجلده قالوا ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا وان كان
 نصف او دونه لا يكون ختانا . واذا لم يكن مدهجلة الصبي ليقطع الابتشديد وحشفة اهره
 لو رآها انسان يراه كانه ختن قالوا ينظر اليه التفات واهل البصر من الحجا مين فان قالوا
 على خلاف ما يمكن الاحتنان فانه لم يشده دعليه ولا يتعرض بل يترك ويكون ذلك عذرا
 والواحيات تسقط بالاعذار فالسنة اول . وكذا الجوسه اذا سلم وهو شيخ ضعيف اخبر
 اهل البصرة لا يطبق الختان يترك . واذا اجتمع اهل مصر على ترك الختان قاتلهم الامام
 كما قاتلهم في ترك سائر اسن . واذا اغتسل الاكلف من الجنابة قال ابو بكر البجلي رح
 يجب عليه ابصال الماء تحت الجلدة كما يجب المضمضة والاستنشاق على الجنب ولو توشأ
 ولم يوشأ الماء تحت الجلدة جاز ولا بأس للمواة ان تحلق رأسها ان فعلت ذلك بعد زوجه
 ويكره الحصار في بني ادم . ولا بأس بدخول الخصى على النساء ما لم يبلغ حد الحلم وقدروا ذلك
 بخمسة عشر سنة . ولا بأس بخصاء السنرا اذا كان فيه ضرر ولا بأس بخصاء اليهائهم
 وكذا الاغنام لان فيه منفعة ظاهرة وكذا الالباس يكره الصلداء اصابه . ولا بأس بتقرب
 اذن الطفل لانهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولم يكره عليهم ذلك رسول الله صلى الله عليه

^{٤٦}
 لاتداوى بل تترك. ويباح قطع اليد للأكله رجل له سداة او حمار اذا ان يستخرج به وينا
 منه الموت قال ابو يوسف ربح الكثير ففعل فلجأس بان يفعل لانه يكون معالجته لا يكون
 نفعيا للهلاك وفي الفأوى. اذا اراد ان يقطع اصبعاً رائدة او شيئاً انزاعاً لا ينضم
 ربح ان كان النال على من قطع مثل ذلك الهلاك فانه لا يفعل لانه نفعي النفس للهلاك
 وان كان الغالب هو البقاء فهو سعة من ذلك وجزء راسية قطع الاصبع الرائدة من ذلك
 قال بعضهم لا ينضم لانه معالجة ولهما ولاية المعالجة. ولو فعل ذلك غير المراد والام فذلك
 كان ضامناً لعدم الولاية. وقال بعضهم ليس للاب والام ان يقطع وان قطع واجب وهما
 فيه كما كان ضامناً. والخيار هو الاول الا ان يخاف التعدي او وهما في اليد. وقد وقت لتقليم
 الظانزة او لحلق راسه يوم الجمعة قالوا فكان يرى جوان ذلك في غير يوم الجمعة واخره الى
 يوم الجمعة تاخيراً فاحشاً كان مكروهاً لان من كان ظفره طويلاً يكون بوقته ضعيفاً فان لم يجأت
 المحذورة تبركاً بالاجاز فهو مستحب لا ريب. عادت في رضى الله تعالى عنها عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم انه قال من قلم الظانزة يوم الجمعة اعاده الله تعالى الى الجمعة
 الا ترى وزيادة ثلثة ايام واذا قلم الظانزة اخرج شعره ينفع ان يد من ذلك الظفر والشعر
 المبرور فان رمى به فلا بأس به. وان اتقاء في اللثيف او في الغتسل يكون ذلك لان ذلك يورث
 داء ويبغى ان يأخذ الرجل من شارب حتى يوازي الطرف العليا من الشفة العليا وبصير
 شارب الحجاب وان اضطرب بالولد في بطن امه حاصلة قد ماتت يشق بطنها من الجانب الايسر
 واذا ابتلع الرجل درة انسان ومات وليس له مال غير ذلك كان عليه قيمته ولا يشق
 بطنه لان حرمة المال دون حرمة النفس. رجل له كلب عقور بعض كلباى عليه فلاجل
 القرية ان يقتلوا هذا الكلب. وهل يجب على صاحبه ضمان ما عصى. قالوا ان لم يتقدموا عليه
 قبل العصى لا ينضم. وان كان تقدموا الى صاحب الكلب قالوا يكون ضامناً بمنزلة الحائط المائل

مال مؤثره وينبغي ان لا يكون صائفاً فان الدابة اذا حلت ارض الغير وانسل الزرع لا يضر
صاحبها اذ لم تدخل بارسال صاحبها في الذرع ولا يصاب فعل الدابة الا صاحبها الا بالاموال
فينبغي ان لا يضمن اذ لم يكن صاحبه مرسلاً. قرية فيها كلاب كثيرة ينفذ بها اهل القرية يوم
لصاحب الكلاب قتل الكلاب فاذا ارادوا ان يرفعوا الاموال الى اعيانهم فيمروهم بذلك لانه
منسوب اليه في الضرر ولا يمنع للرفع ان يحدده. وكلما اكملنا عمره، ماله اوسع منه
فان امسكه في داره بغير حاجته لم يكر للخبراء حق المصع وان ارسله في السكاه كان لهم
المنع. فان اصبح عن ذلك رفعوا الاموال الى اعيانهم وكذا اذا امسك، وجاجة او محتسناً او نحو
في الرستاق فهو على عهد والهمة اذ كانت معدية لا تصرف ولا يقطع اذ بها ولا يترك ولكنها
تدفع بالسكين وببأحتمل العمل بكل حال وتكون آخرتها واحداً في العقوبة، مال سارقان طرم
القلمه حية لا تأس به. والآداب ان يقر لها. ولا تأس بالقول العليل واستمس امره بالدار
لا يه منعه الا دمي هو عوله اده، السرك في القمص وما يتعل نفه له
الحارم ابن كمين قتل امرأة ابيه عن شهده. وهما بيه من سنين او سنين سبعة. انكر
المنكر. لا تحرم على ابيه لاجل غير مشتهاه وان استهواه الا ان لا يقتل فقتله لو كانت
الراة كبرى حرمت عن هذا السهو واستنوه بها لها قال تحريم على ابيه. والراء اده
ذكر عينة فرجها والصبر من اهل الجحاح قال محمد، سلمه ح هذا لا يكون الا من امسك
يغنى تحريم على ابيه رجل قدم من السفر با اذ ان سل احده وهو شجة قالوا ان كان يحاب
على نفسه لا يجوز رجل مشعر امرأة عن سهوه فان اوبصر ح لا يقتل تحريمها المصاهر فان اد
به الشيعر استرسل واسد علم بالصواب

ما يب ما يكره من الثياب والحلل والرببة وما لا يكره
وما يقبل فيه قول الواحد في الحل والحريم وما لا يقبل

لبس الحرير المصمت حرام على الذكوة الحرب ^{٣٨٨} وغيره. وكما يكون في حق البالغ يكره لباس الصبيان
الذكور ويكون الاتمة على من البهيم. وإنما حرم لبس الحرير لما روى أبو هريرة عن أبي سعيد
الخدري رضي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الحرير لباس أهل الجنة فمن لبسه
في الدنيا فلا يلبس منه في الآخرة وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا بأس بلبس الحرير في الحرب فأنكأ
الثوب سداً غير حرير كالخز والقطن ونحو ذلك ولجنته حرير يكره لبسه في غير الحرب
عندهم وجاز لبسه في الحرب. وأما ما كان سداً حريراً ولجنته غير حرير كالغناء والخز
والملمع جاز لبسه في كل حال عندهم وقال أبو حنيفة رحمه لا بأس باقتناش الحرير والديباج
والنوم عليهما. وكذلك الوسائد والمواقيق والبسط والستور من الديباج والحرير ^{يكن} ^{التي}
فيها تماثيل. وقال أبو يوسف ومحمد رحم يكره جميع ذلك ويدعى لبس الحرير عن أبي يوسف عن
أبي حنيفة رحمه أنه لا بأس بالعلم في الثوب من الحرير إذا كان أربعة أصابع أو دونه
ولم يحك فيه خلافاً. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه السير أنه لا بأس بالعلم لأنه تبع
للقدر وعن أبي حنيفة رحمه أنه قال لا بأس بالراء كلها من سباع أو غيرها الذكية والميند
فيه سواء قاله باغته ذكوة وكذا الصوف والشعر والعظم والظلف والعصب والحافر
والخضاب بالمخاء والوسمة حسن. ولا يخص يد الصبي ولا رطله. ولا بأس به النساء
ولا بأس بلبس الخز للرجل إذا كان لجنته غير حرير. ويكره للرجل أن يلبس الثوب المصنوع
بالعصف والوعفران والوبرس. ويكره السرب والادهاون في أنية الذهب والفضة وكذا
المجامر والمكاحل والمداخن. وكذا الأكتحال بميل الذهب والفضة وكذا السرر والكراسي
إذا كانت منفضة أو مذهبة وكذا السرج إذا كان منفضاً أو مذهباً وكذا الركاب
والمجام وقال أبو حنيفة رحمه لا بأس بالشرب في الأنية المنفضة والمذهبة إذا وضع فاه
في العود وفي الكرسي وانسرى يقعد على العود والخشب دون الذهب والفضة. ولا بأس

۱۰ بان جعل الذهب والفضة في سعة دار والسبح وان سفتن المسبحين ماء ودها
 والفضة من ماله في الكعبة من حرمه بماء ذهب لفضة سيرة بالوان اندساح
 والحريم وذا نسر بار صفا نصف مدها ونقصها مدها ودها سيرة ودها
 انه كره سيرة من واحد لغو في قول في رجا من سيرة اسطوخودوس ودها
 السيرة من فضة في قوله كره يابرا ده عا دهمر ده
 مخلصه من الاربعة لفضة والاربعة اربعة من الاربعة ودها
 به عبد الكل ودها ناس سيرة مدها ودها كره لاربعة سيرة ودها
 من كف في حرمه مدها ودها سيرة ودها سيرة ودها سيرة ودها
 من الدار ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة ودها
 والذهب والفضة اولاد ودها سيرة ودها سيرة ودها سيرة ودها
 فيها سيرة ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة ودها
 اسيف والسلاطة سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها
 وقال ابو يوسف حرم الله في حرمه مدها ودها سيرة مدها ودها
 ولا ناس سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها
 بان سرحطان الله سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها
 الا انه حرم سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها
 لرجل بار ابو حنيفة مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها
 بان ابو يوسف رجلا ناس مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها
 ودها سيرة لرجل مدها ودها سيرة مدها ودها سيرة مدها ودها
 نفعه في الذهب واجلوه في قول في يوسف مدها ودها سيرة مدها ودها

واسقط سنة لا بأس بان يجزئ سنام قصة: وبكره ان يجزئ ذهب ولا يجزئ الرحلة عصه
 اما التحيم بالذهب للحدود المعروفة فكذلك التحيم بالحدود لانه حاتم اهل الباري وكذا
 الصغر لقوله عليه السلام تحيم بالورق ولا يزيد على متعالي فظا مر هذا اللفظ بضم
 التحيم بالحدود الذي يقال به ينتم والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حد يد ولا
 بل هو حجر وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحيم بالعقبون ثم التحيم بالعصه
 اما ما يحل من الحيا - الا التحيم كالعاصي والسلطان ومحوها اما عند عدم الحاجة ما ترك
 اصله: واما التحيم بالعصه يسرى ان يكون العص الى نطن الكف لا الى ظهر الكف. ثم جعله
 في اليد اليسرى في راسا رجل هدم بها مصو من يمين الطيور والادى بها نصاب
 قال محمد بن يحيى رحمه الله واصابعه عرسور عرسره مالهو حرق بربط الاسان
 فانه يصنع فمه العود وان كسره لا يصنع شيئا لانه لم يصنع تلك الحطب والحش في رأس
 للمرأة ان يجعل في فروجها وشمها شئ من الور وبكره ان يشل شعرها شعر غيرها فلا بأس
 للباحر يلى شعره عدا لانه روى في الحسن فان كان العبد للخدمة ولا يريد به الحمار
 لا سبحانه ان يفعل ذلك وروى عن ابن جعفر روح ما يعلق رأسه بمكة فخطابه الحمام
 في ليله من ماله حطب، مسددا فعال اسبق قبل العمله وباولته الحمار لا يبرع بالايمن واذا
 اذهب بعد اعلق فعال اذ من سرك ورجعت ودسته ولا بأس بدخول النساء في الحمام
 اذا دخلن بمرور وبكره عمر لا يعطى الحمام لان الحاد م بما يفعل لك عن سهوه وخطا
 ذلك لصوره كما بأس ولا بأس بكون المولى راكبا او لعلام يسير معه اذا كان العبد من
 ذلك فان كان لا يطوق بكره "رحل اذا كان في بيت احد من الرل له لا بكره له ان يفعل له
 ويرفلا لما قاله بعض الناس بل يسحقه ان يماروا ان - مولا الله صلى الله عليه وسلم
 مر على حد، ماثل ما سرح المحتنى قبله انعم من قضاء الله مع قال عليه والصله والسلم

وَأَرَى مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ بَقِيَّةَ تَقْطِئُ وَلَا تَأْسُ بِالْأَكْثَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ بَلْ هُوَ مُصِيبٌ
تَوَلَّاهُ بِغَيْبِهِ الصَّلَاةُ وَالْإِسْلَامُ مِنْ أَكْثَلِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ مَا لَمْ تَدْرُجْ لِمُرِيدِ عِبَادِهِ إِذَا
أَوَامَاتِ الْمَرْءِ فِي رَحَالِ لَيْسَ لَهُ مَعَهُ امْرَأَةٌ لَمْ يَجْسُلُوهَا وَأَتَكَ وَأَحَارَمَ وَلَكِنَّهَا سَمِيحَةٌ ^{لصعد}
بِطَاءٍ مِنْ تَوَمُّمِهَا بِمَرَّهَا يَوْمَ مَعَهُمَا بِعِزِّهِ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا مَعَهُ يَوْمَ مَعَهُمَا بِحُرْمَةِ لِقَائِهَا
لِكُلِّهِ وَالرَّحْمَةُ أَمَّا بِجِسَاءِ لَيْسَ رَجُلٌ يَوْمَ عَلَيْهِ مَا سَاءَ لَهُ مِنْ تَوَمُّمِهَا بِكَ
تَوَمُّمُهُ تَعْرِفُهُ تَامَهَا عَلَى كَمَا وَأَبْكَاتِ مَمْلُوكُهُ تَوَمُّمُهُ بِعِزِّهِ وَامْتَدَّ وَامْتَدَّ عَرَفَهُ ذَلِكَ
بِصَوَاءٍ وَأَنْكَانَ مَعَهُ رَجُلٌ لَا إِلَهَ كَادَ عَلَيْهِ لَعَلَّ يَجْلُو وَكَذَا إِذَا كَانَ مَعَ الرِّجَالِ امْرَأَةً كَانَتْ
عَلَيْهَا الصَّلَاةُ تَحْضُرُ وَكَانَ مَعَهُ مِنْ عَمَلِهِ لَمْ يَلْعَ حَرْفُ السُّمُوعِ عَلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ لَعَلَّ الرِّجَالَ
فَصَلَّ مِمَّا يَفْعَلُهُ قَوْلُ الْوَاحِدِ وَمَا لَمْ يَفْعَلْ

مَسَافِرُ حَصْرِ الصَّلَاةِ وَلَمْ يَحْصِرْ مَاءَ الْإِلَهِ مَاءً فَاحِشٌ رَجُلٌ بِهِ عَسَى وَهُوَ فِي الشَّكِّ أَنْ كَانَ
الْحَرِّ عَدْلُ النَّسْلِ أَنْ يَصُوبَ أَيْ ذَلِكَ الْمَاءُ وَأَنْ كَانَ مَاءً وَافِدًا سَوَاءٌ أَيْ ذَلِكَ الْمَاءُ وَالْأَنْ
الطَّهَارَةُ فِي الْمَاءِ أَصْلٌ فِي مَسْئَلِكِ نَالًا عَلَى فَلَا يَطْلُحُكُمْ كَمَا لَا حَرْفُ الْحَرِّ يَدْرُسُ الْعِلْمَ
تَحْلَافٌ مَا إِذَا احْرَقَ مَسْئَلٌ فِي الْمَعَامِلَاتِ وَنَحْوِهَا الْوَاحِدُ قَوْلُ لَعَلَّ سَوَاءٌ لَمْ يَكُنْ
وَأَنْ كَانَ الْحَرِّ حَاسَهُ الْمَاءُ مَسْئَلٌ فَاسْئَلْهُ بِمَنْ يَدْرُسُ بِمَنْ يَدْرُسُ بِمَنْ يَدْرُسُ بِمَنْ يَدْرُسُ
الْحَسَنُ عَنْ أَحَدِهِ رَجُلٌ أَنْ يَسْئَلُ مَسْئَلَةً كَالْعَدْلِ وَالْحَقِّ طَاهِرٌ إِلَى رُوحِهِ لَا أَحَدٌ لَهُ
وَمَا كَانَ سِرْطَانًا لَيْسَ يُوْجِدُهُ مِنْ حَيْثُ النَّصَاحَةُ لَمْ يَكُنْ لَعَلَّ رَجُلٌ رَجُلٌ
فَاتٍ بِرِجْصِ الْيَوْمِ فَعَالَ الْعَدْلُ لَمْ يَدْرُسْ وَأَنْ الْمَوْلَى رَجُلٌ كَانَ أَيْ ذَلِكَ الْيَوْمِ
وَأَنْ كَانَ الطَّاهِرُ بِسَاحِدَةٍ الْعَدْلُ وَأَنْ كَانَ لَيْسَ بِهِ الْمَاءُ بِدَرْجَةٍ فَاسْئَلْ
بِمَنْ لَمْ يَكُنْ الْعَدْلُ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْأَحْيَارِ وَأَنْ كَانَ الْحَرِّ حَاسَهُ الْمَاءُ أَيْ ذَلِكَ
وَأَمَّا طَاهِرٌ بِهِ لَمْ يَكُنْ رَجُلٌ كَمَا فِي رِوَايَةِ الْأَحْيَارِ وَالْإِلَهَ الْعَدْلُ بِهِ لَمْ يَكُنْ

^{٣٦٢}
 خان اراق الماء ثم يتيمم كان ذلك احوط. وان كان الكبر رايه ان المحجر بنجاسة الماء
 كاذب فانه يتوضأ ولا يتيمم وان كان المحجر بنجاسة الماء حلالا اهل الذمة لا يقتل قوله
 كان وقع في قلبه انه صادق في هذا الوجه قال في الكتاب احب الى ان يربى الماء
 ثم يتيمم ولو توضأ به وصلى جازت صلواته. وفي خبر الفاسق اذا وقع في قلبه انه
 صادق فانه يتيمم ولا يتوضأ به لان الفاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكافر
 ليس من اهل الشهادة على المسلم. ولو كان المحجر بنجاسة الماء صبييا او معتوها
 يعقلان ما بقولان قال فهو كذلك. من اصحابنا من قال المراد بهذا العطف ان الصبي
 كالبالغ اذا كان مرضيا وبسقط اعتباره بالبلوغ كما يسقط فيه اعتباره بالذكورة والحرية
 ويكون هو كالبالغ كما في العاقلات. والاصح ان مراده العطف على الذم فان خبر
 الصبي والمعتوه في هذا الخبر الذم لانه ليس لهما ولاية الالزام. ولو ان رجلا دخل
 على قوم من المسلمين يأكلون طعاما ويشربون مشرابا فدعوه اليه فقال له رجل
 نعمة منهم عربة هو هذا اللحم دجاجة الجوسي وهذا شراب خالطه خمر فقال الدين
 دعوه الى ذلك ليس الامر كما قال بل هو حلال فانه ينظر في خالطه فان كانوا عدولا لا يلتفت
 هو الى قول ذلك الواحد الذي اخبر بالحرمة وان كانوا متهمين فانه يأخذ بقول ذلك
 الواحد ولا يسعه ان يتناول من ذلك سواء كان المحجر بالحرمة حرا او مملوكا ذكر
 او انثى لان قول الواحد الثقة مقبول في الديانات ولو كان في القوم رجلان ثقتان فانه
 مأخذ بقولهما وانكاره في القوم ثقة واحد فانه يعمل في ذلك بالكبر رايه فان لم يكن فيه راي
 واسنوى الحما لان عند فلا بأس بان يأكله ذلك ويشرب ويؤصأ منه وان كان الله يخرجه
 بانه حلال مملوكين عتيق والذي يزعم انه حرام هو واحد فلا بأس باكله لان الجز الذي في الحر والمملوك
 فيخرج فوا التين وان كان الذي يزعم انه حرام مملوكين ثقتين والذي يزعم انه حلال هو واحد فانه لا ينبغي له
 ان يأكله

قوله الثاني رجل تزوج امرأة فاحرم مسلم نفقه رجل وامرأة الاهما ارفضا من امرأة واحدة قال في الكتاب احب الى ان ينزه فيطلقها ويعطيها نصف المهر ان لم يكن رجل ولا بنت الحرة بغير الواحد عند فاما لم ينزه به رجلان او رجل وامرأتان وعلى قولنا الثاني في رجل يتزوج حرة الرضا ع ست مادة الا ربع من النساء واما يبرء احتياطا لان حرة الوطى بطلانها كيد لا تتبع معنعة ويعطيها نصف المهر قبل الدخول والشك بغيره وان كان المستتر من المثل نسب لها ان لا تأخذ منه سافل الدخول بعد الدخول يسحب لها ان يرأ الروح عند راد على مهر المثل اذا كان المسمى كبر من مهر المثل لان الرأية اما تحت تحية الكاح وذلك تحمل وان لم يسره وسعه ذلك لان ملك اسكاح لم يطل بهن الدماء وكذلك رجل سري حرة فاحرمه عدل نفقه انها حرة الا يوم او ما احله من الرضا ع ما، برء من وجهها فهو افضل ولا تنزه وسعه ذلك لان ذلك اليه لم يطل بهذا السر فاحرمه مسلم استترى لحو او قصه ولا يبرء منه الا بعد دعاء كونه به به ولا يستتره ان ياتى ولا يطعم غيره لان المهر امره من بعد وطلد الملك و- منه العين حق الله تعالى حيث يحكم الله امره واما عدل، لا يثبت بحر الواحد ليس موصى به شوب الحرة بطلان الملك بين الحرة مع بقاء الملك بخلاف ما تقدم لان ماء السكاح لا يبرء مع سوت الحرة المودع ما دام بطل السكاح محرم الواحد لا يبرء به وادانت الحرة ملك الامم فمهما لا يمكن الرد على ما حقه ولا ان يحسن الامم عن لما فتح الله بطلان اسم وادار لويظفهم وان الذي كماله في يد اداله فالتساؤل فاحرم مسلم نفقه انه يجه مخوفة لا يملكه ان ياكل ما حرم الله ح فثبت اذنية ولو اراد سله بالثناء انما يبرء منه الا ان او ما كان يستتره او حرة سله انه حرام العين لا يبرء به ولو ان رجلا ملك طعاما او مائة مميزات او

او حصة او سبب من الاسباب ثم اخبره مسلم ثقة ان هذا لفان بن فلان بن فلان العلاف
 غصبه منه البايع او الواهب او المبتاع قال لا يجب ان يبتز فلا يكل ولا يشرب ولا يتوضأ
 ولا يطأ الخاربة لان مجزى الواحد المعدل بثبت الرتبة فيقتزعه وان لم يبتز كان في سعة
 من ذلك لان المجزى ما اخبر بمجرمة العين واما اخبره ان من يملك معه كان عاصا وهو مكذب
 في هذا اخبره شرعا لادراك اليد دليل الملك فلهذا قال ان نزع كان اقصا وان لم يبتز كان في سعة
 ذلك ولذا لو ان رجلا ماله يد طعام فادان لغيرة باقتاوت واخبره ثقة ان هذا الطعام والشراب
 غصبه من من كان والذي في يد يده وبرعمه له ان نزع اوصال وان لم يبتز
 في سعة من ذلك وكذا اذا لم يكن الذي في يد ثقتان اليد دليل الملك والمجزى ما
 بقا له صواب منه وقول الواحد جعل حجة في حقوقه بالبارحة حكم التثنية لا حكم بطلان
 الملك وكذا لو كان ماء وهو في سعة ولم يبتز ما عر ذلك فادان غناه ولا يتم هذا الم
 الذي في يد ثقتان فان كان عدلا فله نورع لم يغصبه من احد، خالف الشايع فيه
 قال القنبر ابو جعفر روح ههنا الاستزاج لادن ما لو كان فاسعا وعزم من الشايع ان هذا
 والاول سواء يبتز وهو الصحيح لان دليله وان كان عدلا لم يبتز مع العصب عن نفسه
 فلا يجازى قوله قول المجزى في حكم التثنية ولو ان رجلا ادان يبتز، كذا يقال له رجل عدل
 لا تروا انه دجاجة مجوسية وقال له القصاب انه دجاجة مجوسية والاصحاب عدل فان القنبر
 اعلم من ان السامع يخفى فان لم يقع تحريمه على شيء سقط الحكم في سعة الاباحة الاصلية
 وعلى قول الشايع روح لا يبتز وبأخذ بقوله ان احدهما دجاجة مجوسية لان النجس صار
 اما على البايع غول المجزى دجاجة مجوسية البايع يد مع انه دجاجة مجوسية فيكون منها
 فلا يأخذ بقول البايع وقال شمس الأئمة السرخسي روح كان شيئا الا انما روح يقول ذاك
 الجير بقالا فلو لم يبتز منه شيئا واخبره ان امه امرته بذلك فان طلب الصابون

في هذا لا بأس لا يقال ان يبيع منه وآر. طلت من الربيب والحن وما ياكله الصبي

مادة يبيع ان لا يبيع عليه كادب وما يقول ظاهر او فان الصغيره ذاك ووزن

الجوان به فان. انصرت به عليا لا يبيع له سمع ان يعقل رلان منه لا الامه الا ان

للصغيره ان الصبر لا يصح ادله عذرات ما لو كان هو الذي يخته اليك على يد. مرة

او منه. قاله نعم. السامع ان يسل لك منه وكذا العذر. ماء. عذ. وامه صند

من العول واوا. رحلا. في حاربه لرجل وسرع امهاله رعي والامة تصددها بها

مرا. الحاربه. في يد. من الذي في يد. كان. الرا. في يد. ولد. وطلد. لك

من. في. يد. حاربه. صند. ورا. الحار. كان. في. واما. فلا. ادراك

لا مرجعه وبه حاربه في قوله هذا والمدعي مسلم بقة لا بأس للسامع. سنزها

منه. له. احد. بجر. يعمل. الصحة. وان كان. في. الكر. راي. السامع. ان. الذي. في. يد. به. الحاربه. كا

فيما يقول لا سمع للسامع ان يشترها منه ولا يسل منه ولا صد منه لا. اقرار ذي البد

ها. في. يد. ولد. ومن. مدعي. امهاله. او. اد. منه. ملك. ولا. ما. ذ. في. الله. رايه

له. كادب. فيما. يقول. انها. لا. يعقل. قوامه. لا. يسري. منه. الحاربه. ولوله. يعمل. واليد. ذلك

ولكنه. قال. في. طلبي. ولان. عذ. بها. في. فاحد. ما. في. سمع. للسامع. ان. يسري. منه. ولا. يسل. بها

ولا. صد. منه. كان. الذي. في. يد. به. انه. اول. في. انه. تحلل. ما. في. يد. ع. العصب. واما. اقر. ما. الحاربه

لان. العصب. امر. مسكر. فلا. يسل. قوله. في. ذلك. اما. في. النعمة. ما. احد. بجر. مستكر. في. يسل. في

اذ. في. ثقة. ان. قال. الذي. في. يد. به. كان. فلا. طلبي. وغسها. من. ثم. رجع. ع. طلبي. ما. في. رعا

في. ردة. بها. في. ان. كان. انه. لا. بأس. ان. يعقل. قوله. و. يسري. منه. الجارية. لانه. لخير. مخبر

مسعوم. ومنه. الرجوع. عن. الطلم. وما. اقر. على. نفسه. سبب. السماء. وهو. الاحد

وكذا. لو. قال. عصب. في. فلان. محاصه. الى. الف. في. بعض. القاص. لي. بها. بيب. في

استنها أو بكونه عن اليمين فإنه يجوز للسامع أن يقبل قوله إذا كان ثقة ^{بما} لا يخبر
 مسفته ومواقفات الملك بالحجة وإنما شرط أن يكون ثقة ^{يد} لأن كلامه إذا كانت في
 فلا أن اقرار لفلان بالملك ظاهر وان كان المخبر كاذبا في أكبر رأي السامع فإنه لا يثبت
 منه في جميع هذه الوجوه ولا يفعل قوله . وأن حال قضى فيهما القاصي فآخذها
 منه ورعها إلى المال يصح العاصي بهالي ما أخذتها من منزله أدبه أو غير أدبه
 ان كان ثقة كان له أن يفعل قوله . وأن قال قضى فيهما محمد القضاء فآخذها منه لا ينبغي
 أن يقبل قوله . وان كان ثقة له لما محمد القضاء كان آخذها في حاله المارة فلا يصح قوله كماله
 قال مشرب هذه الحارة من فلان وبعدته الثمن ثم محمد البع فآخذها منه لا ينبغي له أن يفعل
 قوله لأن القول قول الواحد في الشرع ولو أن رسلا قال مشرب هذه الحارة من فلان و
 الثمن وقبضتها بامرء وهو مأمون ثقة عبد السامع وقال له رسلا آخذها من فلان ذلك
 محمد هذا البيع ورغم أنه لم يبع . له شئ والثالث . انساب مأمون ثقة أيضا فإنه
 لا يبيع للسامع أن يفعل قوله وإن يشتريها منه لأن الأول لو آخذها من فلان محمد
 انشراء لا يكون للسامع أن يشتري منه . مكدأ إذا حذر غير بالحدود . وان كان
 المحذر الثاني غير ثقة إلا أن في أكبر رأي السامع أن الثاني صادق فذلك وان كان
 في أكبر رأي أنه كاذب فالتاس . إن يشتريها منه إذا لم يكن ^{ثقة} . والثالث . لا ينبغي له أن يشتري
 وان كان جميعا غير ثقة وفي أكبر رأي السامع أن الثاني ^{صحيح} . لا ينبغي له أن يشتري
 منه ولا يفعل قوله وهو بمنزلة ما لو كان الثاني ثقة . رجسارأي عينا في يد رجل
 وقد علم أنه لغز . فقال له ذو اليد انا ملكته من فلان ذلك ^{بسبب} الأسباب أو قال
 فلان ذلك وسكنني ببيعه فإنه مجل له أن يشتري منه ^{في} القياس أن لا يجزى لانه
 منهم في جبر المفعول الى نفسه وإنما حل له أن يشتري منه

^{٣٩٥}
 أحسنا لكان الضرورة فانا لو شرطنا لباحة الشراء منه وقبول قوله اقلعنا شاهد من
 يضيق الامر على الناس لهذا الضرورة معدومة فيما اذا اخبره عدل على خلاف ذلك
 . ولو ان رجلا في يديه جارية تقربا لرق لذي اليد فشهد مسلم عند رجل اخر ان الجارية
 التي في يد فلان امة لفلان اخر غضبها منه الذي في يده واليك في يد محمد ذلك ويقول
 لي والذي في يديه غير مأمون قال في الكتاب احب الي ان لا يشتري منه وان اشتراها
 ووطئها كان في سعة من ذلك لان الخبر فيها خبرا بغضب مكذب شرعا فكان للسامع
 ان يشتري . والاحوط ان لا يشتري . ولو اخبره مسلم ثقة انها حرة الاصل واخبر انها
 كانت امة لذي اليد اعتقها فهدا والاو سواء . وان اشتري بها كان في سعة من ذلك
 لان ملك الانسان لا يزدل بقول الواحد . وان لم يشتري كان اول . ولو كانت الجارية
 لرجل فاحذها رجل اخر واداد بيعها قال في الكتاب لا ينبغي لزعمها الاو ان يشتري
 من الذي في يده حتى يعلم انها خرجت من ملك الاول واسقلب الى ذي اليد بسبب
 صحيح او يعلم ان الاول وكله ببيعها فان سأل ذي اليد فقال ذواليد اشتريتها منه او غيرها
 لي او تصدق بها على او قال وكلني ببيعها فانا كان ذواليد ثقة فلا بأس بان يقبل قوله
 ويشتري ويطأ وان كان غير ثقة الا ان في الكبر رأيه انه صادق فذلك لان قول
 المخبر مقبول في المعاملات اذا لم يعارضه قول اخر . وان لم يكن عدلا وكان في الكبر
 رأيه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل قوله ولا ان يشتري منه . وكذا لو لم يعلم ان ذلك
 الشيء غير الذي في يديه الا ان الذي في يده اخبر انه لغيره وان ذلك الغير وكله
 بالبيع او باعه منه او هب له لان اقرار ذي اليد بالملك لغيره بمنزلة العلم
 ان كان الخبر ثقة . وان كان غير ثقة لكن في الكبر رأيه انه صادق فذلك . وان كان في الكبر
 رأيه انه كاذب لا يقبل قوله فلا يشتري منه . وان كان الذي في يده لم يخبره ان ذلك

الشيء بغيره فلا بأس بشراؤه منه وان يقبل هبته . وان لم يكن ثقة لان اليد دليل الملك
يستوى فيه الفاسق والعدل الا ان يكون الذي في يده من كان مثله لا يملك
مثل ذلك العين . كما لو رأى درة متقومة في يد فقير ورأى كتابا في يد جاهل لم يكن
عابا منه من جاهل لذلك فيكونا لافضل الفيتين ولا يشتري . وان اشتراه او قبل هبة
وهو لا يعلم انه لغيره قال رجوت ان يكون في سعة من ذلك لان اليد دليل الملك
مشرا كان المشتري معتد اعلى دليل شرعي وانما علقها بالجار لان في وهم كل واحد ان
مثله لا يملك هذا العين . وان كان الذي اتاه به عبدا او امة لا ينبغي له ان يشتري
منه حتى يسأله عن ذلك لان الرق مانع من الملك . فان سأل فاجرب ان مولاه قد اذن
له فيه وهو ما هو ثقة لا بأس بان يشتري منه وان كان عرقته فان كان اكبر رايه انه صادق
فيما يقوله يقبل قوله وان كان في الكبر رايه انه كاذب لا يقبل قوله وان لم يكن له رأي في ذلك لا يشتري
منه ولا يقبل قوله لان المانع من التصرفات ظاهر وهو الرق فلا يقبل قوله ما لم
يتخرج جانب الصدق . وكذا البصير الذي لم يبلغ وهو مملوك او حر ان اخبره انه ما ذن
له في بيعه وان فلانا بعث على يده هبة او صدقة فان كان اكبر رايه انه صادق
وسعه ان يصدق له لان بعث الهدايا على يد المالك والصبيان معتاد والرجل
يبعث الهدايا الى المعلم على يد الصبي . وان كان في الكبر رايه انه كاذب لا ينبغي له ان يقبل
قوله . رجل قدم بلدا باعيان وطعام وجواري وقال انا مضارب فلان او انا مفاوض
او وكيله كان للناس ان يشتروا منه . وكذا العبد اذا قدم بلدا فادعى ان مولاه اذن
له في التجارة كان للناس ان يقبلوا قوله ويعاملوا معه . ولو ان رجلا تزوج امرأة
لم يرها فادخلها عليه انسان واخبر بانها امرأته وسعه ان يقبل قوله ويطلقها اذا
ثقة عنده او كان في الكبر رايه انه صادق . وكذا رجل دخل على غير ليلة وهو شاعر سيفه

او قاما ورعده يستدعوه وصاحب المنزل لا يدري انه لص او هارب من اللصوص فانه
يحكم رأيه فان كان في الكبر لا يراه انه لص ودخل عليه لياخذ ماله ويقتله ان منعه وطلب المنزل
يخاف انه لو زجره او صاح به باذره بالصرب كان لصاحب المنزل ان يقتله وان كان الكبر
رأيه انه هارب من اللصوص لا ينبغي له ان يعجل ولا يقتله جونا العجل في هذه المسائل
بالكبر الرأي عند الحاجة وانما يتوصل الى الكبر الرأي بالداخل عليه بان يحكم نيه وهيته
او كان عرفة قبل ذلك بالجلوس مع اهل الخير يستدل بذلك على انه هارب من اللصوص
وان عرفة بالجلوس مع اللصوص واهل الشر يستدل بذلك على انه سارق. **وإن قال**
لغزو ان فلانا امرؤ ببيع جاريته التي في منزله وما دفعها الى مشتريها كان للسامع ان
يشترها منه وان يقص الحارثة من منزل مولاها اذا دفع المشتري الثمن الى بايعها
ان كان البائع ثقة او عرفتة ووقع في قلبه انه صادق فان وقع في قلبه انه كاذب
ان وقع في قلبه ذلك قبل الشراء لا يبيع له ان يشتريه حتى يسأل مولاها. وان وقع في قلبه
ذلك بعد الشراء لا يتعرض للجارية لان الكبر الرأي في حقه بمنزلة اليقين. وان قبضها
وطئها ثم وقع في الكبر رايه ان البائع كاذب فيقال يغفل وطئها حتى يتعرف خبرها وان كان
المشتري حين اشتراها شهد عنده شاهد عدل ان مولا الجارية امرؤ يبيعها ثم حضر المولى
وحجدا الامر بالبيع كان المشتري في سعة من امساكها وكان له ان يتصرف فيها حتى يخاصمه
المولى الى القاضى لان شهادة الشاهدين حجة تامة. ولو شهد عند القاضى بقضه القاضى
بالوكالة وصحة البيع وكذا اذا شهد عند المشتري. ولو ان القاضى قضى لمولاها لا يبيع
للمشتري بشهادة الشاهدين اللذين شهدا عنده ان يمساكها لان شهادتهما لم تكن
ملزمة وقضاء القاضى ملزم وجب امرؤ ولم يدخل بها حتى غاب عنها فاخبر وخبرها
قد ارتدت فان كان الخبر عنده ثقة وهو حر ومملوك او محدود في قدف وسعد ان يصدق

المخبرية تزوج اربع نسوة سواها لان هذا خبر يامدني وهو حل بطلح اربع سواها هذا
خبر غير ملزم اياه شيئاً فلا يعتبر فيه العدالة. وان لم يكن المخبر ثقة في الكبرياء اياه انما هو صادق
فكذلك وان كان في الكبرياء اياه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلث لان خبر الفاسق لا يعلو
الكبرياء. ولو ان مخبر المرأة ان زوجها قد ارتد ذكره الاستحسان من الاصل ان
ان تتزوج بزواج اخر وسوى بين الرجل والمرأة. وذكر في السير الكبير ليس لها ان تتزوج
بزواج اخر حتى يشهد عندها رجلان او رجل وامرأتان لان ردة الزوج اغلظ من ردة
المرأة. وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح ان لها ان تتزوج اخر لان المقصود من هذا
المخبر وقوع الفرقة بين الزوجين. وفي هذا الفرق بين ردة الزوج والمرأة قال الاثر
ان الفرقة تثبت بشهادة رجل وامرأتين وان كان لا يثبت به القتل. وكذا لو كانت المرأة
صغيرة فاخبر انسان انها ارتضعت من امه او اخته مع هذا الخبر. ولو اخبر انسان انه
تزوجها وهو مرتدة يوم تزوجها او كانت اخته من الرضاع والمخبر ثقة لا ينبغي له ان يتزوج
اربعا سواها ما لم يشهد بذلك عنده شاهد عدل لانه اخبر بفساد عقد كان محكوماً
بصحته ظاهراً فلا يبطل ذلك بخبر الواحد وهذا خبر مستنكر وهو مباشرة النكاح
بصفة الفساد بخلاف الاول فان ثم اخبر يامدني عارض غير مستنكر فان شهد عنده
شاهد عدل بذلك وسعه ان يتزوج اربعا سواها. وكذا لو ان امرأة غاب عنها
زوجها فاخبرها مسلم ثقة ان زوجها طلقها ثلاثاً او مات عنها او كان غير ثقة فانها
بكتاب من زوجها بالطلاق وهو لا تدري ان الكتاب كتاب زوجها ام لا الا ان اكبر
رأيها انه حق لا باس بان تعتد وتزوج. ولو اتاها رجل واخبرها ان اصل نكاحها كان
فاسداً وان زوجها كان اخا لها من الرضاع او كان مرتداً لم يسعها ان تتزوج بقوله
وان كان ثقة لانه اخبرها بخبر مستنكر وكذلك امرأة ماتت لرجل طلقه زوجي ثلثاً

^{٣٠١}
 وانقضت عدي ووقع في قلبه انها صادقة لا بأس للرجل ان يتزوجها بقولها. وكذا
 المطلقة ظنتا اذا قال لزوجها انقضت عدتي وتزوجت بزواج آخر ودخل في الزوج
 ثم طلقني وانقضت عدتي وكان ذلك في مدة يتصور فيها نكاح الزوج الثاني وانقضاء
 العدتين فانه لا بأس لزوجها الاول ان يتزوجها اذا كانت ثقة عند او وقع في قلبه
 انها صادقة لانها اخبرت بامر محتمل وما اخبرت بامر مستنكر قال الشيخ الامام الاجل
 شمس الائمة السرخسي مع هذا بيان انها لو قالت لزوجها الاول حملت لك
 لايجل له ان يتزوجها ما لم يستفسرها لان العلماء اختلفوا في انها هل تحمل للزوج
 بمجرد النكاح الثاني. قال بعضهم تحمل ولا يكون له ان يعتمد على قولها حملت لك
 حتى تفسر جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعي الرجل انها له فلما كبرت
 لقيا رجل في بلد اخر فقالت انا حرة الاصل لا يسعه ان يتزوجها لانه علم انها كانت
 مملوكة لان محاليد لان اليد نهي لا يعبر عن نفسه دليل الملك فلا يقبل قولها.
 ولو قالت كنت امة له فاعتقني فان كانت ثقة عند او وقع في قلبه انها صادقة
 لا بأس بان يتزوجها لانها اخبرت بامر محتمل لم يعلم هو بخلاف ذلك. وكذا المرأة
 الحرة اذا تزوجت رجلا ثم قالت لرجل اخر ان نكاحي كان فاسدا او كان زوجها على غير
 الاسلام لا يسع لهذا ان يقبل قولها ولا ان يتزوجها لانها اخبرت بامر مستنكر ولو
 قالت طلقني بعد النكاح وارقد عن الاسلام وسعه ان يعتمد على خبرها ويتزوجها
 لانها اخبرت بامر محتمل فاذا اخبرت يبطلان النكاح الاول لا يقبل قولها وان اخبرت
 بالحرمة بامر عارض بعد النكاح من رضاع طاهر وغير ذلك فان كانت ثقة عند
 اولم تكن عنده ثقة ووقع في قلبه انها صادقة فلا بأس بان يتزوجها

والله اعلم

فصل في التسبيح والتسليم والصلوة على النبي

صلى الله عليه وسلم والتعاوين وما يرجع إلى الأمور الدينية.

رجل أراد أن يتعوذ قال الفقيه أبو جعفر ج احب الى ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا للقرآن. ولوقال اعوذ بالله العظيم وقال اعوذ بالله السميع العليم يجوز. وينبغي ان يكون التعوذ موصولا بالقراءة. رجل سمع رجلا يقرأ القرآن ولم يكن في القراءة فانه لا ينبغي للقارى ان يلحن ويعلم الصواب. فاما السامع ان علم انه لو منعه عن اللحن ويعلمه الصواب يغضب القارى او يدخل عليه حشة فانه ينبغي للسامع ان يمنعه عن اللحن ويعلمه الصواب الا ان يخاف ان يقع بينهما عداوة فحينئذ وسعه ان لا يتعرض له الحارس في الحراسة اذا قال لا اله الا الله او ما اشبه ذلك او الفقاع يقول عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله عليه وسلم محمد قالوا يكون اثما. بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلوا على النبي عليه الصلوة والسلام فانه يثاب على ذلك. وكذا الغازي اذا قال كبروا يثاب عليه لان الفقاع والحارس ياخذ بذلك عوضا. رجل جاء الى تاجر ليشتري منه ثوبا فعنده فتح المتاع قال سبحان الله او قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثوبه ومتاعه كره. رجل دعى مدعاؤه وقلبه ساء فالتكلم دعاؤه على الرقة فهو افضل. وكذا لو كان لا يمكنه ان يدعوا لاهو ساء فالدعاء افضل من ترك الدعاء. ويكره ان يقرأ القرآن في الحمام لانه موضع النجاسات. وذكر في كتاب الآثار انه لا بأس به ولا يقرأ في بيت الخلا. وان قرأ القرآن عند القبور ان نعى بذلك ان يؤنسهم صوت القرآن فانه يقرأ. فان لم يقصد ذلك فانه تعالى يسمع قراءة القرآن حيث كانت. قوم يقرؤون القرآن من المصاحف او يقرأ رجل واحد فدخل عليه واحد من الاجلة والانصار

فقام للقارى لأجله قالوا ان دخل عليه عالم ابو ما واستاد ما ند = علمه العالم جاز له
 ان يقوم لأجله وما سأل ذلك لا يجوز . رجل شرب الخمر فقال الحمد لله لا ينبغي له ان
 يقول فلهذا الموضع الحمد لله . ولو اكل شيئاً غصب من انسان فقال الحمد لله قال الشيخ .
 الامام اسمعيل الزاهد لا بأس به . رجل يمسخ وجهه اذا فرغ من الدعاء قال بعضهم
 ذلك ليس بشئ والصحيح انه لا بأس بورد الاثر فيه . رجل سمع اسماً من اسماء الله تعالى
 يجب عليه ان يعظمه ويقول سبحان الله وما اشبه ذلك . ولو سمع اسم النبي صلى الله
 عليه وسلم فانه يصل عليه . فان سمع مراراً في مجلس واحد اختلفوا فيه . قال بعضهم
 لا يجب عليه ان يصل الامرة . وقال بعضهم يصل في كل مرة . رجل يقرأ القرآن فسمع اسم
 النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الناطق رح انه لا يجب عليه الصلوة والتسليم لان قراءة
 القرآن على النظم والتأليف افضل من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم . فاذا فرغ من
 القراءة ان صلى على النبي صلى الله عليه وسلم كان حسناً وان لم يصل فلا شئ عليه .
 ولو سمع القارى الاذان فالأفضل له ان يمسك عن القراءة ويسمع الاذان اذا سلم
 رجل على القارى لا ينبغي له ان يسلم على القارى كيلا يشغله ذلك عن القراءة فان سلم
 عليه قال بعضهم لا يجب رد السلام على القارى وقال بعضهم يجب وهو اختيار
 الفقيه ابو الكيث رح . ويكره ان يصل على غير النبي وحده فيقول اللهم صل على
 فلان . ولو جمع في الصلوة بين النبي وغيره فيقول اللهم صل على محمد وعلى اله واصحابه
 بجان لان فيه تعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم ورجل سلم على من كان في الخلاء بتغوط وسجود .
 لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة . فان سلم عليه قال ابو حنيفة رح يرد عليه السلام
 بقلبه لا بلسانه . وقال ابو يوسف رح لا يرد لانا القلب ولا بلسان ولا بعد الفراغ ايضاً
 وقال محمد رح عليه رد السلام بعد الفراغ من الحاجة . ولا يسلم على احد وقت الخطبة

ولا يثبت العاطس. وإذا سلم وقت الخطبة لا يجب على السامع رد السلام الهائل
 إذا أتته باب دار انسان فقال السلام عليكم لا يجب رد السلام عليه. وكذا إذا سلم على
 الخاقصة في المحكمة. وإذا أتته الرجل باب دار انسان يجب ان يستاذن قبل السلام ثم إذا دخل
 سلم ولا ثم يتكلم. وإذا كان في القضاء يسلم أولاً ثم يتكلم. رجل كان جالساً فقام فلم
 عليه رجل وقال السلام عليك يا فلان فرد عليه السلام بعض القوم سقط عن
 سلم عليه. قيل إن سمى رجلاً فقال السلام عليك يا زيد مثلاً فرد عليه عمر ولا يسقط
 رد السلام عن زيد. وإن لم يسم وقال السلام عليك وأشار إلى رجل فرد غيره سقط
 السلام عن المشار إليه. رجل سلم على رجل فرد عليه السلام فلم يسمع قال أبو بكر لا سكتا
 رجح أخاف ان لا يسقط عنه فرض الرد فقل له لو كان الرد عليه أهم ما دأب صنع
 قال ينبغي ان يريه تحريك الشفة إذا سلم اليهودي أو النمراني أو المجوسي على مسلم
 قال محمد بن يعقوب يقول المسلم وعليك ينوي بذلك السلام لمحدث من فروع الرسول
 الله صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا سلموا عليكم فردوا عليهم. وإنما يكون ان
 يستديهم بالسلام. أما إذا ابتدأ الكافر فلا بأس بان يرد عليه ولكن لا يزيد على
 قوله وعليك. وبعض المشايخ لم يربأوا بالسلام على أهل الذمة. والصحيح هو
 الأول. هذا إذا لم يكن للمسلم حاجة إليه فإما كان فلا بأس بالسلام عليه. ويكون للمسلم
 ان يصالح الذمي. وإذا قال المسلم للذمي أطال الله بقاءك قالوا ان فدى بقلبه انه
 يطيل بقاءه لعله يسلم أو يؤدى الجزية عن ذل وصغار فانه لا بأس به لان هذا دعاء
 له إلى الاسلام والمنفعة للمسلمين. الفارس مع الرجل إذا التقيا ينبغي للفارس
 ان يسلم أولاً. وكذا الرجل مع المرأة إذا التقيا يسلم الرجل أولاً. وإن سلمت المرأة
 الأجنبية على رجل كانت عجوزة رد السلام عليها بصوت تسمع. وإذا كانت شابة

رد عليها بنفسه والرجل اذ اسلم على امرأة اجنبية بالجواب فيه يكون على العكس. متعلم
 معه خريطة فيها كتب **عن** اخي النبي صلى الله عليه وسلم او من كتب الفقه قام وتوسد
 الخريطة قالوا ان قصد به التوسد كره وان فعل ذلك لاجل الحفظ لا يكره. ويكون تصغير
 المصحف وان يكتب بقلم دقيق مروي ذلك عن ابي حنيفة ربح وهو قول ابي يوسف
 وزيد رحمهم الله. وكان ابو حنيفة ربح يكره النقط والتعاشير في المصحف ومثانيها
 ربح لم يرد في زماننا باسب ذلك ولو كتب القرآن على المحيطان والمجد وان بعضهم قالوا
 ربح ان يجوز ذلك. وبعضهم كره ذلك مخافة السقوط تحت اقدام الناس ربح
 امسك المصحف بينه ولا يقرأ قالوا ان نفي به الخير والبركة لا يأتى بل يرجح به الثواب
 ولو امسك الخمر بينه للتخليل جاز ولا تأثم. ولو امسك شيئا من هذه المعارف والملا
 يكره ويأثم وان كان لا يستعملها لان امسك هذه الاشياء يكعدن لله عادة. كاعد
 فيه مكتوب لبسم الله الرحمن الرحيم جعل فيه شيء قال ابو بكر الاسكاف ربح يكره
 سواء كانت الكتابة في ظاهره او باطنه. بخلاف الكيس اذا كتب عليه اسم الله فانه لا بأس
 به لان الكيس يعظم وهذا الكاغذ لا يكره لمن لا يكون على الطهارة ان ياحذ فلوسا
 عليها اسم الله تعالى. ولو كتب على خاتمه اسمه او اسم ابيه او ماله من اسم الله
 تعالى نحو قوله حسبنا الله ونعم الوكيل او بسم الله او نعم الله فانه لا بأس به
 رجل يذكر الله تعالى ويسبح في مجلس الفاسق قالوا ان نفي ان الفسقة يشتغلون
 بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو افضل واحسن كن سبح الله تعالى في السوق و
 ينوي به ان الناس يشتغلون بامور الدنيا وانا اسبح الله تعالى في هذا الموضع فهذا
 افضل من ان يسبح الله وحده في غير السوق. وان سبح على وجه الاعتبار يوجب على
 ذلك وان سبح على ان الفاسق جعل الفسق كان اثما. وينبغي للمصلح ان يدعو في

وصلاة بالدعاء المحفوظ ولا يتكلف للتلاجي على لسانه ما يشبه كلام الناس . أما
 في غير الصلاة يدعو بما يحضر ولا يستظهر الدعاء لان حفظ الدعاء يذهب بالرقعة .
 . رجل عطس خارج الصلاة ينبغي ان يجده الله تعالى فيقول الحمد لله رب العالمين
 او يقول الحمد لله على كل حال . وينبغي ان يحضره ان يقول يرحمك الله ثم يقول العا^{طس}
 غفر الله لي ولكم ويقول يهديكم الله ويصلح بالكم ولا يقول غير ذلك ولو عطس
 رجل في غير الصلاة فقال رجل في الصلاة الحمد لله قالوا تفسد صلوة ان اراد به
 الجواب ولو قال يرحمك الله فسدت صلوة لانه خطاب وجواب ولو عطس
 المصل فقال رجل يرحمك الله ثم قال المصل غفر الله لي ولكم كان جوابا تفسد
 صلوته . وينبغي ان كان بحضرة العاطس ان يشمت العاطس اذا تكرر عطاسه
 فيجلس الى ثلث مرات فان عطس اكثر من ثلاث مرات قال لعاطس يحمده الله تعالى
 في كل مرة ومن كان بحضرة ان شتمته في كل مرة فحسن وان لم يشتمته بعد الثلث
 فحسن ايضا رجل راي رؤيا اعجبه ينبغي ان يجده الله تعالى لان ذلك نعمة فيشكر
 نعم ان شاء وقصها على من يتق به وان شاء لم يقص . ولو قال رجل راي الله تعالى
 في المنام قال الشيخ الامام رئيس اهل السنة ابو منصور الماتريدي رح هذا
 الرجل شر من عابد الوثن . وهذه المسئلة اختلف فيها مشايخ بخارا وسمرقند
 قال مشايخ سمرقند روح روية الله تعالى في المنام باطلا لا تكون لان ما يرى في المنام
 لا يكون غير المرئي بل هو خياله والله تعالى منزعه عن ذلك وترك الكلام في هذه المسئلة
 احسن . واذامات المرأة حامل فدفنت ودفنت في المنام انها قالت ولدت لايشق
 قبها . ولا بأس بتقبيل يد العالم والسلطان . وتكلموا في تقبيل يديها . قال
 بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لسلامة فلا بأس به . والاولى ان لا يقبل

ويكسر المعانقة اما اذا سجد للسلطان ان كان قصده التعظيم والتحية وروى العلامة
 لا يكون ذلك كفرا اصله امر الملك بسجود آدم صلوة الله عليه وسجود اخوة
 يوسف عليه السلام. ولو قال للمسلم سجد الملك والافتلتنا قالوا ان امرؤ يذل
 للعبادة فالأفضل له ان لا يسجد كمن الكره على ان يكفر كان الصبر أفضل وان امرؤ
 بالسجود للتعظيم والتحية لا للعبادة له ان يسجد رجل دعاه الأمير فسأله عن
 اشياء فان تكلم بما يوافق الحق يصيبه مكرها فانه لا ينبغي له ان يتكلم بما يخالف
 الحق. وهذا اذا كان لا يخاف على نفسه القتل ولا اتلاف عضو ولا يحاف على ما
 فانه خاف ذلك فانه لا بأس به. واذا سأل الرجل غير الاخبار المحدثه في البلد قال
 بعضهم يكن الاخبار والاستخبار. وقال بعضهم لا يكن الاستخبار ويكن الاخبار
 والصحيح انه لا بأس بالاخبار ايضه ليكون عالما بالمصالح بانراة ارادت ان
 تصنع تعويد البجهاز زوجها بعد ما كان يبيعها ذكره الجامع الصغير انه ذلك
 حرام لا تحل. ولا بأس بوضع الجاجم في الزرع والمبطخة لدفع ضرر العين لان العين
 حق نصيب المال والادعي والحيوان ويظهر اثره في ذلك عرف ذلك بالافار
 . واذا خاف العين كان له ان يضع فيه الجاجم حتى اذا نظر الناظر الى الزرع
 يقع بصره او لا على الجاجم لا ارتقاها فنظر بعد ذلك الى الحرث لا يضر للروى
 ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت نحن من اهل الحرث وانا
 نخاف عليه العين فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان يجعل فيه الجاجم ويكره
 كتابة الجاف في ايام النيروز والماتهما بالابواب لان فيه اهانته اسم الله تبارك
 واهانة اسم النبي صلى الله عليه وسلم بساط او مصلي كتب عليه في التسبيح الملك
 لله يكن استعماله او بسطها والقعود عليها. ولو قطع الحرف من الحرف او خيط

٣٠٠
على بعض الحروف حتى لا يبقى الكلمة متصلة لا يزل والكاهنة لان الحرف المفردة حرة
وكذا لو كان عليها اللك لا غير او كان الالف وحده^ل او كان اللام وحدها
وحكى ان بعض الائمة راي شيئا فابروهون الى الهدف وقد كتب على الهدف ابد
جهل فنهاهم عن ذلك فثم مريهم وقد فصلوا الحروف فنهاهم ايضا وقالوا فنهيتكم
في الابتداء لاجل الكلمة وانما نهيتكم لاجل الحروف خرقة فيها درهم تك ابن
سماعة عن محمد بن في الفواد رانه لا بأس للرجل امساك تلك الخرقة وان لم يكن
على وضوء ولا بأس ببيع الزنار من الفارسي ولا القلنسوة من المجوسي لان في
ذلك اذلالا لهم اسكاف امره انسان ان يتخذ له قفاز مشهورا على راس المجوسي
او الفسقة وذا دله في الاحرة قيل لا ينبغي له ان يفعل ذلك وكذا الخياط اذا امر ان
يخيط ثوبا على راس الفاسق ويكره بيع المكعب المفضى من الرجال اذ اعلم انه
يشترى لللبس فقير اجر نفسه من كافر ليعمر له العنب فيتخذ خرايكة ذلك
لان النبي صلى الله عليه وسلم لعن العاصم ولو ان مسلما اجر نفسه ليعمل في الكنيسة
ويعمرها لا بأس به لانه لا معصية في عين العمل فان اجر نفسه من نصراني لضرب
الناقوس كل يوم خمسة دراهم وفي عمل آخر يعطيه كل يوم درهما قالوا لا ينبغي
له ان ياجر نفسه منهم ويطلب الزرق من عمل آخر واذا استوجرا فسل الى
قالوا لا اجر له وكذا لو استوجر لحمل الميت ولو استوجر لحفر القبر ولم ينفق الميت
كان له اجر قالوا نعم لا يجب الا اجر لحمل الميت اذا لم يوجد ثمة احد يحمل الجنازة
بغير اجر فان وجد جازت الاجارة لان الحمل لا يجب عليه خاصة وان استوجر
لضرب الطبل فان كان لله لا يجوز لانه اعانة على المعصية وان كان للفرد
والعاقلة جاز لانه طاعة وما اخذ المطرب والمغني ان اخذ من غير شرط باح

له . وأن أخذ على شرط رده على صاحبه ان قدر وان لم يقدر على الرد
 على صاحبه تصدق له . يجعل يبيع الثعوب في المسجد الجامع
 ويكتب في الثعوب النورية والانجيل والقرآن ويأخذ ما لا يقول
 ان في ادفع الثعوب مديونية او مبة لا يجعل له ذلك المال لانه اخذ المال
 على المديونية حرام . وأن أخذ الاجرة على تعليم القرآن قالوا لا بأس في زماننا
 رجل اراد ان يتعلم النجوم قالوا ان كان يتعلم مقدار ما يعرف به موافق
 الصلوة والقبلة لا بأس به . وما سوى ذلك حرام كافر من اهل الذمة
 او اهل الحرب طلب من مسلم ان يعلم القرآن والفقهاء قالوا لا بأس بان يعلم القرآن
 والفقهاء في الدين لانه عسى ان يهتدى الى الاسلام فيسلم الا ان الكافر لا يمس المصحف
 رجل اراد ان يقرأ القرآن ينبغي ان يكون على احسن احواله يلبس صالح ثيابه وينعم
 ويستقبل القبلة لان تعظيم القرآن والفقهاء واجب . واما تعليم الكلام والمناظرة
 فيه قالوا وراء قدر الحاجة مكروه . وحكي ان حماد بن ابي حنيفة رحمه الله كان
 يكلم في الكلام فنهاه الاب عن ذلك فقال له حماد فدرأيتك وانت تتكلم فابالك تنهايني
 فقال يا بني كما بانكم وكلوا احد منا كان الطير على راسه مخافة ان يزل صاحبه ولغتم
 اليوم يتكلمون وكل واحد منكم يريد ان يزل صاحبه ومن اراد ان يزل صاحبه
 يكفر فمتكفر قبل ان يكفر صاحبه . واما النمل والحيلة في المناظرة

قالوا انك ان كان ينظره يكلمه متعلما مسترشدا او يكلمه على الانصاف بلا تعنت
لا يجله التوبة والحيطة والتبليس. وان كان من يكلمه يريد التعنت ويريد
ان يطرحه يجله التوبة والحيطة بل يجتال كل حيلة ليدفع التعنت عن نفسه
. جل تعلم بعض القرآن ثم وجد فراغا فانه يتعلم تمام القرآن لان تعلم تمام القرآن
افضل من صلوة التطوع. وتعلم الفقه اول من تعلم تمام القرآن. وجلان تعلم
علما كعلم الصلوة او نحوها احدهما يتعلم ليعلم الناس والاخر يتعلم ليعمل به
فالاول افضل لان منفعة تعليم الخلق اكثر فكان هو افضل. وجاء في الاثر ان من كثرة
المعلم ساعة خير من احياء ليلة. ومما خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فلا بأس به
ولم يكن هذا عقوقا. قيل هذا اذا كان محتيا فان كان امره بوجوه فلا بأس ان يمنعه
من الخروج ولو اراد ان يخرج للحج وابوكاه لذلك قالوا ان كان الاب مستغنيا
عن خدمة لا بأس بان يخرج. وان لم يكن مستغنيا لا يسعه الخروج لما روي عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظر رحمة الا كانت له بها
حجة مقبولة فيل يارسول الله وان نظرت في اليوم مائة مرة قال وان نظرت اليه في يوم مائة مرة فان
كان ابواه محتاجان الى النفقة ولا يقدر ان يخلف لهما نفقة كاملة او يكتفي بذلك الا ان الطالب على
الطريق هو الخوف فلا يخرج بغير اذنها. وان كان الغالب هو السلامة فله ان يخرج
. وذكر في بعض الروايات ان الرجل لا يخرج الى الجهاد الا باذن والديه فان اذن له احدهما
ولم ياذن له الاخر لا ينبغي له ان يخرج وهما في سعة من ان يمنعا اذا دخل عليهما مشقة
لان مراعاة حق الوالدين فرض عين والجهاد فرض كفاية. وان لم يكن له ابوان وله ولدان
وجدت ان فاذن له اب الاب وام الام ولم ياذن له الاخران فلا بأس
بان يخرج لان اب الاب قائم مقام الاب وام الام قائمة مقام الام. ولو اذن له الابوان

كان له ان يخرج ولا يلتفت لغيرها. هذا اذا كان السفر سفر جهاد فان كان السفر سفر
 تجارة او حج لا بأس بان يخرج بغير اذن والديه اذا استغنى الابوان عن خدمته لانه
 ليس في هذين المخرجين ابطال الحق والدين اذا لم يكن الطريق مخوفاً فان كان مخوفاً مثل البحر لا يخرج
 الاباذن والديه وانما استغنيين عن خدمته. رجل ليس له مال وله عيال واحتاج
 الناس في حفظ الطريق الى البدرة فان قدر على ان يعمل هذا العمل ولا يضيع عياله
 كان له ان يفعل وان كان لا يمكنه هذا العمل مع القيام لرعاية العيال فالقيام بالعيال
 اول. وكذا لو خرج للتعليم يضيع عياله يراعى حق العيال. طلبة العلم اذا اختصموا
 في السبق فمن كان اسبق يقدم سبقه فان اختلفوا في السبق ان كان لاحدهم بيعة
 تمام بينته وان لم تكن يقرع بينهم ويجعل كأنهم اتوا معاً كما في الحرمة والفرقة اذا لم يعرف
 الاول فيجعل كأنهم اتوا معاً. صاحب العلم اذا خرج الى القرى ليدكرهم فيهم وعاله شيئاً
 حكي عن ابي الليث رج انه قال كنت اقمته انه لا يخرج الى القرى ثم رجعت عن ذلك ولم
 اصاب ما لاحرامات وادعى بان يتصدق به عن ارباب الاموال قالوا ان عرف ارباب
 الاموال رد عليهم اموالهم وان لم يعرفوا ينبغي ان يتصدق عنهم فان قالت الورثة
 هو كاذب فيما يقول يريد بذلك اضرار الورثة فانه يتصدق بمقدار ثلث المال
 ولو قال في مرضه هذا المال لقطة وكذبته الورثة قال محمد بن جابر لا يضمنه شيء وقال
 ابو يوسف بن يتصدق بمقدار الثلث. ويجوز السبق في اربعة اشياء في الخف
 في البعير في الحمار في الفرس والنقل يعني الرمي والشيء بالاقدام يعني به العدو
 ويجوز اذا كان البدل من جانب واحد بان قال انه سبقتك فلي كذا وان سبقته
 فلا شيء لك. وان كان البدل من الجانبين فهو حرام لانه قمار الا اذا دخل احداهما
 فقال كل واحد منهما ان سبقته فلان كذا وان سبقتك فلي كذا وان سبق الثالث

فلا شيء له فهو جائز وحلال والمراد من الجواز الحمل والطيب دون الاستحقاق
لا يصير مستحقا وما يفعله الامراء فهو جائز ايضا بان يقولوا الاثنين ايكما سبق منه
كذا. وانما جواز السباق في هذه الاشياء الاربعة لورود الآثار فيها ولا اثر في غيرها
وقال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ايضا في الفقيهين اذا تكلمنا في مسألة
اتكان البدل على احدهما جاز وان كان البدل من الجائنين لا يجوز. وانما يجوز السابق
في الدواب اذا كان فوسه قد سبق وقد لا سبق قالوا والجواز الذي يلعب به للصبيان يوم
العيد يوكل روى عن ابن عمر رضي الله عنه انه كان يشتري الجوز لصبيانه يوم العيد يلعبون
بها وكان يأكل منه وهذا اذا لم يكن على وجه المقامرة. فان كان على وجه المقامرة فهو
حرام. مرضعة انقطع لبنها بظهور الحمل وليس للام اب شيء يستأجر به النظر فالحب
لا يستزال الدم قالوا يباح لها ذلك مادام نطفة او علقته او مضغة لم يخلق له
عضو لانه ليس له حكم الادم وقد رواتك المدقة باربعة اشهر. امرأه حلت
ومضغ على حملها شهر فارادت القاء العلق على الظهر لاجل الدم فانها فسأل أهل
الطب ان قالوا يضر بالحمل لا تفعل. وكذا الفصد والحجامة وقيل لا ينبغي لها ان
تفعل ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك لا بأس بالقاء العلق والحجامة ما لم تقرب
الولادة فاذا قربت لا تفعل. واما الفصد فالامتناع عن الفصد اول في حالة
الحمل كيلا يلحق الولد افة صبي سمع الاحاديث وهو لا يفهم ثم كبر جاز له ان
يروى عن المحدث. وكذا البالغ اذا سمع الحديث ولم يفهم جاز له ان يروي عن
المحدث. ولو قرئ على صبي صك ولم يفهم ثم كبر لا يجوز له ان يشهد وكذا البالغ
اذا قرئ صك ولم يفهم ما فيه لا يجوز له ان يشهد بما فيه. ورجل يتخذ لجة
ليفرق بين المرأة وزوجها بتلك اللعبة قالوا هو منكم بحكم بر دته ومثله اذا كان

يعتقد لها اثر او يعتقد التفريق من اللعبة لانه كافر الساحر اذا تاب فهو على وجه
 ان كان يعتقد نفسه من القائل لا يفعل فان تاب عن ذلك وقال خالق كل شئ هو الله
 تعاوتبرا عما كان يقول يقبل توبته ولا يقتل. وان كان الساحر يستعمل السحر للتجربة
 والامتحان ولا يعتقد لذلك لا يقتل لانه ليس بكافر. ساحر محجود السحر ولا
 يدري كيف يفعل ولا يقربه قالوا الاستتباب بل هو يقتل اذا ثبت انه يستعمل السحر
 وذكره بعض المواضع والاستتبابية احوط. وقال الفقيه ابو الليث رجا اذا تاب
 الساحر قبل ان يوحذ يقبل توبته ولا يقتل وان اخذ ثم تاب لم يقبل توبته ويقتل
 وكذا الذين يدعى المعروف الداعي. والفتوى على هذا القول كما رد عما بدعوا واخلعوا
 فيه. قال بعضهم لا يجوز ان يقتر يستجاب دعاءه. وقال بعضهم يجوز ان يقال
 يستجاب دعاءه فان ابليس لعنه الله دعاه حيث قال رب ابطئني الى يوم يعثون
 فقال الله تعالى انك من المنظرين. رجل يعمل اعمال الرد يفع في قلبه انه ليس بمؤمن
 قالوا ان وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لان بعض اعماله لا يوافق اعمال المؤمنين
 فهذا مؤمن صالح. وقال عليه السلام المؤمن امن جاره بوائقه. وقال عليه
 السلام المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فهو يريد بهذا انه ليس من جملة
 هؤلاء المؤمنين. وان كان يقع في قلبه انه ليس بمؤمن لانه لا يعرف الله تعا فان
 اشقر قلبه على ذلك فهو كافر. وان خطر بباله ذلك ووجد من نفسه انكاره
 فهو مؤمن لان هذا مما لا يمكن الفرز عنه. وهذا من صدق ايمانه فيكون عفا
 كن هم بسيئة ولم يعزم عليها لا يكون اثما وان عزم عليها كان اثما. رجل آمن
 الموت ان تمنح الموت لضيق عيشه او لشرا ما به من ظالم او عدوا وغوه كره. وان
 تمنح لتغير زمانه فيتمتع الموت مخافة الوقوع في المعاصي لا يكره. رجل قال لا احب

^{٢١٢}
 القرع قالوا ان اراد به ان لا احبه لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحبه فهو
 كافر. وان قال ذلك لمرض اصابه من القرع لا يكفر. وقال انا لا اعمل بفتوى
 الفقهاء وليس كما قال العلماء فانه يغزر ولا يكفر. رجل مات وكسبه كان من
 بيع البا ذق فان تورع الوارث ولم ياخذ ذلك المال كان اولي ويرد على اربابها
 ان عرف اربابها. وان لم يعرفه يتصدق. وكذا الجواب فيما اذا اخذ
 رشوة او ظلما. ولو كان الوارث يعلم مورثه ان مورثه كان يكسب من حيث
 لا يحل الا انه لا يعلم ذلك المال الذي اخذ مورثه ظلما كان المال ميراثا له
 في الحكم يتصرف به ما يشاء وان قصد به كان اولي ولا يلزمه وينبغي ان يتصدق
 عن خصما والمورث. رجل راي من رجل منكرا وهو ايضا يركب فخر. لك كان عليه
 ان ينهي غيره ويمتنع هو ايضا. رجل علم ان فلانا يتعاطى من المنكر هل له ان يكتب
 الى ابيه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب الى ابيه يمنعه الاب عن ذلك
 ويقدر عليه يحل له ان يكتب وان كان يعلم ان ابيه لو اراد منعه لا يقدر عليه
 فانه لا يكتب كيلا يقع العداوة بينهما وكذلك فيما بين الزوجين وبين
 السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون.
 رجل اغتاب اهل قرية فقال اهل هذه القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يد
 به جميع اهل القرية وكان التزاد هو البعض وهو مجهول الرجل اذا كان بصوم
 ويصل ويضربا لناس باليد واللسان فذكر بما فيه لا يكون غيبة ان اخبر السلطان
 بذلك لينجزه فلا اثم عليه. رجل يذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاحكام
 لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد به السب
 . امية ترضع صبيا بغير اذن زوجها يكون لها ذلك الا اذا خافت هلاك الرضيع

محبته لا بأس به . رجل وجد في بيته امرأة فوطئها وقال ظننت انها امرأة روى زر عن
 ابي حنيفة روى انه قال للمكان نهارا يحد وانما نطيل لا يحد وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 روى عن ابي حنيفة روى في رواية اخرى عليه الحد لئلا كان او نهارا قال روى في
 ان يكون الجواب على التفصيل ان لم يكن امرأته تنزف اليه لا يحد وان زفت قبل ذلك
 لا يصدق . رجل له على رجل دين فأت الطالب ولم يؤد المديون الدين الى وافته
 قال محمد بن سلمة روى ارجوان يكون الدين يوم القيمة للطالب . رجل له على رجل
 دين فبلغه ان العزيز قد مات فقال جعلته فحل او قال وهبت منه الدين فاذا
 هو حي قال نصير روى بصير فحل وليس له ان يأخذه منه رجل عليه دين ونسبه
 حتى مات قال شداد روى ان كان الدين ثمن بيع او قرض لا يؤخذ يوم القيمة وان كان
 غصبا فهو ما خوذ رجل مات وله ديون على الناس ولم يدع وارثا قال ابو القاسم
 روى يصدق المديون على صاحب الدين مقدار دينه . رجل مات وعليه دين ولم يعلم
 الوارث بدينه فاكل ميراثه قال شداد روى لا يؤخذ الوارث بدينه وان علم
 الوارث بدين المورث كان عليه ان يقض دينه من تركة المورث وان لم
 الابن بعد ما علم فانه لا يؤخذ به في دار الآخرة . وكذا لو كانت وديعة نفسها حتى
 مات لا يؤخذ بها في دار الآخرة . رجل له على رجل دين وهما في الطريق فخرج اللصوص
 عليهما وقصدوا اخذا ماله فاعطى المديون صاحب المال دينه في تلك الحال
 قال بعضهم انه ان يؤدى دينه وليس للطالب ان لا يأخذ . وقال الفقيه ابو الليث
 روى عندي للطالب ان لا يأخذ في تلك الحالة كمن كفل بنفس رجل غلام الكفيل
 المكفول به في المغارة لو في موضع لا يتقدر المكفول له على استيفاء حقه لا يصح
 تسليمه . رجل له ارض يجنب نهر للعامة فشق الماء حريم النهر حتى صار النهر

^{٢٧١٦}
 في ارض الرجل فاراد الرجل ان ينصب في ذلك رجة فلو ضعه كان له ذلك وان اراد
 ان ينصب على غير العامة لم يكن له ذلك. رجل مر في الطريق احدث قال الفقيه
 ابو الليث رجة ان علم ان صاحب الارض احدث الطريق في ملكه يباح المرور في الطريق
 المحدث وان لم يعلم يجوز فيه المروحة يعلم انه غصب وقال نصير رجة ليس للرجل
 ان يمر في ارض الغير اذا كان له طريق اخر وان لم يكن له طريق اخر فله ان يمر فيها
 ما لم يمنعه فاذا منعه فليس له ان يمر فيها وقال بعضهم ان كانت الارض مزرعة
 او مكروبة ليس له ان يمر فيها لان المرور اذا كان يضرب الارض لا يضرب صاحب
 الارض. وعن بعض المشايخ رجة قال رايت في بعض الكتب عن ابي حنيفة رجة ان الرجل
 اذا مر في ارض انسان ولها حائط او حائل لا يحمل فيها المرور ولا الزول فيها وان
 لم يكن لها حائط او حائل لا يباس بالمرور فيها. وعن ابي القاسم رجة رجل خفي عليه
 الطريق فاراد ان يمشي في الارض المزرعة قال يمشي فيها ولا يطيأ الزرع ولا يفسد
 رجل رثا الماء في السوق قال ابو بكر رجة لا رخصة فيه وان كثرت الغبار وقال ابو نصر
 المدبوس رجة لا يباس بذلك لتسكين الغبار والزيادة على ذلك لا يحمل. رجل رفع
 الطين والتراب من طريق المسلمين قال ابو نصر رجة ان رفع في ايام الحول التنقية
 الطريق وجوتان يكون محتسبا بمنزلة اساطلة الاذى عن طريق المسلمين وان
 اضر رفعه بالمارة لا يسعه ذلك. وان كان لا يضرب فلا يباس به رجل وطئ بهيمة قال
 ابو حنيفة رجة ان كانت البهيمة للواطي يقال له اذجمها واحرقها. وان لم تكن البهيمة
 للواطي كان لصلبها ان يدفعها الى الواطي بالقيمة ثم يذجمها الواطي ويحرق ان لم يكن
 ما كحلة. فان كانت مما يוכל يذجم ولا يحرق. الفراء اذا كانت مودية قال محمد رجة
 لا يباس بان يذجمها من غير ان يضربها ولا يوذجمها. صاحب البهيمة اذا لم ينفق على

على الهبة يوم الاتفاق عليها ويحرق. وعن أبي يوسف ر. ح. انه يقال لصلحتها اما ان
تفق عليها او تبعتها رجل يتصدق على السؤل في المسجد الجامع قال ابو نصر العياض
رح. من اخرجهم عن المسجد ارجوان يغفر الله تعالى باخراجهم عن المسجد. وقاله
بعض العلماء رح. من تصدق بفلس في المسجد يوم الجمعة فم تصدق بعد ذلك
باربعين فلسا لم يكن كفارة ذلك الفلس الواحد. وعن خلف ر. ح. انه قال لو كنت
قاضيا لا اقبل شهادة من تصدق على السؤل في المسجد الجامع رجل يني في ارض
الغصب مسجد او حماما او خانوتا قال ابو يوسف رح. لا بأس بالصلوة في هذا
المسجد ولا يستاجر منه الحمام والخانات. رجل حفر بيرا في قنار قوم وذا ابن رستم
رح. انه يوم يتسويته ولا يضمن النقصان. ولو هدم حائط المسجد كذلك امر
بتسويته ولا يضمن النقصان. ولو هدم حائط الدار رجل ملكه او حفر فيها
بيرا يضمن النقصان ولا يوم بالتسوية ولا يبنو الحائط. جنب اختضب واختضبت
امراة بذلك الخضب قال ابو يوسف رح. لا بأس به ولا تصلي فيه. وان كان الجنب قد
غسل موضع الخضب فلا بأس بان يصلي فيه. ذكر ابن رستم رح. رجل حفر قبرا
في غير ملكه ليدفن فيه ميتا له فدفن غيره فانه لا يفتش القبر ولكن يضمن قيمة
حفرة حفرها حفره اخرى فيدفن فيها. وعن أبي يوسف رح. اذا دفن الميت في ارض
غيره بغير اذن المالك ان شاء المالك امر باخراج الميت وان شاء يسوى الارض
فيزرع فوقها رجل لم يوما وهم له كارهون ذكر الحسن البصري رح. عن اصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى عنهم انهم قالوا من ام قوما وهم له كارهون
لا يجوز ضلوتهم تقوتهم. وقال ابو يوسف رح. هذا اذا لم يكن الامام مستحقا للامانة
لقسا فيه. وان كان اهلا فلا بأس به وان كرهه القوم. اهل قرية جمعوا بذرنا

من اناس ذرعو لاجل الامام قالوا النقلة الحاصل من ذلك يكون لارباب البندوب
 لم يسلموا البندوب والى الامام . رجل وقعت له الف درهم في عام انسان وخاف ان
 علم صاحب الدار يمنع ولا يرد عليه هل يدخل داره بغير اذنه . قال ابن مقاتل رح
 ينبغي ان يعلم بذلك اهل الصلاح ان كان ثمة اهل الصلاح فان لم يكن ثمة اهل
 الصلاح ان اسكنه ان يدخل وياخذ ماله من غير ان يعلم به احد فعلى هذا اذا
 على صاحب الدار فان لم يخف لا يصلح ان يدخل بغير اذنه بل يعلم صاحب الدار حتى ياذن
 له بالدخول او يخرج المال اليه . رجل اتخذ في بيته خراسا لم يكن في القديم ويتعك
 ضره ذلك الى ارجاءه قال الشيخ الامام ابو القاسم رح له ان يمنع عن ذلك . وعن
 ابي يوسف رح ان كان الضر بينا ظاهرا بان كان دورانه يوهن حائط الجار فانه
 يمنع من ذلك . رجل اراد ان يجعل داره اسطبل ولم يكن في القديم وجاره يتضرر
 بذلك قال ابو القاسم رح ان كان وجه الدواب الى حائط الجار ليس له ان يمنع وانما
 هو اضرها الى حائط الجار له ان يمنع . رجل اراد ان يتخذ داره حظيرة الغنم وسكة
 غير نافذة ويتاذى الجيران بنتن السرقين ولا يامنون على الرعاة قال ابو القاسم
 رح ليس للجيران منعه عن ذلك . وعن ابي يوسف رح رجل اتخذ داره محلا وبها فانه
 يتضرر الجار له ان يمنع عن ذلك الا ان يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران سكة
 غير نافذة ربط احداهم على باب داره دابة واتخذ لها اري قال الشيخ الامام ابو بكر
 محمد بن الفضل رح لكل واحد من اهل السكة ان ياخذ بنقصه لان هذه السكة كذا
 بينهم . وان كانت السكة نافذة له ان يمسك الدابة على باب داره بشرط السلامة
 وفي الجنايات قال ابو حنيفة رح لا بأس للرجل بان يتفح بجناح يشربه في الطريق
 وبدا كان ياخذ في الطريق فان خاصمه انسان هدمه . ذكر ابن رستم رح دار مشتركة

بين قوم لبعضهم ان يوطد الدابة وان يتوضا وان يضع الخشب فيها ومن عطب
بذلك لا يمن. ولو حفر بيتا يؤخذ بان يسوي فان تقص الحفر يؤخذ بنقصان الحفر
قال ابو حنيفة رح اذا حفر الرجل في سكة غير نافذة ييرا او بنى فيها فعطب به انسان
ضمن ويؤخذ بان يطم البير ولا يؤخذ بما نقضت البير. رجل هدم داره وامتنع
عن العمارة وذلك يضرب الجيران قال ابو نصر الدبوسي رح ان قدر على بنائه فلهم
اخذه ليرد الضر عنهم. وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناء فانسد الدرع
والشمس على جاره او نقب جداره او فتح ابوابا لا يمنع وان تضر به الجار لانه
ستصرف في ملك نفسه رجل اتخذ طينا في رقيقة غير نافذة قال الفقيه ابو بكر
الاسكاف رحمه الله ان ترك مقدار المر للناس وذلك يكون في الاحاقين
ويرفعه سريعا لا يمنع منه. قال محمد بن سلمة رح يجوز فيها بل الطين واتخاذ الارى
والدكان وغير ذلك فلو غرس في سكة غير نافذة فاراد واحد من الشراك قطع
ذلك ولم يتعرض لغيرها من الاشجار في هذه السكة قال ابو القاسم رح ليس له
القطع لانه متعنت. وكذا في انقضى حناج على طريق الجادة. رجل غرس اشجارا
على شط النهر بجدار باب داره وبين داره والاشجار طريق الجادة قال ابو القاسم
رح ان كانت الاشجار لا تقرب بالنهر واهله رجوت ان يكون غارسها في سعة وطيب
قوامها له ولخلفه من بعده رجل اتخذ بستانا وغرس فيها اشجارا يجنب دار
جاره قال ابو القاسم رح ليس في هذا تعدي ويجب ان يتباعد من حائط جاره
قدر ما لا يضرب دار جاره. شعير وجد في بئر الابل او الشاة فغسله ذكر في زياد
ابن رستم رح انه يוכל ويجوز بيعه وان كان في اقل البقر لا يוכל اهل قرية داسوا
بالحر فقبول وتروث قال الحسن بن زياد رح لا ضيق عليهم في ابد الماوذ كمن رستم

روح انه لا باس به ما لم يستنفع حقه ينتفع من ذلك بغير القارة وقعت في حنطة
فلحنت قال ابن مقاتل روح لا يוכל وقال الخفاف روح لا يحفظ فيه قول اصحابنا روح
عندي لا يفسد الا ان يكون كثيرا فاعشا ينفر عنه الطبع رجل ينظر في كتب الاطباء
والاشعار قالوا لا باس به اذا كان لا يتحرك به لسانه وهو ينظر في اللباب

كتاب الجنايات

الجنايات على نوعين. احدهما يوجب القصاص وهو العمد. والاخر لا يوجب وما يوجب
القصاص فهو على نوعين. احدهما في النفس والاخر فيما دون النفس فيمادون النفس
يعتبر المساواة في البدل فلا يقطع العنق باليسرى. ولا اليسرى بالعنق ولا الصحيحة
بالسوء. ولا يد المرأة بيد الرجل. ولا يد الرجل بيد المرأة. ولا يقطع يد الحر بيد
العبد. ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد. ويقطع يد المرأة بيد المرأة
لان في المرأة لا يختلف البدل وهو نصف دية الرجل. وفي العبد يختلف البدل
فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة. والجنايات فيما دون النفس
شجاج وغير شجاج. اما الشجاج احد عشر شجة الحارسة وهي التي تمخضت بالبشر
ولا يخرج منها شيء وتسع غادسة. والدامعة وهي التي يخرج منها ما يشبه الدم
والدامية هي التي يخرج منها الدم. والباسعة وهي التي تبضع اللحم والثلاثة
وهي التي تدق ولا تقطع. والسحاق وهي التي تقطع اللحم وتبقى بين اللحم وبين العظم
جلدة رقيقة. والموضحة فهي التي توضع العظم والهاشمة وهي التي تعشم العظم
والمنقلة وهي التي تنقل العظم وتخرج. والامة وهي التي تبلغ ام الراس وهي
الجلدة التي تكون فوق الدماغ. والدامعة وهي التي تحرق الجلدة التي تكون فوق
الدماغ. والجائعة وهي التي تصل الى الجوف. في الموضحة والعمد القصاص في قولهم

ولا تقصاص فيما بعد الموضحة في قولهم. واختلفت الروايات فيما قبل الموضحة ذكره
الاصل انه يجب القصاص وروى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه لا يجب. ونحوه من
عبد العزيز ربح انه قال ما دون الموضحة حدوش فيها حكومة العدل. وما لا يجب
القصاص منها بعضها يوجب دية كاملة. وبعضها يوجب بعض الدية. وبعضها
يوجب حكومة العدل. واختلفوا في تفسير حكومة العدل. قال بعضهم ينظر الى
الجنح عليه انه لو كان مملوكا كم ينتقص من قيمته بهذا الجنحية ان كانت تنقص
عشر قيمته ففي الميراث عشر دية. وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث ونحو
ذلك. وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا من النفقة واجرة الطيب في
حكومة العدل. وقال بعضهم ينظر الى ادنى جراحة لها ارش مقدروا في الموضحة
فان كانت هذه الجراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش الموضحة. قالوا
والفتوى على الاول. والجنحية فيادون النفس على نوعين. منها ما يوجب القصاص
ومنها ما يوجب المال فاتعد منها باي الة تعد يوجب القصاص عند المساواة
في المنفعة. رجل قطع لسان انسان ذكره الاصل انه لا قصاص فيه وقال ابو يوسف
ربح لا قصاص في بعض اللسان حتى يقطع الكل. وان قطع بعض اللسان منع الكلام
يجب فيها الدية. وان منع بعض الكلام دون البعض بقسم دية اللسان على
الحروف التي تتعلق باللسان فيجب الدية بقدر ما فات. وان كانت الجنحية فيما
دون النفس خطأ فبعضها يوجب دية كاملة وبعضها لا يوجب دية كاملة ولا
قصاصا. ففي الدامية والدامعة والباسعة والمتلاحمة والسحاق ان كانت
خطأ ففيها حكومة عدل وفي الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ. وفي

الجماعة تلك الدية اذا وصل الى الجوف ولم ينفذ وراءه فان نفذ من وراءه ففيه
ثلاثا الدية. ان كانت عمدا تكون ذمالة. وان كانت خطأ فعلى عاقلته. وموضع الجأ
ما بين اللبة والعانة. ولو شج موضحة فذهب سميحه وبشره يجب ارش الموضحة
في الموضحة ودية النفس في السمع والبر ولا يدخل فيه ارش الموضحة. ولو شج
موضحة فذهب بها شعر راسه يجب دية كاملة للشعر ويدخل فيه ارش الموضحة
ولو آخذه بالعصا ثم ضربه اخرى اجنبها فاما الكتا حتى صارتا واحدة فهما موضحتان
لا يجب القصاص في ذلك في ظاهر الرواية. وان اوضحه فذهب بها عقله كان عليه
دية النفس لاجل العقل ويدخل فيه ارش الموضحة. وفي شعر الراس واللحية
اذا ذهب ولم يثبت بها النفس وان حلق لحية انسان فنبت بعضها دون بعض ففيه
حكومة عدل. وكذلك الشفحية الكوسج اذا كانت الشعور طاقات متفرقة
وان استمرت به رقيقة ففيها دية. وان كانت شعرات على الذقن لا شيء فيها
وان حلق الشارب فلم يثبت يجب حكومة عدل. وفي قطع الانف من العظم
دية النفس. وكذلك اذا قطع المارن وهو ما لان من الانف. وان قطع نصف
قصة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس. ولو ضرب انف رجل ولم يجد ضم
ريح طيب ولا نقي ففيه حكومة عدل. وفي بعض الروايات فيها الدية.
وذهب الشم بهزلة ذهب السمع وفي قطع كل الذكر دية كاملة. وكذلك في
الحشفة وحدها. وان ضرب على الظهر فقات منقعة الجماع او صار عذب
يجب دية النفس. ولو طعن يرمح او غير ذلك فلا يستمسك الطعام في جوفه
فعليه دية كاملة. وكذلك لو ضربه فسلس بوله ولا يستمسك البول ففيها
الدية. وان افطخ امرأة ولا تستمسك البول ففيها الدية. وان كانت تستمسك

ما سعة يجب مماثلثة الدية وفي العنين والمجاين والشفين وتسمى المرأة و
 حلتها المستولدة للثدي والرجلين والاذنين واللحيين والليتين اذا لم يبق
 على عظم الوراء اللحم فان بقي من اللحم شيئا ففيه حكومة عدله وفي الانثيين الدية وفي
 احداهما صاعا لليد وفي اربعة الاصابع حكومة عدله تسعة والعينين الدية وفي كل شفر من الدية
 وفي اصابع اليدين الدية وكذلك في اصابع الرجلين وفي اربع عشر الدية وفي كل مفصل ثلث عشر الدية في
 الابهام وفي كل مفصل من الابهام نصف عشر الدية وفي كل سن نصف عشر الدية فلتك
 الاسنان اثنين وثلثين فذهب الكل ففيها دية وثلثة اخماس الدية .
 ودية النفس يجب على العاقلة . وكذلك دية العقل والنسح والسر والسر والسر والسر
 والذوق والانتزال والحذب وشعر الراس والحية والاذنين والمجاين
 واحد باب العينين واصابع اليدين والرجلين وحلتي المرأة والافضاء اذا لم
 يستمسك البول او الفانط وفي الحشفة والمارن والشفين والانتين
 واللحيين والاليتين واللسان واعوجاج الوجه وقطع فرج المرأة اذا منع
 الوطى او ضرب على الظهر فانقطع ماؤه ففي جميع ذلك دية كاملة اذا كانت غطاة
 . وان قطع نصف الذكر فلا قصاص فيه . ولا قصاص في الشعر اي شيء كان فيما
 يجب القصاص لا يعتبر المساواة بين الاعضاء في الصغير والكبير فيقطع الطويل
 بالقصير ويد الكبير بيد الصغير . واذا شج رجل رجلا موضحة عمد يستوي
 القصاص من الموضع الذي وقع الفعل الاول . وان كانت الشجة الاولى في
 مقدم الراس او مؤخره او وسطه يقتص منه في ذلك الموضع لا في غيره ولو
 كسر من انسان من الاصابع او نزعه من الاصابع يجب القصاص . وكذا اذا
 قطعه . قال بعض العلماء يؤخذ سنه بالمعزول ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه

وإن كسر بعض السن ولم يسود الباقي يجب القصاص بقطع قدر ما كسر بالمهرد. وإن
 كسر بعض السن واسود ما بقى لا يجب القصاص. فإن قال المبرح عليه أنا استوفى القصاص
 في المكسور وأترك ما أسود لا يكون له ذلك في ظاهر الروايات إذا كسر السن لا قصاص
 فيه. ولو ضرب سن إنسان فتمزك ينتظر حولا فإن سقطت لا ينتظر حولا إلا أن يكون
 حيا فينتظر حولا لأن سن البائع لا يفت بالاناء وراوسن الصبي يثبت فينتظر
 حولا فإن لم يثبت كان عليه ارشها. وقال الحسن روح يجب حكومة عدل. وبه أخذ
 الفقيه أبو الليث روح. ولو حلق رأس شاب فثبت أبيض لا شيء عليه في قول أبي حنيفة
 روح. وقال أصحابه روح فيه حكومة عدل وبه أخذ الفقيه أبو الليث روح. وفي حلق
 الشارب حكومة عدل. وإن شج موضع فبرأت ونبت عليه الشرح لا يرى موضع
 الشجة قال أبو حنيفة روح لا شيء عليه. وقال محمد روح عليه أجر الطبيب. فان كان الرجل
 اسلح فضرب على رأسه مقدار الموضحة كان عليه ارش الشجة دون ارش الموضحة
 . وكذا لو شج هاشمة كان عليه ارش الشجة دون ارش الهاشمة. وإذا قطع يد رجل
 عداخته وجب القصاص بقطع يد القاطع بالكلية أو ظما بغير حق يبطل حق القصاص
 ولا ينتقل إلى الارش ولو قطع يد القاطع بقصاص رجل آخر أو في سرقة كان على من
 عليه القصاص الارش لصاحب القصاص الاول. ولو قطع يميني رجلين عدا فجار
 احدهما واقتنى كان للأخر دية اليد ولو جارا جميعا ما قطعت يمينه لهما كان عليه
 نصف الدية لهما. ولو قتل رجلين عدا فقتل باحدهما لا شيء عليه للأخر ولو قطع
 يميني رجلين فقتل القاض لهما بالقطع وخمسة آلاف درهم نقبض خمسة آلاف
 درهم ثم عفا أحدهما كان للذي لم يعف ألفان وخمسمائة درهم تمام دية يد واحدة انقطع
 بالاشلاء كان عدا حاكمة. قال. وكذا في قطع الرجل الواحد حكومة عدل ولو قطع

اليدين نصف الساعد كان عليه في الكف مع الاصابع دية اليد، وفي نصف الساعد
 حكومة عدل. ولو قطعها قطعاً لليد من او الرجلين روى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله
 انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل لو كسر عظام من ساعد او ساق او رتوة او غير
 فيه حكومة ^{عدل} وفي قطع الذكر عدا من الاصل قصاص. وان قطع من وسطه فلا قصاص
 فيه. هذا ذكر الفعل. فاما في ذكر الخصى والعين حكومة عدل وفي ذكر الولد ان تحرك
 يجب القصاص ان كان عمداً والدية ان كان خطأ. وان لم يتحرك كان فيه حكومة عدل
 ولا قصاص في قطع اللسان. ويجب الدية في لسان الصبي اذا استهل وان لم يستهل
 كان فيه حكومة عدل. وان فقأ عين الصبي عدا ان كان له بصير ينظر كان منه القصاص
 وان كان خطأ ففيه الدية. ولا قصاص في عين الاحول ولا في موضحة الاصلع الذي
 ذهب شعره الا ان يكون الشاح كذلك. وفي لحية العبد في قياص قول ابي حنيفة مع
 يجب ما نقص العبد. وان حلق الراس واللحية من رجل او الشارب من رجل سنة
 فان لم يثبت يجب الدية في الراس واللحية والشارب ليس من اللحية وفيه
 حكومة عدل فان اجل في الراس واللحية فأت المحنة عليه قبل الحول وقبل النبات
 لا شئ عليه في قول ابي حنيفة مع. وقال صاحبنا مع فيه حكومة عدل وفي آسان
 الاخر من حكومة عدل. واذا قطع انفا الصبي من اصل العظم عدا كان عليه القصاص
 في قول ابي يوسف مع كان مجداً لم يجز ولا يجد. وفي الخطأ الدية. وان فقأ عين الصبي
 قبل ان ينظر كان فيه حكومة عدل. واذا دفع امرأة مع بكر فسقطت وذهبت
 عذرتها كان عليه مهرها ولو ضرب سن انسان فتحرل فاجل فان اخضر او احمر
 دية البين خمسمائة. وان اصفر اختلف المتأخ فيه. والصحيح انه لا يجب شئ
 وان اسود يجب دية السن اذا فاتت منفعة المضغ وان لم تفت الا انه من

الاسنان التي ترى حتى فات جباله فكذلك فان لم يكن واحد منها فيه ووايتان والصحيح
انه لا يجب شي. وفي سن الملوكة اذا اصفر يجب حكومتها لعدية في قول اخيصة رح وقال
صاحبها رح في الاصفر يجب حكومة العدل حرا كان او مملوكا. وان قلع سن بالغ فبها
لا شيء عليه. ولو تنزع سن رجل فانتزع المتزوع سنة سن النازع قصاصا ثم ثبت
سن الاول كان على النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسمائة لانه لما ثبت
سن الاول تبين ان القصاص لم يكن. ولو ثبت سنة معويا كان فيه حكومة العدل
. ولو ثبت نصف السن كان عليه نصف ارشها. ولو قلع سن رجل او قطع اذنه
فانبت المقطوع سنة او اذنه بعد القلع والقطع يجب ارش السن وضمان الاذن
على عاقلة الجازة امكن خطأ لانه لا يعود كما كان حتى لو عاد يرتفع الضمان ولو
عض يد رجل فانتزع صاحب اليد فقلع سن العاض لاضمان عليه في قول اخيصة
رح وقال ابن ابي ليلى عليه دية سن العاض. ولو عض ذراع رجل وجذب من فيه
فسقط بعض اسنان العاض وذهب لحم ذراع المجنى عليه قال محمد رح لا يضمن الاسنان
ويضمن العاض ارش ذراع المجنى عليه. ولو تشبث بشوب انسان فجذب صاحب
الثوب ثوبه فخرق الثوب كان على المتشبت نصف ضمان الثوب. ولو جذب به
المتشبت يضمن جميع النقصان. ولو تنانع رجلان في جبل واخذ كل واحد منهما
احد طرفيه يجذبان فجاء رجل ووضع السكين على الوسط وقطع الجبل فسقط
كل واحد من جانب فمات لا يجب على القاطع لا القصاص ولا الدية لانه قصد
الصلح دون الهلاك. رجل شج رجلا موشحة مستوحجة من الجهة الى القفاء
او من الاذن الى الاذن عمدا فان كان رأسها سوارا كان له ان يقتل من اي جانب
شاء اكن مقرا او شتمته وان كان رأسها اعمى اعظم بتم الشيء ان شاء شج

. مقدار شجته من أي جانب شاء وان كان رأس الشايع اعظم وان شاء استوفى الارض
 . ولو قطع اصبع رجل من الفهل فسقط ما يتر من الكف يجب القصاص . وان كان الم قطع من
 غير الفضل فلا قصاص فيه عند أبي حنيفة ربح . رجل ضرب سن رجل فاسود فجاء آخر
 ونزعها كاف على الاول ارش تام خمسمائة وعلى الثاني حكومة عدل ولو ضرب
 سن انسان فاسود وسن الجاه سوداء او صفراء او حمراء او خضراء كان المجمع
 عليه بالخيار ان شاء ضمنه الارش وان شاء استوفى القصاص ناقصا . وكل كسر
 ربع سن رجل وربع سن الكاسر مثل سن المكسور ذكر ابن رستم ربح انه يكسر
 سن الكاسر ولا يعتبر فيه الصغر والكبر بل يكون على قدر ما كسر وكذلك لو قطع
 اذن انسان واذا القاطع اطول او قطع يد انسان ويد القاطع اطول ولو قطع
 رجل رجل عبد مقطوع اليد فهو على وجهين ان قطع رجله من جانب اليد المقطوعة
 كان على الجاه ما انتقص من قيمته مقطوع اليد لا ثلاثان فيجب عليه ضمان
 ما ينتقص ولا يجب الارش المقدر للرجل . وان قطع الرجل لامن جانب اليد
 المقطوعة كان عليه نصف قيمة العبد المقطوعة يده . ولو كان العبد مقطوعة
 اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمته مقطوع
 اليد . وكذا البائع اذا قطع يد عبده قبل التسليم الى المشتري يسقط نصف الثمن عن
 المشتري . ولو كان العبد مقطوع اليد قبل البيع فقطع البائع يده الاخرى قبل التسليم
 يسقط عن المشتري قدما انتقص من قيمته مقطوعة اليد ان انتقص الثلث
 يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان قطع اليد فقأ العين اذا فقأ عين عبد مفقوة
 العين يجب عليه بفقاء العين الاخرى ما انتقص من قيمته مفقوة العين وكل
 فقأ عين رجل عبد قال محمد ربح كان ابو حنيفة ربح بقوله لا قيام له العين الا ان

واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت القطة كان فيه القصاص اذا تعدد :
 وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب ثم قد انا على المراتبة يلتهب ثم يقرب
 من العين التي يريد القصاص ويجعل على وجهه وعينه الاخرى خرقه فاذا سالت
 ناظرة فلم لقصاص ويكلف عنه وعن محمد بن اذافقأ عين رجل فبصر لا يقتص بمثله وعن
 الحسن بن اذافقأ العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاقة داهية وعينه اليمنى صحيحة
 يقتص له من عينه اليمنى ويترك اعمى وعن الحسن بن اذافقأ عين رجل وكانت عينه
 حولا الا ان ذا الالبض يبرء ولا ينقص منه شيئا ففقاها انسان عمدا يقتص وانكأ
 الحول شديد اضر يبرء ففقات كان فيها حكومة عدل . ولو كان عين الفاقة شديد
 الحول يضر يبرء ففقا عينها ليس بها حول كان المجنى عليه بالخيار ان شاء اقتصد ورضى
 بالنقصان . وان شاء ضمنه نصف الدية فما له . رجل فقا عين صبي ساعة ولما و
 بعد ايام فقال الفاقة اعلم ينظر بعينه التي فقاتها وقال لا اعلم يبرء بها واليسرى
 كان القول قول الفاقة وعليه حكومة عدل . ولو شهد شاهدان انها كانت صحيحة
 لم نربها حلة وكان يطرف بها كان عليه نصف دية النفس . رجل ضرب عين انسان
 فانكأ الضارب ذهب البصر والعين قائمة قال بعضهم اذا اخبر رجلا من اهل
 العلم انه قد ذهب بصره يوحذ بقولهما وقال محمد بن مقاتل رج يقام المضروب مستقبل
 الشمس مفتوحة العين ان دعت عينه علم ان بصره قائم وان لم يد مع علم انه في
 بصره . وذكر الناطق بن اذافقأ العين على مراتب ثلثة . احدها ان يكلف في احدى
 نصف بدل الذات وهو الادنى في الحر نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في
 احدى ما يرب بدل الذات كالبهاائم التي يحمل عليها ويركب نحر الفرس والابل والبقر والحمير والبغل
 . والثالثة ان يكلف الواجب في احدى العينين ما انتقص من قيمته كالشاة والكلب

٢٢٩
والمسنور والطير وغير ذلك قال أبو يوسف ربح في خير البر ذوقه والابل والحمار والبغل
ربح القيمة. وكذا في عين بقره الجزار وجزور الجزار ربح القيمة وكذا في عين الفصيل
والجش وفي إحدى عينه الخنازة والحمل والطير والكلب والسرور ما ينقص من
قيمته وقال أبو يوسف ربح عليه النقصان في جميع البهائم

باب القتل وفي الباب فصول

فصل فيمن يقتل قصاصا وينبغي لا يقتل وفصل في الآلة التي توجب القصاص

فصل في المستوف

أما الأول يقتل المملوك بالحرب والحرب المملوك عندنا. والذكور بالأنثى والأنثى
بالذكر والكافر بالمسلم والمسلم بالذمي. ولا يقتل المسلم بالمستامن ويقتل البالغ
بالصغير. ويقتل الولد بالوالد والوالدة بالمجد وان علم الجدة وان علت
من قبل الأب والأمهات. ولا يقتل الوالد والوالدة بالولد ولا الولد
الولد وان سفل ولا الأجداد والمجدات وان علوا ويقتل العبد بمولاه ولا يقتل
المولى بعبده ملان كله أو بعضه وتقتل الصبي وسليم الأطراف بالبرص وما هو إلا أن يصب
لا لا شغل ونحوه. والمقاتل بالمجنون. ولا يقتل المجنون بالمقاتل ولو جنى
القاتل بعد القتل ذكر هشام ربح في النواذر انه لا يقتل وينقلب ما لا وجب
القاتل بعد ما قضى القاض ما بالقصاص ودفع إلى الولي يقتل ورعى الحسن عن
أبي حنيفة ربح انه يقتل على كل حال. ويقتل الواحد بالجماعة اكتفاء حتى لا يجب
مع القتل شي من المال ويقتل الجماعة بالواحد أما الآلة التي توجب القصاص
إذا حصل القتل على آلة جارية كالسيف والسكين والرمح والمهم حديثا
كانت الآلة أو غير حديث كما لو ذبح بليطة القصب والرمح الذي لا سان له سد

ان يكون محمدا والجزر والعود والنشابة والسهم الذي لا تنصل فيه اذا رماه فاصابه
فجره او ضربه بعود حديدا وما يشبه الحديد كالنحاس والشبه والصلص والذهب
والفضة اذا ضربه فجره او بقو بطنه بنخشب محمدا ولو رماه بسنجة الف درهم
فجره او لم يجرحه فأت من ذلك يقتل وكذا الوضبة بسنجة خمسين او عشرة وخمسة
ما يكون قد رز خمسة يقتل به جرحه او لم يجرحه ذكر هذه الجملة في جنائيات
الحسن مع. وان ضربه بالسلة فأت منها قتل وان ضرب بالابو فمتمدا وما يشبه
الابرة فأت لا يجب القصاص. وذكر في الاصل اذا ضربه بحديد لاحد له كسنجة الميزان
والعود يجب القصاص وان لم يجرح وردى الطحاوي عن ابي حنيفة رج لا يجب القصاص
اذا لم يجرح كما لو ضربه بالعصا الكبيرة او بحجر مدور ولم يجرح لا يجب القصاص في قول
ابي حنيفة رج. وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره
لا يشترط الجرح لوجوب القصاص ولو احرقه بالنار عدا يجب القصاص ولو القا
في الماء فغرق من ساءته لا قصاص فيه في قول ابي حنيفة رج. وفي قول صاحبيه رج
يجب القصاص اذا كان لا يتخلص منه غالبا. وكذا لو القاه من جبل او سطح
فهو على هذا الخلاف. ولو القاه في النار ثم اخرج فيه رمق فمكث اياما لم ينزل
ما حب فراشحة مات قتل وان كان يحيى ويذهب ثم مات لم يقتل. وفي الجرح لو قطب جلا
والقاء في البحر فربس وغرق كما القاء تجب الدية في قول ابي حنيفة رج ولو سمع سلة
ثم غرق لا يجب فيه شيء لانه غرق بجرحه. وفي الاول غرق بطرحه في الماء ولو خنق
رجلا لا يقتل الا اذا كان الرجل خناقا مروفا خنقا غير واحد فيقتل سياسة
ولو سقاء ساحة مات فهو على وجهين ان دفع اليه لسمحة الكل ولم يعلم به فأت
لا قصاص فيه ولا يثم للرجل خمس ويعزر. ولو اوجره ايجار يجب الدية على عاقلته

.. وان دفع اليه شربه فشرب ومات لا يجب الدية لانه شرب باختيار ولا انقاذ
 خدعه فلا يجب فيه الا التعزيب والاستغفار باخوان لاب وام قتل احدهما اباهما
 .. عدا والآخرهما روى عنه ابي يوسف ربح انه قال لا قصاص على واحد منهما وعلى كل واحد
 منهما دية قتله في ثلث سنين اذ لم يكن للمقتولين وارث سواهما . رجل قال ضربت
 فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف ربح هو خطأ ثم يقول عدا رجل قال ضربت
 فلانا بالسيف عدا ولا ادرى انه مات منها ولكنه مات فقال ولي القتل بل مات
 بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته او ضرب
 رجل اخر ضربة بالعصا فقال الولي بل مات بضربك كان القول قول الضارب عليه
 نصف الدية . رجل جرح رجلا بجراحة عمدا او جرح اخر جراحة عدا ثم صالح المجرم
 احدهما من المجرم وما يحدث منه على ما لم يمت مات منهما جميعا كان للمعد ان يقتل
 الذي لم يصلح . رجل ضرب سنا انسان فحرك فاجله القاض سنة فجاوفا السنة
 وقد سقط سنه فقال المضروب سقط من ضربك وقال الضارب من ضرب رجل
 اخر كان القول قول المضروب . وان جاء بعد السنة كان القول قول الضارب . رجل
 قتل رجلا عدا وهو في الترح بعد فانه لا يقتل به القاتل اذا كان يعلم انه لا يعيش
 منه . رجل ضرب رجلا بالعصا فجرحه ثم ضربه الجروح بالسيف فاتا جميعا قال ابو حنيفة
 مع دية المقتول بالعصا تكون على عاقلة قاتله ولا دية للمقتول بالسيف لان
 حقه كان في القصاص وقد مات قاتله . رجل راي رجلا يزن بامرأته وابنة رجل اخر هو
 محض فصاح به فلم يهرب ولم يمتنع عن الزنا هل لهذا الرجل قتله فان قتله لا
 قصاص عليه . وكذلك رجل راي رجلا يسرق ماله فصاح به فلم يهرب او راي
 رجلا ينقب حائطه او حائط غيره وهو معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب

^{٢٢٢}
 حله قتله ولا قصاص عليه. وكذلك الرجل يقتل قاطع أنطريز. حل قتله ولا قصاص
 عليه. رجلان اجتماع قتل رجل عدا ولم يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي إذا شئت
 الأب في قتل ولده لا يجب القصاص على الشريك وكذا الصبي العاقل مع المجنون
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع. والأجنبي إذا نزل الزوج في قتل
 زوجته وله ولد منها والمخاطب مع العامد. مسلم قتل مرتدا أو موقدة لا قصاص
 عليه. وكذا المسلم إذا قتل مسلما وهما دخلا دار الحرب بآمان لا يجب القصاص
 عندنا. ولو قتل المسلم أسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عندنا ولا
 دية في قولنا يحنيفة ربح وقال صاحبنا ربح عليه الدية في ماله وإذا شهد الشهود
 على رجل بالزنا والاحصان فزكيا الشهود فحبسه القاضي ليرجعه عذا وبعد أيام
 فقتله رجل عدا لا قصاص عليه. رجل قتل عمدا ففزع بعض ورثته عن القاتل ثم قتل
 بآلة الورثة إن علموا أن عقوب البعض يسقط القصاص يلزمه القود وإن لم يعلموا
 بهذا الحكم لا قود عليهم وإن علموا بالعفو. رجل حبس إنسانا وطعن عليه الباء
 حتى مات جوعا قال محمد ربح يعاقب الرجل ويجب الدية على عاقلته. رجل قال لأخريتك
 دعي بفلس أو بالف فقتله كان عليه القصاص. وإن قال أقتلني فقتله كان عليه
 الدية. ولو قال أقتلني فقتله كان على القاتل دية لابنه. وإن قال أقطع يده
 فقطع يده كان عليه القصاص. رجل شتم رجلا موضحة بالعصا عدا يجب القصاص
 بالموضحة فإن مات منها لا يجب القصاص. ولو شتم رجلا بالحديد لا يجب القصاص
 في العاشمة فإن مات منها يجب القصاص يقتل به. ولو جرح رجلا بالخشب
 فمات لا يجب القصاص. ولو شتم رجلا موضحة بالحديد يجب القصاص فإن مات منها
 يقتل به والله أعلم

فصل فيمن يستوفى في القصاص

للأب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس. وله أن يستوفى فيمادون النفس
وله أن يصلح عنهما وليس للوصي أن يستوفى القصاص في النفس. وله أن يستوفى
القصاص فيمادون النفس وله أن يصلح فيمادون النفس واختلفت الروايات
في الصلح عن النفس. ذكر في الجامع الصغير أن له ذلك وذكر في الصلح عن النفس
أنه ليس له ذلك. وأما القاضية ذكر في بعض الروايات عن محمد بن أن القاضية لا يستوفى
القصاص للصغير لأنه النفس ولا فيمادون النفس ولا أن يصلح. وذكر في الصلح
إذا قتل رجلا لا وله عهد إلا ما من أن يقتله وله أن يصلح وليس له أن يعفو
ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فراغ من الله تعالى يدخل فيه الزوج
والزوجة وكذا الدية. وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص إذا كان
كبارا حتى يجتمعوا. وليس لهم ولا لأحد من أن يوكل باستيفاء القصاص ولو كانت
الورثة صغارا وكبارا كان للكبار ولاية استيفاء القصاص قبل بلوغ الصغار في
قوله الجعيفة بن. وفي قوله صاحبيه والشافعي بن. يسلم ذلك حتى يبلغ الصغار عبد
قتل عمد يجب القصاص ويكون الاستيفاء إلى المولى. ولو كان العبد بين الرجلين
أو ثلثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرد بها أحد من. فإن عفا أحد من ينقلب
مع الباقي ما لا إى القيمة كما ينقلب في الحر إلى الدية. ولو صالح أحد الورثة
مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على القاتل ما شرط في الصلح في ماله. ولو قتل
رجلان رجلا فعفا المولى عن أحدهما كان له أن يقتل الآخر. وكذا لو قتل رجل رجلين
فعفا أحد المقتولين فعفا الآخر أن يقتله. ولو كان في ورثة المقتول ولد للقاتل
أو ولد وله وإن سفل بطل القصاص ويجب الدية. وللخط المدبر والمولى

ولديهما استيفاء القصاص كما في القن. ولو قتل المكاتب ان لم يترك وفاء فله ولولا
 ولاية استيفاء القصاص ومعتق البعض اذا قتل عاجزا ذكره الخنفي انه لا يجب
 اتصافه بقوله ابي حنيفة رح اذا قتل المكاتب وترك وفاء ورثته اخرى سوى المنة
 لا يجب القصاص لجهالة المستوف. وان اجتمع المولى والوارث على استيفاء القصاص
 لا يقتل ايضاً لان قبل اجتماعهما المستوف ليس بمعلوم. وان قتل المكاتب وترك وفاء
 وليس له وارث سوى المولى يجب القصاص في قوله ابي حنيفة واي يوسف رح لمولا.
 وقال محمد رح لا يستوف المولى وهو رواية عن ابي يوسف. ولو ان عبد المكاتب
 قتل المكاتب عمداً كان المكاتب ترك وفاء يبدل الكتابة وله وارث اخر سوى
 المولى لا يكون لمولى المكاتب استيفاء القصاص اجماعاً. وان مات عاجزاً كان لمولاه
 استيفاء القصاص اجماعاً وان مات عن وفاء وليس له وارث سوى المولى كان
 لمولاه حق استيفاء القصاص في قوله ابي حنيفة رح. وقال محمد رح ليس له ذلك.
 والجد المبيع اذا قتل عمداً عند البائع خير المشتري ان اجاز البائع صحت اجازته
 وله ان يستوف القصاص وان نقض البيع ولم يجز كان استيفاء القصاص الى
 البائع. وقال ابو يوسف رح اذا نقض المشتري البيع كان للبائع قيمة المبيع
 دون القصاص. ولو قتل العبد الرهن عند المرحوم لا ينفرد احدهما بالقصاص
 فان اجتمعا كان استيفاء القصاص الى الراهن. والعبد الصداق اذا قتل عند
 الزوج قبل التسليم القبض فهو بمنزلة العبد المبيع. وكذلك بدل الصلح عن دم العبد
 بدل الخلع بمنزلة العبد المبيع ولو قتل العبد المبيع عند المشتري وله جاز الشرط او خيار الروية
 فالقصاص للمشتري. ولو كان الخيار للبائع فقتل عند المشتري يخير البائع ان شاء
 اتبع القاتل فيقتله. وان شاء ضمن المشتري قيمته. وبعد التضمن لا قصاص للمشتري

والعبد الغصب إذا قتل عند الغاصب ان اختار المالك تضمين الغاصب لإقصاء
 للغاصب. والعبد الموهوب بريقته لإنسان ومجذمته لأخر إذا قتل عبدا لا يتفردها
 بالقصاص. فإن اجتماع على القصاص يبطل حق الموصي له بالخدمة ويستوفى لأخر.
 ولو أوصى عبده لإنسان فقتل عبدا قبل ان يقبل الموصي له الوصية وقد مات
 الموصي وترك وارثا ولا يدري ان العبد قتل قبل موت الموصي او بعده لا يكون لأحد
 استيفاء القصاص. وإن اتفقا ان الموصي مات أو لاشتم قتل العبد لا يكون لأحد
 استيفاء القصاص لحيها لانه المالك لانه قبل القبول لا يدخل في ملك الموصي ولا
 يصير للوارث ايضا ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل
 قيمة العبد وان رد الوصية كان قيمة العبد لورثة الموصي. وإذا قتل الرجل عبدا ومه
 او ام ولد فانه يعزر ولا يجب القصاص ولا الدية

فصل في القتل الذي يوجب الدية

القتل ثلاثة عمد وخطأ وشبه العمد. فالعمد ما عمد ضربه بالسلاح كالسيف والسيك
 والحديد المحدد وغير المحدد والمحدد من غير الحديد ففيه يجب القصاص ولا يجب الكفارة
 على القاتل. والخطأ هو ان يرمى صيدا فاصاب انسانا او قصدا ان يرمى حربيا او مرده
 فاصاب مسلما ففيه الكفارة على القاتل والدية على عاقلته. وأما شبه العمد فهو ان
 يتعمد قتله بغير سلاح كالسوط والحجر والوكرة واللطمه ففيه الدية المعطاة
 على عاقلته وعليه الكفارة. متدلي او حبل طرأه فزيد رجلين يتجاذبان فانقطع المنديل
 والحبل وسقطا وما تافا لابي يوسف رج ان سقطا مستلقيين على قفاهما فندمهما
 بدفع لدية لأحدهما على الآخر لأن كل واحد منهما مات بفعل نفسه. وإن سقط
 واحد منهما على وجهه يجب الدية لكل واحد منهما لانه مات بصنع صاحبه وإن سقط

احدهما مستلقيا والاخر على وجهه فدية الذي سقط على وجهه على عاقلة المستلقي .
 ولا يجوز للمستلقي لانه مات بفعل نفسه . وان قطع اجنب هذا الجبل فوقع على
 فقاها وماتا لا يضمنان شيئا ويضمن القاطع ديتهما وقيمة الجبل . ولو وقعا
 وجوههما قال محمد رح فذلك لا يكون من قطع الجبل . وان وقعا على فقاها ذكره
 ابن رستم رح انه لا ضمان على قاطع الجبل . ولو اصطدم الفارسان وقتلا يجب
 الدية لكل واحد منهما على عاقلة الآخر . وكذا لو كانا ماشيين فاصطدم
 . ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجائر لا ضمان على السائر . ولو
 عطب السائر فضمانه على من جرحه . وكذا في السفينتين ولو ان دابتين استقبلنا
 واصطدمتا فعطبت احدهما ولكل واحدة منهما سائر فضمان التي عطبت على الآخر
 ولو ان فارسين احدهما يسير والاخر واقفا ورجلين احدهما يمشي والاخر واقفا
 فاصطدمتا فعلى السائر والماشي الكفارة . رجل عثر بناجم في الطريق فكسر اصبعه واصبح
 النائم قال في المجردان هذا كوضع الحجر في الطريق يجب الكفارة عنه الماشي ولا كفارة على
 النائم اذا وقع ذلك في النفس لان النائم ليس يفاعل وذكر الناطق رح ان النائم
 برث من الماشي ولا يرث الماشي من النائم اذا كانا وارثين . رجلان مد استجرة فقتل
 غيرهما وماتا على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر . ولو مات احدهما كان
 ثلث عاقلة الآخر نصف الدية . رجل دفع سكيننا الى صبي وصرب الصبي نفسه او غيره
 نعيم اذن الدافع لا يضمن الدافع شيئا . وفي جبايات الحسن رح ان قتل الصبي غير مكمل
 على عاقلة الصبي دية المقتول ثم يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الدافع بالدية . رجل
 ضرب ولده الصغير في ادب فمات قال ابو حنيفة رح يضمن الدية وعليه الكفارة
 . وقال ابو يوسف لا كفارة عليه . ولو ضربه المؤدب باذن والده لا ضمان على المؤدب .

^{٢٣٧}
 وعليه الكفارة وقال محمد بن لاكفارة عليه . وكذلك قال ابو يوسف مع . رجل ضرب
 امرأته فادب فانت قال ابو حنيفة مع عليه التوبة والكفارة . رجل رأى صبياً
 على حائط الشجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يفطن الرجل
 القائل . ولو قال له تقع فوق الصبي ومات يفطن القائل ديناً سراً بالبحر صبياً
 بقتل رجل فقتله كان على عاقلة الصبي الدية ثم يرجع على عاقلة
 الأمر علم الصبي بفساد الأمر ولم يعلم . وذكره المنتقى . رجل أعطى صبياً عضاً
 أو شيئاً من السلاح وقال امسكه لي فعطب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة
 الدافع . ولو دفع السلاح للصبي ولم يقل امسكه لي فعطب الصبي بذلك اختلف
 المشايخ مع فيه ولو أمر صبياً بقتل سارق فقتله وجب الدية على عاقلة القائل
 ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الأمر . ولو أمر صبي بالعبادة بقتل شخص فقتل المأمور
 لا يفطن الصبي الأمر . ولو أمر بالعبادة بالغاب ذلك كان الصناد على القائل ولا شيء
 على الأمر . ولو أن المأمور صبياً ماله أسنان أو بقتل دابة فمات ذلك
 في مال الصبي ثم يرجع بذلك على الأمر . ولو أن عبداً ماله امرسياً فمات
 انساناً أو أرسل صبياً فاجته فعطب الصبي قال ابو حنيفة مع يضمن الأمر
 . ولو أمر بقتل رجل ففعل لا يفطن الأمر في الزياطات أو رعيته مجبوراً بالعبارة عبداً
 مثله بقتل رجل أو كان الأمر بالعبادة والمأمور صغيراً ففعل لا يرجع على الأمر إلا إذا اعتق
 الأمر بعد ذلك . ولو أن صغيراً أمره بعبادة صغيراً مجبوراً بذلك ففعل الصغير يضمن الصبي
 ثم لا يرجع الصغير على العبد الأمر معنا وإن عتق الأمر . ولو أن رجلاً قال لصبي
 مجبوراً اصعد هذه الشجرة فاصعد في غمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة
 الأمر دية الصبي . ولذا لو أمره بقتل شيخاً وكسر عظم ولو قال للصبي اصعد هذه الشجرة

الثمار ولو قيل لي ففعل الصبي ذلك وعطب اختلف فيه المتأخرون رحم. والصحيح انه
 يضمن سواء قال انقض التمل أو قال انقض ولم يقل لي رجل أو يذب ولد صغير من يده
 والد والاب بمسكه حتى تملت الصغير قال ابو حنيفة رحم به ان الصغير على الجانب ويرثه
 والد. وأن جذباء حرمات كانت ديتة عليهما ولا يرثه والد. رجل ضرب ولد الصغير
 في ضلع القران ومات قلاً ابو حنيفة رحم يضمن الوالد ديتة ولا يرثه. وقال ابو يوسف رحم
 يرثه الوالد ولا يضمن. وأن ضربه المعلم بانذ الوالد لا يضمن المعلم. وأن ضرب امرأة
 في المضجع وماتت ضمن اجماعاً. إذا اقر القاتل انه قتل خطأ فادعى ولد القتل العمد كانت
 الدية في مال القاتل لورثته المقتول. ولو اقر القاتل بالعمد وادعى ولي المقتول الخطأ ليرث
 لورثة المقتول. وروى زفر بن ايمن حنيفة رحم وجوب الدية في العجين جميعاً رجل ذبح امرأة
 فكسر رجلها بالزنا كان عليه ارش الرجل في ماله لانه يشبه العمد فما يجب له الضمان ^{ثلثة}
 عمد وخطأ وشبهه عمد. في العمد المحض اذا وجبت الدية في النفس وفيما دون النفس
 يكون في مال الجاني الا ان دية النفس او جزء منها يجب في ثلث سنين. وفي الخطأ في
 النفس وفيما دون النفس تكون على العاقلة الا ان يكون الواجب دون ارش
 الموضحة فيجب في مال الجاني. وكذا لو وجب الضمان بقرار القاتل. وفي شبه العمد في
 النفس يجب الدية على عاقلة الجاني وفي ما دون النفس يكون في مال الجاني وان بلغ
 الواجب دية كاملة. رجل ذبح امرأة فاضناها كان عليه الدية في ماله في رواية الاصل
 وفي الجماع الصغير تكون على العاقلة. ولو ان ال عذرة اجنبية بمجر أو نحوه كان عليه ^{مثلاً} مهر
 ولو دفع بكر اجنبية تسقطت وذهبت عذرتها كان المهر في ماله لانه شبه العمد
 وعليه التزويج ايضا كانت المرأة كبيرة او صغيرة. ولو دفع امرأة قبل الدخول بها فذهبت ^{بها} عذرتها
 ثم طلقها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول ايمن حنيفة رحم واحدة الروايتين عن

٢٣٩

يوسف ربح. وفي قول محمد بن زفر ربح واحد الروايتين عن ابي يوسف ربح عليه جميع المهر
ولو دفع امرأة اجنبية فلهبعت عن ربتها ثم تزوجها ودخل بها حكي عن ابي حنبل وابي حنبل
الديلمي ربح ان عليه مهر نكاحه بالدخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع ولو ان
دفعن بكرا الحري فزال عن ربتها قال محمد ربحه الله على الدفعة مهر مدخل الاخرى ولو وطئ
جارية انسان بنسبهه واقل بكارتهما على قول ابي يوسف ومحمد ربح بنظر الى مهر مثلها غير بكار
نفسان البكار ايهما كان اكثر فيجب ذلك ويدخل الاقل في الاكثر. ولو ان صبا زف
بصبية فذهب عد ربتها كان عليه المهر بازالة البكار. ولو كانت المرأة ثالثة مستكرهة
فكذلك. وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لان المهر لوجب على الصبي كان لولي الصبي ان يرحم
بذلك عليها كما امر صبا بسبع ملحفة عزم كان لولي الصبي ان يرحم على الامر فلا يجب نصيب
الصغير. ولو ان امه بالعه دعت صبا فزني بها واذهب عد ربتها كان على الصبي مهرها
لان امر الامه لا يصح في حق مولد الامه

فصل في اتلاف الخشب

اذا اسقطت المرأة الولد بجلاج او شربت دواء بعد منه الاسقاط الولد وحب
العرقة على عاقلها او ان شرب دواء ولو شربها اسقاط الولد فسقط الولد لا تير عليها شرط
لوجوب الغرة في شرب الدواء بعد اسقاط الولد. وفي حق عجزها لا يشترط بعد اسقاط الولد
فيكون الغرة للزوج والغرة عندها خمسمائة درهم نصف عشر الدينار او عدا ودرهمين قيمته حسما
درهم ذكرا كان للولد او انثى. وفي جن المملوء نصف عشر قيمته امكان ذكرا وعشر مئها
امكان انثى وهما في القدر سواء. وعن ابي يوسف ربح في جنس الامه يجب نقص الام
كما في مخلة النشاء رجل ضرب بطر امرأة قالقت جنينين احدهما ميت والاخر حي فان
الحي بعد الانفصال من ذلك الموضع كان على الضارب في الميت مئها المهر وفي الحي المئ

^{٢٢٠}
 مات دينة كاملة. وأن مات الأم من ضربته فخرج منها جنين ميت كالخيل الضارب دينة
 الأم كاشية الجنين. رجل غصب صبيا حرافاب الصبي عن رده فان الغاصب نجس حتى
 يجيء بالصبي أو يعلم انه مات. ولو غصب صبيا وقربه الى المهادك فذلك ان عليه دينة
 ان كان حرا صبي هو ابن تسع سنين سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على
 الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه. وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا يكون على
 الوالدین او على من كان الصبي في حجره الكفارة لتك الحفظ. وقال بعضهم ليس على
 الوالدین شيء الا الاستغفار هو الصحيح الا ان يسقط من يده فيحدث كان عليه
 الكفارة. صبيان اجتمعوا في موضع يلعبون ويرمون فاصاب سهم احدهم عين امراة
 فذهبت والصبي ابن تسع سنين او نحو ذلك قال الفقهاء ابو بكر جرح ارض عين المرأة
 يكون في مال الصبي ولا شيء على الاب. وأن لم تكن له مال فظفر الى ميسرة قال الفقهاء
 ابو الليث روح اما او حب الدية في مال الصبي لانه كان لا يرى للجسم عاقلة وانما حب
 الدية اراقت رمية بشهادة الشهود لا باقرار الصبي ولا بوجود سهمه فيها لان افراد
 على نفسه باطل امرأة وضعت صبيها بين يدي ابيه والولد يقبل تدي غيرها فلم
 يتخذ الاب للولد ظمرا حتمات من الجوع قال نصير رج يكون الاب اثما وعليه التوبة
 والمستفارة والكفارة. وان كان الصبي لا يقبل تدي غيرها ولا لم تعلم بذلك كان
 الاثم عليها وعليها الكفارة لانها هي التي ضربت الولد. رجل بعث غلاما صغيرا في
 حاجة نفسه بخير اذن اهل الصغير فرأى الغلام غلاما نايلعون فانهتمى اليهم وارتقى
 فوق بيت فوقع ومات قال سفبان الثوري روح ضمن الذي ارسله في حاجته وكذا
 لو غصب صبيا فقتل الصبي واحده سبع او سقط من حائط ضمن الغاصب وان مات
 الصبي من مرض او حمى لا ضمن الغاصب. رجل امر ختانا ليختن صبيا له فختن وموت

فقطعت الحشفة ومات الصبي قال محمد ربح يكون على عاقلة الختان نصف الدية
لأنه مات بفعلين أحدهما ما دون والأخر غير ما دون وأن عاش الصبي فعلى عاقلة
الختان كل الدية لأنه خالفه بقطع الحشفة جعل حمل صبيا على دابة وقال لا إمساكها
لي ولا يكن منه تسير فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية
سواء كان الصبي ممن يركب مثله أو لا يركب. وأن سير الصبي الدابة فوطأ إنسانا
فقتله والصبي متمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة الصبي ولا يدرى
على عاقلة الذي حمله عليها لأن الصبي أحدث السير بغيا من الرجل. وأن كان الصبي
من لا يسير على الدابة لصغره ولا يتمسك عليها قدم القتل هو دال الصبي إذا كان
لا يتمسك عليها كانت الدابة بمنزلة المنقلبة. فان سقط الصبي عن الدابة والذئبة
تسير فمات الصبي كان دية الصبي على عاقلة من حمله على كل حال سواء سقط الصبي بعد
ما سارت الدابة أو قبل ذلك وسواء كان الصبي يتمسك على الدابة أو لا يتمسك
ولو كان الرجل راكبا فحمل صبيا مع نفسه على الدابة ومثل هذا الصبي لا يصرف الدابة
ولا يتمسك عليها فوطئ الدابة إنسانا فمات كانت الدية على عاقلة الرجل خاصة
لأن الصبي إذا كان لا يتمسك يكون بمنزلة المتاع فكان سير الدابة مصافا إلى الرجل
فجب الدية على عاقلة الرجل وعليه كفارة لأنه بمنزلة الماشي. وأن كان هذا الصبي
الدابة ويتمسك عليها فدية القتل تكون على عاقلة ما حملا لأن سير الدابة
يضاف إليهما ولا يرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل لأن هذا بمنزلة جنابة
الصبي بيد. وأن سقط الصبي ومات فدية الصبي على عاقلة الرجل سواء سقط
بعد ما سير الدابة أو قبله وهو يتمسك على الدابة أو لا يتمسك ولو أن
عبدا حمل صبيا حرا على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد

يدفعه المولى بها او يفدي لانه سبب لهلاكه والعبد يضمن بالجناية سببا للموت
وان كان العبد مع الصبي على الدابة ففسار عليها فاوطأت الدابة انسانا ومات
عاقلة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها. ولو ان حرا كبيرا حمل عبدا صغيرا
على دابة ومثله يصرف الدابة ويستمسك عليها ثم امر ان يسير عليها فاوطأت انسانا
ومات بذلك يكون في عنق العبد لانه لما سير الدابة انقطع فعل الاول في حكم الاطلاق
فيؤخذ مولى العبد بالدفن او القداء ثم يرجع مولى العبد على امرائه يستعمل عبد
فيصير غاصبا فاذا الحقه عزم يرجع بذلك على الغاصب

فصل في العاقل

ذكر شمس الائمة الحلواني رح وقال هذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال بعضهم
لا عاقلة للجمر وهو قول الفقيه ابي بكر البلخي وابي جعفر الهند وابي رح لان العجم لم
انسابهم فلا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجناية على الغير عرف
بخلاف القياس في حق العرب وانهم لم يضيعوا انسابهم ويحتاجون فيما بينهم
وقال بعضهم للجمر عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لاجل البعض نحو الاساكفة
والصفارين بمرور الخشابين وكذا باذر يجان. واذا قتل واحد خطأ وجيب الدية
فاهل محله القاتل ودرستاقه عاقلة. وكذلك طلبة العلم. وهو اختيار شمس الائمة
الحلواني وكثير من المشايخ رح. قال ولا فارض وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ
رح يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر رح لان العبرة للتناصر فاجتماع الاساكفة وطلبة
العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم وذكر الناطق رح ان دية
القتيل تكون على عاقلة في تلك سنين ولا تكون على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة
دراهم او اربعة دراهم. فان كان القاتل من اهل ديوان امير من الامراء والقاتل من اهل

دية القتل تكون على من جمعهم ديوان ذلك الأمير دون غيرهم. فان كان القاتل غنيا
 وله ديوان فما قلته من يرتزق من ديوانه وان كان كاتبا فما قلته من كان يرتزق من ديوان
 الكتاب اذا كانوا يتناصرون. وكذلك عاقلة اهل كل صناعة اهل صناعة اذا كانوا
 يتناصرون. ولكن لو يكن القاتل من اهل ديوان فعقل قتيله على عصبة من الغيب
 وان لو يكن له عصبة فعقل قتيله ذكر في الجامع والريادات ان عقل قتيله يكون
 في بيت المال وبه اخذ الصد والشهيد رح. وذكر عصام روي عن محمد بن ابيو
 عن ابي حنيفة رح ان من لا عاقلة له اذا قتل بجلا عطاء فان دية القتل تكون في مال الجاني
 وذكر في كتاب الولاء من الاصل ان بيت المال لا يعقل من له وارث معروف سواء كان
 مستقفا للميراث بان كان حرا مسلما او ليكن مستحقا بان كان كافرا او عبدا وقال
 لو ان حربيا مسنما اشتري عبدا مسلما في دار الاسلام واعتمه ثم عاد المسنم الى
 دار الحرب ثم اسره واخرج الى دار الاسلام تمهات معتقه فميراثه يكون لبيت المال ان مضى
 رقيق في الحال. ولو جيز هذا المعتقد فعقل جبايته يكون عليه ولا يكون على بيت المال لان لهو انا
 معروف ما هو المعتقد وان كان المسوق لا يستحق ميراثه لاحل الرق وهو الصحيح. ذكر المحرر اب
 على التفصيل في كتاب الولاء. وما ذكر في الجامع والريادات محمول على ما اذا لو يكن للقاتل
 وارث معروف بان كان لقيطا او من ينسبه اللقيط. رجل قتل ولده عمدا لا يعطيه
 القصاص ويحبب الدية في ماله في ثلث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد
 لا يوجب الكفارة. وكذا الاجل دوان صلاحه وان كان القتل خطأ وجبت الدية على
 عاقلة وعليه الكفارة. القاتل اذا اقرب بالخطأ او صالح من دم العمد على مال كوز المال
 على الجاني في ماله الا ان في الاقرار بحبب الدية في ثلث سنين وفي الصلح عن العمد
 المال جلا الا اذا شرط الاجل في الصلح فيكون مؤجلا وكل جزء من الدية اذا طلب الجاني

وفي مال الجاني يجب في ثلث سنين في كل سنة قلثها. عشر قتلوا واحدا خطأ وجبة.
 الدية على عاقلهم على عاقلة كل واحد منهم عشر الدية في ثلث سنين في كل سنة ثلث
 عشر الدية فان كان احدا لعشرة والدم المقتول فلكل لك ولا يجب على كل واحد
 من العاقلة الاثنته دراهم او اربعة في ثلث سنين عندنا فان قلت العاقلة ^{الضمن}
 اقرب القبايل اليهم في النسب حتى لا يجب على كل واحد من العاقلة اكثر من ثلثة دراهم
 وليس النساء من العاقلة وكذا الصبي والمجنون والرقيق والقاتل واحد من العا^ق
 والدية مقدرة بالف دينار او عشرة الاف درهم او مائة من الابل في قول ابي حنيفة ^{رح}
 ودية المرأة على النصف من الدية الرجل ودية الذمي عندنا مثل دية المسلم واذا
 وجهت الدية من الابل تقسم على خمسة انواع من الابل عشرون ابن مخاض ^{عشرون}
 بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة. ودية شبه
 العمد ارباع خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس
 وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة. وشبه العمد القتل بالثقل في قول
 ابي حنيفة ^{رح} وفي قول ابي يوسف ومحمد ^{رح} وهو القتل بالهبة لا يقتل بها في الف^ل
 ويدخل الآباء والأبناء في العاقلة ولا يكون الزوج عاقلة المرأة بحكم الزوجية ^{وتأ}
 الصبي والمجنون والمعتوه عدا او خطأ اذا بلغت خمسمائة درهم تكون على العاقلة
 وما كان اقل من خمسمائة يكون في مال الجاني حالا ولا يحرم الصبي عن الميراث بقتل ^ه
 وكذا لك المجنون وما زاد على خمسمائة درهم الى ثلث الدية فيكون على العاقلة في سنة
 واحدة فان زاد على الثلث فالزيادة الى الثلثين تكون في السنة الثانية وما زاد على
 الثلثين الى تمام الدية تكون في السنة الثالثة. ولا يعقل الكافر عن مسلم ولا مسلم
 عن كافر اذ قلت رجلا خطأ حتى وجبت الدية على عاقلتها هل يجب عليها شيء

من تلك الدية اختلف فيه المشايخ قال بعضهم لا يلزمها وكذا لو كان للجاني
صبيا او مجنونا فان جنع الدية تكون على عاقلته في قول هؤلاء. والبصحيح ان
القاتل يشترط العاقلة كانه القاتل امرأة او صبيا او مجنونا. صبي قتل رجلا
حتى وجبت الدية على العاقلة ذكره العاقلان المحضون ذلك هو الجاني اذا كان للجاني
بلغ مبلغ الرجال. وكذلك في غير الصبي المحض في اتيات القتل هو الجاني لان الحق
على الجاني اما يجب على العاقلة بطريق التحمل. وان لم يكن الصبي القاتل بلغ مبلغ ^{الرجل}
كان المحض في ذلك الله تعالى. ^{بإياديه} المستقل. وذكره ابن ابي رطل اقر عند القاص
انه قتل فلا خطأ قام ولي القاتل بينه ان المدعى عليه قتله عدا يقبل هذه
البينة ويقضه بالدية على العاقلة واقرار المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول
هذه البينة لان البينة تنبت ما ليس بثابت باقرار المدعى عليه وبطلان
هذا كثير. قال مولانا روم ونايد بهذه المسئلة ما قاله الشيخ الامام المعروف ^{بمؤلف}
رج ان البينة على القاتل تقبل عند حفرة الجاني لانه هو القاتل والعاقلة تتحملون
عنه وحفرة الكفيل لا يشترط الوجوب المالي على الاصيل اذا قامت البينة فانه
جعل للقاتل منها حصما ولم يذكر حفرة العاقلة فلان يكون خصما حالة الانتكار اولى
ومن قال انه يشترط حفرة العاقلة فذلك قول مخالف للمذهب فلا يفضل ودان
المسئلة على ان الدية تجب او لا على القاتل ثم يقض على العاقلة بطريق التحمل لان
الدية لو وجبت ابتداء على العاقلة كان اقرار القاتل اقرارا على العاقلة المولى
اذا قتل مملوكه عدا كان عليه الكفارة. وكذا لو كان الولد مملوكا لاسان فقتله
الوالد عدا لا يجب القصاص على الوالد وعليه الكفارة. رجلا ان اشتراك في ^{قتل}
رجل واحد احدى بعصا والاخر بيد عدا لا قصاص على واحد منهما ويحتسب الدية

عليها نصفها على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا. وكذا لو قتل
بسلاح واحد هما صيدا ومعتوه لا قصاص عليهما عندنا وهو بمنزلة الخاطيء مع ^{المباين}
والله اعلم

باب — — — — — الشهادة على الجناية
رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ وجاء بشاهدين فشهد احدهما ان المذنب
عليه قتله خطأ وشهد الآخر على اقرار القاتل بالقتل لا يقبل شهادتهما
لان احدهما شهد بالفعل والاخر على الاقرار بالفعل فلا تقبل كما لو شهد
احدهما بالغصب والاخر على اقرار الغاصب بالغصب. وكذا لو اختلف
الشاهدان في مكان القتل او زمانه. وكذا لو اختلفا في الالة فشهد
احدهما انه قتله بالحجر وشهد الاخر انه قتله بالعصا. وكذا لو شهد احدهما
انه قتله عمدا وشهد الاخر انه قتله خطأ. وكذا لو شهد احدهما انه قتيه
بالعصا وقال الاخر قتله ولا احفظ بماذا قتله. وان قال جميعا قتله ولا نذكر
بماذا قتله في القياس لا يقبل شهادتهما. وفي الاستحسان تقبل

شهادتهما ويقضى عليه بالدية في ماله لا نهما اتفاقا على القتل والقتل
غالب ما يكون بالالة القتل وانما لم يذكر الالة اسقاطا للقصاص ولو شهد
رجل وامرأتان بقتل الخطاء او بقتل لا يوجب القصاص يقبل ^{ديهم} شهادتهما
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضية الى القاضي لان موجب هذه
الجناية المال فيقبل فيه شهادة الرجل مع النساء. رجل شهد عليه شاهد
عدل بالقتل فان القاضي يحبسها اياما فان جاء المدعي بشاهد آخر
والاخر سبيله. وكذا لو شهد شاهدان على رجل بقتل عمدا فانه يجب

يظهر عدالة الشهود ولا نصارتهم فيجب لاجل التهمة . وأن شهد رجلان
 بقتل الخطاء ذكر الشيخ الإمام المعروف بخواصر راده أنه لا يجب قبل الحكم
 والأظهر أنه يجب . رجلان على رجل أنه قتل باه خطأ وادعى أن له بينة ^{ضقة}
 في المصرو طلب اخذ الكفيل من المدعى عليه ليقيم البينة فان القاضي يأمره باعطاء ^{الكفيل}
 ثلاثة أيام . ولو قال المدعى شهودي عاتبه وطلب اخذ الكفيل إلى أن يأتي بالشهود فان القاضي
 لا يجبه في اخذ الكفيل . وأن ادعى العمد وأراد اخذ الكفيل لا يجبه القاضي
 لا قبل اقامة البينة ولا بعد ها الا ان المدعى قبل اقامة البينة يلازمه وبعد
 اقامة البينة يجبه القاضي زجرا . ثم اذا عدلت البينة وشهدوا بقتل وجب
 القصاص فيقتضي القاضي بالقصاص بطلب المدعى . صبي اقترانه قتل باه عمدا لا يجب
 عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه . وكذلك المجنون قتل
 وحده في محلة قوم كانت القسامة على اهل المحلة والدية على عواقلهم ولولي القتل
 ان يختار للتخفيف خمسين رجلا من المشايخ الصالحاء . وأن شاء اختار للفساق
 والشبان والخيار فيه لولي القتل دون الامام لان الحق له فان لم يكن عددهم خمس
 رجلا كبرت الايمان عليهم حتى يتم خمسون يمينا فيحلفون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا
 وأن امتنعوا عن اليمين جيسوا حتى يحلفوا . وأن وجد القتل بين قريتين او سكتين
 كانت القسامة والدية على اقرب القريتين والسكتين الى القتل هذا اذا كان يبلغ
 صوت القريتين الى الموضع الذي وجد فيه القتل . وأن لم يبلغ فلا شيء على واحدة
 من القريتين . وأن وجد القتل في مكان مملوك كانت القسامة على الملاك والدية
 على عواقلهم . وأن وجد القتل في موضع مباح نحو الغلات الا انه في ايدي المسلمين ^{تنت}
 الدية في بيت المال . وأن وجد القتل في دار امرأة كانت القسامة عليها تحلف هي ^{يمينها} وخمس

في قول أبي حنيفة ومحمد رحم والدية على عاقلتها. وأن وجد القتيل في سوق المسلمين
أو في مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه. وذكر في
موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وإنما اختلف الجواب باختلاف الموضوع ^{موضع}
ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه إذا لم يكن السوق ملكاً لهم
بل كان للسلطان فإن كان السوق مملوكاً لهم كان وجود القتيل في السوق أو في
مسجدهم كوجود القتيل في مسجد المحلة ونعم يجب القسامة على أهل المحلة والدية
على عواقلهم. وأن وجد القتيل في مسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة
فيه. وأن وجد القتيل في محلة فيها أصحاب الخطة وفيها من اشتري كانت القسامة والدية
على أصحاب الخطة فإذا دام في المحلة واحد من أصحاب الخطة كانت القسامة عليه والدية
على عاقلته لا على السكان والمشتري في قول أبي حنيفة ومحمد رحم. وقال أبو يوسف رحم المشتري
وصاحب الخطة سواء. وأن لم يكن فيها أحد من أصحاب الخطة وفيها سكان ومشتري
كانت القسامة على المشتري دون السكان وهو قول أبي يوسف رحم الأول ثم رحم
وقال هي عليهم. ولو وجد القتيل في سجن كانت الدية على بيت المال في قول أبي حنيفة رحم
وقال أبو يوسف رحم هي على أهل السجن وإن وجد القتيل في دار رجل قد اشتراها وليس
من أهل الخطة فأصحاب الخطة براء عن ذلك ويكون القسامة على صاحب الدار والدية
على عاقلته وإن كانت الدارين رجلين وأحدهما أكثر نصيباً من الآخر كانت الدية
على عواقلهما نصفين. وأن وجد الرجل قتيلاً في دار نفسه لا يجب القسامة فيكون
الدية على عاقلته في قول أبي حنيفة رحم. وقال أبو يوسف ومحمد رحم لا شيء عليهم. ولو
وجد المكاتبة قتيلاً في دار اشتراها لا يجب فيه شيء في قولهم جميعاً. ولو وجد وطهر من
المحلة قتيلاً في المحلة كان فيه الدية والقسامة والقتيل عندنا كل ميت به أثر الضرب

والخرج بان كان الدم يخرج من بعض محارفه ان كان يخرج من موضع يخرج منه
الدم عابث من غير ضرب كالانف والدير والذكر فلا قسامة فيه ولا يكون هو قبلا
وان كان لا يخرج عابثا لم يصب وخرج في الباطن كالعين والاذن فهو قتل
وان كان الدم يخرج من الفم ان كان يعلونه الخوف يكون قتلا. وان كان ينزل من
الراس لا يكون قتلا. قتل واحد في محله فادعى ولي القتل القتل على رجل يصبه
من اهل المحلة لا يبطل القسامة والديه من اهل المحلة. وعن آخر جميعه رج ورجله
يكون ذلك ابراء منه لاهل المحلة ثم لو اقام ولي القتل شاهدين من غير اهل المحلة
على ذلك الرجل بعد ان لم يعلنه بالحجة فصير موحه. وان اقام ولي القتل
على ذلك شاهدين من اهل المحلة لا يفضل بينهما. ثم على قول ابي يوسف رج يملأ
شاهدين بالله ما فعلناه وما فعلنا. وعار قول محمد رج يملأ شاهدين بالله ما فعلناه وما فعلناه
فان لا. وان ادعى ولي القتل القتل على رجل من اهل المحلة كان ذلك ابراء منه لاهل
المحلة حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك القتل على اهل المحلة. ولو اقام ولي القتل شاهدين
من اهل المحلة لا يعمل شهادتهما في قول يجتمع رج ويعلى قول صاحبه. ثم
القسامة اما تخت على اهل المحلة في مثل المحلة والفرقة وغير ذلك اذا وجد ^{القتل} ^{مدى}
او اكثر من النصف او النصف مع الراس. وان وجد نصفه مسقونا بالظول او وجد
اقل من النصف مع الراس او وجد الد او الرجل او الراس فلا شيء منه. وان وجد
السفط فلا شيء فيه. فان كان مدبه تاما وبه ان القتل فهو قتل كان منه القسامة والدية
وان وجد البهيمة او الدابة مقتولة فلا شيء فيها وان وجد المكاتب او المدبر او ام الولد
قتلا في محلة وجبت القسامة والقيمة على عواقبهم في ثلث سنين ولو وجد ^{القتل} ^{مدى}
في دار مولا فلا شيء فيه الا ان يكون عليه دين فح كالت القيمة على مولا لغريمه حاله كما لو

الموت. ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولاه كانت قيمته على المولى موجهة في ثلثين.
 يقضى منه كتابته ويحكم بجرمته وما يقره يكون ميلا عنه لورثته. ولو وجد الرجل قتيلا
 في دار عبد المأذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مائة
 أولئك. ولو وجد المقتول في دار أبيه أو أمه أو المرأة في دار زوجها ففيه القسا^{مة}
 والدية على العاقلة ولا يجزم عن الميراث. ولو وجد القتل في نهر عظيم يجري به الماء فلا ^{شيء}
 فيه. وإن كان النهر صغيرا قوم معروفين فهو عليهم. والفرق بين الصغير والعظيم ما ^{عرف}
 في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو القرا^ة
 والمجروحون فهو عظيم. ولو كان القتل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية
 على أقرب الأراضيه والقرى إلى الموضع الذي احتبس فيه القتل إذا كان يصلح
 أهل الأراضيه والقرى إلى ذلك الموضع والأقلا. وأن وجد القتل في ثلاث فليس
 فيه شيء. وقال الكرخي رح هذا إذا الركن ذلك الموضع قريبا من العرمان فإن كان
 قريبا بحيث يبلغ صوت أهل العرمان إلى ذلك الموضع فهو عليهم والله أعلم

باب الوكالة في الدم الوكالة في اثبات الدم من

جانب المدعي والمدعى عليه مقبولة في قول أبي حنيفة رح

وقال أبو يوسف رح آخر لا يقبل وقول محمد رح مضطرب واجمعوا على أنه لا يقبل ^{فيه}
 الشهادة على الشهادة ولا كتاب القاضي إلى القاضي ولا شهادة رجل وامرأتين وإن
 وكل باستيفاء القصاص في النفس وفيما دون النفس لم يكن للوكيل أن يسوق في المحضر
 من الموكل عندها وعلى قول الشافعي رح له أن يسوق في الوكيل باثبات الدم إذا أقر في مجلس
 القاضي أن الطالب قد عفي صح إقراره وكذلك وكيل المطلوب إذا أقر ^{الفجور} بوجوب
 عليه ماله في القياس بصح إقراره ولا يصح استفساؤنا. ولو مات أحد ومرة المقتول.

والقاتل وارثه من القصاص عن القاتل وبصيرحة الباقي
 ما لا يؤثر له باثبات قتل الخطاء والعمد من الجراحة التي لا قصاص على
 القاتل فيها بمنزلة الكفالة بالمال. رجل قتل عمدا فاقا - اخ المقتول بينه وبينه وارث
 لا وارث له غيره فاقام القاتل بينة له ابنا فاقا العاخذ لا يقض بينه والاخ
 ويتاين في ذلك. وان اقام القاتل بينة له ابنا وانه قد صالحه على الدية
 وقبضها منه واقام بينه ان الابن قد عفى عنه قبلت بينة القاتل لانه
 انبت بينه انه لا حق للمدعي باستيفاء القود فان جاء الابن بعد ذلك وانكر
 العفو والصالح يكلف القاتل ان يعيد البينة على الابن ولا يقض على الابن
 بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ لان الاخ لا يكون خصما عن الابن
 ولو كان للمقتول اخوان واقام القاتل بينة على احدهما ان الاخ الغائب
 صالحه على خمسة آلاف جاز ذلك. فان حضر الغائب وانكر الصلح لا يكلف
 القاتل اعادة البينة بخلاف الاول لان في الاول الاخ لا يكون وارثا
 مع الابن بل يكون اجنبيا. اما الاخوان كل واحد منهما يستحق القصاص
 على القاتل فهذه بينة قامت على الخصم فلا يكلف اعادة البينة. واذا
 لم يكلف القاتل اعادة البينة ههنا يكون للحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب
 واذا ادعى بعض ورثة الرجل دم ابيه على رجل واقام البينة فان الغائب
 يحبس القاتل لانه صار متهمها ولا يجمل باستيفاء القصاص مان حضر الغائب بعد ذلك
 لا يكون للغائب الذي حضران يستوفى القصاص ما لم يعيد هو البينة في قول أبي حنيفة
 راجل لانه عند القصاص يجب للوارث ابتداء فلم يكن كل واحد من الورثة خصما عن
 في اثبات حق الغير فلم يكن من ضرورة ثبوت القصاص الذي اقام البينة به بثبوت
 لغيره

٢٥٢
 يختلف ما اذا كان القتل خطأ لأن الدية تجب للمقتول أو لا يقتضيهما ديونه وينفذ
 وصاياه وكل واحد من العورثة يكون خصما فيما يدعى للميت فلا يحتاج في الجانبين إلى
 البينة. ويختلف العفو والصلح لأن ذلك مما يثبت بالشبهات. والقصاص
 لا يثبت. رجل ادعى على رجل انه قتل اباه خطأ فأنكر المدعى عليه ثم أن المدعى
 مع المدعى عليه حكما رجلا فحكم المحكم بالقتل لا يظهر حكمه في حق العاقلة ^{رجل} ~~رجل~~ المدعى
 ان قتل اباه عمدا واقام شاهدين فشهدا انه ضرب فلانا بالسيف فلم يزل صاحب
 فراشه حتى مات قبلت هذه الشهادة ويقضى بالقصاص اذا شهدا انه لم يزل ^{صا}
 فراشه حتى مات. ولا ينبغي للقاضي ان يسأل عن الشهور مات من ذلك ام لا ^{العبد} لا في
 ولا في الخطأ. ولو قال ذلك لا يبطل شهادتهما. ولو شهدا انه ضربه بالسيف حتى مات
 ولم يذكر الحمد جازت شهادتهما ويقضى بالقصاص. وكذا اذا شهدوا انه طعنه بـ
 اودها بهم او تشابه وكل ذلك يكون عمدا يقضى بالقصاص كما لو شهدوا انه ذبحه
 او شق بطنه بالسكين والله اعلم

باب جنابة البهائم وما يهلك بالحيطان او الابرار
 رجل ارسل حمارة فدخل ذرع انسان واخسده ان ارسله وساقه الى الزرع بان كان
 خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا ان الحمار ذهب في فوره ولم يعطف يمينا وشمالا
 وذهب الى الوجه الذي ارسله فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينا وشمالا
 ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا. وان كان الطريق واحدا كان
 ضامنا. وان ارسله فوق ساعده ثم ذهب الى الزرع واخسده لا يضمن المرسل رجل
 ارسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يصح. وان ذهب في
 فود الارسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم يكن سائقا ^{يكن} ~~يكن~~ خلفه

وهكذا ذكر القندوري رحمه الله وعن أبي يوسف رحمه الله انه تكون ضامنا والمتأخر يخرج من احدنا بقوله. وذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في شرحه للحامع الصغير رجل ارسل طلبا فاصاب في فوره انسانا فقتله او مزق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في فوره فكانه خلفه. وذكرنا ^ط في قول أبي يوسف رحمه الله. والمتأخر للفتوى قول أبي يوسف رحمه الله. ولو ارسل كلبه الى صيد ^ط لم ساقط فاصاب انسانا لا ضمن في الروايات الظاهرة والاعتقاد على الروايات الظاهرة ^ط رجل التقى حية في الطريق فهو ضامن لما اصابته حتى تتول عن ذلك المكان رجل اوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشد هافسدت عن ذلك المكان واقتلت شيئا لا ضمن الرجل لانه اذا لم يحسبها تكون بمنزلة المنقلبة. ولو اوقف دابة في الطريق فاوطأت انسانا بيد ها او رجلها كان ضامنا ويجب الدية على عاقلته وان نحت برجلها او ذنبها وهي تسير لا يكون ضامنا. وان كدمت يصير ضامنا. وكذا ان ضربت بيد ها. ولو راشت او بالته وهي تسير وخرج اللعاب من فمها او سال عرقها فاصاب انسانا او فسد شيئا لا ضمن الراكب. وان ضربت بحافرها حصاة او نغاة فاصاب انسانا وهي تسير لا ضمن الراكب الا اذا ثارت جراكيل وان كانت تسير فوقفت ثم بالته او راشت لا ضمن الراكب وان اوقعها الراكب لغير روث او بعل فبالته او راشت فما تولد من ذلك بضمنه الراكب ^ط وان اوقعها في غير ملكه فافسد شيئا ضمن يستوى فيه اليد والرجل. وان اوقعها في ملكه فلا ضمان عليه بحال. وكذا لو كان في ملك بينه وبين غيره. ولو عاد قطارا في الطريق فاوطأ اوله لقطار اخر بيد او رجل اصدم بضمن القائد لما عطي به وان كان معه سابق كان ضمان ذلك عليهما. فاما افسدت بنفحة الرجل والذئب يكون على السائق خاصة. وان كان معهما ثالث يسوق الا بل وسط القطار فاصاب مما هو ^ط خلف

^{٢٥٨}
 هذا السائق وما بين يديه من شيء فهو عليهم اثلاثا لانه قائم وسائق وانما
 الرجل احيانا وسط العطار و احيانا يتاخر و احيانا يتقدم وهو يسوق فهو
 بمنزلة السائق لان السائق قد يتقدم وقد يتاخر وقد يكون في وسط القطار
 فهو سائق على كل حال والراكب والسائق والقائد والرديف فيما او طأت
 الدابة سواء . ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطاره بغير القائد ثم
 لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا فاكلفه كانت الدية على عاقلة القائد ثم
 عاقلة القائد على عاقلة الرابط . وان كان القائد يعلم بربط البعير لا يرجع عاقلة القائد
 على عاقلة الرابط . ولو كان الابل وقوا فربط الرجل بغير قائد صاحب القطار هو
 لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ثم يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو
 ان رجلا ضرب دابة راكب او نخسها بدون امر الراكب فضربت بيدها او جلها
 او نفخت او كدمت او صدمت انسانا على فوره كان الضمان على الناحس دون
 الراكب . وان ضربها بامر الراكب او نخسها فاوطأت انسانا على الفور كانت
 الدية على عاقلة الناحس والراكب جميعا لان الناحس بمنزلة السائق
 والراكب مع السائق اذا اجتمعا ف ضمان ما او طأت الدابة يكون عليهما
 ولا يضمن الناحس ههنا ما لا يضمن الراكب من نفخة الرجل والمذنب وغير ذلك
 دابة لها سائق وقائد فنخسها رجل بغير إذن احد هما فنفت انسانا كان ضمان
 النفع على الناحس خاصة لان السائق والقائد لا يضمنان النفع . وان كان
 النخس بامر احد مما لا يجب الضمان على احد ولو نخس رجل دابة راكب بغير امر
 فوثبت والقت الراكب ضمن الناحس . وكذا لو نخسها فنجحت بما اصابته
 في فورها يضمن الناحس . ولو نفخت الناحس فقتله كان هذا رجل

يُقود دابة فسقط شيء مما يحمل على الأبل على إنسان أو سقط سرج الدابة لو مجاها
على إنسان فقتله أو سقط ذلك في الطريق فضر به إنسان ومات بضمن القا
وأن كان معه سائر وكان الضمان عليهما لأن هذا مما يمكن الاختلاف عن طريق ^{الحمل}
على البعير على وجه لا يسهل. ولو أن راكبا وقف الدابة على باب المسجد فهو
كما لو وقفها في الطريق. فان كان الإمام جعل عند باب المسجد موقفا للنا
والدواب كان هذا بمنزلة الطريق. فإن أوقفها في العلات لا يضمن إلا إذا أوقفها
في الحجة لأن الوفوف في العلات لا يضر بالناس إلا في الحجة. ولا يضمن السائق
والقائد في ملكه إلا فيما وطئت الدابة تبيد أو رجل. رجل وجد في زرع في الليل
فوري نطن أنهما لأهل فزبه فاذا كان لغیر أهل فزبه فإراد أن يدخلها مربيطة
فدخل في المربط أحدهما وفر الآخر فتعده فلم يقدر رعله وعاء صاحب الثور فإراد
تضمينه قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر ح أن كان بيته عند الأحرار معه
من صاحبه كان ضامنا وأن كان بيته إزباحة ليرده على صاحبه إلا أنه لم يرد
على الأشهاد ولم يجد من يشهد لا يكون ضامنا فقبل له أن كان ذلك في النهار
قال أن كان الثور لغیر أهل فزبه كان حكمه حكم اللفظة. وأن ترك الأشهاد مع ^{القد}
عليه ضمن. وأن لم يجد من يشهد يكون ذلك عذرا. وأن كان الثور لأهل فزبه
فيما أخرجه من زرعه يكون ضامنا إلا ما يكون لأهل فزبه من التيران لا يكون
حكمه حكم اللفظة في النهار لأنه لا يخاف عليه الضياع في النهار. وأما إذا
عليه في الليل فاذا أخرجه يكون عاصبا. وقال القاضى الإمام على السعد ر ح
إذا وجد في زرع دابة فقد رماخ بها عن ملكه لا يكون مضموما عليه. وإذا
ساقها وراء ذلك القدر يصير ضامنا بنفس السوق. وهكذا قال أبو عبد الله

^{٢٥٦}
 رح الا انه قال ان ساقها الى موضع يامن فيها لا يكون ضامنا وقال بعضهم اذا
 وجد الرجل دابة في زرع فخرجها فقتلها بسبع كان ضامنا لانه لا ينبغي له ان يخرجها
 ولكن ينبغي ان يستعد على صاحبها حتى يخرجها صاحبها. والصحيح ما قاله
 القاضي الامام علي السعدي رح ان له ان يخرجها عن ملكه ولا يسوقها وراء
 ذلك فان ساقها بعد اخراجها عن ملكه يصير غاصبا ضامنا. وان ساقها ليرد
 على صاحبها فغطيت في الطريق او انكر رجلها كان ضامنا. ولو ان صاحب الزرع
 لم يخرجها ولكنه امر صاحبها ان يخرجها فافسدت شيئا في اخراجها قال الفقيه
 ابو الليث رح لا يكون ضامنا لما افسدت لانه اخراجها بامر. ولو انه قال
 لصاحب الدابة ان دابلك في الزرع ولم يقل اخراجها فخرجها صاحبها فافسد
 شيئا في اخراجها كان ضامنا. وقال ابو نصر رح في الوجه الاول يكون ضامنا ايضا
 لوجود السوق من صاحبها وصاحب الزرع لم يرض بالفساد وانما طلب
 منه الصيانة. ولو ان دابة رجل انقلبت ليلا او نهارا من غير ارسال فافسد
 انسان لا يجب الضمان على صاحبها لان فعل الجاهل رد على يسوق حمارا
 لمحطب في الطريق فقال كوست كوست وقدامه رجل لم يسمع ذلك حتى اصاب
 ثوبه وتحرق ضمن السائق. وكذا لو سمع صوته الا انه لم ينتهيا له التفتي لضيق
 ولا فرق في هذا بين الاصم وغيره وان امكنه التفتي فلم ينته بعد ما سمع لا يضمن
 السائق رجل وضع خشبا في طريق المسلمين او حجرا او حديد فضررت به دابة
 من سوق احد بغطيت يضمن واضع الحجر والخشب والله اعلم
 فصل فيما يحدث في الطريق فيهلك به انسان او دابة
 رجل وضع في الطريق حجرا او جذعا او بني فيه بناء او اخذ من حائط جذعا

^{٢٥٧}
 او حفرة شاخسة او شرع كنيها او جناحا او ميزابا او ظلة فعطب به انسان كان
 ضامنا فان عثر بها احده في الطريق رجل فوقع على اخر فمات كان الضمان
 على الذي احده في الطريق كانه روح الذي عثر بيده على غيره ولا يضمن الذي عثر به
 لانه مدغم في هذه الحالة والمدفوع كالالة ولو نحو رجل شيئا من ذلك عن
 موضعه فعطب بذلك رجل كان الضمان على الذي مخاه ويخرج الاول من
 الضمان وقال ابو حنيفة رح اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب
 الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان
 لا يضمن وان بني فيه بناء او حفرة فيه يبرأ فعطب به انسان كان ضامنا ولكل
 صاحب الدار من الانتفاع بفناء داره من الفاء الطين والحطب وربط الدابة ببناء
 الدكان والتعود بشرط السلامة وذلك الشيخ الامام الزاهد المعروف بنحو امره راجع
 اذا احده في سكة غير نافذة ينظر ان احده ما لا يكون من جملة السكة فتلف
 انسان وجب الضمان بسقط من ذلك حصة نفسه ويضمن حصة الشريك فان
 احده ما يكون من جملة السكة كوضع المتاع وربط الدابة لا يكون ضامنا لان الله ^{يفعل}
 ذلك ولو كانت الدارين رجلين يعمل احدهما فيها ما كان من جملة السكة كوضع المتاع
 وربط الدابة تجاز كما لو سدن واما آذ الخرج ميزابا الى الطريق فسقط على رجل قتله
 . ينظر ان اصابه الطرف الذي كان في الحائط لا ضمان به لانه وضع ذلك الطرف
 فملكه ولم يكن نقديا وان اصابه الطرف الخارج من الحائط ضمن صاحب الميزاب لانه
 متعد في ذلك الطرف حيث شغل به هوا الطريق وان لم يعلم لهما اصابه في القيا
 لا شيء عليه لو وقع الشك في الضمان وفي الاستحسان يضمن رجل كس الطريق
 فعطب بموضع كنهه انسان او دابة لا يضمن شيئا لانه لم يحدث في الطريق شيئا وانما كس

الطريق كبر لا يتصرف المادة بالخيار. ولو رشح الطريق فمطبنا انسان بذ لك كان مطبنا
هنا اذ رشح كل الطريق فان رشح بعضه فمنا انسان في الموضوع الذي رشح ولم يعلم
بذ لك فمطب كان ضامنا. وان علم بذ لك فمريض مع العلم لا يكون ضامنا. هكذا قال
متنا تخارج وفي الكتاب اطلق الجواب ولو جب الضمان على الذي رشح. وان رشح
بابه فمطب يضمن على كل حال. ولو ان رجلا امر احياء لسقاء برشح فناء وكلمه فمطب
انسان ضمن الامر ولا يضمن الراش. وحارس السوق اذ رشح يضمن بما عطب به على
كل حال هذا كله في طريق العامة. واما في سكة غير افدة اذ التقى فيها من هو من اصل السكة
خشبا او طينا او ترابا او رشح لا يكون ضامنا. رجل مر في الطريق وهو يحمل حملا فوق الحمل
على انسان فالتلفه كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع في الطريق ضمن ايضا لانه
هو الذي وضع الحمل في الطريق. ولو سمع في الطريق جرا فاحرق به شيء كان ضامنا
لانه كان متعل يا بوضع النار في الطريق. وان حركته الريح فذهب به الى موضع اخر ثم
احرق به شيء لا يكون ضامنا لانه لما تحول عن ذلك المكان انتسخ حكم الفعل الاول
قالوا هذا اذا لم يكن اليوم ريحا فان كان ريحا كان ضامنا لانه علم حين القاء في الطريق
ان الريح يذهب به الى موضع اخر فيضاف التلف اليه فيكون ضامنا كاللابة
المربوطة اذا جالت في رياطها فافسدت شيئا. ولو ان رجلا مر في ملكه او في غير
ملكه وهو يحمل نارا فوقعت بشاة منها على ثوب انسان فاحرق ذكوة النوادر
انه يكون ضامنا لانه لم يتخلل بين الحمل والسقوط واسطة فكان التلف مضافا
اليه. ولو طارت الريح بشرة ناره والقتة على ثوب انسان لا يضمن لان الاحتراق
حصل بالريح ههنا. وذكر الزند ويسى رح اذا مر بالنار في موضع له حق المرور
فهبت به الريح فوقعت على ثوب انسان فاحرق لا يكون ضامنا. فان لم يكن له

حق المهر في ذلك الموضع كان ضامنا. ولو هبت الريح بعامة رجل والفتها
على قارورة انسان فكثر كايضمن صاحب العامة. ولو انحداد اضرب الحديد
على حديد محمي فانتزعت شرابة من ضربه على ثوب رجل بمرغة الطريق فلقرق.
ضمن الحد دكانه التي النار على ثوبه. رجل وضع جرة في الطريق ورجل لخر وضع
جرته في ذلك الطريق ايضا فخرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى
لايضمن صاحب الجرة التي تخرجت لانها لما زالت عن ذلك الموضع انتسج
حكم فعل الاول. وان انكسرت التي تخرجت يضمن صاحب الاخرى لان فعله لم يزل
وكذلك رجل وقف دابة في الطريق، اخرها، لك فتفت احدهما واصابت الا
لايضمن صاحب التي تفت. ولو عطبت التي تفت بالاخرى يضمن صاحب
الواقفة لبقاء جنايته. رجل وضع في الطريق خشبة ثم باع الخشبة من
رجل وبرئ اليه منها فتركها المشتري في مكانها حتى عطب بها انسان
او دابة كان الضمان على البائع الذي وضعه لا على المشتري لان البائع كان
متعديا في الوضع وخروج الخشبة عن ملكه لا يكون فوق عدم الملك في الخشبة
وذلك لا يمنع وجوب الضمان فان من التي خشبة لغزو في الطريق فعطب بها
انسان كان ضامنا. وكذلك الرجل اذا اشترع جناحا من داره الى الطريق
ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله يضمن بائع الدار رجل استاجر
انسانا ليشترع له جناحا في فناء داره او حانوته ففعل فهلك بالجناح شيئا انك
المستاجر اخبر الاجير ان له حق اشترع الجناح يضمن الاجير سواء سقط الجناح
قبل الفراغ عن العمل او بعد ثم الاجير يبيع بما ضمن على المستاجر. وان اخبره
المستاجر بالامر انه ليس له حق الاشترع في القديم او لم يخبره بذلك الا ان

علمين لك ان سقط الجناح قبل فراغ الاجير من البناء يضمن الاجير .
لما عطبت به فلا يرجع هو على المستاجر قياسا واستحسانا فان سقط الجناح
بعد ما فرغ الاجير من البناء ضمن الاجير لما عطبت به ثم هو لا يرجع على المستاجر
قياسا . وفي الاستحسان يرجع وهو كما لو امر رجلا بنج شاة ففعل
ثم ظهر ان الشاة كانت لغيره يضمن المذابح وهي كسئلة الجناح رجل
وضع قطرة على نهر خاص لا قوام مخصوص بن فسخ عليها انسان فانحسفت
او تعطل به فمات ان تعد المور عليها لا يضمن واضع القطرة . وان
لربيع المار به ضمن كما لو وضع خشبا في طريق المسلمين او حديد فارت
به دابة لا يسوق احد فعطبت به كان ضامنا . قالوا ان كانت الخشبة
صغيرة بحيث لا يوطأ على مثلها لا يضمن . واضعها لان الوطئ على مثل
من الخشبة سمثلة تعد الزلق او التعطل بالبحر المونسوع والطريق
عمدا وذلك لا يوجب الضمان . وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على
مثلها يضمن . واضعها . هذا اذا كان النهر خاصا لا قوام مخصوصين
فان كان النهر لعامة المسلمين ففي ظاهر الرأية يكون ضامنا . وعزاييف
رحمه الله انه لا يكون ضامنا . رجل حفر بيرا في المغارة في موضع ليس
بممر ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك
قعد انسان في المغارة او نصب خيمة فعر بها رجل لا يضمن الفاعل . ولو كان ذلك
في الطريق ضمن . وان حفر بيرا في الطريق ثم كبسها ان كبسها بالتراب او بالحمى او بما
هو من اجزاء الارض ثم جاء اخر وفرعها ثم وقع فيها انسان ولم يضمن الثاني
ولو كان الاول كبس البير بالطعم وما ليس من اجزاء الارض يضمن الاول لا في

الوجه الأول هذا الكبير بما هو من أجزاء الارض لا يتناول في وجهه الثاني بقدره
 وجعل بينه الطريق وخط رأسها تم جاء آخره رفع العطاء ثم وضع بها اسانه ضمن الاول
 وأوخر الرجل نهرا في ملكه فسطب به اسان اوردانه لا يصح. وكذا لو جعل عليه جسر.
 او مطر في ارضه. وأوخر نهرا في غير ملكه فهو بمنزلة السرقة من طامنا. وكذا لو جعل
 حبرا او قنطرة في غير ملكه وعن ابي يوسف رحمه الله لا يصح وان احرقه في غير ملكه اذا
 ثبت لا ينصرف به غرة لانه محسب سلع الناس مما احرقه. وفي ظاهر الرواية يكون
 ضامنا الا اذا فعل ذلك مادم الامام كما لو حفز سيرة الموضع الذي محتاج اليه
 اليه يكون ضامنا ما عطف به اذا لم يجعل مادم الامام وآتاه على حصة اسان
 ما خفض به لا يصح واصح الحسنة لما مر مسعدا كان الخلف مصا ما اليه. وأوخر
 نهرا في غير ملكه فاشترى ذلك الهراء وعرف ارضا او مية كان ضامنا لانه سئل لما
 في غير ملكه فيضمن كما لو منعه او سار على الدابة في الطريق ولو كان ذلك المهر في ملكه
 لا يصح لانه مباح له مطلقا. ولو سعى ارضه فخرج الماء منها الى غيره او ادى
 مناعا او زرع او كراما لا يكون ضامنا لانه منصرف في ملكه مباح مطلقا. وكذا لو
 احرق حشيشا في ارضه او في حصائه او اجنته فحرق النار الى ارض غيره ولحققت
 شيئا لا يكون ضامنا لانه منصرف في ملكه. قل هذا اذا كانت النواحي ساكنة خبر لوقد التا
 فلما آذا كان اليوم. ومجابه لم ان الریح ذهب بالنار الى ارض حاد. كان مناعا
 اسعدا لكان صب الماء في مزلاب له ومحت الميزاب ماع اعز فسد به كما في صا
 ولو آوقد النار في داره او سوده لا يصح ما احرقت له. وكذا لو اضره او سبه بداره
 فترت من فلك ارض طره لا يصح. ولا يؤمر بالحكم ان يحول ذلك عن موضعه وفيما
 بيننا من قال عليه ان يكف عن ذلك اذ كان ينصرف به غيره. وآتاه صب الماء ملكه

بمنزلة المذنب فيكون تلف الكل مضافا الى الحافر. أما اذا خرج ملك نفسه فسقوطه لا يكون مضافا الي غيره فكان تلف المسقوط عليه مضافا الى الساقط كرجل ندى من جبل على رجل فقتله بضمن دية القتل. رجل حف بيرا في الطريق فجاء انسان والى فيها نفسه متعمدا لا بضمن الحافر. وان لم يقع فيها بنفسه فسقط ذيل من الوقوع ومات فيها جوعا او غما لا بضمن الحافر في قول البيهقي رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله مات فيها جوعا فكذلك وان مات عما بان اثر الغم في قلبه من الوقوع فمات من ذلك ضمن الحافر وقيل محمد رحمه الله بضمن الحافر في الوجوه كلها لان الموت حصل بسبب الوقوع في البئر رجل حف بيرا في الطريق فجاء آخر وحفر منها طائفة في اسفلها ثم وضع فيها انسان ومات في القيا^س بضمن الاول وبه اخذ محمد رحمه الله لان الاول كان الدافع لمن سقط في القعر الذي حف به صاحبه في اسفله وفي الاستئناس يجب الضمان عليهما لان كل واحد منهما متعمد في الحفر ولو حف رجل بيرا في الطريق ثم جاء آخر وسع رأسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان عليهما اثلاثا. قالوا تاويل المسئلة ان الثاني وسع رأسها بحيث يعلم ان الواقع انما وضع قدمه في موضع بعضه من حف الاول وبعضه من حف الثاني فلما اذا وسع الثاني رأسها بحيث يعلم انه انما وضع قدمه في للموضع الذي حفه الثاني كان الضمان على الثاني رجل حف بيرا في الطريق وعند البئر حجر وضعه انسان في الطريق فجاء انسان وقتل بالحجر وسقط في البئر ومات فيها كان الضمان على واضع الحجر لانه بمنزلة الدافع. وان لم يضع الحجر انسان وجاء به سيل عند البئر كان الضمان على حافر البئر رجل حف بيرا في الطريق فجاء رجل فسقط فيها فتعلق هذا الرجل برجل آخر وتعلق الثاني بلخر وقعا فيها جميعا وما تواتر ان لم يعلم كيف ماتوا ولم يقع بعضهم على بعض فدية الاول تكون على الحافر لانه ليس لموته سبب سوى الوقوع في البئر ودية الثاني^{كون}

يخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فاحسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا لاصحاب الماء
 في ملكه مباح له مطلقا. ومن المشايخ من قال اذا صب في ملكه وهو يعلم انه يتعد الى ارض
 غيره يكون ضامنا لان الماء نسيال فاذا كان يعلم عند الصب يسيل الى ملك جاره يكون
 ضامنا كما لو صب الماء في الميزاب ونحت الميزاب متاع غيره وذكر الفقيه ابو جعفر
 اذا سقى ارض نفسه فتعد الى ارض جاره قال هذه المسئلة على وجه ان اجري الماء في ارضه لغيره
 ارضه وان لم يسق في ارض جاره كان صامسا. وان كان الماء يسق في ارضه ثم يتعد الى ارض
 جاره بعد ذلك ان تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام فلم يفعل كان صامسا استحسننا
 ويكون هذا بمنزلة الاشهاد على الحافظ المالك. وان لم تقدم اليه جاره بالسكر والاحكام جاز
 بتعد الماء الى ارض جاره لا يضمن. وان كان ارضه في صعد وارض جاره في هبطه
 يعلم انه اذا سقى ارضه يتعد الى ارض جاره كان صامسا ويؤمر بوضع المسنا. ^سح
 ما نعا ومنع من السق قبل ان يوضع المسناة. في الفصل الاول لا يمنع من السق. وان كان
 في ارضه ثقب ومجرارة ان علم بذلك ولم يسد لا يضمن. ومن سدد ارضه وادماها ^سماء
 وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا. وذكر الاطفي رحمه الله اذا سقى ارض نفسه فخرج الماء الى ارض
 غيره لا يضمن. ولو صب الماء في ارضه صبا وخرج من ارضه الى ارض غيره لم يضمن. اما
 جعل سقاياه من هرا العامة وكان على نهر العامة اهرار صغار معقوفة فيها تما
 فدخل الماء في الهرا عار. وسدد ذلك ارض قوم قال الشيخ الامام ابو طاهر الدين
 رحمه الله يكون صامسا لانه اجر الماء فيها. رجل احتفر بيرا في ملكه ثم سقط فيها شخص وميها
 انسان او دابة فقتل الساقط ذلك الانسان او الدابة كان الساقط صامسا مادية من كان
 فيها. وان كان البير الطير كان الصمان على حافة البير فيها اصاب الساقط والمستق
 عليه لان الحافر اذا كان متعديا في الحفر كان بمنزلة الدافع لمن سقط في البير والساقط

على الاول لان الاول هو الذي اوقعه حيث جره الى نفسه ودية الثالث تكون على الثاني
لهذا المعنى. وان كان بعضهم وقع على بعض في البير ولا يعلم كيف كان حالهم في القياس وهو
قول محمد بن دية الاول تكون على عاقلة المحاف ودية الثانية على عاقلة الاول ودية الثالثة
على عاقلة الثانية. وذكر في الكتاب ان فيها قولاً آخر قيل ذلك قول البيهقي وابي يوسف
رجح قال دية الاول تكون اثلاثا ثلثها على المحاف وثلثها على الثانية وثلثها هدر ودية
الثانية نصفها هدر ونصفها على الاول. ودية الثالثة كلها على الثانية ووجهه من
في الكتاب. رجل حفر بئر في الطريق فسقط فيها انسان ومات فقال المحاف انه الذي سقط
فيها فكنزته الورثة في ذلك كان القول قول المحاف في قول ابي يوسف الآخر هو قول
محمد بن لان الظاهر ان البير قد موضع قدمه وان كان الظاهر ان الانسان لا يقع
نفسه فاذا وقع الشك لا يجب الضمان بالشك. رجل استاجر اربعة زحاط يحفر
له بئر فوفعت عليهم من حفرهم مائة. احد هم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع
دية الميت ويسقط ربعها لان البير وقع بفعلهم وكانوا مباحين في الميت مباحين ايضا
فتوزع الدية عليهم ثلثا وسقط ربعها ويجب ثلثة ارباع والله اعلم

فصل فيما يحد ث في المسجد

يحد المسجد اربعة ارباع المسجد الماء المطر او وضو فيه جبا يصب فيه الماء
او طر حوافه البواري او الحشيش او الحصر او كبروا بابا او علقوا فيه القناديل او غيره.
فعلب به شيء لا ضمان عليهم لان اهل المسجد فيما هو من تدبير المسجد بمنزلة
الملاك. وكذا لو فعل ذلك غيرهم باعهم وان فعل غيرهم عزم كان ضامنا لما عطل بذلك
في قول البيهقي رجح. وقال صاحباه رجح لا يضمن استعسانا اذا كان المسجد للامة لا
حفر البير وما لا يكون من باب الفكن لا تامة الصدقة. ولهما ان كل مسلم مندوب الى عملة

المسجد والمساكن من باب التمكن لأقامة الصلوة وإنما يختص أهل المسجد بالبناء فيه
 لا فيما كان من باب التمكن لأقامة الصلوة ولا يجنبه ترح أن أهل المسجد يختص
 بالتدبير في هذه البقعة ولهذا كان فتح الباب والافلاق ونصب المؤذن والأيام
 إليهم لا إلى غيرهم ولو قعد الرجل في المسجد الحديث أو نام أو قام لغير الصلوة فمر به
 إنسان فطلب كان صامنا لما عطف في قول يجنبه ترح كما لو قعد في الطريق وعطى
 صاحبه ترح لا يكون صامنا كما لو كان حالسا في الصلوة وقيل على قول يجنبه ترح
 إنما يضمن إذا كان الجالس مشغولا بعمل لا يكره في المسجد كدرس الفقه وقراءة القرآن
 والحديث. أما إذا كان معتكفا أو عالما لا يمتار الصلوة لا يكون صامنا عند الكل
 وقيل إذا الركن في الصلوة يكون صامنا عندما يجنبه ترح وهو الصحيح لأن النظر
 للصلوة لا يكون في الصلوة فكان جلوسه مباحا قبل بشرط السلامة كالتمتع في
 الطريق نحو ذلك ولو أن رجلا خرج في سوق العامة أو بيمانيه دكا ما عطف
 شيء من فعل ذلك باذن الإمام لا يكون صامنا وبغضائه يكون صامنا كما لو وقف
 دابة في السوق فامتنان في السوق موضع لا يعاف الدابة للبيع ما وقف الدابة في ذلك
 الموضع أن عينوا ذلك الموضع باذن السلطان فما عطف به لا يكون صامنا وإن
 لم يكن ذلك باذن السلطان كان صامنا لأن السلطان إذا أذن بذلك يخرج ذلك الموضع
 من أن يكون طريقا فتعير لا ينافي الدواب وغيره من السلطان لا يخرج من أن يكون طريقا ^{للعمل} والله

فصل في جنایه الحماط

رحل مال حاطه الى الطريق الى ملك انسان فسقط ولحق انسانا او مالا ان سقط قبل الاستهاد
 فلا ضمان عليه وان سقط بعد الاستهاد ضمن ان لم يفرغ ذلك الموضع عن الحماط مع التقدير
 عليه فيصير جانيا ان تلف انسان كان الدية بمحاطة. وان تلف مال انسان كان مائتا

على صاحب الحائط ماله ويعتبر القدرة على التفرغ من وقت الاشهاد الى وقت البيع
 من غير ان يقدرة فيما بين ذلك وصورة الاشهاد اذا كان ماثلا الى الطريق ^{ان}
 اليه واحد من الناس ان حائطك هذا ماثل الى الطريق او مخوف او متصدع فاحد منه
 وان كان ماثلا الى غير ملك الغير يقول له ذلك صاحب الدار. وشرط وجوب ^{الضمان}
 على صاحب الحائط المطالبة بالاصلاح والتفرغ ولا يشترط الاشهاد حتى لو
 بالتفرغ ولم يفعل مع القدرة عليه كان ضامنا. ولو قيل له ان حائطك ماثل ^{لك} بغير
 ان يقدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلبا واشهادا ويصح المطالبة بالتفرغ
 عند القاضيه وعند غيره او لم يكن هناك احد. وانما ذكر الاشهاد حتى لو انكر صاحب ^{الحائط}
 الطاب يمكنه اثباته بالبينة. وان شهد بالطلب رجلان او رجل وامرأتان
 ثبت الطلب ويثبت، ايضا بكتاب القاضيه الى القاضيه. ولو ان صاحب ^{الحائط}
 باع الحائط بعد ما اشهد عليه برئ عن الضمان لانه لا يبيع قادرا على الهدم ^{البيع}
 بخلاف ما اذا اشترى كنيفا او جناحا او ميزابا او وضع خشبة في الطريق فباع الدار
 او باع الخشبة فتلف بذلك انسان او مال انسان كان ضامنا لان ثمه مجروح ^{لن}
 الكيف وصعب الحجر في الطريق جناية فلا يبطا بالبيع. ولو كان صاحب الحائط
 المائت عاقلا بالغامسلا فاشهد عليه ثم جنونا مطبقا او اربك والعياذ بالله
 لمحن بدرا او الحرب وقضى القاضيه بلجاقه ثم جاء مسلما ردت عليه الدار فسقط
 الحائط بعد ذلك وتلف انسانا كان هذا رالاه لم يبيع له ولاية الاصلاح بعد
 الرد والجنون فلا يعود بعد ذلك. وكذا لو افاق الجنون. وكذا لو باع الدار بعد
 ما اشهد عليه ثم ردت عليه بعيب بقضاء او غيره او بخيار رؤية او بخيار ^ط
 المشرعي ثم سقط الحائط وتلف شيئا لا يجب الضمان الا باشهاد ^{الرد} ستة

ولو كان المأذون المأذون فان نقض البيع ثم سقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لا خيارا للبايع
 لا يملك ولا يهـ الاصلح فلا يبطل الاشهاد ولو اسقط خياره وادرجب البيع
 بطل الاشهاد لانه ازال الحائط عن ملصحه وفي اخراج الكيف والبار والميراث
 لا يبطل الضمان بشي من هذه الاسباب ولو كان الحائط المائل رهنا ما شهد
 على الميراث من ثم في سقط الحائط وانلف شيئا كان هن الا ان الميراث لا يملك الاصلا
 والمرة ولو شهد على الراهن فسقط الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لان الرهن
 يملك الاصلح بان يقضى دينه ويسترد الرهن ولو كان الحائط المائل مينا
 لورثة فاشتهد على بعض الورثة القياس ان لا يجب الضمان بسقوط الحائط
 لانه احد الشركاء لا يملك نقض الحائط وفي الاسخاخ يصير هذا الوارث^{الذي}
 اشهد عليه بحصة نفسه لان متمكن من ان يطلب من الشركاء ايجتمعا على
 ربه وان اشهد على من كان ساكنا في الدار التي حائطها امائل لا يصح الاشهاد
 عليه سواء كان ساكنا باجرا او غير اجرا لانه لا يتمكن من بعض الحائط وان اشهد
 على رب الدار مع الاشهاد ببعض ما تلف بسقوط الحائط لانه متمكن من النقض
 ولو كانت الدار اصغرها شهد على الاب او الوصي مع الاشهاد لانها يملك ان
 الاصلح فان سقط الحائط وانلف شيء ايمان الضمان خط الصغرى لان الاب
 مطلق بغيره بغيره مقامه وكان الاشهاد عليهما كالاشهاد على الابن بعد البلوغ
 فان مات الاب او الوصي بداره شهد عليهما بطل الاشهاد حتى لو سقط الحائط
 بعد ذلك وانلف شيئا كان مدرا لان ولايته اذ لم تحمت بالموت وفي المنته
 رجلا مات وترك دارا حائطها مائل الى الطريق واميتك اليه شيئا لم يوصى به
 للابن وعليه دين اكرم من قيمة الدار بطل الا وادى له سواء فان الاشهاد في الحائط

المال يكون على الابن وان لم يملكها الابن. وان سقط الحائط بعد ما اشهد على الابن
 شئان اختلف انسانا كانت الدية على عاقلة الاب لا على عاقلة الابن. واذا
 اشهد الرجل على حائط مزمار في يد فلم يهدمه حتى سقط طر رجل فقتله وانكرته
 العاقلة ان يكون الدار له او قالوا لا ندر في ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى يعقيم
 على ان الدار له لان قيام اليد على الدار وان كان وليا على الملك انه ظاهر الا ان
 الظاهر لا يصلح حجة لوجوب المال على العاقلة فلا يجب المال على العاقلة الا بانها
 تملكه اشياء. احدهما ان يكون الدار له. والثاني انه اشهد عليه في هدمه اذا
 وثقت ان المقول مات بسقوط الحائط عليه. فان اقر ذوا اليد ان الدار له
 غير العاقلة ولا يجب الضمان عليه تيمنا لان اقراره بوجوب الدية على العاقلة وان
 على الغير اذا كان مكذبا في اقراره لا يضمن شئاً وفي الاستحسان عليه دية القتل
 اب اقر بالاشهاد عليه لانه اقر على نفسه بالتعد فاذا نذر الايجاب على العاقلة بطريق
 التحمل يجب عليه كن اخرج جناحاً مزمار في يديه فوقع الجناح على ان فقتله فقتل
 عاقلة ليست الدار له وانه اخرج الجناح بامر صاحب الدار وذو اليد يقران
 له فانه يضمن الدية في ماله كذلك هنا. واذا كان الرجل على حائط له والحائط مائلاً
 فسقط الحائط بالرجل من غير فعله واصاب انسانا فقتله كان ضامناً لما هلك بالحائط
 ان كان اشهد عليه في الحائط ولا ضمان عليه فيما سواه وان كان هو سقط من الحائط
 على انسان من غير ان يسقط به الحائط وقتل انسانا كان ضامناً دية المقول بمنزلة
 تا ثم انقلب على انسان فقتله فانه يكون ضامناً. وان مات الساقط بمن كان في الطريق
 فان كان ذلك بمشيئة الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متمتع المشيئة الطريق لا يمكن
 اخذ من سقط طغير عليه وان كانت ذلك الرجل واقفا في الطريق فاما كان ارقاعاً

او كما كان دية الساطع عليه لانه متعدي في الوقوف في الطريق في القعود والنوم في
ضامنا لما تلف به. وان كان ذلك في ملكه لاضمان عليه لانه لا يكون متعديا في الوقوف
والقعود والنوم في ملكه ومحله الا على مملد الاسل او ملت الاسفل من الاحوال كلها لان الاعلى مباشر
تقتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كن قام في ملكه فانقلب على انسان ^{نقله}
كان ضامنا لانه باشر قتله اذا شهد على الحائظ المائل عند ان او كما وان او صبيان ثم عني
العبدان واسلم الكافران وبلغ الصبيان ثم سقط الحائظ المائل فاصاد انسانا فقتله
يضمن صاحب الحائظ وكذا لو سقط الحائظ قبل عني العبدان واسلم الكافرين وبلغ
الصغيرين ثم شهد جازت شهادته الا انها من اهل الاداء ليعطى له حائظ مائل فاشهد
عليه فسقط الحائظ وانلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال لان صاحب الدار
كان متمكنا من الهدم والاصلاح فادار يفعل ضمن ويكون ضمانه في بيت المال لان
ميراثه يكون بيت المال فحمايته تكون في بيت المال وكذا الكافر اذا اسلم ولم يوال احدا
فهو كاللقيط حائظ مال الى دار قوم فاشهد عليه القوم او احدهم ثم سقط الحائظ وانلف
شيئا من القوم او من غيرهم كان ضامنا وكذا العلو اذا وهى اء تصدع فاشهد اهل السفلى
على اهل العلو وكذلك الحائظ العلوة لرجل واسفل الآخر وهذا محلاى الحائظ اذا كان مائلا
الى الطريق في حكمين. احدهما ان الاشهاد على الحائظ المائل الى ملك اسفل يكون بمنزلة الملك
لا بمنزلة الطريقين بضم من كل واحد. والثاني ان في الحائظ المائل الى ملك انسان لو اخر
صاحب الملك بعد الاشهاد او ابراء بضم وفي الحائظ المائل الى الطريق لا يصح التاخير
والابراء من التاخير. اشهد حائظا مائلا يشركين اشهد على احدهما وهو بمنزلة الحائظ المشترك
بين الطريقين اذا اشهد على احدهم وفقد ذكرنا ثم القياس والاستحسان فهناك حائظ
الرجل بعضه مائل الى الطريق وبعضه مائل الى دار قوم فاشهد عليه اهل الدار بسقط ملكا كان

ماثلا الى الشارع على اهل الدار كان صاحب الحائط ضامنا لان الحائط واحد فصع الاشهاد
 من اهل الدار فيما كان ماثلا الى ملكهم وفيما كان ماثلا الى الطريق فاهل الدار من جهة الآخر
 فصع اشهادهم وان كان الذي اشهد على صاحب الحائط من غير اهل الدار فصع اشهاد فيما كان
 ماثلا الى الطريق ما فصع الاشهاد في البعض صم في الكل حائط بعضه صحيح وبعضه واهو
 فاشهد عليه فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط الا ان يكون
 الحائط طويلا بحيث وهي بعضه ولم يزل البعض فحينئذ يضمن ما اصاب الواهي منه ولا
 ملاصبا الذي لم يزل لان الحائط اذا كان بهذه الصفة يكون بمنزلة حائطين احدهما
 صحيح والاخر احمي فلاشهاد يصح في الواهي ولا في السليم حائطان احدهما ماثل والاخر صحيح فاشهد
 على الماثل فلم يسقط وسقط الصحيح وانلف شيئا كان هذا . عبد تاجر له حائط ماثل
 فاشهد عليه فسقط الحائط فانلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاه كان على العبد بين
 اوليكن . وان اتلف الحائط ما لا تضمن المال يكون في عنق العبد يباع فيه وان شهد
 على المولى فصع الاشهاد ايضا لانه ان لم يكن على العبد بين فالحائط يكون لمولاه وان كان عليه
 دين كان لمولاه ولاية الاستخلاص بان يقض الدين من مال نفسه فيكون المولى بمنزلة
 المالك . سفل الرجل وعلو الاخر هي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا كان
 الضمان على صاحب العلو لان العلو غيره فوقع بل سقط بنفسه فصع الاشهاد فيه على
 صاحبه فما هلك بالعلو يضمن صاحبه . رجل اشهد على حائط ماثله الى الطريق فسقط
 الحائط
 على انسان وقتله ثم عشر رجل يقض الحائط وعطير عشر رجل بالقتيل وعطير ضمان
 القتل الاول وضمان من هلك بنقض الحائط يكون على صاحب الحائط وضمان من هلك
 بالقتيل الاول لا يكون على صاحب الحائط لان رفع القتل من الطريق يكون الى اوليائه
 لا الى صاحب الحائط ورفع النقص يكون على صاحب الحائط . ولو كان جناحا خرج به الى

أو كنيهاً منقط وقتل إنساناً ثم عثر رجل ينقض الجناح ورجل بالقتيل فعطيا ما رضى من
على صاحب الجناح والكفيف لأن أخراج الكفيف والجناح مباشرة للجناية فيصلا به
القى عليهما. ومن ألقى شيئاً في الطريق كزناً لما هلك به وأمكن أن لا يملك رقبته
حائطاً لرجل منقط فقبل لا يشهد أنها تشهد على صاحبه في رفع السن من الطريق فتم
معه عثر به آدمي أو دابة وعطب كان ضامناً. رجل لا يشهد في حائط مائل وسقط
الحائط على حائط رجل آخر فهدمه ثم عثر رجل ينقض الحائط الأول ورجل ينقض
الحائط الثاني فعطبا فضاء الحائط الثاني على صاحب الحائط الأول وله الجناح
افتناء ضمنه قيمة الحائط وذلك النقض عليه وإن شاء أخذ الدمن ولا شيء
له فيكون النقض لصاحبه من عثر ينقض الحائط الثاني فهدم لا ينقض الحائط الثاني
ملك صاحبه ولا يملك صاحب الأول رقبته. ولو كان الأول أخرج جناحاً يضر الأول من
بالتالي وعطب وأمكن أن لا يملك رقبته ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الأول ضمن
أيضاً صاحب الحائط من عثر بالتالي لأنه يملك رقبته عن الطريق

كتاب الحدود

أحمد ودمية تعد الزنا. وحد الشرب. وحد الغذف. وحد القذف. وحد قطع الطريق
أما الزنا وهو إيلاج الذكر في قبل الأنثى أو جسيبه أن تحض حراماً يجب الحد. وأن حكمت فيه
لا يجب المشبهه ثلثه. منها ما يمنع الحد وإن قال علمت أنها على حرام. والثانية منها ما
يمنع الحد وإن قل ظنت أنها على الحرام. والثالثة يمنع الحد وإن قل ظنت أنها على الحرام. والثالثة
أنه قال علمت أنها على حرام. أما الأول فرجل زنا بجارية ابنه أو ابن أمه وإن سبه أحد
إليه وإن قال علمت أنها لا تتحلل ومنها إذا بان أمرته بغيره من الكنايات ثم جاء بها
بالعوبة لا يجب الحد وإن قال علمت أنها على حرام. ومن أنوب جعل حراماً له سبها

فأختاربت نفسها ثم جامعها في العدة لا يجب الحد وان قال علمت انها علي حرام وكذا لو ارثت المأنت وحرمت عليه او حرمت بمجامع امها او ابنتها او عبطا وعتها ابن الزوج ثم جامعها وان قال علمت انها علي حرام لاحد عليه وكذا لو تزوج امة على خرة او تزوج مجوسية او خمس في عقد او تزوج الخامسة في نكاح الارابعة او تزوج باخت امرأته او بامها او تزوج امرأة لها زوج فجامعها وقال علمت انها علي حرام او تزوج امرأة ^{شبهة} بغير طهرها او تزوجها متعة او تزوج امة بغير ذن مولاها والعبد تزوج امرأة بغير ذن مولاها وكذا لا يجب الحد عند ابينة رج في هذه الوجوه كلها وان قال علمت انها علي حرام وكذا لك لو تزوج بذات رحم محرم نحو البنت والاخت والام والعمة والحالة وبجامعها لاحد ^{عليه} في قول ابينفة رج وان قال علمت انها علي حرام عند ابينفة رج العقد وان كان حراما عند الكل فوطئها لا يجب الحد وعند صاحبيه رج ان علم بالحرمة يجب الحد وان لم يعلم لا يجب ولو استاجر امرأة ليزني بها فزني بها لا يجد في قول ابينفة رج وان استاجرها للخدمة فزني بها يجد ولو تزوج امرأة لها زوج فوطئها لاحد عند ابينفة رج وان لم يدع الحمل ولو طلق امرأته ثلثا ثم طهرها في العدة امكن طلقها ثلثا جملة لاحد عليه جارية الرجل اذا جنت جنابة عمد ثم زنا بها والثلثا لاحد عليه عند الكل وان كانت الجنابة خطأ فزني بها والى الجنابة قال ابو حنيفة ^{عليه} عليه الحد اختار مولاها الدفح او الغداء وقال صاحباه رج ان اختار الدفح لا حد وان اختار الغداء عليه الحد واذا قتل الرجل جنبيه من شهوة او نظر الى فرجها بشهوة ثم تزوج امها او ابنتها فدخل بها لاحد عليه وان قال علمت انها علي حرام في قول ابينفة رج ولا يبطل احصائه بهذا الوطي حتى يجب الحد على قاتله ولو وطئ امرأته او مملوكته وهي حائض او نفساء او صائمة تصوم الفرض ^{مجرمة}

وأوله منها لوطاً من ميثمها أو حرم عليه أمر أنه يوطئ الغريم شبهة فوطئها في العدة لأحد عليه
 وكذا لوطاً أمة وهي حرام عليه برضاع أو صهره أو كانت الأمة مجوسية أو مرتدة أو وطي
 مكاتبه أو معتقة الردى وقال عمت أنها على حرام لأحد عليه عند بجنينة ربح. وكذا لوطاً عارية
 مكاتبه أو جارية عبدة الماذون وعليه دس أو لابس عيه غنم بالحرمة أو لم يعلم والجد من قبل
 الأم إذا وطي حاربه ولد ولد حلال مباح الأب لأحد عليه وإن علم أنها حرام والواحد من
 الغائبين إذا وطي حاربه من الغنم من قبل نسمة لأحد عليه وإن علم أنها حرام وأما العدة ^{قله}
 إذا دعت صبيها فحاصمها لأحد عليها علمت بالحرمة أو لم يعلم وعليها العدة ولا مهر لها ^{الصحيح} ^{والسالم}
 إذا زنا بصبيته أو بجوذة أو نائمة عليه الهاء ولا أحد عليها ولو أكرهت المرأة
 على الزنا لأحد عليها عند الكل. والرجل إذا أكره على الزنا قال أبو حنيفة ربح أخرا وهو
 قول صاحبه رحمه الله لأحد عليه. وكان يقول أولاً وهو قول رفرج عليه أحد
 والحري المستأجر إذا زنى دارنا بمسألة أو رمية قال أبو حنيفة ربح لا يحد الرجل
 ويحد المرأة. وقال أبو يوسف ربح يحدان جميعاً. وقال محمد ربح لا يحدان. ولو كانت المرأة
 حربية مستأمنة فزنا بها مسلم قال أبو حنيفة رحمه الله يحد الرجل ولا يحد المرأة
 وقال أبو يوسف رحمه الله يحدان جميعاً. إذا وطي الرجل أم ولد له فقال عمت أنها
 على حرام لأحد عليه. ولو وطي امرأة ابنه عن بجنينة ربح في المجردان قال ظننت أنها تحل ^{لأحد}
 لمن قال علمها أنها على حرام يحد وأن وطي الابن امرأة أمه حد وإن قال عمت أنها تحل ولو
 تزوج الرجل بأمة أبيه بعد موته الأب فولد منه قال أبو بكر بن البلخ ربح إن اقتربا لوطاً ^{ابن}
 مرات في مجالس مختلفة حد جميعاً ولا يحد نسب الولد قال الفقيه أبو الليث ربح حد ^{يوسف} ^{ولا يحد}
 ومحمد ربح مبرأ حد رجل زنا بأمة مينة اختلفوا فيه قال أهل المدينة بعد. قال أهل البصرة مبرأ
 قال الفقيه أبو الليث ربح وبه ما أخذ رجل بنا صغرة لا تخضع للجاء ما مضى لأحد عليه في قولهم

ثم ينظر في الافضاء ان كانت نسك البول كان عليه المهر بالوطى وتلك الدية بالافضاء
وان كانت لا تسك البول كان عليه جميع الدية ولا مهر عليه في قول ابو حنيفة ^ب ^ب يوسف
وقال محمد بن علي المديني والمهازي ولا يحرم عليه امها وابنتها بهذا الوطى في قول ابو حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى يحرم رجل في مجارية مملوكه وقتلها بالجماع ذكر في الاصل ^{عليه}
فيمنها ولم يذكر فيه خلافا وذكر ابو يوسف رحمه الله في الامالي عن ابو حنيفة ^{عليه} عن
القيمة والحد ايضا وقال ابو يوسف رحمه الله عليه القيمة واحد عليه وهو الصحيح ^{رجل في}
سجرة وقتلها بالجماع كان عليه الدية والحد ولو جامع اجنبية في دبرها او غلاما ^{دبره}
قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا حد عليه وقال صاحباه رحمه الله عليهما الحد ^{والفضل}
في قولهم رجل زنت اليه غير امرأة ولم يكن رها قبل ذلك فوطئها كان عليه المهر واحد عليه
وذكر في الرضاع اخوان احدهما تزوج امرأة وتزوج الآخر اخت تلك المرأة ثم زفنا في ليلة واحد ^{فدخلا}
كل واحد منهما المرأة اخيه غلطا قال واحد على واحد منهما وتزويج امرأته لا يصل لزوجها
ان يطأها مالم تحض ثلث حيض وعلى كل واحد منهما مثل مهر التي جامعها فان اراد كل واحد منهما
ان يمسك التي جامعها تزويجها بعد ما بطلت مهرها زوجها وعليه للتي تزويجها مهران مهر
بالدخول غلطا ومهر بالعقد والتي لم يجامعها نصف مهرها بالطلاق قبل الدخول رجل
وحده على فراشه في ليلة مظلمة امرأة وله امرأة قديمة فجامع التي وحدها في فراشه
وقال طنت انها امرأتى قالوا لا يقبل قوله وعليه الحد لانه ادعى الاشتباه فيما لا يشبه ^{ظاهرا}
الا عى اذا وجد امرأة في بيته فجامعها وقال طنت انها امرأتى كان عليه الحد ولو
ان الا عى دعى امرأته فاجابته غيرها فجامعها قال محمد بن علي الحد ولو اجابته اجنبية ^{نقالب}
لها فلا تزني امرأة فجامعها لا يحد ولو كان بصيرا لا يصدق على ذلك الا عى اذا وجد على ^{فراشه}
او في حجره امرأة فجامعها وقال طنت انها امرأتى قال ابو يوسف محمد ولا يعزب وقال في تزويج واحد ^{رجل}

- عن جارية مشتركة بينه وبين غيره ثم وطئها احد هما ينظر اكان المصق موبسرا واحدا
 السابكت تضمينه ثم زين بها المصق لاحد عليه وان ثنى بها الذي لم يعتقها كان
 عليه الحد وان كان الهاك احتارا استسعاء الجارية بحكم الاعتان ثم رى بها الذي
 لم يعتقها لاحد عليه وان رى بها المصق كان عليه الحد وهذا كله قول البيهقي رحمه
 وقال صاحبه رح ^{بعد} يحد المصق بعد الاعتان في الاحوال كلها اربعة شهد واعلى رجل بالربا ما والرجل
 شهدا دنهم بالربا ثم انكروا ليرى اربع مرات لاحد عليه رجل قال ريب هذا المرأة ملكة المراء
 الربا لاحد عليه في قول البيهقي رحمه وقال صاحبه رح ^{بعد} يحد وكذا لو ادرك المرأة بالربا وقا
 زنت بهذا الرجل فانكر الرجل لاحد على واحد منهما في قول البيهقي رحمه وما لا يحد المرأة
 ولو ادرك الرجل فقال زنت هذا وقالت المرأة لامل تروحيه فانه لا يحد ولها عليه المهر وكذا لو
 ادركت بالزنا اربع مرات في محاسن مختلفة وقال الرجل لامل تروحيها لاحد عليهما ولم اعلم اعليه
 المهر اربعة شهد واعلى رجل بالربا ينظر والها ماداهم بكرهاته لاحد عليه ولا على ^{السهود}
 حد القذف اربعة شهد واعلى رجل بالربا انه رى امرأة لا يعرفها ثم قالوا بطلانه لا يحد
 الرجل ولا الشهود ولو اقر الرجل اربع مرات في محاسن مختلفة انه رى امرأة ولم يعين المرأة حد الرجل
 اذا اقر المجبوب بالربا او شهد عليه ^{السهود} لا يحد وان اقر المحصن بالربا او شهد عليه ^{السهود} وكذلك
 العيين ولو اقر الاخرس بالربا اربع مرات في كتاب كسبه او اشاره لا يحد الا نعى اذا اقر بالربا فهو ^{بطل}
 البصير بحكم الامران ولو شهد عليه ^{بطل} لا يحد او بالزنا اربع مرات وقاله ^{بطل} فزوج
 المولى لا يحد والذي يحس ويعيق اذا اقر بالربا في حال افاقته فهو عملة الصم وكذلك اذا شهد
 على الصم فهو كالصحيح ولو اقر الرجل اربع مرات في محاسن مختلفة انه رى بطلانه يحد بحسنا
 في قول البيهقي رحمه الاخر وهو قول صاحبه رح رجل ماء جارية موطئها من المسلمين
 الى المستعري او كان البيع ماسدا فوطئها المستعري قبل الفسار وجدنا لاحد علمه ولو باع جارية فلانها بالخيار

قوطها المشتري وكان الخيار للمشتري فوطئها البايح فانه لا يحد علم بالحرمة اوله يعلم بجل نبي
 بأية الغير ثم اشتراها او بحرة ثم تزوجها فانها يحدان في قول ابي حنيفة ومحمد وعن
 ابي يوسف روح في رواية لا يحدان وفي رواية يحدان. والحرة اذا نكحت بعد ثم اشتراها
 فانها يحدان جميعا اربعة شهداء وعلى رجل انه زنى هذه المرأة وشهدا اثنان منهم انه زنى بها بالبصرة وشهد
 منهم انه زنى بها بالكوفة لاحد على الرجل ولا على المرأة في قولهم. ولا يحد الشهود عنه ما استحسننا والقياس
 ان يحد الشهود حد القذف وهو قول زفر روح ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة
 وشهدا اثنان منهم انه استكرهما وشهدا اثنان انها طأوعته لاحد على الرجل ولا على المرأة ^{ابحيفة} في قول
 روح وقال صاحباه روح يحد الرجل ولا يحد المرأة. ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة ^{الشمس} عند طلوع
 بالبحيرة وشهدا اثنان انه زنى بها عند طلوع الشمس بل رهند فانه لاحد على الرجل ولا على المرأة
 ولا على الشهود في قولهم. ولو شهد اربعة على رجل انه زنى بهذه المرأة وشهدا اثنان منهم انه زنى
 في هذا البيت من الدار وشهدا اثنان منهم انه زنى بها في هذا البيت الاخر من الدار
 لا تقبل شهادتهما ولو شهد اربعة على رجل بالزنا شهد اثنان منهم انه زنى بها يوم الجمعة وشهد
 منهم انه زنى بها يوم السبت او شهد اثنان منهم انه زنى بها في علو هذا الدار وشهدا اثنان منهم
 بها في سفل هذا الدار وشهدا اربعة على رجل بالزنا شهد اثنان منهم انه زنى بها في دار فلان
 صد وشهدا اثنان انه زنى في دار هذا الرجل الاخر فانه لاحد على المشهود عليه في هذه الساحة
 ولا على الشهود عند ما. ولو شهد اربعة فشهدا اثنان انه زنى بهذه المرأة في هذه الزاوية
 من هذا البيت وشهدا اثنان انه زنى بها في زاوية اخرى من ذلك البيت يحد المشهود
 عليه والمرأة في قول اصحابنا رحمه الله استحسننا وفي القياس لا يحد وهو قول زفر روح ولو
 شهد اربعة على رجل انه زنى بفلانة وفلانة غايبة ذكر في الجامع الصغير انه يحد الرجل
 اربعة شهداء وعلى رجل انه زنى بامرأة وقالوا لا يعرفها ثم قالوا بفلانة فانه لا يحد الرجل ولا الشهود

ربيعة تشهد وأعلى رجلاً ما لزناء وهم عريان أو سجد ودون في قذف لا يحد الشهود عليه
 يحد الشهود حد القذف وانكأوا مسافراً لا يحد الشهود دأب الشهادة على الزنا لا تقبل إذا كان
 الشهود أقل من أربعة فإن كانوا أقل من أربعة حد الشهود حد القذف إذا طلق الشهود عليه
 ولو حاء أربعة مسقرين ويتشهد وأعلى الزنا واحد بعد واحد لا تفضل سبها دأبهم ويحدون
 حد القذف وإن كثر وأدع عن محمد رج إذا كانوا فغوا في موضع التهود فقام واحد بعد واحد
 وشهد قال الشهاد حائز وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد بعد واحد وشهد وخرج ثم دخل
 آخر وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد بعمل ينها دأبهم ولا يعمل الشهادة على الزنا ^{بعد}
 معاد العهد وأبو حنيفة فوض ذلك إلى رأي القاضيه وله بعد ربيعة وصاحبه رج ودأب ^{الزنا}
 بشهر فما دون التهر لا يكون منقاداً ما والشهود ما فوضه معاد ما مع سوا الشهادة وعليه
 الاعتماد وإن كان الشهود عليه في موضع لم يكن هناك ما من يحمل إلى طلبه القاضيه حارب ^{الشهاد}
 وإن تعاد ص. وكذا لو حاء الشهود من مصر أحر هو عد رجحون منها دأبهم. فإن شهدوا
 برنا منقاداً اختلفوا فيه فلا بعضهم حد الشهود حد القذف وقال بعضهم لا يحد ولو
 شهد أربعة على رجل ما لزناء شهد وأعد المعاصيه لهم راوه ربيعة المرأة وما لو أربا
 ذكره في فرجها فذبح خميس الميل في المكحلة جارت سبها دأبهم وإن مالوا سجد ما النظر لأن
 هذا نظر لإقامه انفسه وسب للقاضيه يسأل الشهود على الزنا عن ما حبه الزنا وكيفيته ^{منه}
 • ومكانه ويبالغ في ذلك اتصه المبالغة كذا إذا فرما الزنا نادا وصفت الزنا بقول له لعنك ربها
 أو وطنها بشبهة تم يظفر عمله فإن كان صحيح العقل سأل عن الإحصان ما دأبهم بعمل فله
 ربيع عليه الحد إذا كان محصناً رجاً وإن لم يكن محصناً ولو شهد الشهود ^{مقالوا} على رجل
 فسجد أنه وطئ هذه المرأة أو سجد وأنه طامعها أو طامعها وله يقولوا زنا بها
 لا تفضل شهادتهم ولو شهد أربعة ما لزناء وشهد وأنه قال لست أعلم من هذا

المجارية ثم ادعى عند القاضي بجنة أو بيعة فقبل قوله ولا يحد ولو شهد جماعة
على رجل بالزنا ثم أن الشهود عليه بعد ما شهد الثالث والرابع اقرب على نفسه
بالزنا لا يحد إذا لم يقرار به مرات في مجالس مختلفة عند نا فان اقرب بمجالس مختلفة
يحد باقراره والنفاذ لا يمنع صحة الاقرار بالزنا ولو شهد اربعة على رجل بالزنا
وهم نساق لا قبل شهادتهم ولا يحد الشهود اياهم وان كانوا عيانا او عبيدا او محمدين
في تزني حد الشهود أما الوجه الثاني من الزنا الذي يوجب الحد ان قال ظنت انها
تمحل لي اذا استاجر جارية للخدمة فزني بها كان عليه الحد وان قال ظنت انها تمحل
كذا المستودع اذا زني بمجارية الوديعة للاستجارة يلزمه الحد وان قال
ظنت انها تمحل لي وكذا الرجل اذا زني بامرأة الاب والجد او جارية الاخ ولا
فانه يحد وان قال ظنت انها تمحل لي وان زني بمجارية احد ابيه او جارية امرأته
او جارية جد فهو على وجهه ان اتفق الواطي والموطوء على انهما
يملكان بالحرمة فانهما يحدان وان قال الواطي ظنت انها تمحل لي او قال
الموطوء ذلك لا يحد الحد ولو كان احدهما غائبا فقال الحاضر علمت
انها على حرام حد الحاضر واذا وجب الحد على الراعي ان كان محصنا
يرحم وان لم يكن يجلد مائة جلدة مثلية غير جارية ولا مملوكة ولا مملوك نصف
ذلك أما الوجه الثالث الذي يختلف مبيها اذا ادعى الشبهة وبينما اذا لم يدع رجل
طلق امرأته ثلاثا ثم وطئها في العدة ان قال ظنت انها تمحل لي لا يحد
وان قال علمت انها حرام حد وكذا لو اعتق ام ولد ثم وطئ في العدة ان قال
ظنت انها تمحل لي لا يحد وان قال علمت انها على حرام حد والعبد اذا زني بمجارية
مولاة قال ظنت انها تمحل لي لا يحد وان قال علمت انها على حرام حد ولا يحد بين المملوك والرجل عند عامة
المطاعين

يرجم المحصن ويجلد غيره بشرائط الاحصان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما في حريتهما
وعقلهما والدخول بالنكاح الصحيح في القبل انزل اوله برك وعند الشافعي زوج اسلام
الزوجين ليس بشرط. واحصان كل واحد من الزوجين بشرط لا يصير الاخر به محصنا
في قول بجنيته ومحمد رح وظاهر قول ابي يوسف رح ولو ان عاقلا بالغاً تزوج بامرأة
صغيرة او امة ودخل بها او تزوج بامرأة نكاحا فاسدا ودخل بها او تزوج المسلم ذمية
بها لا يصير به محصنا وان دخل بمكوحته الصغيرة ثم بلغت او دخل بمكوحته الامة ثم
لا يصير احدهما محصنا مالم يجامعها بعد البلوغ والحرية في قولهم واما الذمية الماسمت
لا يصير زوجها ولا محصنا مالم يدخل بها بعد اسلامها في قول بجنيته ومحمد رح والذمي
اذا دخل بامرأة الذمية ثم اسلم او اسلم الزوج لا يثبت الاحصان مالم يجامعها بعد
الاسلام. ويثبت الاحصان بتهادة رجلين عند الكل وستهادة رجل وامرأتين عندنا
وقال ذفر رح لا يثبت ولو شهد رجلان انه تزوج امرأة حرة بالغه عاقلة مسلمة وحاصها
او قالوا باضمها ثبت الاحصان في قولهم ولو شهد انه دخل بها بثلث الاحصان في قول أبي
رح ولا يثبت في قول محمد رح ولا رواية فيها عن ابي يوسف رح واذا اراد القاضي سدها
عنده ان يرجم الزاني بيد الشهود بالرحم ثم القاضي ثم الناس اذا ثبت الرضا بالبينة
وان ثبت بالافراز بيد القاضي ثم الناس ومراعاة الترتيب على هذا الوجه مذهبنا
وقال الشافعي رح ايهم بدأ جاز ولا يراعى فيه الترتيب وعن محمد رح لو كان الشهود
الايدي او مرضه لا يستطيعون الرمي بيد الامام ثم الناس فلا بأس لكل من يرى ان ينفذ قتله
الا اذا كان ذارحم محرم منه لانه لا يستحب له ان ينفذ مقتله واذا غاب شهود الزنا
قبل الرحيم لا يرجم مالم يحضر الشهود في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح يرجم ولا ينتظر حضور
ولو امتنع الشهود عن الرحيم او بعضهم او مات بعضهم او غلبوا فليسوا ارجس او رقت

او قد فمحصنا فحد القذف لا يرحم المشهور عليه وعن أبي يوسف رجم اذا امتنعوا
 او غابوا رجمه الإمام اذا شهد ربعة على رجل الزنا ^{لا يشترط} لان على الاحصان رجم ثم رجم شهود الاحصان
 على شهود الاحصان ولا حد عليهم ويجب الحد على شهود الزنا والدية في مالهم وقال نفريج
 لا حد على احد ويكون الدية على الفريقين نصفين ولو شهد ربعة بالزنا والاحصان جميعا وعدل
 نفريج ثم رجم المزكون عن التركية قال ابو حنيفة رجم يجب الدية في اموالهم وقال صاحباه رجم
 لا يجب الضمان على المزكبين ولو لم يرحم المزكون عن التركية ولكن ظهر ان السهمود كانوا عبيدا او
 قال ابو حنيفة رجم يجب الدية على المزكبين في اموالهم وقال صاحباه رجم يكون الدية في بيت المال
 ولو شهد واحد على رجل بالزنا وهو غير محصن فضربه الامام فخرجته المسياط او مات ثم رجم ^{الشهود}
 او ظهر واعبدا لا شيء على احد في قول ابو حنيفة رجم وقال صاحباه رجمهما الله ان رجعا وكان عليهم
 ما انتقص بالسياط وان ظهر واعبدا فضمن النفسان يكون في بيت المال وكذا الدية اذا مات كافر
 خطأ القاضى ولو شهد ربعة بالزنا والاحصان ثم رجم واحد ان رجم قبل القضاء حد الرجم في قولهم
 حد القذف ويحد الباقيون عندنا وقال نفريج لا يحد الباقيون وان رجم بعد القضاء قبل
 حد الراجح في قولهم ويحد الباقيون عند ابو حنيفة وابي يوسف رجم في قوله الآخر وقال رة وهو قول
 نفريج لا يحد واحد على الباقيين في قولهم وان رجم بعد القضاء والامضاء حد الراجح عندنا
 نفريج لا يحد واحد على الباقيين في قولهم وعلى الرجم بعد القضاء رجم الدية في ماله في سنة واحدة
 في قولهم ولو رجعا جميعا بعد القضاء والامضاء حد واجمعا عندنا والدية في اموالهم
 ومن قضى القاضى عليه بالرحيم اذا قتله قاتل الا قصاص عليه ويرجم الرجل قايما ولا يمك
 ولا يربط ولا يحفر له وفي المرأة ارشاء الامام فخرها وان شاء لم يحفر ويحد الرجل في الحد
 والتعزيب في سراويل واحد وكذلك في حد المشرب في ظاهر الرواية وعن محمد بن
 الله لا يجوز في حد القذف ولكن يزرع عنه الحشو والفرو والمرا لا ينزع

عنها ثانياً في سائر الحدود وكذا ينزع عنها الحشوة والغزو وتضرب المرأة قاعاً و
 جوفها لا يمنع إقامة الحد عليها إلا إذا كانت حاملاً لا ترحم حتى تضع حملها وفي حد الزنا
 إذا ضرب وبقي سوط واحد فجمع واحد من الشهود وضربوا جميعاً حد العذف ويدرو عن
 الشهود عليه من الحد ولو رجمه الناس فلم يمت حتى رجع بعضهم يحد الشهود وحد القذف
 ويفرق الضرب على الأعضاء الحد أحلا الوجه والراس وقال أبو يوسف يتفق الصدور البطن
 أيضاً وضرب التعزير لا يفرق على الأعضاء ولا يبلغ في التعزير أربعين سوطاً قول أبي حنيفة رجم
 لا يقيم الحد على مملوكه ولا مملوكة عندنا ولا يقيم الحد على النفساء حتى يعضه النفس ولا على
 مريض حتى يبرأ ويقام الرجم في الأحوال كلها إلا الرجم على الحامل فإنها أحل لا يقبل تولد للآباء
 فيها النساء فإن قلن هي حبله حبسها إلا أن يستبين فراغ رحمها ثم يبرجها لأنه يحتمل كذبهن ولا يضرب الحد
 ثمرة وإذا حكم القاضي على رجل بالزنا والرجم بتهمة الشهود وادّعى للناس بالرجم ذكره الكتاب أنهم
 إن يرموه وإن لم يوافقوا أداء الشهادة وروى ابن سماعة عن محمد بن أبيه أنه لا يسمهم ما لم يوافقوا أداء
 الشهادة أو يهدد به عدل آخر سوى القاضي عندهم وقال الشيخ الإمام أبو منصور الماتريدي يخرج الحوا
 على التفصيل إن كان القاضي يفتيها عدلاً للسامع أن يرحمها وإن لم يوافق شهادته الشهود وإن لم يكن عدلاً فبها
 أو كان عدلاً غير فقيه أو فقيهاً عدلاً لا يسمهم حتى يعاينوا أداء الشهادة وللمولى أن يضرب مملوكه ومملو
 كته ضرب التعزير ولا يقيم حد ولا فدية ولا تعزير في المسحوق لكن القاضي يخرج من المسحوق إذا أقامه الحد ^{بده}
 رجل فرع عند القاضي بالزنا أربع مرات وأمر القاضي برجمه فقال والله ما أقرب سنيدي رأعه الحد والله أعلم

مصر في القذف

حد القذف بقارق حد الزنا فإن حد القذف لا يسقط بالتقادم وحد الزنا والشبهة يسقط ولا يقيم حد
 الأبطال المحذوف ولا يقتل البينة عليه الأبد الدعوى لا يسقط هذا الحد بالعفو ولا بالبراء بعد ثبوته
 إذا عفي قبل الرابع إلى القاضي وكذا لو صالح عن القذف على مال يكون باطلاً يرد المال عليه

ان يطالب به المحمدي ذلك عندنا ولو قدف حيا ثم مات المقذوف سبطل المحمدي ولا يورثه عندنا
 ولو كانت المقذوف بعد ما اقيم عليه بعض المحمدي سقط الباقي ولو قدف ميتا محمدا
 ميتا بطلب الموت ويجوز التوكيل في اثبات القذف بالبينة في قولنا بجنيته ومحمد ربح وقال ابو يوسف لا يجوز
 ولا يجوز التوكيل باستيفاء حد القذف ولو صدق المقذوف القاذف في القذف واقام القاذف
 بينة على صدق مقالته جاز وسقط المحمدي عن القاذف ويثبت القذف بشهادة رجلين ولا يثبت بشهادة
 النساء مع الرجال ولا بالشهادة على الشفاعة ولا يثبت القاذف ولو ادعى المقذوف ان له بينة حاضرة
 على القذف في مصره يحبس القاذف في قولنا بجنيته ربح القيام القاذف عن مجلسه يريد به انه بلائمه
 منه كفيلا بنفسه في قولنا بجنيته ومحمد ربح ولو اقام المقذوف شاهدا واحدا على القذف وقال
 شاهدا اخر في المصر قال ابو حنيفة يحبس القاذف وكذا لو اقام المدعى شاهدين مستقرين لا يعرفهما
 القاذف بالعدالة نانه يحبس وقال ابو يوسف ربح لا يحبس بقول الواحد العدل ولو قال المدعى القذف
 شهودى خارج المصر واقام شاهدا واحدا وادعى ان بينته خارج المصر وطلب من القاذف حبس القاذف
 فانه يحبس ولا يجب حد المقذوف لان يكون المقذوف حرا ثبت حرمة باقر القاذف وبالبينة اذا انكر القاذف حرته
 وكذا لو انكر القاذف حرته نفسه وقال انا عبد وعلي احد العبيد كان القول قوله ويتشترط ان يكون المقذوف حرا
 عاتلا بالغا غير محدود الرقنا ويكون القاذف عاملا مراهبا بالغنا وان يكون القذف محرما ولا يكون كناية

نصل في الالفاظ التي توجب المحمدي وما لا توجب التعزير وما لا توجب

رجل قال لرجل يا زانية فلا يكون قاذما في قولنا بجنيته وابي يوسف ربح وقال محمد ربح يكون قاذما ولو
 قال لامرأة يا زانية يحبس المحمدي في قولهم ولو قال للرجل يا ابن الزاني والزانية يكون قاذما لابيه وامه
 كان طلب المحمدي لهما وان كانا مبتئين فطلب المحمدي يكون له ولو قال لرجل يا ابن الزنا يكون قاذما ولو قال
 القبة بغيره ولا يحبس ولو قال لامرأة يا خلوثة فلان لا يجوز ولا يورث ولو قال لرجل جديك زانية لا حد عليه
 يا ابن الف زان هو قد يحد ولو قال لاهل قرية ليس فيهم زان الا واحد او قال كلكم زاني الا واحد او قال لرجلين

أخذ كجاء ففعل له هذا لا تخدعها بعينه فقال لا لأحد عليه ولو قال لرجل يا زني فقال له غير وقت
 حد المبتدئ في دون المصدق ولو قال صدقت هو كما قلت فهو قاذب أيضا ولو أن جماعة قالوا رأينا فلانا زني
 بفلانة فيمادون الفرج لأحد على أحد على المقذوف ولا على الجماعة ولو أن الجماعة قالوا رأينا فلانا يزني
 بفلانة وقطعوا الكلام ثم قالوا أينما دون الفرج كان عليهم حد القذف ^{رجل قال لامرأته} ما زانية فقالت زني
 حدث المرأة دون الرجل ولو قال لامرأة يا زانية فقالت لا بل أنت الزاني حد جميعا ولو قال لامرأته أنت رأسه
 أنت زني مني حد للرجل وحد رجل قال لحيوان أنت أرنه الناس أو قال زني من فلان كان عليه الحد ولو
 ظن أنت زني مني حد عليه ولو أن رجلين استتبيا فقال أحدهما أنا زاني ولا أمي بفلانة لأحد عليه رجل
 ظن فلان كذا وكذا فهو ابن الزانية فقال رجل قلت لأحد على المبتدئ رجل قال لرجل يا لوطي لأحد عليه
 ولو نسبته إلى اللواط حرم على أحد عليه في قول البيهقي في رج وقال صاع الخ مسجد ولو قال لغيره يا هذا الزانية أو يا
 الزانية لو كنت فلان قذفتك الخاطب رجل قال لغيره أنت تزني لأحد عليه فلو قال أسعدني وأمرت أبا لأحد عليه ^{رجل قال}
 لغيره يا زني فقال عنيت الصعوبة الجبل كان عليه الحد ونفيه بالهله ولو قال زنا في الجبل ^{رجل قال} عنيت الصعوبة
 حد في قول البيهقي في أبي يوسف مخرج ولا يحد في قول محمد بن رجل قال لامرأته ما رأيت زانية خير منك لأحد ^{رجل}
 قال لامرأته زني بك زوجك فبلان يزوجك كان قاذفا رجل قال لغيره زني محمدك أو ظمرك أو يدك لأحد عليه ^{رجل قال}
 زني فزوجك كان قاذفا ولو قال لامرأة زني أنت مسكره أو معنوه أو مجنونة أو نائمة لأحد عليه ^{رجل قال}
 لامرأة وطفك فلان وطيا حراما أو فجرتك فجور أو جاحمتك جماعة لأحد عليه ولو قال لامة قد اعتقت زني
 أمته أو قال لكافرة بعد ما أسلمت زني وأمته كافرة كان عليه الحد رجل قذف رجلا بلسان العربية كان ^{عليه}
 الحد رجل قال لغيره أخرجتك من بيتك أو قال أتهديت علي ذلك لأحد عليه ولو قال لغيره زني وفلان منك
 يكون قاذفا لهما ولو قال عنيت وفلان منك شاهد لا يصدق رجل قال لرجل يا ابن
 الزانية وأمه التي ولدته مسلمة كان عليه الحد واكثرت كافرة لأحد عليه ولو قال
 يا ابن أم زانية يعتبر فيه حال الأم رجل قال لرجل لست لأبيك عن أبي يوسف مخرج

انه ~~شكك~~ كان ذلك في غضب او رضا ولو قال ليس هذا ابوك لايضا المعروف فان قال ذلك فمالة
 الرضا او على وجه الاستهزاء لا يكون قاذوا ولو قال ذلك في غضب او كان على وجه التعيير كان قاذوا
 ولو قال الاستلابيك فليس بعدد ولو قال انت ابن فلان لرجل اجنبي في الغضب فهو قاذف لام
 الخاطب وكذلك للرجل الاجنبي ايضا ولو قال لست لابيك ولا لامن لاحد عليه ولو قال لست
 ابن فلان لعمه او خاله او لزوج امه لاحد عليه وكذا لو قال لجد لاحد عليه ولو قال لعربي يا بنطي ^{ابن} ما
 الاقطع او يا ابن الاعور او لست لانسان او لست لرجل لا يكون قاذفا رجلا قذف ولده او ولد ولده
 لاحد عليه وان قذف ابيه او امه او اخاه او عمه حد ولو قال لابنه يا ابن الزانية وامه ممية ولها ابن ^{غير}
 كان لذلك الا ان يطلب الحد لأمه وكذا لو قذف ميتا وليت ابنان صدقة احدهما كان للأخر ان يطلب ^{الحد}
 رجلا قال لمن وطئ امرأة الحامض او امتا المجوسية يا زاني كان عليه الحد ولو وطئ امرأة في نكاح فاسد ^{او طئ}
 حارية مشتركة بين مجوسيين غيره او اشترى حارية فوطئها ثم استحققت فظننه انسان وقال يا زاني
 لا يجد ولو طئ المجوسية بنكاح ثم اسلم فظننه انسان حد قاذفه في قول البيهقي رجلا وطئ حارية
 ابيه فظننه انسان يقال له يا زاني عن ابي يوسف رجلا لا يجد قاذفه ولا رواية فيه عن البيهقي رجلا
 زوج امه على حرة فوطئها او طئ احتس بملك اليمين فظننه انسان حد قاذفه رجلا قال لغيره يا فلان
 يا زاني ما بال الرسول المرسل اليه ان فلانا يقول لك يا زاني لاحد على احد على الرسول ولا على المرسل
 ولو ان الرسول لم يميز عن المرسل ولكن قال للمرسل اليه يا زاني حد الرسول رجلا قال لغيره لست انت
 من بي فلان لقبيلة لاحد عليه رجلا قال لاسلم لست لابيك وابواه كافران لا يجد رجلا ^{قال}
 اعبد لست لاسبك وابواه مسلمان وقد عتدا لاحد على المولى فذعن العبد بعد ذلك رجلا ^{تفتية}
 لها ابن واحد فقال لا بن صدقت ليس ان يطلب الحد بعد ذلك رجلا قال لامرأة زنت ببيعها وحملا ^{او نزل}
 او نزل حد القارب ولو قال ذلك لرجل لاحد عليه رجلا قال لغيره يا ابن الحمام او يا ابن الحائك لاحد
 ولو قال لرجل يا ابن لاحد عليه لانه لطيف ولو قال يا يهودي او يا نصراني او يا مجوسي لا يجد ^{وكذا}

لو قال باع عبد الوثن او يا ابن اليهود او يا ابن النصارى او يا ابن المجوسى لاحد عليه امرأة
 تبيع من بعض البلاد ومعهما اولاد وصغار اولاد واحد لا يعرف لهم اب فقتل لهما انسان يا زانية
 رجل الاعن امرأة بولد ثم قذفها انسان لا يجد وكذا لو قذفها بعد موت الولد ولو لا عن امرأة
 ثم قذفها انسان يجد قاذفها الاثم الذي ليس فوفع امام اذان في او شرب الخمر قذف انسانا
 ولو تلف مال انسان او قتل انسانا عمد اخذ به لان الحق فيه لصاحب المال ولو العسيرة
 ذلك بنفسه كان له ذلك امرأة تحت زوج جاءت بولد يقال زوجها ليس هو امي ثم قال ابن حنبل
 ابنه ثم قال ليس بايني ثم قال هو ابني لا يجد والى الولد ولو قال ليس بابني ولا لأمه لاحد عليه ولا لعان رجلان
 شهدا على رجل بانه قذف فلانا واختلقا في الوقت او في المكان جازت شهادتهما في قول المجيد
 القاذف وقال صاحباه رج لا يقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد احد هملانه قذف ثم
 وشهد آخر انه اقراه قذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قولهم ولو شهد احد هملانه
 بالعريه وشهد الآخر انه قذفه بالفارسية او بلغه اخرى لا يقبل شهادتهما رجل قال لغيره انا
 فلست بزاني يريد به انك زاني لاحد عليه عندنا وقال مالك رج عليه الحد نوى القذف بالزنا
 اوله فهو وقال الشافعي رج ان قال نويت القذف بالزنا احد والا فلا رجل قال العبد الغير يا زاني فقال
 العبد لا بل انت محد العبد لانه قذف المحصن ولا يجد الحر لانه قذف غير محصن رجل قال لغيره
 اشهد انك زاني فقال الرجل الآخر انا اشهد ايضا لاحد على الثاني الا ان يقول انا اشهد
 بمثل ما شهدت به فيكون قاذفا ولو قال رجل يا ابن الزنا او يا ولد الزنا كان قاذفا امه ان كانت محصنة
 قالا است لا يبيك وامه حرة وابوه عبد وقدمات امه يفرز الحد لأمه رجل قال الآخر يا ابن المرتقيا
 او يا ابن المحاذنة فهو من ملوك اليمن سمى به لانه كان اذ الحد شتمه عليهم لا يحسوا ونفيا لسمه عوف
 ليس كل يوم حلتين ثم يمرقهما بالعشيرة كراهة ان يعوفيها انسان غير او يا ابن ماء السماء لا حد
 لان العرب يذكرون هذا على وجه الثناء رجل قال لغيره يا ابي الزانية وقدمات ابوها

كان عليه أحد واحد لأنه لو قذف حين أو قذف جماعة لا يلزمه الإجماع واحد سواء قذف جماعة
 بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على واحدة سواء حضروا جميعاً أو حضر واحد وقال الخ
 مع إذا قذف كل واحد منهم على واحدة كان لكل واحد منهم على واحدة ولو قذف رجلاً فحرق ثم قذف
 آخره للثاني رجل قذف مينا فلو ولد ولولد ولده إن يأخذ القاذف بمجده وولد الأب
 البنت فيه سواء في ظاهر الرواية ولا يأخذ بذلك الأخ ولا عم ولا حباب الأم ولا أم الأم ولا مؤ
 وقال محمد بن كل من يرثه ويورث منه إن يأخذ القاذف ومجده ويجوز للأب أن يطالبه
 بالمحمد مع بقاء الأقرب فيكون لابن الأب أن يطالبه بالمحمد وإن كان الابن حياً عندنا وقال قذف
 ليس بعد حق الطلب مع وجود الأقرب وليس لوصه الميت أن يطالبه بالمحمد والوالد عبد
 كان أو كافراً أو مملوكاً أو قاتلاً للمقتول له أن يأخذ القاذف بالمحمد إذا كان المقتول ^{مسلياً} مملوكاً
 وليس لابن أن يطالب أباه وجده وإن علا ولو قذف القاذف بعد ما أقيم عليه حد القذف ولا
 للثاني أن يضرب بتسعة وسبعين سوطاً ثم قذف آخر يضرب السوط الآخر لا غير

فصل فيما يوجب التغزير وما لا يوجب

رجل قال لصالح يا ناسق يا فاجر يا خبيث يا خنزير يا حمار يا لص يا كافر يا زنديق يا مقبوح يا ابن
 يا ابن قزطبان يا من يعمل عمل قوم لوط يا لوطي أو قال أنت تلعب بالصبيان يا أهل الربوا يا شارب الخمر
 وهو بري منه ياديوت يا غث يا غائن يا مأوى الزواني يا مأوى اللصوص ذكر الناطق ^{على التغزير} مع أن
 في هذه الألفاظ ولو قال يا كلب يا نقيس يا قرد يا ذئب يا بقرة يا حية يا ابن الحجام وابواه ليس بحجام أو يا ابن
 وابواه ليس كذلك أو يا حمار أو يا رستاق أو يا مواجر يا بني يا ولد الحرام يا عيار وهو الذي يتروى بغير عمل
 يا ناكس يا منكوس يا سخرة يا ضحكة يا بلبل يا كشخان يا موسوس في هذه كلها لا يوجب التغزير ولو قال يا ناسق
 أو قال يا لص يا كلب يا نقيس أو يا قرد يا ذئب يا بقرة يا حية يا ابن الحجام وابواه ليس بحجام أو يا ابن
 في ذلك يشتم الناس وهو محترم لم مرة يوغر ولا يحبس وإن كان دون ذلك يؤدب وإن كان شتماً ما يضرب ولا يحبس
 في ذلك يشتم الناس وهو محترم لم مرة يوغر ولا يحبس وإن كان دون ذلك يؤدب وإن كان شتماً ما يضرب ولا يحبس

لا سيجاء به روح اذا قال لامرأة ياروسبي محمد القذف وعن ابراهيم النخعي روح اذا قال لامرأة ياروسبي يكون
 ناذقا والتعزير من العبد كسائر حقوقه يجوز فيه البراء والعفو والشهادة على الشهادة ويجوز فيه التعزير
 ادعى قبل ان يبان شتمه فاحشة او ادعى انه ضربه وقال له بينة حاضرة في المصير وطلب منه كفيلا بنفسه
 منه كفيلا بنفسه الى ثلثة ايام فان اقام على ذلك شاهدهين او رجلا وامرأتين او شاهدين على شهادته
 رجلين يؤخذ منه كفيلا بنفسه حتى يسأل عن التهود ولا يحبس فاذا عدل التهود يصرب اسواط
 ثلثة واكثره تسعة وثلثون في قول البيهقي ومحمد بن وعنه ابي يوسف روح في ظاهر الرواية خمس وسبعون
 وفي نوادر هشام تسعة وسبعون وان رأى الحاكم ان لا يضربه ويحبسه ايا ما عقوبة فعل وان كان المدعى
 ذميرة وكان ذلك اول ما فعل وعظا استقصانا ولا يبرر ان عاد الى ذلك وتكرره روى عن البيهقي روح
 ويثبت الحاكم ان مجتهد فيه وعن ابي يوسف روح ان التعزير على قدر عظم الجريمة وضربها على ما يرى في الحكم وعاد
 المضروب وعنه ابي يوسف روح الرجل اذا كان يبيع الخمر يشتري ويترك الصلوة يحبس ويؤدب ثم يخرج
 يتهمم بالقتل المقر وضرب الناصح يحبس ويخلد في السجن لان يظهر التوبة واسباب التعزير مفسده ان كان من
 جن القذف يبلغ اتى التعزير نحو ان يحول الذم الى الام ولد الخيازانية وان كان من جنس ما لا يجب حد القذف يحول
 يا ناسق يا سارق لا يجب ما في التعزير يكون ذلك مفوضا الى رأى القاضى ويضرب في التعزير قايما عليه ويخرج
 والفرس لا يحد التعزير وضرب التعزير من ضرب الفلذ وضرب البرذون من ضرب السارب وضرب السارب من ضرب
 القاذف ويفرق الضرب على الاعضاء الا الراس والفرج والوجه في قول البيهقي ومحمد بن وفي قول ابي يوسف روح في
 والبطن والصدر يضرب على الراس الكتفين والذراعين والخصدين والساقين والقدمين وعن ابي بكر بن الاسود
 عبدا ساء الادب قال لا ينبغي له ان يضرب وكان له ان يرفع الامر الى القاضى حتى يعذبه للقاضى وهذا قول بخاله قول صاحبنا روح
 المولى لا يقيم الحد على مملوكه وله ان يعزبه وكان الزوج يضرب المرأة رجل قبل اجنبية مرة او لمة ارماعها او سبها
 بشهوة يعزبه وكذا لو جامعها فيمادون الفرج فانه يعزبه وكذا اذا تلوط في قول البيهقي روح وفي قول صاحبنا
 حد من تلوط وان كان كلف على بالغا غريبة في قول البيهقي روح وفي قول صاحبنا محمد وان كان صبيا فلا شيء عليه ولو قال

ذكرنا انه لا يجوز وعن الفقيه ايجز ان يتركه بعد شربة في عرفنا والصحيح انه لا يتركه الا في ^{حاجة}
 فلا يلحق المقدوق حين كلامه وفي قوله يا حار يا خري يا حرة كون الله عز وجل هو دابة الامالي عن ابي جعفر
 محمد انه لا يتركها فلتلغ الكلب وهو الصحيح ومن ان جهيمة يتركها لم يتركها لا غسل عليه وعليه غسل ^{الرجل}
 ان كان متوضيا ولو انزل كان عليه الغسل ولا يحد ولا كفارة عليه ان كان صائما في رمضان والذي يستعمل ^{الصبر}
 فهو على وجهه ان كان يقولنا خلق وانعل ما اريد ثم تاب وتبرأ عن ذلك وقال الله تعالى خلق كل شيء فقلت ثوبه
 ولا يستعمل وان كان ليس بمسحوق ولا يحد ولا يحد ولا يحد فان هذا الساحر يقتل اذا اخذ وثبت ذلك منه ^{ولا يقبل}
 ثوبه وساحر يستعمل السحر للحرمة والامتنان ولا يعتقده فانه لا يكون كافر او كافر ان كان به بعد ان يرضى ان يترك ^{اذا اخذ}
 تابا اذا ترك عاد والاروة قال ابو عبد الله البخاري لا يقتل ولا يقتل قاتلهما والحد الرابع حد الشرب وحد ^{السكان}
 من سائر الانبياء مثل الربيبي والقرمي فمن شرب من الخمر فطرة محمد فمات سوطا ان كان حرا وان كان عبدا مضرا بغيره
 سوطا والخمر هو النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد عند ابعينه فخرج
 وفي آيل صاحبه روح اذا غلا واشتد يصير خمر او ان لم يقذف بالزبد وانما يجب الحد بشرب
 الخمر اذا شرب طائعا وكفر مستقاهها ولا يضمن بالاثلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهو نجس
 العين مثل العندرة اذا اصاب الخوب الكفر من قدر الدارهم لا يجوز فيه الصلوة وان خلط الخمر ^{بشيء}
 بالماء شرب طائعا وكفر مستقاهها ولا يضمن بالاثلاف على مسلم ولا يجوز بيعها وهو نجس
 حد وان كانت الخمر مغلوبة لا يحد بشربها ولا يحد ماله يسكران وفيما سوى الخمر
 من الاشربة المتخذة من النمر والعنب والزبيب لا يحد ماله يسكرها فاختلاف معرفة
 السكان قال ابو حنيفة ربح السكان من لا يعرف الارض عن السماء ولا الرجل من المرأة وقال
 صاحباه اذا اختلف كلامه وصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى على
 قولهما اذا شهد الشهود عند القاضي على رجل بشرب الخمر بآلهم القاضية عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف ^{شرب}
 لاقتل ان كانوا هم ثم يسألهم عن شرب الخمر بآلهم القاضية عن الخمر ما هي ثم يسألهم كيف

ولا يحد السكران حتى يصح ويشتري لاقامة الحد على شارب الخمر وجود الرائحة في قول البيهقي صح وثبت
 الشرب بالافتقار أو بالبينة إلا أن يتقدم والتقادم مقدّم بشهر من يوم شرب في ظاهر الرواية فلا يشترط
 عند التقادم وكذلك لو أخذ السكران حمل عن مكان بعيد حتى ذهب عنه الرائحة فلا يشترط وجود الرائحة ^{في قولهم}
 وعند محمد رج لا يشترط وجود الرائحة أصلاً وإذا شهد شاهد على شرب الخمر وسامد على الافتقار بالبشر
 لا يحد ولو أقر بشرب الخمر مرة واحدة بحد في قول البيهقي ومحمد رج ولا يحد في قول أبي يوسف صح في غير
 ولا يحد على ثلثة من السكران في قولهم إذا سكر من السج احلوه في وجوب الحد عليه والصحيح أنه
 لا يحد ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا إقراره ولا إنكاره ولا ردّه. والسكران مما سؤ
 الخمر من الاستربة المتخذة من الخمر والعب والرب يحد ببيع عنه هذه التصرفات إلا الردة فإنه
 لا يصح استخفافاً والنجس من ماء العنب إذا علا واشتد ولم ينفذ بالرد من سيرة أسان وسكر لا يحد
 في قول البيهقي رج وحكمه حكم العصيدة وعلى قول صاحبه رج حكمه حكم الخمر وأما المتخذ من الخمر ^{العواله}
 كالحنطة والشعير الذرة والأجاص ومحمولهم ملو أجل ينزوه وإذا علا واسد ويدب بالرد وانكأ
 مطبوخا أدى طبخه حل شره وفي قول البيهقي وأبي يوسف رج عمره تقع الرست المراد طبخ أدنى طه
 المشائخ في قول محمد رج عند البعض يحد بشره إلا القدر المسكر والصحيح في قول محمد رج أنه يلزمه هذا ^{إذا كان}
 مطبوخا أدى طبخه وإن لم يطبخ فعلا وانسد وقذف بالزبد عن البيهقي وأبي يوسف رج مد أسان
 والصحيح أنه يحد بشره إلا القدر المسكر والسكر حرام بالإجماع وأحلف المشائخ رج في وجوب الحد ^{عند}
 السكر من هذه الأشرطة حكى عن أئمة بأنه يحسم رج أنه مال لا يحد بما لا يحد به، قالعله بالسج ^{الرجال}
 وأما تصرفات السكران مره هذا الأسير. الصحيح أنه لا يحد من المال بما زال عقله بالبيع ^{عن}
 البيهقي رج في رواية من زال عقله بالبيع أن علم حين أكل أنه يبيع بغير طلاقه وعاقته وإن لم يعلم لا يبيع
 والصحيح أنه لا يقع على كل حال وما زاد على هذا من مسائل الأشرطة فهو في كتاب الاستربة. وأد البعث
 في الخمر مقدار ربعا عن أبي يوسف رج في الأموال إن كانت الغلبة للخمر فلا بأس به وإن كانت الغلبة

للسمك فلاخيره . وانما قال ذلك لان الغلبة اذا كانت للخنزير في صبا وخلا او مجر با تحولت الى الخنزير
او المري بقوة نفسه وطبعه فيصير السمك تبعاً لما اذا كانت الغلبة للسمك يصير كجاء الغالب
فيكون السمك نجسا الحد الخامس في الشقة . وحدها قطع اليد اليمنى في المرة الاولى وفي الثانية الرجل
لا يقطع بعد ذلك عندنا ويجزى في يتوب . وفي اي قدم من المال يقطع من اي رزق فيمك كوق في الشقة
تطاع الطريق فهو على ثلاثة اوجه اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة رج يقطع يده ورجله من خلاف ثم يطلب
حيا ويطعن تحت يده السري حتى يموت وقال ابو يوسف كحد يقطع يده ولا يفعل به شيء اخر وان
اخذ المال ولم يقتل يقطع يده ورجله من خلاف دفعة واحدة ويحلى سبيله وان قتل ولم يأخذ المال
نصا صا ولا يفعل به غير ذلك . وان خرج على القافلة في الطريق واخاف الناس ولم يأخذ
المال لم يقتل فانه يعزى ويحلى سبيله والله اعلم بالصواب

كذا . ————— الاكراه لا يتحقق الا من السلطان في قول ابو حنيفة

وعلى صاحبيه . يتحقق من كل متغلب يقدر على تحقيق ما هدره به وعليه الغنى . وان غلب
المكره عن بصر من الرهبة بزوال الاكراه . ونفس الامر من السلطان من غير تهديد يكون اكراهاً وحده
ان كان المامور يعلم انه لو فعل الامر به بفعله لم يفعل السلطان كان امره اكراهاً ثم الاكراه على نوعين
بوعيد قيد وجبر او هدره بقتل واتلاف عصو كالسمع والبصر واللسان وما اشبه ذلك نحو الاسباع
والاعضاء فالاكراه بوعيد الحبس والفيء بطهر في الاقوال نحو البيع والنجاة والاقوال نحو ذلك
ولا يصح منه هذه التصرفات . ولا يظهر في الافعال حتى لو اكره بوعيد قيد او حبس على ان يطرح
ماله في الماء او في النار او يدع ماله للافلان وفعل المامور ذلك لا يكون مكرهاً ولا اكراه بوعيد القتل
واتلاف المصوب بطهر في الاقوال والافعال جميعاً . وتصرفات المكره على نوعين منها ما يصح منه ومنها ما لا
اما الاول اذ اكره على النكاح فتزوج صح نكاحه عندنا . وقال الشافعي لا يصح . وكذا لو اكره على الطلاق
فطلق او اعتق ببيع طلاقه وعتاقه عندنا ولو اكره ليقر بالطلاق فاقول لا يقع كما لو اقر بالطلاق هازلا

يَكْذِبُ وَكَذَلِكَ الْوَكْرُ لِيَقْرَعَ عَاقِبُ أَوْ يَنْدِرَ وَاحِدًا وَقَطَعَ وَنَسَبَ فَاقْرَبَنَّ لَكَ لَا يُلْزِمُهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَرِهَ ^{الطلاق}
 مَرَاتُهُ وَعَتَقَ عَمْدَهُ بَيْدَ امْرَأَتِهِ أَوْ بَيْدَ غِيْدِهِ أَوْ بَيْدَ غَيْرِهَا فَطُلُقَ الْمَفْضُولُ إِلَيْهِ أَوْ اعْتَقَ يَقِيعَ الطَّلَاقِ ^{والعتاق}
 وَرَجَعَ الْمَأْمُورُ عَلَى الْأَمْرِ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ الدَّخُولِ بِنِصْفِ الْمَهْرِ وَبِقِيَمَةِ الْعَبْدِ. وَقَالَ زُفَرِيُّ لَا يَرُوحُ ^{إذا}
 أَكْرَهُ الرَّجُلُ أَنْ يَرْجِعَ امْرَأَتَهُ الْمُطْلَقَةَ فَعَلَّ صَحَّتِ الرَّجْعَةُ وَيَعُودُ النِّكَاحُ. وَعَلَى فِرَاقِ الشَّاهِدِ رَجُلًا يَبْصَحُ ^{الرجعة}
 وَلَوْ أَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى ارْضَاعِ صَغِيرٍ أَوْ أَكْرَهُ الرَّجُلُ عَلَى أَنْ يَرْضَعَ مِنْ لَبَنٍ أَوْ مَرَأَةٍ صَغِيرًا فَعَلَّ نَسَبُ الْحَكَمِ ^{الرضاع}
 وَلَوْ أَكْرَهُ الرَّجُلُ عَلَى أَنْ يَحْلِفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانٍ فَحْلَفَ سَعَقَ الْيَمِينُ حَيْثُ لَوْ دَخَلَ كَانَ حَامًا ^{ولدا}
 وَلَوْ أَكْرَهُ عَلَى مَبَاشَرَةِ شَرْطِ الْحَنْتِ بِالنِّكَاحِ حَلْفٌ أَوْ لَا أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ فُلَانٍ وَلَا يَكَلِّمَ مَلَاةً أَوْ يَحْزَنَ ذَلِكَ ^{تم كره}
 عَلَى الدَّخُولِ وَالْكَلَامِ فَعَلَّ كَانَ حَامًا وَأَنَّا نَزَوَّجُ الرَّجُلَ امْرَأَةً وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَكَرَهُ عَلَى الدَّخُولِ ^{بها}
 أَحْكَامُ الدَّخُولِ مِنْ تَأْكُلِ الْمَهْرَ وَجُوبِ الْعَدَةِ وَحُرْمَةِ النِّكَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ ^{من}
 مَآكِرُهُ عَلَى أَنْ يَغْفُو عَنْ دَمِ الْعَمْدِ فَعَلَّ قِيلَ بِأَنَّهُ يَصِحُّ عَفْوُهُ وَأَنَّا أَجْرُ الْكَافِرِ عَلَى الْإِسْلَامِ مَا سَلِمَ صَحَّ
 إِسْلَامُهُ فَإِنْ ارْتَدَّ عَمْدٌ ذَلِكَ يَجْبِرُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَلَا يَقْضَى وَأَمَّا مَا لَا نَصَّحُ مِنَ الْمَكْرِهِ مِنَ الصَّرْطِ
 أَوْ أَكْرَهُ الرَّجُلُ أَنْ يَزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ مِنْ رَجُلٍ لَيْسَ بِكَعُوثِهَا أَوْ بِأَقْضَى مَهْرِهَا فَعَلَّ فَانْكَاحَ الْكَأْ
 مَا قُضِيَ مِنْ مَهْرِهَا لَا سَقْدَ النِّكَاحِ إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ مَهْرُهَا وَأَنْ لَيْكُنْ كَعُوثًا لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ وَأَمَّا كَرَاهَةُ الْمَرْأَةِ
 الْعَدَةِ فَكَرِهَتْ عَلَى وَلِيِّهَا عَلَى النِّكَاحِ فَعَلَّ لَا لَيْكُنْ الرَّدُّ كَعُوثًا كَانَ الْمَرْأَةُ رَاةً وَاصَّةً ^{عاصفة}
 أَنْ تَلُولَ أَنْ يَرُدَّ وَانْكَاحَ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ قَاصِرٍ فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَرُدَّ فَإِنْ رَضِيَ فَعَلَّ وَأَنْ يَرُدَّ فِي نَوْبٍ بِمُجْتَهَدٍ ^{عاصفة}
 عَنْ صَاحِبِيهِ رَجُلٍ لَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ وَعَنْدَهُمَا لِلرَّجُلِ حَقُّ الرَّدِّ لِعَدَمِ الْكَفَاءِ وَلِلْمَرْأَةِ لَوْلَا الرَّدُّ ^{ولم}
 قُضِيَ الْمَهْرُ إِذَا أَكْرَهُ الرَّجُلُ بُوْعْدَ قِيْدٍ وَحَبَسَ عَلَى فِتْنٍ سَلِمَ فَعَلَّ لَا يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ وَعَلَى الْقَاتِلِ الْقَصَاصُ
 أَنْ أَكْرَهُ بِقَتْلِ أَوْ تَلَاغٍ عَضُوًّا فَعَلَّ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَجُلٌ يَصِحُّ لَأَكْرَاهُ وَيَجِبُ الْقَصَاصُ عَلَى
 كَرِهِ دُونَ الْمَأْمُورِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَجُلٌ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ وَلَا يَجِبُ الْقَصَاصُ عَلَى أَحَدٍ تَكُنْ عَلَى الْأَمْرِ
 تَقُولُ فِي مَالِهِ ثَلَاثَ سَنِينَ وَقَالَ زُفَرِيُّ رَجُلٌ يَصِحُّ الْأَكْرَاهُ بَاطِلٌ وَيَجِبُ الْقَصَاصُ عَلَى الْقَاتِلِ وَهُوَ الْمَأْمُورُ

وقال مالك والثوري رحمهما الله يقتلان جميعا السلطان اذا قال لرجل اقطع يد فلان ولا لاقتلتك
 وسعه ان يقطع ردا فقطع كان على الامر القصاص في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله ولا رواية عن ابي يوسف
 وطوق السلطان لرجل الق نفسه في هذه النار والا لاقتلتك ينظر ان كانت النار قد بنجى منها
 وقتلا ينجو وسعه ان يلقي نفسه فيها وان الق فيها ومات كان على الامر القصاص في قول البيهقي
 وعن ابي يوسف رحمهما الله قال يوجب القصاص في رواية لا يوجب الدية في مالها وان كانت النار
 بحيث لا ينجو منها لكن في القاء النفس قليل راحة كان له ان يلقي نفسه فيها فقبل بان هذا قول ابي
 يوسف رحمهما الله وان الق نفسه فيها فهلك كان على الامر القصاص في قول البيهقي ومحمد رحمهما الله ولا رواية عن ابي يوسف
 بجالدية في مال الامر ولا قصاص ولا يغسل هذا الميت وان لم يكن له في القاء النفس قليل راحة ولا ينجو
 منها لاسعه ان يلقي نفسه فان الق نفسه فيها فهلك يهدر دمه في قولهم ولو قال لسلطان لرجل اتلعت
 نفسك من ساقي الحبل والا لاقتلتك فان لم يكن له في القاء الدية راحة لاسعه الاغواء فان الق فهلك
 يهدر دمه وان كان له فيه اذني راحة وسعه ان يلقي نفسه في قياس قول البيهقي رحمهما الله فان الق
 فهلك ابيه عزاءه الامر وفي قول صاحبه رحمهما الله ان يلقي نفسه فان فعل فهلك كان على الامر
 القصاص وهو اربع مسئلة القتل بالمثل عند البيهقي رحمهما الله ذلك لا يوجب القصاص ويوجب
 الدية وعندهما يوجب ونفل المامور كفعل الامر ولو القاه الامر عند البيهقي رحمهما الله لا يوجب القصاص
 ويوجب الدية وعندهما يوجب القصاص وعن ابي يوسف رحمهما الله في رواية على الامر دية وماله فان كان
 يخاف منه العلاك ويرجو النجاة فالق نفسه فهلك كانت الدية على عاقلة الامر في قولهم لانه كقاتل الخطأ
 وله مال السلطان لرجل الق نفسه في هذا الماء والا لاقتلتك ان كان يعلم انه لا ينجو لاسعه ان يفعل
 فان فعل يهدر دمه وان كان له فيه اذني راحة وسعه ذلك عند البيهقي رحمهما الله وعندهما لاسعه
 فلو فعل فهلك كان الدية على عاقلة الامر في قول البيهقي رحمهما الله كمالوا القاء الامر بنفسه وقال ابي يوسف
 رحمهما الله على الامر ماله ولا قصاص وقال محمد رحمهما الله القصاص وعن ابي يوسف رحمهما الله في رواية

مثل قول محمد ربح وإذا أكره على شراء شيء من الأضياء أو بيع نوع من مثل أو تلف عضو أو سد
أو حبس فباع أو اشتري أو باع مكرها وسلم طائعا جارا للبع عندنا ولو أكره عليه أو صدقة
أو وهب مكرها أو بصدق وسلم طائعا كان باطلا. وإن باع مكرها وسلم مكرها لا يجوز البيع
وبعالة المشتري إذا قص عند واحد أو اعتقه بعد إعاقته. وكذا لو تصرف المسمى بصورة لا يحمل
النقص فيمن تصرفه وكان عليه فمعه المبيع ولو أجاز البائع البيع بعد ذلك الأكره والمبيع مائمه
صحت إجازته. ولو تصرف المشتري بصورة لا يحمل النقص ثم أجاز البائع لا يصح إجازته ويصير
الشتر قيمته. ولو كان المشتري مكرها دون البائع فهلك المشتري عند المشتري ^{من يترك} إن هلك
بهلك أمانته. ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره فعلى المشتري بعد القبض نخضت البيع لا يصح
وإن نقص قبل القبض صح بعضه. ولو كان المشتري مكرها والبائع غير مكره فلكل واحد من المبيع
القبض وبعد القبض يكون المبيع للمشتري دون البائع. ولو باع مكرها بعضه المشتري ببيعة
وتزاد عليه العفود للبائع إن يصح فإن أجاز واحد من العفود حارب العفود كلها ما لم
ولو اعتق المشتري الأحرار حازه البائع جاز الصق على الذي أعصى نص أو لم يصح وإن أجاز البائع
البيع الأول بعد ذلك لا يصح إجازته وكان له أن يحايل صاحب المسمى الأول وإن شاء ضمن غيره
فإن ضمن المشتري الأول جازت البياعات كلها. وإن ضمن غيره يجوز كل بيع بعد ذلك وسقط كل
قبله. ولو أكره السلطان رجلا على الشراء والقبض ودفع الثمن والبائع عمر مكره لها الشراء المكره
اعتقه أو دبره أو كانت أمة فوطئها أو قبلها بشهوة كان إجازة للشراء ولو أن المسمى أسرى ولم
حقة اعتقه البائع نعتقه ويطلق البيع. وإن اعتقه المشتري من بعض بعد إعاقته أسحسا ما
ولو أعاقه معا قبل القبض كان إعتاق البائع أو لم ولو كان البائع مكرها والمشتري غير مكره لا يصح
المشتري قبل القبض ويصح بعد القبض فإن أجاز البائع بعد إعاقته المشتري بفقد البيع ولا يفقد
قبل القبض ولو كان البائع والمشتري جميعا مكرهين فإن أجاز البيع بغير إكره جاز ولو جازها بطل جاز

وبطل خيا، الآخر ولو أكره على بيع جاريته ولم يسم أحد فباعها من إنسان كان فاسداً ولو طلق على
 فوجب جز ولو أكره على هبة جاريته لعبد الله فوجبه العبد لله وزيد جازت الهبة في حصة زيد ^{بطل}
 في حصة عبد الله رجل أكره على شراء جارية بمائة ألف درهم وقيمتها ألف فاشتراها بأكثر من عشرة
 آلاف وأكره صاحب الجارية على بيعها بألف وقيمتها عشرة آلاف فباعها بأقل من ألف جز استحقاقا ^{وهو قول}
 علمائنا لا يجوز قياسا وهو قول زفر ^{ولو أكره} على بيع جارية بألف درهم فباعها بأكثر من ثمنها
 ألف درهم فسد البيع في قول علمائنا لا يجوز في قول زفر ^{ولو أكره} على البيع بألف درهم فباعها
 بقيمتها ألف درهم وأكره على أن يقر الف درهم فاقرب بمائة دينار بقيمتها ألف درهم فسد البيع والقرار في قولهم
 ولو أكره على البيع بألف درهم فباع بألف درهم جاز بيع الكل لأنه يخالف المكره لفظاً وقصداً ^{بالف درهم}
 ولو أكره الرجل على أن يقر لفلان بألف درهم فاقرب بخمسمائة لا يبيع استحقاقا ولا يلزمه المال ولو ^{بالف درهم}
 أو بألف وخمسمائة لم يمتنع الزيادة على ما كان مكرها ولا يلزمه قدر ما كان مكرها فيه ولو أكره على
 أن يقر لفلان هذا ولفلان الغائب بألف درهم فاقربان حضر الغائب وأدى الشكر في المال المقر ^{به}
 فالقرار باطل في قولهم وأن أنكر شركة المحاضر الذي كان الأكرام لأجله كان القرار باطلا في قول أبي حنيفة ^{يوسف}
 وح. وقال محمد وح. في حصة الغائب ولو أكره السلطان رجلا أن يقطع يد رجل يقطع ثم قطع يده ^{الأيدي} وعله ^{أولاً}
 بغير إكراه فمات من ذلك كله قال أبو حنيفة ومحمد وح. يقتل الأمر والمأمور جميعاً وقال أبو يوسف وح.
 لا تصاص على أحد ويجب الدية عليهما في مالهما ولو أكره الرجل هبة نصف داره فوجبه كلها ^{محمداً}
 الهبة استحقاقا وكذا لو أكره على بيع نصف داره مقسوماً فباع الكل عندنا لا يجوز استحقاقا ولو
 أكره على أن يبرئ الغريم من الدين ففعل لا يصح ولو أكره على أن يخرج الكفيل بالنفس أو بالمال من الكفالة ^{يصح}
 ذلك لأن هذا مما يتعلق بالرضا فله لو قال الكفيل أخرجك عن الكفالة فقال الكفيل لا أخرج ليرى خراجا
 عن الكفالة ولو أكره الشفيع على أن يسكت عن طلب الشفعة فسكت لا يبطل شفيعته ولو أكره ليقرب محمد
 أو تصاص فاقرب كان باطلاً وكذا لو أكره ليقرب ليعبى بعبه أو اتلاف الوديعة فاقرب لا يصح إقراره ولو أكره ^{منه}

ولا ينفق بالستر أو يقتل رجل عهداً أو قطع يد رجل عداً أو يالسرة يعطيه يد أو يقتل فقطعت يد أو قتل
 ان كان للمنفق موصوفاً بالصلاح معروفه فانه يقتض من القاضي وان كان متهم بالفسق والتقص ^{القياس} والقيل
 يقتض من القاضي ولا يقتصر استحسننا. وإذا أكره الرجل على ان يودع ماله عند فلان وأكره المودع ^{على الاخذ}
 مع الايداع ويكون امانة عند الاخذ. وأن أكره القابض على القبض ليدفعها إلى الأمر المودعة ^{عنده} ما
 وضعت في يد القابض ان قال القابض قبضتها حتى ادفعها إلى الأمر المودعة كما امرى به فهو داخل في ضمان
 وأن قال قبضتها حتى اردها إلى الأمر كانت امانة عنده لو تلفت لاضمان عليه ويكون القول قوله
 في ذلك. وكذا القول في الهبة اذا أكره الواهب على الهبة وأكره الموهوب له على القبض تلف ^{عنده} المال
 له كان القول قول الموهوب له. وإذا أكرهت المرأة لتقبل من زوجها تطليقة باللف فقلوب يقع
 تطليقة رجعية ولا يلزمها المال كالصغيرة او المجنونة اذا اختلعت من زوجها بمال يقع الطلاق
 ولا يلزم المال ثم ينظر ان كان الخلع بلفظة الخلع يكون الطلاق بائناً وان كان بلفظة الطلاق بعد
 الدخول يكون رجياً فلو ان المرأة اجازت الطلاق بعد ذلك بالمال الذي أكرهت عليه مع اجازتها
 في قول ابي حنيفة رجحاً ويلزمها المال ويطلق بائناً وفي قول محمد رجحاً بائناً واطلاق رجحاً
 وعن ابي يوسف رجحاً فيه روايتان في رواية كما قال محمد وفي رواية كما قال ابو حنيفة رجحاً
 على الاول اذا طلق امرأته رجحاً ثم جله بائناً يصير بائناً عند ابي حنيفة وابي يوسف رجحاً وعلى قول محمد
 لا يصير ولو جعله ثلاثاً يصير ثلاثاً في قول ابي حنيفة رجحاً وفي قولهما لا يصير. ولو قال لامرأة انت طالق
 على ألف درهم على انك بالنهار ثلاثة ايام فقبلت يقع الطلاق ولها الخيار في قول ابي حنيفة رجحاً ولو شرط
 الخيار للزوج لم يكن له الخيار في قولهم. وإذا أكره الرجل امرأته بضرب متلف لتصلح من الصدق وتبش
 كان أكرهاً لا يصح صلحها ولا ابرأها في قول ابي يوسف ومحمد لان عندهما يتحقق الأكره من غير
 السلطان في أي مكان يقدر الظالم على تحقيق ما حذر به وعند ابي حنيفة رجحاً يتحقق الأكره من غير ^{السلطان}
 في المفادير والقرع لا لان او نهار او في المص تحقيق في الليل ولا يتحقق في النهار وان أكره الزوج امرأته

وهو دهل بالطلاق والتزويج عليها او بالتشريح لا يكون كراهها وان اكره الجوع على ان يقرب المال قال
بعضهم اذا كرهه وهو ديه بما يخاف منه الضرر البين يكون كراهها ولا يدين كرمحدرج في ذلك حد
الواو وهو مفوض الى يدى الحاكم اما الضرب بسوط واحد او بحبس يوم او قيد يوم لا يكون كراهها
في الاقرار بالرجل كره على ان يجامع امرأته في رمضان بنهار او ياكل او يشرب ففعل الكفارة عليه وعليه
القضاء ولو افطر الرجل متعمدا في رمضان بغير كراه ثم كرهه السلطان على السفر في ذلك اليوم
ابن زياد عن ابي حنيفة رج انه يسقط عنه الكفارة واذا اكره المكره مباشرة ما كره عليه هل يرجع
بذلك على المكره فهو على قسمين في قسم يرجع وفي قسم لا يرجع اما القسم الاول اذا كره ليطلق امرأته
الدخول بها فطلق بغير الطلاق ويرجع بنصف المهر على المكره ان كان المهر مسمى وبالمنفعة ان لم يكن المهر مسمى
ليقر لفلان بمال فاقتر واخذ فلان منه المال فغاب المقر به بحيث لا يقدر عليه او مات مفلسا كان
للمكره ان يرجع بذلك على المكره وكذا لو كره على اطلاق مال الغير فالتلف ضمن كان له ان يرجع على المكره
وكذا لو كره ليقطع يد نفسه بوعيد قتل وبما يخاف به تلف عضو ففعل كان للمكره ان يرجع على المكره
بالدية فيما لا يجنب فيه القصاص وبالقصاص فيما يجنب فيه القصاص وكذا لو كره على قتل عبده
او غيره لا يسعه ان يفعل لانه مظلوم فلا يظلم غيره وان فعل كان له ان يرجع بقيمة العبد على المكره
وكذا لو كره على اعتاق عبده فاعتق كان له ان يرجع على المكره بقيمة العبد ولا يرجع بذلك
ولا سعاية عليه وولاء العبد يكون له بحال وشهد شاهدان على رجل باعتاق عبده ثم رجعا
بالعتق كان الولاء للمولى دون الشاهدين ولو كان العبد بين رجلين فأكراه احدهما على اعتاق
نصيبه ففعل وهو معسر واختار الشريك الساكت تضمين المكره كان للمكره ان يرجع على العبد
ولو كره الرجل ان يهب عبده لفلان فوهب وسلم وغاب الموهوب له بحيث لا يفقه
كان للواهب ان يرجع على المكره بقيمة العبد وكذلك في الصدقة وكذا الرجل اذا كره على بيع
وتسليمه الى المشتري ففعل وغاب للمشتري بحيث لا يقدر عليه كان للمكره ان يرجع على المكره بغيره

وإذا أكره الرجل أن يبدل بعبده ففعل صح التدبير ويرجع بنقصان التدبير على الكره في الحال وإذا
 مات المولى بحق المدبر ويرجع رتبة المولى بثل قيمته مدبرا على الأماريض وأما ما لا يرجع المكره
 فيه بما غرم على المكره منها إذا أكره الرجل أن يعفو عن دم العبد ففعل صح عفوؤه ولا يرجع على المكره
 كذلك إذا أكره الرجل أن تزوج امرأة فتزوجها ودخل بها يجزئ المهر على الزوج ولا يرجع على المكره ولو تزوج
 مرة ودخل بها ثم أكره على طلاقها فطلق كان المهر من الزوج ولا يرجع على المكره وأما ما لا يرجع
 من مهر مثلها لا يلزمه الزيادة وكذا المرأة إذا أكرهت على النكاح ففعلت صح النكاح ولا يرجع على
 المكره وكذا الرجل إذا أكره على بيع عبده بمثل قيمته ففعل لا يرجع وكذا إذا أكره على الهبة بعوض ببدله
 فوهب وقبض العوض لا يرجع على المكره ولو أكره على قبول الهبة بعوض ففعل لا يرجع ولو أكره الرجل على
 موثبة بوعيد قتل فقتل لا يجرم القاتل عن الميراث وله أن يقتل المكره قصاصا لمورثته في قول أبي حنيفة وح
 ومحمد وح ولو كان المكره صبيا أو معتوقا فحكم ما ذكره حكم العاقل البالغ ولو كان المكره غلاما
 له تسلط كان القاتل هو المكره لا المباشر للقتل فيكون الدية على عاقلة المكره في قلت سسين ولو أكره
 الرجل على أن يشتري عبدا ذارحم محرم منه أو أكره على شراء عبده بصفه أن ملكه وقد أكره
 على أن يشتريه بثمن ألف وقيمته ألف درهم فاشتريه وبيع العبد يقق العبد ويجب على المشتري
 العدرهم لأنه مضمون عليه بقيمته ولا يرجع على المكره لأنه دخل في ملكه مثل ما وجب عليه من البدل
 فلا يرجع كما لو قال إن تزوجت امرأة فهو طالق فأكره على أن يزوج امرأة سمهر مثلها جارا نكاحا ^{وطلقا}
 نصف المهر ولا يرجع بذلك على المكره ولو أكره الرجل على أن يقول كل مملوك أملاكه فيما استقبل فهو حر
 فقال ذلك ثم ملك عبدا عتق ولا يرجع على المكره بشيء وإن ورث عبدا في هذه الصورة عتق ^{ويرجع}
 على المكره بقيمة العبد استغسانا ولو أكره الرجل على أن يقول لعبد أن شئت فانت حر وإن دخل
 الدار فانت حر ثم أتاه العبد أو دخل الدار عتق ويرجع على المكره بقيمة العبد ولو أكره على أن ^{يعتق}
 عتق عبدا بفعل نفسه وذلك الفعل أمر لا بد منه كصلوة الفرض ونحوها أو كان فعلا يخاف به كالعبد

على نفسه كالاكل والشرب ففعل كان له ان يرجع على المكروه وان اكره ان يعلق عرق عبد ^{بشيء} مستباح
 او ما اشبه ذلك مما له بد منه لا يرجع على المكروه ويكون ذلك بمنزلة الاكراه بوعيد الجحيم ولو اكره
 الرجل على ان يوجب على نفسه تدا^ا الوصدة او جبا^ا او شيئا من القرب ففعل ذلك لزمه المنذور ^{ولا يرجع على}
 المكوشية ولو اكره على ان يظاهر امرأة ففعل كان مظاهرا. وكذا لو اكره على الايلاء ففعل صح الايلاء ^{ولو اكره}
 على الطلاق وطلق يصح الطلاق فان كان اكره على التكفير بعد ذلك من الظهار ففعل فان كانت ^{الحيل} قيمته
 مثل قيمة الوسط لا يرجع على المكروه بشيء وان كانت قيمته اكثر من قيمة الوسط يضمن المكروه والله اعلم

نص --- ^س فيما يحل للمكروه ان يفعل وما لا يحل

ومسائل هذا الفصل على اربعة اقسام احدها ان يكون الاقدام على الفعل اوله من تركه ^{لتركه} با
 يصير اثما كما اكرهه اهل الحرب او اللص الغالب الذي هو غير متاول على اكل ميتة او زنا
 او شرب خمر وقل له لتفعلن هذا ولا لا قتلنك او قطعت يدك او اذنتك او اضر بك مائة ^{سوط}
 فامتنع عن ذلك ولم يفعل حتى قتل مع علمه انه لو امتنع عن ذلك قتل يكون اثما وان كان لا يعلم ^{انه يقتل}
 ان يفعل قال رجوت ان لا يكون اثما وكذا الرجل اذا كان يموت جوعا وعند ^{لحم} ميتة او خنزير او ميت
 عطشا وعند خمر فهو على هذا من الوجهين. والقسم الثاني ما يكون بالامتناع عن ذلك الفعل ما جبر
 وبالاقدام عليه لا يكون اثما والترك اوله. وصورة ذلك اذا اكره بقتل او تلف عضو على ان يكفر
 بالله تعالى فاني حتى قتل مع علمه انه يسعه اجراء كلمة الكفر اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان ولا ياتم
 فهو مخصص في ذلك وان لم يفعل يكون افضل ولو كان الاكراه على هذا بقيد او حبس لا يفسد ^{كلمة} اجراء
 الكفر وان قلبه مطمئنا بالايمان. واما القسم الثالث ما يكون ما جبر بترك الفعل وبالاقدام ^{عليه}
 يصير اثما. وصورة ذلك اذا اكره الامر لا قتلنك او لتقتل هذا المسلم او ترغي هذه المرأة لا يسعه ان يفعل فان ^{فعل}
 يصير اثما وان لم يفعل حتى قتل يكون ما جبر واما القسم الرابع ان يكون الاقدام على الفعل والامتناع عن ^{الفعل}
 على السواء نحو الاكراه على الحلف سال لعنة الله قتيلا له لشرب هذا الماء او لتأكلن صدقة للبيعة والا لا قتل اياك

اوامرك لا يسهه ان يشرب به ولو شرب لا يجحد ولو قيل له لتكفر فبها لله ولا لا تظن هذا الرجل لا
 اجراء كلمة الكفر وان خاف القتل على غيره وانما يسهه ذلك اذا خاف القتل على نفسه او تلف ^{منه جميع} نفسه
 ما ذكرنا انما يتحقق الاكراه اذا كان يعلم يقينا او يكون في غالب رايه انه لو لم يفعل ما امر به اجرى عليه
 ضرره به وان كان في غالب رايه ان ذلك تخويف وتهديد وليس بمحقق لا يكون مكرها ولو قيل له
 لتبين عبدك هذا من فلان بالف درهم والا لا تظن اياك فباعه لا يجوز بيعه ويكون تركها وعن ^{الحسين}
 بن ابي مالك رح اذا مال الحرفي لمسلم وردت الي هذا الجارية لارتقيها دعت اليك الى نفس
 المسلمين تخلصهم من امرنا لا يجمل بهذا المسلم ان يدفع الجارية وعن ابن شجاع رح انه قال لو نزل اهل ^{البيت}
 النبي من الانبياء عليهم السلام واخذوه ان قلت لست بيني تركاك وان قلت انا نبي قتلناك
 سوان يقول انا نبي الله ورسوله وان قالوا غير فنجي ان قلت ليس بيني تركا نفسك وان قلت
 قلنا نبيك له ان يقول ليس بيني حتى يدفع القتل عن النبي لان في حق النبي لست كذب ونزل ^{البيت}
 حجة على الخلق فلا يباح الكذب في حق الانبياء اما قول غير النبي ليس بمحتمل على الخلق فلا ذلك ^{يسعه}
 اظهر ذلك عند الاكراه وان اكره الرجل بوعيد حبس او ضرب لا يجناف منه بلف ^{عليه ان يكفر} عنه
 فتلفظ بالكفر بصيغ كرا وتبين منه امرته وان قال كان ظلي مطمئنا بالايمان لا بصدا وان اكره ^{عليه ان يكفر}
 فقال كفرت بالله قال فبويت به الخبر عن كفر سابق في الماضي كذا باتين منه امرته في الفصاء وله قال
 بالله ولم يرد به الخبر عن الماضي وانما قصد تحقق الكفر تبين منه امرته قضاء وديانته وبصير ^{كافرا لانه}
 يقدر على الخلاص عن الاكراه باجراء كلمة الكفر من غير تحقيق ولو قال كفرت بالله وقلبه مطمئن
 بالايمان لا تبين امرته ولو قال على سب محمد النبي صلى الله عليه وسلم وخطر باله محمد اخو ونواه ^{منه امرته} بانت
 قضاء فان لم يرد محمد اخر تبين منه امرته قضاء وديانته وان لم يحيطر به الله غير النبي ^{عليه} محمد وان
 مطمئن بالايمان لا تبين منه امرته لانه مكره والاكراه في هذه المسائل بوعيد القيد والحبس
 اكرها وفي البيع الاكراه بوعيد القتل والحبس يكون اكرها وكذا في كل تعليق يتمل الضم كالاكراه

والهبة وغير ذلك وكذا لو كان على رجل مال أو كفا القتا وحق شفعة فآلوه بهنسا أو قيدا أو حبسا كانت
 البهية باطلة ويكون مكرها وكذا لو أكره بهبسا وقيد حقه بقر على نفسه بمال أو قصاصا به بغير
 أو نكاح أو طلاق أو عتاق كان الاقرار باطلا ولو أكره على هذا بهبسا يوم أو قيد يوم أو ضرب ^ط
 فجميع ذلك يكون جائزا وهذا الأكره لا يمنع جواز شيء من هذه التصرفات والمراد من الضرب الذي ^{يكون}
 أكرها في مثل هذا الضرب الذي يجده منه الأكره الشديد لا أصل للأمر وأما القيد والحبس الذي
 يكون الأكره به أكرها أن يحج منه الاعتصام البين فالحبس المؤبد والقيد المؤبد يكون أكرها
 وكذا لو لم يكن مؤبدا ولكن يلحقه كثير ضرر واعتصام شديد فهو بمنزلة المؤبد وإذا أكره السلطان
 رجلا بوعيد قيد أو حبس على أن يقتل فلانا لا يكون مكرها فان قتل فلانا ذلك كان على المأمور ^ص القصاص
 في قولهم وإن أكرهه بوعيد قتل أو تلف عضو يكون أكرها فان قتل المأمور فذلك الرجل يقتل ^ص الأمر
 في قول المجنفه ومحمد بن لا يقتل المأمور ولو قال السلطان لرجل قطع يد فلان والالا فقلنا
 وسعد أن يقطع يد فلان وإذا قطع كان القصاص على الأمر في قول المجنفه ومحمد بن

فصل في الأكره على أحد الفعلين

رجل أكره رجلا بوعيد قتل أو تلف عضو أو قيد أو حبس على أن يطلق امرأته التي لم يدخل بها أو يعيق عبدا ففعل
 المكره أحد ما غرم المكره الأقل من قيمة العبد ومن نصف مهر المطلقة أيهما كان أقل يرجع المأمور على
 الأمر بذلك لأن المأمور كان يتخلص عن أكثر الضررين بالتزام الأقل فلا يرجع على الأمر بالزيادة. وإذا كان
 الزوج دخل بها لا يجب على الأمر شيء. أما إذا أطلق فلانة لم يجب عليه بالطلاق شيء ^ص ولكن. وأما إذا ^ص
 فلانة كان يتخلص عن الاعتاق بالتزام ما لم يجب فيه شيء فيكون مختارا إذا اعتاق ولو أكره على أن ^ص
 تالا أو يقتل من المسلم بوعيد قتل أو تلف عضو فقتل المسلم فالتزام القياس يقتل المأمور ^ن ولا يستصا
 لا يقتل ويجب الدية في ماله في تلك سنين إذا لم يعلم المأمور أنه في ماله فاجرا كله لكفر إذا كان قلبه
 مطمئنا بالإيمان. وإن علم بالخصصة اختلفوا فيه. قال بعضهم يقتل المأمور قصاصا أو تالا بعضهم لا ^{يقتل}

لأن اجزاء كثيرة الكفر خصمة وليس بمباح ولهذا لو صرحت قتل كان شهيدا ولو أكل على كل ميتة
 أو لحم خنزير أو قتل مسلم فقتل المسلم يقتل المأمور فصا صا لأن أكل الميتة مباح عند الضرورة
 وليس برخصة ولهذا لو صرحت قتل ولم يأكل الميتة يكون أثما مؤاخذ بدمه ولو أكل على أن يقتل
 مسلما أو يزني ليس له أن يفعل أحدهما لأن قتل المسلم والزنا لا يباح عند الضرورة فإن زنى ^{حد}
 قيا سا ولا يحد استخسانا وتليدها وأن قتل المسلم يقتل الأملان كل واحد منهما حرام فلا يخرج
 من أن يكون مكرها ولو كان الأكره في هذه المسائل بوعيد حبس أو قيد أو على لحيه لا يكون
 أكرها فان قتل المسلم يقتل القاتل فصا صا ولا يقتل الأمر بعد الأكره بل يجرى ولو أكره ^{الميتة}
 على الزنا بقتل أو حبس لا حد عليها إلا بها وإن لم تكن مكروه فلا أمل من الشهمة ولو أكره الرجل ^{يفعل}
 فلانا المسلم لو يتلف مال الغير كان له أن لا يأخذ مال الغير ولا يتلفه سواء كان ذلك المال اقل من ^{الدية}
 لو أكثر لأن اتلاف مال الغير مخص وليس بمباح. ولهذا لو اضطر حالة المخصصة وأراد أن يأخذ ^{مال}
 الغير ففعله صاحبه ولم يأخذ حقه مات لا ياثم فإن قتل ذلك المسلم ولم يتلف مال الغير يقتل القاتل
 لأن اتلاف مال الغير مخص وقتل المسلم ليس بمخص وإن اتلف مال الغير بضمين الأمر ولو أكره بوعيد ^{القتل}
 على الطلاق أو المعتاق فلم يفعل حقه قتل لا ياثم لأنه لو صبر على القتل ولم يتلف مال نفسه يكون ^{شهيدا}
 فلان لا ياثم إذا امتنع عن البطال ملك النكاح على المرأة كان أوله والله أعلم

فصل في التلجئة

التلجئة على ثلاثة أصبه أحدهما التلجئة في نفس المبيع. وصورتها أن يقول الرجل لغيره ليأخذ ^{أبيع}
 منك عبداً هذا في الظاهر لا مخافه ولا يكون ذلك بيعاً حقيقة فقال فلان نعم واشهد ^{لله} على ما
 ذلك ثم جاءه في مجلس آخر بالف درهم وقصدا قاعليهما كان بينهما من المواضعة كان البيع باطلا
 وهو مبيع الهازل ذكر محمد بن في كتاب الاقتران من الأصل أن هذا قول البصيفه رج وقولنا وعن
 البصيفه رج في رواية أن البيع جائز هذا إذا تصادقا على أن البيع بينهما كان على ذلك الموضعة

فان ادعى احدهما ان البيع كان تلجئة وانكر الآخر لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستغلف الآخر
وان اتام تدعى التلجئة البيعة على ما ادعى فلهذا منه ولو تصادقا فان البيع كان تلجئة ثم يباين البيع
ذلك صحت الاجازة كما لو تباعها لم يملكه احد يصير جدا وان اساز احدهما لا يملكه واذا
اكرهت المرأة على قبول الفلح فقبلت ثم رصيت ان كان الفلح بلفظة الفلح لا يملكه المال بانطلاق
ولو كان بلفظة الطلاق على قول الجنيعة وابي يوسف ربح يصير بائنا وله ههنا المال اذا رخصت
رسد قوله ان يكون رجيا ولا يلزمها المال وفي بيع التلجئة اذا قدس المشتري العبد المشتري
واعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع المكرو فان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض ينفذ
اعتاقه لان بيع التلجئة هزل وذكر في الامراء من الاصل ببيع الهزار ما حل وبيع للكل فاسد
من اذا كانت التلجئة في نفس البيع فان كانت في الثمن وصورة ان يتفقوا السر الثمن الف درهم
وما عاذا الظاهر ان الف درهم قال محمد ربح الثمن من السر ولم يذكر فيه خلافا وروى المعلى عن ابى جعفر ربح
من العلانية ولو اتفقوا السر يكون الثمن الف درهم واشهد على ذلك ثم يتبايعا في الظاهر بمائة
دبر قال محمد ربح في القياس يبطل البيع وفي الاستحسان يجوز بمائة دينا ولو اتفقوا ان يقراب
به يكن فاقرا ثم اجاز لا يجوز والله اعلم

كتاب الوصايا

اذا اراد ان يوصيه وله اولاد صغار عن ابى جعفر وابي يوسف ربح ان يترك المال لاولاده يكون افضل
ولو كان الاولاد كبارا والمال قابل قال ابو حنيفة ربح لا يبيعه له ان يوصيه وان كان المال كثيرا او
اعنيا يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات يبدأ بها بالقرابة فان كانوا اغنياء
فبالان

فصل فيما يكون وصية وقيل لا يكون

مريض او صحيح كتب بيده كتاب وصية وقال الشهود يشهد وابا فيه ولم يقرأ عليهم الكتاب
قال الفقيه ابو جعفر ربح لا يجوز لهم ان يشهدوا بذلك في قول علمائنا المتقدمين الا ان يقرأ عليهم

الكتاب أو يقرأ عليه وقال نصير روح يجوز لهم أن يشهدوا وروى أبو يوسف عن محمد بن
 إذا كتب الرجل وصية بيد ثم قال اشهدوا وأعيذ بما في هذا الكتاب فهو جائز ^{كتمه غيره} ^{هنا}
 وقال اشهدوا وأعيذ بما في هذا الكتاب لم يحرر قال نصير روح انت على ابن أحمد وصية وكأنت على محمد
 عدول فقرأ عليهم وكتبوا شهادتهم ثم دخل جب عذ من المشايخ فاعلمهم بأن يكتبوا شهادتهم ^{ثم}
 عليهم روى أبي بصير الدابوسي روح مريض اشهد على كتاب الوصية من غرض أن يقرأ على الشهود ^{ثم}
 اللهم نازله من واحد يقرأ هو على الشهود أو يقرأ عليه وكذا إذا كان الكتاب الآخر أو قال روح
 إذا كتب الرجل وصية بخط يد أقرار بما لا وصية ثم قال اشهدوا بها من يقرأ روح أو يقرأ
 عليه وسعك أن تشهد وتجب على كل من بين هؤلاء بخط لا يشهد على صك لم يقرأ أو يقرأ عليه
 فإن فعل ذلك كان لجهله أو غفلة عنايه في أمر الدين وذلك لا يجوز في الدلالة ولو أوصى بامرأته
 وجد مكتوباً من وصية والدي ولو كان ينفذتها فنفذها وأقر بذلك على نفسه أو أقر به ^س
 قالوا هذا وصية أن صدقة الوارثه صحيح تصديقهم وإن كذبوا كان ذلك من التلث ولا يكون ذلك
 صحيح المال بخلاف الدين لأنه لا يطلب له إلا الله تعالى فظاهر حكمه حكمه لومة والكفارة رجل
 قال تلث ما لا وقف ولم يزد على هذا قال أبو نصير روح إن كان ماله نقد فهذا العول ما طل ببراه فله
 هذه الدارهم وإن كان ماله صياغة يصير وقاعاً على العقراء ولو أن مريضاً يخرجوا العاصم مالى
 أو قال أخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا ومات قال العقيه أبو بكر روح إن قال ذلك في الوصية جاء
 إلى الفقهاء وإذا قرئ صك الوصية على رجل مفيل له أهو هكذا وأشار برأسه سمعوا ذلك أن
 إذا امتنع عن الكلام لأجل المرض وهو يقدر على الكلام وأشار برأسه لا يجوز ذلك ويصح هذا
 كالآخر من لأن الآخر لا يرجع منه الكلام وأما الذي اعتقل لسانه بالمرض ماله درهم الكلام
 فلا يجعل إشارته بمنزلة العبارة ولو قيل لمريض أو مريض ماله مائة ريال على هذا قال الفقهاء
 روح إن كان هذا على السؤال يصرف تلك ماله إلى الفقراء وعن محمد بن سنان إذا أطلق العاصم

وقال يصرفه إلى الفقراء ولم يفصل تفصيلا عن محمد بن محمد بن مقاتل بن رجل أوصى بأن يعطى للناس الف درهم
قال الوصية باطلة ولو قال صدقوا بالف درهم فهو جائز ويصرف إلى الفقراء. وروى هشام بن محمد بن
رجل قال قلت لمالي الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله باطلة. كما لو قال أعبء أنت لله لا يعق وقال محمد بن
الوصية جائزة ويصرف إلى وجوه البر وفي مسألة العتق أن أراد به العتق عتق وإن أراد به الصدقة
بالعبد يقصد قهره وإن أراد به أن كلنا لله تعالى لا يلزمه شيء. وروى قال بالفارسية صدق درهم أومن
مختش كنيد قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله باطلة لأن هذا يكون للأغنياء والفقراء
جميعا ولو قال صدق درهم أومن روان كنيد كانت الوصية جائزة لأن هذا اللفظ يراد به
القرية. وقال القاضي الإمام علي بن الحسين السفلي رحمه الله قوله روان كنيد ليس من لساننا فلا عرف
هذا رجل أوصى بأن يدفن في داره قال أبو القاسم رحمه الله هذه الوصية باطلة سميت دفن في قبره
ميت آخر قال أبو القاسم رحمه الله ان بليت عظام الأول ولم يبق من عظامه شيء يدفن الثاني وإن
يغمر من عظامه فأنه يراد به العظام ولا يجرى العظام ويدفن الثاني بجانب الأول وأن شلوا
بينهما حاز من الصعيد. ولو أوصى بأن يحمل بعد موته إلى موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك
مثلت ماله مات ولم يحمل إلى ذلك الموضع قال أبو القاسم رحمه الله وصيته بالرباط جائزة ووصيته
بالحمل باطلة ولو حمل الوصي ضمن ما انفق في الحمل إذا حمل الوصي غير إذن الورثة. وإن حمله باذن
لا يضمن. وما يلقى في القبر تحت الميت مثل المضرة ونحوها قال أبو نصر رحمه الله بأس به وهو كالزيادة
في الكفن. وبعضهم أنكروا ذلك. ولو أوصى بجارة قبره للقرين فهو باطلة ولو أوصى بالتحاذي الطعام
بعد وفاته ويطعم الذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله يجوز ذلك من الثلث وحمل
للذين يطول مقامهم عندهم والذي يرجح أن يكون بعيد يستوفي فيه الأغنياء والفقراء. ولا يجوز
للذين لا يطول مسافته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصي وإن كان قليلا لا يضمن
الشيخ الإمام أبو بكر البخاري رحمه الله أن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة أيام قال الوصية

لا يجوز وصية الصبي إذا الركن من أهله عندنا وكذلك إذا كان مراهقا ولا يجوز وصية الصبي والمذنب وأم
الولد والمكاتب مات عن ولاء أو غير ولاء وصحت بعض البعض كذلك في قولنا يحنفة رح لا بمنزلة
الكاتب عندنا والجنون بمنزلة الصبي وصية المراهق العاقل رجلا كان أو امرأة جائزة وصية الذي
ما يتقرب به المسلمون وأهل الذمة نحو العتق والصدقات في قولهم جائزة وإن أوصى الذي
ما يتقرب به أهل الذمة دون الإسلام نحو الوصية ببناء البيعة والكنيسة والسراج فيها ما جاز
في قولنا يحنفة رح ولا يجوز في قول صاحبه رح والذي إذا بيع بيعه في حياته ثم مات تكون ميراثا^{عنه}
ولا يجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجاوز استقصانا وصية ابن السبيل
الذي غائب عن ماله جائز ولا يجوز الوصية للوارث عندنا إلا أن يحجزها الورثة ولو أوصى
لواثمه ولا يجزى في حصة الأجنبي ويقف في حصة الوارث على أحالة الورثة أن أجاز أجاز
يجزى بطل ولا تقبض أجازتهم في حياته الموصى حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك ولو أوصى لأخيه
غير وارث ثم مات الوصى وأخوه ذلك صار وارثا بطلت وصيته عندنا وكذلك لو أوصى لأجنبية ثم
تزوجها ثم مات لا يصح الوصية إلا بأجازة الورثة ولو أوصى لابنه وهو عبد أو كافر ثم أسلم أو عتق
ثم مات الموصى لا يصح وصيته ولو أوصى لقاتله أن أجازت الورثة بآذن والأغلا في قولنا^{حنفة}
ومحمد رح وقال أبو يوسف في فوج لا يجوز وإن أجازت الورثة ولو كان القاتل صبيا أو مجنونا
جازت الوصية وإن لم يجر الورثة ولو أوصى لقاتل وليس له وارث سوى القاتل جازت الو^{صية}
في قولنا يحنفة رح ومحمد رح ولا يجوز في قولنا أبو يوسف رح ولو أوصى لكاتب قاتله أو المذنب قاتله
أو كلام ولد قاتله لا يجوز إلا بأجازة الورثة ولا يجوز وصية المسلم للمرتد ولا وصية لنسلم بغير
ولو أوصى لآدم بثلث ماله ثم مات الموصى له مثل موت الموصى بطلت وصيته ولو أوصى
لفلان وفلان واحد مما مات وقت الوصية زكوة الأصل أن جميع الوصية يكون للحي منهما
وعن أبي يوسف أنه قال إن لم يعلم الموصى بموته كان للحي نصف أو ليه ويبطل الوصية في النصف

وان علم بموته كان جميع الوصية التي ولو اوصى لرجلين بثلث ماله ثم مات احدهما قبل موت الموصي
في نصف الوصية التي مضافا ويعود النصف الى رتبة الموصي ولو اوصى مسلم لغير مسلم بثلث
ماله ذكر في الاصل انه يجوز وقيل هذا قول محمد بن وعنه ابي جعفر راجع في رواية لا تخور هذه
وان لم يكن لغيره مستأنا لا يجوز في قولهم وفي بعض الروايات لا يجوز الوصية لغيره
او لم يكن اجازت الورثة او لم يجز ولو اوصى رجل بثلث ماله لاخته وهو وارثه ثم ولد له
ابن ثم مات الموصي صحت الوصية ولو اوصى لامرأة بثلث ماله ثم ابانها ثلاث او بواحدة
عدها ثم مات الموصي صحت الوصية لهما ولو اوصى لابن وارثه جاز وكذا لو اوصى لكاتب
ولد نفسه جاز الكل استعسنا ولو اوصى لعبد القن او لامه القنة ثم مات جازت الورثة
في قولهم استعسنا الا ان عند ابي جعفر راجع في الوصية للغن يعتق القن ثلثه جازنا ومطهر
قيمته وله ثلث ماله من سائر التركة فيتقاصان ويزاد ان الفصل وعند صاحب راجع
يكفه يصرف الوصية اولا الى العتق فان فضل من الثلث سمي كان الفضل للعبد ويجوز ان
لو الدقائله وان علا وكذا لو الدقائله وان سفل لم كاتب هؤلاء وعبيد هم ومدبرهم
لاخوة الثلث المتفرقين وله ابن جازت الوصية لهم بالسوية ان لا تالاهم لا يرون مع
واكان له بنت جازت الوصية للاخ لاب والام وبطل الوصية للاخ لاب وام لا
مع البنت وان لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لانه لا يرث وبطل الوصية
والاخ لام لانها يرثانه ازامات المرأة وتركت زوجها وصت بنصف مالها الاجبة فان للاخية
مالها وللزوج ثلث المال والسدس لبب المال لان الاجبة يأخذ ثلث المال ولا ملائمة
ثلثا المال ياخذ الزوج نصف ما بق وهو الثلث يعطى ثلث المال ماخذ الاجبة تمام وصة
السدس يبقى السدس فيكون لبب المال ولو اوصى لعاقلها نصف مالها ثم مات
زوجها ياخذ الزوج نصف مالها لان الميراث مقدم على الوصية للعاقل ثم ياخذ الباقي

ولا شيء لبيت المال ولو أوصت المرأة بنصف مالها الزوجها ولم توص بوصية أخرى كان جميع المال
للزوج النصف بحكم الميراث والنصف بحكم الوصية. وكذلك لو أوصت لزوجها بأحد عيبرها
بعينه فإن الزوج يأخذ العبد من جميعا أحدهما بحكم الميراث والأخر بحكم الوصية وإذا مات الرجل
ورثت امرأة ليس له وارث غيرها وأوصى لأجنبي بجميع ماله ولا مرأته بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث المال
بلا منازعة والثلث ربع ما بقى وهو السدس بحكم الميراث يبقى نصف المال يكون بينهما وبين الأجنبي
نصفين ولو أن امرأة ماتت وأوصت بجميع مالها الزوجها وليس لها وارث سواء وأوصت بجميع
مالها الأجنبي أو أوصت لكل واحد منهما بنصف المال يأخذ الأجنبي أو أثلث المال بلا منازعة قريبة
ثلثا المال للزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر الثلث للأجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث
المال يكون ذلك بين الزوج والأجنبي ثلثا ثلث ذلك يكون للأجنبي مثلثا للزوج مسلم أو صبي
بأن يجعل أرضه مقبرة للمسلمين أرخانا للمارة وسقاية للعامة أو أوصى بأن يصرف إلى كاف من مائة
المسلمين أو يجمع قبورهم فالوصية باطلة في قول المجنف رج. وفي قول محمد رج جائرة ولو أوصى
بثلث ماله للمسجد وعين المسجد أو بعين في باطلة في قول أبي يوسف رج. وفي جائرة
في قول محمد رج ولو أوصى بأن ينفق ثلثة على المسجد جاز في قولهم ولو أوصى بثلث ماله لبيت المقدس
فجاز ذلك ينفق على عمارة بيت المقدس وفي سراحه ومخوذلك قالوا هذا دليل على أنه يجوز
أن ينفق من وقف المسجد على قنديل به وسرجه وأن يشتري بذلك الزيت والنفط للقناديل
في رمضان ولو أوصى بعبد يخدم المسجد ويؤذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الوصي ولو
هو صبي بثلث ماله لأعمال البر لا يصر في الثلث في بناء السجن لأن إصلاح السجن وعمارة يكون على الساطع
ولو أوصى بأن يجمع عنه من ثلث ماله فانه يجمع عنه من منزله ولو أوصى بأن يجمع عنه بمائة وثلث
ماله خمسون فانه يجمع عنه مائة يبالغ ولو أوصى بأن يعتق عنه بمائة درهم نسمة وثلث
ماله خمسون لا يعتق عنه في قول المجنف رج وفي قول صاحب رج يشتري عبد بوجد بثلث ماله

ويستوفى عنه ولو أوصى بأن يخرى عنه في سبيل الله فانه يعطى نفقة الغزو ويحلا ينفقها على نفسه
في ذهابه ورجوعه وحمل مقامه في الثغر ولا ينفق منه شيئا على اهله فان فصل شيء رد
ذلك على الورثة. وينبغي أن يفرغ عنه من منزل الموصي وهي كالوصية بالجمع فان كان للذي ^{عنه} يفرغ
غنيا جاز. ويجوز للموصي أن يفرغ عنه وكذلك لابن الموصي. ويجوز للمسلم أن يفرغ لفقراء النصارى
لان الوصية لفقراءهم ليست بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية من اعلان على
بنائها يكون اثما ولو أوصى بأن يواجر ارضه من فلان سنة بكذا جاز فان كان في الاجر محاباة
كانت المحاباة من الثلث. ولو أوصى بأن يعق ثلثه على المسجد جاز ما يعرف الى عمارته وسريره
ولو أوصى أن ينفق لسراج المسجد لا يجوز في قول ابي يوسف رجح حتى يقول يسرج فيه ولو أوصى
بأن يباع عبده ولو يسم المشتري لا يجوز الا ان يقول ونقد قوابلته او يقول ببعده سمي
ويحط الى الثلث عن المشتري. وكذا لو قال يبيعوا حاربي من يحد هام ولد ابيد برها
ولو أوصى الرجل بأن يكفن هو بعنة ألف فانه يكفن كفن الوسط من غير اسراف ولا تقشير
رجل قال ثلث مالي لفلان وفلان او قال ثلث مالي بين فلان وفلان مات احدهما قبل
موت الموصي فانه يعود نصف الثلث الى ملك الموصي وان مات احدهما بعد موت الموصي
يكون الثلث بين اليه منهما وبين ودنة الشريك كان الثلث مقبوضا ولم يكن رجلا قال
ثلث مالي لولي فلان ولفلان موليان احدهما اسفل وهو الذي اعتقه فلان والثاني
هو المولى الاعلى وهو الذي اعتق فلانا ذكر في الاصل ان الوصية باطلة وفي بعض الكتب
اي حنيفة رجح فيه ثلث روايات في رواية الثلث يكون بين الاعلى والاسفل بعض. وفي رواية
الثلث لولي الاسفل خاصة. وفي رواية الوصية باطلة رجل قال ثلث مالي لفلان وللساكنين
فلان حنيفة وابو يوسف رجح يكون نصف الثلث لفلان والنصف للساكنين قال محمد رجح
ثلث الثلث لفلان وللساكنين ثلثاه ولو قال ثلث مالي للساكنين صححت الوصية ويحرم غيرها

إلى مسكين واحد في قوله أبيض سف رج. وقال محمد رج لا يجوز الصرف إلى مسكين واحد ^{والمسكين}
 إلى مسكينين. رجل قال أفاست فصام عبداً يوماً فهو حر فصام العبد بعد موته ^{يعتق العبد} يومه
 ما يعتقه الورثة. رجل وصى بجمع ماله للفقراء أو لرجل بعينه لا يجوز ذلك إلا من الثلث ^{رث} فلان إذا
 الورثة في حياة المورث لا يستبرأونهم وكان لهم الرجوع وإن أجاز وأبعد موته صحته الإجازة
 رجل قال وصيت لفلان بثلث غنمي أو قال بشاة من غنمي أو قال بثوب من ثيابي أو قال ببقير ^{خطبة}
 من خطيتي ولم يكن في ملكه يوم الوصية شيء من ذلك كانت الوصية باطلة ولو كان له غنم وثياب ^{وخطبة}
 يوم الوصية ثم مات فلان بطلت الوصية. ولو قال أو وصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال ثم ^{استفاد}
 مالا ومات كان له وصيته قلت ما ترك. ولو وصى بماله في بطن جارية لفلان أكان في بطنها ولد يوم ^{الوصية}
 بان ولدت لأقل من ستة أشهر جازت الوصية وإن ولدت لستة أشهر فصاعداً كانت الوصية ^{طلة} باطلة
 ولو قال أو وصيت بهذا الكفر في نخلة لفلان فصار يسر قبل موت الموصي بطلت الوصية ولو
 قال أو وصيت بهذا الرطب الذي في نخلة فصار قمار قبل موت الموصي في القياس بطلت الوصية
 ولا تبطل استعساناً ولو قال أو وصيت بعنبي هذا لفلان فصار زهياً قبل موت الموصي بطلت
 الوصية قياساً واستعساناً ولو قال أو وصيت بزري هذا لفلان وهو قبل نصار خطبة أو شعيراً
 قبل موت الموصي بطلت الوصية وفي الوكالة إذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط ^{النار}
 إذا تغير فإيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ولو وصى بهذا الحمل فصار كبشاً قبل موت الموصي لا يبطل
 الوصية. ولو قال أو وصيت بثلث مالي لفلان أو لفلان كانت الوصية باطلة في قول أبي حنيفة ^{رج}
 وقال أبو يوسف رج صحته الوصية ويكون بينهما نصفين. وقال محمد رج جازت الوصية
 ويكون البيان إلى الوارث ولا يكون البيان إلى وصي الميت ولو وصى لرجلين بثلث ماله ثم قال
 الموصي رجعت عن وصية أحدهما ولم يبين فمات يكون بينهما نصفين ولا يكون البيان
 إلى الورثة. محمد بن سماعه عن محمد رج أنه يغير الورثة. وعن محمد رج لو قال لرجلين له

بعد كلمة ثم قلت قبل البيان يصدق النصف من كل واحدة منهما ولا يكون البيان في الوارث
 ولو قال أحد بكلام ولد يعميات قبل البيان كان البيان في الوارث. ^{موت} يخرج أو صد عند
 ان يعنى عن قاتله والقتل عمد كان باطلا في تياس قول يحنيفة رج رجل أو صد بان ^{يعارينه}
 من فلان كان باطلا وكذا لو أو صد بان يصدق عنه للماء شهر في الموسم أو صد سبيل الله تعالى كان باطلا ^{باس}
 قول يحنيفة رج رجل قال أو صدت بهذا التبن لدواب فلان كان باطلا ولو قال يلف بها دواب
 فلان كان جائزا ولو أو صد بان يصدق على فرس فلان كل شهر عشرة دراهم قال محمد بن جازت الوصية
 ويكون وصية لصاحب الفرس فان هلك الفرس أو باعه بطلت الوصية ولو أو صد بسكنى
 دار لرجل وليس له مال سوى الدار جازت الوصية وله سكناها مادام حيا وان لم يخرج الدار
 من ثلث ماله ولا يجوز للوارث ان يبيع ثلث الدار في قول يحنيفة رج. وقال أبو يوسف رج للوارث
 ان يبيع الثلثين وله ان يقاسم الوارثة ايض ويغزى الثلث للوصية ولو أو صد بقطعة لرجل ^{بجعة}
 لأخ أو أو صد بالحم شاة معينة لرجل ويجوز للأخ أو أو صد بقطعة في سبيلها الرجل وبالتبن لأخ
 جازت الوصية لهما وعلى الوارث ان يدوسا ويبسها الشاة وعن العقيبة ^{بجمع} رج مسألة
 الشاة والقطن ان السانح والحلي يكون على صاحب اللحم والقطن ولو أو صد بقطعة من الوسان ولا
 بالوسا إذا كان اخراج القطن من الوسانة على صاحب القطن في قولهم ولو أو صد ببعض هذا السمسم أحد ما
 ويكسبه لأخ كان التخليص على صاحب الدهن ولو أو صد بربيد هذا الزبد لفلان ونحو هذا
 لأخ كان اخراج الزبد على صاحب الزبد ولو أو صد بجمعه الحاتم لرجل وبغصة لأخ جازت
 الوصية لهما فان كان في نزع من بطن كانت الحلقه أكثر قيمة من الفص يقال لصاحب الحلقه
 اخ من قيمة الفص وله ويكون الفص لك وان كان الفص أكثر قيمة يقال لصاحب الفص اخ من قيمة
 الحلقه ^{في} كالدجاجة اذا ابتلعت لؤلؤا فسان كان الجواب فيه على هذا الوجه ولو كان
 له ارض فيها كرم واستجار طواصدها من الكرم لرجل والزواجين والاعراس والاشجار لا توصف

الاشجار ونحوها فطلب منه صاحب الارض تسوية الارض فكانت كان تسوية
الارض كما كانت. وكذا لو استاجر الرجل ارضا وغرس فيها الاشجار فمضت مدة الاجار ^{ويطلع}
الاشجار كان عليه تسوية الارض. ولو اوصى بعبد لرجل ومجد منه لاخر ففقه للعبد على
صاحب الخدمة فان مرض العبد مرضا وعجز العبد عن الخدمة لزمانة او غيره فكانت النفقة
على صاحب الرقبة. رجل قال عبد موته لقوم كان عنده انظر لكل ما يجوز له ان اوصيه به
فاعطوها للفقراء قال محمد بن يحيى هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز له ان اوصيه
فاعطوها جاز وهو الا الوتة اي شي اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز
ما ان ذلك يكون على الثلث. رجل اوصى بثياب حصد لرجل جاز ويكون الموصي له من ^{الحيا}
والقيص والاروية والسراريات والاكسية والطيايسة دون القلائس والخفاف ^{والجوار}
فان ذلك ليس من الثياب رجل اوصى لعبد برقبته روى ابن زياد عن يحيى بن عمار ^{يجوز}
وهو مدبر لا يقدر على بيعه ابدل ولو قال اوصيت لعبد هذا بثلاث ما لي صار ثلثة ^{مدبرا}
ولو اوصى بعبد لرجل وعلى العبد دين فمات الموصي وقال غريم العبد لا اجيز الوصية ليركن له
ذلك ويكون دينه في ذمة العبد ولو وهب عبد المديون من رجل في حياته كان لغريم
العبد ان يبطل الهبة ويبيع القاضي العبد بدنيه وما يفضل من الثمن يكون للمو^{ولو اجاز}هب
الغريم هبة العبد جاز ولا حق للغريم حتى يعتق العبد لان الموصي له بالعبد كاحد ^{الورثة}
والموهوب له بمنزلة المشتري رجل اوصى بارض فيه زرع بدون الزرع جاز وقيل
الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع والله اعلم

فصل في مسائل مختلفة

رجل اعطى لاحد ولادة شيئا في صحته قال الفقيه ابو بكر البلخي رجل ابن فعل ذلك لزيد فخدمته هذا
الولد وهو لا باس به وان استعولف ذلك لا ينبغي له ان يفعل ذلك لغيره وان يعطى ما لا يعطى غير لان ^{يكون}

الولي محتاجا يعطيه قد رفته. الخليفة فاجعل جلالا في عهد قال ان فيه ابو بكر البجلي ربح
 لا بصلة الشا في خليفة ولا يجب على الناس ان يعملوا بما امر الخليفة قال لان الخليفة لو اراد ان يقيم
 غير مقام نفسه في حيوته وينزل هو لا يكون له ذلك فكذا ان بعد موته وغيره المشايخ
 ربح قال يجوز له ان ينقل الخلافة الى غيره في حيوته وبعد موته وهو الوصي له ان يوصي الى غيره
 بعد موته ولو اقام غيره مقام نفسه في حيوته واعتزل هو لا يصح رجل حلف ان لا يوصي وصيه
 في مرضه الذي مات فيه واشترى اسائه في هذه الحالة حتى عنق عليه لا يكون حلفنا ولو
 شيئا الورثة في مرضه او وصي له شيء وامر بمصلح قال لا يمنع الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 كلاهما ما طلاق ما ان احارقه الورثة ما فعل وقالوا انما امره الميت بمصرف الا اذا والى
 الوصية لهما ما مور الى الهمة ولو قال الورثة امرنا ما فعله المستحقة الاحارة في الهمة
 والوصية جميعا مريض اوصى بوصا ما تم يرى من مرضه ذلك وعاش سنين ثم مرض
 فوصا به بانه ان لم يقل ان لا يوصي به هذا او قال ان لم امر اوصي به هذا فقد اوصى بذلك
 او قال بالعارسة اكرما اري سماري ملك يد وقال الدار ، اماري مريم فيمنع اذا امرني
 بطلب وصيته ولو اوصى بوصية ثم حزن قال محمد ربح ان اطى الخون حتى بلغ ستة اشهر
 وان افان قتل ذلك فايضاوة ووصية مائة . وقت محمد ربح المحرم المطوى سنة اسف
 وعن ابي يوسف ربح انه قد المطوى شهر وهو مول محمد ربح اولاته قد نسيه رجل اوصى بوصية
 ثم اخذ الوساوس وصار معوها فلذلك زمانا تم مات بعد ذلك قال محمد ربح وصيته باطل
 مريض لا يعد ربح الكلام لصعده الا انه عاقل فاشا ربحه وصية قال محمد ربح ما قل ربح جاز
 وصيته باشارته واصحابا ربح لم يجوزوا وقال الساطع ربح ذكره الكسانيات رجل اصابه
 الفالج ففصب لسانه وعجز عن الكلام بمصر فاشا ربحه وكتب وطال ذلك وتقادم العهد فان
 حكم الاخرس . وقال الساطع ربح لو ادب قوله طال ذلك اي صحت السنة بذلك وذكر الساطع ربح

ابن البرقي الذي به السبل تصرفاته من الهبة ونحوها تصرفات المريض ما لم يتطاول الحال وسه
بحا بن ارج تطاول السبل بالسنة فاذا تصرف بعد سنة فهو كالصحيح يجوز تصرفاته وعن
عسن بن زياد رجع رجل دفع الى اخر الف وقال هذه الالف لفلان فاذا مات انا فادفعها اليه فمات
بذاتها المأمورة به الى فلان كالمورو لو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه فمات الأمر فان المور
لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رجع مريض دفع الى رجل دراهم قال ادفعها الى اخي او قال
الاخي ثم مات وعليه الميت ديون قال ان قل ادفعها الى اخي او قال ادفعها الى ابني ولم يرد على هذا
فان المأمور به مع الالف الى غرض الميت وعن نصير رجع رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه
الغياص الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية
مريض باع من ولده شيئا فاقربا ستيغاء الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع ان كان
الغالب من حال المريض المرض ولزوم الفرائض وكان قيامه على تكلف ومستقة بسبب المرض لا يجوز
بيعه في قول بصيغة رجع رجل او صد بوصايا وانفذ واصاياه بالدراهم الزيفة الردية اختلف
المتأخ في قول الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجع ان كانت الوصية لقوم باعينهم كروا
بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير اعيانهم حان ذلك في قول بصيغة
وابي يوسف رجع ولا يجوز في قول محمد رجع ويؤتي الفضل للفقراء في قول محمد رجع واصل هذا
رجل له مائتا درهم جبار وحال عليها الحول ووجبت الزكاة فادى خمسة زبونا جاز عند
رجل او صد بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصاياه بما هو الغالب في البياعات مريض او صد
بالف مكسرة ودرهمه صحاح فانه يشتري بدرهمه الصحاح شيئا ثم يبيع ذلك الشيء بالدراهم
المكسرة ينفذ وصيته مريض قالوا له ان لا يقطع فقال قد اوصيت بان يخرج من ثلث مالي الى الفقراء
فبتصدق بالف على المساكين ولم يوصح مات فاذا قلت ماله الفان قال الشيخ الامام ابو القاسم
لا يتصدق الا بالف ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي كله موزعه عليه قال يصدق بجميع الثلث

على الفقراء. وعن الحسن بن زياد ربح مريض قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف درهم فلان
 الثلث اكثر قال الحسن ربح له الثلث مائة ما بلغ. وكذا لو قال اوصيت بنصيب من هذا الدرهم
 وهو الثلث فاد اصدقه النصف قال هو له ان ربح النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت
 بالف درهم وهو عشرون الى امرئ له الا الف كان العشر اقل واكثر. ولو قال اوصيت بجميع ما في
 هذا الكيس لفلان وهو الف درهم فاذا فيه الف درهم كان له مائة الكيس ان كان يخرج من
 ماله وكذا لو وجد في الكيس دينار او غير من الجواهر وغير ذلك. ولو قال اوصيت لفلان بالف
 درهم وهو جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم. ولو قال اوصيت لفلان ما في هذا الكيس
 بالف درهم وهو نصف ما في هذا الكيس فاذا في الكيس ثلثة الاف درهم كان له الا الف وان كان في
 الكيس الف كان له وان لم يكن في الكيس الا خمسمائة كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس
 او حواشي سبعة الف والالفين او سبعة مائة اس قولك خمسة وانبى يوسف ربح سبعة اذ يعطى
 المولى بمقدار الف درهم من ماله لا ربح مما يجوز الاستثناء من غير الجفيس ولو قال
 جميع ما في هذا الكيس وهو كروط عام فمده وابنه اكثر من كروط وحده كروطة وكثيرا
 ذلك للمولى له بعد ان يخرج ذلك من ثلث ماله ربح له رجل كيسا فيه درهم
 ما في هذا الكيس لك وهو الف درهم ودفعه اليه فاذا في الكيس اكثر من ذلك او كان فيه
 كان الكيس وما فيه للمو هو بل مريض قال اخرجوا من مالي عشرون العاظم قال ما عطوا فلان
 كذا ولاننا كذا حتى بلغ ذلك احد عشر العاظم قال والباقي للفقراء ثم مات فاذا ثلث ماله
 الاف قال الفقيه ابو بكر البخاري ربح ينعن وصية لكل واحد منهم على تسعة اجزاء من عشرين
 ويبطل من وصية كل واحد منهم احد عشر جزءا او قوله وما بقى للفقراء كانه يسع لهم تسعة
 الاف لهم ولا لانه ذكر في الاصل جملة المال فيصير الباقي ما قلنا بخلاف ما لو قال اعطوا
 من ثلث مالي لفلان كذا الى ان قال والباقي للفقراء والمسئلة بماله فان ههنا لا شيء للفقراء

ويعطى اصحاب الوصايا كل واحد منهم تسعة اجزاء من احد عشر جزءا من وصيته ويبطل سهمهم
 صلا اوصى بان يباع داره ويشترى بثمنها عشرة اقدار حنطة والفض من خبز وقد اوصى بوصية
 اخرى فبيعت داره فلم يبلغ ثمنها ما يشترى به هذا المقدار من الحنطة والخبز وله مال ^{مال} سو ذلك
 ابو القاسم رح ان تسع ثلث ماله لذلك وغيرها من الوصايا يكمل من ثلثه وصار كانه اوصى
 بعشر اقدار حنطة والخبز وقال اجعلوا ثمن ذلك من مالي كذا فجعلوا من غيرهم ولم يضرهم لان يكون
 في ذلك المال دليل بان يكون سائر امواله خيثة ويعرف طائفة من ماله بالطيب ويحصر ذلك
 المال بوصاياه رجل اوصى بوصايا فبلغ ورثته ان اباهم اوصى بوصاياه ولا يعلمون ما اوصى به
 فقالوا قد اخرجنا ما اوصى به ذكره المنتقى انما يصح اجازتهم وانما يصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم
 رجلا اوصى للمساكين بنزل كرمه ثلث سنين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين شيئا قال فيصرح
 ببطل وصيته وقال محمد بن سلمة رح لا يبطل وتوقف ذاك الكرم ان خرج الكرم من ثلث ماله ^{بتصدق}
 بنزل الكرم ثلث سنين وقال الفقيه ابو الليث رح قول محمد بن سلمة رح يوافق قول اصحابنا رح
 فانهم قالوا فبين اوصى بخدمة عبده سنة لفلان وفلان غائب فان العبد يخدمه سنة بعد رجوعه
 ولو اوصى لفلان بخدمة عبده هذه السنة فقدم فلان بعد السنة بطلت وصيته وكذا الغلة وتزل
 الكرم رجلا اوصى بغلة كرم لاسنان قال الفقيه ابو بكر رح يدخل في هذه الوصية القوائم والاوراق والفا
 والحطب فانه لو دفع الكرم حاملا يكون كل هذه الاشياء بينهما كالشر ولو اوصى بغلة دار لاسنان
 قال ابو القاسم رح يوافق الدار ويدفع اليه غلتها فان اراد الموصي بالغلة ان يسكنها بنفسه فلا ابو بكر
 الاسكاف رح يجوز له ذلك وقال ابو بكر بن ابي سعيد وابو القاسم رح ليس له ذلك قال ابو بكر بن ابي
 رح لانا لو اطلقناه السكينة ربما يظهر دين على الميت فلا يمكن ان يصرف الى الدين شيئا وغلة الغلة يمكن
 وقال ابو بكر الاسكاف رح الدين موهوم وليس بمعلوم فلا يعتبر الموهوم قال لا يبرأ منه فينفذ وصاياه
 وان كان يتوهم ظهور الدين وتوهم الدين لا يمنع تنفيذ الوصايا فكذا هذا رجلا اوصى لرجل مال اوصى

هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون في الاستحسان يجوز ويكون للبقر
 منهم قياسا على البتاي قال والمثبة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك
 ، ومن غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي قال للعلامة ابو الليث راج اذا كانوا لا يحصون
 كاتب الوصية باطلة بخلاف البتاي لان لفظه التيميم يبيح الحاجة وهذا اللفظ لا يدل على
 الحاجة رجل او وجه لاهل العلم ببلح فالوايد في هذه الوصية اهل العقه واهل الحديث ولا بد
 فيه من متعلم الحكمة مثل كلام سفيان وغيره لان ههنا وبسموه المنسقة لاطلة العلم رجل او وجه
 بتلت ماله بغيره قال بعضهم لم نكانوا يحصون بعضهم على اغنيائهم وفعراهم وكذا الوفا لاهل
 كذا ولو اوصى بان يخرجوا تلت ماله لمحاوري مكة قال الشيخ الامام ابو نصر راج الوصية جائزة
 ما كانوا لا يحصون تصرف لاهل الحاجة منهم وان كانوا يحصون قضت على رؤسهم واحد الاحصاء
 عن ابي يوسف راج ان كانوا لا يحصون الانكساب وحسابهم لا يحصون وقال سريج ليس
 لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصون المحصر حتى يولد فيهم معلوما ويموت منهم احدا منهم
 لا يحصون وقال محمد راج اذا كانوا اكثر من مائة منهم لا يحصون وقال بعضهم هو موصي الى رأى
 القاضي وعليه الفتوى والايضا ما قال محمد راج رجل اوصى ثلث ماله لفلان ولبيته عثم قال
 تكون لفلان ولا شيء لبيته عثم لانه صار كانه قال لفلان ولو اوصى بالاحصون والوصية
 باطلة ولو قال ثلث ماله لفلان ولول من المسلمين نصف الثلث لفلان لا غير وكذا الوفا لاهل
 ماله لفلان ولعشر من المسلمين مجز من احد عشر جزءا يكون لفلان ولا شيء للمسلمين ولو اوصى
 لرجل بشيء مسمى فقال لو اريت هذا الشيء لبيته قال ابو القاسم راج القول قول لو اريت فيما كان
 في يدك اذا لم يكن ذلك الشيء معروفا بالميت وعلى الموصي له البينة رجل قال برة وفي لا شتر وصية
 لفلان فهذا على ما يملك لا على ما يستفيد وكذا في قوله عبد الاعرج والسند والحبش لفلان
 ولو قال عبيد لفلان او براديين لفلان ولم يصف الشيء ولم ينسبهم يدخل فيما كان له في ذلك
 وما يستفيد

قبل الموت. رجل قال هذه النقرة لخلان قال ابو نصر رح ليس الوارث ان يسلطوه قبيحها ولو قال
 للمساكين حازلهم ان قصد قوا بغنمها وبه احد الفقيه ابو الليث رح لان الموصيه اذا كان معلوما
 بشرط الصحة الوصيه قبول الموصيه له واذا قبل الوصيه فقد ملكها فليس لهم ان يجمعوا اما في الصحة
 معصومهم هو الغريب وبيع العيمة صدقة وقربة كدفع العين. رجل اوصى بان يدفن كتبه
 مقاتل رح لا يجوز ان يدفن كتبه الا ان يكون شيئا لا ينفك احد منها شيئا او فيها فساد فينبغي
 ما كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغفر عنها صاحبها ويجب ان لا يقرأها الا احب الدنيا
 ان يحرق ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يحرقها او يلقيها في الماء الجاري الكثير فان دفنها في الارض
 الطاهرة لا بناء فيها كان ذلك حسا ولا احب بحرقها بالنار لم يحرق ما كان فيها من اسم الله تعالى
 والاندباء والملاحكة. وعن بعض اهل الفضل رح اوصى بان يباع من كتبه ما كان خارجا عن العلم
 ويوقف كتب العلم ففتش كتبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا الى اب القاسم الصغار ان كتب
 هل يكون من العلم حتى توقف مع كتب العلم فاحاب ان كتب الكلام تباع لانه خارج عن العلم. رجل
 اوصى بان يصدق وعه مالف درهم بمصد وعه بالخطه او على العكس قال من مقاتل رح محذور ذلك
 وقال الفقيه ابو الليث رح معناه انه اوصى بان يصدق وعه مالف درهم خطه لكن سقط ذلك
 عن السؤال فغلب له ان كانت الخطه موجه فاعطى قيمة الخطه درهم قال ارحم ان يجوز
 وان اوصى بالدرهم فاعطى خطه ليربح. قال العمه ابو الليث رح وقد قيل بانه يجوز وبه ناخذ
 وعن خلف رح رجل اوصى بان يتصدق بهذا الثوب قال ان شاؤ اصدق فوا بعينه وان شاؤ اباغوا
 ثمنه وان شاؤ اعطوه قيمة الثوب وامسكوا الثوب. قال محمد بن سلمة رح بل يصدق به ثوبا
 وكذا الخطه وبعضهم اخذوا بقول خلف رح. ولو ثبت روقا لله على ان يصدق بهذا الثوب جاز
 بقيمته. ولو اوصى بان يباع هذا العبد فيصدق بثمنه على الساكنين جاز لهم ان يصدقوا ثوبا
 جعل ثلث حصيه يتيم راجعه كن فاعطاه ثمن الكرياس قال ابو القاسم رح هذه الكلمة تقع على الخط

رجل اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم فتصدق ببقمتها دنانير روى ابن سماعة عن محمد بن ابي
 لايجوز ولو قال تصدق بهذا الثوب قال له ان يبيعه ويتصدق ببيعه وليس له ان يملك الثوب
 ويتصدق ببقمته. ولو قال اشتر عشرين ثوباً وتصدق بها فاشترى الوصي عشرة ثواب لله
 ويتصدق ببقمتها. وعن محمد بن ابي اوصى بصدقة الف درهم ببيعها فتصدق الوصي مكانها
 من مال ليت جاز. وان هلك الاول قبل ان يتصدق الوصي يضمن للورثة مثلاً وعنه ابي
 بالف درهم ببيعها يتصدق عنه فهلك الالف بطلت الوصية. رجل اوصى بان يتصدق بشيء
 من ماله على فقراء الجاهل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الامام بن سيرين يجوز ذلك
 لما روى عن ابي يوسف رجلاً اوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم
 من الفقراء. قال زفر بن لايجوز. وعن ابي يوسف رجلاً اوصى بان يتصدق على مساكين مكة او على
 الرعي فتصدق على غير هذا الضنف ان كان الامر جازاً. ولو قال لله على ان اتصدق على جنين
 على غيرهم لو فعل ذلك بنفسه جاز. ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور روى الحسن
 بن ابي اوصى الرجل مساكين الكوفة فتصرف الى غير مساكين الكوفة يضمن ولم يفصل بين حيوة الامن
 وفاته. وروى ابن سماعة عن محمد بن رجلاً قال لله على ان اتصدق بهذا المال على الفقراء او على
 كذا له ان يعطى غيره. وعن ابي يوسف رجلاً في النوادر اوصى وقال تصدق على المريض من الفقراء
 على الاصحاء لو قال تصدق على النساء فتصدق على الايتام او قال على الشيوخ فتصدق على الشباب ضمن
 الوصي في جميع ذلك. ولو قال تصدق بهذه العشرة الدراهم على عشرة مساكين فتصدق على مساكين
 واحد فمئة واحدة جاز. ولو قال تصدق بها على مساكين واحداً على عشرة مساكين جاز وعن ابي ابيهم
 بن يوسف رجلاً اوصى لفقراء اهل بلخ فالفضل ان لا يجاوز بلخ. ولو اعطى فقراء كوتة خرج بها
 وكذا لو قال في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز. رجل اوصى بان يفرق ثلثمائة فقير خطبة بعد وفا
 على الفقراء ففرق الوصي مائة فقير خطبة في حيوة الموصي قال ابو نعيم الموصي ما فرق في حيوة الموصي
 وبقية

بعد وفاة باء الحكم حتى يخرج عن الضمان. وإن فرق بعد وفاته ميراثا لا يخرج عن الضمان قيله
 فان فرق باء الورثة بعد وفاته قال ان كان بينهم صغير لا يجوز امرهم وان لم يكن جاز امرهم فاذا
 فرق يخرج عن الضمان. قال رضي ونيحان ببيع امر الكبار في حصتهم ولا يجوز في حصة الصغار
 رجل امر رجلا بان يتصدق بشيء من ماله ودفع اليه مصدق المأمور على ان يعطيه الجاهل بما كان
 ما اذا باع الوكيل بالبيع من لا ضل فيها دهم له لان في البيع منهم ولا تهمه في الصدقة رجل اوصى
 بان يشتري بهذه الالف ضيعة في موضع كذا وتوقف على المساكين فلم يوجد هناك ضيعة
 تشتري هل يجوز للوصي ان يشتري ضيعة في موضع اخر قال ابو بصير ليس للوصي ان يصرف ذلك
 الى امره المساجد فان لم يجد الضيعة في ذلك الموضع يشتري ضيعة في ارضها الموصع التي سمى ويحمله
 على ما سمى. فان اتلف الوصية هذه الالف بعزم الوصية مثلها يشتريها بالصبيحة الوصية اذا اشترى
 خرا او خطبة ليتصدق بها على الفقراء فاحر جال المحر او الخطبة على من يكون قال ابو بصير ان لم
 الميت لذلك شيئا يستعين الوصية من حمل ذلك بغير حرم يدفع ذلك اليه على وجه الصدقة
 امر الميت بان يجعل ذلك الى المساجد ما لا يخرج من مال الميت ولو امر الوصية بان تشتري اربعين قير
 خطبة مائة دينار فيتصدق بها على المساكين فحصب الخطبة مائة ووجد مائة سنون فعز قال
 ابو بكر ربح مجوزا ان تشتري بالعاصل خطبة ابصر ونصفها وحرار برر العاصل على الورثة
 قال هكذا رأت عن ابي يوسف رحمه الله رجل اوصى بان يعطى ثلث ماله للمساكين وهو
 ووطنه في بلدة اخرى قالوا يعطى ثلث ماله للمساكين بلدة ووطنه فان اعطى مساكين البلدة الى هوها
 جاز ايضا رجل اوصى بان يطعم عن كفارة بمائة عشرة مساكين فعزاهم الوصية ما قال محمد بن يعقوب بن
 ولا ضمان على الوصية رجل اوصى بان يتصدق بثلث ماله فحصب رجل للمال من الوصية واستهلكه
 فاراد الوصية ان يجعل المال صدقة على الغاصب والغاصب معسر قال ابو العباس ربح مجوز ذلك
 رجل اوصى بثلث ماله او بالمدرهم للفقراء وكان في حيوة رجل غني ثم افقر بعد موت الوصية ذكرنا

صح انه يحرز ذلك. ولو اوصيه بثلث ماله او بالف درهم لفقراء هذه السكة والمسئلة بماله
 لا يجوز ان يعطى لهم. رجل اوصى وقال اعطوا من مالي بعد مائة مساكين سكة كذا ظلمات الموصي ^{بالمال}
 لا اهل السكة فقالوا لا يزيد وليس لنا حجة قال ابو القاسم رح يرد المال الى الورثة. ولو لم يدفع ^{المال}
 الى الورثة خذني على ذلك سنة مثلاً لم يطلب المساكين قال ابو القاسم رح يدفع المال الى الورثة
 لان المساكين لما ردوا بطلت الوصية وصارت ميراثاً. رجل دفع المال الى الموصي وأمر بان يتصدق ^{بثلث}
 ماله فوضعه في بيته لا يجوز. ولو دفع الوصية المال الى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القبح ^{جائز}
 وان لم يعقل لا يجوز. عامل السلطان اذا اوصى ان يعطى للفقراء كذا وكذا من ماله قال ابو القاسم رح
 ان علم انه مال غيره لا يحمل اخذه. وان علم انه مختلط بماله جائز اخذه. وان لم يعلم جائز ايضا حتى يتبين انه ^{ماله}
 غيره. وقال الفقيه ابو الليث رح ان كان مختلط لا يجوز في قول ابو يوسف ومحمد رح لانه على ملك صاحبه
 ولا وجه الا الرد على صاحبه. وفي قول يحيى بن عمار رح يملك بالخطا ويجوز اخذه اذا كان في بقية مال الميت
 وفاء بمقدار ما يرخص خصماؤه وعن محمد رح رجل اصاب متاعا حراما ووصى بان يتصدق به عرضا
 المتاع قال ان عرف صاحب المتاع يرد عليه. وان لم يعرف يتصدق به فان كذب الورثة فهو ثم
 في هذه الاقوال يتصدق من ذلك بمقتل الثلث. فريض قال هذا المال لقطعة وكذب الورثة ذكر
 في الاقوال من الاصل ان على قول محمد رح لا يصدق ولا يتصدق. وقال ابو يوسف يتصدق من ^{الثلث}
 وعن محمد رح ان النايحة والمغينة اذا اخذت الاجرة على الشرط ترد على اربابها ولا يتصدق بها اهل
 اوصيه بثلث ماله للفقراء ولقربائه قال نصير رح يكون الوصية بين الفقراء والقرباء نصفين
 وقال محمد بن سلمة رح ان كانت القرباء يجمعون فالثلث بين الفقراء والقرباء لكل واحد من القرباء ^{ثلث}
 سهم وللفقراء سهم واحد. وان كانوا لا يجمعون فالثلث بينهم نصفان. والمشايخ رح اخذوا بهذا
 القول. رجل اوصى لذوي قرابته من الكفار قال محمد بن مقاتل رح لا بأس به. رجل اوصى بان ^{يعطى}
 مائة درهم للفقراء ومائة للقرباء وان يطعم الفقراء لما نزل من الصلوات فأتى عليه صلوات

اشهرت لك ، ما لا يبلغ جميع وصاياه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح بقسمه :
 للفقراء ، وعليه مائة للاقرباء عو على قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة ممنون من الحمد .
 الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادي الطعام ويجعل النقصان في
 الفقراء . امرأة قالت في وصيتها خويشان رايا دكارها بدهيد از مال من قالوا يصرو
 لا قريب لها الا يرت منها . والتقدير في ذلك لم حاطبه في الكلام ويعطى من مالها و
 عليه اسم التذكرة لانهما اذا لم تبين القدم فوضت التقدير الى رأى المحاطب . رجل
 فقال ان لرجل علي الف درهم قال شدد رح يدفع كل المال الى الورثة ولا يوقف فيه .
 وقال الحمد علي الف درهم دين ولا يعرف محمد يوقف مقدار الدين رحامات وعليه .
 ماله او اكثر فادى رجل على الميت دينا وعمر عن اقامة البينة قال ابو نصر رح ليس له .
 اصحاب الديون او الورثة ان كان له بينة يقيمها على الوصية وان لم يكن للميت وصية
 وصيا فان كان في مال الميت فضل على الديون كان له ان يستخلف الوارث . رحاه
 وعليه دين فاراد الورثة ان يقصوا ديونه لبيع الصاع لهم قال ابو نصر رح ان انق
 وجعلوا بقضاء الدين وتعيين الوصايا من موالهم كان لهم ذلك ولو اختلفوا فطلو
 الوصايا ويقضي الديون من مال الميت ويبيع ما يحتاج اليه من مال الميت ولا ينفق
 مريض اقران لفلان علي كذا و لفلان علي كذا ثم قال وان جاء احد وادى علي مائة درهم
 فاعطوه ما ادعى ثم قال ان لم يقبل فاعطوه ما ادعى برأى فلان لرجل معلوم قال ابو
 باعطائه هذا فاسدة ولا يعطى الا ببينة . صحيح قال ما ادعى فلان بن فلان في الما
 فهو صادق ومات قال ابو القاسم رح ان لم يكن سبب من فلان دعوى في شيء عمله
 بهذا القول شيء . وان سبق منه دعوى في شيء معلوم فالذي ادعى ثابت له
 رح ذكر في الكتاب مريض قال لفلان علي حتى وصدقوه فانه يصدقني الى التلث . ولو قال .

لا رواية فيه عن اصحابنا راجح وينبغي ان يكون المحوَاب كما قال ابو القاسم راجح ^{رجل مات وترك}
 ورثه خصفا والوكبا وايصح للكبا وان ياكلوا من التركة. قال نصير راجح سالت بشرب الخمر ^{عند}
 هذا قال نعم قال نصير قلت لبشر فان كان على الميت دين الف درهم وترك مالا يصح للوارث ^{كل}
 وبطل الجارية اذا كان في غيره وفاء بالدين قال نعم قلت عن هذا قال ما رايت احدا امتنع عن ^{ذلك}
 رجل مات وعليه دين راجح بوصايا و غاب الوجه فباع بعض المورثة بعض تركته وقضى دينه ^{وانفذ}
 وصاياه قال ابو نصر راجح البيع فاسد الا ان يبيع باجر القاضي رجل قال ابرأت جميع غنياء ^{سهم}
 ولم يولد احد منهم بقله قال ابو القاسم راجح روى ابن مقاتل ان اصحابنا راجح انهم لا يبرؤن رجله دين على ^{رجل}
 فقال لمدينة اذا مت فانت برفق من ذلك الدين قال ابو القاسم راجح يجوز ويكون وصية من ^{لب}
 المطلوب ولو قال ان مت لا يبرأ لان هذه محالة فلا يصح ^{عليك} كما لو قال ان دخلت الدار فانت بدي ^{مسمائي}
 رجل مات وتركه وارثا وعليه دين يحيط بتركته قال الفقيه ابو بكر راجح الوارث لا يصير خصما للفرع ^{لانه}
 لا يرث. وقال علي بن احمد راجح الوارث يصير خصما ويقوم مقام الميت في الخصومة ^{رست} وانه ناخذ رجل مات ^{الورثة}
 وعليه دين مستقر وللميت على رجل مال فطلت ورثته ذلك من المديون وهو يعلم بدين الميت فصلح ^{الورثة}
 عماله او عماله في يده على مال قال بعض مشايخنا راجح بعزم الوارث لغرماء الميت لان الدين المستقر يبيع ^{الورثة}
 ثبوت الملك للوارث فلا يصح صلح الوارث. قيل اذا لم يثبت الملك للوارث فليمن يد صاحب الدين ^{الدين}
 وعلى من يقيم البينة قال لم فيه ابو الليث راجح على ذي اليد بحضرة الوارث. والصحيح ان الوارث ^{لا ولا الصفا}
 يكون خصما لمن يدعى على الميت وان لم يملك شيئا رجلا مات وتركه اولاد صفا فجعل القاضي رجل وصيا ^{لا ولا الصفا}
 فادعى رجل على الميت دينه وديعه فادعت المرأة مهرها قال ابو القاسم راجح ليس هذا المهر ان يودي ^{الدي}
 شيئا من الدين والوديعة ما لم يثبت ذلك بالبينة. ولما المهر فان ادعت المرأة مستدان مهرها بدين ^{الدي}
 اذ كان النكاح ظاهرا معروفا ويكون النكاح شاهدا لها مثل الفقيه ابو الليث راجح اذ كان المهر ^{الفدية}
 بني بها فانه ينع منها مقدار ما لم يثبت العادة بتجهيلها ويكون القول قول الورثة في تجهيل ذلك

أقول قول المرأة فيما زاد على المهر المجهل إلى تمام مهر مثلها. وتكلمت وأوصيت لأمها مائة وترك
 شيئا والمرأة مهر على الزوج قال أبو نصر رجع ان كان زوجها ترك من الصامت مثل مهرها فلها
 ان تأخذ من الصامت ولو لم يترك صامتا كان لها ان تبني ما كان اصلح للبيع وتستوفيه مهرها
 من الثمن فان كان في يد المرأة الف درهم فاخذته بمهرها قالوا كان لها ان تأخذ ذلك الدار
 بغير رضا الورثة وبغير علمهم فان لم يخلع بعد ذلك بالله ما غداها من ترك الزوج شيئا
 من الدار لم قالوا كان لها ان تخلع ولا تأثم اذا خلعت لانها لم تات الدار بمهرها صارت الدار لهم ملكا
 فصـــــــــــــــــل فيما يكون رجوعا عن الوصية وما لا يكون

رجل اوصى لرجل ثلث ماله او شئ من ماله ثم قال كل شئ اوصيت به لفلان فهو باطل يكون
 رجوعا. ولو قال هي حرام او راوا لا يكون رجوعا. ولو قال كل وصية اوصيت بها لفلان
 فهو لفلان آخر يكون رجوعا. ولو قال اوصيت بهذه الف لفلان وفلان وفلان منها
 الف كان رجوعا عن الوصية ونقض وصية الآخر. ولو اوصى بنوب رجل ثم قطعه وخاطه
 كان رجوعا. ولو اوصى بنصف او كثر او محجوج فخر له الموصي كان رجوعا عن الوصية وكذا
 او اوصى بغيرها. ^{٥٠} رجوعا عن الوصية. وكذا لو اوصى بمجدد ثم منع منه سبعا اوصى
 كان رجوعا. وكذا لو اوصى بنصفه ثم صنعها خائفا او اوصى بسويق فله من زيت او اوصى
 بارض لابناء فيها فبني فيها بقاء او اوصى بعطش فحتم به نوبا او اوصى ببطانة ففعلها
 فلهارة او اوصى بظهاره ففعلها ببطانة او اوصى بغيص فنقضه وخاطه بقاء او اوصى
 فنقضه ولم يحيطه شيئا آخر او اوصى بعبد لفلان ثم قال العبد الذي اوصيت به لفلان
 هو لفلان آخر كان رجوعا. وكذا لو اوصى بسبيل لفلان ثم اعفاه او دبره او كاتمه او باعه
 او اخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو اعد الى ملكه لا يكون وصية. ^{٥١} ولو قل العبد
 الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت به لفلان آخر يكون بينهما نصفان. وكذا لو قال قد

بنصفه لفلان يكون العبد بينهما. ولو آوصيه بثلثه لفلان ثم قال الثلث الذي آوصيه بثلثه لفلان قد آوصيت بنصفه لفلان آخر أو قال فقل آوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعاً عن الاول ويكون الثالث منها ما نصحه من ولو قال الثلث الذي آوصيت به لفلان وقد آوصيت بنصفه لفلان آخر كما للأخزلي الثلث ولو آوصيه بشيء لرجل ثم قال ما آوصيت به لفلان فقد آوصيت بنصفه لفلان آخر يصبر بينهما فيكون رجوعاً من نصفه ولو آوصيه بشيء ثم جحد الوصية وقال له آوص لفلان بشيء يكون رجوعاً وقال محمد رج لا يكون رجوعاً ونكر في الجامع اذا آوصيه بوصية ثم قال اشهد واليه لم آوصي شيء لا يكون رجوعاً. وآوصيه لانسان محارية ثم استولد لها يكون رجوعاً. وكذلك آوصيه بخنطة ونحوها آوصيه بندق فنجع يكون رجوعاً. ولو قيل لرجل آوصيت بعبد لفلان لفلان فقال لا بل آوصيت له بآبنة فلانه يكون رجوعاً عن الوصية بالعبد. ولو آوصيه بمؤب فضله او بدار فخصه او آوصيه بها لا يكون رجوعاً وان طينها يكون رجوعاً اذا كان كثيراً ولو آوصيه بشيء ثم رهنه يكون رجوعاً ولو اجرها وكانت جارية فوطئها لا يكون رجوعاً. ولو آوصيه لرجل ببيت ثم ينزل انك تبرأ فآخر الوصية فقال قد اخرتها لا يكون رجوعاً. ولو قيل له اتركها فقال تركتها كان رجوعاً فان صاحب الدين لو قال لمد يونه تركت لك دينك كان ابراء. ولو قال اخرت عنك لا يكون ابراء. ولو قال لامرأته تركت طلاقك ينوي به الطلاق فان طلاقاً. ولو قال اخرت طلاقك لم يكن طلاقاً ولو آوصيه بارض ثم زرع فيها رطب لا يكون رجوعاً فان غرس اكرم والشجر كان رجوعاً. ولو آوصيه لرجل ثم قال كل وصية آوصيت بها لفلان فهي له لان وارثه كان رجوعاً وبصير للوارث ان اجاز بقية الورثة جاز وان لم يجز وان ابطال وقيل الجمع في الوصية على اربعة اوجه متتبعاً ما يكون رجوعاً بالقول والفعل جميعاً نحو ان يوصي لرجل ببيت ثم قال ربه كان رجوعاً كذلك لو آوصيه ببيت ثم اخبره عن ملكه بعبه من الماله بعه بطلت الوصية ثم قال

بعد ذلك في حيوة لا يكون وصيه . ومنها ما يكون رجوعا بالقول لا بالفعْل نحو ان يكون
 قبلت ماله ثم قال رجعت يصح رجوعه ولا يكون رجوعا بعبرتك ومنها ما يكون رجوعا
 بالفعل لا بالقول نحو ان يقول لعبد ان مت من مرضي هذا فانت ح مومد بر مقدر لوقال حب
 عن ذنك لا يصح ولو باع العبد جاز بجه وبيطل الوصية ومنها ما لا يكون رجوعا لا
 بالقول ولا بالفعل نحو ان يدبر عبدا يدبر مطلقا لا يمكنه ان يرجعه لا قولا ولا فعلا
 باد _____ الوصية

لا ينبغي للرجل ان يقل الوصية لانها امر على المحط لما روي عن ابي يوسف رج له قال
 الدحول في الوصية اول مرة غلط والثانية خيانة عن غيره والثالثة سرقة . وعن بعض
 العلماء لو كان الوصية عرس الخطاب رض لا يجوز عن الصمان . وعن السامعي رج لا يدل
 في الوصية الا حق اولص

فصل فيما يكون قبولا للوصية

رجل قال لغيره انت وكيل بعد موته يكون وصيا . ولو قال انت وصي في حيوة يكون
 وكلا لان التوكيل والايضاء اقامه الغير مقام نفسه في التصرف الا ان الاثام له
 بعد الموت ايضاء وفي الحيوة توكيل فينعقد احدهما بعبارة الآخر ولا يتم الايضاء
 الا بالقبول كما لا يتم التوكيل الا بالقبول . رجل اوصى لرجل في وجهه فقال الموصي الله
 صح رده . ولا يكون وصيا . فان قال الموصي للموصي اليه ما كان ظني ان لا يقبل .
 فقال الموصي اليه بعد ذلك قبلت كان جائزا . ولو اوصى لرجل فقال لا اقبل فسكت
 الموصي ومات فقال الموصي اليه قبلت لا يصح قبوله . ولو ان الموصي سكت ولم يقبل في وجهه
 لا اقبل ثم قال في غيبته في حيوة الموصي او بعد موته بحضور الجماعة . فقبلت كان قبوله
 جائزا فيكون وصيا سواء كان ذلك بحضور القاضي او غير حضرته . ولو ان القاضي مبرقا

أخرجه ثم قال قبل لا يصح قبوله. ولو قال في غيبة الموصي لا قبل وصيته. وبمقتضى ذلك
رسولا أو كتابا إلا الموصي فليخبر الموصي ثم قال لا قبل لا يصح قبله. ولو قبل في حياة الموصي ثم قال
بعد موته لا قبل لزمته الوصية. ولو مكنت في حياة الموصي ذوات الموصي كان له الخيار
أن شاء قبل وإن شاء لم يقبل. ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الموصي قال
الموصي شاهد وأنشد أسرجته عن الوصية ذكر الحسن عن أبي بصير عن رجل أنه قال لا يصح أخراجه
وبمقتضى ذلك لو أن المؤمل أخرج الوكيل عن الوكالة في حال غيبته لا يصح أخراجه في قول أبي بصير
ومحمد بن. وقال أبو يوسف رج يصح أخراجه. ولو أن الوصي رد الوصية ثم قال غيبة
فرد به باطلا عندنا. وهو نظير ما لو أوصى بثلث ماله لرجل فقال الموصي له في عيبة أو مائة
من حيوانه لا قبل وصيته ثم قبل بعد موت الموصي صح قبله عندنا. وكذا لو رد الوصية
بعد موت الموصي فقال لا قبل ثم قال قبلت صح قبله. ولو أن رجلا أوصى رجلا بثلث
الموصي بذلك فباع شيئا بعد موت الموصي من تركه الموصي به أزيجه ويلزمه الوصية قبل
أوصى له رجل وقال له أعمل برأى فلان فهو على وجهين أحدهما أن يقول أعمل برأى فلان
والثاني أن يقول لا أعمل إلا برأى فلان. واختلف لمشاخ فيه. قال بعضهم في الوجهين الوجه
هو المخاطب. وقال بعضهم في الوجهين جميعا كلاهما وصيانا كانه أوصى إليهما. وقال بعضهم
في قوله أعمل برأى فلان الوصي هو المخاطب وفي قوله لا أعمل إلا برأى فلان هما وصيانا واختار
أبي بصير أن الوصي هو الغول فقال وهذا أشبه بقول أصحابنا رج فاتهم قالوا إذا وكل
الرجل غيره بالبيع وقارنه بعه بيهود فداعه بغير يهود حان. ولو قال له لا تبع إلا بشهوة
أو لا تبيع إلا بغير فلان فباع بغير يهود وبغير محضر فلان لا يجوز هذا. كذا لو أوصى ^{رجل} إلى
وأن له أعمل بغير علم فلا كان له أن يعمل بغير علمه. ولو قال لا أعمل إلا بعلم فلان لا يجوز له أن يعمل
بغير علم فلان والمتفق على هذا القول. وجعل أوصى إلى رجل وجعل غيره مشرا عليه ذكرنا

سفرهما وميلان كانه قال عمنين فلاحقهما بالانفرد احد الوصيين وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن المصلح يكون الوصي اول ما ساء المال ولا يكون المشرف
ومو واتركوه مشرفا لا يجزى صرف الوصي الاصله رجل او مير الى رجلين فقبل احدهما
وسكت الاخر فالت المؤتمن قال الذي فعل الذي سكت اشتد كنهنا للمع ما شرب كان
قولا منه للوصيه وكذا لو كان السالك حادما للذي صلى لانه حرجي بعد ما حذر الله
ان يشتري للميب كنهنا ما شري كنهنا او مان هم كان مولا للوصيه رجل قال او صد الى
ان يغفر عن حرجه مال محمد رج لا يصير وصيا وقال ما لك من نصير وصيا وعن اتهمه
رج فيه روايتان في رواه كان ما لك رج وفي رواية كما قال محمد رج مريض قال لعبد
اقض ديوني بصير وصيا في قول المجتهد رج لان قضاء الدين من مال الوصيه اذ
لا تقبل التخصيص اذا كان من الميب وقال محمد رج لا يصير وصيا هذا لعدم ما لم ير النص
ديون واحد وصيا ياتي رجل او مير الى رجل فقال الرجل انه اصل وصيتك انه في هذا
بنت المال ولا اصل وصاء ديونك فاحاطه الوصي لا ذلك فان لم يعوض الوصي وصاءه به الى
كان الوصي مكلما بجميع امور الميت مريض قال لصاحبه وسعرا ب وسه وان نسري
كنها ونخل متاع الى ورتني ما داسلت اليهم فانت خارج عن الوصيه اوله قل ادا
فانت خارج عن الوصيه تمامات المريض وعليه ديون وقد ارجع بوصاء مال الوصي
هو وصي في كل شئ رجل او مير الى رجل وحده من ساء ان يخرج منها حرج قال هو ما
ان يخرج منها من ساء رجل او مير الى رجل قال ان حدثت الموت فعلا ان يرد
او قال هو وصي ما لم يبلغ ابنه فاراد له هو الوصي فان الوصي هو الاول اذ اراء الاثنين او لم يد له
ولا يجعل القاضيه معه ومنه الحرجي قول المجتهد رج وقال ابو يوسف رج هو كما امر واستأجر
جوز وهكذا قال الحسن رج اذا وصي الرجل الى فلان مادام ابوه وان صغارا اراء الله في وصي

دون فلان جازت. ولو قال اوصيت الى فلان في جميع تركته فان لم يقبل فلان آخر وصيه جاز.
وكذا لو قال ان قدم فلان الغائب فهو وصي قال ابو يوسف ربح هو كما قال وقال ابو حنيفة ربح
الوصي هو الاول قدم الغائب اوله يقدم ولا يكون الثاني وصيا ماله يجعله القاضيه وصيا
وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح اذا اوصي الى رجل بشرط ان يكون وصيا
ماله يقدم فلان الغائب فاذا قدم كان الوصي هو الغائب ذكر ان الارل يخرج من الوصية
بقدم وم الغائب. وذكر الكرخي ربح في مختصره ان هذا قول ابي يوسف ربح اما على قوله
ابو حنيفة ربح مما يشتركان في الوصية والفتوى على ما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
ولو قال اذا قدم فلان فهو وصي فلم يقدم فلان زمانا ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا بعد مو
الوصي فاذا قدم فلان يصير فلان وصيا ويخرج الذي جعله القاضيه وصيا من الوصية وعن
محمد بن رجل اوصي لابنه الصغير فان القاضيه يجعل غير وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن له ان يخرج
الوصي الا بامر القاضيه. ولو قال ابني فلان اذا ادرك وصي ربح جاز وينبغي للقاضي ان يجعله وصيا
مادام الابن صغير فاذا ادرك الابن يصير وصيا وبطلت وصية الذي جعله القاضيه وصيا
رجل مات وترك اولاد اصفاء اوله مال فقال القاضيه جعلت قوما فلانا في تركته لورثته كان لفلان
ذلك ان يحفظ ماله وليس له ان يبيع لهم شيئا ولا يشتري لهم شيئا. ولو مات القاضيه او عزل
لا يبطل وكالة هذا الرجل. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيل لورثته فلان يبيع لهم ما راي
ويشتري لهم ما راي وينفق عليهم جاز ذلك ولهم هذا الوكيل ان يبيع ويشتري لهم وهو
على وكالته ان مات القاضيه او عزل وهو بمنزلة الوصي. ولو قال القاضيه جعلت فلانا قوما
في تركته فلان الميت كان هو بمنزلة الوصي وهو على حاله ان مات القاضيه او عزل وان مات
الامام بطلت. ولو قال القاضيه جعلت فلانا وكيل لورثته فلان يبيع ما راي ويشتري
ما راي لورثته ثم عزل القاضيه او مات، بطلت الوكالة فترق بين قوله جملته وكيل لورثته وبين قوله

^{٢٢١}
 بهنته وتبلا لورته ملاين ببيع لهم ويشتري. وذكر في الاصل اذا قل الاكابر ويلا ببيع
 ضبايح الصغيرة مات الميراث، وفي الصبي بطلت الوكالة رجل وقيل رجل فمن الميراث
 سودة متبعاً بنبي الغامير ان جعل مكانه وصيا للميت فان لم ينفذ الفاعل ذلك لان هذا اتفاق
 الوصي كان وصياً على الماله وتلقا. وصي الى صبي او مغنوه او مجنون مطبق له جزا اناق بعد ذلك
 اذ لم ينفذ. وفي رد المحتار لا سلباً. ٢٢٢ مجبوراً ببيع ماله ثم زال خونه كان على وكالة. وجن من
 بنصيب بعض ولده الى رجل وسقط للبعض الى رجل اخر فمما يتسرى في الكل. ولو اوصى
 الى رجل مدين والى اخرين بعض عده او بقصد وصيته فمما وصيا في كل بيت في قول ابي حنيفة
 ومالك ابو يوسف ومحمد. وح كل واحد منهما وصي على ماله لا يحد حله الاخر منه. وكذا الوصي
 بماله في بلد كذا الى رجل وبماله في بلد اخر الى الشيخ انه امام ابو بكر محمد بن
 الفضل ح اذ جعل الرجل رجلاً وصياً على ماله وحصل محلاً اخر وصياً على ابنته
 او جعل احدهما وصياً على ماله المحاصر وحصل محلاً اخر وصياً على ماله الغائب فان كان شرط ان لا
 تكون كل واحد منهما وصياً فيما اوصي الى الاخر يكون الاخر على ملطوط عند الكل وان لم يكن
 شرط ذلك فيثبت ان يكون المسئلة على الاختلاف والقول على قول ابي حنيفة وح. رجل
 اوصي الى وارثه جاز فان مات الوصي بعد موت مورثه. واوصي الى رجل احدهما هذا
 الوارث الذي اوصي اليه جعلت وصياً على ماله الميت الاول الذي اوصي به
 فان الوصي الثاني يكون وصياً في الترتيب جميعاً. ولو ان هذا الوارث الذي هو
 قال للتالي اوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الترتيب وصياً في الترتيب عندنا. ولو ان
 هذا الوارث للتالي اوصيت اليك في الترتيب عن ابي حنيفة وح انه وصي في الترتيب
 جميعاً. وآل صاحباه وح هو وصي في تركه الميت الثاني خاصة قريص خا طم حاه
 وقال لهم املوا كذا وكذا بعد وفاته فان قبلوا صاروا كلهم اوصياء. وان سكتوا مات

الموصي ثم قبل بعضهم فان كان القاطع ثنين او اكثر كانوا اوصياء يجوز لهم تنفيذ وصيته
 الميت فان قيل واحد من الجماعة يصير هو وصيا ايضا الا انه لا يجوز له تنفيذ وصية الميت
 ماله يرفع الامر الى الحاكم فيقيم الحاكم معه آخر ويطلق له الحاكم ان يتصرف بنفسه
 لان هذا بمنزلة مال الوصي الى رجلين فلا يتفرّد احدهما بالتصرف ^{فصل} ^{او} وصي الى ابي او محمد
 في قد ف جاز ذلك ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل ان الوصية
 باطلا قالوا معناه يخرج القاضيه من الوصية ^{وذكر} ^{في} ^{الحسن} ^{عن} ^{ابن} ^{مؤدة} ^{رحا} ^{اذ} ^{الوصية}
 الى فاسق ينبغي للقاضي ان يخرج من الوصية ويجعل غيره وصيا اذ كان هذا اسقى
 من لا ينبغي ان يكون وصيا ولو ان القاضي انفذ الوصية ففضي هذا الوصية ^{الميت}
 وبيع كما يبيع الاوصياء قبل ان يخرج القاضيه كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرج
 القاضيه حتى مات او اصلح تركه القاضيه وصيا على حاله ولو اوصى مسلم الذي يخرج ^{القاضيه}
 من الوصية ويجعل مكانه مسلما فان قاسم الذي الوصية على الصغير قبل ان يخرج القاضيه
 جازت قيمته قبل قسمة الوصية المسلم الاب اذا كان مفسدا قال محمد بن يحيى
 يبيع على الصغير ويؤخذ منه الثمن ويوضع على يد محمد بن رجل اوصى الى عبد بنه ببيع
 هذا العبد شيئا من التركة او يصدق جاز يبيعه وصدقة ولو اوصى الى عبد نفسه
 فان كانت الورثة كلهم صفارا جازت الوصية في قول ابى حنيفة ربح ولا يجوز في قول
 صاحبيه ربح ولو كانت الورثة كبارا و صفارا فان القاضي يخرج من الوصية وان كان
 اكبارا كانت الوصية باطلة ولو اوصى مسلم الاحر ثم اسلم الحر به كان وصيا على ماله
 كان اذا وصى الى مرتد فاسلم ولو اوصى الى اقل فنجن الموصى اليه جنونا مطبقا قال ابو حنيفة ^{رح}
 ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل القاضي حتى انا الوصى كان وصيا
 على ماله ولو اوصى الى ابي او معنوه المجنون مطبق لم يخرج انا بعد ذلك او لم ينفذ ولو باع

٢٣٣
 ابنه الصغير المسلم ثم لمسلم المقتد روى ابن رستم عن محمد بن روح انه يجوز بيعه اذا ظهر من الوصي
 خيانة وقال بعضهم القاضيه يجعله آخر ولا يعبر به. وعن ابي يوسف ربح القاضيه بئان
 عنه في الشرائع ما ذكر فيه صدقاً ما ان القاضيه يجعل مكانه غيره. رجلاً او صبي الى رجل وامرأة
 بمائة درهم لا تفاد وصيته قالوا هذا لا يكون اجارة لان الوصي اذا يصبر وصياً يموت
 الوصي والاجارة تبطل بموت المستاجر. واذا الركن اجارة يكون صله فيعطى له من الثلث
 رجل قال ائتم لك اجراً مائة درهم على ان تكون وصياً خلفوا فيه. قال نفي ربح الاجارة
 باطله ولا شيء له. وقال ابن سنان ربح الشرط المثل والمائة تكون وصية ويكون وهو وصياً
 ربه اخذ الفقه ابو جعفر وابو الليث ربح. وفي النوازل رجل قال لا خراسان جرتك على
 ان تقدر وصلاً بك ففهمه ليست بالاجارة انما هي وصية بشرط العمل فان عمل وانفذ الوصي
 استحق الوصية والا فلا. واسبس للوصي ان يواجر نفسه من اليتيم لان تصرف الوصي مع اليتيم
 انما يجوز بشرط النظر والخير ولا نظراً لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصي
 منفعة وما يجب للوصي بمحكم الاجارة عين والعين خير من الدية وكذا لو اجر الوصي شيئاً
 من ماله في عمل من اعمال اليتيم لا يجوز. ولو ان الوصي استاجر اليتيم ليعمل الوصي جزئاً في
 ايجافه ربح لان ما يجب للوصي على اليتيم منفعة وما يجب للوصي عليه عين وهو الاجارة
 فوفاً بين الوصي وبين الاب الاب اذا اجر نفسه من ولد الصغير واستاجر الصغير لنفسه
 ذكر القدر ورجح انه يجوز وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح. وذكر القاضيه
 الامام ابو علي الشافعي ربح اذا اجر الاب او الوصي من اليتيم جاز بالاتفاق. والصحيح مذكر
 القدر ورجح

فصل في تصرفات الوصي في مال اليتيم وتصرف الوالد في مال ولده الصغير
 صحيح الاب اذا باع شيئاً من تركه الاب فهو على وجهين أحدهما ان لا يكون على البنت من ولائها

وهو بعد مدية را انما في فن يكون على الميت دين، وأوصيه بوصية فينظر الوجه الأول، فإلّا الكتاب
 للوصي ان يبيع كل شيء من التركة من المتاع والعروض والعقارات الخ، أو من ثمنها، أو
 يبيع ما سواه العقار يجوز له، ما سواه العقار يحتاج الى الحفظ، وعسى يكون حفظ الثمن
 ايسر وبيع العقار ايضا في جواب الكتاب، قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني ^{رح}
 ما قال في الكتاب قول السلف، اما على قول المتأخرين لا يجوز للوصي بيع العقار ^{بأنه}
 أحدهما ان يرغب الاقتناء في شرائها بضعف قيمتها، يحتاج الصغير الى ثمنها للشفقة ^{أن}
 على الميت دين لا دفاع له الا بثمنها، أو يكون في التركة وصية مرسلة يحتاج في تنفيذها
 الى ثمن العقار أو يكون بيع العقار خيرا للقيم بان كان خراجها ومقناتها يربو على غلاتها أو كان
 العقار حافوتا أو دارا يريد ان ينقص ويتداوى الى الخراب، فإن وضعت الحاجة للصغير
 الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عرض يبيع ما سواه العقار، فان كانت الحاجة
 لا تدفع بما سواه العقار، يبيع العقار بمثل القيمة أو بنين يسر، ولا يجوز بيع الوصية ^{بنين}
 فاحش لا يتغابن الناس في مثله، وكذا لو اشترى الوصي شيئا للقيم لا يجوز شراؤه ^{بنين}
 فاحش، هذا اذا كانت الورثة كلهم صفارا فان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز بيع
 الوصي شيئا من التركة الا بأمرهم، وان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي، ويجوز بيع ما سواه ^{الحفظ}
 العقار، ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من
 أمانا العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار يحال بهلاكه لو لم يبيع فحينئذ يبيع العقار
 بمنزلة العروض، وان كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب او ولد منهم غائب والباقي ^{بنين}
 حضور فالوصي يملك بيع نصيب الغائب مما سواه العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي
 يملك الاجارة لاجل الحفظ عند الكل، واذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز ^{بيعه}
 في نصيب الحاضر ايضا عند بيعه ^{رح} وعند صاحبيه ^{رح} لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا

مريكين في التركة ذرية. فان كان عليه يستغرق التركة للوصي ان يبيع جميع التركة للدين
 ستة اشياء كان او عفا وان كان الدين مبدلاً لا يستغرق التركة ملك الوصي البيع بقدر
 الدين عند الكل واذا ملك ذلك بملك بيع الباقي عند بيعه ربح وعند ما لا يملك
 ياباً لو كان في التركة وصية مرسلة وان الوصي بملك البيع بقدر ما يفيض الوصية
 عند لكل واذا ملك بيع البعض بملك بيع الباقي عند بيعه ربح وعند ما لا يملك ولا
 الوارث تسعير واحد والباقي كمار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عرض فان الوصي
 بملك بيع نصيب الصغير عند الكل بملك ببيع الباقي في قول البيهقي ربح. والباقي الكفاية
 في الكل. وعند ما لا يجوز بيعه بنصيب الكبار. والاصل عند البيهقي ربح انه اذا تب
 للوصي بيع بعض التركة يثبت له ولاية بيع الكل. ووصي وصي الاب يكون بمنزلة وصي الاب
 وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب. ووصي وصي الجد يكون بمنزلة وصي الجد. ووصي
 وصي القاضية يكون بمنزلة وصي القاضية اذا كان عاماً. واما وصي الام ووصي الاح اذا ماتت الام
 وترك ابناً صغيراً او وصت الى رجل او مات الرجل وترك ابناً صغيراً او وصي الى رجل يبيع
 بيع الوصي فيها سوى العقار من تركه هذا الميت ولا يملك بيع العقار لانه لا يملك الا الحفظ
 وبيع ما سوى العقار من الحفظ. ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئاً للصغير الا الطعام ^{الذرة}
 لان ذلك من جملة حفظ الصغير اذا مات الرجل وترك اولاداً صغيراً واباً ولم يوص. والاحد كان الاب
 بمنزلة الوصي في حفظ التركة والنصف فيها اي نصف كان. فان كان على الميت دين كثير فان
 وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين. وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير المراهق
 الذي يعقل البيع والشراء فنصف الابن نصفاً وكتبه الديون ثم مات هذا الامن ونزاع اباً
 فان الاب لا يملك النصف في تركه لقضاء الدين. وصي الميت اذا باع التركة لقضاء الدين
 غير محبط ببيعها ببيعها ربح ولا يبيع ربحه ربح. فان لم يكن في التركة دين يكون الوارث

في إخراج القاضية كل النكحة نفقة بيعة في قول أبي حنيفة رح. فرق أبو حنيفة رح بين الوصية والميت
 في الميت أن يبيع التركة لمقتضاء الدين وتنفيذ الوصية وأب الميت وهو جداً ولا وصفاً
 وإن يبيع التركة لولد وليس له أن يبيع التركة لأعضاء الدين على الأولاد والصغار ولولد خاتمة
 شمس الأئمة الحلواني رح هذا فائدة تحفظ من المحصاف. وأما محمد رح أقام الجرد مقام الأ
 قال في الكتاب إذا مات الرجل ونزل وصياً وأباً كان الوصي وطاً من الأب فإن لم يكن له ورثه فالأ
 أم ثم وثم إلا أن قال فوصي الجرد ثم وصي القاضية قال شمس الأئمة الحلواني رح بفعل المحصاف
 صغيراً ورث ما لواله أب مسرف مبتدئ يستحق الجرد قول من يجوز الحجر لا تثبت الولادة
 في المال للأب. ذكر شمس الأئمة الحلواني رح في شرح أدب القاضية إذا نصب القاضية وصياً
 الذي لا أب له كان وصي القاضية بمنزلة وصي الأب إذا جعله القاضية وصياً عاماً في الأنواع كلها
 فإن جعله وصياً في نوع واحد كان وصياً في ذلك النوع خاصة. تجللات وصي الأب فإنه
 لا يفتقر إلى تعيين إذا وصي للرجل في نوع كان وصياً في الأصبع كلها وصي للميت كان عدلاً كافياً لا
 للقاضية أن يزل. وأن لم يكن عدلاً يزل. وينصب وصياً آخر. ولو كان عدلاً غير كاف لا يزل. لكن
 يضم إليه كافياً. ولو عرته ينزل. وكذا لو عزل العدل الكافي ينزل. كذا ذكر الشيخ الإمام المعرف
 بخوارزاده رح. وعند بعض المشائخ رح لا يزل الكافي بعزل القاضية لأنه مختار الميت فيكون
 مقدماً على وصي القاضية. وذكر القند ورح ليس للقاضية أن يخرج وصي الميت من الوصية
 ولا يخله به غيره إلا إذا ظهرت منه خيانة أو كان فاسقاً به فاما الشرف فيجوز به وينصب
 ولو كان ثقة ضعيفاً أدخله به غيره هكذا ذكر في الأصل والطحاوي في شرحه ولم يذكر أنه عزله
 هل ينزل قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح إذا عجز الوصي عن تنفيذ الوصايا
 للقاضية أن يزل. وللوصي أن يودع مالاً لليتيم ويبضع ويتيم بالليتيم ويدفع مضافاً بقوله
 أن يفضل كل ما كان فيه خير لليتيم وكذا الأب. وأما بلغ الصغير وطلب ماله من الوصي فلا يجوز

شاع ميث كان ان يقر له لانها من وان قال افقت مالت عليها به في ق في نفقه
 في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يدر لظاهر وان اختلفت المدة فقوله الوصي ما را
 منذ عشر سنين وقال لينه ما ب له سد خمس من درة الكتاب ان لقول قول الاب
 واختلف المشايخ فيه قال شمس الانه السمسرح المذكور في الكتاب هو محمد بن
 ابي اقرابيوسف رح القول قول الوصي وهذا ربح مسائل حدهاه والثانية اذا اراد
 الوصي ان الميت ترك دفقا فانعف عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذا الاب مال محمد والحسن
 بن زباد رح القول قول الاب وقال ابو يوسف رح القول قول الوصي واجمعوا ان العبد لو
 امياء كان القول قول الوصي والمسئلة الثالثة اراد الوصي ان يترك مالاً لميت ابوه او رجل
 جله اربعين درهما ولا من سزا فان كان القول قول الوصي فهو يوسف رح وهو محمد بن
 الحسن رح القول قول الابن ١٨١، ما في الوصي سنة عشرين في واجمعوا ان الوصي لا
 رجل لا يرد فانه يكون مصدق والمسئلة الرابعة اذا اراد الوصي ان يترك مالاً لغيره
 ابوه كل سنة الف درهم ومال اليه انما ما ب له سد خمس مائة كان الامور في ذلك
 محمد بن لان الوصي يدعي ما ربح سابقا وهو يكره وعنه في ذلك ابو يوسف رح القول قول الوصي
 يدعي عليه وجوب تسليم المال وهو يكره ان القول قوله في هذه المسائل فان قال الوصي
 القاضيه لا خيك الوصي هذا الفقه في ذلك كل شهر كما في ادبيات الله كل شهر منذ عشرين
 الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل فيكون ضامنا الوصي ادبا في تيسر الركة في ما يدر
 يقتضيه الوصي بان كان الاجل فاحتال لا يجوز ولا يملك الوصي اقراض مال المنيمة ما ادر
 كان ضامنا والقاضيه بملك الاقراض واختلف المشايخ رح في الاب لا سئل ان يترك
 عن أبي حنيفة رح والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضيه ولو اذن الوصي ما المنيمة
 انفسية في يجوز ويكون ذلك دينا عليه ومن محمد بن الحسن الوصي ان يسعره

قال محمد ربح وانا ارجوا انه لو فعل ذلك وهو قاذر غدا الفضا لا بأس به. ولو ربح الوصي
 الاب مال اليتيم بدن نفسه في القياس لا يجوز ويجوز استفسانا. وعن ابي يوسف ربح
 انه اخذ بالقياس. ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز. ولو فعل الاب ذلك جاز
 لان الوصي لا يملك ان يشتري مال لسم لنفسه بمثل الغنمه والاب يملك والرهن بمنزلة
 النضاء. ولو قضى الاب دين نفسه بمال اليتيم جاز ولا يجوز ذلك للوصي وكذا ان الرهن وذكر
 في الجامع الصغير اذا رهن الاب مال ولد الصغير بدن نفسه وبذمة الرهن اكثر من الدين وملك
 الرهن عند المرقن كان على الاب مفدا والدين لا قسمة الرهن وذكر شمس الائمة الشريفة ربح ان الاب
 والوصي يضمنان مالية الرهن وسوى بين العال والوصي. وعن ابي يوسف ربح ليعمل للولد والوصي
 ان يقضيا دينهما بمال الصغير فلا يكون لهما ان يرهنا. وعن بتر بن الوليد ربح ليس للاب ان يره
 مال ولد بدن نفسه والطاهر ان للاب ان يره من استحسننا وكذا لك الوصي ودين القياس ^{ليهما}
 ذلك وعند هؤلاء الرهن يضمن كل واحد منهما فيه الرهن. وصحاح حال بمال اليتيم ان كان الثاني ^{امني}
 من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز. وللوصي ان يغدي صدره بطر اليتيم بمال اليتيم. وان يخرجه ^{كان} عنه اذا
 اليتيم موسر ليقول بجديفة وابي يوسف ربح. وفي القياس وهو قول محمد بن ربح لا يملك ^{ذلك}
 فان فعل كان ضامنا. والوصي لا يملك ابراء عريم الميت ولا ان يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذ الركن الذي
 اجاب عنه فان كان واجبا به فصح الحط والتاجيل والابراء في قول الجعفيقة ومحمد بن ربح ويكون
 ضامنا. وعند ابي يوسف ربح لا يصح ذلك ولا يكون ضامنا. ولو صالح الوصي احدا عن ذنب ^{المس}
 ان كان للميت بينة على ذلك او كان الخصم مقرا بذلك او كان القاضيه علم بذلك التي لا يجوز
 صلح الوصي. وان لم يكن على الحي بينة تجاز صلح الوصي لانه تحصل بعض الحق بغدرا لكان. وان كان
 الصلح عن دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بينة على حقه او كان القاضيه حق له بمجته جاز ^{صلح}
 الوصي لانه اسقاط بعض الحق وان لم يكن للمدعي بينة ولا تنقض القاضيه بذلك فلا يجوز صلح الوصي لانه لا ينفق

للمال وهو نظير الموطع السلطان الجائر والتقلب في مال اليتيم فاحذر الوحي وهدية لها خذ
 بعضهم اليتيم قال نصير رج لا ينبغي للوحي ان يبيع ما اعطى كان ضامنا وقال الفقهاء ابو الليث
 ان خاف الوحي القتل على نفسه او الملاف عضو من اعضائه او خاف ان ياخذ من مال اليتيم مديح اليه
 شيئا من مال اليتيم لا يضمن وان خاذ على نفسه القتل او الحبس او علم انه ياخذ من مال الوحي ويبيعه
 من المال ما يكفيه لا يسهه ان يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوحي هو الذي يبيع
 المال اليه فلو ان السلطان او المتقلب بسط يده واخذ المال لا يصح الوحي والفتوى على ما اختار
 ابو الليث رج يبيع بمال اليتيم على حائره هو يخاف على نفسه انه ان لم يبيعه يبيع المال من ماله من
 بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المصارف اذا مر بالمال قال ابو بكر بن الاسكاف رج ليس هذا
 قال صاحبنا رج وامام هذا قول ابن سنان وهو استحسن وعن الفقهاء ابو الليث رج عن ابي يوسف
 ان كان يجبر للاصبياء المضاعفة في اموال البايع ولحارس سلة مواه العول اسوسف رج ويدهر انه
 اشارة كتاب الله تعالى اما السعة وكاب لمساكن جلوس في الله ما ردوا انهم اذا ادا الف ومال اليتيم
 اخذ السعة ويحذفون غلات الساحة ومال اليتيم الحصة والامارة ١٠ ممد مال اسوسف
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج لا يضمن ممد راخذ مثل هذه التبر بقاء اما لم يرد
 الرشوة كان ضامنا قالوا بئذ المال لديه الظلم من نفسه وماله لا يكون رشوة بوجهه وما
 المال لاستخراج حق له على اخر رشوة الوحي اذا باع سحاصم اليتيم فبلغ اليه فاشترى
 عن الفخ اختلف فيه المشايخ قال بعضهم ان كان اليتيم مصفيا يبيع بسدوقا لم يشرى
 مما اذا ملك الوحي صحيح فلو قال انه جرم على عليك لا يبرأ وكذا الموكل بالبيع ان اشترى
 عن الثمن فهو على هذا التفصيل وقال الفقهاء ابو الليث رج ليس هذا قول اصحابنا
 بل يصح الا بئذ في جميعه من الوحي بعد الباوع ومن الموكل بالبيع سواء قال بئذ
 ما عليك اقول انت بري مما اذنتك وهو مما باع ويكيل بجلات واوجه الامانة من

صفار فنزل سلطان جاريته داره فقيل لعل ان ليرطيه مشي المستولي على المال ~~الملك~~ ^{الملك} ثانياً
شياً من العقار قائم يجوز مصادمتها. ويجوز انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم القرآن
والادب ان كان الصبي يبلغ لذلك حاذ ويكون الوجه ما حوّل. وان كان الصبي لا يبلغ لذلك لا يجوز
للوصي ان يتكلف مقدراً ما يقرأ صلوة. وينبغي للوصي ان يوسع على الصبي في الانتفاع بما لا يوجب الاسراف
ولا علاج وجه التحقيق وذلك ينشأ من بقله مال الصبي وكثرة واقتلاف حاله فينظر في ماله وما له ^{ينفق}
عليه قدر ما يلحق به. وصح يخرج في عمل اليتيم واستاجور دابة بمال اليتيم ليركب وينفق على نفسه من
مال اليتيم كان له ذلك فيما لا يدره استخساناً. وعن نصير رح للوصي ان يأكل من مال اليتيم ^{كسب}
روياً اذا هب في حاجته اليتيم. قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا كان الوصي محتاجاً ومثل
بعضهم لا يجوز لمان يأكل ويركب دابته وهو القياس. وفي الاستخسان يجوز له ان يأكل
المعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يتغنى من ماله ويصح لشري لنفسه شيئاً من تركه التيت ^{الملك} ان لم يكن
للبيت ودرت كاشغير ولا كبيراً. ولو اشترى مال اليتيم لنفسه ان كان خيراً لليتيم جاز وكذلك اذا باع
مالاً من اليتيم ان كان خيراً لليتيم حاز. وفي قولنا لا يحيفه رح اما على قول محمد رح اذا باع ماله من اليتيم
ما لا يبيع لنفسه لا يجوز على كل حال. وعن ابي يوسف رح فيه روايتان كان يقول لا يحال ^{الملك}
رح ثم رجع الى قولنا لا يحيفه رح وفسر. فمن لائحة السحر رح الخيرية فقال اذا اشترى الوصي
مال اليتيم لنفسه ما يساوي عشرين خمسة عشر كان خيراً لليتيم وقال بعضهم ان باع مال نفسه من
ما يساوي خمسة عشر بشرة كان خيراً لليتيم. وقال بعضهم ان باع ما اذ نفسه من اليتيم ما يساوي
عشرين بثمانية يكون خيراً لليتيم. وان اشترى لنفسه من مال اليتيم ما يساوي ثمانية بعشرين
خيراً لليتيم وهذه ثلث مسائل. أحدهما هذه والثانية الاب اذا اشترى لنفسه مال ولد اصغر
او باع مال من ولد الصغير ان كان ثراً للولد لا يجوز وان لم يكن ثراً للولد جاز. والثالثة الوكيل
ابيع او الشراء اذا اشترى لنفسه من مال الموكل او باع مال نفسه للموكل لا يجوز عندهم ^{سواء} جواً

كان خيرا او مشرا ولو باع احد الوصيين شيئا من تركه اليه لصاحبه لا يجوز صدق بيمينته
 ومن ثم لان عندنا هذا الوصيين لا ينفرد بالتصرف اذا اراد الوصي مد يد اليه او يوصيه كل باطلا
 لا يجوز الوصي الا بامارة الطويلة في مال اليتيم كان الفاضل العاشر من السنين الاول. الا ان الوصي
 يمكن كل واحد منهما ان يزوج ابنه الصغير ولا يمكنه من تزويج غيره ولا من بيعه ولا من اقصمه من
 هذا استخفافا الا ان اباه عن اسوسه مخرج والحقه المادون لا يمكنه من بيع امته عن امته
 مخرج ولا يمكنه من بيع امته من عبيده عند جميعهم معا ويجوز للوصي ان يبيع امته عن امته
 وكذا الاب اذا كان عند ولد الصغر حارسا له وان كان له ولد من غيره
 ثم ذهب المال من المكاتب لا يجوز لان الوكيل بالكتابة لا يملك مفسد بدل الكتابة بطريق الاصل
 وكذا الاب والوصي ولو باع الاب الوصي عند الاب مخرج من امته بمجيءه
 في قولنا بيمينته ومخرج وبعض من له ويد من يمينه وان اراد العاصي. الاب بعض من القامه
 مع اقرارها كانت الكتابة ثابتة بالبسه او كان العاصي يعلمها وان عرفت ان كتابها او اقرارها
 بان قال الوصي والاب كاس وادى الا للعدل لا يصدق اقرارها بالعق ولان
 المكاتب ادي المال الى الوصي بعد ما ادرك الصبي لا يصح ولا يجوز اداى وكذا الاب ولا
 للوصي ان يفتق عبد الصغر على مال وكذا الاب ولا يجوز للوصي ان يفتق اذ كان الوصي
 كبيرا غيبا او حضورا لان الاب لا يملك ذلك وكذلك الوصي وكذلك اذ كان بعضهم
 ولم يرض الكبار بذلك لان للدخول في العسخ ملوكا ان الكل كبارا كما انه مع الوارث كان قامة
 الفسخ. وقيل على قولنا بيمينته مخرج حوز كتابه الوصي في الجمع كما لو باع الوصي عقارا مسطورا في
 والكبار يصح البيع في الكل عند بيمينته مخرج والافسخ هو الفرق بين الكتابة والبيع ويجوز للوصي
 الموصيه له فيما سوا العقار ويمسك بصبي صغيرا وان كان بعض الورثة كبيرا عاشا ولو قاسم الوصي
 وفي التركة وسية لاشان والموصيه له عاثة لا يجوز قسمه الوصي على الموصيه له العاثة ويكون للموصي

الورثة. ولو كان الورثة كلهم صغاراً فاسم الوصي الموصى له نافذة في كل شيء من التامين
 للورثة جازمة لو هلك ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الوصي في شيء من الورثة
 لنفسه بمال اليتيم والميت فان فعل وبيع ضمن رأس المال ويقصد بمال الرجوع في مال اليتيم والميت
 وعند أبي يوسف رج يسلم له الرج ولا يقصد به شيء. ولو وصي ان يأخذ مال اليتيم مضاربة
 وليس له ان يواجر نفسه من اليتيم. وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بوضعه ويغير عوضه
 الاب. ولو هب انسان للصغيرة هبة نعوض الاب عن مال الصغير لا يجوز. ويغيب الوهاب
 حق الرجوع في الهبة. وكذا الوعوض الوصي من مال اليتيم. الاب او الوصي اذا اذن للصغير
 او اصبه في التجارة مع الاذن وسكوتهما عند البيع والشراء يكون اذناً وان مات الاب والوصي قبل
 ملوحي الصبي بطل الاذن. وان بلغ الصغير والاب والوصي حي لا يبطل الاذن. ولو وكل الاب
 والوصي ببيع مال الصغير والتجارة للصغير فمات الاب او بلغ الصغير ينزل الوكيل. القاضية
 اذا اذن للصغير والمعنوق او لعبد هما في التجارة مع. وكذا لو جرد على عبد للمعتوق. ولو نوى
 القاضية عبداً للمعتوق يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك اذناً. القاضية اذا ارى ان ياذن
 او اصبه في التجارة فابى الاب او الوصي فاباؤه هما يكون باطلاً فان حجراً الاب او الوصي بعد اذن القاضية
 لم يصح حجراً. وكذا لو مات هذا القاضية لا ينجر العبد الا ان يرفع الامر الى قاضية اخوة يجر
 فيحجر. ولاية هذا القاضية مثل ولاية الاول. وصية باع عقاراً ليقضه به دين للميت وفيه
 من المال ما يغني لقضاء الدين قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجحان هذا البيع لانه
 قائم مقام الوصية. رجل اوصى بثلث ماله وخلف صوفاً من العقارات فباع الوصي من العقار صفاً
 للوصية قالوا للوارث ان لا يخذ الا ان يبيع من كل شيء الثلث مما يمكن بيع الثلث منه ويجهل بعض
 الزكاة لقضاء دين الميت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجحان لا يجوز لما فيه من الخبن
 للسنة الاولى مدون مات واوصى الى رجل هب الوصي بعد بعض الورثة وماع يسر الزكاة فقط

دينه وانفذ وصاياه قالوا البيع فاسد لان يكون بامر القاصد. وأرت كبير باع شيئا من الزكاة
او من تقار وفتا عليه دين لو وصاها فاد الوصي ان يرد بيع الوارث قالوا ان كان في يد الوصي
شيء غير ذلك يستطيع ان يبيعه وينفذ منه وصاياه وبعض الذين لا يرد معه ووارث الوصي
من مال نفسه قالوا انكاره. الوصي وادت الميت يرجع في زكاة الميت والافلا وتسل
ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد. وان كانت الوصية لله
لا يرجع وقيل انه ان يرجع في الزكاة على كل مال وعليه الفتوى ومما نزلنا بالشراء الذي التمس
مال نفسه كان له ان يرجع. وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغير واشترى ما يبيع عليهم من مال نفسه
فانه لا يكون مطوعا وكذا الوصي من الميت من مال نفسه يغير الوارث واشهد على ذلك
مطوعا وكذا حضر الورثة اذا بيع دين الميت او كفن الميت من ماله او اشترى الوارث
طعاما او كسوة لا تسع من مال نفسه لا يكون مطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والزكاة اذا لم
اذا ادى خراج اليتيم او عشر من مال نفسه لا يكون مطوعا ولو كفن وصي الميت من ماله
فوله في ذلك. ولو قسم الوصي الزكاة بين الورثة فكلمهم صغارا يبيعون وان كان البعض كبارا وهم
غيب وصغير حاضر فعليه الوصي لا يحرر. ولو كانت الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب فقام الوصي
مع الحاضر وامسك حصصه. اما ان كان حار وللاوارث ان يهدى من الميت وله ان يبعه بغير
الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى كفنا للميت او اشترى الوارث ثم علم
في الكفن بعد ادفن كان لاوارث والوصي ان يرجع بفحص العيب ولو ان احببا اشترى للميت كفا فعلم
ببعض بعد ما دفن به ذكرنا طوعا رج ان الاجنب لا يرجع بفحص العيب. وبعضنا لا يرجع
ابض والصحيح ان الاجنب لا يرجع لان مشتر في نفسه والوارث والوصي يتبرهان للميت لانهما يقومان مقام
فكان لهما الرجوع بفحص العيب. غريب نزل في بيت رجل فاب ولم يوص الى احد ومركب را هم قال
ابو القاسم رج يرضع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا وسطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا وطا

انهم يقصدون البسطة والتبع فحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا تقهر امرأة كبنه انك يشهد
لا يرجع وكذا الام اذا كانت وصية لولدها الصغير في بمنزلة الاب ان لا يشهد عند ^{التمن} اولئك
بلا يرجع رجل اوصى الى رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رج لا يتفرّد احد الوصيين بالتفرّد ولا ينفذ نص
احدهما الا باذن صاحبه الا في اشيا كان احدهما يتفرّد بها منها تجمير الميت وتكفيه وقضاء ^{الميت} دين
اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت فالعين اذا كانت الوصية بالعين ^{فان} وعنا
النسبة ودد الودائع والغصوب ولا يتفرّد احدهما بقبض وديعه للميت ولا بقبض الدين ^{لان} ذلك
من باب الامانة ويتفرّد احد الوصيين في باب الخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم
يتفرّد بقبول الهبة للصغير وبقسمة ما يكال اديون وبإجادة التيمم لعلم يتعلم ويتفرّد ايضا ^{ببيع}
ما يخشى عليه التقوى والتلف ولا يدرى كالفواكه ونحوها ولو اوصى الميت بان يصدق عنه ^{كذلك}
وكذا من ماله وللعين الفقراء لا يتفرّد به احد الوصيين عند ابي حنيفة ومحمد رج وعند ابي يوسف
يتفرّد وان عين الفقير يتفرّد بذلك احدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف اذا اوصى بشيء
للمساكين ولم يعين المسكين عندهما لا يتفرّد احدهما بالتنفيذ وعند ابي يوسف لا يتفرّد
وان عين المساكين يتفرّد بذلك احدهما عند الكل ولو وكل رجلين بان يذهبا هذه العين ^{يعين} ولم
الموهوب له عندهما لا يتفرّد احدهما بذلك وان عين الموهوب له يتفرّد احدهما عند الكل
وهذه تلك مسائل احدها هذه والثانية رجلان ادعى صغيرا ادعى كل واحد منهما انه ابنه
من امة مشتركة بينهما فانه يثبت نسبه منهما فان كان لهذا الولد مال وورث من اخ له من
او وهب له اخوه لا يتفرّد بالتصرف ^{في} المال احد الا بيمين عند ابي حنيفة ومحمد رج وعند
ابي يوسف رج يتفرّد والمسئلة الثالثة لقيط ادعى رجلان كل واحد منهما انه غلامه ^{فانه} انه غلامه
ياحق بهما فان وهب لهذا اللقيط هبة عند ابي حنيفة ومحمد رج لا يتفرّد احدهما بالقبض ^{فان}
ابي يوسف رج يتفرّد وهذا اذا اوصى اليهما جلة في كلام واحد فان اوصى الى احدهما ولا يفرّد

الى الآخر قال شمس الائمة الحكماؤن روح اخلف المشائخ فيه . قال بعضهم ههنا يتفرّد كل واحد
 منهما بالتصرف وسوى هذا القائل بين هذا وبين الوكيل اذا وكل الرجل رجلا . بهيئ شي
 بعينه ثم وكل آخر يبيع ذلك الشيء فان كل واحد من الوكيلين يتفرّد بالبيع ولو لأكلاهما جميعا .
 احدهما بالبيع . وقال بعضهم لا يتفرّد احد الوصيين بالتصرف في قول البيهقيفة ومحمد ^{حال} علي كل
 وبه اخذ شمس الائمة الخريجي . وجعل رجل رجلا وصيا في شيء بعينه نحو التصرف في الدين
 وجعل آخر وصيا في نوع آخر بان قال جعلتك . وصيا في قضاء ما علي من الدين وقال الآخر جعلتك ^{صيا}
 في القيام بأمر مالي وجعل أحدهما وصيا لهذا الولد في ذمة ^ب . وجعل الآخر وصيا في نصيب ولده
 او قال اوصيت الى فلان شفاخي ديني ولم اوص الى غيره . واوصيت لجميع مالي فلانا آخر نكل
 واحد من الوصيين يكون وصيا في الانواع كلها عند البيهقيفة وابي يوسف روح كانه
 اوصيا لهما . وعند محمد روح يكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه . ولو ان رجلا اوصى الى رجلين
 فمات احد الوصيين على قول البيهقيفة ومحمد روح لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الامر الى القاضي ان رأى
 القاضي ان يجعله وصيا وحده ويطلق له التصرف نهلا . وان رأى ان يضم اليه رجلا آخر ^{الميت} كان
 فعله على قول ابي يوسف روح يتفرّد الحي منهما بالتصرف كما في حال الحيوة . وعن البيهقيفة روح في رواية
 وهو قول ابن ابي ليلى ليس للقاضي ان يجعل اليه وصيا وحده ولو جعل لا ينفذ تصرف ^{الحي} باطلا
 القاضي . وفي ثلث مسائل . أحدهما هذه . والثانية اذا اوصى الى رجلين فمات الرجل قبل
 أحدهما الوصية ولم يقبل الآخر اومات أحدهما قبل موت الموصى وقبل الآخر عند البيهقيفة ^{ومحمد}
 روح لا يتفرّد القابل بالتصرف وعند ابي يوسف روح يتفرّد . والثالثة اذا اوصى الى رجلين ^{لأحدهما} فمات
 كان القابل بالخيار ان شاء اجاز التصرف للثاني وان شاء ضم اليه وصيا آخر واستبدل الفاسق ^ب
 العدل لا يتصرف وحده عند البيهقيفة ومحمد روح وعند ابي يوسف روح انه ان يتصرف
 رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك اموالا وورثة فقام رجل شاخذا

ما البتة ووجه اليه والى فلان الغائب ، ، بما فيه يصل بينه هذا الرجل انه تمام البينة بطلان حقه وقته
 بحق الغائب فتمسك بها حتى لا يعاثر فصار وصي ولا يكون لهذا الجاهل يتصرف
 ؛ في قول الجاهل في عهد ماله بمحض الدلائل الاشياء التي يتفرع بها احد الوصيين فان حضر الغائب
 بعد ذلك لم يصد في الحاضر وادعى انه اوصى اليه بما لا يكلف اعادة البينة وكانا وصيين جميعا
 ، يوسف رج لا يكون الغائب ، ان حضر وصيا ماله بعد البينة وان حضر الغائب وجدار يكون
 ، سيما كان القاضي بالخيار ان شاء جعل الاول وصيا وحده وان شاء ضم الى الاول رجلا آخر جعل اوصيه
 ، ، طين ليس لاحدهما ان يشتري من صاحبه شيئا من مال البتيم . وكذا لو كانا وصيين للبتيم لا
 احدهما من صاحبه شيئا من مال البتيم الاخر لان الوصي ما موزع بالتصرف على وجه النظر فلو تصرف
 على وجه النظر بغير ربه الاخر لا اقصا . ملا ايتيم لما قلنا بينمان لكل واحد منهما وصيه معصم الوصيان
 لا يجوز قسمتهما كما لا يجوز بيع احد الوصيين للمال من الوصي الاخر . رجلا مات وادعى الى مجلس مجله
 رجل وادعى دنا على الميت فقص الوصيان دية بجرحه ثم شهد له بالدين عند القاضي لا يفضلها
 ويخصان ما دنا الى الميت . نعم لعمري الميت ولو شهد له اولا فامرهما الا انهما نصاء الدين ففضلا
 لا يلزمهما الضمان . وكذا لو شهد العاقلان على الميت مدبر حارب شهدتهما من المدفع ولا يقبل صدق
 وصيه الميت اذا قصه دين الميت بشهود حارب ولا ضمان عليه لاحد وان قصه دين البتيم بغير المص
 كان صا ما اخبراء الميت فان قصه بامر العاصي دين البعض لا يصح والغريم الاخر شامل في الاول فيما
 رجل اوصى الى رجلين مات احد الوصيين واوصى الى صاحبه جارا ويكون لصاحبه ان يتصرف
 لان احدهما الوصي صرف باذن صاحبه في حيوتها حاز فذلك بعد الموت . وروى انه لا يجوز والوصي
 رجل الوصي الى رجلين مات وفي يده ودائع الانسان فقبض احد الوصيين الودائع من هذا الميت بغير ربه
 او قبض بعض الودعة بغير الوصيين وبدون رغبة الودعة تلك المال في يده فلا ضمان عليه . ولو كان على
 دين وله ضمانان ودية فقبض احد الوصيين من ذك الميت وضاعت يد الايض من شيئا ولا يقرب اليه .

بعض حصه أصحابه من الميراث إلا أنه يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحقاقا
 ولو كان على الميت دين محبط وله عند انسان وديعه فذبح السويح الوديعه الى وارث الميت فيضاع
 في بدء كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شمل من الوارث. وليس هذا
 كما أخذ المال من منزل الميت. ولو كان مال الميت في يد غاصب فان أحد الوصيين لا يملك الأخذ
 من المودع والغاصب إلا ان في الغصب ان كان في الورقة مأمون بعهة والقاصير بأحد المال من الغا
 ويدفعه الى الورث وفي الوديعة يتزك الوديعة عند المودع. وصيان للميت استأجر ذلك أحد
 حاملي الحمل الجنان الى المعبره والأخر خاص ما كت أو استأجر ذلك بعض الورقة فحضره الوصيين
 سائر جاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال. وهو بمنزلة شراء الكفن. ولو كان الميت أو ص
 بالصد في بالخطه على العقراء قبل رفع الجنان ففعل ذلك أحد الوصيين قال لعقبه أبو بكر
 رح لو كانت الخطه في الزكة حازدهه وليس للأخر الامتناع عنه وان لم تكن الخطه في الزكة
 فاشترى أحد الوصيين خطه ونصد فيهما كانت الصدقة على المعطي. قال لعقبه أبو بكر رح أحد
 في هذا يقول لا يسمع وتجهز رح. وذكر الناطق رح اذا كان في الزكة كسوة وطعام فذبح ذلك أحد
 الى المصطفى حاز. وان لو كان ذلك في الزكة فاشترى أحد الوصيين والأخر خاص لا يشتري أحدهما
 إلا بأمر الآخر. ولو أن مينا وصي الى رجلين فذكا باع عبد أو حرد المشتري ما لعبد عباء رده على الو
 كان لأحد هما ان يرد الثمن وليس لأحد ما قبض المبيع من المشتري ولا أحد الوصيين ان يودع
 ما صار في يد من تركه الميت. ولو أن الميت أو صي بشراء عدة وبالأعناق فأحد الوصيين لا يتفر
 وبعد ما اشترى ملكا لأحد هما ان يبيع بغير علمات وتلك ورثة من ماله الورثة ان اياهم أو صي بوسا
 ولا يعلمون ما أو صي به فقالوا قد اجزنا ما أو صي به بذكره للزكاة لا يجوز ولا يجوز اذا اجاز وأبعد العلم
 المنتفع اذا دفع الوصي الى اليتيم ماله بعد البلوغ فاشهد اليتيم على نفسه انه قد قبض منه جميع زكة
 والده ولم يبق له من تركه والده عدة من قليل ولا كثير الا وقت اسفواه ثم ادعى في يد الوصي شيئا وقال هو من تركه

قالوا قام البينة قبله بدينته. وكان لو اقررت انه قد استوفى جميع ما تراه والده من الدين على الناس
 ثم ادعى لابييه دينا على رجل سمع دعواه رجل وكل رجلا بلن يتصدق عنه بالف درهمين بها فغصب الوكيل
 من رجل الفاء وتصدق بها عن الموكل ثم ادعى الوكيل الف الموكل مكانها ذكر في المنتهى انه يجوز ذلك
 رجل اشترى لنفسه من مال ولد الصغير واستهلك مال ولد الصغير واغتصب حتى وجب عليه
 الضمان ذكر الخصاف رحمه الله لو اقر من ماله شيئا واشهد وقال قبضت هذا المال من نفسي لابي
 الصغير جاز ويصير قابضا. وعن محمد رحمه الله لا يصير قابضا بهذا القدر الا ان يشتري لابنه شيئا بمال
 الصغير عليه. واجمعوا على ان الوصي لا يصير قابضا من نفسه بالافراز والاشهاد. واجمعوا على ان
 الاب لو وهب لابنه الصغير شيئا فقال قبضت هذا لابي فانه يصير قابضا لابي. ووجه احد
 ارض اليتيم مزارعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ان شرط البذر على اليتيم لا يجوز
 لان الوصي يصير موارثا لنفسه من اليتيم فلا يجوز في قياس قول ابي حنيفة رحمه الله ان يكون خير اليتيم ^{مات}
 البذر من الوصي كانت مزارعة. وعند ابي حنيفة رحمه الله مزارعة فاسدة وصحة استهلاك مال اليتيم فلا ^{القبض}
 يخرج من الوصاية ويجعل غيره وصيا في دفع الضمان اليه ثم يضمنه له الوصي. وعن ابي نصر الدوسي رحمه الله
 اذا باع وصي القاضيه ميراثا لليتيم وقبض الثمن وصرفه الى حاجة نفسه تمان الوصي ينفق على اليتيم ^{بطوعه}
 مع سائر عياله على قدر الدين الذي لليتيم عليه قال هذا كثير لا يجعل له لانه استهلك مال اليتيم فلا يسقط ^{الدين}
 هذا الاطلاص. وعن محمد رحمه الله اذا اخذ الوصي مال اليتيم وانفقه في حاجة نفسه ثم وصع مثل ذلك المال
 لليتيم لا يبرأ الا ان يكبر اليتيم فدفع المال اليه. رجل اوصى الى رجلين فقال لهما ضعائلت ^{فشتما} ملاحيث
 اولى شئت ما مات احد الوصيين قال ابن مقاتل رحمه الله بطلت الوصية ويعود الثلث الى وند ^{المسب}
 وكذا قالهما جعلت ثلثي مالي لهما اكن فقال لهما ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل القاضيه وصيا
 اخر لو شاء قال للبلقي منهما اقسامت وحده. وفي قول ابي يوسف الاخر لبا في منهما ان يتصدق
 بدينارين داري صغير من لهما عليه حوله يخاف عليه السقوط وكل صغير وصي فطلب احد الوصيين

مرة الجدل روي الأختي قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل بن يعقوب القاضي أمينا حتى ينظر فيه فلو علم
 أن في تركته ضرا عليهم ما أجبر إلا بي أن يبيع مع صاحبه . قال وليس هذا كما باء
 أحد المالكين لأن ثم الأب رضي بدخول الضرب عليه فلا يجبر أمهنا أراد الوصي إدخال
 الضرب على الصغير فيجبر على أن يبيع مع صاحبه . ويجوز له أن يبيع باله من ثلث ماله عبدا
 بكذا درهمين ولا أحد الوصيين عبدا قيمته أكثر مما سمي الميت الموصي فإراد الوصي
 الأخر أن يشتري هذا العبد مما سمي الموصي قال أبو القاسم رحمه الله إن كان الموصي فوض الأمر
 لكل واحد منهما جازيا فإشراء هذا الموصي من صاحبه وإن لم يفعل ذلك فبإيعاض صاحب العبد
 عبدا من أجنبي وسلمه إليه ثم يشتريان جميعا للميت هذا أصوب . وصي باع ضيعة
 للميت من مفسد علم أنه لا يقدر على أداء الثمن قال أبو القاسم رحمه الله إن كان البيع بيع رغبة
 فالقاضي يوجب المشتري ثلثة أيام فإن أوفى الثمن والآنقض البيع . قال رحمه الله تعالى عنه
 وبسبب أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر على أداء الثمن لأن البيع من
 هذا حاله يكون استمتهلا لأنه إذا أدى الثمن قبل أن يفضى القاضي بطلان البيع لأن بيع هذا
 البيع لأن القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار وتمام النظر فيما قلنا . وصي باع شيئا من مال الميت
 ثم طلب منه بأكثر مما باع فإن القاضي يرجع إلى أهل البصر أخيه إن كان من أهل البصر والأمانة
 أنه باع بعينه وإن فیمه ذلك فإن القاضي لا يلتفت إلى من يزيد . وإن كان في الزيادة
 يشتري بأكثر من السوق بأقل لا بقتض بيع الوصي لأجل تلك الزيادة بل يرجع لأهل البصر والأمانة
 فإن اجتمع رجلان منهم غير شيء ويوحد بقولهما . وهذا قول محمد رحمه الله . أما على قولهما قول الواحد يكفي
 كلفه التركيبة ونحوها . وعلى هذا قيم الوقت إذا أجر مستغل الموقوف ثم جاء آخر ويزيد في الأجر . وصي
 باع تركته الميت لأفاد وصية الميت فيجوز للمشتري الشراء خلفه القاضي خلف الوصي يعلم أن كان
 كاذبا في البهي فإن القاضي يقول للوصي إن كنت صادقا فقد ضحك البيع بينكما ويجوز ذلك وإن كان

طريقاً بالخطر وإنما يحتاج لأصح الحاكم لأن الوصية لو عزم على تركه الخصومة كان فضيها بمنزلة الإقالة
لزم الوصية كالموت فبالأحققة وإذا صيغ القاضية لم يكن إقالة فلا يلزم الوصية. ^{رجل مات عليه دين}
مستعزى التركة نجاء رجل رادى على الميت ديماً وحضر الوارث قال بعضهم إن الوارث لا يكون
حضماً للمدعى لأنه لا يرث شيئاً. وعامة المشايخ قالوا لا يكون الوارث خصماً في دعوى الدين ^{الميت}
وإن لم يرث فنقبل بينة المدعى وأن لم يكن له بينة وأراد تخليف الوارث أو تخليف
غرماء الميت لا يستخلف الغرماء ولا الوارث أيضاً وكذا لو حضر المدعى وصية الميت وأدعى الميت شيئاً
أقام البينة قبلت بينته على الوصية فإن أراد يستحلها لا يستخلف وإن لم يكن للميت وصية
ولا وارث حاضر فإن القاضية ينصب وصياً وبسبب بينة المدعى عليه ولا يستخلف الوصية هذا
إذا كانت التركة مستعزى بالدين حتى لا يبيع الوارث بدينه بعد الدين فان كان يقع بعد الدين شيئاً
يكون الفاضل معلوماً ظاهره يد الوارث يستخلف الوارث في هذا الوجه. ولو ادعى ديناً
على الميت بحضرة الوارث فاقتر الوارث بالدين فأراد المدعى أن يتثبت الدين بالبينة
ولا يكتفى بإقراره قبلت بينته. وكذا لو أقر جميع الورثة بالدين وأقام المدعى بينة على الدين قبلت
بينته حتى يصير الدين ثابتاً بالبينة فيظهر في حق الورثة ويحرم أحدهم لو ظهر بعد ذلك. امرأة
قالت تزوجها في مرض موته من تسلم ولادى فقال الزوج اليك واسلمك الله تعالى نصير
رح نصير المرأة وصياً للأولاد. وكذلك مريض قال لأخوتيما رداً بين فرزند مرايس مركب كان ذلك
وصياً أيضاً. رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الألف التي كانت
عليه وغرماء الميت قالوا لا بل قبضت منه في مرضه الذي مات ولنا في المشاركة فيما قبضت منه
قالوا إن كانت الألف المقبوضة قائمة بفاركوه فيها لأن الأخذ حادت فيحل إلى أقرب الأوقات
وهو حالة المرض. وإن كانت المقبوضة هائلة لا شيء لغرماء الميت قبله لأنها ما يصير إلا في الوفاة
بنوع ظاهر والظاهر يصح الدفع لا إيجاب الضمان فحال قيام الألف هو بدعى لنفسه سلامة المعترض

والغرماء ينكرون ذلك ويقولون ان القبوض كان ملكا للميت فلا يصح ان الظاهر من ذلك
وبعد هلاك القبوض حاجة الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصح الظاهر بشاغلهم . فقوم
ادعوا دينا على الميت ولا بينة لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير روح ويبيع الوصي التركة منكم
ثم يحمد الغريم الثمن فنصير ذلك قصاصا . وان كانت التركة ضامنا يودع المال عند الغريم ثم
يحمد الودائع فنصير قصاصا . وصح شهد عندك عدل ان لهذا الرجل على هذا الميت الف درهم
حكى عن ابي سليمان الجوارجاني رح انه قال يسع للوصي ان يعطيه المال . وان خاف الوصي الضمان
على نفسه وسعه ان لا يعطيه فبئله فان كان مال المدعي جارئة يبيعها يعلم الوصي انها للمدعي
وان الميت كان غصبها منه قال فان الوصي يدفعها الى المغصوب منه لانه لو منع نصير
غاصبا ضامنا . وصي عليه دين الميت والميت اوصيه بوصا يا فريد الوصي ان يخرج عن
عهده ما عليه قالوا ينبغي وصيا الميت او يقضه دين الميت من مال نفسه فنصير ذلك
قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان ينوى القضاء حين يقضه فيقول اقضه من مالي لا رجح مال
الميت حتى نصير ذلك قصاصا . وصح باع دارا ثم ادعى بعد ذلك ان الدار كانت بينه وبين
الميت قالوا ان كانت الدار في يد الميت عند موته يتصرف فيها من الاجارة والاعارة
والرمة لا يقبل قول الوصي الابيينة وينصب القاضي للميت حقة يقيم هذا المدعي
البينة عليه شرطوا لكون اليد دليلا على الملك ان تكون متصرفه وذلك ليس بشرط
في ظاهر الحديث خصوصا اذا شهدوا انها كانت في يد الميت عند موته وصح ادعى على الميت
دينا اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يده . قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعي عينه له
فيخرج به القاضي من يده . وقال بعضهم اذ لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرج به عن الوصاية
وقال الفقيه ابوالميت رح يقول له القاضي اما ان تبرئه عن الدين الذي تدعي وتقيم البينة
عليه حقة تسقو الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يقيم البينة اخرج به عن الوصاية وعن

محمد بن سلمة ربح أن الوصي إذا أدى ديناً على الميت وليس له بينة فإن القاضيه يخرج
 عن الوصاية وإكان له بينة فإن القاضيه ينصب للميت وصياً حتى يقيم المدعى البينة ^{عليه}
 ثم القاضيه بالخيار أن شاء تركه الثاني وصياً وصار الأول خارجاً عن الوصاية وإن شاء رجع ^{الأول}
 إلى الوصية بعد ما قضى دينه. وذكر الخصاص ربح أن القاضيه يجعل للميت وصياً في
 مقدّم الدين الذي يدعي خاصّة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه أخذ المشائخ وعليه
 الفتوى القاضيه إذا اتهم الوصي قال أبو حنيفة ربح أنه يجعل القاضيه معه غيره ولا يخرج به وقال
 أبو يوسف ربح يخرج به وهو الظاهر وعليه الفتوى لأن الوصي قائم مقام الميت ولو كان
 الأب حياً وخيف منه على مال ولله الصغير فإن القاضيه يخرج المال من يده فالوصي ^{أول}
 ميت له على رجل دين وإله وصيه وابن صغير فادركه الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز
 قبضه. ولو كان الابن حين بلغ نهاء عن القبض لا يصح قبضه وصيه يخرج عن القيام ^{بالميت} بآمر
 فاقام القاضيه وصياً آخر ثم قال الوصي بعد ذلك صرت قادراً على القيام بأمور الميت
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفصل ربح هو وصيه على صاله لا يحتاج إلى الإعادة لأن
 القاضيه ما اقام الثاني مقام الأول ليتضمن ذلك عزل الأول وإنما ذكر أن القاضيه اقام فيما
 آخر وهذا لا يتضمن عزل الأول وصيه أخذ مال اليتيم فجرحه وانفق المال على نفسه ثم وضع
 مثل ما انفق فانه لا يبرأ حتى يكبر اليتيم فيدفع المال اليه وقد مرّت المسئلة قبل هذا وعن
 ابن مقاتل ربح لا يجوز الوصي أن يقبض ذلك المال لليتيم فإن أراد أن يبرأ يشتري لليتيم
 ما يجوز شراؤه لليتيم ثم يقول للشهر هو وكان لليتيم على كذا فانا اشتري هذا المال له فيصير
 قصاصاً ويبرأ من الدين حينئذ وقال بعضهم لا يبرأ حتى يحضر له القاضيه ويخبر بما فعل ^{فيضمنه}
 القاضي وياخذ منه المال فيخمدن يبرأ. فإن لم يجد القاضيه أو يخاف من القاضيه على المال
 فيخمدن يشتري لليتيم شيئاً من مال نفسه وصيه في يده مال اليتيم فبلغ اليتيم فالوالف

يُدفع المال لله اذا بلغ وظهر تشده في المال فان ظهر هلاحه فريسته حينئذ يدفع فليبلغ
سفيها غير رشيد لا يدفع اليه المال في توليته ما لم يبلغ خمس عشرين سنة فاذا بلغ هذا
المبلغ عد ايجيفة رج يدفع اليه المائتين وقال ابو يوسف ومحمد رج لا يدفع اليه ^{المال}
ما دام سفيها رجلا مات وعليه الف لرجل وللميت على رجل الف درهم فقطع مديون
الميت دين الميت ذكره الاصل انه يبرأ مما عليه وان قضى بغير الوصي وامر الوارث
واذا اراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رج يقول عند القضاء
هذا الف الي فلان الميت علي من الف اليك لا الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضاه
الف عن الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين صاحب ^{الوديعة}
من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء جوز قضاءه وان شاء ضمن المستودع ^{وبسليم}
المقبوض للفايض ميت او صحت امرأته وترك مالا وامرأة عليه مهرها ان ترك الميت
صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من صاحبها فظفرت بمجنس حقها ^{وان لم}
يتراء الميت صامتا كان لها ان تبني ما كان اصلح للبيع وتسوق في صداقها من ^{التمن}
مديون مات ورب الدين وارثه او وصية كان له ان يرفع مقدرا رخصه من غير علم الورثة
رجل مات عن اولاد الصغار ولم يوص الا احد فصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى
رجل على الميت دين او وديعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والوديعة فلا يفيض الا بعد
ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفا كان القول قول المرأة المهر متلها يدفع ذلك
اليها وقال القمي ابو الليث رج ان كان ذلك قبل تسليم المرأة نفسها فكذلك وان كان بعد ^{ما سلمت}
نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتجملته قبل تسليم النفس لان الظاهر
انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المجل قال رض وفيه نوع نظر لان المهر كان واجبا ^ص
فلنكاح فلا يفيض ^{سواء} بثمنه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصلح حجة لا بطلان ما كان ثلثا لكن يبيح ^{للقا}

ابن محلف المرأة بالله ما قبضت منه شيئا فاذا حلفت يدفع اليها جميع المهر ^{والنكاح} ما قل الحاسن ان
 ان الرجل اذا ادعى ديناً على الميت واتهمه بالبينة فان القاضي يحلفه بالله ما استوفيت منه
 ولا أبرأته يحلفه على هذا الوجه نظر المصنف او الوارث الصغير فكل من عجز عن النظر بنفسه لنفسه
 رجل أو خطبه بان يخدم عياله والديه سنة بعد موته ثم يعتق قال ابو بصير رح انكالت الوصية
 للاب والام فالوصية باطلة لانها لو اوتيت يستويان في الخدمة فيكون وصية للام بالترتبة
 على قدر ميلاتها فتبطل ولو اوصى بذلك لوارثين يسويان في الميراث حار ويكفر سبيلا
 الميراث دون الوصية وقال الفقيه ابو الليث رح وان تفاضل في الميراث جازيهم ونجدهما
 في مدتهما انما لان اللفظ عند الاطلاق يشمل ذلك والوصية يجب نصصها ما امكن
 الا ان يقول في ذم يديه بنجدهما على السواء فيمنع من تبطل الا ان يجزى الوارث بنجدهما
 ثم يعتق والغنوى على هذا ذكر في الكتاب اذا اوصى بان يخدم عبداً جميع ورثته سه م
 قال جازي رجل وصى الى ابنه والى اجنبي فاوصى ما شح عنه فاحر الابن والوصية رحط الصالح
 عن الميت ودفع اليه المال وخرج المأمور الى المحرم ثم بدل له فرج عن بعض الطريق فانه يحرم
 ما اتفق على نفسه من ذلك المال ثم صالح المأمور الابن والوصية على بعض ما دفع اليه فاباؤه
 عن نفسه ذلك المال قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح الصلح باطل في قول محمد رح
 وعنده اداء ما خطا عنه وأما في قياس قولنا بمسبغة رضا ان لم يكن له وارث سوى الابن ^{الصلح} جاز
 بعد ان يكون الباقي من المال ما يحج به عن الميت فان كان مع الابن وارث آخر جاز الصلح
 في حصته الابن بلا يجوز في حصته سائر الورثة. وقال الشيخ القاضي الامام علي السفند رح جواب
 ابي حنيفة رح مشكل وأما احرازه هذا المال في الحنفية مال الوارث لزوال ملك الميت
 والاشتغال بالوارث. وأما في حكم ملك الميت لحاجة الميت فقبل ان يصرف الحاجة
 الميت يكون المال مال الوارث فاذا حصل غرض الميت في المال علم ملك الوارث ولهد الوارث

أو الوصي الفاسد لتعدين وصيايا الميت فلهذا المال في يد الوصي يملك من جميع المال فإذا
 صالح الوارث على بعض ذلك المال كان صلحا عن مال نفسه والله أعلم

كتاب الشفعة

الشفعة حق شرعي نظر المنة كان شريكا أو جارا عند البيع تثبت في العقار بالبيع. ^{لطلب} تتألف

وتملك بالقبض أو بالإسلام أما البيع الذي يثبت به الشفعة هو الجائر الذي يزيل
 ملك البايع. فإمكان في البيع خيار فإمكان الخيار للمشتري كان فيه الشفعة وإمكان الخيار

أو لهما جميعا فلا شفعة فيه ما لم يفسد الخيار وخيار الرؤية والعيب يمنع ثبوت الشفعة ^{شفعة} ولا

في البيع الفاسد وإن انفصل به القبض ما لم يبطل حق البايع في الاسترداد ولا شفعة فيما يملك

بغير بدل أو عيب أو ليس بمال نحو الميراث والهبة والنكاح والإجارة بأن جعل الدار جارا أو بد

الخلع بأن أخلت المرأة من زوجها على دار ولا شفعة في عقار ملك بالصلح عن القصاص ^{النفس} في

أو فيما دون النفس ولو وهب دارا بشرط العوض فلا شفعة فيها ما لم يبقا بضائعا ^{بضائعا} أيضا

وجبت الشفعة نياخذ الشفع بالدار بمثل العوض إن كان العوض مثليا وإن لم يكن فبقيته

وإن كان الهبة بين شرط للعوض ثم عوضه بعد الهبة فلا شفعة فيها ولو بيعت الدار بثمن ^{مؤجل}

إن أراد الشفع أن يأخذ الدار في الحال بالثمن المؤجل لم يكن له ذلك ويكون له الخيار إن شاء

أخذها بثمن حال وإن شاء ينتظر حلول الأجل فإذا حل يأخذها بالثمن الحال وإن أراد ^{الانتظار}

الحلول الأجل ويقتل كان طلب طلب الموائمة فإنه يطلب بطلب الاستهاد فإن لم يطلب ينتظر

حلول الأجل بطلت شفعته وكذلك لو بيعت الدار على أن المشتري بالخيار ولم يطلب ^{الاستهاد} الشفع طلب

بطلت شفعته. والمسلم والكافر والكبير والصغير والذكر والأنثى في الشفعة لهم وعليهم سواء وكذا

العبد والمأزون والمكاتب ومعتق البعض والخصم عن الصبي إن في الشفعة لهم وعليهم ^{للمكاتب}

وأوصياء الإماء عند عدمهم والأجل ومن قبل الأب عند عدمهم فإن لم يكن فأوصياء الأجداد

فان لم يكن فالأمان والحق اليقين لهم من ينوب عنهم في الخصومة والطلب فالشفعة على عدد الرؤس
 عندنا قلت الانصباء أكثر من باع دارا وهو شفيعها بدارها ولا سعة له فيها باعها لنفسه أو كان
 وكيله بالبيع أو نيماء أو محبا ولو اشترى الأب دارا لولد الصغير وهو شفيعها كان له ان يأخذها
 لنفسه عندنا ولو اشترى الوصي لليتيم دارا لمالك اخذها لنفسه بالشفعة ولو اشترى
 الأب دارا لنفسه وولد الصغير شفيعها للبصير إذا بلغ ان يأخذها بالشفعة ولو باع
 الأب دارا وولد الصغير شفيعها كان للبصير ان يأخذها بالشفعة إذا بلغ ولو باع المصالح
 المصالح ورب المال شفيعها بالشفعة له معها ولو باع المنابر دارا لغير المضاربة كان له ان
 يأخذها بالشفعة من المصاريه ويكون له حصة ولو باع رب المال دارا له خاصه والمضارب
 شفيعها بدرس المضاربة فان كان فيها ربح فله ان يأخذها لنفسه بالشفعة وان لم يكن فيها ربح
 فلا يأخذ وإذا بيعت الدار بمخف دار مشركه بين رجلين كان لكل واحد من الشريكين بها الشفعة ^{وتسلم}
 احدهما للشفعة يصح في حق نفسه دون صاحبه ولو باع الرجل دارا وعبد الماذون شفيعها فان كان
 على العبد دين فله الشفعة فان لم يكن فلا شفعة له ولو باع العبد الماذون دارا والولد شفيعها
 فان لم يكن على العبد دين فلا شفعة للولد وان كان عليه دين لمولاه الشفعة ولو باع المولى
 دارا ومكاتبه شفيعها كان له الشفعة وأن باع المكاتب ومولاه شفيعها كان له الشفعة ايضا
 ولو مات الغنيح لا يكون لورثته الشفعة وأن مات البائع والمشتري والشفيع حي كان له ^{الشفعة}

فصل في الطلب

طلب الشفعة ثلاثة طلب المواتية وطلب الاشهاد وطلب العتق أما طلب المواتية فوقت
 فور علم الشفيع بالبيع ان اخبر بالبيع رجلان او رجل وامرأتان او رجل عدل فسكت هيبة له ^{الشفعة} وطلب
 بطلت شفيعته وان اخبر بالبيع رجل واحد غير عدل او امرأة او عبدا وصبي ولم يطلب الشفعة
 لا يبطل شفيعته في قول الجنيته ثم وفي قول صاحبه ربح بطل لان الشرط هو الطلب وبالعلم بالبيع ^{وعندها}

الاعلام يحصل بتجبر الواحد على ان كان اوله يكن حرا كان او عبدا صبيا كان او بالغاً وعند أبي جعفر

رج يشترط العلم احد شرط الشهادة وهو العدد او الصدق وقد مر هذا في البكر اذا زوجت واخبرت

بالنكاح وسكت وروى هشام عن محمد بن ابي جعفر انه يشترط الطلب في مجلس العلم فان طلب في مجلس

وان قام عن مجلسه قبل الطلب بطلت شفيعته وبه اخذ الكرخي رج قال وهذا بمنزلة خيار الخيوة والامر

وقبول البيع وذلك يفتى الى ان يوضع الاعراض في ظاهر الرواية يشترط الطلب فور العلم ^{واختلفوا}

في افظ هذا الطلب قال بعضهم يقول طلبت الشفعة وانا طالبها واطالبها وقال بعضهم يبطل بافظ

الماخيه والمستقبل ولا يجمع بينهما وقال بعضهم يقول الطلب الشفعة واخذها ولا يقول طلبت الشفعة

واخذها فان قال ذلك بطلت شفيعته لان ذلك كذب محض وقال بعضهم لا يقول الطلب الشفعة

واخذها لان ذلك عدل قال وقوله طلبت الشفعة واخذتها ينكر المحال عرفا لقوله بعث واشترى ^{والصحيح}

انه اذا طلبت لفظ طلب بالماخيه والمستقبل يصح طلبه وهو اختيار أبي جعفر والفقهاء ابى الليث والشافعي

الامام ابى بكر محمد بن الفضل رج وحكي عن الشيخ الامام ابى بكر محمد بن الفضل رج لو ان قويا ^{قال}

شفعة شفعة كان طلبا وكذا لو قال شفعة مراست مجاوستم يافتم وقال بعضهم لو قال الشفعة ^{الشفعة}

اطلبها واخذها بطلت شفيعته لان قوله لا يغزوا يحتاج اليه وعن بعض المشايخ رج اذا ^{قال}

الشفيع للمشتري حين لقيه انا شفيعك اخذ منك الدار بالشفعة تبطل شفيعته كما لو قال

للمشتري حين لقيه كيف اصبحت او كيف امسيت وذكر الناطق رج اذا علم الشفيع بالبيع

فقال الحمد لله قد ادعيت شفيعتها او قال سبحان الله لا تبطل شفيعته وكذا لو قال للمشتري

حين لقيه السلام عليك ورحمة الله وبركاته طلبت الشفعة او قال كيف اصبحت او

امسيت او قال الله اكبر او عطس صاحبه فشتمته ثم طلب الشفعة صح طلبه ولو ساء شيئا

من الخواج ثم طلب تبطل شفيعته وقال الناطق رج على قياص قوله سبحان الله او كيف اصبحت ^{او كيف}

امسيت اذا قال للمشتري حين لقيه او قال اطال الله بقاءك ثم طلب الشفعة لا تبطل شفيعته ^{وعن}

الشيخ الامام أبي بكر محمد بن الفضل مع رجل اشترى دارا فلقبه شفيها والمشتري واقف بالبيع
 فسلم الشفيح على ابنه فلان يطلب الشفعة تطل شفعة وان سلم على المشتري لا تطل شفعة
 قال لان الشفيح محتاج الى الكلام مع المشتري فكان محتاجا الى السلام عليه لان الكلام قبل السلام
 مكروه. ولو قتل الشفيح للمشتري شفعا عت خواهم قالوا تطل شفعة لان هذا اللفظ طلب شفعة
 لا طلب الشفعة. رجلان ورتا عن ابيهما اجمة واحد الوارثين بعينه لم يعلم باليرث ولم يعلم
 بان لحيها نصيبا بيعت اجمة اخرى يجب هذه اجمة فلم يطلب هو الشفعة فلما علم ان له
 فيها نصيبا فطلب الشفعة في اجمة المبيعة قالوا لا تطل شفعة لان شرط تاكل الشفعة طلب
 الموانة عند العلم بالبيع فاذا لم يطلب والمجهل ليس بعذر فلا يبيع له الشفعة. شفيح
 ان مشتري الدار فلان فسكت ولم يطلب الشفعة فاذا علم ان المشتري غير فلان
 الشفعة. وقال بعضهم اذا تقوم الشفعة ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري غير
 لا يبيع طلبه. ولو قيل للشفيح دار ابتعت دار كذا فقال من اشترها او قال بكم اشترها فلما
 بذلك قال طلب الشفعة صح طلبه وكذا لو ادعى للشفيح بيت دار كذا بالف درهم فسكت ثم علم
 انها بيعت بخمسة مائة درهم كان له الشفعة. دار بيعت بحطب دار رجل والجارين عن ان رضى
 المبيعة له وخاف انه لو ادعى رقبتهما تطل شفعة لان مالك الدار لا يكون شفيها. واقادع الشفعة
 لا يمكنه دعوى الدارها له ما اذا يصنع حتى لا يطل شفعة قالوا يقول هذه الدار حاري واما ادعى
 فان وصلت اليها والاقلنا على شفعة منها لان هذه الجملة كلام واحد فلم يتحقق السكوت عن طلب
 الشفعة. صغيرة ادركت وثبت لها خيار البلوغ والشفعة ان قالت طلبت الشفعة واخترت
 او قالت اخترت نفسي وطلبت الشفعة صح الاول وبطل الثاني. فان قالت طلبت حقين في الشفعة
 صح كلامها اذا سمع الشفيح بيع الدار فسكت قالوا لا يطل شفعة ما لم يعلم المشتري ان الشفيح
 اذا اختورت فسكت ثم علمت ان الابن زوجها من فلان فريعت صح رد دار رجل اشترى دارا

للشفيع اشتريتها بنفسه وسلم الشفيع الشفعة او سكت ثم ظهر انه اشتراها الغريم فلا يجوز تطل
 شفعة. وقال ابو حنيفة رج لا تبطل عليه الفقوى. رجل صلى الظهر ثم شرع في الركعتين بعد
 ما خسر بالبيع فجعلها ربا روي هشام عن محمد بن رج انه لا تبطل شفته ولو جازها استأبطلت شفته
 ولو كان في الاربع ثل الظهر با حبر بالبيع فاعلمها اربعا لا تبطل شفته. ونكر الناطق مع اذا علم بالبيع
 وهو في التطوع فجعلها اربعا وسنا لا تبطل شفته. والصحيح انه اذا جعلها اربعا لا تبطل ولو جازها
 ستا تبطل ولو اوضح الاربع بعد الجمعة لا تبطل شفته. وان صلى اكثر من اربع بطلت شفته
 وكذا لو اوضح الركعتين بعد الظهر لا تبطل شفته. ولو اوضح التطوع بعد طلب الموائبة قبل
 الاشهاد تبطل شفته. وبعد ما طلب الشفعة طلب الموائبة فور علمه بالبيع يحتاج الى
 الاشهاد. وانما يسع الثلث طلب الاشهاد لان الشهادة شرط بل يمكنه اثبات الطلب
 بمحور الخصم فان كان الشفيع حاضرا في مجلس البيع فطلب الشفعة بمحضرة البائع والمشتري كفاه
 ذلك عن طلب الثاني. وان لم يكن كذلك مذهب الى البائع او الى الدار لطلب الاشهاد بالسئلة
 على ربه او البائع والمشتري والشفيع والدار في مصر واحد والدار في البائع فالى انهم ذهب
 السبع وطلب السبعة صح طلبة ولا يعتبر فيه الاقرب ولا الابعد لان المصر مع تباعد الاطراف
 كان واحد الا ان يجاز على الاقرب ولم يطلب الشفعة فيمنع تبطل شفته. وان كان البائع
 والمشتري والدار في مصر واحد والشفيع في بلدة اخرى فالى انهم ذهب الشفيع الى البائع والدار
 البائع او الى المشتري او الى الدار وطلب الشفعة صح طلبة وان كان الشفيع في موضع الدار والبائع والمشتري
 في السواد او كان الشفيع مع احد المتبايعين في مصر واحد واحد المتبايعين والدار في غير مصر
 الشفيع الابعد لطلب الشفعة وترك الاقرب اليه بطلت شفته. وان كان البائع سلم الدار
 الى المشتري فان طلب الشفيع من المشتري واشهد صح طلبة. وكذا لو لم يكن الدار في يد المشتري
 وطلب الشفيع من المشتري صح طلبة. وان طالب من البائع واشهد ان كان الدار في يد البائع صح

والأفلاوي يصبر كأنه لم يطلب. وصورة طلب الاشياء ان يقول الشفع للمشتري يؤمن له

اطلب منك الشفعة في دار سري بها من فلان التي احدثت ودها كذا والثاني كذا والثالث

والرابع كذا وانا قسمها بالخواريد احدثت ودها كذا والثاني كذا والثالث كذا والرابع كذا

ولا بد ان بين ما نه شفع بالشفعة او بالخواريد او بالحقوف وسين الحرج لنفسه الدار معلومة

اذا احذر الشفع بالبيع في خوف الليل ولم يقدر على ان يخرج للدار ما كان اخذ من حين اصبح

صح طلبه لانه اذا راسها بعد روالها وودا اذا احذر بالبيع والبيع

لم يطلب الشفعة بطلت شفعته لانه غير معذور في التاجر وكذا لو كان الشفع في عسكر

الخوارج او اهل المير فخاف على نفسه ان يدخل في عسكر اهل العدل لم يطلب بطلت شفعته

غير معذور ولو كانت الشفعة بالخوارج وخاف الشفع انه لو طلب الشفعة بالخوارج عذرا يصح

لا يرى الشفعة بالخوارج بطلت شفعته لم يطلب كان على نفسه ولو علم الشفع بالبيع وهو في طريق

مكة فطلب طلب الموائمة ولم يقدر على طلب الا ان ياد فان لم يكن البائع والمشتري في

فانه يوكل وكيله لطلب الشفعة فان لم يוכל ومضى الطريق ما وجد من يوكله بالطلب

ولم يوكل بطلب شفعته وان لم يجد وكيله وحده يكت كتابا على يده ويوكل بالكتاب وكيله

فان لم يفعل بطلت شفعته وان لم يجد وكيله ولا يملك بطلت شفعته حتى يجد لانه معذور في دار

يعتزلها شفعان احدهما حاصر وطلب الحاصر الشفعة وقضى له القاضي ثم حصر الشفع الاخر

ان الشفع التالف بطلب الشفعة من الشفع الذي قضى له القاضي لان الذي قضى له القاضي قام

معالم المشتري هذا اذا طلب الاول جميع الدار بالشفعة فلما طلب نصف الدار نظما له لم يشتري

الا النصف بطلب شفعته وكذا لو كانا حاصرين بطلب كل واحد منهما الشفعة في نصف الدار

شفعتهما لان السكوت عن النصف الباقى تسليم للشفعة في النصف السلوك بطلت شفعته

نصف السكوت وانا بطلت في النصف بطلت الكل كذا ذكره الكتاب في فكر الباطن وحجل

دار في جنب الشفع فجا والسعي وقال سلم^١ فيها بالشفعة فأي الشفعة لا تبطل شفعتها وهو
 الصحيح لأن طلبه لم يجم النصف لا يكون تسليم الباقية وكذا لو قلنا الشفع أنا شفع هذا الدار
 وسلم في نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقية فأي المشتري لا تبطل شفعتها الوكيل
 بشراء الدار إذا اشترى وقبض فجا الشفع وطلب الشفعة من الوكيل قبل أن يسلم الوكيل الدار
 إلى الوكيل قال الشفع الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ر^٢ح يصح طلبه وإن كان ذلك بعد ما سلم الوكيل
 الدار إلى الوكيل لا يصح طلبه ولو أن الشفع سلم الشفعة للوكيل صح تسليمه سواء كانت الدار
 في يد أولئك الوكيل يطلب الشفعة إذا سلم الشفعة للمشتري جاز عند أبي حنيفة وأبي يوسف^٣
 وهو مبرور تسليم الأ^٤ب والحد شفعة الصغير رجله شفعة عند القاضي فإنه يقدم^٥ القاضي
 إلى السلطان وإن كانت شفعتها عند السلطان وأمنع القاضي عن احضاره كان الشفع على شفعتها^٦
 ترك الطلب بعد ذلك رجل اشترى لأمته الصغير يا دار الأب شفعتها كاد الأب أن يأخذها بالشفعة
 لأن الأب لو اشترى مال ولد الصغير لنفسه جاز وإذا اثنان يأخذون يطلب يقول المشتري وتواخذ
 بالشفعة فتصير الدار له ولا يحتاج إلا القناعة لو كان مكان الأب وصيا فالجواب فيه كالجواب
 في شراء الوصي مال اليتيم لنفسه على قول من يملك ذلك يكون الوصي منه الأب وعلى قول من لا^٧
 ذلك فله الشفعة أيضا لكن يقول اشترى وطلب الشفعة ثم يرفع الأمر إلى القاضي حتى يصب^٨ القاضي
 وصيا عن الصغير يأخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم الوصي الثمن إلى القيم ثم بعد ذلك يسلم القيم
 إلى الوصي الشفع بالجوار إذا ما ع الدار التي يستحق بها الشفعة الا شقصا منها لا تبطل شفعتها لأن
 ما في كونه للشفعة ابتداء فيكون لبقائها الشفع إذا باع الشفعة بعد ما وجبت له الشفعة^٩
 إذا لم تبطل شفعتها لأن حق الشفعة لا يمتثل للملك بلفظ الهبة والبيع لأنها لا تصرف^{١٠} فيها
 الشفع إذا ادعى بقية الدار المشفوعة فإنها لا بالشفعة تبطل شفعتها وإن طلب الشفعة
 ثم ادعى بقية الدار المشفوعة فإنها لا يسمع دعواه لأن طلب الشفعة أولا قرار منه بعدم الملك فلا يسمع^{١١}

ولو تصرف المشتري في الأرض المشفوعة قبل ان يأخذها المشتري بان وجهها من انسان وسلم
او قصد قبورها او جرحها او جعلها مسجدا او صلح بها او جعلها مقبرة ودفن فيها او وقعها وفسد^{مستلا}
لا تبطل شفعه الشفع له ان ينقض تصرف المشتري. وكان باعها المشتري من غير ان كان الشفع^{بالمبار}
ان شاء اخذها بالبيع الاول وان شاء اخذها بالبيع الثاني. ولو عرس المشتري فيها كرم او شجرة
او بغيرها بناء لو عرس وطبة كان للشفيع ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة. وان ررع^{المشتري}
فيها زرعاً القمار له ان يقلع ويأخذ الأرض بالشفعة كما في الشجر وفي الاستحسان يتوقف^{ان يفسد}
الزرع ثم يأخذ بالشفعة. ولو اشترى الرجل داراً ونزحها بالنفوس حتى كبر كان للشفيع^{الحمار}
ان شاء احدوا عطاء ملازمه ان شاء ترك. وان حقه الباع شيئا من الثمن كان للشفيع ان يأخذ^{حذ}
بما وراء المخطوط. وكذا المشتري الباع في الثمن كان للشفيع ان يأخذ ما بعده من الزيادة ولو
تعاين الباع والمشتري لا تبطل الشفعة. وكذلك لو انفسخ البيع بينهما بمحايطة شرط او رقة او لزم
بالعب بعض العصر بمضاء العاصي ولو كانت الشفعة بالجوار مع الشفع وان البيع^{بها}
الشفعة بطلت شفعتها ولو اجر الرجل داراً مدة معلومة ثم باعها فله من المدة والمستاجر
شفيعها طال بوضعه رجح يجوز البيع بين الباع والمشتري ولا يفسد الباع على تسليم الدار الا اذا
المستاجر واجاز له ان يطلب المساكن السبعة كان طلبه اجازة للبيع فيبطل الاجارة وله الشفعة
تختلف ما اذا باع الدار ضمن الشفع ذلك المستحق ان ضمن الثمن للبائع فانه لا يكون له الشفعة
لان ثمة تعلق جواز البيع بضمانه فصا للشفيع من الباع فلا يكون له الشفعة. أما ههنا^{بشيء} البيع
جائز قبل الاجارة للمستاجر فلا يبطل شفعة باجازه. واذا طلب الشفع طلب الواسعة والاشهاد
ولي المشتري ان يسلم الدار فانه يرفع الامر للقاضي ويطلب منه العلم ان لا يملكها الشفع الا بفساد
او رضاه حتى لو بيعت دار اخرى بمسند الدار المشفوعة ثم فسخ القاضي للشفيع بالشفعة ثم دفعها اليه يكون
لهذا الشفع ان يأخذ الدار الثانية بالشفعة لان الشفع كركي جار الدار الثانية قبل قضاء الغاي

وكذا الوجه في الشفيع دار التي يستحق بها الشفعة مسجدا او وقفها وقفا مستحقا لا وجبا بمقبة
ثم فضله بالشفعة فانه لا يكون شفعيا للدار الثانية لان يام الملك له فيما يستحق به الشفعة ^{شطب}
وقب المصاء والسجد والوقف المستحق بمنزلة الترائل عن ملكه. ولو ان الشفيع بعد طلب المواتقة ^{والاشهاد}
لم يرفع الامر للقاضي ان لم يتمكن من الرفع بمرض او حبس او منع مانع ولم يجز من يؤكل بالمخضومة
لا بطلان شفعته وان لم يكن يرفع مع التمكن من المراجعة ذكر في الكتاب انه على شفعته ابد او ان طال الزمان ^{قالوا}
هذا قول بجذبه ربح. واختلفت الروايات عن محمد ربح. في رواية اذا مضى شهر ولم يرفع مع التمكن ^{طلب}
شفعته. وفي رواية اذا مضى شهر وثلاثة ايام. وفي رواية اذا مضت ثلثة ايام ولم يرفع بطلت ^{شفعته}
واختلفت الروايات فيه عن ابي يوسف ربح ايض. والفتوى على انه مقدم بشهر. واذا رفع الامر
الى القاضي فان القاضي لا يسمع دعواه الابجزة لمصم فان كانت الدار في يد البايع يسترط لسماع الدعوى
حضرة البايع والمشتري لان الشفيع يطلب القضاء بالملك واليد جميعا والمالك للمشتري واليد ^{للبايع}
مبسترط حضرتها. وان كانت الدار في يد المشتري كفاه حضرة المشتري فان حضر الخصم وجاء او ان الدار
يعول هذا استغنى دارا مكذا وانا شفعيها يقول له القاضي ابن الدار التي تريد شفعته اني في
سومها واحد ودها لان القاضي لا يتمكن من القضاء الا بمعلوم والدار والركن محض مما لا يصير معناه
الاثنين للحدود فاذا بين الحدود يقول له القاضي باي سبب تطلب الشفعة لان اسباب الشفعة
مختلفة بعضها مقدم على البعض فلا بد من بيان السبب

فصل في ترتيب الشفعاء

قال في الكتاب المحلط وهو الشريك في نفس البقعة احق من الشريك اراد بالشريك هو الترتيب هو
الدار والشريك احق من الجار والجار احق من غيره وصورة هذا الترتيب نزل بين رجلين في دار مشتركة
احدهما من الرجلين وبين رجل اخر سواهما وهذه الدار في سكة غير نافذة وعلا ظهر هذا الرجل الدار
احد باب تلك الدار في سكة اخرى فباع احد الشريكين المنزل في الدار نصيبه من المنزل كان الشريك في المنزل

وله الشفعة من غير أن يتردد بعض نفس البعثة المسعد ، وإن سلم هو الشفعة كان الترتيب في الدار ^{أو} الشفعة
 من الشركاء في السكة لأنه شريك في الطريق الخاص وهو الطريق في الدار فإن سلم هو أهل السكة ^{أو} أحق
 لأهل شركاء في الطريق فإن سلم أهل السكة كانت الشفعة للحار الملاصق وهو الذي ^{ظهر} عي
 المنزل ولا شفعة في الوصف لا القيم ولا لموقوف عليه ولا شفعة في بيع الكر دار وفيه التي يكون
 في الأرض على الملو لا أن الكر دار على ولا شفعة في المقولات ولا شفعة في الأراضي التي حازها ^{ما} إلا
 لبست المال . وكذا الأراضي الميادين بهيه وفي التي نزرعها الأكر لا يجوز بيعها ولا شفعة مما ألس
 المزارع فيها الزراب . ويجوز بيع الكر دار إذا كان معلوما ولا شفعة فيها لما قلنا . رجل أرض بفضة
 داره لرجل رصمها لأخروبيعت دار بحسب هذه الدار كانت الشفعة للموحد له بالرمه . رجل أحد أرضا
 مزارعه وررحت بها فلما صار النزع بعلا اشتري المزارع الأرض مع نصف رب الأرض من الزرع
 تم جلبه الشفع فذه الشفعة في الأرض وفي نصف الربع إلا أنه لا يأخذ بالشفعة حصة ، ^{أن نصف} ربع الزرع
 الأرض متعول بنصيب المزارع . دار فيها ثلث سوب بيت في أول الدار ثم البيت الثاني
 بحسب هذا البيت ثم البيت الثالث بحسب الثاني كل بيت لرجل واحد باع واحد منهم ^{بينه}
 فكان طريق البيوت في الدار كانت الشفعة للبايعين بحكم الشركة في الطريق ، إن كان أبواب البيت
 في سكة واحدة نافذة لا في الدار فإن بيع البيت الأوسط فالشفعة لصاحب الأعلى والأسفل ^{أو} أحدهما
 لأنهما جاران متلازمان أحدهما على اليس والآخر على اليمين . وإن بيع البيت الأعلى كانت الشفعة
 لصاحب الأوسط لا غير لأنه جار وإن بيع البيت الأسفل كانت الشفعة لصاحب ^{بأن} الأوسط لأنه
 ملازق سكة غير نافذة فيها سكة أخرى غير نافذة في بيعته السكة السفلى دار كانت الشفعة
 لأهل السكة السفلى لأنهم شركة في الطريق الخاص وهو السكة السفلى ولو بيعت في السكة العليا ^{دار}
 كانت الشفعة لأصحاب السكتين جميعا لاستولمهم في الشركة في الطريق . وكذلك نهر خاص
 خلق منه نهر آخر فبيع أرض على النهر ^{أو} المصير ، كانت الشفعة لأصحاب النهر الصغير ولو بيع

ارض على النهر الاول كانت الشفعة لاصحاب النهر جميعا. وادريعت ولها بايمان في سكتين فاشترى
 هذه الدار في القديم دارين، باب احدهما في سكة غير نافذة، باب الاخرى في السكة الاخرى مثلها ما
 رجل ورفع الحائط بين الدارين حتى صار تاردا واحدة فلاحل كل سكة ان يأخذ الجانب الذي كان
 في تلك السكة. وان كانت هذه الدار المبيعة في الاصل واحدة ولها بايمان كانت الشفعة لاهل السكة
 في جميع الدار بالسوية اما ينبغي في هذه القديم دون الحادث. وكذلك سكة غير نافذة، بيع ثلثها
 الى الطريق الاعظم حتى صارت نافذة بيع فيها دار كانت الشفعة لاهل السكة بالسوية لان هذه
 وان جعلت نافذة لم تكن نافذة في القديم ولهم ان يوسع الطريق. وكذلك، حتى رجع الحائط
 حائما ما طريقه للعامة لان لم يرد ان يوسع او يجعلوها قاطبة. سكة واصحابها طريق
 هذه الدار في سكة نافذة مع هذه الدار فاما كان طريق الدار طريقا عامة وليس في السكة
 ان يبيعوها فلا شفعة لاهل السكة اما الشفعة تكون للحار الدار. وان كان طريق هذه الدار
 لاهل السكة ان يمتد والعامة عن الدار في سكتهم كارب الشفعة لاهل السكة. وكذلك
 سائر السكت ان كانت في المحطة النافذة لا شفعة لهم فان احدثوا المغاذ فلم الشفعة
 سكة غير نافذة افضاها مسجد وطرف من اطراف المسجد الى الطريق الاعظم هي سكة نافذة
 وان كانت جوانب المسجد كلها بيوت الناس كانت الشفعة لاهل السكة وهذا اذا كان المسجد
 فان لم يكن حطة وبما احدها اهل السكة وجبت لهم الشفعة. وكذلك حكم السكان التي فاقها
 الوادي. انما هو سكة نافذة لانهم يخرجون الى الوادي والوارد، بمنزلة الطريق. علو رجل وسفل
 الاخر وطريق العامة في السكة العليا الى السفلى باع صاحب السفلى سعة. وان لصاحب العلو
 ان يأخذ السفلى بالشفعة لان السفلى متصل بالعلو وكانا عابرين. ولوانه طلب الشفعة
 العلو قبل ان يأخذ او كان للعلو منه ما حين بيع السفلى كان لصاحب العلو ان يأخذ الشفعة
 في دول محمد ربح لان له حق التحل على العلو فياخذ بذلك. وقال ابو يوسف ربح اذا نهضم العلو شفعة

رصاص السفلى يشفعه الطواحق من الجارية في قول ايحيى في ربح اذ لم يكن للجارية ربح في الطريق والتملك

بالخسبة التي تكون له على حائط الغيرة عن وضع الخسبة لا غير يكون جارا ولا يكون شريكا . كذا

الزائد

مستطيلة غير مائة ينشعب منها رابعة مستطيلة غير مائة بيعت دار من الرافعة كانت السبعة لاهل

لشركتهم فبطون خاص وان بيعت دار من السكة العليا كانت السبعة لاهل السكة والرابعة جمعا

لاستوائهم في الموضع السكة العليا وكذلك نهر لعموم تنشعب منه ساقية لقوم باع رجل من اهل

ارضانية من الساقية كانت السبعة لاهل الساقية وان بيع ارض على الهل الاول كانت السبعة لاهل

الهر والساقية جمعا فراح في وسط ساقية جارية شرب القراح من الساقية من الجانبين مع الله اسم

شفيهان لهذا القراح احدهما على يمين الساقية والاخر على شمال الساقية كانت السبعة لهما جميعا

لان الساقية من القراح وكانت من اخزاء القراح فكل واحد منهما يكون له القراح رجل له دار بينهما

مقاصير باع مهابم موصورة معبودة او طائفة معلومة وللدار جارية على جانب واحد منهما كان لهذا

السبعة وان لم يكن جارا لتلك المقصورة لان تلك الطائفة لان المبدء من حمله الدار مكان

جد الدار جارا للمبيع ولو ان الشفيح سلم سبعة ثم ان المشتري باع تلك المقصورة لم يكن لجار الدار

شفعة في المقصورة اذ لم يكن هو جارا لتلك المقصورة لان المقصورة بعد سنها ليس من اجزاء

الدار وكذا لا الرجل اذا اشترى بيتا من دار والدار طهر الرجل واحد كان لجار الدار شفعة البيت

وان لم يكن هو جارا لتلك البيت فلو ان الشفيح سلم السبعة ثم باع مشتري البيت ذلك البيت

لم يكن لجار الدار شفعة في البيت ولو ان رجلا اشترى دارا سكة غير نافذة ثم اشترى دارا اخرى

وتلك السكة كان لاهل السكة ان يأخذوا الدار الاولى للشفعة لان المشتري لم يكن شفعا وقت الشراء

الاول ثم صار هو شفعا مع اهل السكة في الدار لان المشتري وقت شراء الدار الثانية هو من اهل

السكة وكذلك دار بين ثلثة نفر اشترى رجل نصيب احدهم لجار الدار ان يأخذوا الثلث الاول اذ لم يأخذ

الشريكان ذلك الثلث ثم لا شفعة له في الثلثين الآخرين لان المشتري شريك في الدار وقت شراء الثلث

والثالث فيكون هو مقدما على الجار ولو كانت لاربعة نفرها شرب رجل نصيب الثلاثة ثم أخذ
 بعد واحد والتريك الرابع عاش ثم حصر له ان يأخذ نصيب الاول وهو نصيب الآخر ^{سبع}
 مع المشتري ولو اشترى احد الاربعة نصيب الاثنين واحد واحد ثم حصر الرابع كان شفيعة
 مع المشتري في الصيدين جميعا لان هذه الصورة كان المشتري شريكا وقت شراء الصيدين
 رجل له خمس منازل في سكة عبر بافذة قبايع هذه المنازل فطلب الشفعة في منزل واحد
 ان طلب الشفعة من التركة في الطريق لم يكن له ان يأخذ العشر لما فيه من معنى الصفعة من غير ضرورة
 ان طلب الشفعة بالجوار وجوار في هذه المنزل لا عبر كان له ذلك لانه جار لهذا الواحد خاصة وحصر هذه
 المسئلة باو بعد هذا في فصل عاشر رجل له حان فيه مسجد فوزه صاحب الحان واوون الناس بالنادي
 وصوله الجماعة فيه ففعلوا به صار مسجدا ثم ما صاحب الحان كل حجرة في الحان من رجل حقه صار ديارهم
 منها حجرة قال محمد بن الشفعة لجمعهم لا شتركم في طريق الحان وقد كان الطريق مملوكا دار شفيعة
 شمعان بالحوار وطلب الشفعة من المشتري فبيع احد من المشتري المالك لا يرى الشفعة بالحوار قال
 له الحاكم لا شفعة لك ثم عزل الحاكم عن القضاء وولى احرى يرى الشفعة بالحوار فباع الشفعة الآخر فقتل هذا القاتل
 الثاني بالشفعة لم يكن الاول ان يشاركه في الشفعة لان القاضي الاول قد اطل سعيه رجلا ان اشترى دارا
 احدها فباعها فلا شفعة للشعيع بما صار للاجنبي لان شراء الاجنبي لا يتم الا بقبول الشفيع المبيع
 ثم فيه شرب لقوم وارضى الهل لعبرهم فباع رجل ارضه والماء منقطع في النهر فباع الشفعة في قول محمد بن
 وفي قياسه لا يحيفه روح لا شفعة لهم حتى الشرب اذا كان الماء منقطعاً كما في العلو المهدم رجل
 باع دارا وانه الصجره معها البسر للوالدان فطلب السعة لولد لانه بايع والصغير على منعه
 ادافع انا ثبت ان الشفعة تنبت باسباب بعضها اقوم من البعض فاذا طلب الشفيع الغنى
 بالشفعة لا بد من بيان السبب حتى يعلم القاضي انه باي سبب يقصيه فان بين المدعي السبب وقا
 باريد بلانق المبيع فزدعواه وبطالب المدعي عليه بالجواب فان قال المدعي عليه ماله قبل شفعه

برأيا طامعا ثم يقول للمدعي قدامكم ادعيت فانك الذي حلفته الفاضل ثم قال في الكتاب بمجلفه
 الله ما لهذا المدعي قبلك شفعة في هذه الدار التي ادعاها المدعي فان حلف انقطع الخصومة
 بينهما الا ان يقيم المدعي البينة على ما ادعى وان نكل المدعي عليه لم ينفذ السفعا. ^{أو} ^{المدعي عليه}
 والجواب اني قد استقرت هذه الدار التي بين المدعي وحدها الا ان الدار التي بين المدعي وبينه ^{التمتع} ^{بها}
 يستلزم كلف المدعي اقامة البينة على ان تلك الدار التي يدعي له ما ان اقام البينة على المالك
 يستحق بها الشفعة وان لم يكن له بينة على المالك ولكن قال ان المشتري يعلم انها لغير المدعي عليه
 ما تعلم ان الدار التي في يد المدعي يجب للدار التي استمر بها له ما د. حلف لا سيبل له عليه الا ان يعلم المدعي
 على المالك وان نكل لزومه الشفعة. وان قال المشتري اني قد استمر به هذه الدار التي في يد المدعي
 بالشفعة منذ سنة وقد علم هذا المدعي شيئا ولم يطلب السعة يقول العاقل ان هذا ^{التمتع} ^{بها}
 هو هذه الدار ما قال المدعي طلب الشفعة حين علمت كان صحيحا وكما هو ذلك وان قال المشتري
 حين علمت كان القول قول الشفعين وان قال الشفعين علمت منذ سنة وطلبت وقال المشتري
 لم يطلب كان القول قول المشتري وهو كالتكرار ووجب ملحقها بالتمتع بدار ما د. ضم الى الفاضل
 فقال الزوج حين ملحقها بالتمتع وكالتكرار ووجب ملحقها بالتمتع بدار ما د. ضم الى الفاضل
 علمت يوم كذا ورددت لا يقبل قولها. ولو قال الشفعين لم أعلم بان ادعى الا الساعة كان القول ^{قوله}
 وعلى المشتري البينة انه علم قبل ذلك ولم يطلب. ولو قال المشتري انه يطلب الشفعة حتى لا يقبل ^{طلب}
 الشفعين طلبها كان القول قول المشتري ومجمل بالله انه لم يطلب الشفعة حين ادعى. ولو قبل الشفعين ^{ميز}
 علمت فقال المشتري يومى قبل هذه الساعة لا يقبل قوله الابدين. ولو ان رجلا ادعى سعة من الدار ^{طلب}
 رجلا يرى الشفعة بالجوار فانكر المدعي عليه د. الا سمعته انه كان القول قوله ويحلف بالله ما علمه
 تلك شفعة على قول من يرى الشفعة بالجوار ولا يحلف بالله ما لهذا قتال سعة في هذه الدار ^{لوجه} ^{ان}
 على هذا الوجه مجمل بالله بناء على مدعيه فيغوث حق المدعي ولو ان دارين من الدارين لرجل من مضمنا

الى المعكل وان كان الوكيل لم يسلم الى المعكل بيع الطلب منه وهو خصم ^{وقال الشيخ} الامام ابو بكر محمد بن
 الفضل ربح والقاضي الامام علي السعدي ربح ^{صح} الطلب منه يسلم او لم يسلم لانه في حكم الحق عاقد نفسه ^{مكان}
 بمنزلة المشتري يكون حصما في طلب الشفعة كانت الدار في يد اولئك رجل اشترى دارا بالكوفاة
 بكر خطه بغيره فحاصه الشفع الى القاضي بمرور الدار بالكونه او بمرور خطه القاضي له بالشفعة بكرة النواير ان كانت
 قيمة الكوة للواضعين سواء اعطاه الشفع الكرحيت فضع له بالشفعة وان كان العهد ^{صله} معا
 فان كان الكوة للموصع الذي يريد الشفع ان يعطى على قيمه من ذلك الى الشفع يعطيه حيث شاء ^{اخص} ما كان
 ورضى المشتري بذلك فذلك يعطيه الشفع حيث شاء وان لم يرض المشتري بذلك اعطاه الشفع ^{في الموضع}
 الذي يكون قيمة الكوة مثل قيمته في موضع الشراء رجل اشترى ارضا بمائة درهم وربع منها التراب ^{الشفيع}
 التراب بمائة درهم ثم جله الشفع وطلب الشفعة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ياخذ
 الارض بصف الثمن وهو خسون درهما يقسم الثمن على قيمة الارض فكل ربع التراب وعلى سبعة التراب
 المرفوع ثم يطرح عن الشفع فيه التراب وقال القاضي الامام علي السعدي لا يطرح عن الشفع ^{نصف}
 الثمن وانما يطرح عنه خمسة الغصان فلو ان المشتري كفى الارض بعد ما ربح منها التراب فاعادها
 كما كانت قبل ان يحضر الشفع ثم حضر الشفع قال الشيخ الامام ابو بكر ربح يقال للمشتري ارفع من الارض
 بقدر ما احدث فيها ثم يكون الجواب على ما قلنا المشتري اذا شفع الى الشفع واستعمله شهرا ^{معه}
 ثم رجع الشفع وطالبه في الحال كان له ذلك المشتري مع الشفع اذا اختلفا في امر
 كان القول قول المشتري مع عينه وان اقلما بينه على ما ادعى يقض ببينه الشفع في قول الجعنة ومحمد
 وقال ابو يوسف ربح اليه بينة المشتري ^{وان} الفصح اذا اخذ الدار بالبيع كانت عهده على البايع
 احدها من المشتري كانت عهده على المشتري وللشفيع خيار رقية وله ان يرد بالبيع وهو
 بمنزلة المشتري في ذلك وان كان المشتري اشترى الدار على ان البايع يرى من كل عينه فلا دكا
 بها عيب علم المشتري بذلك وفيه كان للشفيع ان لا يرضى بالعب ويبرأ الشفع اذا اخذ الدار

بالشفعة وبني فيها ثم استحققت الدار رجع الشفيع بالثمن على من اخذ منه الدار ورجع
 البناء على احد بخلاف المشتري فان المشتري كما يرجع بالثمن على البايع يرجع بقيمة البناء
 ايضا الشفيع اذا وكل رجلا باخذ الشفعة جان فوكيله فان قال المشتري بعد ما اشتب^{الوكيل}
 الشفعة انا اريد يمين الشفيع انه لم يسلم يقال له سلم الدار لك الوكيل واشتج الموكل وحلفه
 وهو كالوكيل يقبض الدين اذا ادعى المدعي المديون ان الموكل ابراء عن الدين فانه يومئذ
 الدين له الوكيل ويقال له انتج الموكل وحلفه على ما يدعي رجل اشترى دارا بالجياد ونقد النصف
 فتجوز به البايع فان الشفيع ياخذ بالجياد لانه اشتراه بالجياد رجل اشترى ارضا بمائة
 درهم وقبضها فحضر الشفيع وطلب الشفعة وسلمها اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري
 نقد الثمن للبايع فذهب له البايع منها خمسة بعد اخذ المائة معلم الشفيع بالهبة لئلا يرسل^{سأ}
 من المشتري من الثمن ولو ان البايع ذهب من المشتري خمسة من الثمن قبل قبض الثمن والمسته^{حاليا}
 كان للشفيع ان يسرد من المشتري ما ذهب له من البايع لان هبة شيء من الثمن قبل قبض الثمن حط والحط^{لحق}
 باصل العقد وكان للشفيع ان يسرد من المشتري قدر ما حط عنه البايع اما بعد قبض الثمن هبة^{المن}
 ليس بحط بل هو تمليك مبتدأ كانه ذهب له مالا اخر الوكيل بالبيع اذا باع الدار بالف ثم ان الوكيل حط
 عن المشتري مائة من الثمن صح وبضمنه من الخطوط للأمر ويبرأ المشتري عن المائة ويأموذ الشفيع الدار^{عنه}
 الثمن لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد رجل اشترى نصف شايعة من دار وجزءا شايعة منها ثم ان المشتري
 قاسم البايع وحضر الشفيع فان كانت القسمة بقضاء القاض فان الشفيع يأخذ من المشتري ما صار له^{بعد}
 القسمة ولا يرسله ان يبطل القسمة رواية واحدة وان كانت القسمة بغير قضاء حاله ان يبطل القسمة^{فيه}
 روايتان والصحيح انه لا يبطل له ان يأخذ بالشفعة ما صار للمشتري ولو كان رجلين اشترى دارا واما
 شفيهان واما شفيع ثالث ايضاً فاقسم الشفيع^{لهم} ثم حضر الشفيع الثالث كان له ان يبطل القسمة^{القسمة} فان
 قضاء او بغير قضاء رجل اشترى دارا لها شفيهان احداهما حطت فطلب المحاصر الشفعة فنقض له القا^ص

تم جاء الشفيع الثاني فان الثاني يطلب التسعة من الشيوخ الحاضر الذي نفسه له القاضي لامن الشفيع لا التمتع

الاول قام مقام المشتري هذا اذا طلب السفيح الحاضر جميع الدل بالشفعة فان طلب الممسه ، عذرا ، انه
لا يستحق الا النصف بطلت شفعه وكذا لو كانا حاضرين فطلب كل واحد منهما الشفعة في النصف بطلت
لأن كل واحد منهما لما لم يطلب النصف بطلت شفعه في النصف الذي لم يطلب واذا بطلت شفعه

يطلق الكل تجل باح ، او حتى لما رجل وامت اجرت معها حار البيع في حق الباع والمشتري
ويؤقف في حق المستأجر ان احب الى المساجر البيع نفذ البيع الرول ما يوجب التوقف ويكون
للمستأجر ان باخذ الدار بالتمعه ، وهو بخلاف ما الواقع دارا على ان يلفل ملاك بالثمن

او بالدر ولا شفع الدار ماعل الشفع بطلت شفعته لان الكفاله اذا شرطت في البيع
كان تمام البيع بالكفاله فضيحه الا قبل منزله اليها مع اما ههما البيع كان تاما جائز انه ^{المستحق} البائع و
فلا يصير المستاجر بالاحارة بمنزله اليها مع فلا يبطل شفعته وَاَوْ ان المستاجر لم يجز البيع ولكنه

طلب الشفعة كان طلب الله . مسخا للاجارة . رجل اشترى دارا فحضر الشفع و اراد ان ياخذ الدار
 . الى المشتري احد بنت فيها هذا المناء و الله . لامل اشترى بها مبنية كما هو بان القول قول
 الدار
 وان اقاما البينة كالم بدنه الله . مع اوله . لو اشترى ارضا فحضر الشفع و اراد ان ياخذ

وفيها استجاروا أحلاماً من مد البرية وما يكون العول قول المشتري إذا لم يكن مكد باظها وانكا
مكد باظها بأن قال حدث فيها الاستجار لأن لا يقبل قول المشتري. وأن قال استمرت منذ ^{مشتري}

يَوْمًا وَاحِدًا تَفِيهِمَا الْأَسْتَحْوَ رَقْلٌ مَوْلَهُ إِذَا بَيْنَ وَقَتْلَا لَا يَكْذِبُهُ الطَّاهِرُ، وَأَنَّ قَالَ الْمَشْتَرَى اسْتَشْرَيْتَ

البناء بخمسائه. ودرهم ثم اشترى الارض اجد ذلك او قال اشترى الارض بدون البناء او لا ثم اشترى
البناء بعقد آخر فلا شفعة لك في البناء لانه نقل صار مفسوخا. او قال السبيع لا بل اشترى بها محل في
واحدة من الفناس يكون القول قول المشتري. وفي الاستحسان يكون القول قول السبيع لا بل
المشتري

نكر السفعة في البناء، لينفرد الصفة بعد قيام سبب السعة طاهرا فلا يقبل قول المشتري ولو قال

المشري وهذا في البناء أو لا ثم اسيرب الارض كان الفاعل قول المشري وما أحد الشفع الارض يدنو
 البناء وكذا لو قبل اسيرب البصة ثم البصة وما أعاد وهذا اسيرب الكل بعد واحد
 كان القول قول الشفع استخساراً وأن أقام الدية كانت الدية به المشري وقول أبي يوسف
 لأنه هو المحتاج إلى الدية على قول محمد ربح الله به به الشفع فإن ارى المشري به اسيرب الكل
 بعد واحد وادعى السعي أنه اسيرب مع ما كان القول قول المشري وأد، قال المشري، هـ
 هذا النسب من الدار بطاعة إلى ما بالدار ثم ما عير ما به، الدار بالف، هـ، قال الشفع، هـ
 كل الدار بالف، هـ، كان دعوى قول المشري في النسب فأحد الشفع كل الدار عير بالف، وطريقه
 أن يسلو بالف ما كان حجة، أنه هـ النسب كان القول قوله مع عير، وأد، صدق المأمور المشري، هـ
 قال كان النسب للموهو، أنه لا يصدق أن على انطال السعة والاركان، شركة المشري، مشري الذي
 لا يظهر حتى اسيرب بقولها إلا أن عمم الدية على الهبة قبل شراء الدار بمصر، هـ، شركة الدار السعة
 على الجار، حل مشري داراً فادعى الشفع، المشري هدم طائفة من الدار، أد به المشري، هـ، القول
 المشري، الدية به الشفع، وأد به في شهود صاحب السعة، شفع بالف، مشري، هـ
 والحجة ونقصه به الدار الذي، أماء الدية عير، هـ، الدار، هـ، لا بد له إلا أنه لم
 يسمو بعير، أحد هـ، وأد به في الدار، هـ، الملاءمة، ما قام أحد هـ، الدية به أنه اسيرب هـ
 بالف، صدق مشري، أماء الآخر للنية أنه اشترى هذه الدار الآخر، صدق مشري، يبيع للتأدي مشري
 الدار الآخر، صدق مشري، كما شهد به وهو، هـ، عير، هـ، الشفع، هـ، الدار الآخر، كان حواره
 على سم الدار، الباعة ولوله، صدق مشري، هـ، عير، هـ، واحد هـ، بلان ولا بد له لو أحد هـ، هـ
 كان الشفع كان معاً، وأد به في أحد هـ، صدق الآخر، هـ، الشفع، هـ، الدار الآخر

صدق هـ، الشفع، أن أحد العير، لا بأحد هـ،

رجل اشترى أرضاً ما حرمها من الجار بالسرا، دفعها مرة، عه أو كان بينها محل يدفع الجار معاملة أو تساً

الجار بعد ما علم الجار بالقرار بطلت شفعة الجار لان اقدمه على هذه الصفقات بعد العلم بها رداً
 منه بقراره ان المشتري فيبطل شفخته. ولو اشترى بخلافه ليقطع ثم اشترى الارض بعد ذلك قال لا
 للشفيع في الضمير لانه نقض وكذا لو اشترى الثمر ليجزها والبناء لو هدم ثم اشترى الارض بعد ذلك كان
 للشفيع في الارض خاصة. ولو اشترى قرية فيها بيوت واشجار ومخيل ثم انه باع الاشجار والبناء
 المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البناء ثم حضر الشفع كان له الارض وما لم يقطعه من الاشجار وما لم
 يهدمه من البناء وليس له ان يأخذ ما قطع وي طرح عن الشفع حصته ما قطع من الشجر وما هدمه
 من البناء لانه صار مقصودا فاخذ قسطا من الثمن. رجل اشترى نهرا بصله وارجل ارض في اعلى
 بنينه ولا حرا ارض في اسفل النهر الى جنبه فلهما الشفعة جميعا في اصل النهر من اعلاه للاسفل وكذا
 القناة والهير والعين لانها من العقارات وتنفق بالشفعة. وكذا القناة مفتحة في ارض وغير
 ماؤ هله ارض اخرى غير ان القناة من مفتحتها الامصبها شركاء في الشفعة. رجل له نصيب في نهر فهو
 احق بالشفعة من مجرى النهر في ارضه لان الذي يجري في النهر في ارضه جار وماحب النصيب في النهر
 شريك في المبيع فكان مقدما على الجار. رجل له ارض كثير المون والخراج لا يشتريها احد فباعها
 من انسان مع داوله قيمتها الف وخمسمائة بالف وخمسمائة ولدا رشفيع ان يأخذ الدار بالشفعة
 ولا يأخذ الارض قالوا كانت الارض بمجال يشتريها احد من اصحاب السلطان قسم الثمن وهو الف وخمسمائة
 على الله وعلى قيمة الارض وهي القدر الذي يشتريها احد من اصحاب السلطان فيأخذ الشفع الدار
 بذلك ان رضى به المشتري وان كانت الارض بمجال لا يشتريها احد من اصحاب السلطان ولكنه يشفيع
 فيظفر له قيمة الارض في آخر الوقت الذي ذهبت رغبة الناس عنها ثم ينقسم الثمن على ذلك لانه اذا لم
 قيمة في الحال يستقر قيمتها في آخر الوقت الذي كانت متوقفة وذهبت رغبة الناس عنها لعل المشتري
 دارين في موضعين مختلفين احدهما بالعام والآخرى بالعراق في صفقة واحدة فان كان الشفع
 للدارين جميعا ظاهرا يأخذ الدارين وليس له ان يأخذ احدا الدارين. وانا اشتري الدارين في

ما را للشفيع ان يأخذ احدا من اثنين كان له ذلك، ان كان مع شفيع الدارين جميعا، رجل اشترى قميصا
 من رجل واحد في سكة غير نافذة بصفعة واحدة او اراد الشفيع ان يأخذ من رجل واحد او اراد الشفيع
 الشفيع بحكم الشفعة الطرفي لا يأخذ البعوض له من الصفعة من غير ضرورة وان اراد الشفيع
 بحكم الجوار وجارة في هذا المنزل الذي يريد اخذ لا يترك له ذلك، فالأصل ان اراد المشتري عقلا
 في موضعين اوستانين او دارين في مواضع فله ذلك من الصفعة بصفعة ان اشترى من رجل
 بصفعة واحدة والشفيع شفيع لهما، بل يري له او يدر له او يدر ان يأخذ بالشفعة احداهما
 ذلك وان اشترى بهما في صفقة واحدة فان كان الشفيع شفعهما لهما جميعا لطلب لهما ان يأخذ من
 احدهما ولكن يأخذهما او يدع وان كان الشفيع شفعهما لهما والصفعة واحدة، فاصح ان يأخذ
 من ابيحيفة روح و اخو الروابات عنه وهو قولنا في بؤسه، ومحمد روح فانه يأخذ اليه وهو سعيها
 وهو كما لو اشترى دارا و عبد صفقة واحدة فاد، الشفيع بأحد الدارين الصفعة روح، العدة واحدة
 اذا كان الشفيع شفعهما لهما فان كان شفيعهما شفعهما والصفعة واحدة فانه يأخذ من
 رجلان ما عا دارا مستزلة بينهما من رجل ليركن للشفيع ان يأخذ الصفعة او الروح او الروح
 والشفيع اثنين فللشفيع ان يأخذ حصة احدهما بعشر طينب المشتري لا يجاب البائع، وروى
 عن ابيحيفة روح ان البائع اذا كان اثنين والمشتري واحد كان للشفيع ان يأخذ نصيب احدهما
 قبل القبض ولا يأخذ بعضه بعد القبض وهذا قول ابيحيفة روح الاول، اما في قوله الآخر بعشر طينب
 على كل حال قبل القبض وبعد سواء كان المشتري اشترى لنفسه او لغيره بالوكالة، رجل اشترى دارا
 لرجلين فلهما الشفيع ان يأخذ نصيب احدهما من اثنين، وان اشترى رجلان دارا لرجل كان الشفيع
 الصفعة، ولو كان البائع اثنين والمشتري واحد فطلب الشفيع نصيب احد البائعين لا يأخذ
 شفيعه ذلك فانه ان يأخذها كلها مقسومة كانت او غير مقسومة

فصل في تسليم الشفعة والبراءة في ابطالها وادارة اهلها

رجل اشترى دارا بمائة دينار وقال للشفيع اشترى هذه الدار بمائة دينار وسلم لي نصفها واذا بيع نصفها
اليك فقال للشفيع نعم ان قال فعلت ذلك او ، تشاء بالشفيع . وذكر هذه المسئلة في كتاب الشفعة
و : ملها على ثلاثة اوجه . اما ان سلم الشفعة الدارهم او بيعت منها بغيرها . او بعضها بغيرها او
سلمت لك نصف الشفعة بمائة درهم بطلت شفعته في الكل . ^{روايتان} ^{رفيعة} ^{ان قال سلمت لك الشفعة في نصف الدار}
في رواية يبطل الشفعة في الكل وفي رواية لا يبطل . وذكر في الجامع ما يدل على ان تسليم الشفعة في ^{البعض}
لا يبطل شفعته في الكل . وان صالح الشفع من الشفعة على درهم بطلت شفعته ولا يجب المالم
ان صالح على البعض المعين من الدار صرح الصليح ويكون للشفيع نصف الدار ويبيع النصف المشتري
وكوان الشفع قال للمشتري وقد اشترى الدار لغيره بالوكالة سلمت شفعته او سلمت الشفعة ^{او قال}
ذلك للبايع والدار في يد البايع كان تسليم الشفعة ولو قال للبايع بعد ما سلم الدار للمشتري سلمت ^{الشفعة}
للك صح استحضانا . ولو قال سلمت الشفعة بسببك او لاجلك صح تسليمه قياسا واستحضانا فان قال ^{للوكيل}
بالشراء بعد ما دفع الدار للوكيل سلمت لك الشفعة صح استحضانا . ولو اشترى دارا بالوكالة لغيره فقال
اجنيب الشفع سلم شفعته عند الدار للوكيل فقال الشفع سلمتها لك او عرضت عنها لك صح تسليمه قياسا
واستحضانا . ولو قال الشفع لاجنيب ابتداء سلمت شفعة هذه الدار لك او قال عرضت عنها لك
لا يصح تسليمه ولا يبطل شفعته قياسا واستحضانا . ولو قال لاجنيب سلمت الشفعة للموكل او قال وحبها
للموكل او قال عرضت عنها للموكل لاجلك وعتاقتك صح تسليمه للأمر ويبطل شفعته . ولو صالح ^{اجنيب}
الشفيع من شفعته على درهم معلومة كان تسليمه ولا يجب المالم لانه لو صالح المشتري من الشفعة على ^{مال}
بطلت شفعته ولا يجب المالم وهو بمنزلة ما اذا صالح الكفيل بالنفس الطالب على مال لا يجب المالم ^{عن}
والسبيل في رواية اي سليمان روى . ولو كان اجنيا قال للشفيع اصلك على كذا
من الدار ثم على ان سلم الشفعة ولم يقل لي فقبل الشفع لا يجب المالم على الاجنيب ولا يبطل شفعته . ^{الشفيع} ^{او قال}
البايع سلمت لك بيعك او قال المشتري سلمت لك شراءك بطلت شفعته وان قال لاجنيب سلمت لك شراءك

الدار كيركن ذلك تسليماً ولا يتطل شفعته . وأن قال المشرع للمشتري سلت هذه الدار لك أو شفعه
هذه الدار لك أن كنت اشترى فيها نفسك وفداً كان المشتري اشترى بها غيره لا يبطل شفعته لأنه
التسليم بالشطر وتسليم الشفعة اسقاط محتمل التعاقب والمعلق بالشطر لا يسرل عند عدم الشطر .
ولو أن الشفع قال للمشتري سلم لي نصف الدار بالشفعة فابى المشتري لا يبطل شفعته هو الصحيح وكذا
لو قال الشفع أنا شفع هذه الدار سلم لي نصفها بالشفعة فاسلم لك النصف الباقي فابى المشتري لا يبطل
ولو أن البايع والمشتري قالوا للشفع ابرأنا عن كل خصومة لك قبلنا ففعل وهو لا يعلم بثبوت الشفعة
بطلت شفعته قضاء ولا تبطل فيما بينه وبين الله تعالى وهو كرجل قال لغيره اجعلني ففعل ولم يعلم
قبله في القضاء ببرأعاله عليه ولا يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى ولو أن رجلاً اوصى بدار لرجل فلم يعلم
الموصي له ومات الموصي فبيعت دار بحجب دار الوصية ثم قبل الموصي له الوصية فلا شفعة للموصي له
في الدار الثانية لأنه لو ملك الوصية قبل القبول فلا يكون جازاً للدار الثانية ولو أن الموصي له مات
بالوصية ثم بيعت الدار الثانية بحجبها فادعى ورثة الموصي له الشفعة في الدار الثانية كان لهم ذلك
لأن موت الموصي له قبل القبول يكون قبولا للوصية فصار الوصية ميراثاً عنه لورثته فإذا ثبت الملك
للورثة تحقق لهم سبب الشفعة وهو الجوار . وأما الخيل في ابطال الشفعة ذكر الخصاص في من فيها
ما يكون ترهيداً عن طلب الشفعة . ومنها ما يكون ابطالا إما ما يكون ابطالا فتمها ان يهب للبائع
للمشتري . ويشهد على الهبة والمشتري يهب النفس للبائع ويشهد عليها فلا يثبت الشفعة اذا
لوكن الهبة بشرط العوض الا ان هذه الخيلة لا يملكها بعض الناس لانها تنزع ومن الناس من لا يملك
التبرع كالأب والوصي وغيرها . ومنها ان يسد بالدار على ارضان ثم المشتري يصفق بمثل المص على البايع
وهي الهبة سواء الا ان في الهبة للاسبيح مالك المبيع لا يملك ومنها ان يهب حبة اش
. الدار ثم يترافضان الى الفايض الذي يرحبه الشاع فيما يحتمل الفسدة فيحكم بمجاز الهبة ثم يبيع بقية الدار
الموصوب له بمقتضاها على الجار ومنها ان يهب الدار بشرط العوض لان هذا على الرواية التي لا يثبت الشفعة

بشرط العوض اما في الروايات الظاهرة ثبتت الشفعة في الهبة بشرط العوض فان كان لا يأخذ
الشفيع في ظاهر الرواية ينبغي ان يأخذ الموهوب له الدار الاجزاء منها ويأخذ الواهب كل العوض الا ذلك
فلا يثبت الشفعة للشفيع فان في الهبة بشرط العوض قالوا لما يثبت الملك للموهوب له اذا قبض ^{الكل}
اما اذا لم يقبض الكل لا يثبت له الملك ولا يصطح حق الواهب ويكون للواهب ان يرجع من غير قضاء ^{ولا قضاء}
يروى للمعتمد عن محمد بن نصابيكون هذا كالمبيع بشرط الخيار للبائع وثم لا يثبت الشفعة للشفيع ما ^{في}
حق البائع هذا اذا كان الموهوب شيئا يحتمل القسمة فان كان لا يحتمل القسمة كالبيت الصغير ^{والنحو}
اذا وهب منها جزءا معلوما شائعا جاز عند الكل ولا يكون للجار ان يأخذ بالشفعة ومنها ان يشتري
البناء او لا في صفقة ثم يشتري العرصه بقرن غال فلا يثبت الشفعة في البناء لانه يفتقر ولا يرغب الشفيع
في اخذ العرصه بقرن غال فكان ترهيدا او كذا الوهب البناء باصله ثم يشتري العرصه بقرن عال وكذا ^{لأن}
في الكروم والاراضي وفي هذه الفضول اذا اراد الشفيع ان يخلص البائع او المشتري بالله ما فعل ^{هذا}
فراعى الشفعة ^{ان} لا تخلف البائع ليس له ذلك لان نكولته لا يكون حجة على المشتري وان اراد ^{تخلّف}
المشتري فكذلك لانه يدعى عليه شيئا واقربه لا يلزمه ومن الجملة ان يشتري سهما معلوما
بقرن عال في صفقة ثم يشتري الباقي بقرن يسير فلا يرغب الشفيع فيما باع او لا لكثرة الثمن ويد وبه لا ^{يملك}
اخذ الباقى لان المشتري يصير شريكا فيكون مقدما على الجار ومنها ان يشتري الدارين بقرن عال ثم ^{حين}
البائع بذلك الثمن بدلا اخر فلا يرغب الشفيع ان يأخذ الدارين بالقرن لكثرة ولا يكون له ان يأخذ ^{حين}
بالبدل التلبيذ لان الثاني بدل عن الثمن لا عن الدار وذكر الخصاص رج حمله لم يروها عن محمد بن ^{ان}
ان الدار لابن صغيره في يد هذا الرجل ثم ان المدعى يصلح التلبيذ به الدار علان يدفع اليه مائة دينار ^{ولا يقول}
انها من مال ابنه علان يسلم الذي في يده الدار فيجوز ولا شفعة فيها لان الاب لا يأخذ الدارين ^{لا يكون}
المعاوضة فيبيع الملك للابن دون الاب الا ان هذا كذب فان اراد ابطال الشفعة على وجه ^{لا يكون}
كاذبا ياراد بالملوك انه ان يشتري الدار من صاحبها الابن صغيره لاه بالقرن الذي اتفق عليه فيشترى ^{الملوك}

شراء ثم ان المولى يدعي ان الدار لا مملوكة لابن المشتري فيكون صادقا الان هذا لا يجوز عن نوع شعبة
لان ملكا انما يثبت للاب بالنسب فاذا ادعى الاب ملكا مطلقا كان مدعيها غير ذلك الملك لان

المطلق اقوى من الملك بالنسب على ما عرف ان القضاء بالملك المطلق قضاء بالزوائد وفي القضاء
بالملك بسبب لا يدخل الزوائد. الشهود اذا تحملوا الشهادة على الملك بسبب فاذا شهدوا بالملك

كانت شهادتهم بالاصل والزبابة. واختلف الشافعي في ان الشاهد اذا تحمل الشهادة في
سبب ثم ان البائع غصب المبيع من المشتري فجاء بالمشتري بالشهود وامرهم ان يشهدوا له ما رواه

المطلق قال بعضهم يجوز لهما ان يشهدوا بالملك المطلق وقال بعضهم لا يجوز. وكذا اذا تحملوا الشهادة
على الدين بسبب هل يراجع لهم ان يشهدوا واعدا الدين سلطانا هو على هذا الخلاف ايهم والخصاف

يقول بالجواز ومن جملة الخيال ان البائع يخرجه من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه الان هذا
على الاختلاف ايضا منهم اختلفوا ان الانسان اذا اقر بعينين هل يثبت الملك للمقر له بالاقرار قال

لا يثبت لان الاقرار ليس من اسباب الملك ولهذا لا يبيع من العبد المادون ولو كان الاقرار من
الملك كان الاقرار تمليك بغير بيعه. احمد المادون لا يملك ذلك ومن الخيال ان يوكل المشتري رجلا

بالشراء فيشتري الوكيل ويبيع ولا يكون الموكل خصما للتبيع الان هذا على قول محمد بن ابي حنيفة
على قول يكون الموكل خصما للتبيع ليطالب منه الشفعة فانه فكونه المادون اذا اشترى الرجل دارا وبيع

من حرمه ان يشتري الاول ثم جاء الشفعي واراد ان يأخذ بالبيع الاول على يد محمد بن ابي مالك ذلك

وعلى قول ابي يوسف صف رج يملك ذلك وعلى هذا الخلاف العبد المادون المديون اذ لم يملكه المولى
بغير اذن الغرماء فغاب فحضر الغرماء لاختصاصهم مع المشتري في قول محمد بن ابي حنيفة وعلى قول ابي يوسف

لغيرهم ان يبايعوا المشتري ومن الخيلة بالشفعة ان يواجر المشتري من البائع ثوبا يلبس به في الليل
يخرج من مأته ثم من الدار في اليوم ثم يبيع بقبه الدارين صاحب الثوب فلا يكون للشفعة امانة الجزء

الاول فلان صاحب الشفعة ملك الجزء بالشفعة واما بقية الدارين صاحب الثوب صاحبها في الدار فكان

معها على صاحب الحار. ومنها أن يستاجر صاحب الدار الذي يريد شراء الدار بعشر الدار على
 أن يسقيه فاداءه فقام ذلك المجلس أو عزم بملك عشر الدار فلا يكون للشعير حق السعة وهو ^{أولى}
 مولها رجل الأجرة ههنا بمنزلة المهر. وفي المسوط رجل الأجرة بمنزلة المبيع فانه قال لو كانت الأجرة ^{مأجدة} عدل
 قبل الفصل لا يجوز ولو استحق العبد الذي هو أحرار رجل العبد والحصاف روح رجل الأجرة بمنزلة
 المهر ومن الحكمة أنه إذا أراد أن يبيع الدار بعشرة الألف درهم يبيعها بعشرين العا تم بعض قسعه
 الألف وجسمائه وبعض البقية عشرة دنانير أو أقل وأكثر أو أراد الشئع أن ما حد هاشترى ^{العا}
 ملازم في السعة ولو استحققت الدار على المشتري لا يرجع المشتري بعشر العا وإنما يرجع ^{ما}
 أعطاه لانه إذا استحققت الدار يطهره لكن عليه من الدار يظل الصوف كما لو باع الدار بالدينار ^{لمشتري}
 على الناحية بمصا دانه ركن له عليه دونه فانه يظل الصوف ومن جملة الانطال السعة أن يقول المشتري ^{للسعة}
 أن اشتري الدار من فلان بكذا ما يبيعها منك ما تشتري ويحول روجه في القس كذا ويحول عاوصها
 مدارجها أو يقول أي أولئكها فإن أحست أن أولئكها بالقس الذي اشتريتها ولستكها فقال للشعير ^{مولها}
 فانه يظل السعة وكذا لو بعث السيد يشتري لا يشتري أحلا يقول للشعير ذلك فقال الرجل ^{للسعة}
 للسعير أن لا تأخذ مني هذه الدار بكذا وهو يقول لك أن أحسن ما أولئكها بما أسير بها ^{له}
 وليكها بما أسير بها ثم ولتها فانه تظل السعة ولو بعث المشتري إلى الشعير رجلا فقال للشعير ^{قد كسب}
 اشتري من فلان بكذا بغير الناحية هذه الدار في سرهم هذا الرجل فقال للشعير نعم بطل السعة لأن ^{السعير}
 أقول شراء هذا السعير لم يصر ولم تنفذ به السعة وكذا لو قال ذلك الرجل للسعير هذه الدار
 لك ولم يكن لفلان الناحية فقال السعير نعم بطلت شعيرة لانه لما ادعى الملك لنفسه فقد أقروا ^{للسعة}
 له ولو قال المشتري للشعير أي اشتري هذه الدار بما تدينار أحسن أن أعطك من تمها ^{عشرة}
 دينار فقال نعم بطلت شعيرة قالوا أما تطل شعيرة هذه الصورة إذا قال أعطك من عشرين
 عشرة دينار وأسمها منك بفسعين ودينار أو دودين دينار أو لا أسير فتعنه ولو استمرى

وطلب التمتع الشفعة بمصلح المشتري من ذلك على بيت مجب من الدار يدفعه الله بمحضه من المص
 وكما أنه لا يجوز لأخصه من القن ليست بمعلوم فان اراد ان يسلم البيت الى التمتع وسف ما بيع من الدار
 للمشتري ليشتري رجل اجنبي هذا الس للتمتع ما عرف ان التمتع يسلم القفعة فيما يجره الدار ^{فمحصل}
 العوض لكل واحد منها يسلم البيت للتمتع ويتب الدار للمشتري. ^{أقامات} الشفعة بعد ما قف
 القاضيه بالشفعة ^{مطل} ان يفض الدار وقيل ان يقد القن كانت الدار لورثة التمتع ^{تفضل} لأن
 القاضيه بالشفعة بمنزلة البيع. وكومات التمتع بعد ما اشترى الدار كانت ميراثا لورثته
 ولو قف القاضيه بالشفعة للتمتع وطلب المشتري من التمتع ان يرد الدار على المشتري ^{الراية} برأيه ^و
 من جنس القن او من عمره ^{على} نص الدار للمشتري، فالمن الاول وبطلان المادة لأن رد الدار
 المشتري يكون عمله الاقاله والاقاله اما تكون القن الاول ولا يصح فيها المادة وكذا لو طلب ^{المشتري}
 من التمتع بعد ما قف القاضيه بالشفعة ان يرد الدار على التمتع برأيه ^{والله} . الله تعالى ^{كانت}
 والاقاله كما تكون من الدار ^ص . حتى بين المام والتمتع لأن التمتع بعد ما قف القاضيه
 له قام مقام المشتري وبصر المشتري كالوكيل للمتمتع بصف اقاله التمتع مع المبيع وبلوا ^{من}
 المحض الى ان يسود المص ^{والواظ} ذكر محمد في الاصل الحمله في اسقاط الشفعة وله بذكر الكراهية
 قول ابن يوسف رج لا يكره. وعلى قول محمد رج لا يكره. وهذا من اصل الحمله لمنع وجوب الزكوة
 ومنع الاستنارة على قول ابن يوسف رج لا يكره. ^ط والله تعالى متناخنا رج لا يكره الاحتياالا اسقاط
 الشفعة عند الوجوب لانه احتياالا لاطال حتى واجب وصل الوجوب ان كان الحارفا ^{سقا}
 يتادى منه ^{سقا} . وقال الشيخ الامام ^{سقا} من الاثمة السجدة رج لا يكره الاحتياالا لاطال حتى
 الشفعة على كل حال اما قبل وجوب الشفعة لا شكن كما لو راد الكتاب المال لمنع وجوب الزكوة ^{بعد}
 وجوب الشفعة لا يكره الاحتياالا ^{ديا على هذا} . الله تعالى لاطال حتى ^{ديا على هذا} . الله تعالى لاطال حتى ^{ديا على هذا}
 .

أبواب الكتاب مستقلة. الأول في إباحة القتال ومن يباح قتله. والثاني في الأمان. والثالث فيما يخرج من يده
 مسلماً. والرابع فيما يصح للمسلم به كافر. والخامس في أحكام أهل الردة ونقض عاتق الحرب. والسادس
 في الخراج والجزية. أما الأول فلا بأس بالقتال في أشهر الحرام وهي ذوالقعدة وذو الحجة والمحرم ورجب
 وقيل البداية بالقتال في أشهر الحرم أفضل. فأن كان قوماً قبلهم الدعوة بدت في الإسلام ولا فإن
 نكلمهم. وأن كانوا قوماً بلغتهم الدعوة لا بأس بقتالهم قبل مجيء هذه الدعوة والتجدد أفضل
 ولا يخرج الرجل إلى الجهاد إلا نذر يديه جميعاً فاذن أحدهما وقرا ياذن الآخر لا ينبغي له أن يخرج وإلها
 أن يجناه من الخروج إلى الجهاد أن كان في خروجه لخصمه المشقة. وأن لم يكن له أبوان وإله جل
 ويبدلان فاذن له الحد من قبل الأب والتم من قبل الأم ولما ياذن الأخوان كان له أن يخرج لأن أب
 الأب قائم مقام الأب عند عدم الأب وأم الأم دائمة مقام الأم عند عدم الأم فاعتبر بهما
 لا غير وأن كان أحد الأبوين مسلماً والآخر كافراً فاذن له المسلم بالجهاد ومنعه الكافر أن كان الكافر بمنعه لشدة
 على الولد لا يخرج إلا بآذنه. وأن كان الكافر بمنعه لأنه لا يقاتل أهل دينه لا بأس أن يخرج بجواز ذلك. وإن أراد
 الولد أن يخرج للجهاد فإذنه فله أن يخرج إذا كان يكون السفر مخوفاً كره الجور وخوف العدو
 فإنه لا يخرج إلا بآذنها وإن لم يكن السفر مخوفاً لا بأس أن يخرج أن استغنيا عن بدته وإن احتاج إلى أخذ
 لا يخرج إلا بآذنها. والمرأة إذا منعت أبها عن الجهاد فإن كان قلبها لا يميل إلى الفراق وتتضرع بالامتنان
 كان لها أن تمنعه عن الجهاد ولا اثم عليها. ولا يعتبر بآذن المرأة في خروج الزوج إلى الجهاد وغيره. وكذلك للرجل
 عليه نفقتها كالبنت والأخت والعمات والخالات. والذكور والصغير الزم من الكبار الذين لا حرفة
 لهم إلا أن يحاف عليهم الضيقة وإسلامه يكون للدين لأنهم فلا بأس أن يخرج وأن يدعهم وإن خاف
 عليهم الضيقة. وأن أراد أن يخرج إلى الجهاد وعليه دين لا ينبغي له أن يخرج قبل قضاء الدين فإن لم
 يسره ما يقضي به الدين فإنه لا يخرج إلا بآذن الغريم. وأن كان مالاً كفيلاً فمكاتبته ككفالة بامرأته
 وإن كان له دين لا يخرج إلا بآذنها. وأن كان مالاً كفيلاً فمكاتبته ككفالة بامرأته

لا غلابة لأحد للكفيل على المذبذب. وأما كان عند الرجل ودانج وأربابها غيب ما أوصى إلى جلال يد مع
 الودائع إلى أربابها كان له أن يخرج إلى الجهاد. وأن أربابها خرج بطلب العلم في أذن والدية لم يذكر هذا
 في الكتاب. وقد علم التأخر ونان له أن يخرج إذا لم يكن السرمح وواستغيا عن يده منه. ولا يعا^{أون} الصبي^{أون}
 مولد. والمائة نفر من ربه المذنب. فيمضون في دفع البغي ويطلبون الجزان العد وجلوه لأحد يند من مدائن الاسلام
 كما للرجل أن يخرج بغير إذن الأوصى عند الخوف على المسلمين أو على دارهم أو على أموالهم ولا ماس للعلم الذي لم يبلغ
 العلم أن يعا^{أون} على أن طان الصلح وان الرءا^{أون} واما وقع الفرض على أهل الروم على كل من بعد علم الصلح أن يحرق
 وإذا ملك الزاد والرواحه ولا يحرقه تملك الأعداء من أحرار. يجب مالتشرك كان على أهل الروم أن يترك
 ماله ويخذه إذا حارب. وإذا وقع القتال بين أهل البيت وأهل العدل يجب على أهل العدل أن يقاتلوا
 ليرجعوا إلى أربابهم. وأن وقعت أفضسه^{أون} فمض^{أون} بغير إذن. بصلان لأهل الدنيا الملك كان على الأعداء أن
 يسه ولا يخرج إلى أحد منهما. وكانوا يوزع^{أون} الأعداء بين محاربة للجنة والعصاة لاسمح لأحد أن يعا^{أون} من
 المعتدين. مودع من الصلح إذا يريدون الغزو ومعهم قوم من أهل المعصاة يخرجون للأعداء ومعهم مرامد^{أون}
 أمكن للصالحاء الخروج مدوهم لا مح^{أون} مودع من الصلح. لو كان أحرارهم إلا معهم يخرجون معهم وأتم الفساد
 للفسدين وللصلحاء أحرارهم. ولا ماس بأخراج العاشر في العساكر للقيام بالمرصد دون الخدمة فإن أرادوا
 إخراج النساء للخدمة لا يحل له ملاماس بأجراج الأماء. وإذا أصل أهل الاسلام بالمرصد معي^{أون} لا ينبغي^{أون}
 أن يمتله النساء إلا إذا قاتلت المرأة أو كانت ملكة أو كانت ذات رأي في الحرب فتقتل ولا يقتل^{أون}
 والشيخ الغاف^{أون} إلا أن يكون الصبي ملكا وقد حضر في موضع القتال وفي قتله يكون كسر^{أون} يقتل^{أون} أن الشيخ
 إذا كان له رأي ولا يفضل العنف ولا الرأفة في صومعة لا يخط الناس ولا الأعداء ومقطوع^{أون}
 الرجل ومقطوع اليمن خاصة وبأس الشق. فإن قاتل واحدا من هؤلاء فلا بأس بقتله وإذا قاتلت
 المرأة فاحتذها المسلمون لا ماس بقتلها وإن أمكن سيئها وكذا الأعداء والمقعد والشيخ^{أون} المذنب^{أون}
 موصو^{أون} القاتل^{أون} رقتير وأصلح هؤلاء وليس عليه شيء. ولهم أن يقتلوا^{أون} أي يجرؤ^{أون} ويؤا^{أون} من

ثم من المسلمين جمعوا الاودعوا الى رجل يدرى دار الحرب ويتنزل اسارى المسلمين منهم ما هذا
 المامور يسأل للضارب في دار الحرب فكل من اجبره حرام - في اريد بهم ليست به المامور ولا يجوز قيمة الحرب
 لو كان عبدا في ذلك الموضع وانما يشتري بمقدار قيمة اربعين اسيرا فلو اراد المامور ان يشتري
 اسيرا فقال له الاسير اشتري فاشترى المامور بالمال الذي دفع اليه لضم الى المامور ذلك المال ويرجع
 على الاسير به ما يقرضه اياه فيرجع عليه كمن قرضه دين غيره باعده فانه يرجع عليه بما امر به ^{غير}
 وهو حلال له لو قيل بالشراء اذا اشتري بالكثر مما امر به فانه يكون مشتريا لنفسه ولو ان هذا
 المامور يبتز الاسير قتل للاسير بعد ما قال له الاسير اشتريه بكذا انا اشتريتك بالمال المدفوع ^{سببه}
 فاشتره كان مشتريا لاصحاب الاموال - حرمه دخل دارا بامان ومعه امته او ابن عمه من اهل
 الحرب يباع ابن نفسه لا يجوز اتفاق الروايات ويجوز بيع ولد غيره ولو ان ملك اهل الحرب
 الى الجلعة ذكر في الحديث طيب اللهم هذا لك الله الا ان كان من محارم المهدى او ام ولد ما يبيع مؤثرا
 وروى هشام بن روح ان الحريه اهدى كفته الى الامام مهدي ع و كان لها ان يرجع الى دار الحرب وروى
 الحسن بن محبوب عن سماعة عن محمد بن ابي الحسن اذا باع امه او امه في دار الحرب لا يجوز ما روي
 المسري الى دار الاسلام ملكه ان لم يلبس بلباس امان فالخا صلان الحرب اذا باع امه او امه في الحرب
 من المؤمنين المستامن يكون باعلا وهو رواية الحسن بن محبوب عن محمد بن روح ورواه هشام بن روح عن محمد بن سواد
 بن النافع عن حور عن ابي البقيع او ثوري في قول عامه مستاتج منهم للفتح الامام ابو بكر محمد بن العجل
 - وقال ابو الحسن الكرخي رج انكار البائع الحرب يري جاز هذا البيع جاز ولا فلا وروى ابن
 سماعة
 عن ابي يوسف روي ان الحرب اذا باع ولد في دار الحرب من حربي فخر او مسلم مستامن حاز للبيع عند
 رج ولا يحرم المشتري على الراد اخو صم في الرد وعند ابي يوسف صرح اذا اخو صم في الرد يجبر على الرد ^{عليه}
 وعن ابن - والظاهر ان رج ان باعه الحرب من مسلم مستامن لا يجوز وان باعه في دار الحرب من برب ^{آخره}
 ملكه المسري - وعنه من استاتج فان كان يباح للمشتري ان يشتريه وان اشتراه جاز ولو كان فقا

للمشتري. وقال بعضهم إن إقتراف المسلم في دار الإسلام لا يملكه وإن اقترافه في دار الحرب وأحرجه إلى
 دار الإسلام ملكه. والصحيح ما قلناه لا يجوز بيع الحرب ولدا في دار الحرب وأبعت الروايات على أنه
 نعه في دار الإسلام ومنع ثم عر السبع في دار الحرب على مولا العامة ما أحرجه المشتري إلى دار الإسلام.
 أحلف المشتري فيه فلا يصحهم ملكه لأن السبع وإن بطل في أحرجه حرام ملكه ما لم يمسكه المشتري وقال بعضهم
 لو حرر الإنسان الناج لا يملك النصف فيه لا ماعا ولا ماله ولا ماله لا يملك المشتري وقال بعضهم إن كان الناج
 يري حواره في السبع لا يملكه المشتري بالأحرار إلى دار الإسلام أحرجه طائعا أو مكرها وإن كان الناج لا يري
 حواره في السبع أن أحرجه المشتري كرها ملكه وإن أحرجه لغيره لا يملكه. الصحيح أنه إن أحرجه مكرها ملكه وإن
 به وهو طائعه لا أنه سواء كان الناج يري حواره أو لا يريه وإن روج المسلم المسلم حرمه في دار
 ودفع أمره إلى أيها وفي قلبه أنه سيبرها إذا روجها إلى دار الإسلام ذكره الشافعي وأحرجه طائعه مكرها
 وأحرجه مكرها في حواره الأسير مرفوعه ٢٠، أتلفا فقال المرأة حررت طائعة وأما حره وقال الرجل
 أحرجه مكرها وهو رجع إلى بطن أبيها إن جاءها من بطنه كما جاءها بالأسير من العون ولو الرجل
 وأحلف بحلاف ذلك كان العون ولو المرأة وتكون حرة إذا دعى أهلها بالإسلام، ويصلون
 ويعرفون المرأى ويصدون الأديان مع ذلك ما عار عليهم المسلمون وسبواهم فأسرى منهم مسلم
 ملك السبا ما قالوا إن لم يكونوا من العرب بالعنوديه والرق للمكهم يجوز شراءهم وغار النساء منهم ولا
 سلب الكفار والدكول لا هم لما أروا بالإسلام ثم عذبوا والأديان كانوا امرئذين محورا استرقاق سائهم
 ولا يجوز استرقاق كبارهم كما لا يجوز من أهل الحرية ولأننا نؤامد به بالعنوديه للمكهم كانوا الرقاء
 يجوز سبيهم وأسرقاقهم ما إذا ملكهم السباي حاز سبهم مسلم دخل دار الحرب بأمان فأسرى
 مسئلة لو كتابية حلاله وطها في أولهم وفي بعض الروايات بكر وطها عدا بجمعة ٢٠ وفي خروج
 حاد المسلم امرأة كتابية حلاله وطها

فصل في نيات الحو لا ماله - إن يفعل في دار الحرب

إذا أهدى العدو إلى أسير العسكر شيئاً فاراد الأمير أن يعوض من الغنيمة أكان العوض شلحدهم بينهم وبين
 على هدتهم بقليل جان العوض من الغنيمة وتكون الهدية لجميع العسكر وأن بعث أمير العسكر سوكا
 إلى العدو وقال جازا أمير العدو ورسول الأمير جائزة فأخرجها الرسول كانت الجائزة للرسول خاصة لأن
 العدو ومكلاه أخياراً آمن بهمة. ولأن أمير العسكر استاجر للعسكر أجيراً بالكثير من أحرار المثل قدر ما لا
 الناس فيه فعمل لأجير وانقضت المدة كانت الزيادة على أجر المثل باطلة لأن أمير العسكر يتصرف ^{بمقتضى}
 النظر كالقاضي ولو استاجر القاضي لليتيم أجيراً بالآيتغابن فيه الناس فعمل لأجير وانقضت المدة
 كانت الزيادة بالملة ولو أن القاضي أو أمير العسكر قال استاجرته وأنا أعلم أنه لا ينبغي لي أن أفعل ما جميع
 الأجر في ماله كالمقاضي إذا أخطأ في قضائه كان قصاً ^وه على المقض له وأن تعدل الجور كان ذلك عليه ^{ولو أن}
 أمير العسكر استاجر قوماً مشاهرة لسوق الغنم والرمال حيث ما يدور ولم يبين المكان جاز له
 أن يزيدهم غنماً وما كان بعد درماكلهم وغنمهم قدر ما يحتمل لأجير وحده. ولو قال أمير العسكر أسلم
 أو نعي أن قتلت ذلك الفارس فلانك مائة درهم فقتله لا شيء له. ولو استاجر أن يقطع رؤس ^{القتل}
 من الكفرة بعشرة دراهم فقطع كان له الأجر عشرة دراهم لأن قتل الكافر طاعة فلا يصح الاستيجار عليه ^{فقط}
 رؤس القتلى ليس بطاعة فصح الاستيجار عليه. ولو أن أمير العسكر استاجر مسلماً أو زماماً ليقتل ^{أسيراً}
 كافراً في أيديهم لا يجب الأجر لما قلنا. رجلان بينهما فرسان أرا أحدهما المهاياة وبالأخر لا يجزى ^{على}
 المهاياة في الركوب للقتال في قولهم وفي الركوب لغير القتال لا يجزى على التها في قولهم لا يجزى ^{يستحق}
 واحد منهم بما ساهم مارس

فصل في الأمان

إذا غرى المسلمون دار الحرب اختلغوا إليهم بدعون إلى الإسلام أو يقاتلونهم من غير دعوة قال أبو حنيفة
 رح الدعوة انفساً فإن ترك الأمير الدعوة وقتلهم وأغار عليهم وسبأ نساءهم وصبيانهم وأحرق ممتلكاتهم
 جاز أن ظفر بهم واحد، دوابهم ولم يفد، وعلى أخرجها كان له أن يقتل دوابهم ويحرق المحرم ويدفن ^{أسلمتهم}

. تحت لارحمته فان وقع في قلوبهم ان الكفر يجب و، الاسلحة من قناصلهم وان طلبوا الامان منهم
 فاذا جازا بامان يدعهم الى الامان والنبوة الجزية فان ابوارهم الى ما عندهم ثم يقاتلهم فان امنهم غير
 الامان امنهم من مسلم رجل وامراه وولدان امان المريض والشيخ الكبير القاني لا يله من اهل القتال .
 بالوراء ويصح امان الكاتب والعبد الذي قاتل مع العسكر ولا يجوز امان المسلم التاجر في دار الحرب
 ولا امان المسلم الاسير في ايديهم ولا امان الذي اسلم في دار الحرب ولا امان العبد الذي يكون مع الله
 الخدمة . وقال محمد بن يحيى امانه ولا يصح امان الصبي في قولنا يجب في حق يبيع . وقال محمد بن ادا
 مرا حقا صح امانه ولا يجوز امان اهل الذمة اذا استعان المسلمون بهم ولا امان العتق اذا سبغ
 العد وجاز به للمسلم وادخلها دار الحرب ثم دخل سيدها ابا امان لا يجز له ان يغتصبها منهم ولا له
 ان يطأها لانه يكون معه اللعنه . ولو كان الموالي اسيرا في ايديهم كان له ان يسرقها ويأخذ اموالهم
 يفتلهم . ولو كان صفاء من المشركين قاتلوا المسلمين وسع المشركين اطفال ونساء او مستامون من المسلمين
 او من اسلم منهم في دار الحرب جاز للمسلمين ان يرموا الى المشركين بضرب ويطعن ويفصد وان ذلك المشركين
 دون هؤلاء فان اصاب سهمه هؤلاء وقتل لا يجب الكفارة ولا الدية وكذا لو قتل المشركون بالعبيد
 لا بأس بالرمي اليهم ويقصد به الكافر دون المسلم . وكذا لو وقف المشركون على سور مصر حاصروا المسلمين
 مع ما فكرنا جاز الرمي اليهم . واذا ظهر المسلمون على بلدة من بلاد اهل الحرب كان الامام بالخيار ان يشاء
 قتل الرجال ان لم يساموا وسب النساء والذرية وان شاء اسرق الكل وان شاء تركهم احرارا وضرب
 عليهم وهو في اراضيهم بالخيار ان شاء ترك الا ارضيه في ايديهم عندنا ويضع الخراج على ارضهم
 والجزية على رؤسهم . وليس للامان ان يقسم الغنائم في دار الحرب . وقال ابو يوسف رحمه الله احب اليه
 ان لا يقسم فان قسمها في دار الحرب نقذت قسمته في قولهم . ولا يملك الغنائم قبل الاحرار عندنا
 وعند الشافعي رحمه الله يملك . وقسمه الغنائم في دار الحرب بناء على هذا . وكذا لو مات واحد من الغنا
 قبل احرار الغنائم بدلا الاسلام عندنا لا يورث نصيبه ويكون بين عامة الغانمين وعند يورث نصيبه

وإذا حكمهم المدة قبل الأحرار عند ما يشاركونهم المدة في تلك العناغم وعنده لا يتلوكم كما لا يتلوكم
 بعد الأحرار. ولو فتح الإمام بلاد من بلاد الحرب وقسم فيها العناغم قبل الأحرار بدار الإسلام بقات
 ضمه لانه لما انفصا صارت تلك البقعة من دار الإسلام ما من قسم الاراضي والدور واستقر الحال
 والنساء والدية وقسم الكل بين الغائبين حازت فولهم. ولو تركهم احراراً وأحراراً وره والعقار منهم كل
 ما هو معلوم حازت فولهم. ولو وصح الحراج على اراضيهم حارايهم والقسمه التي تقسم بين الغائبين ويجب
 فيها الخمس ما يصيبها المحبسون من المسلمين. وأما ما يصيبها اثنان او ثلاثة على وجه السرقة وحلوا بغير اذن
 الامام يكون بآء عند مجيئهم روح ولا يجب فيها الخمس عند الايوح الخمس فيما يوقض من الكفرة الاشر
 احدهما ان يكون جماعة والآخر ان يكون دحر. دار الحرب باذن الامام وعنده صاحبها ما لها
 او ثلثه او اكثر يكون عنده بحسبها. "حسن لهم الامام اوله ما رزق من الكفار دخلوا دار الاسلام
 فلعنهم المسلمون وما ملوهم وطهر واعلمهم واحد. وما كان لهم ثم لم يحكمهم قوم آخرون من المسلمين
 المدد فيما اصابوا وكذا لو دخل المسلمون دار الحرب ومخولوا ومهر واهلها ثم لم يحكمهم المدة لا يتلو
 المدة ولا تلك السلة صارت من بلاد الاسلام فلا متكم المدة. ثلثة لهم حطة الغنيمة وان لم
 احكم المدة او الحكم المحقق الحديث قبل احرار الغنيمة بدار الاسلام فانه شارك الغائبين عند ما والقتل
 اذا مرض او صار مجروحاً لم يتم هو والواحدة. وما الطهر ثم طهر فانه يشارك المحقق في الغنيمة
 والقتال. اذا اسر الرجل من العسكر ووقع القتال بين العسكرين ولم يكن الاسير معهم وعملهم حرج
 الاسير قبل احرار الغنيمة بالدار كان له السهم في الغنيمة وكذا لو حرم بعد الاحرار قتل الغنيمة
 فانه يشارك العسكر. ومن اسلم من اهل الحرب قتل القنا وقاتل الكفار يحسب له السهم
 وسواء كان ماع الغنيمة من الاحرار بدار الاسلام بعلمه والامام منها ما ناول الطعام عند
 حاجته فقد راحه. وسها السلاح له ان يستعمله اذاله لكن انه سلاح نفسه ثم يرد الى
 مد الاستغناء. وليس القياص عند الحاجة بمنزلة السلاح. ومنها ركوب الدابة من كبرائها

بعد الاستثناء . وأن باع شئ من هذه الأشياء لا يجوز بيعه ويرد اليمن إلى العيمة وإن أخرج
طعام العيمة إلى دار الإسلام ساء العيمة رده إلى العيمة وإن أخرج الطعام ورد ^{العام} قسم
تلك إن لم يسمع به لا به بمنزلة اللقطة ولا ينزع عليه إن كان فقرا وإن كان غنيا وأسمع به بعد
الأخراج يتصدق به أو يقيمه . ولا بأس أن يدهن برين أو سم من الغيمة أو يدهن دابة
في دار الحرب سباح له ذلك كما يباح أكله . وأن لم يكن مأكولا كدهن النمسح ليس له أن ينفع به في
دار الحرب وعليه رده إلى العيمة لأنه بمنزلة الطب ولا يأخذ سلاح العيمة ودرس العيمة
مع سلاحه ودرسه لأنه لا ضرورة إلا الاستماع بالغيمة . وإذا أخذ الغاري شيئا من المباحات ^{إلى}
لا يكون في يد أحد إن كان لها قيمة في دار الحرب أو في دار الإسلام كالطير والسمك والكبر والمعدن
والخشب يكون ذلك عيمة ويحببها الخبس . وأن لم يكن له قيمة فهو من أخذ ولا حس فيه لأنه
بمنزلة الماء والكلاء والتراب إذا لم يكن له قيمة فإن أخذ في دار الحرب ماله منه كالحبس ومحوه
وعمل منه له . ومحوها ماله يرد إلى العيمة إذا لم يكن الصعة مسمومة لأنه مال مسموم في نفسه
يعرقل . وأن لم يكن للمأخوذ منه ويجعل منه شئ كان العول له لأنه صار ما لا يعمل فلا يكون ^{عنه}
وأن أُلِف في دار الحرب من العيمة ماله قيمة لأصهار عليه لأنه لا يسألك فيها حتى الغامض ^{من}
الأحرار يرد إلى الإسلام فيكون بمنزلة مال الحرب . ولا يجوز للتجار أن يأخذوا من المال والعلف
وأن أُلِفوا ذلك لأضمان عليهم . وما يجوز الاستماع به للمجاهدين عند الحاجة ^{لصلاتهم} يجوز
الذين كانوا معهم ونسألتهم اللات في كن معهم لمدة أو المرحى والجرح وسأح لهم منهم أيا ما
الأجر للخدمة فلا بأس له أن يأكل شيئا من العيمة . فإذا أذبح الغاري عن العيمة أو غيرها
للأكل عند الحاجة رد حلالها إلى العيمة لأن الجلد ليس بمأكول ولا من العلف . فإذا أخرج
سرية بغير تعميل الإمام وأخرجوا في طلب العلف فأصابوا أكبوا ، غيمة يجب فيه الحرس ولا يحبس ^{له}
السيرة وكذا لو قتلوا كافرا فأسلبه يكون غيمة فلا يحتضنها القاتل عندنا . وبسبب التعميل

للامام وامير العسكر فان نقل الامام وامير العسكر ويجعل له شيئا من الغنيمة اليه وقعت في
 الغامين لا يجوز ولا يجوز التنفيل مما كان قبل الاصابة واذا انفلا لامام وقال من اصاب شيئا
 فاهاب واحد منهم شيئا في دار الحرب كان له خاصة لا يجب فيه الخمس ولا يشتركه غيره في ذلك
 وان مات في دار الحرب فما اصابه يكون ميراثا عنه ولو قال من اصاب جارية فهي له فاصاب
 رجل منهم جارية واستبرأها بحبضة في دار الحرب لا يحل له وطئها في قولنا لا يحبضة رضى وقال
 محمد بن يحيى يحل له وطئها ولو قال من قتل قتيلا فله سلبه فقتل اسلم كافرا كان له سلبه ^{والسلب}
 دابة المقتول وسرجه وما عليها من الالات وثياب المقتول وسلاحه وما معه من مال ^{حفيبه} حب
 او على وسطه ودابته وما عد ذلك فليس بسلب وكذلك ما كان مع غلامه على دابة اخرى
 فليس بسلب ويجوز التنفيل بكل مال من الذهب والفضة وغير ذلك وان قال المنفل من
 شيئا فله الربع والنصف كان كما قال ولا خمس فيما سواه وان بقى شيء مما لم يرسم له فبها ^{الخمس}
 فاربعة اخماسه لساير الغامين يشتركه فيها المنفل ولو قال من اصاب شيئا فله الربع
 او النصف بعد الخمس فيما سواه

فصل في قسمة الغنائم

ينبغي للامام ان يرفع من الغنيمة خمسا وينقسم هذا الخمس على ثلثة اسهم للميتامى والمساكين
 وابناء السبيل وان صرف الخمس الى واحد من الاصناف الثلاثة جاز عندنا وكان لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم خمس الخمس فسقط ذلك عندنا بعد وفاته وعند الشافعي رح لم يسقط ولو
 فلا للامام وسهم ذوى القربى ساقط عندنا وعند الشافعي رح لم يسقط وعندنا لو صرف هذا
 السهم الى ذوى القربى بجلة الفجر جاز ثم يقسم الاربعة احاسا بين الجند ولا ينبغي ان يقسم ^{فيل الامام}
 بدار الاسلام فاذا قسم نفدت قسمته عند الكل فان كانت الغنيمة من النفليات فلم يجز للامام
 حولة ينقلها فقسما بين الجند جاز يعنى يقسمها بينهم ليملوها ثم قسمها في دار الاسلام

بحقوقهم الممددة في دار الحرب قبل ستمه العتائم والاحرار وشاركهم في الاحرار يتشاركهم في العتائم
 يتشاركهم بعد الاحرار ولا تنقطع مشاركتهم في الدلالات احدى احرار العتائم بل لا سلام
 ما في ستمه العتائم في دار الحرب والسالك ان يبيع الامام العتائم في دار الحرب فان المد
 يشارك الحاس في اليمن اذا احدى المسلمون عتيمه فليحذر وها جنة عليهم العد وواحد
 سائم من المسلمين م حاء عسكري واحد وها من العد وكاتب العتائم للأحرار دون
 اولين وله كان ذلك بعد الاحرار بل لا سلام وحب على الاحرار دون الاولين الامام اذا
 ستمه وودع الاربعه الاحاس الى الحمد وهلك الخمس في يد لم للحمد ما كان في اديهم
 لئلا يودع الخمس في اهلها وهلك الاربعه الاحاس في يد سلم الخمس لاهل وهذا كالعاصم اذا
 سالت للعوصه للمساكين ولم يودع اليهم حرم هلك كان الهلاك على المساكين وله اعطى لثمن
 وريته والى للمساكين مهلك الباء هلك من مال ساحه خاصه ولو ان الامام اودع
 العتائم الى بعض الحمد قبل ستمه العتائم ولم يسن ما فعل جنة ما لم يبيع سائم واذا اراد
 الامام ستمه العتائم بين العتائم نصرت للعارس ستمهم له وسائم له يسه العتائم
 والبردين فيه سواء وهو قول الجماعة وقررح وقال ابو يوسف ومحمد والسابع روح نصر للعارس
 مله اسمهم وانه قول الجماعة وقررح لا ستمهم لا لثمن من مرس واحد وقال ابو يوسف في ستمهم
 لعارس ومن دخل دار الحرب فارتسائم مرسه وماتل راحل كان له ستمهم العرسا عندنا وعند
 السابع روح اذ امام مرسه قبل ستمه والواقع لا يسمي ستمهم العرسا وان قتل اسان مرسه
 الواقع قصمه العتيمه فهو فارس وان قصمه عاصب وصممه العتيمه فهو راحل ولو باع مرسه
 بعد دخوله دار الحرب قبل ستمه العتيمه فله ستم راحل ولو باعته بعد العتيمه فله ستمهم فارس
 لو اخرج مرسه او بعه او اعاره وقاتل راحل لا فهو ايسار مرسا وحاول دار الحرب وقاتل مرسه ستمهم
 وكذا ان اساحر مرسا ودخل دار الحرب وقاتل مرسه العرسا ولو دخل دار الحرب راحل ثم اشتري

فرسًا واستعاروا وهب له وقاتل فارسًا فله سهم راجل. وقال الحسن رضا إذا دخل في الحرب راجل
ثم اشترى فرسًا وهب له أو استأجر أو استعار وقاتل فارسًا فله سهم فارس. ولو غلب فأنسلوا
في السفن ومعهم فرس فمن كان له فرس فله سهم فارس فهذا وما لو كانوا في البر سواء

فصل فيمن يصلح لأمانة الجيش

ينبغي للامام أن يؤمر على الجيش من كان خبيرًا بأموال الحرب وتدبيرها كان من العرب أو الموال أو
عليهم أميرًا منهم الأمير يستع لايديهم بأنهم ينفعون به أم لا كان عليهم طاعته ماله بأمرهم
بالمعصية أو بما يكون فيه الهلاك غالبًا فإن اختلفوا في ذلك منهم من يقول فيه الهلاك ^{معه}
من يقول فيه النجاة فعليهم طاعته لأن مخالفة الأمير حرام إلا إذا انفق الأكثر إن فيه الهلاك فيقتد
يتبع رأي الأكثر. ولو أن الامام كتب إلى أمير العسكر أن علينا فلان أمير العسكر يكون أميرًا على حاله ^{محمور}
أمره ولا يكون الثاني أميرًا قبل أن يصل إلى العسكر. ولو كتب إليه أنا قد عزلناك فوصل إليه الكتاب
أول ما يصل فانه يصير معزولاً وهو بمنزلة ما لو كتب الخليفة إلى أمير مصر أن علينا فلان كان للاول
أن يصل إليهم الجمعة ماله يحضر الثاني ولو كتب إليه أنا عزلناك فوصل إليه الكتاب ليس له أن يصل بالثالث ^س

فصل في استيلاء أهل الحرب على أموال المسلمين

ولو استولوا أهل الحرب على أموالنا وأحرزوها بدينهم ملكوها عندنا فإن ظهر المسلمون بعد ذلك
فوجدوا المالك القديم قبل القسمة أخذ به غير شيء وإن وجد بعد القسمة في يد من وقع في سهمه ^{ان كان}
من ذوات القيم أخذ بقيمته إن شاء. وأما إن مثلًا لا يأخذ بعد القسمة فإن اشترى مسلم
منهم في دارهم وأخرجه إلى دار الاسلام أخذ المالك بالثمن إن شاء. وإن وهبه العدو من مسلم ^{أخذ}
المالك القديم بالقيمة إن شاء. ولو أبق مملوك المسلم إلى دار الحرب ثم ظهر المسلمون عليهم ^{لك}
القديم وأخذ قبل القسمة وبعد ما بغير شيء في قولنا بحقيقة روح وفي قول صاحبيه يأخذ ^{القسمة}
بالقيمة. ولو أبق الكاتب أراهم إلى الدار والمدير إليهم ثم ظهرنا عليهم واشترى رجل منهم أخذ ^{لقد}

بمقتضى كل حال. وفي الحرب اذا امتنع رجل منهم بامر من رجع المشتري عليه بالحق بماله مثله. ولو استأجر
 المسلم للعبد الماسور منهم ثم اوجزوا حيزا من المالك الفداء ثم بعينه ان شاء فماله ملكه بالهدية. وان استقر
 بمسلم منهم واخرجوه الى دار الاسلام، فباعه من احرار الممالك ان يأخذ من الثمن ما يرضى بالحق الثاني عشر
 ان يبيع من البيع وبأخذ من المشتري الاول بالحق الاول. واذا كان المالك على بائع مملوكه من
 دار الحرب فلم يطلب سواه الا تسقط حقه. ومن محذور من انه تسقط راد من المولى الماسور منه
 بعد اخراج المشتري كان للورثة ان يأخذوه في قول محمد بن حنبل. ومن يبيع مملوكه من المملوكين
 ان يأخذوه. ولو اشترى الجارية الماسورة من العدو ورجل فاحرقها الا دار الاسلام. ومن استأجر مملوكا من
 بلادهم ثم اشتراها رجل اخر منهم واخرجها الى دار الاسلام كان المشتري الاول احق بالاحد من الاثنان فقدم
 لولم يأخذها المشتري الاول من المولى السابق لا يكون له ذلك لعدم ان يأخذها من احدها ليس له الاول فالتى
 للمالك القديم ان يأخذها من المشتري الاول بالتمسك ان كان الموهوب له اداوهب انفسه. وب
 لا يكون للواهب الاول ان يرجع في الهبة فان رجع الموهوب له الاول كان للواهب الاول ان يرجع في
 فان استولى العدو على اموالنا فظهر المسلمون عليهم قتل احرار بلادهم واستردوا اموال ديارهم فالتى
 لملكهم بغير شيء. ولو اسر الحرب عيدا مسلما مسلما واخره من دار الحرب فاعقده او بيعه او عاقبه فله
 فاستولى فتم ظهر المسلمون عليهم فتوا جميعا

باب ما يكون اسلاما من الكافرين

والذي لا يوحده الله تعالى اذا قال لا اله الا الله بجهنم مسلما حتى لو رجع عن ذلك
 ولو قال فاسلم يصير مسلما فان قال الفارسي في مسلم الى علي بن ابي طالب. واليهودى والصليبي اذا طل
 لا اله الا الله لا يصير مسلما بل يقبل محمد رسول الله من اليهود والنصارى بغير ان يوحده الله تعالى
 الا انهم يكرهون رسالة النبي صلى الله عليه وسلم في اليقين برسالته لا يصير مسلما. قالوا لله في القصار اليوم
 المسلمون فاذا قال واحد منهم محمد بن محمد رسول الله واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمد بن محمد رسول الله فاسلامه حجة

عن. وفيهم من كان نصرانيا يقول انا برى من النصرانية وان كان يهودى ويا يقول انا برى من اليهودى ويخبرهم
يقول دخلت في دين الاسلام لان من اليهودى من يقرن برسالة النبي صلى الله عليه وسلم يقولون كان رسول
الى العرب لا الى بنى اسرائيل فلا يصير مسلما باقراره برسالته ويوحده انية الله تعالى عز وجل ويقرانه دخل في دين
الاسلام. ولو قال اليهودى والنصراني انا مسلم او قال اسلمت لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من يكون
منقادا الى الحق مستسما وحق علي الحق فان قال يا مسلم سئل عنه ان قال اردت به تركت دين النصرانية او اليهودية
ودخلت في دين الاسلام يكون مسلما حتى لو رجع بعد ذلك يقتل. وان قال اردت به اني مستسلم واني
عبد الحق لو كن مسلما. فان لم يرسل حتى يصلي جماعة مع المسلمين يكون مسلما. وان مات قبل ان يرسل وقبل
ان يصلي جماعة فليس مسلم. وعن الحسن بن زياد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اسلمت كان اسلاما
لا به خاطبه بجواب ما كلفه به فكان اسلاما. ولو قال اليهودى والنصراني لا اله الا الله محمد رسول الله
تبرأت من اليهودية ولم يقل مع ذلك دخلت في دين الاسلام لا يحكم باسلامه حتى لو مات لا يصلي عليه
لا حجة له ان يكون متبرعا من اليهودية داخل في النصرانية وان قال مع ذلك دخلت في دين الاسلام فحينئذ يحكم
باسلامه. وعن بعض المشايخ اذا قال اليهودى دخلت في دين الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقل تبرأ
من اليهودية لان قوله دخلت في الاسلام او ابرأ منه بدخول جاد في الاسلام. اما المجموع اذا قال اسلمت
او قال انا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يعدونه شقة مما
منهم. كما فركه بقر بالاسلام الا انه صلى مع المسلمين جماعة يحكم باسلامه لان المشركين لا يصلون بالجماعة
على هيئة جماعة المسلمين فحكم باسلامه حتى لو انكر يصير متناحيا حتى لو صلى وحده لا يحكم باسلامه. وقد
دورس ريتيد بن محمد روى انه يكون مسلما اذا صلى الى قبلة المسلمين. وقال الناطق روى انه صلى الكافر في
سجدة واحدة متوجها الى الكعبة يصير مسلما. وان لم يكن متوجها ولا في وقتها لا يصير مسلما. ولو صلى الجمعة
يصير مسلما ولو اقتدى بمسلم وصلى خلفه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل روى يحكم باسلامه
انام الذي المسلمين لا يحكم باسلامه. ولو شهد قوم على ان الله صلى مع اصلي واحدة في جماعة صلى

ولا يقتل. خرج أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرع كالصلاة والصوم ونحوهما ثم دخل دار الإسلام ومات لكن
 عليه قضاء الصوم والصلاة قياساً واستحساناً ولا يعاقب عليه إذا مات. ولو أسلم في دار الإسلام
 ولم يعلم بالشرع يلزمه القضاء استحساناً ذكره محمد بن روح في صلاة الأصل

بأنه ما يكون كفر من المسلم وما لا يكون
 إذا قال أسلم بالله لا أفعلنك فحلف القتل على نفسه وسعه أن يجري كلمة الكفر على لسانه إذا كان
 عليه مطر بالأيام. وأوقيل لا أسلم سجد للملأ ولا أفعلنك لا بأس أن يسجد للملأ سجد التحية والتعظيم
 لا سجد بالعبادة لأن سجد التعظيم لا يكون كفر أعرف ذلك بأمر الله تعالى الملائكة سجدوا له عليه السلام والله
 لا يأمر أحداً بعبادة غيره وكذلك أخوة يوسف سجدوا له عليه السلام. مسلم دعا على غيره بالفاتحة
 خذ يا ابن آدمي بكافري ستاً ما خلفوا فيه قال الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل بن روح لم يكن ذلك كفر
 ذكر محمد بن روح في السير إذا دخل المسلم خشية في فم الكافر الأسيرة لا يمكنه التكلم بالإسلام قال محمد بن
 زهير بن كز قال الله تعالى واشد على ظواهرهم فلا يؤمنوا بغير الله والعذاب الأليم. رجل حلف وقال والله يعلم
 ما فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل خالف المشايخ فيه حكي عن الشيخ الإمام الزاهد بن روح قال وجدت
 رواية في هذا أنه يكفر. وكذا لو صلى إلى غير قبله عمد وجدت فيه رواية أنه يكفر وقال بعضهم إذا
 قال الله يعلم لي لم أفعل كذا وهو يعلم أنه فعل لا يكون كفر والاول أصح. ولو قال إن كان الله يعلم فعلت
 كذا فالله غير عالم وقد كان فعل ذلك ويعلم به قالوا أيكون ذلك كفر وهذا فحش من الاول. وإن قال
 هو سجدت إن كنت فعلت كذا وهو يعلم أنه فعل خالفوا فيه أيضاً على الوجه الذي ذكرنا. ولو صلى
 بغير طهارة عمد قال الصدوق الشهيد حسام الأئمة يكون كفر أو في الصلاة إلى غير القبلة عمد قال لا
 كفر. وذكر شمس الدين في الخسرية في الصلاة بغير الطهارة عمد معصية ولم يقل كفر. وقال في ثمة الخسرية
 يكون كفر عند أكثر المشايخ قال وهكذا روى عن أبي حنيفة وإبي يوسف بن روح في النواذر وقال في ظاهر الرواية
 لا يكون كفر قال رضي الله عنه وإنما اختلفوا إذا لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فإن كان على وجه

[illegible]

الشرط بصبر كما والاله كما بات الشرط وعند انه كفر بعد صبح الكفر والرضا ما كفر كفر. رجل كفر بهانه ثلثا
وطه نفع الايمان يكون كما ولا يكون عند الله بنع مؤمنا. رجل قال اسبغني امرأة اردت ان تكفر بصبر
بكلوا. رجل قال لعيم بالفارسية كبر به اربعين كاره نوحى كنه مالوا ان اراد به نفيج ذلك العمل لا يكفر
قال للمثودين حين ادن كذب بصبر كما ورا. رجل قال في احاسح الى كثرة المال الحرام والحلال عند
لا يحكم بكفره. مسكران صرب امرأته فعالت نومسلان نفسيه مراحنين مى زيه فقال لا ثم طلقها
ثلاثا قالوا نفع الثلاث لانه ان لم يكن سكرانا فالثلاث واقع وان كان سكرانا فربه السكران لا يصح
استحصانا فيقع الثلاث على كل حال. امرأة قالت لزوجها ان لم تطلقني تجسست تصير مريضة وهذا
اذا اردت الحال لانها لما اراد بالحال بعد ما شرب الكمر وعن ابي بصير بهاء به سلام امرأة قالت لزوجها
طلعي والا كبرت قال يحد والسكاح بصري اسلم باب ابوه بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم الي هذا
الوقت حتى اردت منه ما به بصبر مر بد الا انه عني الكفر ونكاح الكفر. رجل قال لعمره صلي الله عليه وسلم فقال
لا اصليها اليوم خلتوا منه ذكر النالجع عن محمد ربح انه قال قول الرجل لا اصلي مجمل وهو ان
أحد هالا اصلي بعد صليها والتاء لا اصلي بقول الى فقلامه من هو حرمك. والثالث لا اصلي
مستقاه محانه في هذه الوجوه الثالث لا كفر. والرابع لا اصلي وليس يجب على الصلوة ولم امر بها
حجودها بصبر كما فزا. قال الساطع ربح على هذا اذا اطلق وقال لا اصلي لا يكفر لان هذا اللعظ محمل
على اب علامه محرج ومال يارب تا حد مرله واحد ولا تا حد مرله عشرة وانما في جمع المال الجهد
وكاف ذلك ان تاخذ قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ارجوان لا يصبر كما والاله له لم يوصف الله
بالظلم لان الظلم ان يا حد ما ليس له والديا والاحرة كلها لله تع. امرأة مات ولدها فعالت هم بكه داد
بارهمى سندی قال الشيخ الامام الراهد ربح انها لا تكفر فان الله يع ما عطي والله يع ما اخبر به
امند مرصه واستند عليه فقال ان شئت قوف في مسلان وان شئت قوفى. كافر قال واحد
من العلماء يصير مريضا. وكذا الرجل اذا ابتلى بمصيبات فقال اخذت مالي واخذت كذا وكذا فلا

تفعل الشيء وما تافه لم يفعله وما اسبه ذلك من الالفاظ اجاب هذا القائل وقال ما يفكر ميله
لو كان هذا المريض قال ذلك من غير قصد فاجاب وقال انما يجري على لسانه حرف واحد
ذلك انما مثل هذه الكلمات الطويلة لا يجري على لسانه من غير قصد فلا يصح في رجل قال ما ^{هذا}
روزي بر من فراخ كذا بان كذا في من روفها كن يا بر من جو يمكن قال ابو نصر الدوسي بصبرها فرا^{اسمع}
لان الله تعالى لا ينسب الى الجوز في فعل ذلك، فكيف ^{قتل} لامرأة توحيد دانه وعالم لان
بعضهم ان ارادت ان لا تعرف التوحيد الذي يقوله الصبيان في المكتب لا يضرها وان اراد^{روت}
انها لا تعرف وحدا نية الله تعالى لم تكن مؤمنة فلا يصح نكاحها، واذا نكح الرجل ابنة من الانبياء^{اب}
لا يكون نبيا قالوا ان اراد به لولم يبعث نبيا لا يكون، خارجا عن الحكمة لا يكون كفرا وان
اراد به الاستخفاف بالعدو كان كفرا، ولو قال بالفارسية الكوفلان يبغي ما يريد ^{يكفر}
يؤذي محالوا ان به لو كان رسول الله لم يؤمن به كان كفرا كما لو قال لوا امره الله بكذا وكذا لا فعل
او قال لا لو من بها وقال لوا امرني الله تعالى بعشر صلوة لا فعل وقال لو كان القبلة في هذه ^{جيلة}
لما فعل كان كافرا في جميع هذه الكلمات. اذا غاب الرجل النبي عليه السلام في بيت كذا، كذا قال
بعض العلماء لو قال شعر النبي صلى الله عليه وسلم شعر فقد كفر وعن ابي جعفر الكبير رجع من ما
النبي عليه السلام بشعر من شعره فقد كفر، فكذلك الاصل ان شتم النبي صلعم كفر ولو قال
جن النبي عليه السلام ذكر في نوادر الصلوة انه كفر ويجوز ان يقهر في على النبي عليه الصلوة السلام
وعن ابن مقاتل رجع من انكروا الخبر عليه السلام وذى الكفل عليه السلام قال كل من لم يبيع الامة على^{الله}
نبي لا يضره ان يجد نبوته، ومن زعم ان المعوذتين ليستا من القرآن ذكر في النوازل انه لا يكون كافرا
ومن تمنى ان الله تعالى لا يكون حرم الحمر قال ابو بكر بن الباقر رجع لا يكون كافرا لان الحمر كانت حلالا
في الاصل بكذا الربا ونكاح المحارم، ولو تمنى ان الله تعالى لو لم يفرض صوم رمضان لما شق عليه
لا يكون كافرا كذا قال الشيخ الامام ابو بكر الباقر والشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رجع انه لا يكون كافرا اذا نوى

انه لا يمكنه اذاع حنفه . ولو تمخض الاكل فخذ الشيع لا يكون حراما كان كفا لان ابا حنيفة لا يلين .
 ما تحده . ولو قال ان هذه الطاعات حطها الله عذاما عليا ان نزي ان طاعتها مسنة علينا لا يكون
 كذا . وقال ان لا يرضى الله من علم هذه الطاعة كان خيرا لا يكون كفا ان ما اول ذلك وما ويله ما قلنا .
 ولو تمخض انه لا يحرم الرعي او العلم والعمل بعرجون او اللواطة قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 هو كذا لان الملاي هذه الافعال هي من عباد الله والحكمة والعدل . رحلان اختصهما من سنة صالحا احدهما الصلوة
 ما ان الزايفة وهو له حد . ما است وكان اسم المشفوم محمدا قال الشيخ ابو القاسم رح لو يكن كفا
 لان اء هاهم الناس لم تقتصر في النبي صلى الله عليه وسلم فام يكن كفا ما الرسوخ رحلان بينهما حصوة
 فقال احدهما صاحب فروبان بنه وباسمان برو وبأخذ كجك ك قال الشرحم لا يكون كفا
 ولو قال شيوخ وبأخذ كجك كن قال بعضهم يكون كفا او الله مال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 وقال الشيخ الاسام ابو بكر بن حامد رح لا يكون كفا او الا حوط متحد يد النكاح . ولو ان رحلان
 رحلان وقال بالفارسية الروي خذ جها ن است اروي يستأنم قال الشيخ ابو القاسم
 يصير قد لا يدعي انه يغلب الله تع . وقال بعضهم لا يكون كفا لان المراد من هذا الكلام في الزم
 النهويل دون التحق . ولو قال الرحلان بيضا مراست ان وي يستأنم لا يكون كفا لان النبي صلى
 عليه وسلم بطالب براء الحق ويسوق منه . رجل قال غيره اعطيني حنف وال اخذتك يوم العمدة
 . الخاطب يوم الكمان . هاهن اسوهي قال الشيخ الامام ابو بكر الشيخ لم يكن هذا كفا رحلان
 سما فقال احدها الله رح يحكم بيبي . وبينك وقال الاخر بالفارسية خذ حاكمي مرشدا
 او مال حاكمي مرشدا . ما ابو القاسم رح يصير مرشد الا ان الله رح يحكم من عباده حببا المدي
 والصعب والسهل . والد في حله واحد . رحل وضع قيا به في موضع وقال سلمة ما الى الله رح
 . قال غيره سلمة الامس بتمتع السارق اذا سرق قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 كفا . رجل بينه وبين غيره حصوة فقال رجل حكم خذ في حين است فقال اخر من حكم خذ

حجه فلم قال ابو القاسم ببح هو كفر لانها صفات باماره تع . رجلان بينهما خصومة فقال احدهما
 للآخر بما تاجعلم رويتم فقال للآخر من علم حجه دانم قال ابو بكر بن القاضيه بكبر المحيب ^{لانه} استخف بالعلم
 رجلان بينهما خصومة فجاء احدهما بخطوط الغفهاء والعتوى فقال الخصم ^{نجل} كما اتفقوا قال لا
 هذا وهما من عرض الناس كان عليه التبريد . رجل قال تصدقة تريد خير لي من الله تعالى مال لا يكون
 كفر لانه يبرأ بهذا ان صدقة تمن الله تع . رجل قال لعالم كبير ارجو عليك ان اراد الله علم الدين ^{كان}
 كما قال رجل قال له ما دروغ مي گوي لا يبرأ لان المراد بهذا ان الله تع لا تكذب
 رجل قال في غضب لامرأته ان روسي كه تزاناد وان بغاكه تراكشت وان خدا كه مرا آفرید ^{بصم} مال
 بكون كفر . وسئل ابو نصر الموصلي عن هذا ما مل في ذلك ايا ما وله محجب قال . ص عنه الطاهر
 انه يكون كفر . رجل قال لامرأته يا كافرة فقالت انا كفارة فطلقني قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 هذه ردة وتخرج عن الاسلام وتجدد النكاح والعود الى الزوج ولو قال لامرأته يا كافرة فقالت لا بل ^{لا رجوع}
 بينهما فرتة . رجل تزوج امرأة بغير شهود فقال الربيع والمرأة حداثا وبيها مبررا واه كوديم
 طالوا يكون كفر لانه اعتقد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو ما ^{حجب} ان يعلم الغيب
 كان في الاحياء فكيف بعد الموت . رجل قال انا اعلم السرورات قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
 هذا القائل ومن صدقه يكون كافرا قيل له فان قال هذا القائل انا اخبر باحبا والحق اباي بذلك
 قال هو ومن صدقه يكون كافرا بالله لقوله عليه السلام من انة طاهنا تصدقه بما قال ^{اف} صد
 ما انزل على محمد لا يعلم الغيب الا الله لا الجن ولا الانس يقول الله في الاخبار عن النبي ^{الجن} فلما ^{تثبت}
 ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العدل بالمهمين . نصراني انة مسلما فقال عرض علي السلام
 حتى اسلم عنده فقال ذهب الى فلان العالم حتى يعرض عليك الاسلام فتسلم عنده اختلفوا
 قال الفقيه ابو جعفر لا يصير كافرا لان العالم يهتدي الى ما لا يهتدي غير العالم . رجل قال لغيري يا
 جدهم قال بعضهم يكفرو وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ببح ان اراد الله ان يهزمهم ^{لا}

لان هذا اللفظ يدكر ويؤديه ذلك ولو قال ما يحد شيء من يكون كفرا امرأة قالت لزوجها توسر .
 خدي ياخي فقال نعم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح يكفر الرجل لان السر والغييب واحد
 ومن ادعى علم الغيب كان كافرا وعن شداد بن حكيم ربح ان امرأة بعثت الى زوجها السمور .
 في رمضان على يد الخادم فاطبات الخادم في الرجوع الى المرأة فاتهمت المرأة فقال شداد لم يكن
 بيننا شيء فطال الكلام بين شداد وبين امرأة فقال شداد بن حكيم لامرأة تعقلين الغيب قالت
 نعم فكتب شداد والامام محمد بن الحسن وكان هون اصحاب زفر ربح ما باب محمدان جد والنكاح ^{فانها}
 كفرت . رجل استحل الجماع في حالة الحيض قال ابو بكر البلخي ^{استحل} ربح الجماع في الحيض كفرا في الاستبراء ^{بعده}
 وضلال وليس بكفر . وعن ابراهيم بن رستم ان استحل الجماع في الحيض متا ولا ان النهي ليس
 للتحريم اولا يعرف النهي لا يكفر لانه ان عرف ان النهي للتحريم ومع ذلك استحل الجماع فيه كان كافرا
 وعن ثمان الائمة السرخسي ربح ان استحل الجماع في الحيض كفرا من غير تفصيل . رجل قال عبد
 العزيز عبد الخالق عدا الغفار عبد الرحمن بالحق الكاف في آخر الاسم قالوا ان قصد ^{ذلك}
 يكفر وان جرى على لسانه من غير قصد او كان جاهلا لا يكفر وعلم من سمع ذلك منه ان يعلم
 الصواب وهذه فصول عشرا احدها ان اسلام الصبي الجاهل والصبيبة عند ناصح وكذا
 اسلام المعتوق الذي يعقل الاسلام ويعرف الحق من الباطل اسلام من دنا وكذا اسلام ^{اسلام} المكر
 عند الكان حريا وان كان ذميا لا يكون اسلاما . ومنها كفر المكر وان الكره بغير كفر يكون كفرا
 او ان الكره بالقتل او اتلاف عضو او ضرب مولد وقلبه مطمئن بالايمان لا يكون كفرا استحسننا واما
 كفر السكاران ان كان تعرف الخير من الشر والارض من السماء فكفر يكون كفرا في الاحكام . وان كان
 لا يعرف الارض من السماء والخير من الشر لا يكون كفرا عند علمائنا . وكفر الكافر عن كفر عنده
 ومحمد ربح تحريم امرأة ولا تتحل ببيعه ولا يصط ان مات الا انه لا يقتل بالردة واما مودة للمعتوق والمجون ^{كفر}
 في الكتب المعروفة قال مشاظنا ربح هو في حكم الردة بمنزلة الصبي . واما الجاهل اذا تكلم بكفر لم ينكأ

كفر لجهنموا فيه قال بعضهم لا يكون كفرا بعدد رباحه بل قال بعضهم بصرياً ولا بعدد رباحه بل
بالجهل. وأما الهارل والمستهمزى إذا تكلم بالكفر استحقها ما ومراحاً واستهراً، يكون كافر بعد الكل
وأما إذا اعتاده خلاف ذلك وأما الحاطي إذا حوى على لسانه كلمة الكفر مدأً أن يكون أراد أن
يملأ بلسانك محوى على لسانه كلمة الكفر خطأً لم يكن ذلك كفراً عند أهل الهارل بل هو الهارل
يقول قصد الألف لا يريد حكمه والحاطي من يحوى على لسانه من غير قصد فيه ٢٠ ٢١
المحمد والجوريات لأجل السر وقعودهم المحام قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد ١٠ ١١ ١٢
ذلك له ولو لعب فلا يكون كفراً أصلاً فيجب لوجه إسان في وقت الخلعة واليهام ١٠ ١١
وما فيه ذلك قال الشيخ الإمام أبو بكر هذا هو كفر والمذبح منه لاه كل هذا الشيخ
إذا دبر مع الأبل والسر في الحوار أسلمه وم المحام والعاه فالجماعة من العلماء يكون كاه أو أماناً
كفره ذلك أسد الكراهة فلا يكون كفراً أصلاً فيجب معوم البرور ستلهم ١٠ ١١ ١٢
به عظيم ذلك اليوم كما يحطه الكفر يكون كفراً وإن فعل ذلك لأجل السرور لا يعظم باله
لا يكون كفراً وإن أهتد بموم السرور إلى إسان ستا ولم يريد به عظيم اليوم وأما جعل
على عادة الناس يكون كفراً وسعيه هذا اليوم ما لا يفعله مثل ذلك اليوم ولا بعدد رباحه
بالكفر. وعن الإمام أبي جعفر الكبير ربح إذا عبد الرجل خمسين سنة ثم جاء يوم السرور أهتد
المسكين منه يريد به عظيم يوم السرور فقد كفر بالله وحبط عمله ١٠ ١١ ١٢
لحق رأس ولداً وحرها ضيقه فاجاب مسلم وحضر عوة لا يكون كفراً أو الأول أن لا يعبد ولا
على مثل ذلك. مسلم وضع على رأسه قلنسوة الجوس قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن القاسم ١٠ ١١ ١٢
ذلك قال ربح هذا الجواب إنما يصح إذا فعل ذلك صرماً ولا بعدد رباحه بصرياً ١٠ ١١ ١٢
ذلك وظن أنه بصرياً كافراً في قصد به الاستحقات والدين فانه بصرياً وروى عنه
ربح الله قال إن فعل ذلك يريد به تقصير عظم لا يكون كفراً

ومن الفاظ الكفر بالفارسية

رجل قال لعبد و بدار فوبر من جنان است که چون دمدار ملک الموت احتشفوا آمد ^{یا} الکفر بهم
 کفر و قال بعضهم لا يكون کفر و قال بعضهم ان قال ذلك لعدو ملك الموت يصير كافرا وان قال ذلك لکافر ^{الکافر}
 لا يصح فز و رجل قال فلان ما صيبت ربي قال بعضهم يكون کفر و قال بعضهم لا بل و کفر وهو الشك في
 ملائكة محتمل من حسان است که چون جهود بچشم حلائی يكون کفر و رجل قال لصاحب المصيبة ^{هـ} ربه ارحم
 و نکاسه محض و رد کانه نوز ياد است کنا د هو خطأ عظيم و لا يكون کفر الا ان عند اهل ^{المجا} الله
 لا يورد احد هذه حله و لا بنا حر موته عن اجله و رجل قال فلان جان محواحه داد يكون کفر و
 قال فلان ^{یوحه} بیار می شود من درست می باشد و محراموش کرده خدا است بكون کفر الا ان الله ^{یوحه}
 الانسان و رجل قال حدثني برسمان مبدل ملک کفر من جنز بدو می يكون کفر الا ان الله ^{الکافر} يعصمهم
 و رجل قال مرابطان حد است و بر زمین تو يكون کفر لما ظنا و رجل قال دست حد در ارباب
 کفر عند البعض و عند بعضهم لا يكون کفر الا ان المرید به الجارحة مطلقا ^{مستند} و اهل ^{مستند} من
 قال بعضهم يكون کفر و قال بعضهم لا يكون کفر الا ان یريد بهذا اللفظ طلب النجاة عن ظلمه و الخلاص ^{یوحه}
 و لعل قال حدی بی یوسف سمع کما دچنانکه تو بر من ستم کرد و يكون کفر عند الکافر و رجل قال الرزق
 حنة حد مراد و هد من دادان وی بسانم قالوا یا کفر الا ان الله سنك فبعد له و رجل ^{الایم} اوجه عین
 ما اراد ان يحلف بالله یح فقال المستحلف سوکتی بعد ان یحواهم سوکتی بطریق و عان و ان
 احتلفوا فيه قال بعضهم بکفر المستحلف و قال بعضهم لا یکفر فان قال سوکتی مغلطه حواهم لا نک ^{یوحه}
 محویتی طلب من مسلم ان یعرض علیه الاسلام فقال المسلم من غی دانم قالوا یكون امره ^{لهو} هكذا قال
 او نظریه ای صفت نرسائی چیست فقال النضرانی لا ادري یكون مرتدا و کذا لو قيل مسلم صحت ^{مسألة}
 چیست کما قال الا و ری لا يكون مسلما عند عامة العلماء و رجل مات فقال رجل اخر یعد و باسه
 تر بود بكون کفر و رجل یطلم غیره فقيل له انضدی می تر می او يقال له ان قیامت غی نریه فقال لا نک ^{کفر}

رجل قال لمن عليه الزكاة ان الزكاة فقال لا اودى قالوا يكون كفرا قيل هذا اذا قال ذلك على وجه الرد والجواب
 للشيعة. رجل قال تاسر فلان بغير استمراري بنود او قال تامين ذروا زعمي من بجاء استمراري كم نبيد
 قالوا يكون كفرا. رجل قال خوار باركران مي خواهد او قال خوار بار ذهر ان خريد م كه كر ان خواهد شد ^{اختام شد}
 قال بعضهم يكون كفرا لانه ادعى علم الغيب. وقال بعضهم لا يكون كفرا لانه انما قال ذلك بناء على ^{الدليل}
 لانه يدعى علم الغيب. سماحت العامة فقال احديوت رجل او قال رجل از مر كسي ميرميد هذا ^{قال بعضهم}
 يكون كفرا او قال بعضهم لا يكون كفرا لان هذا انما يقع على وجه التعال. رجل خرج الى السفر فصاح المعنى
 فرجع فهو على هذا الخلاف ايضا. رجل قال خوش كاري است به نازي قالوا يكون كفرا. رجل قال الغيرة
 مرايجي ياري ده قال بحق هر كس ياري دهد من بظلم وناحق ياري دههم قال بعضهم يكون كفرا قال
 بعضهم لا يكون كفرا. رجل قال الغيرة بخانه فلان رو و امر معروف كن فقال فلان در حق من چه حقا ^{كفره}
 كه ويرا امر معروف كنم قالوا يكون كفرا. رجل له على رجل عشرة دراهم فقال صاحب الدين للمدين
 اين ده كانه بددين جهان بدو كه بدان جهان ان جهان باقى فقال له المدين ديكريده تاه بنسب
 بفيامت بازدهم قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ديكريده المدينون لان هذه السمحات ^{منه}
 بالقيمة. وقال غيره من المشايخ لا يكفر رجل قال لامرأة خانه چنان پاكن چون و السماء و الطار و باله
 يكون كفرا. وقال الشيخ الامام ابو اسحق راج ان كان الرجل جاهلا لا يكفر وان كان عالما يكفر. رجل قال لمرء
 جهود بارتقوى قال لنصرفي مع به از تو لا يكون كفرا لانه يريد بهذا التسم وتجنب الاعمال. رجل قال الغيرة ^ط
 او قال لا يح. ترما او قال اى جهود لا يكون كفرا عند اكثر العلماء وان قال المخاطب ترقى او سكنت ^ط
 لا يكفر المخاطب. وان قال المخاطب عجبين ام يكفر المخاطب. رجل قال الغيرة و اخذ مني فريده است ^{واخيذ}
 خویش بانه قال اكثر المشايخ يكون كفرا او قال بعضهم لا يكون كفرا. رجل قال لامرأة باكانق فقال
 اگر چنين نيمه مرا نكهم ككفر المرأة ولو قالت اگر چنين ام مرا مدارا يكون كفرا. ولو قال ان اگر چنين نيمه ^{با}
 شمع فعله قل من يجعل ردة المرأة ردة وهو قول عامة العلماء تكفر المرأة. وقال بعضهم مضاعف بلع ردة المرأة

لا تقبّر ردة ولا تبين من زوجها ويعزها القاضي وعند عامة العلماء ردة المرأة ردة تبين من زوجها
 لان القاضي يجبرها على الاسلام ويختد يد النكاح والعود الى الزوج. امرأة قالت لولدها امي منجى امي
 كف فرجيه او اى جهود مجيد قال اكثر العلماء لا يكون هذا كفرا وقال بعضهم يكون كفرا. ولو قال اربط هذا اللفظ^ظ
 لولده اختلفوا فيه ايضا. والاصح انه لا يكون كفرا ان لم يربدها كفر نفسه. رجل قال لابنته امي كافوخدا^{ند}
 قالوا لا يكون كفرا لان الدواب مما تداوله الايدي. ولان مثل هذا يجري على لسان الجهال ولا يريدون^{به}
 كفر انفسهم. رجل قال خذ شعالي برأسه ان كواه من است يكون كفرا لان الله نفع به عن الكان. رجل
 قال قولا كذا باضمع رجل فقال خذ اى نفع مرابى وروغ ترا است كوداند ياكويد خذ اى برين وروغ
 توبكت كند قال بعضهم هذا قريب من الكفر. رجل قال لغيره نماز كن فقال اى مرد نماز كودن سخت^{كار}
 كوانست بطريقه قالوا يكون كفرا. رجل قال لغيره حرام مخور فقال يكي حلال خوار بيار تا بوى ايمان آدم
 وپيش رى سجد كنم يكون كفرا. رجل شرب الخمر فقال بشادى مرا تراكه بشادى ماشا داست
 وكروكا ست اشراكه بشا ماشا دبست يكون كفرا والله الهادى

باب الردة واحكام اهلها

المرتد لا يرث من مسلم ولا من كافر يوافقه في الملة ولا من مرتد آخر. ويرث المسلم المرتد^{الكتبة} ما
 في حلة الاسلام عندنا عند الشافعي رح يوضع ذلك في بيت مال المسلمين وما اكتسب في حال الردة
 عندنا بغيره رح هو بمنزلة الفقة يوضع ذلك في بيت المال. وقال صاحباه يكون ذلك ميراثا^{تبه}
 المسلمين. ومجود الردة يكون عودا الى الاسلام واذا ارتد يعرض عليه الاسلام في الحال فان^{اسلم}
 ولا قتل الا ان يطلب التاجيل فيؤجل ثلثة ايام لينظر في امره. ولا يؤجل اكثر من ذلك ويعرض عليه
 الاسلام كل يوم من ايام الطجيل فان اسلم يسقط عنه القتل وان ابر ان يسلم يقتل وان
 تصرف تصرفا في ردة فهو على اربعة اوجه. منها ما ينبغي في قولهم مخوف قول الهبة والاستيلاء
 اذا جاءت جارية بولد وادعت ثبت نسب الولد منه يرث ذلك الولد مع رفته ونصير^{ولد له} الجارية

وتنفذ منه تسليم السفينة والحجر على عبده المازود . ومنها ما هو اطل بالاتفاق من الكحل
ولا يجوز له ان يتزوج امرأة مسلمة ولا يذبح ولا ذمية لا خنزيرة ولا مملوكة وتحرم بيعة
وصيده بالكلب البازي والرمي ومنها . انه موقوف عند الكل وهو المقادير فاذا فاضل
بقوسه فوله . ان اسلم نذرت المضاوضة وان مات او قتل على رده او الحى بدا الحز
روضة القاضى بلحامة بطلت المضاوضة وتضيق عنانا من الاصل عند ابي يوسف ومحمد رحم
اتبعه رحم بطل اصله . ومنها ما اختلفوا فيه في نذره كالبيع والسراء والاحارة والاعان ^{الندبر}
والاكتاف والوصية وفناء الدين عند الجنيعة رحم ان هذه التصرفات موفو له . ان اسلم
بعدت ولذ مات او قتل او قضى بلحامة بدا الحزب تطل وعند صاحبه تنفذ . ان الا ان
عند ابي يوسف رحم تنفذ كما تنفذ من الصحيح ويعتبر بغير عاقبة من جميع المال وعند محمد رحم
تنفذ من المريض . ونصرف المكاتب في الرقة نافذ في قولهم فاذا اعتق المرتد عبد ٢٨ م . عن
المسلم وليس له وارث سواء لا يجوز عتق واحد منهما لان الابن انما ييرث منه بعد الو
لا قبله ما عتاق الابن سابق على ملكه فلا يعتق . وهو بخلاف ما لو مات الرجل وترك عبدا
وتركه مستغرقا بالدين فعتق الوارث عبدا من تركته تم سقط دين الغراء فانه ينفذ عتاق
الوارث لان ثمة سبب الملك للوارث تام وانما يوقف الملك لحق الغراء فاذا سقط حق
الغراء نفذ عتاقه فاما في المرتد سبب الملك للوارث انما يتم بعد موت المرتد مسلم
ارتد ابوه فمات الابن وله معتق مسلم ثم مات الاب وله معتق مسلم كان ميراث الاب
لمعتق لا لمعتق ابنه لانها لابن انما ييرث من ابيه المرتد عن موت المرتد فاذا مات الاب
فل موت الاب لم يمت به الابن واختلفت الروايات فيمن يرثه المرتد عن محمد رحم ثلاث
روايات روى الحسن عن ابي حنيفة رحم انه يرثه من كان وارثا له وقت الرقة ويبيع
لكل ذلك ان يموت المرتد حيا لو اسلم بعض قرابته بعد رده او ولد له ولد من علوق حارث ^{بعد الرقة}

لا يرثه وعن أبي حنيفة رحمه الله رواية يريث منه من كان وارثا له وقت الردة وان لم يبق له ماله
بل يخلفه واثمه منه. وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله يريث من ارتد من كان وارثا له عند
او عند موته سواء كان موجودا عند الردة او حدث بعد ذلك وقال شمس الائمة الشريفة
اذ انصرف الوارث في مال المرتد قبل ان يقسم القاضي ماله ولم يقض بلحاظه حتى رجع المرتد
الى دار الاسلام مسلما كان جميع ذلك له كما كان قبل الردة لان الحاق قتل ان يصلح به القضاء ^{يكون}
مبنزلة الغيبة وكان هو المرتد في دار الاسلام سواء رجل ارتد مرارا ورجدا الاسلام في كل مرة
وجد والنكاح على قول أبي حنيفة رحمه الله تحلل امرأته من غير صابغة الزوج الثانية لان عند الردة ^{لا تملك}
طلاقا واباء الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعلى قول أبي يوسف رحمه الله واباءه لا يكون
طلاقا. وعند محمد رحمه الله كلاهما طلاق. وردة المرأة واباءها لا يكون طلاقا ويقع الفرقة عند عامة ^{العلماء}
بردتها وعند البعض لا تقع. أجمع أصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح ويقع الفرقة بينهما
بنفس الردة. وعند الشافعي رحمه الله لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي. وردة الرجل تبطل عصمة ^{نفسه}
حتى لو قتله قاتل بغير امر القاضي عدا او خطأ او بغير السلطان او اتلف عضوا من أعضائه لا شيء ^{عليه}
ولا تقتل المرأة المرتدة عندنا لكنها تجلس ابد الى ان تتوب. وعند الشافعي رحمه الله تقتل وتصر ^{فيها}
افذة لانها لا تقتل. والمرأة الدينة تريت من زوجها المرتد محولهم جميعا. والرجل المسلم يريث
من امرأته المرتدة اذا ماتت قبل القضاء العدة استخسانا ولا يرث قياسا وهو قول زفر ^{بزوج}
المرتدة ان يتزوج باختها وبيع سواها اذ الحقت بدل الحرب كانها ماتت فان خرجت
الى دار الاسلام مسلمة بعد ذلك لا يفسد نكاح اختها. وانما ردت العدة ونكحت ^{بالرجل}
وقضى القاضي بلحاظها بطلت عدتها التباين للدارين وانقطاع العصمة كانها ماتت فان
رجعت اليها بعد ذلك مسلمة قبل نقضاء مدة العدة او الحيض قال أبو يوسف رحمه الله لا تمتد
معتدة. وقال محمد رحمه الله تعود معتدة كما كانت. واذا اجنب المرتد جناية خطأ كان ارثا لجانية

في ماله لا يحل العاقلة. وفي بعض الروايات يجب ذلك في كسب الاسلام فان لم يف بذلك نوخذ
 الباقي من كسب رده وانه لم يكن له الا كسب الردة كان عليه الدية في ذلك المال. وعن
 ابي جعفر الهندواني رحمه الله قال يؤدي ذلك من مال اكتسبه في الردة وان لم يف بكماله
 من كسب الاسلام. مسلم قطع يد مسلم ثم ارتد لمقطوعة يده ثم مات من ذلك العلم
 نال ابو حنيفة وابو يوسف رحمه الله عليه جميع دية النفس وقال محمد وزفر رحمه الله عليه دية
 لا غير قيا سا. ولو قطع مسلم يد مسلم ثم ارتد لقاطع وقتل على رده ثم مات المقطوعة
 من ذلك القطع ان كان عمدا فلا شيء على احد وان كان خطأ فعلى عاقلة القاطع الدية في ثلث
 من يوم قضى القاضيه عليهم. ولو جنى في حال رده جناية تبلغ ارشها جسمانه يجب ذلك ماله
 دون عاقله. الرجل اذا حج حجه الاسلام ثم ارتد والعياد بالله ثم اسلم كان عليه اعانة حجة
 الاسلام ولا يترك المرتد على رده باعطاء الجزية ولا بامان موقت ولا بامان مؤبد ولا
 يجوز استرقاقه بعد ما الحق به الحرب مرتدا ثم اخذ المسلمون اسيرا ويجوز استرقاق
 المرتد بعد ما لحقت به الحرب. واذ الحق المرتد ببلد الحرب وقضى القاضيه بلحاظه عنده
 يجوز قسمة ماله. وقال داود بن علي رحمه الله لا يقسم ماله بين ورثته الا ان قضى القاضيه بلحاظه
 وقال الشافعي رحمه الله يقسم ماله بين ورثة قضى القاضيه بلحاظه او لم يقض واتفقوا على ان لا يقسم
 بين ورثة قبل لحوقه بالمرتد في الحرب وقضى القاضيه بلحاظه وعليه للناسديون مؤجلة
 كانه مات وتعتق امهات اولاده ومديون من الثلث وحلت ديونته فان رجع المرتد اليها مسلما
 لا يملك ان يبطل شيئا منها الا شيئا. احدهما الميراث يبطله ويسترد ماله من الورثة ان كان
 قائما. والثاني اذا كاتب ورثته عبيدا من ماله فان رجع المرتد بعد ما أدى بدل الكتابة
 لا يملك ابطالها وان رجع قبل ان يؤدي جميع بدل الكتابة كان له ان يبطل الكتابة رجلا
 ارتد والعياد بالله تعالى وعليه قضا وصلوات او صيامات تركها في حالة الاسلام ثم

بعد ذلك قال بنسب الأئمة الحامل في حق يقض ما ترك في الإسلام لأن ترك الصلوة والصيام معصية
 والمعصية سنة بعد الردة وما ادي من الصيامات والصلوات في اسلامه ثم ارتد تبطل طاعته ^{لكي}
 لا يجب عليه نصاؤها بعد الاسلام. مسلم اصاب مالا او شيئا بحب القصاص او الجهد ثم ارتد ^{فما}
 ذلك وهو مذهب دار الاسلام ثم الحق بداء الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما فهو مأخوذ
 بالجميع. ولو اصاب ملك بعد ما الحق بداء الحرب ثم ارتد ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه لانه اصلا
 ذلك فهو كان حربيا في دار الحرب والحرب لا يؤخذ بعد الاسلام بها كان اصابه حالة كونه محاربا ^{للمسلمين}
 وما اصاب المسلم من حد ودالله تع نحو الزنا والسرقة وقطع الطريق ثم ارتد ما اصاب ذلك بعد
 ثم الحق بداء الحرب ثم جاء مسلما فكل ذلك يكون موضوعا عنه الا انه يضمن الماله للسرقة. وان
 اصاب وماله في قطع الطريق كان عليه القصاص لان ما كان من حقوق العباد كان المرتد مأخوذا ^{بذلك}
 وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ فعليه الدية على ما قلته من اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه ^{بعد الردة}
 وان وجب على المسلم حرب النجس وحل السكر ثم ارتد ثم اسلم قبل الحق بداء الحرب فانه لا يؤخذ بذلك
 لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء حتى لا يجزى على الذمى والمسنان فاذا اعترض الكفر بعد الوجوب
 يمنع البقاء وكذلك لو اصاب فلك وهو مرتد محبوب من يد الامام فانه لا يؤخذ فحد النجس والسكر
 وهو مأخوذ بما سوى ذلك من حد ودالله تع فانه يعتقد حرمة سبب ذلك ويمكن الامام من اقامة
 هذا الحد اذا كان في يده فان لم يكن في يد الامام حين اصاب ذلك ثم اسلم قبل الحق بداء الحرب فذلك
 موضوع عنه ايضا. رجل تزوج امرأة فظاب عنها قبل الدخول فاجبر مجبرا بها قد رقت من الاسلام ^{والنجس}
 حرا ومملوا او محدود في ذنبا وهو ثقة عنده وسعة ان يصدقه ويترجى اربعا سواها. وكذا
 اذا كان بمنزلة واكثر رايه انه صادق وان كان اكثر رايه انه كاذب لا يتزوج اكثر من ثلاث. فان اجر ^{المرأة}
 ان زوجها قد ارتد، فلها ان تتزوج بنزوح اخر بعد انقضاء العدة في رواية الاستحسان. وفي رواية
 السير لميرزا ان ننزوح وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه لا يصح رواية استحسان ما وان امرأة غاب

روحها وأجبرها مسلمة أن تظلمها أرواحها ظنا أو مات عنها أولم تكن نعمة ما لها تكافئ من روحها بالظلام
ولا يتدبر أن كفايته أم لا إلا أن كسبه لها من روحها لا ما من بان بعدد وسر روحه والله اعلم *

فصل فيما سطره الأرباب

لذا أسأحر المسلم دار المعصاة أو مفعولاً لم يريد والعاد بالله وأعوذ بالله من الداهية كلها من
أحاربه كانه مات وكذا إذا أحرتم أراد وكذا لو جعل رجل سلب ماله ثم أراد أن يحوي يد رجله بالمال
فطلب وصيه وكذا لو أوصيه الرجل وجعله فيما ماله ثم أراد أن يحوي يد الرجل أوله ما به من صا
وأمكن وكل رجل لا يتم أراد أن يكل ويحوي يد الرجل الحرب سحره وكذا في قولهم وآء عاد الساء بلما صر
وكرر الوكالة أنه لا يعود وكذا وذكره السكسر أنه يعود وكذا وأن وكل صلا ما من الأوه م
الوكيل ويحوي يد الرجل وصيه بلما صر ثم عاد الساء مسلماً قال أنه يوسف ربح لا يعود وكذا وقال محمد
يعود وكذا كما كان قوم أرادوا أن لا سلام في مدينة من مدائن الإسلام في أربابهم وجاروا
السلمين ومعهم سائرهم ودارهم يريدون معهم وليس في المدينة مسلم وظنوا أن عائلته المسلمين
حي طهر المسلمون عليهم فانه يعقل رجالهم ومن أسلم منهم فهو حر ودارهم ويسأؤهم واهد التام
قياً للمسلمين ومنه الجنس وأن أراد أهل مدية المسلمين وعلماو عليها عن غيرها قوا المسلمين
أمن ما ريد يسأؤهم معهم انصم طهر المسلمون عليها منهم طهرهم أحرار ودارهم ويسأؤهم لا
في قول أبي جعفر ربح هذا إذا كانوا أرباباً أوله بطم وأنها احكام الترتك ثم علب عليها الله يامون من
ما النساء والبراري كانوا أحراراً قوتهم وهذه المسئلة ساء على معرفة ما نصرة الدار دار الحرب
أبي جعفر ربح لا نصرة إلا لثلاثة أشياء أحدها أن يكون مصله يد الحرب ليس بينهما وبين دار
موضع فيها أهل الإسلام والثاني محوي فيها أهل الحرب احكامهم والثالث أن لا يقع فيها مسلم أو
أمن في الأمان الأول حتى لو كان من هذه المدينة إلى أرباب أهلها وبين دار الحرب طهر فيها المسلمون أو
في الدار التي أرباب أهلها مسلم أو دمي من الأمان الأول له نص هذه الدار دار حر وقال صاحبها

اهل الحرب في بلدة من بلاد اهل الاسلام احكام اهل الحرب تبصير دار الحرب كما كان . واما السلطان قال .

علما وفاقا رحمهم الله السلطان يبصير سلطانا فاما من بالبايعة معهم ويعتبر بالبايعة مبايعة اقربهم واعيانهم والثاني ان يبعد حكمه في رعيته خوفا من قهره وعليته فان بايعة الناس ولم ينفذ حكمه ^{لغيره}

عن قهرهم لا يبصير سلطانا . واذا صار سلطانا بالبايعة فجارا كان له قهر وعلية لا ينزع لانه لو انزع ^{يبصير}

سلطانا بالقهر والعلية فلا ينفذ وان لم يكن له قهر وعلية ينزع . والقاضي اذا قضى بفضا ^{فاسق} با وهو

ومرتش ولم يعلم بذلك الا بعد حين روى ابن زياد عن ابي حنيفة راح الله تعالى انما البطلت قضايا

روى الحسن عن ابي مالك عن ابي يوسف راح الله تعالى اذا جاز العاصي ^{رج} بغير علمه ^{رج} ما العاصي باللب

انكاه الذي ولاه القضاء لم يعلم انه فاسق او مرتش فاذا ظهر انه فاسق او مرتش فهو معزول لانه

ولاؤه وقلة على شرط العدالة ظاهرا فاذا كان على خلاف ذلك لم يكن فاضيا . وان كان الذي ولاه يعلم

انه فاسق او مرتش لم يبصر معزولا اذا فاسق وهو بمنزلة الامير فهو اذا جاز لا ينزع ماله ^{وكان}

القاضي اذا ولى وعلم انه فاسق . مسلم اسير في دار الحرب وخرج الى دار الاسلام ومعه امرأته فقالت

له المرأة انك ارتدت فتوفي دار الحرب فان انكر التمتع ذلك كان القول قوله وان قال تكلمت بالكفر

مكرها وقال المرأة لم تكن مكرها كان القول قول المرأة فان صدقته المرأة فيما قال فالقاضي لا يصدقه ^{وهو بمنزلة}

ماله قال الرجل لامرأته ائيلي قال عنت به عن وثاق وصدقته المرأة فالقاضي لا يصدقه ^{خذ} فيها ذلك

بالاحتياط في امر المخرج امرأة ارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فانهما نصير فيثا رجل وامرأة ارتدت

والعيان بالله ولحقا بل والله فبليت امرأته في دار الحرب وولدت ولدا ثم ظهر المسلمون على ولدها

فانه مجبر على الاسلام ولا يقتل ولا يكون فيثا . وان مات هذا الولد وله هذا الولد ثم ظهر المسلمون

على ولدها فانه يكون فيثا ولا يجبر على الاسلام . خرج رجل دارنا بغير امان فآخذه رجل مسلم فانه ^{يكون}

فيثا وريقا العامة المسلمين في قول ابي حنيفة راح يباع ويوضع ثمنه في بيت مال المسلمين وقال صاحبنا

يكون وريقا لاخذ خاصة وعليه الجسد . ولو اسلم هذا الرجل بعد ما دخل دارنا بغير امان ^{ان يآخذ} قبل

أحد فهو حر لا سبي عليه ولا جرم في قولهم عبد حره لحره. دخل علينا بامان بادن مالكة ثم اسلم عبدنا فانه
 يباع وينعت بمنه المولاه حره احد في دارنا فعلا. ارسوا، ملاك اهل الحرب ان كان له علما
 الرسول من الكتاب ونحوه يكون امنا حتى يؤذي الرسالة ويرجع وان لم يكن له علم لا يكو منا
 جماعة المسلمين في قولنا يصعد روحه قول صاحبه هو لا احد خاصه وآراءه في قوله لا يكو منا
 اماما من لا يصد، ويكور في الجماعة المسلمين في قولنا يجيبه روحه في قول صاحبه في قوله لا يكو منا
 فان اقام بنه من المسلمين كان امنا. وان اقام منهم دامن اهل الذمة في الفاء في قوله يهادمهم
 استحسنانا. ثم قد اكتسب مالا في دار الحرب، وعمر اسلم به عامه. وذلك المال يكون مباحا ولو
 المرتد دارنا بعد لحوفه بدار الحرب واخذ مالا من ماله وحريه ذلك الا ان دار الحرب لم تطهر المسلمون
 عليه وعلى ذلك المال يكون المال مردودا على الورثة ومالكه بعد الحدة في دار الاسلام. والجوفه
 بدار الحرب فان قتل المريد او مات او لحق بدار الحرب لان المال قد عدل تصفة روحه في قوله
 يكون المال للورثة ولا يكون مباحا حتى يدخل دارنا مالا. ذلك في دار الاسلام. واما ما في قوله لا يكو منا
 وكما هو واقع، ودفعه عند حره ومسلم وذمي واسلم اليه في داره يطهر المسلمون. علم تلك الدار
 تملكه اومه ان خرج اليه او اسلم في دار الاسلام ثم يطهر اليه. في دارهم مجتمع. لان يكون مباحا
 وان اسلم هذا الحرب في داره في حرج السبا وحلف هذه الامانة في الحرب. اولاده المسلمون
 احرار مسلمون وما كان من ذلك. يدفعه عند مسلم او ذمي وله اولاده الا ان كان من مشركه
 هذا الحرب في دار الحرب وله من السبا وطهر المسلمون على الدار ماله المفقود الذي في يده يكون له
 وعقاره يكون مباحا عندها وعند الشافعية فانه عقاره لا يكون مباحا ولها ما في قوله يدفعه
 واولاده الكبار وامرانه وما في بطنها ومن قاتل من عبيد المسلمين تكون مباحا هذا في قوله
 وقال صاحباه شئ من ماله لا يكون مباحا سوى اولاده الكبار وامرانه ومن لا يكو مباحا، عبيده
 واولاده الصغار احرار مسلمون لا سبيل عليهم الكفار اذا استولوا على اموال المسلمين واحرقوا

بذراهم ملكوا ما كان محلا لا ابتداء التملك وما لا يكون محلا لا ابتداء التملك كما يجبرهم الولد
والكاتب فأنهم لا يملكونهم. وكذا العبد لا ينالهم لا يملكونهم في قول أبي حنيفة ر. وقال صاحب
الملكون الأبق إذا كان قنا ولا يملكون معن البعض لأن عند أبي حنيفة ر. هو بمنزلة الكاتب. وعند ^{هم} قنا
هو حر مديون. وما ملكه لكفار بعد الأحرار بذراهم فأخرج الديان أن أخرجه تاجر اشتراه منهم ^{فمولا}
الما سوره منه يكون أحق به من المشتري يأخذ من المشتري بالثمن الذي أعطاه. وإن أخرجه الغزاة
أن وجده صاحبه قبل القسمة يأخذ بغير ثمن. وأن وجده بعد القسمة في يد الغازي يأخذ
بالقيمة وإن لم يحضر مولا حتى وقع في سهم رجل من الغزاة فلم يجده مولا. أيضا حتى باعه الغازي ^{بثمن} من رجل
معلوم ثم وجده مولا في ظاهر الرواية ليس للمولى أن ينقص بيع الغازي بل يأخذ من المشتري ^{بثمن}
الذي اشتراه. وعن محمد ر. للمولى أن ينقص بيع الغازي ويأخذ من الغازي بالقيمة قال وهو بمنزلة
رجل اشترى دارا ونفيعها غلب فباعها المشتري ثم حضر الشفيع كان للشفيع أن ينقص البيع الثلث
ويأخذ بالبيع الأول بالثمن الأول. ولو لم يبعه الغازي ولكن قطعت يده عنده وأخذ الغازي أرثه
ثم حضر مولا القديم فإنه يأخذ العبد من الغازي بالقيمة التي وصل إلى الغازي ولا سبيل له على الأرض
وعن محمد ر. في رواية يسقط حصة الأرثن من الثمن ويأخذ بالباق. ولو فقار رجل من هذا العبد ^{قبل}
أن يحضر مولا القديم ودفعه الغازي إلى الغاية وأخذ قيمته صحيحا ثم حضر مولا في ظاهر الرواية
أن يأخذ من الذي في يده بقبضته أعني في قول أبي حنيفة ر. وفي قول صاحبه يأخذ قيمته صحيحا ^{كان له}
جارية فولدت ولدا عند المشتري ثم ماتت الجارية وبقي الولد ثم حضر المولى فإنه يأخذ الولد بجميع ^{كانت}
اخرتها التاجر من العدة وأمن المشتري أو من الغازي في قول أبي يوسف الأخرى ولو كان هذا في يد ^{الغن}
كان للمولى القديم أن يأخذ الولد بجميع القيمة. وقال أبو يوسف ر. أولا وهو قول محمد ر. يأخذ
الولد بمحضته من الثمن أو بمحضته من القيمة عداً بق من مجاوي إلى سمرقند فأخذ الكفار واشترى
رجل منهم بذراهم وجاء به إلى مالك فأخذ مالك ورثه على رأسه ببيع الأباق فان المشتري من الكفار لا يأخذ

فأقرنه ^{بهم} يبق فتأب عن ذلك تغفل بوفته وإن أخذتم تأبلا تغفل بوفته ويقتل لأنهم ما طنيه يطعمون
 الإسلام ويعتقدون في الهاطن خلاف ذلك فيعتلون ولا يصلونهم ولا يؤخذ منهم الجزية ولا ^{تؤخذ}
 الخربة من الصبيان والنسوان والتبج العانة والرمس والصعر وصدقة به تعلق بوحدة من سائرهم
 كما تؤخذ من رجالهم لأن ذلك وحسب المصلحة عنهم وتؤخذ الخربة من الراهبين والقسيسين وطائفة
 الرواية. وعن محمد بن أبيه لا تؤخذ. وعن أبي يوسف ربح أهلها بوحدة من الاعمال إذا كان يقاتل بحاله
 ولا تؤخذ الخربة من عديم ولا مدبر ولا من مكاسه وإذا احتلتم العدم من أهل الديار السنة الأولى السنة
 قبله تؤضع الخربة وهو موسر وضع عليه الخربة وتؤخذ منه الخربة لتلك السنة وأن أحس لم
 يجد ما وضع الخربة على الرجال لا تؤضع عليه شيء من الخربة حتى تمضي هذه السنة وأن أعقب العبد
 طه ما كان أعقب قتلان تؤضع الخربة تؤضع عليه الخربة هذه السنة. وأن أعقب بعد ما وضع الخربة
 على الرجال لا تؤضع عليه الخربة حتى تمضي هذه السنة. ودوى الحرس عن أبيه هذه ربح أنه لا يؤضع عليه ^{الخربة}
 حتى تمضي هذه السنة سواء عمن قبل الوضع أو بعده. الخربة إذا صار قتلان يؤضع الخربة على الرجل ^{أبصارها}
 تؤضع عليه هذه السنة وإن صار مباحدا ما وضع الخربة على الرجال لا تؤضع عليه الخربة
 حتى تمضي هذه السنة. والمصائب إذا قاتل لا تؤضع عليه الخربة ما لم يمض هذه السنة فلما كان بعد الوضع
 أو قبله. أو العبد الذي لا يملك ستمائة دينار عتقا أو وسط الحال إذا صار عبدا مكررا تؤخذ منه هذه الاعباء
 سواء صار عبدا بعد الوضع أو قبله. وتؤخذ الخربة في كل سنة مرة بعد بعضها ونظامها وإن نوال
 المستوفون على الديار لم تؤخذ منه حتى أسلم لا يطالب بالخربة عتقا وعند الخراج ربح يطالب بها ^{بذل الإسلام}
 الديار وأصغر على الأكر قال أبو جعفر ربح لا يطالب بخربة السنين الماضية بخربة السنة التي فيها ^{هو فيها}
 أيفتح حتى تمضي هذه السنة. وقال صاحبها. يطالب بخربة السنين الماضية بخربة السنة التي
 أيفتح. وتؤخذ الجزية من بني تغلب ستمائة دينار خراج. وتؤخذ من بني سمران. الخربة دون الدراهم ولو
 حدث بين البجاء والتغلب ولد ذكر من جارية بينهما ودعياء جميعا ستمائة دينار. وأبوا له. وكبر الوفاة

توجد منه الجزية ذكر في السيرة ان مات الخليفة ولا تؤخذ منه جزية اهل بخران وان مات
الخارجي ولا تؤخذ منه جزية بين تغلب فان ماتا معا يؤخذ النصف من هذا والنصف من ذلك
واذا مات من عليه الجزية او اسلم وبقي عليه الجزية لم يؤخذ ذلك الباقي وعند الشافعي ربح يؤخذ
لان عندنا الجزية تسقط بالاسلام والموت وعندنا لا تسقط وكذا اذا عصى او صار مفعلا ^{منا} في
او شيئا كلبه لا يستطيع ان يعمل او صار فقيرا لا يقدر على دفعه وبقي عليه من جزية راعه شيء سقط
الباقي وكيف تؤخذ الجزية ممن عليه قال بعضهم ياخذ الطالب مائة درهم من اهل بخران والجزية
ياخذ والله وقال بعضهم يؤخذ بقائه ولو بيعت الذم الجزية على يد نائبه لا تقبل منه ما لم يأت
نفسه ويفوم بين يدي الطالب والطالب فاعد وليس للصلبان ان يضرب في منزله فالتا فوسق
مصر المسلمين ولا ان يجمع فيه هم فاعلم ان يصلي فيه ولا يخرج العليب او غير ذلك من كنائسهم ^{وقال}
ابو يوسف ربح لا يمنعون من اخراج الصليب في يوم عيدهم ومنعوا من ذلك في غيره من ^{الايام}
لانه اعملا ^{منهم} الذمة بشرط ان لا يظلم وارسومهم ولا يؤخذ عبد اهل الذمة بالكنيسة
لان عبد لهم لم يلزموا بذلك وكستيجات النصارى فالنسوة سودن اللبد وزنار من ^{الصوف}
يجعل ذلك محيطا على مشد وفي وسطه اما لبس الحماة والزنار من الابر يسمن فذلك ربة ^{وته}
حفا ولاهل الاسلام فلا يؤذن لهم في ذلك ويومرون بما كانوا استمعوا قالهم ومنعوا من التنبه
بالمسلمين في لباسهم وركوبهم وفي الركوب في اسواق المسلمين فان احتاجوا سبيح ^{جهم} ان تكون
على هيئة الاكاف في قريوسه مثل الرمانه ويلبسون الطيب السه والاردية لا مثل طيالس
المسلمين وادبهم بل يكونون على خلاف ذلك وكورفعوا اصواتهم بقراءة الزبور والانجيل
اكان فيه اطهار للشرك معوا من ذلك وان لم يقع بذلك اطهار ^{فراقة} لا يمنع ومنعوا عن
ذلك في اسواق المسلمين كما يمنعون عن اخراج الصليب وضرب الناقوس لهم كالاذان لنا فيقع
بذلك اطهار ^{المصر} للشرك وكذا بيع الخمر والخنازير وعن اطهار الخمر والخنازير في مصر وما كان من ^{منا}

في بأسرهم الصلح من الناس إذا حاور منه المصير في كل قرية أو موضع من هضار المسلمين
 فانهم لا يجمعون عن ذلك وانكف فيه عدد من المسلمين يسكنون فيها لان أهل البصر موضع علامة الدين لا تعام
 المحنة ولا اعتماد ذلك بالاسناد في السر وعلى كثير من أمته بلح انما قال محمد بن ذلك في رأيهم بالكونه بان سمع
 من يسكنها أهل الدمة والراضة اما في ديارها يسمعون عن ذلك في القرى يجمعون في الامصار لا يهاض
 جماعات المسلمين حلوس الواعظ والمدرسين من له امصار المسلمين ومشايجهم الله
 لا يسمعون من اطهار ذلك واحدا في القرى على كل حال وان اراد أهل الدمة احداث البيع
 او المحوس اذا ارادوا احداث سب البار ان ارادوا ذلك في امصار المسلمين ومما كان من ماء المصر
 عن ذلك عند الكل وان ارادوا احداث ذلك في السواد والقرى احلف الروايات في ولائها
 الروايات احلف المسائتي في طائفة ما نتج لمحمد بن محمد بن الله سمع عن ذلك الا في قرية غالب مظها أهل الدمة
 مشايخ محارهم في البيع الامام ابو نوح محمد بن الفضل بن لا يسمعون قال سمع الائمة الحسين بن
 الاصح عنه انهم يسمعون عن ذلك في السواد وقال في السواد في قرية غالب سكانها أهل الدمة فانهم
 لا يسمعون عن ذلك وعن عريضا انه قال اصبح أهل الدمة عن احداث بيع من الكاشس في لباد
 من خراسان وغيرها ولا يهدم شئ واحد في قدما في اهدم ما لم يعلم اهدم احد ذلك بعد ما صا
 ذلك الموضع مظها امصار المسلمين قال مشايخ ربح لا يهدم الكماقعة وسبع القديمة في السواد
 والقرى اما في امصار ذكر محمد بن في الادارة بها لا يهدم وذكر في كتاب العسر الخراج انها يهدم وامصار
 ولا يمتنع الائمة الحسين بن في البيع عندي رواية الاحاديث فاداهم بعد او كسبه
 القديمة فلهما ، سوها في ذلك الموضع فكان وان قالوا على لها من هذا الموضع لا يوصح
 لم يكن لهم ذلك بل سقوها في ذلك الموضع على قد النساء الاول وبيع عن الزبابة على النساء الاول الذي
 اذا اشترى دارا في مصر ذكر في العشر والخراج انه لا يبيع ان ساع منه ولو اشترى محجر على سبها
 وذكر في الاحاديث انه يمحجر على ان لا يمحجر على البيع الا اذا اكثر ذلك في محجر على البيع ولا يترك القمي

ان يتخذ بيته في المصرومعة يصل فيها اذا اراد الامام ان ينقل اهل الذمة عن ارضهم لا يجوز له ذلك بغير عذر ويجوز بعد مواعيدنا ان يخاف الامام على اهل الذمة من اهل الحرب ^{لغيرهم} وضعف شوكتهم او يخاف الامام منهم على المسلمين بان يخبروا اهل الحرب بجورات المسلمين سلك مسلما عن طريق البيعة لا ينبغي للمسلم ان يذله على ذلك لانه اعانة على العصية . مسلم له ام ذمية ^{ذمية} لو اب دعى ليس للمسلم ان يقوده الى البيعة وله ان يقوده من البيعة الى مثله وهذا كما لا يحل للمسلم حمل الخمر الى الخمر ولكن يحمل الخمر الى الخمر ولا يحمل الجيفة الى الهرة وله ان يحمل الهرة الى الجيفة . مسلم له امرأة ذمية ليس له ان يمنحها من شرب الخمر لان شرب الخمر حلال عندها وله ان يمنحها من اتخاذ ^{الخمر} في المنزل . وليس له ان يجبرها على الغسل من الجنابة لان ذلك ليس بواجب عليها . واذا اراق المسلم خمره او قتل خنزيره ليس له ذلك ويكون ضامنا الا ان يكون اماما يرى ذلك فلا يضمن ولو ان مسلما له خمر في ذق فشق مسلم زقه وارق الخمر على سبيل الحسبة لا يضمن لانها ليست بمال متقوم ^{متقوم} في حق المسلم ويضمن الزق لانه مال متقوم الا ان يكون اماما يرى ذلك مباحا فلا يكون ضامنا

فصل في خراج الارض

الوالي لا يزيد في الخراج على وظيفة عمره وان كان راضيا منهم تطبيق ذلك . وقال محمد بن كاسب ان ^{نك} وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه لا يزداد ويتقصر عجزا عن ذلك اجمعوا انه يجوز للفناء عند العجز واختلافوا في الزيادة . اذا مات اهل الخراج عن ابي يوسف رح ان الامام يأخذ الارض فيزارها او يواجرها ويضع ذلك في بيت المال . وان لم يموتوا ولكنهم هربوا جرها الامام ويأخذ من الاجر قدر الخراج ويحفظ الباقي واذا عاد الاهل رد عليهم الباقي ولا يواجرها حتى تمت سنة التي هو فيها رد الحسن عن ابي حنيفة رح اذا هرب اهل الخراج ان شاء الامام عمرها من بيت المال وتكون الغلة ^{للمسلمين} وان شاء دفع الى قوم مقاطعة على شئ وما يأخذ يكون للمسلمين . قال محمد بن كاسب في الزيادة اذا عجز قوم من اهل الخراج من عمارة ارضهم لم يكن للامام ان يأخذها ويدفعها الى غيرهم ولكن يواجرها ويأخذ ^{الخراج}

من العلم به وان لم يتد من مسأ حرمها باعها الامام من عوي على ارباحها قالوا سيع الا يصر على ل
 يصف ومحمد اء اعطى نور الحنفية روح لا سيج لانه محروم وكما لا يبيع ماله بالدين والنفقة
 غلط بحنفية روح ولكن بامر بالسبع وعند ههنا ان يبيع بالدين والنفقة ومنهم من قال يبيع
 لاجل الخراج عند الكل لاد الخراج حق متعلق برفعة الارض، فكون كالعبد المدين لتناول الدين
 فكذلك ههنا. رجل اشترى من جراح ان يبيع من السعة معار وما بعد المشتري، على رعاها
 ومدرك الردع فالخراج على المشتري والا على البايع رجل يبيع ارض من ربح ورعاها ان
 على - لا ارض وذكر في السير الكسب ان بعض ربح بفعل العا س من غير رعاها يسمى ^{البيع}
 لرب الارض ولا خراج - ربح الارض، وان لم يبيعها الرعا على فالخراج على ربح الارض ^{حالة}
 عسيرة اخرها من غير ان يبيع على سائمة الارض، ثم توالى الحنفية ربح من الارض او السهم ^{صاحبه} من
 يكون العسيرة الخارج ^{ما} لو طاعة واحدة - ربحها فاداه مهدي فاعاد الجواب، وانكاره
 وطسه يكون، الجواب على رب الارض وان اعاد ارضه ان كان عسيرة او حرا - ^{مست}
 معاسمه فالعسيرة ^{على} على السائمة وان كان خراجها وطبعة يكون الخراج على رب الارض
 واد اعطى الارض عاصبا ان لم يكن للمعصوب منه سعة ولم يبيعها الرعا ^{فلا}
 على رب الارض عسيرة كان، خراجها خراج معاسمه او وطبعة وجمع ذلك يكون ^{على}
 العاصب وان كان له سعة ذكره سام في الوارد ان جميع ذلك يكون على رب الارض ^{نفسها}
 الزراعة كان جميع ذلك على رب الارض قل لبعض ان او كثر كما في الاحار عند الحنفية
 وهذا على الخلاف المذكور في الاحار. ولو مات صاحب الارض بعد ما مضت السنة و
 خراج ارضه لا يوسع خراج الارض من ركنه في قوله الحنفية في يوسف ربح ^{سنة}
 من عليه الخراج كما حرج عليه فلا يوزن ولا يحل ان عليه خراج الارض ان باط العلم ^{نور}
 لا يحل لاحد الخراج ان يحل سهمه وبين الغلاة حتى يسوق في الخرج فان جميع الخراج ^{مدى} له في سنتين

رجح حد تجراج هذا السعة ولا يؤخذ تجراج السعة الاولى ويسقط ذلك عنه كما قاله الجزية
ومنه من قال لا بد من التجراج بالاجماع بخلاف الجزية وهذا اذا عجز عن الزراعة فان لم يجز
يؤخذ بالتجراج عند الكل

فصل في استيلاء اهل الفتن على اهل الحرب

اذا استولى اهل الشرك على اهل الحرب من اهل الكتاب نهبوا سبايا صغارا وبغرا بائناهم قال الناطق
الصبيان من اهل الكتاب بنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا فاقامهم لا يتحولون لانهم باسبيهم
وليس باهل الاسلام صبيان اهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخلوا هم في دار الاسلام ما
ناسا قهم صاروا مسلمين باسلام اباؤهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام لان التبعية بالابوين لم
الحرب اذا دخل دار الاسلام ومبا تم سبي ابنته لا يصير بنته مسلما بالدار لان تبعية الاب باقية
فصار كالابن سبي مع الاب فدخل دار الحرب بامان وسرق صبيبا فخرجه الى دار الاسلام
فالعبيد مسلما بعد ما دخل دار الاسلام واوانسرى هناك صبيبا فخرجه الى دار الاسلام كان
هو على دينه لانه قد ملكه قبل ان يدخل دار الاسلام ولو ان حربيا دخل دار ابا بامان وله عبيد
فاسلم الحربى فالعبيد كما فرما لم يسلم وكذا لو لم يسلم الولد ولكن باعه من مسلم فالعبيد كما فرما لانه
كان كافرا في دار الاسلام ولم يوجد منه سبب الاسلام. اهل الحرب اذا استقر اهل الذمة
من بلاد المسلمين لا يملكونهم لانهم احرار. قوم من اهل الحرب احدى واجه دار الاسلام فقاتلوا
اسلمنا في دار الحرب كانوا فينا للمسلمين في قول البيهقيفة رحمه الله تعالى والله اعلم

كتاب الرهن وانته مشتمل على فصول

فصل في الفاط الرهن

رجل عليه دين لرجل ما عطي المديون صاحب الدين قرضا وقال امسك هذا القوب حتى اعطيك
مالك قل ابو حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله هو ودية ولا يكون رهنا ولو قاذ

هذا مالك على يكون رهنا وولهم جميعا رجل اراد ان يرهن رهنا بمال عليه فقال له يرهن للراهن
 اخذك على ان صاع صاع بغير رهن فقال الراهن نعم قاله حاشا والسرط ما طرا ان صاع ذهب
 رجل اشترى نوما صرة وارههم فلم يخلص المشتري الثوب المسج واعطاء نوما حرجة مكوت
 بالخمر قال محمد بن روح لم يكن هذا رهنا ولم يشرى ان يسمى بالثوب الباء فان هلك الثوب
 عند البائع ومنه بماسه اء يهلك خمسة دراهم لا بد كان مضموما بخمسة دراهم رجل دفع
 الى احر حاربه وقال معها ولك احر ولم يسمى الاخر ودفع اليه نوما رهنا لا خذ في الدهر روى
 عن محمد بن روح انه لا يخلص رجل دفع الى رجل ثوبين وقال قد ايهما سقى بالمائة اليه على واحد
 به اعاس من خذ الله ما يريد هب من الدين شيء وحمل هذا ربه على ان يخلو عنه
 درهما يدفع المبيع الى الطالب مائة درهم قال حدث منها عشرين رهنا نصفها
 من مد صل ما حدها عشرين رهنا صاع من مال المديون والدين على حاله ولو دفع
 اليه نومان ما حدها احدها رهنا بذلك ما حدها ومنهما على السواء قال محمد بن
 نصف منه كل واحد منهما بالدين ان كان مثل الدين وروى ابو سماعه عن محمد بن رجل
 دين نصفه تم دفع الى الدين عندا وقال هذا رهن عندك ما دفع من ماله او قال هذا رهن
 عندك ستم ان كان ماله لا ادرى اي لك ستم من المال ولم يبق فيه حاشا وهو رهن
 وان كان لم يبق منه شيء فهلك العبد عند الميراث فلا ضمان عليه لا بد له من واحد العبد
 مسي وكوان الدين يوفى قصاه الدين ثم دفع اليه مالا وقال هذا رهنا بمكان رهنا
 او سوي مهور رهن حاشا بمكان سوي فاولا يكون رهنا بمكان رافعا لاد من الرهون
 اسدهاء فلا يسور الرهن بعد الاستبراء بخلاف المسوي رجلا يملكه الف درهم عليه
 لرجل فقال اسك هذه الالف الو صبح محمك واشهدك ان الف الف هذا امضا
 له ما لا تشهد بالامض فقال صاحب الدين اعطيه حية اشهدك ان هذا امسك هذا
 الو شيع

واسهد لي بالعص وقلو قال احد هذه الاله الوصع حى أسك بجفك واسهد لي بالعص
 واحد تهاو بهر ولا يكون انصا وآن اى يوسف رج بلله على رجل مائه درهم باعطا
 الديون فورا او قال احد هذا رهاسعص جفك عصا هلك مال يوسف هلك عصا
 وقال ابو يوحنا رج نذهب بما ساء المره ويرجع على الراهن عصا يديه رجل ره
 انسان فونا و... عليه دين في الدجيم الب... ..
 ذكر ابو يوسف رج والا لاله بطله الرهن اسارة النجسة رج وكرات قولنا رجل
 مال لاله رج واحد الهن ام نسم له رج واحد الرهن له فرصة بت انصاع الرهن
 من مال الاله رج عصا بعه الرهن رد السته بهر من رجل حسن درهما قال لمر
 اهل الانية مال لاله اعد الى رجلا حيا مال الاله الكفاك مدح الاله رهافضاع مد
 عا ان يوسف رج انه قال على المره الا من دعد الرهن من حسن درهما رجل عى مان
 حاربتم رهها عى اى يوسف رج ان الهن حاشن فان ادب فقصها الولاه لا نذهب من
 مد فقصا الولاه رج الهن عند رجل فونى على عسره درهم وطال احدهما رهالك بعرك
 او قال احد اهما ساء رهنا يدناك قال ابو يوسف رج هو باطل وان صاعا حشالو لكن عليه
 دسه على حاله ولو كان عند دمار مدح الاله دسارس قال احد هما فضاو مال فضا عا
 دسار احدا مد هما مدسه مدسه على حاله ولا يشبه هذا الهن ولو اتهم عند انسان
 مد انكر بسطه فاب العد تم طهران الكاير كن على الراهن كان على المرهن الكرا لاله الكرا على
 الطاهر رج وحو الدس من حد الطاهر بكم لصحه الرهن فيرجع على المرهن بالكر لا بعه الرهن
 الطبون مضمون رج قول محمد رج وكذلك عند ابي يوسف رج وظاهر الرواية عنه رج رواه
 لا يكون مضمونا قالوا ان الاحلاف منه ان تضاد قانه لادى تم هلك الرهن لا يكون مضمونا
 آتسرى اذ رهس بالهن سنا هلك الرهن تم استحق المسج او طهر به لكر لا يكون مضمونا

موسع بعض انوار حقه ههنا والمستعير بها حازه نكوه ، الملاحجه لو ههنا ان الرهن عند المدينه ههنا ملك
يعرضه وكذا ، رهن المساع حرا بالعن الذي استنا حره واحد المساع حرا من الاخر بالعن الذي
أخره صل المسلم كان اطلاقا وكما الاصح رهن بالامان ، الا يجوز بالاعان اليه ههنا بصومه
يعرها محوما اذا باع عدا . عطى بالمسح رهنه عند المسرى صل المسلم كما ، اطلاقا ذكر القدر

[illegible]

هلك الرهن كان على المرتهن ان يرد على المتطوع ما اخذ منه ويؤد ما اخذ من المتطوع الى ملك المتطوع
 لا الى ملك المتطوع عليه. وكذا رجل اشترى من رجل عبدا بلف درهم وبني العبد فبشره انسان
 بقضاء الثمن ثم استحق العبد او رد بعيب بعد القبض بقضاء او بغير قضاء كان على البايع رد الثمن
 على المشتري لا على المشتري. ورجل ادين على رجل به رهن عنده ثم اتىها قضا عقدا الرهن ولم يأخذ
 المرتهن فيه هلك الرهن. ورجل ادين به لك بالدين وبقي الرهن ما بقى قبض المرتهن المرتبه اذا ابرأ الرهن
 عن دينه او وهب منه ولم يمنع الرهن بعد الا سرا والهيبة فهلك الرهن عنده هلك امانه استحقا
 رجلا على رجل الف وبها رهن عنده فاحال الراهن المرتهن بالمال على رجل فقبل الحوالة وابرأ منه
 ولم يرد الرهن ولم يمنع حتى هلك الرهن عنده فانه بهلك بالدين وتبطل الحوالة ولا يبطل الرهن بموت
 الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموته. او سفل الرهن رهن عند المورثه رهن السلم اذا اخذ المسلم منه
 وهلك يصير مستوفيا للمسلم فيه. وكذا لو اخذ المسلم اليه من دين السلم برأس المال رهن اجورا عنده
 فان هلك الرهن في المجلس يصير مستوفيا برأس المال وسفل السلم فان هلك رهنه فانه يابطل
 ويرد الرهن على الراهن. وكذا الرهن سيدا او جازر عنده فان هلك الرهن في بيده يصير
 مستوفيا ويقيم الصرف وان لم يهلك حتى اضر فابطل الصرف. حيا قتل غيره بدفعه الح من القصاص
 على مال مع ولا العهد اخذ ببدل الصلح رهننا جاز في قولهم. وكذا لو كان القتل لا يجرى به القصاص
 بالدية رهننا من القاتل. وكذا لو كان القتل خطأ فاحذ الويل من العاقله رهننا مال رد بعد قضاء
 القاضه جاز. وكذا الرجل اذا جرح غير جرحه لا يستطيع فيها القصاص ولا القصاص بالدية
 ليجرح فاحذ بالارض رهننا او قطع يده رهننا خطأ وقضى القاضه بمصنف الدية على العاقله فاحذ
 المظنونة يده رهننا من العاقله جاز. وكذا لو سقط لقطع عاقله ارق وقضى القاضه بضمان
 السرفه على السارق فاحذ للسرق منه بالمال رهننا. وكذا المولى اذا اخذ من مكاتبه رهننا ببدل الكفاية
 جاز. ان كان لا يجوز اخذ الكفيل ببدل الكفاية واذا استاجر ذرا او شيئا واعطى باذنه رهننا جاز

فان هلك الرهن، اجهد استيفاء المذمة بصير مستوفيا للاجور، كما ان فتل استيفاء النفعه
 يبطل الرهن ويجب على الرهن رقيمة الرهن. ولو اساء جياط الحوط له ثوبا واحدا من الثياب رصا
 بالجياطة جاز، وان اخذ الرهن بجياطة هذا الجايط بفسده لا يجوز. وكذا لو اساء حرا لالا مكة ما
 من الجواز بالجوا له ماله. ولو اخذ بجواه هذا الحمار، بفسده ما به ببيعهم الرهن. ولو اساء
 الرجل شيئا له حمل وثوبه فاحد المعير من ماله رصا، بالجار له، وان احدهما من ثوبه
 نفسه لا يجوز. ولو اخذ رهن من المستعير بالعارية لا يجوز لانهما ماله في رده. ولو اساء حرا
 او مضيه واعطاه الآخر هذا لا يجوز، بل هو باطلا له. الرهن من القمار وبنو الرهن راند
 الرهن من الرهن، التسميم ليس له في حق الحر، بل هو من الرهن. وان استعير المسلم حرا
 واعطاه الرهن، او صاع الرهن في ماله لم يجر له كانه حرا يصح الرهن، ولو اضرب عبد او
 ربه في انصاع الرهن، ثم طهر له كان حرا لا يصح الرهن، شيئا له رهن، باطله الاول فاسد
 ولو اضرب شيئا من رجل من راحم بعضهما، اعطى رهنه كان حرا. لانهما لا يمتنع، اما ما مضى
 والدمه والرهن غير مصادق، اما ما مضى من الرهن، والمدمة والمصادق، انما هو الرهن
 لاستيفاء الدين من الماينة والاسماء منها، حد رهنها بفسده الماله ورهنها بفسدها
 واعطاء رهنها بجسمائه مهلك الرهن ثم قضاه فانه له دين عليه دين كان على الرهن، او يرد
 على الرهن خمس مائة. اذ رهن عند انسان بوجهه قال للرهن، ان له اعطاك ماله
 الى كذا ولذا فهو صحيح لك، بالاك على محمد، لا يجوز ذلك الموضع او الرهن لولا الودعة وساحبها
 يدعى عليه الاطلاق، فنصالحا على مال واعطاء رهنه فذلك الرهن لا يصح الرهن، في قول
 وابيوسف رحن ويضمن في قول محمد رحن. وكذا لو ادعى صاحب المال الودعة وفسده، الماله
 فتصلح على شيء جاز الصلح في قولهم. وكذا لو ادعى صاحب المال الاطلاق والاستهلالا من
 الودع والودع يقر بالودعة ولم يدع الرد والهلاك، ونفسا على يد ماله الصلح في قولهم

ولو قال المودع هلاك الوديعة او قال رددت وسكت صاحب المال وقال لا ادري فاصطفا على
شيء لا يجوز الصلح في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج ويجوز في قول محمد رج. ولو قال المودع
لصاحب الوديعة رددت وقال صاحب المال انك اسلمتكم فانما صطلحا على شيء لا يجوز الصلح في قول
ابي حنيفة وابي يوسف الأول ويجوز في قول محمد وابي يوسف الآخر وفي كل موضع يجوز الصلح ^{اذا اعطى}
ببدل الصلح رهنا جازا الرهن وفيما لا يجوز الصلح لا يجوز الرهن ذكر الشيخ الامام المعروف
مخاها زارة الفتوى في الصلح على قول ابي حنيفة رج. رجل قال لآخر صنت لك مالكا على فلان اذا
الاجل فاعطى بذلك. هنا جاز. ولو قال اذا عمل فلان فانما ضامن مالكا عليه واعطاه رهنا لا يصح ^{في ذلك}
الرهن ويجوز الكفالة على هذا الوجه. ولو قال لآخرها بايعت فلانا فاشتمه على واعطاه به رهنا قبل البتة ^{بها}
لا يجوز. رجل رهن عند انسان عبدا باله درهم ثم جاء الراهن بمجارية وقال خذ هذه مكان العبد
فانه يصح ذلك اذا قبض وقبل قبض الثاني فالاول رهن مادام في يده يهلك بالدين ان هلك والثاني
امانه يهلك من غير شيء. واذا قبض الثاني يبيع الاول من ان يكون رهنا والاول على الراهن او لم يرد
فيكون الثاني رهنا لو هلك هلك بقيمة نفسه لا بقيمة الاول. ولا يجوز رهن المشاع فيما يقسم ^{فيها}
لا يقسم من الشريك ولا من غير الشريك. ولو اوتاهن رجلان من رجل رهنا بدين لهما عليه وهما شركا
فيه او لشركة بينهما فهو جائز اذا قبلوا. ولو قبل احدهما دون الآخر لا يصح. ولو قضى الراهن دين
احدهما وقد قبل لا يكون له ان يسترد الرهن. ولو رهن منهما وقال رهننت النصف من هذا ^{النصف}
من هذا الاخر لا يجوز وان قبلوا. ولو رهن رجلان بدين عليهما من رجل رهنا واحدا فهو جائز ويكون
الدين رهنا لكل الدين والمرتب ان يحبس حتى يستوفي جميع الدين. الشيوع الطاريء يبطل
الرهن في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رج انه لا يبطل وصوته الراهن اذا وكل القوم ببيع الرهن
بمحتاجا ومتفرقا كيف شاء فباع بعض الرهن بطل في الباقي وعن ابي يوسف رج انه لا يبطل. ولو
استحق بعض الرهن فان كان المستحق شائعا يبطل الرهن فيما بقى وان استحق في غير سبعة ^{مصاصا}

فيما يفي ويكون الباقي مضمومًا بجميع الدين فإنه ملك الباي وفي غيره فلو بجميع الدين فإنه ملك محضته من الدين
 لا غير. يجعل رهن دارا فيها مناع الرهن شيء كثير قليل يستع به او رهن جوالا فيها مناع الرهن بدون
 المناع ويسلم الكل الى الرهن. لمجوز ذلك الا ان يبرع لدار او الحوالت ويسلم اليه. وكورهن ما في الدار المناع
 بدون الدار او ما في الجوال من المحبوس دون الحوالت ويسلم شكله في الحيلة لجوار الرهن المسئلة
 الاولى لو يودع ما في الدار او الجوال لولا تم تسليمه. من مبيع الدار. والرهن. وتوفى الدار
 هذه الدار وفيها نزع او شجر او ثمر على الاشجار حاز ويدخل الكتاب في الرهن ولا يدخل الرهن
 والثمر في البيع الا بالذكر وفي الرهن يدخل بالذكر لان الرهن لا يبيع بدون الدار. فدخل
 نصيبا. وكورهن دارا وما فيها وحيد سبه. ومن جميع ذلك وهو خارج من الدار ثم الرهن
 وكورهن شئنا وحيد سبه. ومن الرهن. وقال جده حاز ونصير قابضا ما انجليزية في الرواية
 الطاهرة. وعن ابي يوسف ربح اذا كان الرهن مما يفعل لا يصير قابضا ما لم يفعل. وعن
 ابي يوسف ربح في روابه اذارهن دارا وهو فيها فقال سلمت اليك الدار الرهن. فخرج
 من الدار ثم يقول سلمت اليك وكورهن سوفا على الدار. فخرج لا يصير قابضا حتى يجره
 وكورهن دابة عليها حمل لا يتم الرهن حتى يلف الحمل عليها ويدفع الدابة. ولذا اورد في شراء
 على دابة اوله امارة واسمها ودفع الدابة مع ذلك لم يكن هنا شيء من السراج من راس الدار
 وسلم اليه. وكورهن شئنا محبنا من دارا وطائفة محبته من دارا وسلم حاز رجلان على ما
 الف درهم لرجل وهذا بذلك عبدا مشتركا بينهما نصفين ثم عاب احد الراهنين وحضر
 الآخر وقال الحاضر منهما للمرتبة اعطيت ما عني من الدين واخذت عني من العبد قال فحقيقة
 للمرتبة ان يمنع من ذلك حتى ياخذ جميع الدين فان ادعى الحاضر جميع الدين لم يكن متطوعا
 في اداء كل الدين وكان له ان يقبض كل العبد فان قبض ولم يبيع من التعريف حصته من العبد
 فهلاك العبد في يده فانه يملك بجميع الدين الا ان يكون اكثر من قيمة العبد فيرجع على صاحبه

نصف العسل يصح ويكفي نصف العسل في هذا الموضع منزله الرهن في دين وهذا هو الصحيح ربح
 ائتم قال رجلان رهنما ما عاينين علم ما فادعى المرهن الرهن عليهما فاحكام البسه على
 احدهما على هذه حقه فانه سحلف الآخر بالله ما رهنه فان نكل يست الرهن علمهما عاينتهما
 بالنسة وعلى الآخر النكول. وآت حلف رد المرهن الرهن علمهما لان الرهن لم ينسب في نكاح الحلف
 مسعد والعصاة بالرهن في نصيب الآخر لانه شائع وآت كان الرهن واحدا واليه من اثنين فقل
 احد هما. رهن ابنا وصاحبه هذا من ملك بمائه درهم واقام الدين. والرهن الآخر محمد
 لموارهن والرهن محمد الرهن من ابن يوسف ربح منه روايتان في روايته نكاح الرهن على الراهن وفي رواية
 حل امره يكون رهنا للمدعي حصه من الدين ولا سطل الرهن بخود صاحبه وهو قولنا حصه
 ربح وقال محمد ربح ائتم المدعي رهنا ما جعله في دين الذي اقام البسه او في دينه فادى
 نصه الراهن مال الدين اقام البسه احد الرهن وان هلك الرهن من هب من الدين نصيب الذي
 اقام البسه. رجل عليه دين وبه هوز وكفل كفلا. ن الدين في دينه صير الكفيل دين الطالب
 في هلك الرهن عند الطالب ذكر في النوار ان الكفيل يربح عند الاصل بما كفل لان الرهن اذا
 وه وعاء بالدين نصير الطاء. فاقصا منه نصف الرهن فادى احد المالين الكفيل بصير قاصدا
 الاستعفاء الا ان الكفيل اعماد مع المال الى الطالب ن الدين الاصيل وهو سفير محض في ذلك
 فلا يكون له ان يحاصم الطالب. ولكنه يحاصم المستفيل ويرجع عنه لانه دين المال ما حره وهو
 الوعاء شيئا واخذ بالدين كفلا بامر المشتري فادى الكفيل الدين ثم هلك المسح عند المائع
 فان الكفيل لا يجامع الباي ولا يرجع عليه وانما يجامع المشتري. ثم المشتري يرجع على البايع
 بمادفع الكفيل اليه. رجل عليه دين لرجل وبه كفيل فادى الطالب من الكفيل رهنا ومن
 رهنا احد هما بعد الآخر ونكل واحد من الرهنيين وعاء الدين فملك احد الرهنين عند المرتهن
 قال: يربح اهما هلك هلك كل الدين. وقال ابو يوسف ربح ان هلك كل الرهن فامكان الراهن التلذذ

علم بالرهين الاول ما ان الثاني هلك مصنف الدين وان لم يعلم بذلك هلك جميع الدين. وذكر
 في كتاب الرهن ان الثاني هلك مصنف الدين ولم يذكر العلم والجهل والصحيح ما ذكره كتاب
 الرهن لان كل واحد منهما يطلب بجميع الدين فيجعل الرهن الباقى رمانة في الرهن مصنف الدين
 على الرهن الاول والثاني على قدر قيمتهما فاذا اسبوت جميعهما قام به اهلان هلال مصنف الدين
 وبعض هذا من هذا. يتحلل راقبان ما حل بما اطلق بدعه صاحب الحان حتى دفع اليه
 ثوبا هلك عند روى من عصام بن يوسف انه قال لا يجوز ان يات الرهن بغير
 وان اخذ منه الرهن ليجوز السرفه منه فان صاحب الحان يكون صاحبا وقالا القصة
 انما للست رج عنك لا يصح من احد الحان اذ لا يمكن الدافع مكرها في الدفع

نص - - - حل في الاربعاء بالره

للمرهن اذ اركب الدال به المرهونه مادون الراهن فعطى وركو لا يصح ولا سيما شدة
 من الدين وان ركبها بغير الراهن فعطى وركو به نص في بعضها وان عطى له دونه ارباعها
 سلمه ملك بغيرها والله اعلم وملك بالدين ما اركبها الراهن ما بالرهين او به
 فعطى لا يسقط الدين ولو كان الرهن فوطا طحبه المرهن ما بالرهين هلك واستعماله لا يسقط
 لا باستعمال المرهن مادون الراهن كاستعمال الراهن ولو هلك واستعمال الراهن لا يسقط الدين
 وان استبرده المرهن من الراهن بعد ماله الراهن هلك هلال بالدين وله ثابته الراهن
 الراهن بغيره وفيه فرق فقال الراهن حدث هذا في يد المرهن فله نفسه في يد الراهن
 عن نفسه وقلام المرهن لا يلحق في اللبس كان القول قول المرهن في المدة سنة الراهن
 ولو مال الراهن لم يلحقه المرهن بغيره عند مال المرهن لستة فخر في كل القول قول الراهن
 ولو اعار المرهن الرهن من الراهن او احرما واودعه كان للمرهن ان يستغربه والاحارة ما طلقة في
 الرهن بغيره مادون الراهن ما لقراءة منه ممتلك فليل يفرع من الغراء لا يصح المرهن

على حاله. وأن هلك بعد فراغ من القرض هلك الدين. وكذا لو كان الرهن خاتما فادخله المُرتهن
 حصرا. باذن الراهن فهلك يكون امانته لا يسقط شيء من الدين. وأن ذرعه عن اصبعه فهلك ^{الشرع} بعد

يهلك بالدين. ولو كان المُرتهن اعاد الرهن من الزن فأتى الراهن وعليه ديون فان المُرتهن يكون

احق بالرهن من الغرماء لان المُرتهن بسبيل من استرداده في حياته فكذلك بعد وفاته. فان اذن

المُرتهن للراهن ان يزرع الارض الموهونة نزرع او سكن الدار الموهونة باذن المُرتهن لا يبطل ^{الرهن}

وله ان يسترد الرهن فيعود رهننا وهي مادام في يد الراهن لا يكون في ضمان المُرتهن. ولو كان الرهن وصو ^{فها}

ولبنها يكون داخل في الرهن لما قلناه في الزرع والتمر ولا يسقط شيء من الدين بهلاكها. والغاصب

اذا سال صاحب الغصب ان يعير اياه ليخدمه او يرسله في حاجة فاذن له في ذلك برئ ^{الضمان}

عاد اليه بعد ذلك او لم يعد. وأن عصب غلاما فابراه المالك عنه ذكر الناطق ربح انه برئ

من الضمان ويصير بمنزلة الوديعة في يد. وليس للمُرتهن ان يسافر بالرهن ولا للمودع ان يسافر

بالوديعة في قول محمد. فان فعل فهلك يصير رهننا. وهو قول ابي يوسف ربح ولو رهن رجل ثوبا

يساوي عشرين درهما بعشرة دراهم فلبسه المُرتهن فانتقص منه ستة دراهم فلبسه مرة اخرى

بغير اذن الراهن فانتقص اربعة دراهم ثم هلك الثوب وقيمته عند الهلاك عشرة قالوا يرجع

المُرتهن على الراهن بدرهم واحد من دينه ويسقط من دينه تسعة دراهم ووجه ذلك ان الدين

اذا كان عشق دراهم وقيمة الثوب يوم الرهن عشرين درهما كان نصف الثوب مضمونا ^{لدين}

ويضفه امانة فاذا انتقص الثوب بلجسه باذن الراهن ستة لا يسقط شيء من الدين لان ليس

المُرتهن باذن الراهن كل ليس الراهن فلا يكون مضمونا على المُرتهن وما انتقص بلبسه بغير اذن

الراهن درهم واربعه دراهم مضمونة على المُرتهن كما وجب على المُرتهن وهو اربعة دراهم فيكون

تصا صا بقدرها من الدين فاذا هلك الثوب وقيمته بعد النقصان يكون نصيبها مضمونة

ويصحبها امانة فيبقى المضمون يسير المُرتهن مستوفيا دينه ويبقى درهم واحد ظاهر ^{من} ربحه على الراهن

بدنه فمما حد رسول رهن ماله وارنعت رهنيا للمرتهن لا بسفط فيمن من دينه لان ليس الا دمي غير سقوه
 ولو كانت ثمة مشرب الرهن من لستها كان ذلك محسوما عليه من الدين لان ليس الشاه سقوم
 الراهن اذا غنى العبد الموهون اوده او كانت حاربه فاستولد ما بعد جميع ما يصنع
 مؤنس كان الراهن او يعصاه الله في بيعه لا يبعد اعانه عندنا بيع العبد في الاقل من
 ومن الدين وهو حرام دام ببيع ثم السبي ببيع ببيع على مولا المصق الا المديروا م الولد طام
 لا يرجعان على المولى والرهن بالتجارة النديرا ان ساء رجع على الراهن وان ساء رجع على العبد
 والسعايفه الدبير تحالف السعايفه العتق من وجوه تلب احد هما ان المديري سقى وجميع
 لانه يؤدى الدين من كسبه وكسبه ماله له ويهدى لا رجع على المولى بما سبي وبيع انكار
 مولا مؤسرا رجل اشترى من رجل عبدا لم يصبه ولم يمد له ماله باعوه العبد وهو
 نفدا اعاقه ولا يبيع العبد للبايع في اليمن في ان يبعثه في عهد ابي يوسف الاول وقال
 ابو يوسف رجع احراسه في بيعه اذ كان فمعه اقل من اليمن ثم رجع بذلك على المسري
 رجل هو عبد او غاب ثم ان الراهن وجد العبد حرا طاكرا العبد اذ بالى عبد له هو
 لا يرجع اليه بل يده عليه رجل اشترى من رجل عبدا ويهدى اليمن ونصر العبد - عار
 البايع عنه لا عرف مكانه ثم ظهر ان العبد كان حرا فان المسري رجع بالمر على العبد
 يرجع بالنقض على البايع اذا مصر وعن ابي يوسف رجع في العود لا يرجع كما لا يرجع في الرهن
 ومحمد بن نوب في هذا رجل رهن حاربه اب روح بعير اذن الروح صح الرهن وليس
 للمرتهن ان يمنع الزوج من عتباها فان مات من غشياها صار كاهها ما دلت ما دله سهاونه
 فيسقط دين المرتهن استغسانا وفي القياس ان لا يسقط لان الروح ايمانها مستطيل
 صان كان الرهن وطنها وآه رهن داره ليس لها روح ثم روحها الراهن ما دلت المرتهن هذا
 الاول سورة وان روحها بعير اذن المرتهن حار الكاح والمرتهن ان يبيع الروح من عتباها

لأنها عند الرهن لم تكن مشغولة بحق الغير فتعلق حق المرتهن بجميع أجزائها فكان له أن يبيع
 الزوج من غشيانها فإن غشيانها الزوج يصير المهر رهنًا مع الجارية لأن المهر بدل
 جزء من أجزائها فيعلق به حق المرتهن بمنزلة الولد وقبل الغنسيان لا يكون المهر رهنًا إلا إذا
 لا يتكاد قبل الدخول فإن ماتت الجارية من غشيانها في هذا الوجه كان المرتهن بالخيار
 أن شاء ضمن الراهن لأن الهلاء حصل بتسليطه وإن شاء ضمن الزوج كما لو قتلها
 الزوج ثم يرجع الزوج إلى الولد إذا لم يعلم الزوج بالرهن وكتم عنه الولد لأنه صار مخرجًا
 من جهته وإن أئله بذلك لا يرجع على الولد لأنه لم يصح مغروا من جهته ^{بشأنه وإباح} ^{بجلبه}
 للمرهن أن يغير رهنها كان للمرهن أن يشرب ويأكل ولا يكون ضامنًا إن هلك الشاة بعد ذلك
 عند المرتهن قسم الدين على قيمة الشاة وعلى قيمة الابن فما لصاب الشاة يسقط ذلك
 القدر من الدين وما أصاب اللبن يرجع المرتهن بذلك على الراهن لأن شرب المرتهن
 بأذن الراهن كشرب الراهن ولو شرب الراهن لم يسقط قدر حصته من الدين كما لو أكل ^{الرهن}
 عضو من أعضائها كان للمرتهن أن يرجع على الراهن بحصته ذلك من الدين وغير هذا جميع
 النماء والزيادة رجل رهن حاتم فلبس المرتهن في خصره اليمنى واليسرى فهلك الخاتم كان ضامنًا
 لأنه استعمال وفيما هو الخصر من الأصابع لا يضمن لأن ذلك حفظ وهو ما ^{بالحفظ}
 وأن رهن طيلسانا فوضعه المرتهن على عاتقه لا يضمن لأنه حفظه وإن لبسه كما لبس
 الناس ضمن ولو رهن سيفين أو قلنا فنقلهما المرتهن بالثقل لا يضمن لأنه حفظ ^{بضمين} ^{السيفين}
 إذا كان المرتهن ممن يتقلد سيفين لأنه استعمال وإن لبس الخاتم في خصره اليسرى فوق
 خاتم له لا يضمن إلا إذا كان اللابس ممن يتقلد الخاتم فيصير ذلك استعمال وتزوينه ولا وحفظ
 وما يتولد من الرهن كاللبن والولد والصوف والتمر والأرض يكون رهنًا مع الأصل عندنا
 وللمرتهن أن يمساك الكل إلى أن يستوفى دينه ولا يسقط بهلاك الزيادة شيء من الدين إذا ^{هلك}

من ذلك الاصل جال الختام للوقت والكره من ان يسبح ما يحاف فساد ما دون العاجز وممكن منه
رهما وان تاج نعام الف صير كان صامدا

فصل في معنى برهن مال الصر

رجل استعار من آخر عيال ليرهنه بدينه ما عاده صحب الا عاره وللمد . وان يرهده بدينه
بعلل لو كثر ان الطلعة المعروفة برسم ما يرهده به وان سمي المعدي بذكر وحسب له حقه له
وان حاله السعر فنه ما دام ما سمي الكبراء نصف اخر لا عور وبقدره ما ان له الاستعارة
لرهن عند فلا ان يعنه . فمعه عده . سعار له به ما الكون قد رهده بالبر والبر

ا . ما حده من المهرين ١١٠ هلك في المستعير هرا . في دفعه من برهنه . فله . . .

واما لا ضمان عليه . وان هلك الرهن فعلى المالك هلاك . عند المهرين . والا لم يهرهلا

فلان ارضه . وبعد ما رهده وامكاه . القول بول . ارض مع ماله . فله . . .
على الوجه الذي ادله المعركان على المستعير وما سجد من دين الراهن برهده . ولا يجوز له

عبس سقط بعض الدين يسمى الراهن المستعير لان له ان الراهن في غير مكانه . . .

فصل في المعيرين الراهن . . . المستعير يرجع على الراهن . . . ما سجد . . . الدين . . .

اكر من ذلك حذو لو كان فمعه الرهن العاد رهده ماله . اذن المعير وامكاه للمالك ما يهره .

لا يرجع على الراهن بالكره من الف وليس للمهرين ان يسبح عن بعض الدين من المعير بل معديا .

حيه بعض . وسلم اليه الرهن ولو ان المستعير وكل حلا بعض الرهن من المهرين والرد الى المعير .

الوكيل في عا للمستعير . وان ضمان هلك الماله بذل الوكيل فان لم يكن الوكيل في حال المؤكل

فهلك الماله بذل الوكيل من المؤكل . هذا . والودعه سواء . وليس للمستعير ان يسبح بالره .

ان سجد له من الرد ولا بعد الكالك فان فعل جبر . ولو اسجد له من الرهن . ثم رهده بدينه

مرا عن الصمان وليس هذا كرجل اسعار سنا اسبح به مخالف ثم عاد الى ما كان فانه لا يصرع
الصمان

يجعل غصب من آخر عبد فرهنه بدنه عند رجاءه لك المال عند المره ^{بأنه} كان للمساكين خيارا شاء
 ضمن الغاصب وان شاء ضمن المرتهن. فان ضمن الغاصب ثم الرهن لان الغاصب عند أداء
 الضمان يملكه من وقت الغصب فيصير اهنا مال نفسه. وان ضمن المالك المرتهن كان للرهن
 ان يرجع على الراهن بما ضمن وسقط الرهن لان سبب ضمان المرتهن هو القبض وعقد الرهن كان ^{قبله}
 فلا ينفذ الرهن بملك متاخر عن العقد. ولو كان للغاصب دفع العبد المغصوب الى رجل ^{وربعة}
 فم رهنه بعد ذلك من المدفوع اليه فهلك الرهن ثم جاء صاحب العبد ضمن الغاصب او المدفوع
 اليه فرجع المرتهن على الراهن جازا للرهن. الوجه بين ما اذا ضمن الغاصب فلا يملكه بالغصب ^{السابق}
 على الرهن فينفذ الرهن. واما اذا ضمن المرتهن فلا يملكه سبب الضمان فحقه هو القبض بحكم الودعة
 وعقد الرهن كان بعد فينفذ الرهن على كل حال. ولو ان رجلا عند ودبعة لاسان رهنه
 المودع عند رجل فهلك عند وجاء المالك ضمن الراهن او المرتهن لا ينفذ الرهن لان الاول
 ضمن بالدفع الى المرتهن وعقد الرهن كان قبل الدفع فلا يكون مالكا وقت الرهن فلا يجوز
 كرجل رهن عند رجل عبد الخيرة فعاد عقد الرهن وله يد فعاد الى المرتهن ثم ان الراهن اشترى العبد
 من مولاه ودفعه الى المرتهن فانه لا يكون رهنه عند المرتهن لان الراهن ملكه بعد الرهن فلا يملكه
 مالكا وقت ^{الرهن} وكذلك رجل غصب عبدا فباعه ثم جاء صاحبه وضمنه ان ضمنه الغاصب ^{بمقتضى}
 يوم الغصب جاز البيع وان ضمنه يوم الدفع الى المشتري لا يجوز بيعه لان الغاصب في الوجه الثاني
 انما ملك وقت الدفع فلا يجوز بيعه اذ لم يكن مالكا وقت البيع. رجل اعاد شيئا له حل ومؤنة ليرهنه
 المستعير بمدينه فرهنه قالوا ان رد العارية يكون على المجرى فوق بينها وبين غيرها من العواري
 في غير هذا يكون الرد على المستعير لان هذه اعادة فيها منفعة لصاحبها فانها نصير مصمونة في يد المرتهن
 وللمعمر ان يرجع على المستعير بغيره فكانت بمنزلة الاجارة وفي الاجارة يكون الرد على الأجر الرهن
 اذا جاز المرتهن ان يودعه انشا فاما ويظهر واج فان اودع المرتهن انشا فانه يورثه على حاله ان

في يد المخرج بسقط اليك حلاله وان اعاده مخرج من ضمان الرهن والمرتبه ان يعيد رهنا ولو ارجع
فلا حرج تكون للايه وللدل المرتبه ان يعيد الرهن الا بهن حديد ولو اذن له الرهن ان يرهنه
ففيه من عيو ويسلم اليه مخرج ، الرهن الاول ولو باع الآخر المرتبه احداهما ما دن الآخر بمخرج
ان يكون رهنا ، فلو ان لم يرهنا مكان الاول ، بعه من المشتري ، ولم يصرف فان هلك الثمن على
المشتري ، فانه سوى من الرهن ، وللمرتبه في محسن الرهن اذا كان رهنه مؤحلا الى وقت حلول الاصل

١٠٠ - الحق في العدل في باب الرهن

رجل رهن عند انسان وسرد ذلك الرهن والمرهه 2 عقد الرهن ان يكون الرهن في مبدل صحيح الرهن
 ونص البذل يكون مبدل له فصح 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100
 ولو ان خلافا من انسان فثبتا فواحدة ان يكون البيع في مبدل واحد فصح الرهن حار ويكون
 العدل مبدل له فلا يبيع حتى له هلك المبيع في العدل فصح البيع . مطلق الرهن . له سري
 الراهن . المرهون في عقد الرهن ان ينفذ . العدل . سلطان على المبيع حار ايضا . والعدل ان يبيع
 ويوفى من المرهون . كذا في الراهن . المبيع . الوكالة . لا للرهن . ان يبيعه عن البيع ايضا . ولو ما .
 الراهن او المرهون . مع العدل على ما كان مسلك الرهن . يبيع . لو ما . العدل . مطلق الوكالة .
 ولا يقوم وارده ولا وصيه معامه . كذا في حلال الراهن . المرهون الرهن في مبدل . سلطان حلال
 امر على مبدل حار وله ان يبيعه وله ان يسلط الرهن . كذا في السلط الرهن . المرهون على البيع
 حار ايضا . ولو لم يكن البيع شرطا في عقد الرهن ثم سلطان للرهن او العدل . على البيع صحيح الوكيل والراهن
 ان يبيع هذه الوكالة . ويبيعه عن البيع . ولو ما . الراهن . مطلق الوكالة . وليس للمرهون ان يطلب العدل
 بالمبيع . محذوف . عراني . سفيح . ان الوكالة لا سلطان لشرط العدل . هو الصحيح ولا يكون
 للرهن ولا لعدل ان يبيع في الرهن سوى الامسالة اذا لم يكن سلطانا على البيع فلا يبيع . لا يواجر
 ولا يبيعه . والعدل ان يسلط الرهن لا من كان في حاله من امانة وحار مبدل . ولذا واخره الذي يبيعه من

في ماله ولو باع العبد الرهن يخرج من ان يكون رهنا ويصير الرهن رهنا مكان الاول موصوف
 كان الرهن او لم يكن. وكذلك لو قتل العبد الرهن وعزم العاقل فمحمه او قتله عبد اخر ودفن به فان
 العبد التاجه يكون رهنا مكان الاول. ولو باع العبد الرهن وسلم الرهن للراهن ^{اسم} اسم
 العبد او رد لعبت بمصاء فاص ما من المسترعى يرجع بالقض بم العبد بالخيار ان شاء رجع
 على الراهن بالرهن ويعود دين الراهن على حاله وان شاء رجع على الراهن ولو ان العبد باع
 الرهن ولم يسلم الرهن الى الراهن فاستحق العبد او رد لعبت بمصاء فان العبد لا يرجع على
 الراهن. هذا اذا كان السلطان على البيع شرط في عقد الرهن فان كان السلطان على البيع ^{عقد} عقد
 الرهن فالو العبد لهها يكون وكل للراهن وما يلحقه من العهد يرجع به على الراهن ^{الرهن} مع الرهن
 الى الراهن او لم يدفع ولو ان العبد اقر في الوجه الاول انه باع وصير الرهن وسلم الى الراهن
 وانكر الراهن ذلك كان القول قول العبد وسقط دين الراهن ^{هنا} القاصي بحكم العبد على بيع الرهن
 لقضاء الدين فان لم يبيعه القاصي في قول يبيعه وان يوسف ومحمد جميعا لله رجل رهن
 شتبا ووضع على يدهم عدل وسلط العبد على البيع ثم عاب الراهن فالعبد يحضر على البيع
 هذا اذا كان مسروعا في عقد الرهن وقبل يانه يحضر على كل حال وهو الصحيح ^{الاب} الاب اذا رهن مال
 ولد الصغر دين نفسه صح الرهن وكذا الوصي ذكره في الاصل وذكر الفقهاء انو اللت ربح ان هذا
 اسم محسان والفا من ان لا يجوز في الاب والوصي جميعا وعن ابن يوسف ربح انه احد الفاس ولو
 نصي الوصي دين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ولو فعل الوصي ذلك جاز وهو كالبيع للاب ان منع مال
 ولد من نفسه مثل العيجه ولو فعل الوصي ذلك لا يجوز الا ان يكون حر اليتم وفي بعض الروايات
 لا يجوز للاب ايض بمصاء دين نفسه مال السهم والصحيح انه يجوز للعبد الرهن اذا اذن من الراهن
 ونصي الامامه بسقوط الدين ثم عار من الامان يعود رهنا على ما كان والعبد العصب اذا اذن وفيه القاصي
 على الغاصب بالقيمة ثم عار من الامان فانه يعود على ملك الغاصب. العبد اذا كان مسلخا على البيع كان له

ان يبيع بالدين والفسخ فان نهاه الراعي عن البيع بسنة بعد ذلك لم يجمعه منه . وله ان يبيع ما يجره
 من الرهن من ولد له وولد له . بيع للأصل . ولو طلب الرهن منه فعاد الراعي للعدل ببيع الرهن وأوفى^{جعه}
 . وقال الرهن هو لا يربى البيع وأما الرهن في حق من له ذلك . رجل يمس شيئاً من موحل وسلط المولى على^{سعه}
 ادخاله الاصل فلم يمسر العدل الرهن حتى حل الدين والرهن باطل والوكالة بالبيع باعده . وبورهن شيئاً
 من موحل وسلط العدل على البيع . المتناوله بعل محل الدين للعدل ان يسعه . ولذلك . ولو رهن
 شيئاً ووضع على يده العدل فابى العدل لا سطر الرهن فيه وضع على يده عدلاً آخر . هـ رهن بهما
 فان احلها . ذلك وصحة القايض على يده عدلاً وليس للعدل التاخير ان يبيع الرهن وانما^{لدا} .
 على البيع لان الراعي له ثوكله بالبيع . فان ما بالراعي كان للقايض ان يسعه بعد موت الرهن وله
 ان يعرض البيع الى هذا العدل التاخير او عدلاً آخر . ولو اذن العدل باع الرهن . يـ هـ . وبسائر ما
 على سعه الا ان الرهن بمول ما عه بمائة والدين ومائة الرهن مائة منه . صدقة العدل في ذلك
 وقال الرهن بل باعه بحسن . رهن كذا الفول ثوب الرهن مع مائة والسه بینه الراعي . وله^{بالا} رهن
 ومائة الرهن مائة والدين مائة و لكل الرهن . سعه فاقام الرهن الفسه انه ما به بفسخه . ا هـ
 الراهن النية على ثوب الرهن . ان الرهن . ان محمد بن يعقوب سنة الرهن . وقال ابو يوسف رجع ببيع
 سنة الراهن

فصل ٢ اختلاف الراهن والمرهن

رجل رهن عند رجل حاربه تساوى العا بالف فوخله لا يمتد وجعل رجلاً مسلطاً على بيعه ما ادخل الاصل
 فلما حل الاصل جاء المرهن بحاربه وطلب من العدل بيعها فعاد الراهن ليس هذا حاربه ان يصادق
 الراهن والمرهن ان الموهوبه كانت قيمتها الف . درهم فالدين الف درهم فابطل . الحاربه التي^{ها} يملكها
 المرهن تساوى الف درهم الا ان الراهن انكر . فكل هذه الحاربه هي لجمعية طار الموهوبه .
 في حق الراهن فبعد ذلك كان فكر للعدل وطلب بيت هذه تلك الحاربه او قال لا ادري كان القول قوله مع^{الدين}

على العلم فان حلف لا يجبر على البيع وان نكل يجبر على بيعها بخلافه لو كيل اذا امتنع فانه لا يجبر
لان بيع العدل يتعلق به حق الرهن فيجبر كالكيل بالخصومة طلب الخصم اذا امتنع عن الجواب
فانه يجبر. واذا باع العدل كانت العهدة على العدل ويرجع العدل على الراهن. وان حلف العدل
لا يجبر العدل على البيع يامر القاضى الراهن بالبيع. فان امتنع الراهن لا يجبر الراهن ولكن يبيعه
القاضى كالمومات العدل. واذا باع القاضى كانت العهدة على الراهن. ولو جاء الرهن بجارية
قيمتها خمسمائة فقال الراهن ليست هذه الجارية جارية وقال المرتهن هذه تلك الجارية
وانتصرم معها فالقول قول الراهن ويحلف فان حلف يجعل الجارية مالكة بالدين في زعمه ثم
الى العدل ان اقر العدل به اقال المرتهن فقال له بها المرتهن فاذا باع دفع الثمن الى المرتهن فانكأ
فيه نقصان لا يرجع المرتهن ببقية دينه على الراهن الا اذا قام المرتهن البينة على ما قال فيرجع
ببقية دينه على الراهن هذا اذا انصار فان قيمة الموهونة كانت العا. وان اختلف فقال المرتهن
ما رهنني الاجارية قيمتها خمسمائة وقال الراهن كانت قيمتها الف وهذه غير تلك الجارية كان
القول قول المرتهن فان صدقه العدل يجبر على البيع فان كان الثمن انقص من الدين يرجع ببقية
دينه على الراهن وان امتنع العدل عن بيعها يجبر الراهن على بيعها او يبيعه القاضى ويكون
العهدة على الراهن وبقية الدين كذلك يكون على الراهن. ولو رهن عند انسان شيئا ثم
اختلفا فقال الراهن هلك الرهن في يد المرتهن وقال المرتهن انت قبضته منه بعد الرهن
وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه والبينة ايض بيمينته. ولو قال المرتهن هلك
الرهن عند الراهن قبل ان يقبضه كان القول قوله والبينة بينه الراهن. ولو قال المرتهن رهن
هذين الثوبين وقبضتهما وقال الراهن رهننت احدهما كان القول قول الراهن والبينة بينة للـ
راهن. ولو رهن عند ذاعوت فقال الراهن كانت قيمته يوم العقد الف الف وذهب بالاعودار
نصف الدين وقال المرتهن كانت قيمته يوم الرهن خمسمائة وذهب بالاعودار ربع الدين

كان القول قول الراهن مع بيعته لان الظاهر انه لا يبرهن بالالف الا ما يسهل او يكثر والبينة ايضاً
 بعينه. ^{٥٥}رجل عليه الف فهو عند الطالب مالا تم اخلفا فقال الراهن كان ارضي بحب مائة وقال المرتهن
 بالف فالقول قول الراهن لانه تكرر بادة بعلق الدين. الرهن. ولو كان الراهن يدعي الرهن بالف والمر
 تخم مائة والرهن قائم بيا وي الفان خالفوا ونزاد ما من هناك الرهن قبل الخالف فان القول قول المرتهن
 لانه ينكر زياده سقوط الدين

فصل في حجية الرهن والحسابه عليه ونفعه الرهن و ثمنه

العبد الرهن اذا قتل عمد للبس للراهن ان يسئوه القصاص الا ان يكون المرتهن معه ما اجمعوا
 كان للراهن ان يسئوه القصاص في ذلك خمسة وعشرون قول محمد بن وهب وهو رواية عن ابي يوسف ولا يجب
 القصاص وان احتمل وان احلف الراهن والمرتهن احدهما يبرئ القصاص والاخر ياتي بحج ^{المصلحة}
 في قول لا يجنبه ربح ويكون الغنم رهنا مكان العبد. وان رجع الامر الى القاضي ما بطل القايير ^{٥٦} السام
 ثم ان الراهن قضى دين المرتهن فلا قصاص له. والعبد الرهن اذا قتل رجلا جلد او قتل الراهن او الم
 ينقص منه ويبطل الدين الرهن اذا انقص عند المرتهن من حيث الشئ لا يذهب منه الدين
 عندنا. وان انقص بغير ان قدر او وصفا كان فلما فاكسر واسقصت بمته بذهب قدر القضا
 من الدين عند الكل. الرهن اذا استهلكه ان كان على المسميات بمته يوم الاستهلاك ولا يكون
 رهنا عنده. ولو كانت قيمته يوم الرهن الف او يوم الاستهلاك خمسمائة سقطت من الدين ^{٥٧} خمسمائة
 ويبقى خمسمائة رهنا ببقاء الغنم. ولو استهلكه ولدين مؤجل عزم نيته ويكون رهنا حتى
 يحل الدين فان كانت قيمته يوم الرهن مائة الف او مائة الف او مائة الف او مائة الف او مائة الف او مائة الف
 وسقط من الدين خمسمائة. ^{٥٨} الشاة الرهونة اذا ولدت والدا عند المرتهن فاستهلكها المرتهن
 او ولدها كان عليه قيمته ما استهلك ويكون الصمان رهنا عنده فان هلك بعد ذلك هلك
 بقسطها من الدين وما وجب على المرتهن باستهلاك الولد يكون رهنا عنده ببقائه ^{٥٩} الرهن

من الدين. وأما الرهن هو الذي استهلك الولد أو الزيادة فيمن أبض كما يضمن المرتهن
ويكون الضمان محبوسا عند المرتهن. فإن هلك الضمان عند المرتهن يهلك هدر لأن الضمان
قائم مقام الولد. ولو هلك الولد عند المرتهن يهلك هدر فكذلك الضمان. ولو رهن حيوانا على
بني آدم فجن في البعض على البعض كان هدر ويصير كانه هلك بأفه سماوية. ولو رهن عبد بن كل واحد
منهما يساوى القابالعين فقتل أحدهما الآخر أوجبتهما على الآخر فيما دون العسر قل الاوش
أو شرايع الجناية ويسقط دين الجني عليه بفدر. ولو كانا جميعا رهن بانف فقتل أحدهما الآخر
فلاد مع ولا ملاء وبقي القاتل رهنا بتسعائه وخسين. ولو رهن عبدا ودابة بجناية الدابة على العبد
وجناية العبد على الدابة معتبرة حسب جناية العبد على عبد آخر وجناية العبد الرهن على الرهن في
جناية بوجب المال وعلى ماله هدر في قولهم جميعا. وجناية الرهن على المرتهن فيما دون
أوجه ماله هدر في قولنا بجديفة ترج قلت فيمة الجني عليه أو كثرت. وعندهما معتبر فان اجتمع
الرهن والمرتهن على الدفع دفعاه بالجناية الى المرتهن وسيطل الدين. وعلق الرهن وطعام الرقي
باجرة الراعي يكون على الرهن. وأما الماوي بالسبي يكون على الرهن. وأما دابة الراعي براه الرهن
والدواء على المرتهن اذا كان الدين وقيمة الرهن سواء. وأما الدين اقل من القيمة فالمطلبة على
الراهن بقدر الأمانة. وأجرة ظرء ولد الرهن وسع البستان والتلقيح والجداد والقيام بمصالح
وحمل الأبق يكون على المرتهن هذا اذا كان كل الرهن مضمونا بالدين فان كانت قيمة الرهن أكثر من
فالجعل وملاوة الجراجات والقروح والأمراض ينقسم على قدر الأمانة والضمان. والمرتهن ان
الرهن اذا خيف عليه الفساد باذن القاضيه ويكون الثمن رهنا في يده. وان باع بغير اذن القاضيه كان رهنا
وأذا جن العبد الرهن فالغداء يكون على المرتهن ان كان كله مضمونا بالدين. وأما بعضه مضمونا
وبعضه امانة فالغداء يكون على الراهن والمرتهن بقدر المضمون يكون على المرتهن بقدر الأمانة يكون
على الراهن وما يجب على الراهن اذا فعل المرتهن بغير اذن الراهن يكون منطوعا. وكذا ما يجب على المرتهن

مكة بن مطوعاً ولأوصى المرتبه على الرهن بمرأى القاضيه أو بامر الراهن يرجع على الراهن . فمن استعده
 ح إذا كان الراهن غائباً فافى المرتبه بامر القاضيه أو بامر الراهن يرجع على الراهن . وأما إذا كان غائراً
 لا يرجع وقال أبو يوسف يرجع في الوجهين جميعاً

فصل في احصاء الرهن عند قضاء الدين

رجل رهن حاربه تساوى العامال بحاء المرهم يطلب دونه فانه يوم اخصار الرهن فاد الحض
 الرهن لا يوم بالتسليم ويقال للراهن سلم الدين ولا كما في البيع يوم المشتري يتسلم الثمن أولاً فانك
 لرهن في بدل عدل امر سعيه كان للعدل ان يسلحه بالنقد والسيه في ظاهر الروايه . فان اعطه
 ثم جاء المرهم يطلب منه لا يكون الراهن ان يمنع عن قضاء الدين قبل اخصار الرهن . رجل رهن حاربه
 ووضعها على يد عدل فعاب العدل وأودع الرهن عند . وحته او عند من هو في عياله والمودع يقول
 اودعني العدل ولا ادرى ان هو او عاب العدل مع الرهن ولا يدري اين هو فطلب المرتبه
 دونه فان الراهن او مر يصعاء الدين فقل اخصار الرهن . فان ادعى الراهن ان الرهن بدهلك حلف
 المرتبه على حلفه فان حلف . فمهر الراهن على قضاء الدين وان نكل له يجبر . وأما ان المودع يجد المودع
 وادعى انها له لم يحضر الراهن على قضاء الدين في سكت اليه دعيه . ولو كان الرهن عند معتله حل
 خطأ وجب العيتمه في ثلث سبعين وطلد . المرتبه دعيه ههنا لا يجبر الراهن على قضاء الدين
 فان حلف ثلث العيتمه لا يجبر الراهن على قضاء الدين حتى يسلم له كل العيتمه . فان كان العيتمه
 من جنس الدين فمما حلف ثلثه اقتضاه المرتبه دعيه . وان كانت العيتمه من الابل والمغنم ونحو
 القاضيه بذلك كان رهناً بالدين . ولو أن رجلاً رهن عند انسان شيئاً فلف المرتبه الراهن في
 آخر مطالبه بقضاء الدين . فان كان الرهن شيئاً له حل ومؤنه يجبر الراهن على قضاء الدين
 ولا يوم المرتبه بالاحضار . وان قال الراهن ان الرهن قد هلك حلف المرتبه بالله ما هلك
 فان حلف يجبر الراهن على قضاء الدين وان نكل لا يجبر وان نكل الراهن شيئاً له حل ومؤنه فلف المرتبه

الرهن في مصره فطلبه بقضاء الدين في القياس مجازاً من علم قضاء الدين. وفي الاستحسان لا يجبر
 فيومر التي من الاخصار. رجله على رجل الف درهم من أجل يؤدي كل شهر كذا وبها من قبل فيجبر فطلبه الم
 بقضاء ذلك القدر فقال الراهن لا اعطيك حتى يحضر الرهن. فانكأ في غير مصرهم الا يجبر على الاخذ
 ولكن اذا ادعى الراهن الملال وحلف. وانكأ في مصرهما في القياس لا يجبر التي من علم اخصار الرهن. وفي
 الاستحسان يجبران جميع المصرك كان واحد. وان شاء القاضي حلفه ولا يكلفه اخصار الرهن
 ولم يفصل في الكتاب في هذا الفصل بين ماله حل ومؤنه وبين ماله حل والظاهر انه لا يجبر على الاخذ
 في غير مصرها. ولو ان رجلاً اشترى شيئاً ولم يقبضه ولم يفقد الثمن فلقبه البائع في غير مصرها وظا
 بالثمن فالبال المشتري ان يدفع اليه الثمن قبل ان يحضر المبيع فان المشتري لا يجبر على دفع الثمن قبل
 احضار المبيع سواء كان له حل ومؤنه او لم يكن فرق بين هذا وبين الرهن والفرق ان المبيع مع الثمن
 عوضان من كل وجه فاذا تأخر قبض احدهما لا يفعل احدهما يتاخر الآخر. أما الرهن ليس بعوض من
 كل وجه فتاخر احدهما لا يوجب تاخر الآخر الا ان في البيع يؤخذ من المشتري كفيلاً حتى يحضر ذلك
 او يبعث وكيله ليدفع الثمن ياخذ المبيع نظر المهرما

كتاب الشركة

الشركة نوعان شركة الاملاء وشركة العقود. أما شركة الاملاء فهي على نوعين. أحدهما ان يصير
 مال كل واحد منهما مشتركاً بينهما بغیر اختيارهما بان اختلط مال احدهما بمال الآخر من غير اختيار
 خلطاً لا يمكن التمييز بينهما اصلاً او لا يمكن الا يخرج كخلط الحنطة بالشعير. والثاني ان يصير المالان
 مشتركاً بينهما باختيارهما بان ملكا مالاً بالشراء او بالهبة او بالصدقة او بالاستيلاء. وفي النوع
 الاول لو باع احدهما نصيبه من اجنيب بغیر اذن الشريك لا يجوز. وفي النوع الثاني اذا باع احدهما
 نصيبه من اجنيب بغیر اذن الشريك جاز. وان باع احدهما نصيبه من صاحبه يجوز في الوجهين
 جميعاً ولا يجوز لاحدهما التصرف في نصيب سريته الا ما اذن الشريك. أما شركة العقود على نوعين

شركة في المال وشركة في العمل. أما شركة المال عنان وهى معاوضة بشرط جواز هلال يكون رأس مالها من الأثمان من الدراهم والدنانير وإن تكون رأس المال حاضرة في المجلس أو غائبا يحضر عند الشراء لا يصلح أن يكون رأس المال دينا. ولو كان لأحدهما دراهم والأخر دنانير أو لأحدهما دراهم بصوفاً والأخر سواداً الشركة عندنا. والنفقة الذهب والفضة بمنزلة العروص والمكبل والمه زون والحببة اندية طاهر الرواية. يصلح أن يكون رأس مال الشركة ومحور في دابة الأذكار في بلد يكون مباحات الناس بالبر يكون البر بمنزلة الدراهم والدنانير والصوغ منهما بمنزلة العروص في الروايات كلها. وأما الفلوس النافعة فهي بمنزلة العروص في المشهور عن أبي حنيفة وأبي يوسف ربح لا يجوز الشركة بها ويجوز في قول محمد ربح. هو أحد الروايتين عن أبي يوسف ربح. والعروض لا يصلح أن تكون رأس مال الشركة أي شركة كانت فإن اشتركا بمكبل أو موزون من حنص واحد على صفة واحدة أو معدنية وخط المالين فهو بينهما أو ما ربحا فيه فهو لهما. علمهما وصعده وتكون هذه الشركة شركة ملك لا شركة عقد. وذكر شمس الأئمة الخمسة ربح أن هذا قول أبي يوسف ربح أما على قول محمد ربح على شركة عقد. ونمرة الاختلاف تظهر فيما إذا شرط لأحدهما ربح على قول أبي يوسف ربح لا يسحق الزيادة وعلى قول محمد ربح لا يسحق. ولو اشتركا في العروص وناعا العروص من من واحد يقسم المثل بينهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع لأن المثل مغاير لما يقسم عليهما على قيمة متاع كل واحد منهما يوم البيع فيكون لكل واحد منهما حصة مرضية وإن كان لأحدهما حصة والأخر سبعا ولا أحدهما سهم وللآخر رب وخطا كانت الشركة فاسدة عندهم يبيع شركة العقد ^{مختلا} حلط الحنطة بالحنطة والشعير بالقمح ثم على قول محمد ربح يبيع بينهما شركة عقد

مصل في شركة العنان

وصورة هذه الشركة أن يشترك اثنين في نوع خاص من التجارات نحو الرأى والطعام أو يشتركان في نحو التجارة وموجب هذه الشركة تبوت الوكالة لكلا واحد منهما من صاحبه فيما يبيع ويشتري

والتوقيت لبس بشرط لصحة هذه الشريعة، أمضارسة، وإن وقتا لذلك ونمايان
قال ما اشترى اليوم فهو بينا صح التوقيت، فاشترى اليوم يكون بينهما ما اشترى بعد اليوم يكون
للمشتري خاصة، وكذا لو وقت المضاربة صح التوقيت لأن المضاربة والشركة توكيل والوكالة مما يوجب
استلزامه أحده في العقد بيج بالتقيد ولا تنع بالنيئة، اختلف فيه المناحرون بعضهم بجور واذلك
ويجوز هذه الشركة بين الرجال والنساء والبالغ والصبي المأذون ولحر والعبد المأذون في التجارة والمسلم
والكافر لأنها تعتمد الوكالة ولا تتضمن الكفالة بخلاف المفاوضة ولا يشترط المساواة في راس المال
في هذه الشركة عندنا، ولا اتفاق الجس في رأس المال ولا في خلط المالكين، ويجوز أن يكون رأس مال
أحدهما دراهم ومال الآخر دنانير وكان الكل دراهم أو دنانير فاشترى كل واحد منهما بما يملكه قبل الخلط
المشتري يكون مشترك بينهما عندنا، وهل يشترط المساواة في الربح عند علمائنا الثلاثة لا يستلزم
ذلك، فإن شرط المساواة في الربح أو شرط أحدهما فضل الربح أن شرط العمل عليهما كان الربح بينهما
على ما شرطوا على جميعا أو عمل أحدهما دون الآخر، وأن شرط العمل على شرط له ففسد الربح جازا به
وأن شرط العمل على أحدهما رجلا لا يجوز ولا يكون في شركة العنان كل واحد منهما بما كفايا عن صاحبه إذا لم ي
الكفالة بخلاف المفاوضة ولو لم يوافق المال في شركة العنان وشرط الربح والوضيعة تضعف قال في الكتاب الشركة
فاسدة، قالوا لا يرد مخرج هذا فساد العقد وإنما راد به فساد شرط الوضعية لأن الشركة لا تبطل
بالشرط الفاسدة، وكذا لو شرط الوضعية على المضاربة كان فاسدا، ولو اشتركا شركة مطلقة كاف
لكل واحد منهما ببيع مال الشركة بالتقيد والنيئة، وأن بئنا جميعا كان لكل واحد منهما أن يخطرها
بتمن ما باع، ولو باع أحدهما لا يكون للآخر أن يقبض شيئا من الثمن ولا يحاصم فيما باع صاحبه
والخصومة في ذلك إلى الذي ولي العقد، فإن قبض الذي باع أو وكل وكلا بذلك جاز عليه وعلى
شريكه، ولو وكل أحدهما رجلا في بيع أو شراء وأخرجه الآخر عن الوكالة صار خارجا عن الوكالة، وإن وكل
البايع رجلا بتماضي فمن مبيع فليس للآخر أن يخرج عن الوكالة، وذكر في الصلح أحد غيري العنان أن

أخرى من الشراكة وجعل المسئلة على وجه ثلاثة. أن وجب الدين يعقد أحدهما لا يصح تأخير الآخر ^{حصة}
ولا في حصص صاحبه في قول الجديفة ربح وفي قول صاحبه في قول صاحب ربح. وأوجه التثنية إذا وجب ^{حصة}
يعقد أحدهما فآخر أحدهما فكذا لا يصح تأخير أحدهما فآخر ربح. وعندهما يصح تأخير ^{حصة}
الدين الآخر ولا يصح ضمنا. الوجه الثالث إذا وجب الدين، وهذا أحدهما فآخر الذي ^{حصة}
والكل عند الجديفة. ومحمد رحمه الله. وهذا ينبغي سيف ربح يصح في نصيب الذي يخرج خاصة وذكره كتاب
الشراكة أحد، ولي الدين إذا أخرج عند الجديفة ربح لا يصح تأخير أصلا إلا ما ذن الشريك وعنده صاحبه
ربح يصح تأخير في حصته. وفي شراكة المفاوضة إذا أخرج أحدهما يصح تأخير في الكل في جميع الرجوع وفي كل
موضع يصح التأخير لا يكون ضمنا. ولا يجوز لأحد الشريكين أن يفرص شيئا من المال المشترك. ولو ربح
أحدهما ضمنا عامن الشراكة تدن عليهما لا يجوز ويكون ضمنا للدين. ولو أرتهم أحدهما دين ولياه ^{حصة}
لا يجوز لأن صاحبه لم يسلطه أن يرتهم. وإن ولي البايعة أن يرتهم بالنص. وكذا وأحد من شريك العنان
أن يبيع ويودع ويدفع إلى غيره مضاربة وأن يوكل ببيع والبيع والشراء ولا يملك الاعارة. والمستضعف لا ^{حصة}
شيئا من ذلك لأنه بمنزلة المودع. ولو قال أحد الشريكين لصاحبه أخرج ^{حصة}
فهلك المال ضمن حصص الشريك. ولو مال أحد شريك العنان أن يستقرضت ألف درهم من فلان للبحان
لزمه خاصة دون صاحبه لأن قوله لا يكون حجة الأعلى وإن وكل واحد منهما صاحبه الاستدانة
لا يصح الآخر ولا يملك الاستدانة على صاحبه ويربح المقرض عليه لا على صاحبه لأن التوكيل بالاستدانة
تفصيل بالاستعراض والتوكيل بالاستعراض باطل لأنه توكيل بالتكدي لأن يقول الوكيل للمقرض إن مالنا
يستقرض منك ألف درهم فحينئذ يكون المال على المؤكل لا على الوكيل. وشريك العنان إذا سافر
بمال الشراكة صح ذلك منه في الصحيح في قول الجديفة ومحمد ربح. وكذا المستضعف والمضارب والمودع ^{حصة}
الجديفة ربح في رواية ليس لشريك العنان والمضارب أن يسافر وهو قول أبي يوسف ربح. وفي رواية
أبي يوسف ربح في رواية فرق بين السفر القريب والبعيد فقال إذا كان لا يغيب ليل أو ليلة كاملة ^{حصة}

وعنه في رواية انه يجوز المسافرة بالاحماله ولا مؤنة ولا يجوز بحاله حمل مؤنة ولو كان بينهما فكرة
 في مال الخطاء ليس لواحد منهما ان يسافر لئلا يغير اذن الشريك فان سافر به فهلك ان كان قد رآه عمل
 ومؤنة ضمن وان لم يكن له حمل ومؤنة لا يضمن. وعلى قول من يجوز المسافرة للشريك العنان اؤد
 له بالمسافرة نصا او قال له اعمل فيه برأيه، فاسافر كان له ان يفتقر على نفسه من كرائه ونفقته و^{طعا}
 وادامه من جملة رأس المال في رواية الحسن عن ابى حنيفة ^{رح} قال سمعت رجلا يقول هذا استخسان فان سجع
 يجلس النفقة من الرعي وان لم ير رعي كانت النفقة من رأس المال. رجل قال لغيره ما انت تريد
 اليوم من انواع التجارة فهو بيني وبينك فقال الاخر نعم فهو جائز. وكذا لو قال كل واحد منهما
 لصاحبه ذلك جانا ايضا لان هذه شركة في الشراء وليس لاحدهما ان يبيع حصة صاحبه مما اشترى
 الا باذن صاحبه. ولو قال احدهما لصاحبه ما انت تريد من الويق فهو بيني وبينك فذلك ليس
 ان يبيع حصة صاحبه مما اشترى الا باذن صاحبه. ولو قال احدهما للاخر ان اشتريت عبد فهو
 بيني وبينك كان فاسدا لا فالاول شركة والثاني توكيل والتوكيل بالشراء لا يبيع الا ان يبيع نوعا فقول
 عبد اخر اسأني او ما تشبه ذلك ^{شركة} شركة عنان اشترى الامتعة ثم قال احدهما لصاحبه لا اعمل معك ^{بالشركة}
 وغاب فعمل الحاضر بالامتعة فما اجتمع كان للعامل وهو ضامن لقيمة نصيب شركة لان قوله لا اعمل
 بالشركة بمنزلة قوله فاستخرك الشركة. واحدا للشريكين اذا فسخ الشركة ومال الشركة استعده فلو ابيع
 فسخه وفي المضاربة بعد ما صار للمال عروض لا يبيع فسخه. أحد شريكي العنان اذا ارتهن ^{بين}
 اذ اناه ذكرنا انه لا يجوز فان هلك الرهن في يده وقيمه مثل الدين يذهب حصته من الدين والشريك
 بالخيار وان شاء رجع بحصته على المطلوب ثم يرجع المطلوب بنصف قيمة الرهن على المرتهن وان
 ضمن شريكه من حصته الدين. وكل واحد من شريكي العنان ان يبيع بالنقد والفضيئة ويشترى
 اذا كان في يده مال باض من الشركة. وان كان عنده مكمل او موزون فاشترى بذلك الجنس شيئا
 جاز. وان لم يكن في يده دراهم ولا دنانير فاشترى بالدرهم او بالدنانير كان المشتري له خاصة ^{شريكه} دون

لعنان اذا اقران ديهما مؤجل الى شهر ص اقران بالاجل في نصيبه مندهم جميعا. وكذا ايرالهما
 بيع ابراءه عن نصيبه. ولا يجوز لاجد شركي الملك ان ينصرفه المشترك بغياذ ان لا يتصرفا
 يتصرف به الشريك. رجلان بينهما بيع رجل مدها عليه شيء من القرية الى مصر فقط البعير
 الطريق مخره. فالو النكان يري حيوته يضمن حصه شريكه وان كان لا يري لا يضمن لانه مأمور
 بالحفظ والخبر هذه الحاله حفظ. وان نخره اجنبي كان مناه على كل حال في الصحيح من الجواب. وكذا
 الاراع والبعار اذا ذبح الشاة او البقرة النكان لا يري حيوته لا يضمن استعسا فالا لانه مأمور
 بالحفظ. وان كان يري حيوته ضمن. وان ذبح الاجنبي كان ضامنا. رجلان يبيعان دار غير مقسومة
 غائب احدهما كان للأخران يسكن مقل رحسته في كل الدار. وكذا الخادم اذا كان مشترك واحد
 غائب كان للحاضرين يستخدم الخادم بحصته. وفي الدابة المشتركة لا يركبها احدهما لان الشا
 يتفادون في الركوب فلم يكن الغائب راضيا بركوب الشريك وفي الخادم والدار لا يتفادون الشا
 في السكنى والخدمة فكان الغائب راضيا بفعل الشريك. والكروم والارض اذا كان بين رجلين
 واحد غائب او كان الارض بين بالغ وبتم يرفع الامر الى القاضي فان لم يرفع الحاضر وخرج
 بحصته طاب له. وفي الكرم يقوم الحاضر فاذا ادرك الثمر يبيعها وياخذ حصته من الثمن فيقف
 حصه الغائب فاذا قدم الغائب خير الغائب ان شاء ضمن القيمة وان شاء اخذ الثمن. وان
 ادى خراج الارض فالوا يكون متطوعا في حق الشريك لانه قسمة دين غيره بخلافه لا عن اضطراره
 ممكن من ان يرفع الامر الى القاضي لئلا يراه القاضي بذلك. ولو كان بين الحاضر والغائب دار مقسومة
 ونصيب ثل واحد منهما معزول عن نصيب الآخر ليس للحاضرين يسكن في نصيب الغائب لكن
 القاضي ينظر في ذلك ان خاف الخراب كان للقاضي ان يواجر ويمسك الامر للغائب وفي غير المقسومة
 للحاضرين يسكن قدر حصته. وعن محمد ربح للحاضرين يسكن كل الدار اذا خيف عليها الخراب
 لولم يسكن. وما كان على الراهن اذا اداه الرهن بغياذ ان الراهن ذكر بان انه سطوع. وكذا الوادي

الراهن فيجب على الرهن فان ادى أحدهما مكان على صاحبه بامر صاحبه او بامر القاضي يرجع
 عليه وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة ربح اذا كان الراهن غائبا فانفق الرهن بامر القاضي يرجع عليه
 وان كان حاضرا لا يرجع. وقال أبو يوسف ربح يوجب في الوجهين والفتوى على ان الراهن لو كان حاضرا
 او ابى ان يبيع فامر القاضي بالرهن بالثمن باله نفاق فاتفق يرجع على الراهن ويستأثر المشتري ببيع ان يكون
 على هذا القياس. يحل منه حلالان يشتري له عبد بعيته فقال المأمور نعم فاشتري ذلك العبد
 واشهد انه اشتراه لنفسه فشتره يكون للأمر لا لنفسه. ولو أمره ان يشتري عبدا فلانا يبي
 ربيك فقال المأمور نعم لما خرج من عنده لقيه رجل آخر وقال اشتري بيته وبنيك وقال المأمور
 نعم فاشتري المأمور ذلك العبد كان للأمر الاول نصف العبد وللأمر الثاني نصف العبد
 ولا شيء للمشتري. هذا اذا قبل الوكالة من الثاني بغير محض من الاول. وان قال له الثاني ذلك
 بمحض من الاول ثم يشتري العبد فان العبد يكون بين المأمور وبين الأمر الثاني نصفين ولا شيء الاول
 ولو لقيه قال اشترى قال المشتري بعه وسبك نصفين وذلك بغير محض من الاول والثاني فقال نعم وهو
 الاول والثاني وليس للثالث ولا للمشتري شيء. رجل اشترى عبدا وقسمه فطلب رجل أخوه الشريك فيه
 كالعبيتيهما فبينما كان لو اشترك رجلين يصير بينهما اقلانا. ولو اشترك رجلان بعد ما اشترى العبد
 ثم اشترك رجلا آخر لم يذكر هذا في الكتاب. وروى ابن سماعة عن صاحب ربح انه قال للذي اشركه
 اذ لا نصف العبد. وأما الثاني ان علم بشركة الاول كان له الربع وان لم يعلم فله النصف. ولو كان
 العبد بين رجلين اشتراه فاشتركا فيه رجلا في القياس يكون للرجل نصف العبد. إذا واحد منهما
 الربع. وفي الأسبحة ان يكون العبد بينهما اقلانا. ولو أن رجلا اشترى متاعا فاشرك فيه رجلا
 قبل القبض كانت الشركة فاسدة. رجل أمر رجلا ان يشتري عبدا بعيته بينه وبينه فقال المأمور نعم
 فذهب المأمور واشترى واشهد انه يشتري لنفسه خاصة فان العبد يكون بينهما على الشطآن له
 وكله فاشترى نصف عبدا بعيته. والوكيل يشترى بعيته اذا اشتراه لنفسه بمثل الشئ الذي أمر به

غيبه العقل يكون مشتركا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ماله يخرج عن الوكالة وهو بملكه. اخراج نفسه
 عن الوكالة عند حضور الموكل لا عند غيبته. وكذا لو اشترك رجلان عبدان ما اشترى كل واحد منهما
 اليوم فهو بينهما المستطاع احدهما ان يخرج نفسه عن الشركة لا بمحض من صاحبه لان كل واحد
 منهما يكون وكيلًا عن صاحبه فيما هو من جنس تجارتها فلا يملك اخراج نفسه عن الشركة الا بمحض
 صاحبه. واذا اشتركا شركة عنان باموالهما فاشترى احدهما متاعا فقال الشريك الاخر هو من شرا
 وقال المشتري هو له خاصة اشترى به مالى لنفسه قبل الشركة فان القول قول المشتري لانه حيزه
 فيها اشترى فكون القول قوله مع اليمين بالله ما هو من شركتنا رجلان اشتركا شركة عنان في تجارة
 عنان يشترى بها ويبيعها بالنقد والنسيئة فاشترى احدهما شيئا من عرنك التجارة كان له خاصة لان
 واحد منهما يصير وكيلًا بحكم الشركة والوكالة فبقا التخصيص. واسا في ذلك النوع من التجارة فيبيع
 كل واحد منهما وشراؤه بالنقد والنسيئة فيقتل على صاحبه الا اذا اشترى احدهما بالذهب
 بالكيل والوزن او بالنقد فاما كان في يد من ذلك الجنس من مال الشركة بان شراؤه على الشركة. وان
 لم يكن كان مشتركا لنفسه لانه لو نقد على شريكه يكون مستدينا على المال. وليس لشريك العنان
 ولا المصارف ولاية الاستدانة بمطلق عقد الشركة وان كان مال الشركة في يد دراهم ما اشترى
 بالدراية نسيئة في القياس يكون مشتركا لنفسه. وفي الاستحقاق يكون مشتركا على الشركة. ولو اقر
 احد شريك العنان بدين في تجارتها لزم المقر جميع ذلك ان كان هو الذي وليه وان اقرتهما وليا لزم
 نصفه. وان اقران صاحبه وليه لا يلزمه شيء. بخلاف شركة المضاربة فان غده كل واحد منهما يملكه ومطالبه
 بذلك

فصل في شركة المفاوضة

شركة المفاوضة ان يكون في جميع التجارات لا يختص احدهما بتجارة دون صاحبه فلما لزم احدهما
 من حقوق ما تجوز فيه لزم الاخر وما يجب لكل واحد منهما يجب للاخر ويكون كل واحد منهما فيما
 يجب لصاحبه بمنزلة الوكيل له وفيما هو عليه بمنزلة الكفيل عنه. ويتساويان في رأس المال فان اختلفا

في بيعه ^{منه} ملكا لا يكون عتقا ولا يكون معاوضة. ويشتترط التساوي في الربح ايضا لا يفضل احدهما
 الاخر ولا يختص احدهما بما يجوز له الشركة. فالتساوي في يد احدهما مال مما يجوز له الشركة ^{خل} ولغيره
 في شركته مما فسدت المعاوضة. وكذلك لو صار في يد احدهما بعد المعاوضة وان كان في يد احدهما
 سوى الدين والدم والنفوس. فكل ذلك لا يفسد المعاوضة. وكذا كل مال لا يصح به الشركة
 ولا يقع الرجل الى رجل الغاية ان يشترط فيهما ما يلف من عده مال الاخر عاتب ^{بما} جمع قيل ان يشترط
 شيئا بمال الشركة حازت الشركة. فان اراد شركة المعاوضة لا بد ان يدين كل احكام المعاوضة ^{بما} اذ لم
 لفظة المعاوضة وهو التسوية بينهما في رأس المال والربح وان الشركة بينهما في كل قليل وكثير
 فاذا اختص احدهما بملك ما يقع فيه الشركة لا يكون الشركة معاوضة. وان اخذ واحد من اهل
 عرضا ودين على انسان كانت الشركة بينهما معاوضة لان العرض لا يصح رأس مال الشركة. وكذلك
 الدين فان فضل مال احدهما بعد الشراء بالمالين ويجوز ان يفسد المعاوضة وان سئل
 الفضل بعد الشراء بالمالين في النقد والقياس يفسد المعاوضة. وذلك ان الانسان لا يفسد
 وان حصل الفضل في احد المالين بعد الشراء باحد المالين حصل الفضل بالمال الذي اقتضى به
 لا يفسد المعاوضة. وان حصل في المال الاخر فسدت المعاوضة. ومن شرط صحة المعاوضة
 الاستواء في القدر فيصنع من كل واحد منهما القدر ما يصح من الاخر وان يكون كل واحد منهما
 من اهل الدفالة فلا يصح المعاوضة من الصبي والعبد والمجانين سواء شارك واحد من جبهته
 او حرا بالغا. وان فلو من المسلم الحر مرتدا او ذميا لا يقع المعاوضة. وقال ابو يوسف ربح من الذي
 وان اسلم المرتد قبل الحكم بالحكم بالحاقه صحت المعاوضة. ويجوز للمعاوضة بين الذميين وان كان
 احدهما نصرانيا والاخر مجوسيا. واذا وردت احد المتفاوضين ذميا او نصرانيا كان له خاصة
 ولا تبطل المعاوضة حتى يتخلص واذا لم يقع المعاوضة لمع من هذا المعايه كانت عتقا. وان باع احد
 شيئا واذا كان رجلا اكل له رجل بدين او غصب منه مالا لشركة الاخران يطالب به وان لم يجر احد

عبد خالصه من ميراث لم يكن للأخران يطالب بالاجر. وكذا كل شيء هو له خاصة تباعه لم يكن لشريكه ان يطالب
 بالتخمين ولا للمعتز ان يطالب الشريك بتسليم البيع. وان اقرا أحدهما بدين او اشترى او استاجر
 او قبض بعقد فاسد او غصب مالا او اسم ملك او خالف في وديعه او عارية او اجارة او كره في المجل
 بال من ثمن بيع او مهر او نفقة فرضها الحاكم او متعة او جناية. قلل الذي وجب له الحق ان يطالب به
 ويطلب شريكه. وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ما لقلب احد على الا يلزم الآخره ان يلزم احدهما
 من مهر بنكاح او وطء بشبهة او جنة على بن آدم ولزومه الارش لزومه خاصة دون صاحبه. وما لشرط
 شيئا من التجارة يكون بينهما الا اذا اشترى احدهما طعاما لاهله او كسوة او نفقة او متعة او اجارة
 للخدمة او اجارة للوطى باذن الشريك فذلك له خاصة استحسانا والبايع ان يطالب بالثمن ايها
 وكذا اذا وطأ احدهما الجارية المشتراة ثم استحققت فلمستحق ان ياخذ بالعقر ايها شاء وليس ذلك
 كالمهر في النكاح وليس لاحدهما ان يشتري جارية للوطى الا باذن الشريك. فانما تشتري بخراذ الشريك
 تكون بينهما وليس له ان يطأها. وان اجاد المتفاوضين نفسه في خياطة او عمل من الاعمال بالاجر
 يكون بينهما. ولا حد المتفاوضين ان يكتب عبد كان بينهما وان باذن للعبد في التجارة وان
 المال مضاربة وان يعاوض غير شريكه عند محمد رح. وعند ابى يوسف رح لا يعاوض. ويجوز لاحدهما
 ان يشارك في جلا شركة ستان. وان يزوجه الامة. ولو زوج احد المتفاوضين لعبد من تجارتهما
 امة من تجارتهما جاز في القياس ولا يجوز استحسانا وهو قول علمائنا. وعلى هذا الكتاب اذا زوج
 عبدا له من كسبه. وعلى هذا الخلاف الاب والوصي اذان وجا عبد لليتيم امة لليتيم لا يجوز
 استحسانا عندنا. ولا حد المتفاوضين ان يهرمن ويرهن وليس له ان يعير استحسانا ولا ان يعيق
 على مال ولا يزوجه العبد امرأة ولا يعرض فان اقترض كان ضامنا بصفه. ولا حد لهما ان يبيع بضاعة
 وله ان يودع. ولو ابضع بضاعة ثم فرق المتفاوضين ثم اشترى بالبضاعة شيئا ان علم المستضع
 بغيره كان ما اشترى للامر خاصة. وان لم يعلم بغيرهما ان كان الثمن مدفوعا الى المستضع جاز
 شاره

على الأمر على شريكه وإن لم يكن الشئ مدق عليه كان مشتركا بالأمر خاصة ولو أمار أحد المتعاضدين
رجلين يشتريان عبد لهما وصح حبس العبد والتمن فاشترياه وقد افترقا المتعاضدان عن الشركة
فقال الأمر اشترياه بعد التفريق فهو في خاصة وقال الآخر اشترياه قبل التفريق منه شيئا كان القول قول
الأمر مع يمينه واليمين بينة الأحرار أقسام البينة ولا تقبل فيه شهادة الوكيل كإمامهم شيئا وإن كان على
فعل نفعهما فإن قال الشريك لا تدري متى اشترياه فهو للأمر وإن قال الأمر اشترياه قبل التفريق
وقال الآخر اشترياه بعد التفريق كان القول قول الذي لم يأمره واليمين بينة الأمر ولو كان هذا
في شركة العنان فهو كذلك فجلا دعي على رجل أنه شاركه ومحمد المدعي عليه ذلك والمال في يد
الحاجد فقام المدعي بينة فتشهد الشهود أنه معاوضة وإن هذا المال الذي في يديه
من شركتهما أو قالوا هو بينهما نصفان ولم يقولوا ذلك ولكلهم شاهد والله معاوضة فانه
يقضي للمدعي بنصفه أما إذا شهد والله معاوضة وإن المال بينهما أو شهد وإن المال
من شركتهما فظاهر أن المقامضة تقتضي المساواة في المال وأما إذا شهد والله معاوضة
ولم يزيد وأعلى فذلك قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رح هذا والاول سواء يقضي بالمال
بينهما لأنهم قالوا هو معاوضة وقضية المعاوضة المساواة في مال الشركة وأما ففي ما بينهما
فلو أن المدعي عليه أقام البينة على أن المال له ميراث من مورثه أو هبة أو صدقة من غير المقضى أن كان
شهود المدعي الاول شهد والله معاوضة وإن المال الذي في يديه من شركتهما أو شهد والله
معاوضة وإن المال الذي في يديه بينهما نصفان لا يقبل بينة المدعي عليه على الميراث والهبة
والصدقة وإن كان شهود المدعي شهد والله معاوضة ولم يزيد وأعلى ذلك ذكر شمس
الأئمة السرخسي رح خلافاً فيه وقال على قول أبي يوسف رح لا يقبل بينة المقضى عليه وعلى
قول محمد رح في هذا الوجه يقبل بينة المقضى عليه بالهبة والصدقة وغير ذلك فيما شهد أن
أن المال الذي في يديه من شركتهما أو هو بينهما لا تقبل بينة المدعي عليه ولو أن المدعي عليه

ادعى عينا انه له خاصة وهب شريكه منه حصته واقام للبينة على الهبة ولقنه من قبلت بيئته
 عن هذا ثم ير القضاة الاول. ولو كان المدعى الاول حين ادعى له شريكه شركة بالمفاوضة فاقول للمدعى
 عليه له بالمفاوضة وقضى عليه باقراره ثم ان المقضى عليه ادعى مما كان في يد عينا انه ميراث له او هبة
 له من رجل آخر واقام البينة على ذلك قبلت بيئته ويقضى له بالعين. ولو ان رجلا ادعى عبدا في يد
 انه شريك ذي اليد في هذا العبد واقام البينة ولا يقضى له بنصف العبد فادعى ذو اليد بعد ذلك
 انه ميراث له من ابيه لا يقبل بيئته الا ان يد على الشئ من المقضى له. ولو كان المال في يد رجلين وهما
 مقران بالمفاوضة فادعى احدهما شيئا من ذلك المال انه له ميراث عن ابيه واقام البينة قبلت بيئته
 واذا مات احد المتفاوضين والمال في يد الباقي منهما فادعى ورثة الميت بالمفاوضة وحججهما
 واقام الورثة البينة ان اباهم كان شريكه شركة بمفاوضة لا يقضى لهم بشيء مما في يد الحي الا ان يقيموا
 البينة انه من شركة ابيهم او يقيموا البينة ان المال كان في يد الميت في حياته تقبل بيئته الوارث
 ولا يجوز للميت ان يد الورثة وهم محجودون بالشركة فاقام الحي البينة على شركة المفاوضة واقام ورثة
 الميت ان اباهم مات وترك هذا ميراثا من غير شركة بينهم الا تقبل بيئته الوارث ويقضى بنصف المالا
 للمدعى في قول ابي يوسف رحمه الله وفي قول محمد رحمه الله يقبل بيئته الوارث على الميراث متغافضا ان ادعى
 احدهما ان صاحبه شريكه بالثلث وادعى المدعى عليه الثلثين وكلاهما يقران بالمفاوضة فجميع
 المال من العقار وغيرها يكون بينهما نصفين حكما للمفاوضة الا ما كان من ثياب الكسوة او متاع
 البيت او رزق العيال وجارية يطأها فان ذلك لمن كان في يده خاصة استحقا فالاذا كان ذلك
 بعد الفرقة. ولو لم يفترقا ولكن مات احدهما ثم اختلفا في مقدار الشركة فهذا وما لو افترقا ثم اختلفا
 في مقدار الشركة سواء. ولا يلزم المفاوضة على شريكه من مهر او جارية ولا يشاركه فيما يورث
 من ميراث ولا جائزة يحجزها السلطان ولا الهبة ولا الصدقة ولا تنفس المفاوضة بذلك
 الا ان يكون دراهم او دنانير وقد قبضه. وكل وصية تكون عند احدهما فهي عندهما جميعا فان مات

المستعمل قبل ان يبيع لزمهما ضمان ذلك كضمان الاستهلاك لا ضمان الاستعمال من جهة
 التجارة لانه يبيع الملك بضمون واعارة المفاوض اكل طعامه وقبول هديته المنعومة
 واجابة دعوته بغير شرط يكره جائز ولو كتب المفاوض حلا في اوريد دابة او وصيا الفاسد
 والفسد والامتنع والحبوب لم يجز فيه حصة شريكه وانما يجوز ذلك استعانة انفا كربة والحمير والحجوز
 ذلك مما يوكل ولو اعار احداهما دابة من شركتهما فركبها المستعير فعطيت الدابة ثم اختلفا في الموضع الذي
 ركبها اليه فايهما صدته في الاعارة الى ذلك الموضع برئ المستعير من ضمانها ولو استعار احدهما دابة
 ليركبها الى مكان معلوم فركبها شريكه فغطيت فايهما بضمان جميعا لان ركب صاحبها لم يرصده
 صاحب الدابة فكان هذا فيما اذا استهلكا فلا يلزمهما فان كان ركبها في حاجتهما كان الضمان في
 وان كان ركب في حاجة نفسه فمما بضمان لما قلنا الا انهم ان ادياه من مال الشركة رجع الشريك على الركب
 بنصيبه من ذلك فان استعار احدهما دابة ليجعل عليها طعاما له خاصة لوزقه الى معلوم فحمل عليها
 شريكه مثل ذلك الطعام الى ذلك المكان من شركته او لمحا صته فلا ضمان عليه لان في الاعارة للحمل
 لا يفيد التقيد بخلاف الركوب ولو استعار احدهما ليجعل عليها حمل عدل زطي فحمل عليها شريكه
 مثل ذلك العدول لا يضمن ولو حمل عليها طيالة كان ضامنا لان الحبلين مختلفين وهو الحبلين
 الذي يتناوت فيه الضرر على الدابة لو حمل المستعير عليها غير ذلك الجنس كان ضامنا فذلك شركته
 ولو استعار احدهما ليجعل عليها عشرة محاييم حطلة فحمل عليها شريكه عشرة محاييم مشير من شركتهما
 لا يضمن لان هذا خفف على الدابة وكذا لو كانا شريكين شركة عنان فاستعار احدهما فالجواب فيه كالجواب
 في الاول ولو كان الاول استعارها ليجعل عليها حطة رزقا لاهله فحمل عليها شريكه شريكه خاصة كان
 ضامنا ولو باع احد المتفاوضين جارية من تجارتهما نسيئة لم يكن لواحد منهما ان يشتريها باقل من
 قبل استيفاء الثمن ولو باع احدهما شيئا ثم وهب الثمن من المشتري او ابراء جاز في قول الجديفة ومحمد
 ويضمن نصيب صاحبه كالوكيل بالبيع اذا فعل ذلك ولو باع احدهما ثم اقل صاحبه صحت الاقالة ولو

احدهما طعاما نسيئة كان الثمن عليهما. بخلاف احد شركي العنان فان هنالك انما يملك كل واحد منهما
 الشيء بالنسيئة اذا كان في يده من مال الشركة. ^{بسر} ^{لكن} ^{التمن} ^{اما} ^{اذا} ^{لم} ^{يكن} ^{فشرؤه} بالنسيئة يكون اسديته
 على المال وفي مطلق الشركة لا يستفيد ولا في الاستدانة في شركة العنان ويستفيد في شركة المتفاوضة
 ولو قبل احد المتفاوضين سلما في طعام جاز ذلك على شركته لانه من صنيع التجار. ولو باع احد المتفاو^{ضين}
 من صاحبه ثوبا من الشركة ليقطعه ثوبا لنفسه جاز لان هذا له قد مفيد فان قبل هذا العقد لا يختص
 المشتري بملك الثوب ويختص بهذا العقد. وكذا لو باعه جارية من الشركة ليطأها وطعاما
 نسيجا له رزقا لاهله جاز ويكون نصف الثمن له والنصف لشركته كما يباع من اجنيبه وان اشترى
 احدهما من صاحبه شيئا من ذلك للتجارة كان باطلا لان هذا البيع لا يفيد فائدة لم تكن قبل البيع
 ولو ان احد المتفاوضين باع شيئا ثم افترقا ولم يعلم المشتري افترقا فلكل واحد منهما ان يقبض كل^{التمن}
 من المشتري. وان علم المشتري بافترقا لم يكن للمشتري ان يدفع جميع الثمن الا الذي يملكه ^{في} ^{البيع}
 وحيد المشتري به عينا لم يكن له ان يحاصم الا الذي يملكه البيع ان علم بافترقا. ولو كان المشتري رده على
 البائع بالعيب قبل الفرقة وقضيه بالتمن او بنقصان العيب عند نقد الرد ثم افترقا كان له ان ياخذ
 بالتمن اير ما شاء. ولو استحق البيع بعد الفرقة والمشتري كان نقد الثمن كان له ان ياخذ الثمن ^{بهما}
 شاء بخلاف الرد بالعيب بعد الفرقة لان ثمة مما يجيب الثمن على البائع وقت الرد فان كان الرد بعد^{الفرقة}
 لا يكون للمشتري ان يطالب الآخر به

فصل في شرعية الوجوه

وصورتها ان يشترط الرجلان من غير مال على ان يبيعا ويشترطا بوجوههما على ان معاشرتهما كان بينهما
 او خصالا على ان معاشرتهما من البر فهو بينهما نصفين او بشرط احدهما الثلثين وللآخر هو كاشطا
 والرجح يكون على قدر الملك. وان قالوا على ان معاشرتهما فلا حد لها الثلثان وللآخر الثلث على ان الرجح
 بينهما نصفان لا يجوز وانما يكون الرجح بينهما على قدر الملك. فانما شرط احدهما اكثر من ربح ملكه

لا يجوز ^{فيها} فيما يجب لهما وعليهما بمنزلة شريكى العنان ولو اشتركا بوجوبهما شركة معاوضة ^{لا}
 بائنا ومثبت ^{بالمال} الشساوى بينهما فيما يجب لكل واحد منهما وعليهما فيما يجب في شركة المعاوضة
 ولأن رجلا سلم ثوبا لآخر اطمخيطه بنفسه ولحقا ط شريك في الخياطة معاوضة فلصاحب الثوب
 ان يطالب بالعمل لهما شاء لان الشركة اذا كانت ^{كشخص} معاوضة معاوضة فبقيت المعاوضة بينهما كما
 واحد ولو اتفقا افترا فاقصات الذي قبض الثوب لا يؤخذ الاخر بالعمل لان ما يوجب الاتحاد كان الشركة
 فاذا انقطعت بقيت الكفالة فاما ان الشرط على الخياط ان يخط بنفسه لا يطلب الاخر حكم الكفالة لا الشرط
 على الخياط اذا كان خيالة نفسه لا يبيد الكفالة رجلا ان اشتركا معاوضة وليس بينهما مال بل ان يشتركا
 بوجوبهما ويجلا بايديهما بازت الشركة كالعنان الا ان في المعاوضة لا يجوز ان يشترطا المعاوضة
 الربح وفي العنان يجوز وفي تعيل الاعمال جميع منهما اشترطا التفاوت في الربح

فصل في شركة الاعمال

صورته ان يشتركا خياطان او قصاران او خياط وقصار على ان يتقبلا الاعمال جازعنا ولا يشترط لهذه الشركة
 بيان الدقة وحكم هذه الشركة ان يصير كل واحد منهما وكيلا عن صاحبه بتقبل العمل والتوكيل بتقبل العمل
 جازر كان الوكيل مجس مباشرة ذلك العمل ولا يحسن في هذا النوع من الشركة قد يكون عنانا وقد يكون
 معاوضة عند اجتماع شواظ المعاوضة فيكون كل واحد منهما مطالبا بحكم الكفالة ما وجب له ^{منه}
 ومنه كان عنانا فاما يطالب به من باشر السب دون صاحبه بغضية الوكالة فان اطلعت هذه
 الشركة كانت عنانا وان شرط المعاوضة كانت معاوضة فاذا عمل احدهما دون الآخر والشركة ^{من}
 او معاوضة كان الاجر بينهما على ما شرطوا لو شرطوا لهما ففلا فيما يحصل من الاجر جازا اذا كانا شرطتا ^{صل}
 في ضمان ما يتقبلان به وعن ابعينه ربح ما جنت يد احدهما كان الضمان عليهما ياخذ ايها المتأخر
 ابي يوسف ربح اذا مرض احدهما شركا او سافرا ومطل العمل الاخر كان الاجر بينهما ولكل واحد منهما ان ^{يأخذ}
 الاجر والى لهما دفع الاجر بربح وان لم يربحوا وهو الاستحسان لان تدبيل احدهما العمل جعل تعيل الآخر

نصا بمعد المعاوضة في باب ضمان العمل ولو أدى رجل على أحدهما أنه دفع ثوباً إليه للمعطي طلة وأقر به
 الآخر صح إقراره ندفع الثوب وياخذ الآخر لهما كالتعاوضين فإقرار أحدهما يصح في حق الآخر عن
 نفسه وإنه لا يصدق في المرفة حق الشريك وأخذ هو بالقياس ولو أقر أحدهما دين من ثمن صابون
 ونحوه لا يلزم الآخر قسماً لأداء القصارين ولا خبيت اشتراكاً علاناً مملوكة هذا في بيت هذا علان
 الكسب بينهما بمحضه كان جائزاً وكذلك كل حرفة لأن الكسب يدل على العمل والعمل واجب عليهما
 به هذه الشركة وهذه الشركة جائزة وإن لم يكونا يخصاً مسفلاً لأن هذا توكل يجوز خاصاً كان أو عاماً

فصل في الشركة الفاسدة

بيان اشتراك الاحتطاب والاحتشاش على أنه أصابا يكون بينهما كأنه فاسد وما أخذ يكون
 بينهما وأن أحدهما منفرد بنخلطاء وباعاه قسم الثمن بينهما على قدر ملكهما وأن لم يعرف ملك
 أحدهما يصدر لكل واحد منهما النصف وفي الزيادة على النصف عليه الإيكة لأن هذه الشركة
 تقتضي العكالة ولو وكل إنساناً أن يجتنب لا يسع التوكيل ويكون الخطب للمحتطب دون المؤكل
 ولذا لو استأجر رجلاً ليعونه للاحتطاب بصفة المجموع كانت الأجرة ناسدة ويكون للمعين أجر المثل
 بالعام بلع كذا في اشتراك الصيد وجواهر العادن وثمار الجبال نحو الجوز والصنق واستنفاً الماء
 ونخل الجمر والمحل والريج والملح من الوضع الباح كانت الشركة فاسدة فإن فعلاً وخطأه وبأ
 قسم الثمن بينهما على قدر ما أصابا وفي المكيل والموزون يعتبر الكيل والوزن وفي غير المكيل والوزن
 يقسم الثمن على قدر قيمة ما أصاب كل واحد منهما فإن عمل أحدهما وأعانته الآخر في جميع ما أخذ
 كان للمعين أجر المثل لا يجاوز نصف ثمنه عند بيع يوسف ربح وعند محمد ربح له أجره مثله بالعام
 بلع واجمعوا على أنه استحق أجر المثل وإن لم يجمع المعين ماله قيمة وإن اشتراكاً الاصطبا دولهما
 كل فارسله ما أصابا الكلب يكون بينهما كمالاً ونصباً شبكة وإن أرسل كل واحد منهما فارسل
 الكلب يكون لصاحبه لأن إرسال غير المالك لا يعتبر مع إرسال المالك وإن كان لكل واحد منهما كلب فارسل

هي واحد منهما كله فما جلد صيد واحد فهو بينهما. وما أصاب أحدهما فهو صاحبه خاصة
 وإن أصاب أحدهما الكلبين صيد فاشتركه ثم أدركه الآخر فالصيد بينهما. فلهذا لا يخرج من أن
 صيد وإن اشتركه جميعا كان بينهما نصفين لوجود الاشتراك في السبب ولأن رجلين لا أحدهما يغفل
 الآخر بعينه عن أن يواجر ذلك فإسراء الله تعالى مع الأجر يكون بينهما ما كان الشريك والآخر
 يسمي الأجر بينهما على أجر مثل العمل والعمر والمغفل والحماة يبيع العين بقسم الثمن على قيمة
 العين ولو تقبلا سمولة معاومة بأجر معلوم ولم يواجر العمل والعمر وحمل على العمل السعر للذات
 أيضا ما عقد الشراكة اليهما كان الأجر بينهما نصفين لأن سبب وجوب الأجر هما فعل العمل فلهذا
 في ذلك ولو تقبلا الحمل وحمل على عاقبتهما كان الأجر بينهما نصفين ولا يكون مسموما على قدر الجاهل لأن
 مهنا بخلاف الأول. وإن أحدهما بغير إيجته وعائنه الآخر على الكمالة والنقل كان الأجر على من أحضره
 لأنه وزنه نصف الأجر في قول أبي يوسف ربح وعلى قول محمد ربح له شركته بالعام لم يبلغ ما في المسئلة الأولى
 ولو اشترى رجلان أحدهما دابة ولاخر أكاف وجوالق اشترى على أن يواجر الدابة على أن الآخر
 نصفان كانت فاسدة بينهما بمنزلة الشراكة بالعرض ولو وكله على أن يواجره أو أن يواجره
 لا يجوز وكذلك الشراكة ولو دفع دابة إلى رجل يواجرها على أن مالها يرضى به أو يرضى به
 الشراكة فاسدة لأن تقدير هذه المسئلة كانه مال أجره يرضى به ليكون الأجر بينهما ربح بينهما
 فإذا قصدت الشراكة أن أجر الدابة كان جميع الأجر لصاحب الدابة لأنه أجر الدابة بأمر صاحبها وهو
 أجره مثل عمله لأنه لم يرض بعمله إلا بالأجر ولو دفع دابة إلى رجل لبيع عليها البز والطعام على أن يرضى
 كانت فاسدة بمنزلة الشراكة بالعرض لأن رأس مال أحدهما عرض ورأس مال الآخر مفعة فإذا
 فسدت الشراكة كان الربح لصاحب البز والطعام لأنه بدل ملكه ولصاحب الدابة أجره مثلها
 لأنه لم يرض بمنفعة الدابة بغير عوض والبيت والسفينة في هذا كالذابة لما قلنا

كتاب المازن

المولى اذا اذن لعبد في التجارة في نوع يصير مازونا في الانواع كلها. وكذا اذا اذن لك بالتجارة في مكان كذا وفي وقت كذا يصير مازونا في الاماكن والازمان كلها. بخلاف التوكيل فان ذلك يقبل التخصيص بالتوقيت وبخلاف اذن القاضي فانه بمنزلة التوكيل. واذا راي المولى عبد يبيع عينا من الاعيان فسكت لم يكن ذلك اذنا. وكذا المراهن اذا راي المراهن بيع المرهون فسكت لا يبطل المراهن. وروى الطحاوي عن اصحابنا ان المراهن اذا سكت كان راضيا بالبيع فيه بل للمراهن المولى اذا قال لعبد اجبر نفسك من فلان للخدمة لا يكون ذلك اذنا في التجارة. ولو قال لعبد بيع ثوبه هذا من فلان لم يكن ذلك اذنا لان ثوب واحد من رجل بعينه واجارة نفسه من فلان لا يتكرر. ولو قال اجبر نفسك ولم يقل من فلان او قال بيع ثوبه هذا ولم يقل فلان يصير مازونا في التجارة. ولو امر عبد ان يشتري له ثوبا او لحالا يصير مازونا استحسانا. وكذا لو قال امشثر ثوبا فاقطعه فبيعه ما او ما اشبه ذلك. ولو دفع اليه حمارا لبيع الماء لعياله او لبعض جيرانه بغير امره لا يكون مازونا. ولو امره ببيع الماء كان اذنا. وكذا لو امر عبد ببيع متاع غير يصير مازونا. واذا راي عبد في حانوته يبيع متاعه فسكت حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا وينفذ على المولى ببيع الجبد ذلك المتاع. ولو ان رجلا دفع له عبد رجلا متاعا له فباعه بغير اذن المولى فراه المولى ولم ينهه كان اذنا له في التجارة ويجوز ذلك البيع على صاحب المتاع فتكلموا في العهدة. فقال بعضهم العهدة ترجع على الامر. وعند البعض ترجع الى العبد. وله الى المولى عبد يشتري شيئا بدراهم المولى او بد نائمه فلم ينهه يصير مازونا فان فقد النعم من مال المولى كان للمولى ان يسترد وانما استرد لا يبطل ذلك البيع. ولو كان مال المولى مكيلا او موزونا فاسترد المولى بطل البيع ان كان الشري بمكيل ويجوزون بعينه. وان لم يكن بعينه واسترد المولى لا يبطل البيع. تعليق اذن العبد بالشرط جائز كتعايق الطلاق والعناق. وتعايق الحجر بالمل كتعليق الرجعة. وكذا اذا اضاف الحجر الى وقت في المستقبل باطل كاضافة الرجعة. وانما في الاداء جائز. والمكاتب اذا اذن لعبد في التجارة صح اذنه كما لو كاتب عبد يبيع ثوبه. والعبد الماذون

في الجاهل لا يملك الكفاية في ملك الاذن في التجارة. واما ان مقتضاها تبيع الاذن له امته الكبر في التجارة
صح في الاذن في هذا يكون بمنزلة الاذن في ملك التصرف في النفس وسواء في بيع ولا يملك التصرف
في المال. الا ان الاذن لا يصر في التجارة ان كان الصبي يعقل البيع والشراء ويعرف ان التبع يربط المالك
ويعرف النعمان الفاضل والسير مع اذنه وان لم يعرفه لا يبيع. وان كان يقدم على التلغظ بالبيع والشراء
القاضي اذا اذن للصغير في التجارة وابوه بائع في اذن القاضي القاضي اذا رأى عبد يبيع ويشترى فسفت
لا يكون اذا ما ذكره الوراي القاضي يبعثها او صغير او عبد للصغير يبيع ويشترى فسفت لا يكون اذا ما ذكره الوراي
لعمري القاضي لا يصيب ما ذوقا قبل العلم. واذا علم بصير ما ذوقا. وكذا لو صح على عبد المالك في العلم
لا يصير محجوراً قبل العلم. ولو اذن المولى لعبد القاضي ثم حجر عليه قبل ان يعلم علم العبد بالاذن
السابق لا يصير ما ذوقا وانما يتبطل علم العبد فيصير ما ذوقا اذا كان الاذن مقصوراً فان لم يكن مقصوراً
وانما كان ضمناً بان قال المولى لاهل السوق بايعوا عبد هذا بصير لعبد ما ذوقا قبل العلم. واذا حجر على
المأذون اذا كان الاذن عاماً مشهوراً عند اهل السوق فانهما يصح الحجر اذا كان مشهوراً عند اهل السوق
ايضاً. وان لم يكن الاذن عاماً وانما علم به رجل او رجلان او ثلثة حجر عليه محجوراً من هؤلاء وصح حجره. وانما كان
الاذن لم يعلم به الا العبد صح الحجر محض من العبد وكذا يصح الحجر وان لم يبيعه له. ولو اذن لعبد القاضي
وارسل المولى اليه رسولاً او كتب اليه كتاباً فوصل اليه الكتاب او ابلغه الرسول بصير ما ذوقا كان
الرسول حراً او مملوكاً لا او فاسقاً ذكر كان او امة. فان اخرج بمصولة واحد ما ذوقا المولى بصير
ما ذوقا كيف ما كان الحجر. فرق ابو حنيفة في الحجر والاذن عند لا يثبت الحجر في واحد الا
ان يكون الحجر بعد الاذن. وثبت الاذن بقول المصولة الواحد على كل حال. وذكر الشيخ الامام
صالح بن زبده عن الفقيه انه لا يفرق بين الاذن والحجر وانما يصير ما ذوقا اذا كان الحجر
صادقاً عند العبد. وكذا الحجر لا يثبت بحجر المصولة الا ان يكون صادقاً عند العبد. والقصوى على
القول. المولى اذا باع عبد المأذون ان لم يكن عليه دين يصير محجوراً على اهل السوق به. والمولى اذا كان

عليه دين لا يدير محجوراً قبل قبض المشتري وفي الأول يصير محجوراً بنفسه البيع لأن الثاني قد فاء له إذا كان
 باذن الغرماء أو بأمر القاضية هذا إذا كان الدين حالاً فإنا كان دين العبد مؤجلاً لا يصح للمولى أن يبيعه
 وكثيراً للغير ما أن ينقضوا هذا البيع ولهم أن يضموا المولى قيمته إذا حل الدين فإذا كان عليه دين حال
 فالبيع فاسد إلا أن يكون بالثمن وفاء بالدين فإذا قبض الثمن وقضى دينه نفذ البيع السابق كالرهن
 إذا باع الرهن وبه وفاء بالدين فقطح دين المرتهن من الثمن نفذ بيع الرهن ولو حجب المولى عن عبده
 المأذون عليه دين حال لا يجوز للمولى أن يبيع العبد ولا يبيع ما في يده وإنما يبيع القاضية الموهبة إذا
 مات وترك ابناً وعبداً وعلاً الميث دين مستغرق فإذن الوارث لهذا العبد في التجارة لا يصح إذ أنه
 كأنه لا يملك فإما أن الآن اجتتز من مال وقضى دين الأب ثم أذن لهذا العبد في التجارة لا يصح إذ أنه أيضاً
 لأن دين الأب على عبده يمنع ملك العبد وأما يملك إذا أبرأ العريم الميث عو الدين أو قضى الوارث
 دين أبيه من مال نفسه تبرعاً بأن قال عند الأداء أنا أؤدي تبرعاً ولو أنه قضى دين الميت من مال نفسه فله
 عند الأداء أؤدي على وجه التبرع يصير ذلك يناله عو الأب كما لو كفن الميت من مال نفسه فإنه يجمع
 في التركة العبد المأذون إذا بقى يصير محجوراً بالدين إذا كان مأذوناً فابق لا يصير محجوراً والعبد المأذون
 إذا غصبه غاصب لم يذكر في الكتاب قالوا المتصحح أنه لا يصير محجوراً والعبد المأذون إذا أسرم العبد
 لا يصير محجوراً قبل الأحرار بدار الحرب وعبداً لا يصير محجوراً فإن وصل العبد إلى مولا بعد ذلك
 لا يعود مأذوناً المأذون إذا بقى يصير محجوراً فإن عاد من الأباقة الأصح أنه لا يعود مأذوناً المولى إذا أذن
 لعبده الأبق لا يصح إذ أنه وإن علم الأبق وأن أذن له في التجارة مع من كان العبد في يده صح إذ أنه وإن أذن لعبده
 المخصوص في التجارة فلن كان الغاصب مفرأ وكان لمولا بينة صح الإذن لأنه لو باع في هذا الوجه مزار
 ببيع فصح إذ أنه المولى إذا مال عبده أذن له في التجارة فلا تبع بعين فاحش فباعه بعين فاعش حارة
 بعه لأن أذن المولى لا يقبل التخصيص الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبد الصغير في التجارة صح
 إذ هما وسكوتهما يكون أذن والقاضية يملك أذن الصغير ويملك أذن عبد الصغير وسكوته لا يكون أذن

فان ما بين الاب والوصي بعد الادب فمن تلوع الصغير بطل الاذن . ولئن بلغ الصغير والاب او يبيع من لا
 الاذن . الوصي اذا رآى الصغير بعد الصغير يبيع وليستري فسكت قالوا ينبغي ان يصير ما ذكرنا من خلاف
 القاضى . والله اعلم اذا اذن للصغير ولعدو في التجارة والاب والوصي فابا ذهاب المظلم والمحرر عليه .
 اذن القاضى لا يصح تجرهما . وكذا لو مات هذا القاضى لا ينجح العبد الا ان يرفع الام الى قاض اخر من غير
 لان ولاية هذا القاضى مثل ولاية الاول . رجل اشترى عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام فان له والقبول
 او راد يبيع وليستري فسكت كان ذلك اجازة للبيع بطل خياره وبصير العبد ما ذكروا ولو باع
 عبدا على انه بالخيار ثلثة ايام ثم اذن البائع العبد في صدق الخيار لم يكن ذلك فسخا للبيع الا
 العبد دين بذلك . اذا طلب غرماء العبد الماذون من القاضى ببيعة فام الى الذي مولاه المذوم
 فباع جاز ببيعة ولا يصير للمولى مختارا حتى لا يلزمه قضاء الدين من ماله . وهذا اذا كان المولى اذا
 باع عبدا الجاني بعد العلم بالخيارية يصح خيار الغداء . هو خلاف الرضى ايضا اذا باع عبدا
 ماله بمثل القيمة . غير ان الغرماء فانه ينفذ ببيعة المولى اذا اعتق عبده المداون بعد ببيعة له
 والغرماء بالخيار ان يشاءوا ضمنوا قيمة العبد موصرا كان او مسطرا . ان اشبهوا العبد بغير
 دينهم . وهو خلاف الراى اذا اعتق العبد الرهون فانه يضمن قيمته ان كان موصرا وان كان
 ببيع العبد للمتمم . المولى اذا اعتق عبدا الماذون وعليه ضمان الغصب فان المولى يبرم اذ قل
 من قيمته ومن الغداء علم بذلك اوله يعلم . وان اعتق عبدا الجاني ان كان عالما بالخيارية يضمن
 الغداء . وان لم يكن عالما كان عليه الاقل من قيمة العبد وموارث الجاني . عبدا شتر بغير علم
 فقال البائع لا اسلم اليك المبيع لاننا محجور وقال العبد . اما ذكروا كان القول قول العبد فادام
 البائع البيعة . عدان العبد . اقرانه محجور قبل ان يتقدم الى القاضى بعد الشراء لا يقبل ببيعة . وهذا
 بجلان ما ذكرناه في الزيادات . رجل اشترى عبدا نجاء رجل وادعى العبد واستقام المشتري .
 او اقرانه المستحق فانه يقتضى بالعبء المستحق ولا يرجع المشتري بالتمسك على البائع . وله ان يشتري

اقام البينة على اقرار البايع ان العبد للمسيح يقبل بيئته ويرجع بالثمن على البايع موقوف ايضاً.

هذا وبين مسئلة ذكرها في الجوامع رجل وهب لعبد انسان هبة ثم اراد ان يرجع في الهبة فقال

العبد انا محجور وليس لك ان ترجع في الهبة وقالوا له ببل انت ما ذون فاقام العبد البينة على اقراره

الواهب انه محجور يقبل بيئته عبد باع من رجل شيئاً فقال هذا الذي بعته لمولاي وانا سمعته

وقال المشتري بل انت ما ذون كان القول قول المشتري ولا يسل قول العبد الماذون اذا اقر المولى

بدن لا يصح اقراره كان عليه دين اوله كبير وان اقر بعين في يد المولى ان يركن عليه دين صح اقراره وان كان

دين لا يصح العبد الماذون اذا اقر لاجنبي من عصب او قرص او استهلك ودبعة او عارية خالف فيها او

استهلكها ورعان ذلك كان في حالة المحجور صدقة المقر له ان ذلك كان في وقت المحجور لا يلزمه شيء في الحال

الا في دين الغصب ولو قال المقر له لا بل كان ذلك في حالة اذ كان القول قول المقر له وهو بخلاف

الصبي الماذون اذا اقر اذ اقرت له لان ياتى به في حالة المحجور فانه لا يواحد به يكون مصدقاً

بالسناد صدقة المقر له او كذبه وكذلك المصنوع الماذون الكبير وه كالمسالمين اذا اختلفا فقال المنة

تزوجتني وانا محجوسية او معتدة الغير وكونها محجوسية او معتدة الغير صح وقال الزوج لا بل تزوجتك

وانت مسلمة فارغة كان القول قول الزوج ولو قالت المرأة تزوجتني وانا صغيرة وقال الزوج لا بل

تزوجتك وانت مالعة كاذبة القول قول المرأة لا يهاجمه من اضافة تكرار النكاح أصلاً بخلاف المسئلة

الاول اما الصبي الماذون والمصنوع الماذون اذا اقر بالغصب او بالاستهلاك واطرافه الى حلة المحجور

يواحد به للحال صدقة المقر له في ذلك ام كذبه كما في العبد وان اقر بقرص او ودبعة استهلكها في حال

المحجور فذلك الجواب عند ابي يوسف ربح وعندهما ان صدقة المقر له الاضافات وفي كونه مؤثراً

لا يواحد به للحال ولا بعد البلوغ وان كذبه في الاضافة يواحد به للحال العبد المحجور اذا اشترى

شيئاً بغير ماله فشرقه موقوف وكذلك اذا باع شيئاً من مال المولى او ماله او اقرانه من

اوارتهن او اقرض او استقرض جميع ذلك موقوف وكذلك الصبي الذي يعقل البيع والشراء اذا فعل

من ذلك لا يوقف على اجازة عليه وفي العبد على اجازة مولاه ان اجازة المولى نفذ وان لم يجز جازته له المولى
في التجارة فاجاز العبد باشر حال الاذن صحت اجازته استغناء ما وان لم ياذن له المولى في التجارة ولكن
اعتقه فاجاز العبد بعد العتق لا يصح اجازته المعضول اذا باع مال الغريم ثم اتاه من المالك فاجاز
ذلك البيع لا يجوز. ولو ان المعضول لم يبيع له الغريم وكله المالك يبيعه فاجاز الوكيل يبيعه ذلك حال استغناء
والعبد المحجور اذا اشترى شيئا بغير اذنه المولى حتى توقف على اجازة المولى ثم ان المولى باع العبد من رجل
فاجاز مشتري العبد ذلك الشراء لم يجز. وكذا لو اجاز ما بيع العبد. وكذا لو لم يبيع المولى العبد ولكنه اعتقه
فاجاز العتق او المولى لا يصح الاجازة لانه تعذر تنفيذ العقد على وجه يكون للمالك له وله والعهد
على العبد. العبد المحجور اذا تزوج امرأة فاعتق نفذ ذلك النكاح من غير اجازة. وكذا الامانة
المحجورة اذا زوجت نفسها ثم اعتقت نفذ نكاحها ويكون المهر لها. العبد المحجور اذا اشترى شيئا
حتى توقف على اجازة المولى فادام العين في يده كان البايع اولى به وان هلك في يده او استهلكه ان كان
البايع حرا كبيرا او صغيرا مازونا او عبدا مازونا او كانا قاتلا لا يضمن المشتري للمحال حتى يمتن فاداعن
كان عليه قيمة المبيع بالغة ما بلغت. وان كان المشتري صبيا محجورا لا يضمن اصلا ولا في الحال ولا بعد البلوغ
وان كان البايع عبدا محجورا او صبيا محجورا او المشتري كذلك ضمن المشتري للمحال ان تسليط المولى
لم يصح فيكون متلفا من غير تسليط. بخلاف ما لو كان البايع حرا كبيرا او صبيا مازونا او عبدا مازونا
ذونا لان تسليطهم صحيح فكان متلفا بالتسليط فلا يضمن. ويحجر العبد المازون المديون بموت
المولى. ويجنون المولى جنونا مطبقا وان لم يكن مطبقا لا يحجر ومحمد بن قدامة الطحاوي لا يستعمله
ثم رجح وقد رتب سنة فضا عدا. وابو يوسف رجح قدره بالكثرة السنة قال في اصل ان العبد المازون
يخبر شئته عشرة اهلة منها اذا حج عليه في السوق والبقع او السمر الشوكون. واذا ما بيع له. او من مضى ما كان
العبد ليتيم فاذا وصيه فوات الوصي واليتيم اذا خرج من ملك مولاه واستولد هاهنا كانت
الغنى العهد المازون اذا كان عليه ديون لقوم فباعه مولاه بطلب بعضهم بغير امر القاي لا يجوز

ولبقيته الغرماء ان يردوا بيعه، ولو كان بعض الغرماء غنيا فرفع من كان حاضرا منهم الى القاضي وطلبوا
منه بيعه فباعه المحضون بازيعة على جميع الغرماء، فاذا طلب غرماء العبد المأذون من القاضي بيعه
للعبد مال غائب يبرحو حضوره او دين على الناس فان القاضي لا يجعل بيعه بل يتلوم حتى يحضر مال الرجل
ديه، وحكي عن الفقيه اني بكر البليغي رحمه الله قال كان مال يحضر ثلثة ايام واقل ويحل دينه فالقاضي لا
ولا يبيعه، وان باع المولى عبد المأذون المديون وهو يعلم بدعونه كان عليه الاقل من قيمته ^{ديونه} ومن
وكذا المولى يعلم بدعونه، العبد المأذون اذا اقر بحلا يقبل منها دة العبد له لو كان العبد حر والزوجة
او قرابة لا يصح اقراره في قول ابي حنيفة رحمه الله، وكذا باع المولى عبد المأذون بغرا ذن الغرماء فوجد الغرماء
العبد فارادوا نقض البيع ليس لهم ذلك الا بحضرة البايع والمشتري، ولو كان دين العبد مؤجلا فباعه
مولا قبل حلول الاجل جازي بيعة لان الدين المؤجل لا يحل المولى عن بيعه فاذا حل دين العبد ليس لصاحب
الدين ان ينقض البيع ولكن له ان يضمن المولى قيمة العبد، العبد المأذون والصبي المأذون او العتق
المأذون اذا باعوا بغير فاحش يجوز بيعهم في قول ابي حنيفة رحمه الله، وليس للصبي المأذون ان يزوجه امته
في قول ابي حنيفة رحمه الله ولا يزوجه امته من عبد عند الكل، وللعبد المأذون ان يواجر نفسه ^{صنه} اوله
ويستاجر الارض ويدفع الارض من ارضه ويأخذ من ارضه كان المدين منه او من غيره، وليس له ان يتكفل
بمال او بنفس ولا يقرض ولا يعتق على مال ولا يشارك معاوضة ولا يزوجه عبد ولا امته، وله ان يأخذ
المال مضاربة ويدفع المال مضاربة ويشارك في شركة العنان ويؤكل بالبيع والشراء ويعمل الدابة والثوب وله
ان يؤجل دينه من غضب او غيره اجملة سنة او اكثر او اقل وليس له ان يحيط بعض الدين، وله ان يتبع
باليسير، ويملك القصد بمادون الدناهم ولا يملك بالدرهم، ويملك اتخاذ الضيافة والاخذ
والمصالح انه لا يملك ما يبعد التجار صرفا ويملك ما لا يبعد صرفا في المأكولات ولا يملك الاخذ في
غير المأكولات ويملك الاخذ في المأكولات بقدر ما يتخذ الدعوة من المأكولات وانما يملك اتخاذ
الضيافة اليسيرة دون الكبيرة فذلك يقدر بمقدار ما يكون في يده من مال التجارة، وحكي عن ابي سلمة رحمه الله

انه قال اذا كان مال التجارة عشرة آلاف فأتخذ بعشرة دراهم دعوة كانت يسيرة. ولو كان مال التجارة
عشرة دراهم فأتخذ بدنان كان شفا كبيرة في العرف. والعشرة في هذا العرف. وأما التصديق بالنفس
والرغيف والصدقة بما دون الدرهم فالواجب عرفنا بعد يسيرة. والزوجة والأمة اذا تصدقت
بجميع الا العرف ان كان مقدار المتعارف تكون ما ذونة بذلك. قال مولانا رحمه وفي عرفنا المرأة والأمة
لا تكون ما ذونة بالتصدق. وبالنقد وإنما تكون ما ذونة بالماكولات. ألولا فاباع ماله من عبد
المأذون المديون صح بيعه. ولما لم يحبس المبيع لا يستيفاء الثمن فلو سلم المبيع اليه. قبل الاستيفاء
بطل دينه كذا قال في كتاب الصرف. وأن أقر المولى على عبد بالدين وليس على العبد من ظاهر ^{الدين} مخرج
صدقته العبد في ذلك أمكذبه. وكان للمقر له استيفاء ذلك من العبد. وان كان ذلك. كذا في بيعته
فان عتق العبد قبل الاستيفاء لا يضمن الا الاقل من قيمته ومن الدين. العبد المأذون اذا ارتد
في العياذ بالله فتصرفاته بعد الردة موقوفة عند الجنيحة ربح. وعند صاحبه فامدة فان سلم
تبين انه صح بيعه وان قتل تبين انه بطل بيعه. والوكيل اذا ارتد والعياذ بالله ينفذ تصرفاته
وكذا المكاتب والمجنون جنونا مطبقا. رجل ادعى على صبيه مأذون شيئا فانكرا خلفوا في تحليفه
ذكر في كتاب الاقرار انه محلف وعليه الفتوى. العبد المأذون اذا خسم فيما كان من التجارة
يقبل الشهادة عليه ولا يعتبر حصة المولى. ولو شهد الشهود على عبد محجور بغيبات ^{او ابلات}
وبدعية ان شهد وابعاينه ذلك لا بالاقرار تقبل عليه ويقضه بالغصب اذا حضر المولى وفي
عنه ان ائلاف الودعية والمضاربة لا يقض حتى يعتق في قول الجنيحة ومحمد ربح. وأن شهد ^{الشهود}
على اقرار العبد بذلك لا تقبل وان كان مولا. حاضرا. ولو شهد واعلى عبد مأذون بالزنا
او القتل محمد او يغرب حرا وقذف وهو محمد ومولا. غائب لا تقبل في قول الجنيحة ومحمد
خلافا لابي يوسف ربح. وأن شهد واعلى اقرار العبد تقبل شهادتهم في القسط صرحوا اذ قد
ولا تقبل فيما سوا ذلك. فان شهد واعلى العبد المأذون بسرته عشرة دراهم فان كان مولا. حاضر تقبل شهادته ^{دعته}

في القولح ولو شهدوا بسرقة اقل من عشرة نقبل بثبوتهم كان مولا حاضر الوقت ثانياً وقيل
 الشهادة على الصبي الماذون والعنوة الماذون بسرقة عشرة دراهم وان كان الاذنه غائباً ولا يقبل
 الشهادة على اقرارهما بالسرقة اصلاً ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو
 يحسد لا يقض حتى يحضر مولا فيقضى بالقطع ورد العين ان كانت قائمة ولا يقضى بالضمان
 لان المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو شهدوا على
 اقراره لا تقبل اصلاً وان كان مولا حاضراً لا يقضى بالقطع بهذه البينة فذلك المال
 وشهادته على الاقرار بالسرقة مع حجور السارق لا تتم رجل وكل عبد ما ذونا بارتضى له
 سماء بثمان مسم ولم ينقد الثمن جازاً استحسننا ولو وكله بالشري بالخن مؤجلاً فاشترى
 يكون للعبد لالأمر لا نه يتضمن الكفالة وكفالة الماذون باطله ولو آموه رجل بان يبيع ماله
 نسبه جاز لان التوكيل بالبيع لا يتضمن الكفالة ولو وكل الماذون رجلاً ببيع او شراء ينقد
 او نسبه جاز لان الماذون قد يحتاج الى ان يوكل غيره بالتجارة العبد الماذون المديون اذا ^{صده} اخذ
 مولا في ماله يد العبد فقال العبد الماذون هو مولى وقال مولا هو لي كان القول قول العبد ولا ^{يصدق}
 الوجه يقض دين العبد فان كان العبد الماذون في منزل مولا فان كان المال الذي اختصنا ^{فيه}
 من تجارة العبد فهو للعبد وان لم يكن من تجارته يكون للمولى وان كان المال في يد العبد ودين
 المولى كان المال بينهما وان كان معهما اجنب والمال في ايديهم كان بينهما ائلاً وان كان العبد ركب
 دابة او لا بسر ثوب فاختصا فيه يكون للعبد وللعبد الماذون ان يواجر امته ظراً والامنة
 الماذون فله ان يواجر نفسه ظراً العبد اذا ودع عند نسيان شيئاً لا يملك المولى اخذ الودعة
 كان العبد ما ذونا ومحجوراً فلوان المودع دفع الودعة الى مولا ان لم يكن على العبد دين جاز للمولى
 اذا روج عبد الماذون المذون جاز لان فيه تخصيص العبد اذا احرم تجارته مولا كاز للمولى
 ان يحمله فان باعه بعد ما احرم باذن المولى كان للمشتري ان يحمله العبد الا بقاء لا يملك بالامر

قال رضي الله عنه أسباب الحج ثلث: منها ربح العامة، والقائه الدين، والدالك السعة والتبذير
 فان بوحيفة ربح لا يحج القاضيه على الحراما قل البالغ الا غير من يتعدى ضرره الى العامة وهم ثلاثة
 المتطيب لجمال الذي يبيع الناس ما يميزه ويملكه وعنده انه شفاء ودواء، والثاني المغني الما^{الدين}ح
 يعلم الناس الحيل ويفتن عن جهل، والثالث المتخاري الفيلس فلا يحج على المدبوع، لا يمنع عنه
 ماله. وعند صاحبيه ربح يحج بها قال ابو سفيان ربح ومنه اسماء اخرى، منها الدين
 اذا ركب الرجل دين وطلب غماؤه من القاضيه بان يحج عليه كذا يتلف ماله من المال فان
 القاضيه يحج عليه ويشهد على حجره فيقول لا تشهد قال في تحريت على هذا اقول فلان من فلان امكن
 ذلك الرجل غائب الا من فلان ومنع عنه ماله ويبيع ماله اذ اساله غريبه، واذا اراد ان يبيع ماله
 عند بعض العلماء يبيع ماله عليه ما فوق الا زار، قال شمس الاثمة الحارثي ربح سائر له دستاس
 الخياب ويبيع ما سوى ذلك، وقال شمس الاثمة الكردي ربح يترك له ربحين من الدنيا في يوم
 القاضيه عند علما شارح والسبب الثاني عند ابي يوسف ومحمد ربح السعة يحج القاضيه على
 البذر يطلب اولياته وعلى المغفل الذي لا يهتدى الى التصرف ولا يصبر عنها ويعين بها ربح
 يحج على الفاسق الذي يتركب المعاصي اذا كان لا يبذل المال ولا يسرف في ماله، وقال الدماغي
 يحج على الفاسق ايضا ولا يشترط لصحة الحج حضرة الذي يريد ان يحج عليه بل يبيع حاضر كان ام غا^{نا}
 الا ان الغائب لا يحج ماله يبلغه الحج ويعلم ان القاضيه حر، وان تصرف قبل العلم بعد الحج فيفقد ثمراته
 وهو بمنزلة مالو حجر على عبد المازون الغائب يبيع الحجر ولا يحج قبل العلم، واذا حجر على المدبوع
 بعد ما حبس بالدين او قبله يظهر اثر الحجر في ماله الموجود وقت الحجر لا فيما اكتسب ويحصل له
 بعد الحج ويمنع هذا الحجر عن التبرعات، ولو اقر لا انسان بدين لا يبيع اقراره في حق الغريم الذي حج

لاجله فاذا كان دين هذا الغريم يظهر صحة اقراره السابق . وكذا لو اكتسب مالا ينفد اقراره فيما
 اكتسب وحدث وان كان دين الاول قائما وينفذ تبرعاته فيما اكتسب مع بقاء دين الاول ولو
 تزوج المحجور امرأة صح نكاحه فان زاد على مهر مثلها فنقل مهر المثل يظهر في حق الغريم الذي حجر
 لاجله تحاصر الغريم في ذلك وما زاد على مهر المثل لا يظهر في حق الغريم الذي حجر لاجله فظهر في المالا
 الذي حدث له بعد . ولو اقر على نفسه مجد وقصاص صح اقراره . وكذا لو اعتق او تبرع او بصرح اعتاقه
 وتبريره . والحاصل ان كل ما يستوي فيه المجد والمهر لا ينفذ من المحجور وما لا ينفذ من المالك لا
 من المحجور الا باذن القاضي . ولو باع شيئا من ماله بمثل القيمة جاز واقل من القيمة لا يجوز . ولو
 استهلك مال انسان بمعاينة الشهود ولزمه ضمان ذلك ومن له الضمان يحاض الغريم الذي حجر لاجله
 فيما كان في يد . ولو اشترى المحجور جارية بمعاينة الشهود باكثر من قيمتها فان بايع الجارية بمحاض الغريم
 الذي حجر لاجله بمقدر قيمتها وما زاد على قيمتها ياخذ من المالا الذي يحدث له بعد الحجر . ولو باع
 المحجور شيئا من عقاره او عرضه من الغريم الذي حجر لاجله ليصير الثمن قصا صابدينه جاز بيعه
 وذكر الامام شمس الائمة الشريفة رح هذا اذا كان الغريم واحدا فان كان اثنين وحجر بينهما فباع ^{الغريم}
 من احدهما شيئا بمثل القيمة جاز البيع كالمو باع من اجنبي فاذا جاز البيع بمثل القيمة لا يصير كل الثمن
 قصا صابدين هذا المشتري لان فيه ايثار بعض الغرماء على البعض ولكن ^{يكون} الثمن بين الغرماء بالخصم
 ولو حجر القاضي على رجل لقوم لهم ديون مختلفة فقص المحجور دين بعضهم شاركه الباقيون فيما قبض
 فديسم له حصته ويدفع ما زاد على حصته الا غير من الغرماء رجل عليه دين ثبت باقراره او بينته
 قامت عليه عند القاضي فعاب المطلوب قبل الحكم وامتنع عن الخضوع وقال ابو يوسف رحمه الله
 ينصب القاضي عنه وكيل او يحكم عليه بالمالا اذا سال الخصم ذلك . فان سال الخصم لمن يحجر عليه
 عند بيعه فانه ومحمد رح لا يحكم ولا يحجر حتى يحضر الغائب ثم يحكم عليه ثم يحجر عند محمد رح لانه انما ^{يحجر}
 بعد الحكم لا قبله . المحجور بالدين اذا كان يسرف في اخذ الطعام مبعده القاضي عن المارق ويقدر ^{له}

المعروف والكفاف. وكان ذلك في الثياب يقتصد فيها ويأمر بالوسط ولا يصيق عليه في مكره
مثوبه وملبوسه

فصل في الحجر بسبب السفه والتبذير والغفلة

اليتيم إذا بلغ بالنس رشيد وماله في يد وصيه أو ولده فإنه يدفع إليه ماله. فإن بلغ غير رشيد لا يدفع
إليه مال حتى يبلغ حسما وعشر سنة فاذا بلغ حسما وعشر سنة عند بعينه روح يدفع إليه ماله يتصرف
فيه ما شاء. وقال أبو يوسف ومحمد روح لا يدفع إليه ماله بل يمنع عنه وإن بلغ سبعين سنة أو
ما لم يونس منه الرشيد. وإن بلغ اليتيم سفها عند بعينه روح ينفذ تصرفاته. لأنه لا يرى الحجر
على الحجر العقل البالغ. وعندنا صاحبنا روح بعدما حجر عليه القاضي لا ينفذ تصرفاته إلا أن القاضي
يخضع من تصرفاته ما كان خير المحجورين من ربح ومبايع والتس. قائم يديه أو جوف فيما استقرى لأن الأب
والوصي يخرجه من تصرفات الصبي ما كان خيرا له فكذا ذلك القاضي. وإن بلغ اليتيم سفها غير رشيد
فقبل أن يحجر القاضي عليه لا يكون محجورا في قول أبي يوسف روح حتى ينفذ تصرفاته. وعند محمد روح
يكون محجورا من غير حجر. وأبو يوسف روح جعل الحجر بسبب السفه كالنحر بسبب الدين وذلك
لأنه لا يكون الإبقاء القاضي ومحجور حجر بسبب السفه كالنحر بسبب الصبي والمجنون وذلك
لأنه يكون بغير قضاء فيكون محجورا إلا أن يؤذن له. وكذلك بلغ الصغير مصلحا فاجزأه ماله وأقرباؤه
وتصدق وغير ذلك ثم ضد وصار بحال استحق الحجر فاصنع من التصرفات قبل الفساد تكون
نافذة وما صنع بعد ما فسد باطله عند محمد روح حتى إذا رفع إلى القاضي فإن القاضي يخرجه ما فعل
قبل الفساد ويبطل ما صنع بعد الفساد لأن عند محمد روح هذا العارض بمنزلة المجنون والصبا
والصبي والمجنون يكون محجورا بغير حجر. وعلى قول أبي يوسف روح لا يبطل ما فسد إلا صير محجورا ما لم
عليه القاضي حتى لو رفع ذلك إلى القاضي يحجر عليه فيمضي ما فعل قبل الحجر وهو عند بمنزلة الحجر بسبب الدين
قال محمد روح المحجور بمنزلة الصبي إلا في أربعة. أحدهما أن تصرف الوصي في مال الصبي جائز وفي مال

باطل. والثاني أن اعتاق المحجور وتدبيره وطلابه ونكاحه جائز ومن الصبي باطل. والثالث المحجور إذا وصى بوصية حازت وصيته من ثلث ماله ومن الصبي لا يجوز. والرابع أن جارية المحجور إذا جاءت بولد فادعاء ثبوت نسبه ومن الصبي لا يثبت ثم تصرفات المحجور بسبب السفه على نوا^{عه} لا يصح من الهالك كالبیع والشاء وغير ذلك لا يصح من المحجور وما يصح من الهالك من النكاح والطلاق والعتاق^{لهم} من المحجور ويسع العبد في قيمته في ظاهر الرواية. وعن محمد، ربح أنه لا يسع ويصح تدبيره فاذا مات سفها يعتق المدبر ويسع في قيمته مدبرا فان كانت قيمته مدبرا عشرة يسع في عشرة. ولو تزوج امرأة صح نكاحه. وأن زاد على مهر مثله ما يلزمه الزيادة. ولو طلق امرأته يقع طلاقه. ولو حبس في يمينه وجبت الكفارة ويحجزه الكفارة بالصيام ولا يحجزه بالأطعام لأن التكفير بالطعام لا^{يقتضي} الابتسليم للطعام إلى الفقير وهو عاجز عن ذلك لأنه لا يدره في ماله ولا يحجزه الكفارة بالاعتاق لأنه إذا اعتق كان على العبد أن يسع في قيمته فيصير عتقا ببدل. وكذا لو طاهر من امرأته صح ظهاره ويكفر بالصوم فإن اعتق عن ظهاره عتق العبد ويسع في قيمته ولا يحجزه عن الظهار. وكذا في كفارة القتل وعليه زكوة ماله فيلزمه أن يخرج قدر الزكوة عن ماله. ويلزمه حجة لا سلام أن استطاع لكن لا يدفع إليه ماله لأنه يسرف ويدفع إلى رجل تعد من حج سيفق يلبس في الطريق وما يلزمه في الحج مما لا همته فيه نحو كفارة الأذى والأحصاء لا يمنع منه وما وجب عليه مجاياه أحدثها في أحرامه مثل الجماع وقتل الصيد فإنه يمنع عنه ماله. ولو أراد العمة لا يمنع عنها. وكذا إذا أراد القرآن وله أن يسوق بدنه. ولو أحرمت بحجة تطوعا أو بعة تطوعا فإن القاضي يعطيه النفقة مقل ما يكفيه. ولو وصى بوصية أن كانت موافقة لوصايا أهل الخير^{والصلح} نحو الوصية بالحج أو للمساكين أو بشيء من أبواب البر الذي يتقرب به إلى الله ثم يجوز أن يتحلل ويقتد من ثلث ماله وأن كانت مخالفة لوصايا أهل الخير والصلاح لا يجب تنفيذها. واختلف العلماء في وصية الصبي. روى عن عمر رضي الله عنه أنه أجاز وصية العتلام. وشرع ربح

الجار يصيه ^{مس} على لا يجتلم فلما كان في صفة رصة الغلام حلاف توصيه المحجور تكون بعد من
الحلاف. ولو أن هذا المحجور يطلب من القاضي أن يدفع اليه ماله يصل به قرينه من ذوق الرحم
الحرم فان القاضي يقدر به. والمرأة المحجورة بمنزلة الرجل فان نكحت المحجورة نفسها من رجل كمو
يحبوزنكا حافان قضرت عن مهر مثلها قال ابو حنيفة ربح محجور الروح ان لا يملكها مهر مثلها ^{شاء} ان
فارقها. وعن أبي يوسف ومحمد ربح محجور النكاح بما رزحت ولا يغير الزرع. ولو أن المحجور
جد ما رزحت نفقها الخدامت من زوجها على مال بيع الطلاق ولا يلزمها المال لانه لا يملك
التزام المال بكلاء ليس بمالك ثم قال في الكتاب ويكون الطلاق رجعي لانه طلاق لا يعايله المد
اصلا فيكون رجعي او في كالة فيقال اختلعت من زوجها على مال يكون رجعي بخلاف الامة اذا كان
تحت زوج فاختلعت عليه ان الطلاق يكون بائنا الا بما سئل من الاثم بالمال. فان فعلت ذلك
بأذن المولى يجب المخرج الحاق. وان كان بعلم المولى كان عليها المال بعد العتق والطلاق بدل يكون
للمسألة له كانت الامة فسد المحجورة فاختلعت نفقها بالمال ما رزحت الخلاق رجعي لانه لا
عليها المال لانه الحال ولا بعد العتق. ولو أن سفيها محجورا استقرضها ليعطي بدل ان الامة
استقرضه فان لم يعط المرأة صرف المال في بعض حوائجها لا يؤخذ به لانه الحال ولا مد الملوغ ^{المد}
المحجور اذا استقرض مالا واستهلكه لا يؤخذ به. الحال. يؤخذ به بعدائه لانه ليس المحجور
من اهل الالتزام فلا يصح التزامه اما العبد من ماله التزام لانه لا يصح التزامه وحق المولى صريح
نفسه. والمحجور المحال بمنزلة الصبي والمجنون. ولو اودع انسان محجورا فمات المحجور الله
استهلكه لا يصدق فلو صار مصلحا بعد ذلك يسأل عما اقر فان قال ما اقرت به كان حافوا ^{حده}
والحال. وان قال ما اقرت به كان باطلا لا يؤخذ كالعبد المحجور اذا استهلك مالا انسان فانه لا يؤخذ
فان اذن له مولا في التجارة بعد ذلك يسأل عما اقر به فان قال ما اقرت به كان حافوا ^{الحال} واحد به
وان قال كان باطلا لا يؤخذ. ولو أن رجلا اقر من محجور او اودعه ثم صار مصلحا فقال للمصاحب المالك ^{صبي} كذا

في حال فسادى فانفقتهما الوفاق او دعته في حال فسادى فانفقتهما وقال صاحب المال لا يقرضتك في
 حال صلاحك كان القول قول صاحب المال ويضمن المحجور وقلت قال صاحب المال لا يقرضتك في حال
 فسادك ^{فسادك} واستهلكته في حال صلاحك وقال المحجور اقرضتني في حال فسادى واستهلكته فيه كان القول قول
 المحجور. فان اقام صاحب المال الدية انما اقرضه في حال فسادك ولكن استهلكته في صلاحك
 بينته ^{قبلت} يتيم ادرك مفسد غير مصلح وهو في حجر وصيه وحجر عليه القاضيه او لم يحجر فسال
 وصيه ان يدفع اليه ماله فدفع اليه فضاء المال في يده ضمن الوصي لان دفع الوصي المال اليه مع
 عليه انه مضيع تضيع فيضمن ولو ان صبيا مسلحا غير مفسد لم يدرك فدفع الوصي اليه ^{سأله}
 واذن له بالتجارة فضاء المال في يده لا يضمن الوصي ولو ان قاضيا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع
 ذلك الى قاض آخر فاطلقه ورفع عنه الحجر واجاز ما صنع. عاين اطلاق الثاني لان قضاء الاول
 كان في فصل مختلف فيه. وهذا اختلاف في نفس القضاء. اولان حجر الاول لم يكن قضاء لعدم ^{المقتضى}
 والمقتضى عليه فينفذ ما قضاؤه الثاني فهو بمنزلة ما لو قضى وهو محجور عليه فاذا اطلقه الثاني صح
 اطلاقه. وليس للقاضي الثالث بعد ذلك ان ينفذ قضاء الاول بالحجر. وذكر الحنفية رج
 ان القاضيه اذا حجر على مفسد يستحق الحجر ثم رفع ذلك الى قاض آخر فاطلقه الثاني واجاز ما صنع
 المحجور صح اطلاق الثاني وما صنع المحجور في ماله من بيع او شراء قبل اطلاق الثاني وجده
 كان جائزا لان حجر الاول مجتهد فيه فبقيت على امضاء قاض آخر كما قضى القاضيه وهو محدود
 في قدر لا يتم قضاؤه ما لم يوصل اليه امضاء قاض آخر فان رفع يديه ومن شرعات المحجور لا القاضيه
 الذي حجر عليه قبل اطلاق القاضيه الثاني فنقضها وابطاها ثم رفع الى قاض آخر فان الثاني ينفذ
 حجر الاول وقضاءه. فلوان الثاني لم ينفذ حجر الاول واجاز ما صنع المحجور ثم رفع الى قاض ثا^{لث}
 فان الثالث ينفذ حجر الاول ويرد ما قضى الثاني بالاطلاق لان القاضيه الاول حين رفع اليه ^{حجرا}
 فامضاءه كان ذلك قضاء منه لوجود المقتضى له والمقتضى عليه فينفذ هذا القضاء ولا ينفذ

ابطال الثاني جبر الاول، وعن أبي بكر بن الباقر ربح انه سئل عن حجر عليه قنفض فباعه له قال و
باطل الا ان ياذن له قاض. رقا أبو القاسم ربح لا يجوز وقفه وان اذن له القاضيهما امتيا بصره
الحجر على الباقر كما هو من هب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب هذا هو فتاوى الشيخ الامام الاجل امام الامم في العالمين محيي السنن قاصم البد
ابو المحاسن الحسن بن القاضيه الامام الاجل يد الدين منصف دين الشيخ الامام الاجل نعم الدين
ابو القاسم بن عبد العزيز الكوفي المعروف بقاضيه امام فخر الدين خان نعم الله بالرحمة
وارضوان واسكنهم اجمعين تمت كتاب قاضيهان حله رابع

Futawa
QAZEE KHAN

On the Institutes of
Aboo Huneefa

*Collated with Four Manuscripts and corrected for
the Press by Moulvie Mohummed Morawut Moollee
of the Supreme Court. Moulvie Hafiz Ahmed Kuber Su-
perintendent of the Government Madressa Moulvie
Mohummed Soliman of M. rat Moulvie of the Gen-
eral Committee of Public Instruction Moulvie Goo-
lam Issa attached to the P. & D. Wancee Adawlat
and Moulvie Tameerjodeen Arzanne.*

In 4 Four Volumes

Printed and Published by
Thomas Black.

At the Asiatic Lithographic Press
Calcutta.

Vol 4th

*Containing from Chapters treating on Copartnership
to those on prohibition from a Master in the case
of his Slave Comprising 683 pages.*

To: www.al-mostafa.com